

النحو والصرف
في شروح
حماسة أبي تمام

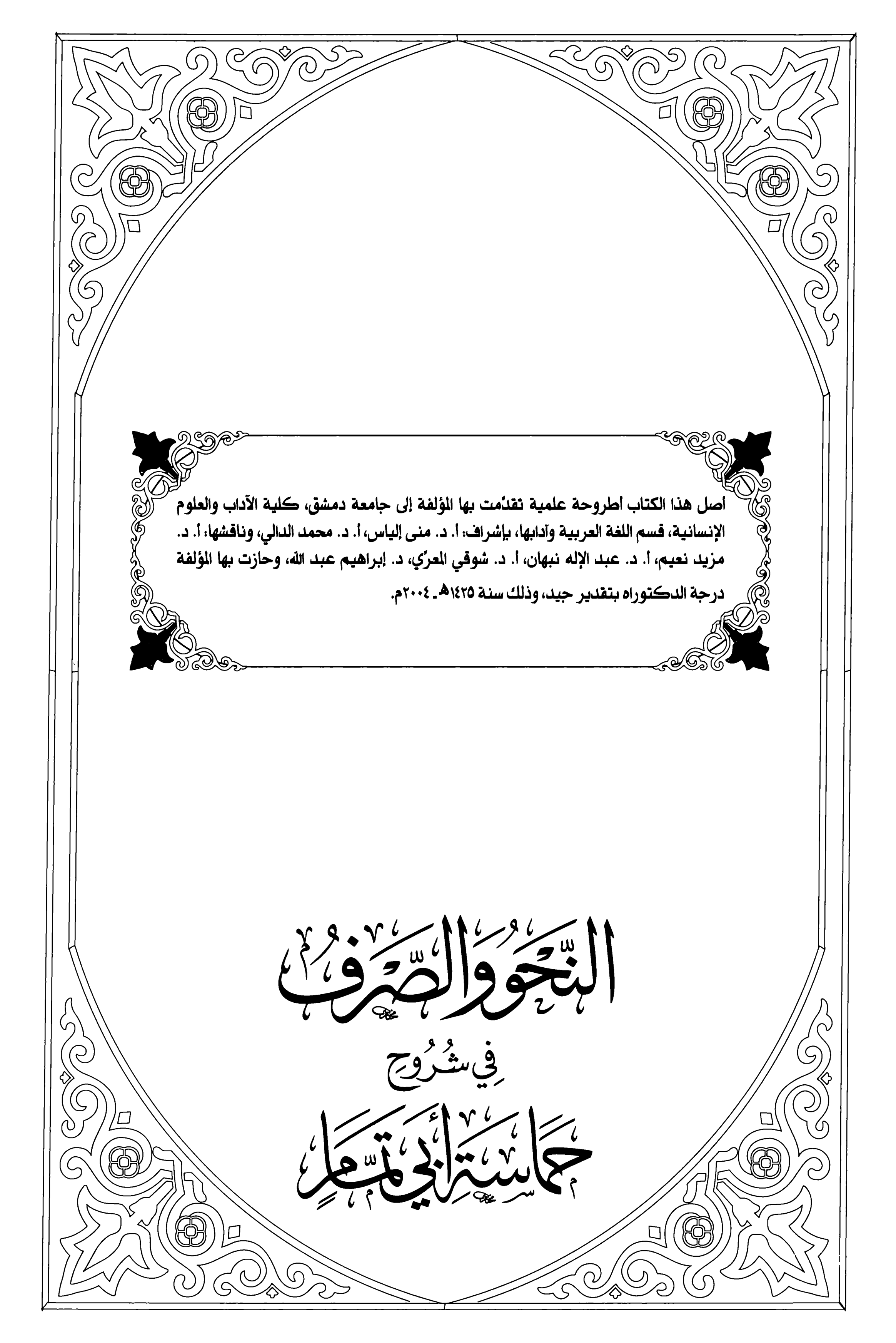
تأليف الدكتورة

رندة محمد العمري

مدرسة في كليتي التربية الأولى

والآداب الرابعة - جامعة دمشق

دار المقتبس



أصل هذا الكتاب أطروحة علمية تقدمت بها المؤلفة إلى جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، بإشراف: أ. د. منى إلياس، أ. د. محمد الدالي، وناقشها: أ. د. مزيد نعيم، أ. د. عبد الإله نبهان، أ. د. شوقي المعرّي، د. إبراهيم عبد الله، وحازت بها المؤلفة درجة الدكتوراه بتقدير جيد، وذلك سنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

النحو والصرف
في شروح
حماسة أبي تمام



دار المقتبس

مؤسسة ثقافية
تُعنى بالنشر والطباعة والتوزيع للكتاب العربي
أسسها نور الدين طالب سنة ١٤٣٢هـ-٢٠١٢م.

- سوريا - دمشق - الحلبوني
(ص. ب:34306)

00963933093781
00963933093782

- لبنان - بيروت - كورنيش المزرعة :
(ص . ب : 14/6759)

00961 70 81 33 77
00961 70 81 44 77

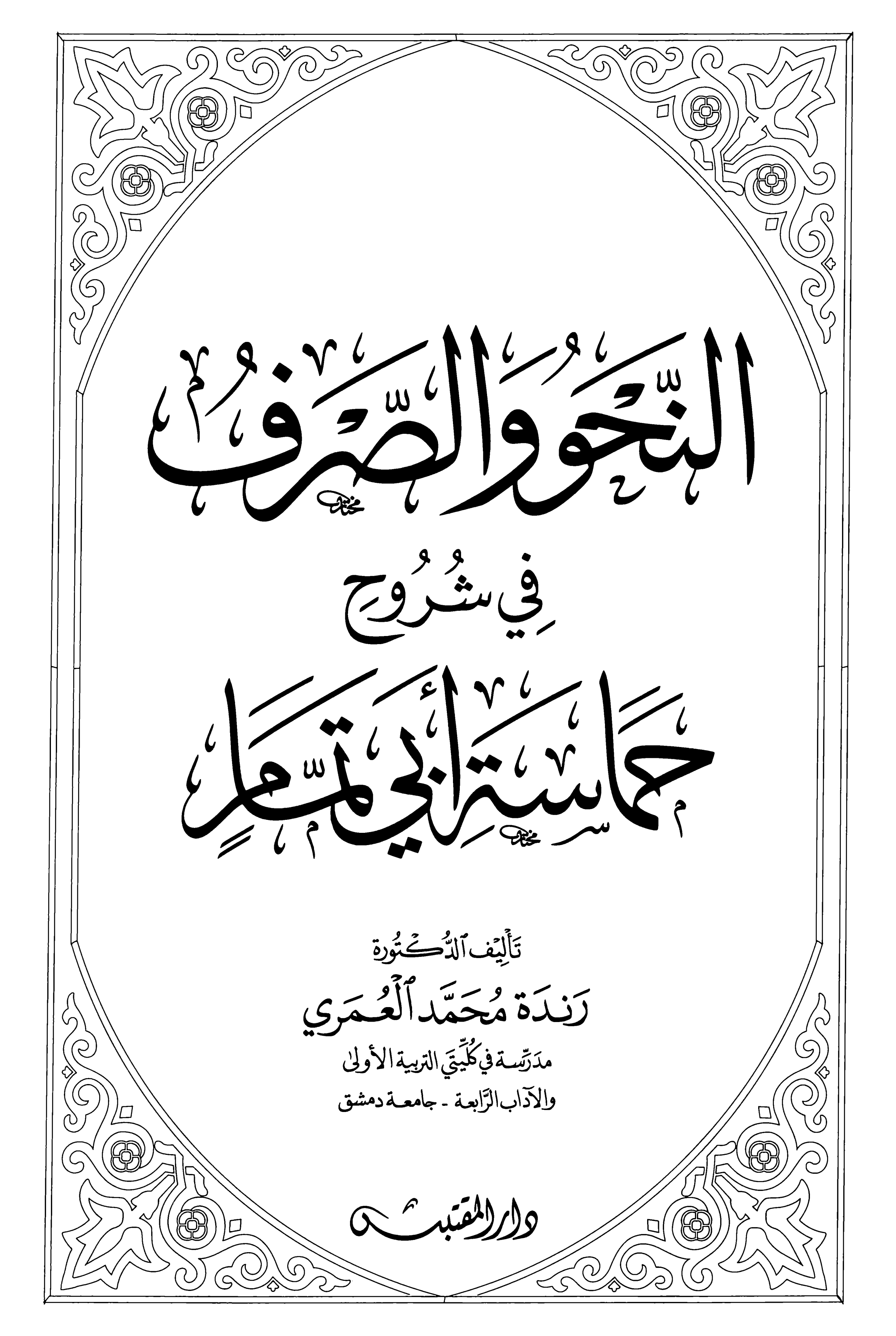
moqtabas
t . almoqtabas . com
f . almoqtabas . com
y . almoqtabas . com
i . almoqtabas . com
l . moqtabas . com

E_mail : info@almoqtabas . com
Website :/http ://almoqtabas . com

الطَّبعَةُ الأُولَى
١٤٣٨هـ-٢٠١٧م

ISBN 978-9933-548-22-3

90000
9 789933 548223



النحو والصرف

في شروح

حماسة أبي تمام

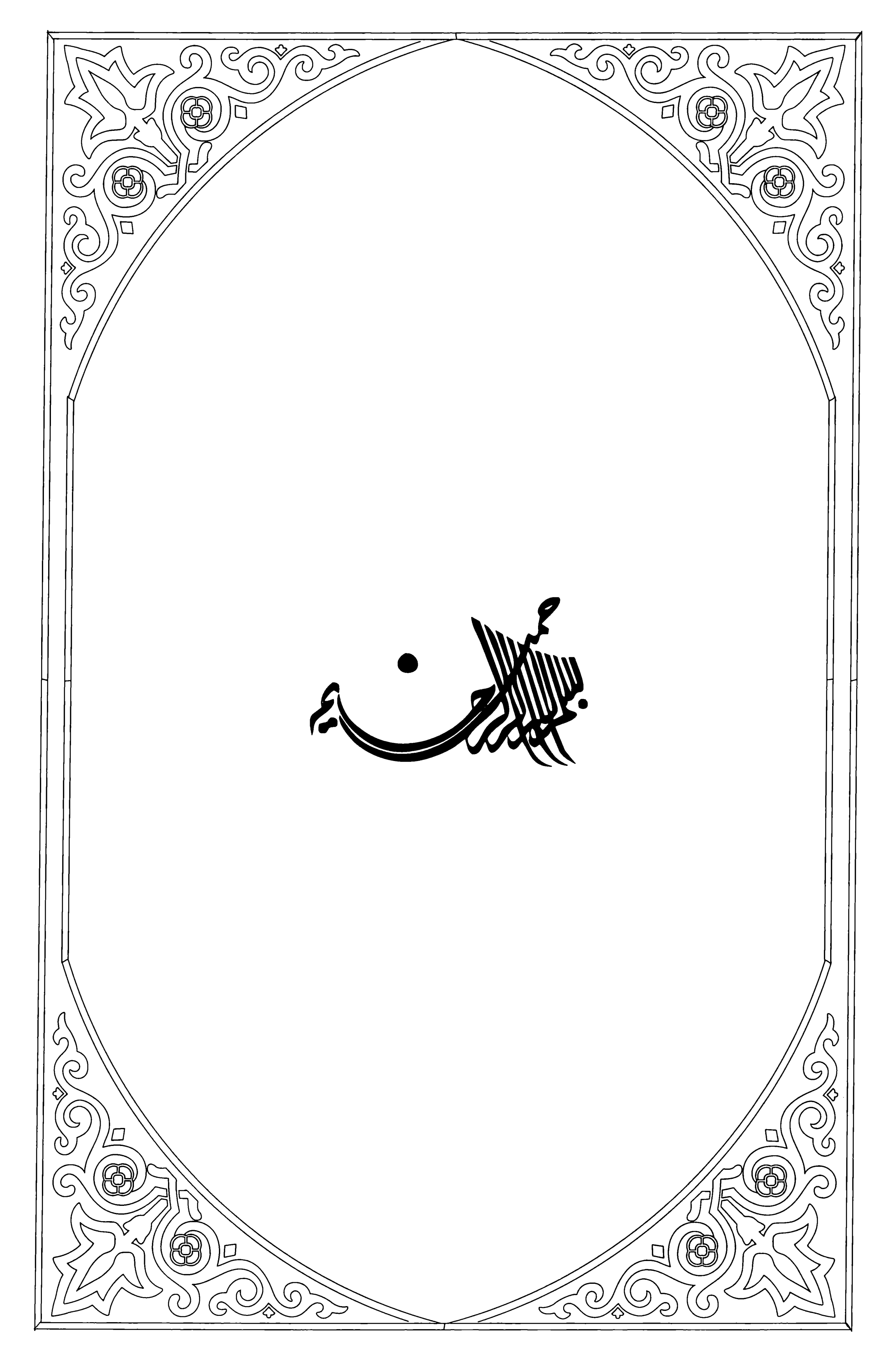
تأليف الدكتورة

رندة محمد العمري

مدرسة في كليتي التربية الأولى

والآداب الرابعة - جامعة دمشق

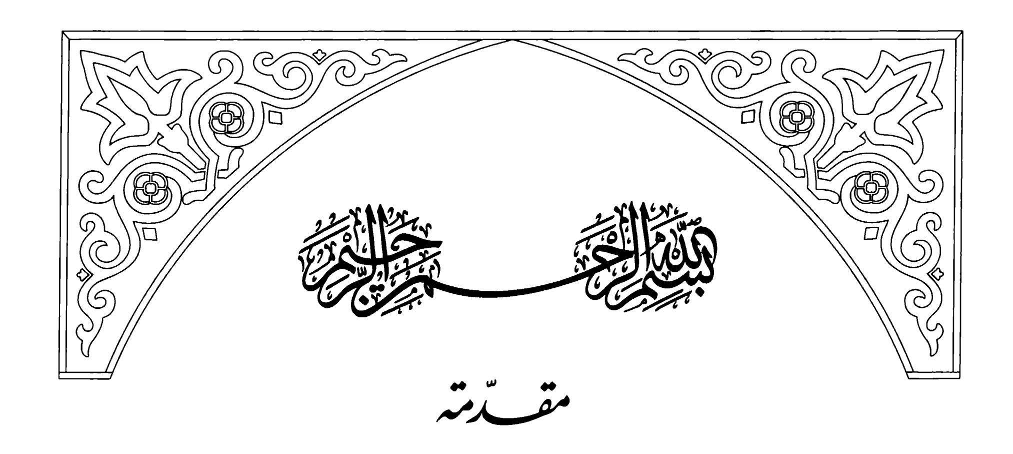
دار المقتبس


بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

إلى روح طفلتي الغالية محاسن



مقدّمة

الحمد لله الذي علّم البيان حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه من الرسل والأنبياء أجمعين.

وبعد،

فقد حظي ديوان الحماسة لأبي تمام بنصيب وافر من الشهرة، ونال ما يستحقّه من اهتمام علماء العربية وجهدهم إذ جمع فيه مصنّفه أجمل الأشعار وجعلها في أبواب بدأها بباب الحماسة ثم المراثي فالأدب فالنسيب فالهجاء فالأضياف فالمدح فالصفات فالسير والنعاس فالملح، وختمها بباب مذمّة النساء. واختار لكل باب منها ما ارتضاه ذوقه، ولم يعمد من الشعراء إلى المشتهرين دون الأغفال، ولا من الشعر إلى المتردّد في الأفواه، بل عمد إلى دواوين الشعراء جاهليّهم ومخضرمهم وإسلاميّهم ومولّدهم، واختار منها أجمل المعاني حتى قيل إنّ أبا تمام في اختياره أشعر منه في شعره، وربما كان هذا ما دفع بعض علماء اللغة والأدب والنحو إلى النظر في هذه المجموعات الشعرية والعناية بدراستها، فتصدّى لها جمهرة منهم بالتفسير وتوضيح المشكلات النحوية وسوق الأخبار.

وقد حفظ لنا صاحب كشف الظنون أسماء عشرين ممن شرحوا الحماسة كأبي رياش، والديمرتي الأصبهاني، والنمري، والبياري، وابن جني، وابن فارس،

وأبي هلال العسكري، والمرزوقي، وأبي محمد الأعرابي الغندجاني، والرياشي، وثابت بن محمد الجرجاني، وأبي العلاء المصري، والفسوي، والأعلم الشنتمري، والتبريزي، والطبرسي، والقاشاني، وابن ملكون الحضرمي الإشبيلي، وأبي البقاء العكبري، وابن مرقد، وسبط ابن الجوزي، وابن زاكور الفاسي، ومحمد سعيد الرافعين. على أن هذا البحث اقتصر على دراسة خمسة منها، ويأتي في مقدّمتها كتاب التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني، ولا تكمن أهمية هذا الكتاب في كون صاحبه نحوياً وصرفياً مبرّزاً فحسب، بل لأنه أيضاً أقدم الشروح التي وصلت إلينا، وأغناها مادة، وأعمقها فكراً ومناقشة للقضايا النحوية والصرفية، إذ عني مصنّفه بتفتيق المسائل النحوية والصرفية، وشرح مشكلها، وتفسير غريبها، وتوضيح غامضها، وتوجيه عباراتها، وبيان وجوه الإعراب، وما يترتب على ذلك من اختلاف المعاني. وهو إلى ذلك يوشح كتابه ببعض المسائل الخلافية، فيعرضها في إيجاز غير مخلّ، ويبين معاني الأدوات النحوية ما أحوجه المعنى إلى ذلك. كما حظي الصرف بحيّز وافر من كتابه، إذ عني بوزن الأسماء وبيان أصول اشتقاقها، وساق المسائل الصرفية في ثنايا كتابه، ولم يخل كتابه من إلماعات بلاغية وعروضية، وتابعه في كثير من المسائل من جاء بعده كالمرزوقي والتبريزي والأعلم وابن مرقد، فنقلوا عنه كثيراً من القضايا النحوية والصرفية والاشتقاقية بإيجاز، وذكروا اشتقاق أسماء الشعراء، وساقوا الأخبار، وفسروا الغريب، وعنوا بالإعراب الذي يخدم المعنى وذكروا ما اختلف فيه العلماء، كما عنوا بمعاني الشعر، والنقد، والموازنة، واللغة، والعروض، والبلاغة، والاشتقاق، والنحو، والتصريف. على أنّ انصراف ابن جني إلى النحو والصرف

كان أكبر وأعمق. ووجدت في دراسة القضايا النحوية والصرفية في هذه الشروح فائدة جمّة ومتعة عظيمة على ما فيها من مشقة وما تحتاج إليه من جهد.

فجعلت الدراسة في مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة؛ خصّصت الفصل الأول للكلام على مناهج أصحاب الشروح الخمسة، مهدّت لها بتعريف موجز بأصحاب هذه الشروح وأسماء مصنفاتهم، وبدأت بالحديث عن منهج ابن جني، وبيّنت أنه يقوم على اختيار ما في الأبيات من مسائل نحوية وصرفية وعروضية مشكلة، فيتوقف عندها موضحاً ومناقشاً جاعلاً إياها في قسمين: ظاهر تشاق النفس إلى كشفه والبحث عنه، وساذج الظاهر ومن تحته أغراض ودفائن، ويعرض عن تفسير المعاني إلّا ما ينعقد بالإعراب، ويسوق آراء النحاة ويختار الأصوب. ثم بينت أن منهج المرزوقي يقوم على تفسير الأبيات ونقد الشعر وتوضيح ما في البيت من إعراب وتصريف لتوضيح المعنى لا غاية في ذاته كما فعل ابن جني.

وأما منهج التبريزي فيقوم على الجمع ليقدم شرحاً يغني عن قراءة الشروح التي سبقته، فجاء شرحه جامعاً للتفسير والإعراب واشتقاق أسماء الشعراء والأخبار، متخذاً من الشروح التي سبقته تكأة له معوّلاً عليها، مسنداً الأقوال والنقول في أكثر المواضع إلا ما نقله عن المرزوقي، ذاكراً مآخذه عليه في بعض المواضع.

وأما منهج الأعلم فيقوم على الاختيار والإيجاز في سوق الأخبار وعزو الأشعار وتوضيح الغريب في بعض الأبيات، ولا يخلو من إلماعات في الإعراب والتصريف، وكذلك الشرح المعزوّ إلى المعرّي.

ولا يخفى على قارئ هذه الشروح اعتمادها على شرح ابن جني في الإعراب والتصريف، وعلى غيرها مما سبقها في الأخبار واللغة وتوثيق الأشعار.

وفي الفصل الثاني تناولت الأدوات النحوية التي وقفوا عليها، مرتبة ترتيباً ألفبائياً، وبينت المعاني التي وقفوا عليها ومواقعها، وأحكامها، وأنواعها، وصورها، وعملها، ووجوهها التي يحتملها المعنى، ونبّهت على مواضع اختلافهم في معانيها.

وفي الفصل الثالث عرضت أهم المسائل النحوية التي وقفوا عليها، فبدأت بمسائل المرفوعات ثم المنصوبات فالمجرورات فالتوابع فإعمال المشتقات والمصادر فالشرط ثم التنازع. فكنت أعرض المسائل كما وردت في كتبهم، وأسوق آراء النحاة فيها، وأبين وجوه الخلاف والاتفاق ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. وبينت أنّ ابن جني كان أكثرهم عناية بالإعراب ومناقشة المسائل وعرض آراء النحاة على حين عدّها غيره من الفضول، وإن أكثروا من النقل عنه فلخّصوا عباراته وضمّنوها كتبهم.

وفي الفصل الرابع أوردت المسائل الصرفية، فعرضت معاني الصيغ التي وقفوا عليها، ومسائل التصغير، والنسب، وجمع التكسير، والتذكير والتأنيث، والإعلال، والإبدال، والاشتقاق، وبيّنت أن ابن جني كان من أكثرهم اهتماماً بالصرف وولعاً بمناقشة قضاياه.

وختمت البحث بأهم النتائج التي استطعت الوصول إليها، وكنت في كل خطوة أخطوها أستعين بالله وأسأله التوفيق والسداد.

وفي الختام أزجي جزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة منى إلياس التي تفضّلت بقبولها الإشراف على هذا البحث حتى اكتمل، وأحاطتني بكل محبّة، وكانت خير ناصح ومعين، فجزاها الله تعالى عني كلّ خير وإحسان. كما أتوجه بالشكر العميق والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور

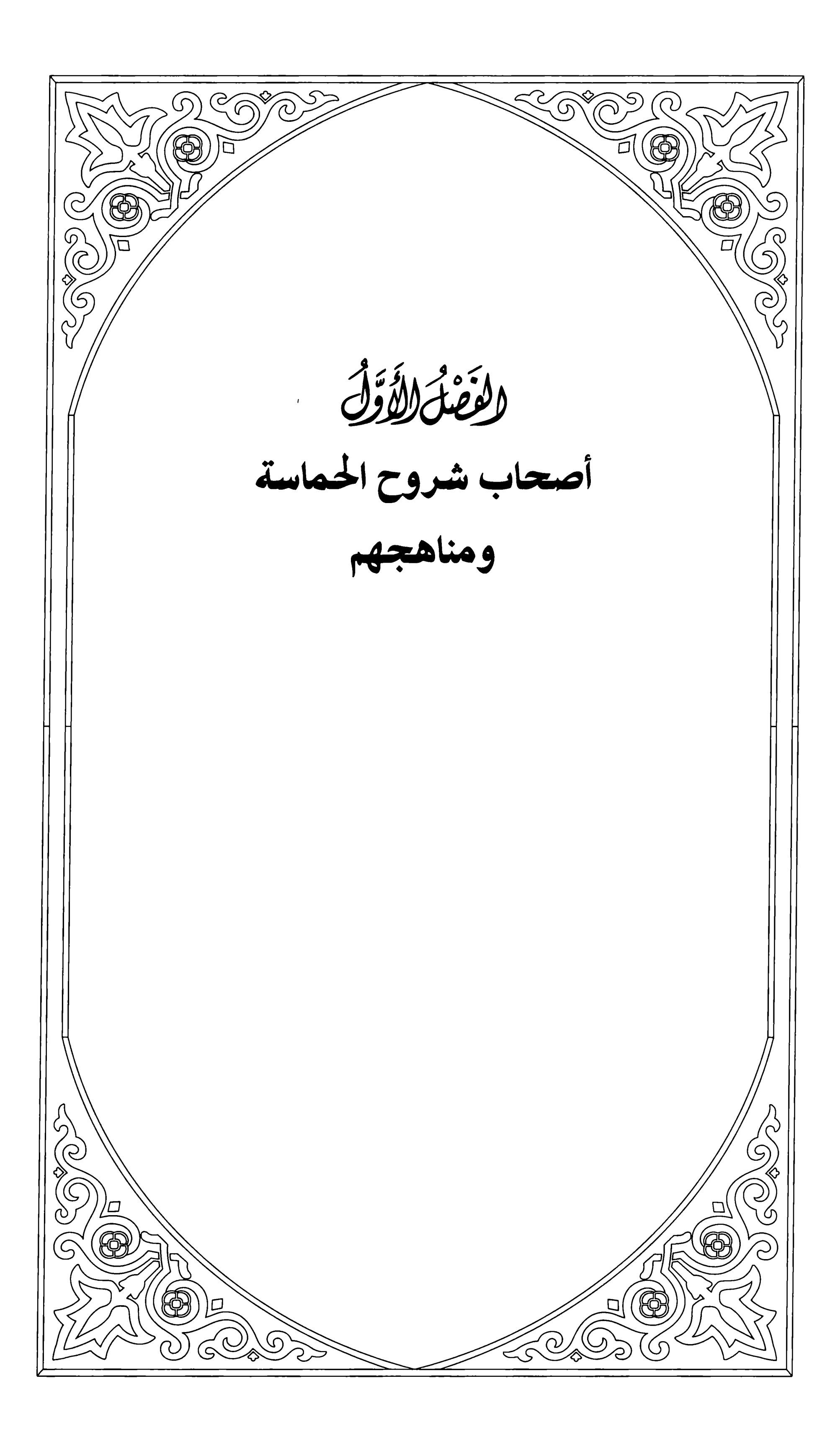
مزيد نعيم الذي تكرّم بإرشادي إلى اختيار هذا البحث موضوعاً لأطروحة الدكتوراه، وقبل الإشراف عليه بادئ ذي بدء، فكان صدراً رحباً لكل تساؤل. يذلّل الصعاب، ويقيل العثرات، فجزاه الله أحسن الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور محمد الدالي الذي تابع الإشراف فكان لنصائحه وتوجيهاته أعظم الأثر في سير البحث ومنهجه وتوجيه خطّته وإقالة عثراتي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر كلّ من كانت له يد بيضاء على هذا البحث جزاهم الله عني جميعاً كل خير.

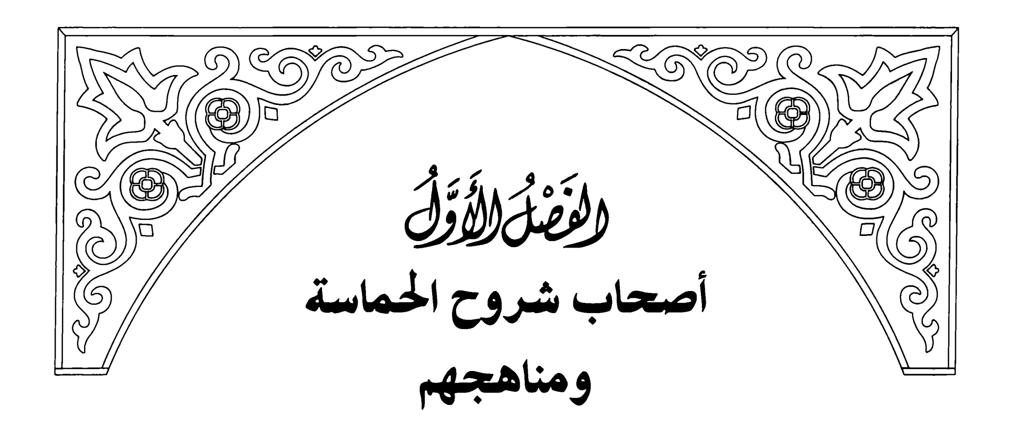
وأرجو أن أكون قد وفّقت في عملي هذا لخدمة لغتنا الكريمة وحسبي أني أخلصت النيّة وصدّقت العمل وما توفيقي إلا بالله.





الفَصْلُ الأَوَّلُ

أصحاب شروح الحماسة ومناهجهم



الفصل الأول

أصحاب شروح الحماسة ومناهجهم

ابن جني

ابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، وأبوه جني مملوك رومي لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي(1). ولد ابن جني قبل الثلاثين وثلاثمئة، وخدم البيت البويهي: عضد الدولة وولده صمصام الدولة، وولده شرف الدولة وولده بهاء الدولة(2).

استوطن دار السلام ودرّس بها العلم إلى أن مات سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة(3).

عاصر المتنبي واتصل به، فكان يحضُر بحلب عند المتنبي كثيراً ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره أنفةً وإكباراً لنفسه، وله مرثية في المتنبي يقول فيها:

---

(1) إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، معجم الأدباء ٤/ ٣٨١، هدية العارفين ٥/ ٦٥٢، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، الأعلام ٤/ ٢٠٤.

(2) إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ وما بعدها.

(3) معجم الأدباء ٤/ ٣٨١، هدية العارفين ٥/ ٣٩٢، بغية الوعاة، وفي إنباه الرواة أن وفاته سنة ٣٧٢.

غاض القريض وأذوت نضرة الأدب وصوّحت بعد ريٍّ دوحة الكتب

وكان المتنبي يقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»[١].

برع ابن جني في النحو والتصريف وأبدع فيهما، وكان يعدُّ نفسه بصرياً، وإن لم يكتف بترديد آرائهم بل كان يختار من آرائهم ومن آراء الكوفيين وقيل عنه إنه كان في التصريف أبرع منه في النحو.

قال عنه ياقوت: «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدّمين، وأعجز المتأخّرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلّم أحد في التصريف أدقّ كلاماً منه»[٢].

وذكره أبو الحسن علي بن الحسن الباخرْزِيّ في دمية القصر فقال: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع منها على ثمرة الغراب، ولا سيما في علم الإعراب، ومن تأمّل مصنّفاته وقف على صفاته، فوربي إنّه كشف الغطاء عن شعر المتنبي، وما كنت أعلم أنه ينظم القريض أو يسيغ ذلك الجريض حتى قرأت له مرثية في المتنبي».

وقال عنه السيوطي: «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو»[٣].

---

(١) معجم الأدباء ٤/ ٣٨٢.

(٢) المصدر نفسه ٤/ ٣٨١.

(٣) إنباه الرواة ٣٣٦ وما بعدها.

أخذ النحو والصرف عن الفارسي، وصحبه أربعين سنة، وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه واستملى منه، وأخذ عنه، وصنّف في زمانه، ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها. وكان السبب في صحبته له فيما نقلته كتب التراجم أنّ أبا عليّ اجتاز الموصل، فمرّ بالجامع، وأبو الفتح في حَلقة يقرئ النحو وهو شاب، فسأله أبو علي عن مسألة في التصريف فقصّر فيها فقال له أبو علي (زُبِّبْتَ وأنت حصرم). فسأل عنه ـ ولم يكن يعرفه ـ فقيل له: هذا أبو علي الفارسي، فلزمه من يومئذ.

واعتنى بالتصريف فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسنَ أحدٌ إحسانه في تصنيفه، فلما مات أبو علي، تصدّر أبو الفتح في مجلسه ببغداد[1]. ويذكر ابن جني في كثير من كتبه محاوراته مع شيخه الفارسي وسؤاله له في بعض المسائل المشكلة، وسؤال الفارسي له في بعض مسائل التصريف خاصة. تقديراً منه لتلميذه.

وأخذ عنه الثمانيني وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسمي[2]، وأجاز للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يروي عنه مصنفاته مما صحّحه وضبطه عليه عبد السلام بن الحسين البصري[3].

* * *

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦ وما بعدها ومعجم الأدباء ٤/ ٣٨١ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٣) معجم الأدباء ٤/ ٤٠٢ وما بعدها.

*** من مصنفاته:**

ـ كتاب الألفاظ من المهموز أو الألفاظ المهموزة: طبع في القاهرة ١٩٢٤ و١٩٨١ بتحقيق د.صلاح الدين المنجد، وفي جدّة ١٤٠٧ بتحقيق د.عبد الباقي الخزرجي، وطبعة بتحقيق د.مازن المبارك.

ـ التصريف الملوكي: طبع ١٨٨٥ بعناية المستشرق هوبرغ، والثانية ١٣٣١هـ تحقيق محمد سعيد النعساني، والثالثة في مطبعة التمدّن بالقاهرة، والرابعة بتحقيق أحمد الخاني ومحيي الدين جرّاح.

ـ التعاقب في العربية: ذكر في الخصائص ١/ ٢٦٤، ٢٦٦، والتنبيه ٢٨/ ب، وفي هديّة العارفين ٥/ ٦٥٢، وفي إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦.

ـ تفسير أرجوزة أبي نواس: طبع في المجمع العلمي بدمشق بتحقيق محمد بهجت الأثري.

ـ المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن، ذكر في الخصائص ١/ ٨٤.

ـ تفسير ديوان المتنبي: ثلاثة شروح الكبير والأوسط والصغير؛ الأوسط الموسوم بالفسر:طبع في بغداد ١٩٦٩ تحقيق د.صفاء خلوصي، والصغير الموسوم بالفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: طبع في بغداد ١٩٧٣ تحقيق د.محسن غياض عجيل.

ـ تفسير علويات الرضي: ذكر في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ التلقين في النحو: ذكر في إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وفي هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ التمام في شرح أشعار الهذليين، أو التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله

أبو سعيد السكري: مطبوع في بغداد ١٩٦٢، تحقيق أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب. مطبعة العاني.

ـ التنبيه في الفروع: ذكر في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة أو شرح مستغلق أبيت الحماسة، أو إعراب الحماسة: مخطوط في دار الكتب المصرية يقع في ٢٠٣ ورقات برقم ٤٤/ أدب.

ـ الخاطريات أو المسائل الخاطريات: طبع في بيروت ١٤٠٨هـ في دار الغرب الإسلامي تحقيق علي ذو الفقار شاكر.

ـ الخصائص: طبع في دار الكتب المصرية تحقيق محمد علي النجار.

ـ رسالة في مدّ الأصوات: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ سر صناعة الإعراب: طبع في دار القلم بدمشق ١٩٨٤ تحقيق د.حسن هنداوي.

ـ شرح تصريف المازني أو المنصف: طبع في القاهرة ١٩٥٤ في مطبعة البابي الحلبي تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.

ـ شرح الفصيح لثعلب: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ شرح كتاب المقصور والممدود لأبي علي الفارسي: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ شرح كتاب المقصور والممدود ليعقوب بن إسحاق السكّيت: ذكر في معجم الأدباء ٤/ ٤٠١.

ـ كتاب العروض: مطبوع بتحقيق الشاذلي حسن فرهود.

ـ الفائق: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ الفرق بين كلام الخاص والعام: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ الكافي في شرح القوافي للأخفش: في إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وهدية العارفين ٢/ ٣٣٦.

ـ اللصوص: ذكر في التنبيه ٥٦/ أ.

ـ اللمع في النحو: طبع في بيروت ١٩٨٥ مكتبة النهضة العربية تحقيق حامد مؤمن.

ـ المبهج في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة، أو المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: طبع في دمشق١٣٤٨، وفي بيروت ١٩٨٣ وفي دمشق ١٤٠٧ تحقيق حسن هنداوي.

ـ محاسن العربية: التنبيه ٩٠/ أ، هدية العارفين ٥/ ٦٥٢، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أو المحتسب في إعراب الشواذّ: طبع في القاهرة ١٩٩٤ لجنة إحياء كتب السنّة، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي.

ـ مختار تذكرة أبي علي الفارسي: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٧، هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ المذكر والمؤنث: طبع في جدّة ١٤٠٥ تحقيق د.طارق نجم عبد الله.

ـ معاني المحرّرة: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ مقدّمات أبواب التصريف: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين[١]: طبع في دمشق، دار ابن كثير ١٩٨٨ تحقيق د.مازن المبارك.

ـ المهذّب في النحو: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ النقض على ابن وكيع: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ النّوادر الممتعة في العربية: ذكر في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

ـ الوقف والابتداء: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

* * *

* التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جنّي:

وهو شرح يختلف عن غيره من الشروح في انصراف صاحبه عن تفسير معاني الأبيات وسرد أخبارها إلى عمل ما فيها من إعراب وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عَروض أو قواف. وردّ ذلك لأمرين.

الأول: أنّ غيره من الشرّاح سبقه إلى شرح المعاني وسوق الأخبار ولا فائدة ترجى من ترديد ما قالوه.

الثاني: أنّه لم يسبق إلى عمل ما في الحماسة من إعراب وتصريف وعَروض فأراد أن يخوض فيما أعرض غيره عنه ويتصدّى لتوضيح ما فيها من مسائل مشكلة.

وعمل ابن جنّي في الحماسة يقوم على توضيح المسائل المشكلة في الجوانب التي ذكرها ولذلك كان يتخيّر من أبياتها ما يرى فيه بغيته وقد يترك بعض

---

(١) في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢ ذكر المقتضب في معتل العين، والمقتضب من كلام العرب.

الحماسات التي ساقها غيره وصنّف المسائل التي سيتناولها في شرحه في صنفين[1]:

الأول: ما هو ظاهر الإشكال تشاق النفس إلى كشفه والبحث عنه.

والآخر: ما هو ساذج الظاهر تريك صفحته أن لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن إذا تجلت لك راعتك وازدهتك.

كما وضّح في مقدّمة كتابه أنّه يتوجّه بهذا الكتاب إلى من تدرّب فكره وقوي نظره من النحويّين لأنّ أمثال هؤلاء يجدون فيه المتعة والفائدة ويقدّرون قيمته وأمّا من يجد فيه كدّاً واستكراهاً للطبع فإنّما يقول ذلك لأنّه يقصّر عن فهمه منصرفاً إلى مسموعٍ يحفظه ليجنّب نفسه مؤونة فهمه وعناء البحث فيه فلا يرقى إلى مستوى هذا الكتاب وإلى مكانة صاحبه.

* * *

* منهج ابن جني في شرحه على الحماسة:

يقوم عمل ابن جني في كتابه التنبيه على هدف واحد أخلص جهده له، ووضّحه في مقدّمة كتابه وهو عَمَل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قوافٍ فقال: «وقد أجبتك ـ أيدك الله ـ إلى مُلْتَمَسِكَ مِن عَمَل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قواف»[2].

وهو لم يسلك سبيل من سبقه أو من جاء بعده في شرح الأخبار أو تفسير المعاني، على أنّه وقف أحياناً على المعنى الذي ينعقد بالإعراب، فرأى الوقوف

(١) مقدمة التنبيه ١/ أ.

(٢) مقدّمة التنبيه ١/ أ.

عليه واجباً، كما ذكر، لأن معانيها وأخبارها مبذولة في كتب غيره كأبي رياش، والديمرتي، والنمري، وغيرهم ممن شرحها، وكذلك في حواشي ديوان الحماسة، فأراد أن يتعرّض لما أعرضوا عنه من صنعة الإعراب.

وابن جني في عمله على الحماسة لا يلجأ إلى إعراب كلّ ما فيها أو جُلِّه بإيجاز كما فعل المرزوقي والتبريزي، بل يختار من الأبيات ما يرى أنه يحتاج الوقوف عليه، لذلك لا نراه يقف على كل القصائد وإن كان غالباً يراعي تسلسل ورودها في الحماسة، فيتخيّر من أبياتها ما يشكل، ويتكلم على ما فيه لينتقل منه إلى غيره مما اختاره، وهكذا. وقد صنّف المواضع التي استوقفته في صنفين:

الأول: ما هو ظاهر الإشكال تشاقُ النفس إلى كشفه والبحث عنه.

والثاني: ما هو ساذج الظاهر، تريك صفحته أنْ لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن إذا تجلّت لك راعتك وازدهتك[١].

وقد صرّح في هذه المقدّمة بأنه يتوجّه بهذا الكتاب إلى المتمرّسين بهذا العلم، لا إلى المبتدئين ولا إلى المتوسطين فقال: «فإنّ هذا الكتاب لست أعمله لمبتدئ ولا لمتوسّط، وإنما أخاطب به مَن قد تدرّب فكره، وقوي نظرُه، وهو الذي يغرى به، ويقوى حظُّه منه، فأمّا مَن دون به ذلك فيتجافى عنه إلى مسموع يحفظه لتخفَّ عنه كلفته وجُشَمـه، وربّما برّ كلّما عجِب لتعجّبنا من إعراضه عنّا، وبغى الإساءة عنده في اختيارنا، وقال: وما في هذا الإغراق من النفع؟. وهل هو إلّا كدٌّ واستكراه للطبع؟ وأنسي بلج اليقين بنتائج الفكر، واعتلاء المنّة بإصماء الرميّة، وتهذُّب الخاطر

(١) المصدر نفسه ١/ ب.

وإرهافه، ومُعازّة الخصم واعتنافه»[١].

ومن أهم الأمور التي وقفت عليها في منهجه أنه يقوم على الاختيار، إذ يتخيّر من المقطّعة الأبيات التي يرى فيها مسائل تستوجب الوقوف عليها، فيختار مثلاً من الحماسة الثانية للفِنْد الزّمّاني بيتين من تسعة أبيات ليقف عليهما[٢].

وقد يقف على بيت واحد، وينتقل بعده إلى حماسة جديدة، فيختار مثلاً من أبيات قطريّ بن الفجاءة بيتاً واحداً يقف عليه بعد أن يذكر مطلع الأبيات[٣].

وقد يقف على أربعة أبيات أو أكثر إذا وجد فيها مبتغاه من المسائل المشكلة التي يتحرّاها في الأبيات كما في الحماسة الأولى[٤].

ويتناول ما في الأبيات من مسائل نحوية وصرفية واشتقاقية وعروضية مشكلة، فيسوق البيت، ويعرض الوجوه التي يحتملها المعنى، فيذكر وجوه الإعراب والتقدير في كل حالة، ويستوفي الكلام على جوانب المسألة، ويحدّد المعنى في كل وجه، ويدعم ذلك بالأمثلة والشواهد. ومن ذلك إجازته في (حلقاً) و(قِدّاً) أربعة وجوه في قوله: «وفيها:

قـــومٌ إذا لَبِســـوا الحديـــ ـــدَ تنمّـــروا حَلَقـــاً وقِـــدّا[٥]

لك أن تنصب (حلقاً وقدّاً) على التمييز، أي تنمَّر حَلَقُهم وقِدُّهم، ثم أدار

---

(١) مقدّمة التنبيه ٢/ أ.

(٢) المصدر نفسه ٧/ ب وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه ٢٢/ ب وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ب.

(٥) البيت لعمرو بن معديكرب كما في التنبيه ٣٤/ أ.

الفعل إليهم، فنصب ما كان مرفوعاً على عبرة التمييز في نحو هذا. فإن قلت: فكيف يجوز أن تنسب التنمُّر إلى الحلق والقِدّ؟ قيل: لمّا كان به يصحُّ نُسب إليه كقولك: (قطَعَه سيفُه)، و(أوجعه سوطُه)، ثم يُنقَل الفعل فتقول: قطعه سيفاً، وأوجعه سوطاً(١).

ووجه ثان: وهو أن تنصب (الحلق) و(القِدّ) بفعل مضمر يدلّ عليه (تنمّروا) حتى كأنه قال: لبسوا حَلَقاً وقِدّاً، ودلّ (تنمّروا) عليه، وذلك أنّ من عادتهم إذا تنمّروا أن يلبسوهما، فكان في ذلك أقوى دليل على الفعل الناصب لهما، ومن أبيات الكتاب:

إذا تغنَّى الحمَامُ الوُرْقُ هيَّجني ... ولو تعزَّيْتُ عنها أمَّ عمّار(٢)

---

(١) قال ابن مالك: «فالأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً كقولك (طابت نفسي) و(اشتعل شيب رأسي)، ومنه: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾[طه: ٩٨] لأن الأصل فيه: وسع علمُه كلّ شيء» شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢.

(٢) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه/ ٢٠٣. وروايته في الكتاب تغَرَّبتُ ١/ ٢٨٦، وفي الخصائص تعزّيت، ساقه سيبويه في باب ما يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثَل، وقال معلّقاً على البيت: «قال الخليل رحمه الله: لمّا قال هيّجني عُرِف أنّه قد كان ثَمَّ تذكُّره الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي قد عُرِف منه على أمّ عمار، كأنه قال هيّجيني فذكّرني أم عمار».

وأورده ابن جني في فصل الحمل على المعنى وقال: «اعلم أنّ هذا الشَّرْجَ غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً» وجعله من الاكتفاء بالمسبَّب الذي هو التهييج من السبب الذي هو التذكير. الخصائص ٢/ ٤١١ ـ ٤٢٥ وانظر شرح الجمل ٢/ ٥٧٢.

لمّا دلّ التهيّج على المذكّر أضمره، فكأنه قال: ذكّرني أمَّ عمارٍ، ونظائره في القرآن والشعر كثيرة.

ووجه ثالث: أن تنصبه بـ (تنمّروا) على أنّه أراد تنمَّروا بحلقٍ وقِدٍّ، ثم لمّا حذف حرف الجر نصب ما كان مجروراً به بالفعل الذي قبله، وعلى ذلك حمل قوله:

نجا سالمٌ والنفس منه بِشِدْقه ... ولم ينجُ إلا جفنَ سيفٍ ومئزرا[1]

قالوا: لم ينجُ إلّا بجفن سيف، فلمّا حذف حرف الجرّ، أفضى إليه الفعل قبله، فنصبه.

ووجه رابع: هو أن تنصبه نصب المصدر على تقدير حذف المضاف، أي تنمُّر حلق وقِدّ، أي: التنمُّر الذي يصحبه لُبسُهم الحلق والقِدّ، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه كإعرابه، وهكذا سلك بنا أبو علي في قوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ... .[2]

قال: نصب الليلة على المصدر، أي ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلةِ أرمدَ، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا أغربُ وجوهه»[3].

---

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٥٨ ونسبه ابن منظور لأبي خراش الهذلي. اللسان ٦/ ٢٣٤ نفس، و١٣/ ١٩ جفن.

(٢) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس وهو في ديوانه/ ١٣٥ (تح: د.محمد أحمد قاسم)، والخصائص ٣/ ٣٢٢ والمغني/ ٨١٣ وشرح التسهيل ٢/ ١٨٢ وشفاء العليل ١/ ٤٥٥ والهمع ٣/ ١٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢ والمساعد ١/ ٤٦٩. وعجزه: وعادك ما عاد السليم المسهَّدا.

(٣) التنبيه ٣٤/ أ وما بعدها.

وهو لا يكتفي بعرض الوجوه التي يحتملها البيت، بل يختار الأجود والأقوى كقوله في الكلام على أصل اشتقاق شيبان في قول الشاعر:

لو كنت من مازنٍ لم تستبح أبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا[1]

«فإذا كان كذلك كان (فَعلان) من (شاب، يشيب)، وإن شئت كان أصلُه (فَيْعلان) من (شيّبان) كـ (هيّبان) و(تيَّحان)، إلّا أنّه ألزم التخفيف بالحذف، وهذا وُجَيْه. ولكنّ الأجود والأقوى ما قدّمناه من كونه (فَعلان) من (الشيب)، فاعرفه»[2].

وربما اعتمد في اختياره الأجود والأقوى على رواية أخرى للبيت كقوله: «لك في نصب (جانباً) وجهان: أحدهما: أن يكون مفعولاً به، أي نكّب جانباً منه عن ذكر العواقب وأن يكون انتصابُه على انتصاب الظرف، أي نكّبْ عن ذكر العواقب في جانب، ويؤكّد لك هذا رواية مَن روى:

. . . . وأعرض عن ذكر العواقب جانباً

أي أعرض عنها في جانب»[3].

وهو يعوّل في ذلك على وجه الكلام، ويبين الأجود ويقيسه على المسموع

---

(١) نسبه في التنبيه لرجل من بلعنبر قال: وقد تروى لأبي الغول الطهوي ٢/ أ. وعزاه المرزوقي لقريط بن أنيف ١/ ٢٢.

(٢) التنبيه ٤/ ب وانظر الصفحة/ ٤١٨. الأصل فيه إن كان من (فَيْعلان): شيوبان، التقت الواو والياء وسكنت أولاهما فقلبت الواو ياء فصارت شيّبان، ثم حذفت الياء تخفيفاً فصارت شيْبان.

(٣) التنبيه ١٧/ أ.

من القرآن والشعر، كقوله في بيت الحماسة:

فلست بنازلٍ إلّا ألّمتْ ... بِرَحْلي أو خيالتُها الكَذوبُ[(١)]

«عطف على المضمر المرفوع المتصل بغير توكيد، ولو أكّد فقال: (ألّمت هي) لكان أحسن، غير أنّ الكلام طال بقوله (برحلي) فناب طوله عن التوكيد، كما أنّ قول الله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام: ١٤٨] لّما طال الكلام فيه بـ(لا)، وإن كانت بعد الواو، حَسُن الكلام بطولها»[(٢)].

وقد يردّ الكلام إلى أصله ويبين المحذوف كفعله في معرض تعليقه على قول يزيد بن حمار السَّكوني:

حتى يكونَ عزيزاً من نفوسِهمُ ... أو أنْ يَبينَ جميعاً وهو مختار

«أصل هذا: أو أن يبين مجتمعةً أسبابه، أو جميعةً أسبابه، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فارتفع الضمير الذي كان مجروراً لوقوعه موقع المضاف المحذوف الذي كان مرفوعاً، فلما ارتفع قرَّ واستتر في (جميع) هذه في معنى (مجتمِع)»[(٣)].

ويبيّن ما يجوز وما لا يجوز حمله عليه لأنه خلافه. من ذلك ذهابه إلى أنّ الوجه في إنشاد (لا فتى) من قول الشاعر:

---

(١) بلا عزو في التنبيه ٥٤/ ب وشرح المرزوقي/ ٣١٠.

(٢) التنبيه ٥٤/ ب. وانظر الكتاب ١/ ٣٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤١ وشرح المفصل/ ٣٩٧.

(٣) المصدر نفسه ٥٣/ أ والبيت في شرح المرزوقي ليزيد بن حمان السكوني/ ٣٠١.

ألا لا فتى من بعد ناشرةِ الفتى ولا عُـرْفَ إلّا قد تولّى فأدبرا(١)

بلا تنوين على أن يكون مفتوحاً في محل نصب، لمجيء (ولا عُرْفَ بعده) فيحمل على قولك (لا غلامَ لك، ولا جارية عندك) و(لا حول ولا قوة إلا بالله)، وعلى قول الله سبحانه: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[البقرة: ١٩٧](٢) أكثر من قول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها ....(٣)

إذ قد يجوز التنوين على اعتقاد الموضع موضعَ رفع على تقدير: (فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها).

ثم قوله بعد ذلك: «وليس بحسنٍ أن يعتقد مع التنوين أنّه نوّن مضطراً على قول يونس في قوله:

لا نسبَ اليوم ولا خلّةً ....(٤)

لأن البيت اضطر وزنه إلى تنوين (خلّةً)، وأنت لو قلت كـ (ألا لا فتى) غير منوّن لكان الوزن واحداً»(٥).

---

(١) ويروى في شرح المرزوقي ألا لا فتى بعد ابن ناشرة الفتى/ ٩٨٤.

(٢) ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[البقرة: ١٩٧].

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت ديوانه (تح: بشير يموت)/ ٥٤ وعحزه وما فاهوا به أبداً مقيم وروايته في اللسان (لهم) موضع (أبداً) ١٢/ ٦ أثم وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥ ومابعدها الهمع ٦/ ٧٨ أو التصريح ١/ ٢٤١ وروايته في الديوان بتحقيق د.عبد الحافظ السطلي وفيها للَحْمُ ساهرة وتجرٍ وما فاهوا به لهم مقيم.

(٤) نسبه سيبويه إلى أنس بن العباس بن مرداس السلمي وعجزه اتسع الخرق على الراقع.

(٥) التنبيه ١٢٤/ أ. قال سيبويه: «لا تعمل لا فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما =

وقد يردّ أحد الوجوه أو الروايات إلى لغة من لغات العرب كقوله في معرض كلامه على بيت تأبّط شرّاً:

همـــا خطّتاإمّـــا إســـارٌ ومِنّـــةٌ وإمّـا دمٌ والقتـل بـالحرِّ أجـدر[١]

«وأما الرفع فطريف المذهب، وظاهر أمره أنّه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافـة، فقـد حكي ذلك، ومما يُعـزى إلى كلام البهائم قول الحجلة للقطاة: (بيضك ثنتا، وبيضي مئتا) أي ثنتان ومئتان»[٢].

وتراه يحيط بجوانب المسألة، ويطرح ما يتوقّع أن يُعتَرض عليه به، ويجيب عنه مستخدماً عبارة مثل: فإن قلت كذا، فالجواب كذا، أو قيل كذا... كقوله في معرض تعليقه على بيت ابن المقفّع:

رزئنـا أبـا عمـروٍ ولا حـيَّ مثلُـه فلِلـهِ ريـبُ الحادثـات بمـن وقـع

= بعدها كنصب (إنّ) ما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر» الكتاب ٢/ ٢٧٤، وذهب إلى أن اسم (لا) يرفع إذا كرّرت (لا) وكان الكلام جواباً لـ (أكان كذا أم كذا) كقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة: ٦٢] الكتاب ٢/ ٢٥٩.

(١) ويروى إسارٍ ومنةٍ على الإضافة. وفي ديوان تأبط شراً/ ٨٩:

لكـم خَصـلةٌ إمـا فـداء ومِنَّـةٌ وإمّـا دم والقتـل بـالحرّ أجـدر

(٢) التنبيه ١٨/ أ فيكون الرفع لطول الكلام بالبدل من (خطتان) أو على وجه الحكاية: هما خطتا قولكم إمّا كذا وإما كذا. والجرّ على نيّة الإضافة: هما خطّتا إسارٍ ومنّةٍ. انظر شرح المرزوقي ٧٩ وما بعده: وفي الخصائص ٢/ ٤٣٠ ومما ينسبونه إلى كلام الطير. وفي التنبيه ١٨/ أ: البهائم.

«الوجه أن يكون قوله (بمن وقع) جملة مستأنفة، ... وقد يجوز أيضاً أن تكون ذات موضع منه منصوبة على الحال من الريب.

فإن قلت: فإنّ الحال ضرب من الخبر، والخبر لا يكون استخباراً، لأنهما سبيلان متعاديتان ومذهبان متنافران. قيل: قد يجوز ذلك على ضرب من ضروب الحكاية، فكأنه قال: فلله ريب الحادثات مقولاً فيه، أوْله، أو من أجله: بمن وقع؟...»[١].

وقد يجوّز في البيت وجهاً يراه أعلى، ويتوافق مع مذهبه ومذهب البصريين من ذلك قوله: «ويجوز فيه عندي وجه أعلى من هذا، لضعف حذف نون التثنية عندنا، وهو أن يكون على وجه الحكاية، حتى كأنه قال: هما خطّتا قولك: إما إسارٌ ومنّةٌ، وإما دمٌ، فحذف النون على هذا للإضافة البتة»[٢].

وإذا رأى في البيت غير مسألة وقف عليها، فيقف مثلاً على مسألة نحوية ومسألة صرفية في البيت نفسه، من ذلك وقوفه على استعمال الشاعر الأصل المرفوض عن الفرع المستعمل، كمجيء خبر (كاد) و(عسى) اسماً، وصرف ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتل، ثم ينتقل للكلام على تأنيث المذكر ومفارقته أصلاً إلى فرع[٣] في رواية من روى بيت تأبّط شرّاً:

---

(١) التنبيه ١٠٩/ أ وما بعدها. وقد جوّز الفرّاء وقوع الأمر ونحوه حالاً، وغيره يتأوّل ما ورد من ذلك. انظر مغني اللبيب/ ٥٦٢ والارتشاف/ ١٦٠٢ وما بعدها. والبيت في رثاء يحيى بن زياد. شرح المرزوقي/ ٨٦٣.

(٢) المصدر نفسه ١٨/ ب.

(٣) المصدر نفسه ١٩/ أ وذلك على الرواية التي اختارها ابن جني، واختار المرزوقي رواية لم أك آيباً قال: وتروى: ولم آلُ آيباً. ذكر سيبويه أنّ العرب لم يستعملوا عسى فعلَك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، ومع أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم =

وأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدتُ آيباً وكم مثلَها فارقتها وهي تصفِرُ[١]

وإذا أطال في مسألة، وفصّل القول فيها، فقد يعود فيلخص ما قاله خاتماً بذلك كلامه عليها، كفعله في حديثه عن جواز تعليق الفعل (ذكرت) عن العمل إذا جعلته من هاجس النفس في قول عُوَيف القوافي الفزاري:

وذَكَرْتُ أيُّ فتى يَسُدُّ مكانه بالرِّفْدِ حين تقاصَر الأرفادُ

كما جاز تعليق (عرفت) إذا كان بمعنى العلم[٢]، وتعليق (ننزعَنّ) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم: ٧٤][٣] لما جاء

= يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء ثم قال: «واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل يشبّهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله (عسى الغوير أبؤساً) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان» الكتاب ٣/ ١٥٨ وكذلك في كلامه على كاد ٣/ ١٥٩ و١/ ٥١.

ونقل ابن عصفور عن الأخفش أنّ بني أسد يصرفون كلّ ممنوع، ولغتهم صرف (قوارير) شرح الجمل ٢/ ٥٥٠ وعدّها هو ضرورة/ ٥٥١ من باب ردّ الفرع إلى الأصل، لأن الأصل في الاسم الذي لا ينصرف أن يكون منوّناً، وعدّ فك التضعيف من زيادة الحروف للضرورة ٢/ ٨٥٥ وما بعدها، وعدّ من ذلك أيضاً تصحيح المعتل ٢/ ٥٦٤. وحمل ابن جني تأنيث المذكر حتى يعامل معاملة ما في معناه ممّا هو مذكّر، وأن بعض النحويين عدّه من الضرائر ٢/ ٦١٠ و٣٩٧ وما بعدها.

(١) رواية الديوان: فأُبت إلى فهمٍ وما كدتُ آيباً، ديوان تأبط شراً/ ٩١ وانظر الخصائص ١/ ٣٩١.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٣٧ وما بعدها.

(٣) مريم ١٩/ ٧٤ وتعليقه مذهب يونس كما في الكتاب ٢/ ٤٠٠ وقراءة النصب =

على معنى التمييز بالفكر والاستخلاص بالنفس، وإذا جعلته من جريان اللسان كانت الجملة بعده منصوبة الموضع بها لا على وجه التعليق، ولكن على أنها واقعة موقع المفرد الذي هو ترجمة معنى الجملة.

ويسهب في الكلام، ثم يعود فيقول ملخّصاً: «ثم لنعد فنقول: إنّ الأفعال المعلّقة هي التي تنصب المفعولين جميعاً، كـ (ظننت وعلمت)، أو تضمّن معناها نحو (عرفت وتحقّقت)، وليس لـ (قلت) تعلّق بنصب المفعولين، وإنما تعمل في مفعول واحد هو ترجمة جملة، أو جزء من جملة على ما مضى»(١).

وقد يناقش المسألة ويميّزها من غيرها مما قد يشتبه بها، أو يتبادر إلى الذهن أنها مثلها، فيذهب مثلاً إلى أن (ال) التعريف في (الرقاد) من قول الشاعر عويف القوافي:

ذهب الرُّقادُ فما يُحَسُّ رُقاد مما شجاك ونامت العُوَّادُ

لتعريف الجنس، و(رقاد) الثاني للجنس أيضاً، فهو الأول عينه، لا لنوع منه بدلالة ما تقدّمه عليه، لأن الثاني أيضاً من مواضع (مِن)، فيجوز أن نقول: فما يُحَسُّ من رقاد. ويميّزه من بيت الكتاب:

ألا ليت شعري هل إلى أمّ معمرٍ سبيلٌ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا(٢)

وذلك أن الصبرَ عنها بعض الصبر لا جميعه، ويقول: «وقوله (فلا صبرَ) نفي

= للكوفيين: عاصم وحمزة والكسائي. الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(١) التنبيه ٤٧/ ب وما بعدها. وانظر الكتاب ١/ ٢٣٥ـ٢٤٠ وشرح المرزوقي/ ٢٦٤.

(٢) البيت للرّماح بن ميّادة وهو في ديوانه/ ١٣٤ وانظر الكتاب ١/ ٣٨٦ مستشهداً به على نصب الصبر على الحال والأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٩ وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٠ والخزانة ١/ ٤٥٢ والحماسة البصرية ٢/ ١١١.

للجنس أجمع، فدخل الصبر عنها وهو البعض في جملة ما نفي من الجنس»[(١)].

وإذا عرضت له مسألة سبق الكلام عليها أو الحديث عن مثلها ألمع إلى ذلك، وأوجز القول فيها، كقوله في معرض تعليقه على بيت الأرقط بن دعبل العنبري:

يلـــوذ أمـــامي لَـــوْذةً بلَبانـــه وتُرْهِـــبُ عنّـــا نبعـــةٌ ويـــمانِ

«لمّا كان معنى (تُرهب) معنى تفزع فتصرف عنا أعداءنا، عدّاه بـ (عن) على ما مضى من قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[البقرة: ١٨٧][(٢)]»[(٣)]. وكقوله معلّقاً على بيت حاتم بن عبد الله:

إذا كنـتَ ربّـاً للقَلـوص فـلا تـدعْ رفيقك يمشـي خلفها غـير راكـب

«(غير راكب) حال مؤكّدة، لأنه إذا مشى خلفها فهو غير راكب لا محالة، وقد

---

(١) التنبيه ٤٧/ أ وما بعدها.

(٢) ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[البقرة: ١٨٧].

(٣) التنبيه ١٣٥/ ب إذ جعله من باب الحمل على المعنى، فحمل معنى الرفث على معنى الإفضاء، فعدّاه بحرف الجرّ إلى. وشرح المرزوقي/ ٦٨٤. وكذلك فعل في معرض تعليقه على قول دريد بن الصمّة:

وعَبـدُ يغـوثٍ تَحْجـلُ الطـيرُ حولـه وعـزَّ المصـابَ حثـوُ قـبرٍ عـلى قـبرِ

فجعل عزَّ متعدّياً لحمله على معنى غَلَبه. التنبيه ١٠٣/ أ.

وفي شرح المرزوقي رواية (المصابُ) بالرفع على معنى المصيبة، فتكون فاعلاً والمفعول به محذوف (الشاعرَ) وعلى النصب على المفعول به ٢/ ٨٢٣.

ذكرنا نحو هذا فيما مضى»[١].

وقد يكتفي بالشواهد التي يسوقها لتوضيح مضمون المسألة طلباً للإيجاز فيقول: «وفيها أيضاً:

يقول رجالٌ ما أُصيبَ لهم أبٌ ... ولا مِن أخٍ أقبِل على الماء تُعْقَلِ[٢]

عطف الثاني على ما من عادته أن يزاد في الأول، ألا ترى إلى جواز قوله: (ما أصيب لهم من أب)، وهذا مثل قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[٣]

لما كان من عادته أن يقول لست بمدرِك ما مضى، عطف الثاني، وكأنّ الباء في الأول. وكقوله أيضاً:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعبٍ إلا ببين غُرابُها[٤]

وعكسه قوله:

---

(١) التنبيه ١٤٠/ أ.

(٢) للمسور بن زيادة الحارثي كما في التنبيه ٤٦/ أ.

(٣) يروى ولا سابقي شيئاً. نسب إلى زهير بن أبي سلمى ولصرمة الأنصاري وهو في ديوان زهير برواية الأعلم/ ١٦٧، ١٦٩ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦ وشرح كتاب سيبويه للأعلم ١/ ٨٣ والخصائص ٢/ ٣٥٣ وشرح المفصل ٢/ ٥٢ والخزانة ٩/ ١٠٥.

(٤) للأحوص الرياحي اليربوعي، وينسب إلى أبي ذؤيب وللفرزدق، ويروى ناعباً كما في الكتاب ١/ ٨٣، ١٥٤، ٤١٨ وشرح المفصل ٢/ ٥٢ ورواية الجر على توهم الباء في مصلحين.

.... فلسنا بالجبال ولا الحديدا[١]

وقول الحطيئة[٢]:

طافت أمامةُ بالرُّكبان آونةً يا حُسْنَه من قوامٍ ما ومنتَقَبا»[٣]

ولأنه يتوخّى الإيجاز، في المواضع التي تتطلّب ذلك، والبعد عن التكرار يلمع إلى ما سبق الحديث عنه، أو تناول مثله، ويحيل على كتبه للتفصيل والاستزاده في مسألة عرضها، لأنه يدرك أن كتابه سيغدو أضخم مما هو عليه بكثير لو أنّه كرّر المسائل التي عرضها في كتبه الأخرى ككتاب تفسير شعر المتنبي الذي أحال عليه في كلامه على أن وزن (مَوْماة) فَعلاة[٤] في قول تأبّط شرّاً:

يظلُّ بِمَوْماةٍ ويُمسي بغيرها جَحِيشاً ويَعْرَوري ظهور المهالكِ[٥]

وعلى جواز عطف الصفات بعضها على بعض... وجواز عطف الصلات بعضها على بعض،[٦] في كتاب المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن. في قول ابن زيابة التيمي:

---

(١) صدره:

معاوي إننا بشر فأسجح

وهو لعقبة بن الحارث. ويروى بنصب الحديد وجرّه. الكتاب ١/ ٣٤ والمغني/ ٦٢١.

(٢) الديوان/ ١١، الخصائص ٢/ ٤٣٢ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٥ والخزانة ٣/ ٢٧٠، ٢٨٩.

(٣) التنبيه ٤٦/ ب: والشاهد فيه عطف (منتقباً) على موضع قوامٍ من قوله: (يا حُسْنَه قواماً) وكأنّ الجارّ غير موجود.

(٤) المصدر نفسه ٢١/ ب وانظر الكتاب ٤/ ٣٩٤ والمخصص ١٠/ ١١٣.

(٥) الديوان/ ١٥٢.

(٦) التنبيه ٢٨/ ب.

يا لهف زيّابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب

مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٧٩ ـ ٨٢]، وقول الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر(١)

وكتابة (ما) موصولة مع (قلّ) و(طال) ونظائرهما، لأنهما صارا كالجزء الواحد وذلك في قول الشاعر:

فقلت لها لا تُنكريني فقلَّما يسودُ الفتى حتى يَشيبَ ويَصلعا(٢)

ومجيء القافية مجرّدة غير مؤسسة: وجواز مجيء الشعر على تحقيق الهمزة كما يجوز مجيئه على تخفيفها للضرورة، في قول عبد الله بن ثعلبة الحنفي:

وما إن يزال رسمُ دارٍ قد أخلقَتْ وعهدٌ لَمَيْتٍ بالفِناء جديدُ

منتصراً لقوّة قول أبي الحسن الذي أجاز الجمع بين يَسوء ويُسيء قافيتين. وبناؤه على تحقيق الهمزة يمنع اختلاف الرويّين الذي اعتمد عليه الخليل في منع الجمع بينهما لأنهما في التخفيف يصبحان يَسو ويُسي، فاستشهد بالبيت الذي خفّفت فيه الهمزة ضرورة وهو فرع، فإذا جاز البناء على التخفيف وهو فرع جاز البناء على التحقيق وهو أصل(٣) وكثرة مجيء ما اكتفى به الشاعر بالسبب عن

---

(١) لأبي صخر الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ والهمع ٥/ ١١٨ واللسان ٢/ ١٥٥ رمث ومغني اللبيب/ ٧٨.

(٢) التنبيه ٩٣/ ب.

(٣) المصدر نفسه ١١٣/ أ والمرزوقي/ ٨٩١ والتأسيس: ألف بينها وبين حرف الرويّ =

المسبِّب، أو اكتفاؤه بالمسبّب من السبب، كما في قول غويّة بن سلمي بن ربيعة:

أولئك لو جزعت لهم لكانوا أعزَّ علي من أهلي ومالي

وذلك أن الشرط لا يجوز إلا إذا كان المعنى مما يتسلّط عليه الشك، فاكتفى الشاعر هنا بالسبب من المُسبّب، فكان كقوله لو جزعت عليهم لكنت معذوراً في ذلك لأنهم أعزّ عليّ من أهلي ومالي، ومثل هذا كثير في القرآن والشعر[١].

وكتاب التمام في تفسير أشعار هذيل الذي أحال عليه لتبيّن علّة أن الاشتقاق لا يركَّب فيه القياس وذلك في كلامه على اشتقاق الزرافة من التزرّف للزيادة في الحديث لطول عنقها في قول الشاعر:

قوم إذا الشرُّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافاتٍ ووحدانا[٢]

وجواز حلول المفرد محلّ الجملة إذا دلّ عليها لمشابهة اسم الفاعل وما يجري مجراه الجملةَ لما فيه من الضمير في قول الشاعر:

إذن لقام بنصري معشر خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذولوثة لانا

فجعل جواب إن محذوف لدلالة (خشن) عليه[٣].

وعلى التقاء معنى (خام) بمعنى رجع بمعنى (الخيمة)، وأن أصل لام (آسى)

= حرف واحد صحيح، على أن تكون هذه الألف بعض كلمة الرويّ... علم العروض والقافية ١٦١. د.عبد العزيز عتيق. دار النهضة. بيروت ١٩٧٤.

(١) المصدر نفسه ١٢٦/ أو٥٩/ أوذكر في الخصائص أنه باب واسع ٣/ ١٧٣ـ١٧٧.

(٢) نسبه ابن جني لرجل من بلعنبر قال وتنسب لأبي الغول الطهوي، التنبيه ٤/ ب وتنسب لقريط بن أنيف. المرزوقي/ ٢٥.

(٣) التنبيه ٦/ أ والمرزوقي/ ٢٥ أي إن لان غيرُهم خَشُنوا وحذف لفهمه من خُشُنٌ.

واو وياء في قول الشاعر:

فأقسمت لا آسى على إثر هالك قدي الآن من حزنٍ على هالك قدي[١]

لورودهما في السماع، لقولهم رجل أسوان وأسيان[٢].

وكتاب شرح المقصور والممدود ليعقوب في الكلام على أنّ أصل لام (فنا) واو في معرض تعليقه على قول بعض بني بولان من طيئ:

نستوقد النبل بالحضيض ونصـ ـطاد نفوساً بُنَت على الكرم[٣]

وأن أصل لام (الفضاء)[٤] في قول أبيّ بن سلميّ بن ربيعة:

رأى أرنباً سنحت بالفضا فبادَرَها ولجاتِ الخَمَرْ

ولام (أفعى)[٥] في قول الشاعر البرج بن مُسْهِر:

كهاةٍ شارفٍ كانت لشيخٍ له خُلُقٌ يُحاذِرُه الغريم

---

(١) في التنبيه: وقال آخر، وفي شرح المرزوقي: قال آخر في أخ له مات بعد أخٍ/ ٨٩٥.

(٢) التنبيه ١١٣/ ب والتمام/ ٧٤. وعبارته فيه: ولام آسى واو لأنّ معناه جعل نفسه أسوة لصاحبه، ولم يذكر البيت الذي ساقه هنا.

(٣) المصدر نفسه ٣٢/ ب وانظر شرح المرزوقي/ ١٦٥ وشرح الشافية ٣/ ١١١ وشرح شواهدها/ ٤٨ واللسان ١٤/ ٨٠، ٩٤ بقي، بني.

(٤) المصدر نفسه ٨٦/ أ لقولهم فضا الشيء يفضو فُضُوّاً والرزوقي/ ٥٥٦. وعبارته: لام الفضا واو لقولهم: فضا الشيءُ يفضو فُضُوّاً. وقد ذكرت هذا في شرح الممدود والمقصور لأبي يوسف يعقوب.

(٥) لقولهم (فَوْعة السمّ) ونحوه لحدّته، التنبيه ١٤٦/ ب، قال وقد ذكرنا هذا في تفسير كتاب يعقوب.

ولام (النثا)[١] واو في قول الشماخ يرثي عمر بن الخطاب:

تظلُّ الحَصانُ البِكرُ يلقي جنينها نثا خبرٍ فوقَ المَطِيِّ مُعَلّق[٢]

وأن أوجل من الصفات التي على أفعل لا فعلاء لها[٣] في قول معن بن أوس المزني:

لعمرك ما أدري وإني لأَوجلُ على أيِّنا تعدو المنية أوّل

ولام الميناء ياء[٤] في معرض تعليقه على قول حاتم:

لقد كنتُ أختارُ القَوى طاويَ الحَشا محافظةً مِن أنْ يُقال لئيم[٥]

وذلك قوله: «ولو قصرت (الميناء) لموضع السفن، لكتبته بالياء لأنه يبقى رباعياً، فلو كان من الواو لكتبته بالياء لتجاوزه الثلاثة، لا سيما وهو من الياء، لأنه مفعال من (ونيت) لفتور السفن فيه. وقد تقصيت هذا الموضع في كتابي في شرح يعقوب. وكتاب سر صناعة الإعراب» الذي أحال عليه في مسألة حذف

---

(١) لقولك نَثَوتُ الخبر أنثوه نثواً ١٣٠/ أ، قال: لقولك نثوت الخبر نثواً وقد شرحت ذلك في كتاب يعقوب ومعناه بثثته ونشرته.

(٢) التنبيه ١٣٦/ ب: أوجل مما جاء من الصفات على أفعل لا فعلاء لها، ألا تراهم لا يقولون امرأة وجلاء استغنوا عنها بـ (وَجْلة). ديوان الشماخ/ ٤٤٩ شرح وتعليق: صلاح الدين عبد الهادي، دار المعارف بمصر.

(٣) قال: وتقصيت هذا الموضع في تفسير المقصور والممدود ليعقوب.

(٤) التنبيه ١٨٨/ ب فذكر أنه مِفعال من وَنيت.

(٥) ديوان حاتم الطائي/ ٧٨ وروايته فيه: لقد كنت أطوي البطن والزاد يشتهي مخافة يوماً أن يقال لئيم.

نون التثنية لغير إضافة[١]: بقوله: «أما الرفع فطريف المذهب. وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة، فقد حكي ذلك. وذهب الفرّاء في قوله:

لهـــا مَتْنَـــان خظاتـــا كـــما أَكَـــبَّ عـــلى ســـاعديه النمـــر

إلى أنه أراد (خظاتان) فحذف النون استخفافاً، واستدلّ على ذلك بقول الآخر:

ومتنتـــــان خظاتـــــانِ كزحلـــوف مـــن الهضـــب

وقد تقصيت القول على هذا الموضع في كتاب سرّ صناعة الإعراب».

في كلامه على رواية البيت على رفع إسار ومنة في قول تأبّط شرّاً:

همـــا خطّتـــا إمـــا إســـارٌ ومنّـــةٌ وإمّـــا دمٌ والقتـــل بـــالحرّ أجـــدر

واللام الموطئة للقسم[٢] في قول إياس بن قبيصَة:

مـــا ولـــدتني حاصِـــنٌ رَبَعيّـــةٌ لـئن أنـا مـالَأْتُ الهـوى لاتّباعهـا

فذكر أن العرب تزيد هذه اللام توكيداً مع إنْ ومع القسم، وتكسير ندى على أنداء مختاراً مذهب الفراء وابن السكيت، وأن النحويين قد وصفوه بالشذوذ[٣] وذلك في قول مُرّة بن محكان التميمي:

---

(١) ردّه إلى لغة من لغات العرب وذكر أن الفراء ذهب إلى حذف النون استخفافاً، التنبيه ١٨/ أ.

(٢) التنبيه ٣٨/ ب وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه ١٧٦/ أ وما بعدها وانظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٨ـ ٦٢١ وانظر الصفحة ٣٥٦ وما بعدها والخصائص ٣/ ٢٥٢ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣ واللسان =

في ليلــة مــن جُمــادى ذات أنديــةٍ لا يُبصِرُ الكلــبُ في ظَلمائها الطُنُبا

وكتاب التعاقب في العربية: أحال عليه في كلامه على معنى (عوض)[1] في بيت الفند الزمّاني:

ولــــولا نبــــلُ عَـــوْضٍ في خُظُبَّــــــاي وأوصــــــالي[2]

فقال سمّى الدهر (عوض) لأنه من التعويض، وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خَلَفه آخرُ من بعده، فكان الثاني عوضاً من الأول. وقد ذكرت هذا الكلام في كتابي الموسوم التعاقب في العربية».

وكتـاب المحاسـن: في كلامه على جمـع (عمّ) على أعمام[3] وذلك في بيت عبد الله بن عَنَمة الضبّي:

إنّـا تركْنـا فلـم نأخـذ بهـم بَـدَلاً عِــزّاً عزيــزاً وأعمامــاً وأخــوالا

وكتاب شرح تصريف المازني في كلامه على أن الواو في (أؤيّسه) ليست أصلاً، وإنما هي همزة مبدلة لاجتماع الهمزتين وانضمام الأولى، وليست من (ويس). وأما (تُويِّل) فتفعِّل من الويل لأنه موضع تصحّ فيه الواو والياء كـ(سوّل)

= ١٥/ ٣١٨ وشرح المرزوقي/ ١٥٦٣، وذلك أنهم كسّروا (فَعَلاً) على (أفعِلة) والقياس (أفعُل).

(١) التنبيه ٨٠/ ب وانظر المغني/ ٢٠٠.

(٢) التنبيه النصرانية قبل الإسلام والمخصص ١٥/ ٢٠٧، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢١ والدرر ١/ ١٨٣ والخزانة ٧/ ١١٦ والمساعد ١/ ٥١٨.

(٣) التنبيه ٩٠/ أ.

و(سيَّل)، ولذلك جاز أن يبنى منه فعل لأمنهم اجتماع علّتين متواليتين[١] في قول المتلمّس:

ألم تَـرَ أنّ الجَـونَ أصـبح راسـياً　　تطيـف بــه الأيــام مــا يتــأيَّسُ

وفي الكلام على (أثبيّة)[٢] في قول حميد الأرقط:

دون أثـابـيَّ مـن الـخـيـل زُمَـرْ

فذهب إلى أنها أُفعولة من لفظ (الثُبَة)، ومنه تَثَّبيتُ الثناء على الرجل، إذا أكثرته.

وكتاب اللصوص: الذي أحال عليه في رواية بيت فقال: «وفيها:

ونائيــة الأرجــاء طامِســةِ الصُّــوى　　خدَتْ بـأبي النشـناش فيهـا ركائبـه

روينا هذا البيت في كتاب اللصوص هكذا: (النشناش)، ورويناه هناك أيضاً عن الأصمعي (النشّاش)»[٣].

وقد يحيل على كتابين معاً كشرح المقصور والممدود، والتمام في شعر هذيل في حديثه عن تشابه الألفاظ والمعاني مثل التقاء (تارة، وطور، ودار) بمعنى التنقّل[٤] في قول حُرَقة بنت النعمان:

---

(١) التنبيه ١٣٤/ أ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه ١٩٩/ أ والبيت في ديوانه/ ١١٧ واللسان ٦/ ١٤ أيس ومقاييس اللغة ١/ ٣٦ وتاج العروس ١٥/ ٣٩٥.

(٣) التنبيه ٥٦/ أ لأبي النشناش، جمهرة اللغة/ ١٤١، لسان العرب ٦/ ٣٥٤ نشش.

(٤) المصدر نفسه ١٤٢/ ب وما بعدها.

فـأُفٍّ لـدنيا لا يـدوم نعيمُهـا تَقَلَّـبُ تـاراتٍ بنـا وتَصَـرَّفُ

أو شرح تصريف المازني، وسر صناعة الإعراب وغيرهما في كلامه على تصريف (طرفاءة، وقصباءة، وحلفاءة)[1] في قول وَجيهة بنت أوس الضبّيّة:

فـما لي إن أحْبَبْـتُ أرضَ عشـيرتي وأبغضتُ طَرفاء القُصَيْبَةِ من ذَنْـب

فقال: «وتصريف ذلك طريف، وقد ذكرته في شرح تصريف المازني وفي كتاب سر الصناعة وغيرهما»[2].

وقد ينقد نفسه ويأخذ عليها إغفال شيء كان عليه ذكره في موضع من كتابه في المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن، ويعتذر عن ذلك في كلامه على إشمام الضم في كسرة العين من (ادعينا) في قول بعض بني قيس بن ثعلبة:

---

(١) نقل عن أبي زيد مجيئها بالهاء والهمزة وعدّها من الشاذّ الذي لا يعتدّ به وذكر أنه يرى أن من أدخل الهاء على هذه الهمزة ثم حذفها يلزمه أن يصرف الكلمة لأن الهمزة ليست للتأنيث بدليل دخول الهاء عليها. المنصف ١/ ٣٧٨ و١٣.

(٢) التنبيه ١٥٩/ أ. قال ابن جني: «فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم (قصباء، وحلفاء، وطرفاء) وإدخالهم الهاء على هذه الهمزة فشاذ لا يلتفت إليه، ولا يُعرّج عليه لقلّته، وأنا أرى أنّ من قال (حلفاءة، وقصباءة، وطَرْفاءة) فأدخل الهاء على هذه الهمزة، ثم حذف هذه الهاء فيلزمه أن يصرف الكلمة، لأن الهمزة عندنا ليست للتأنيث، إذ لو كانت للتأنيث لما جاز دخول الهاء عليها، كما أنّ (حُبْلى) لما كانت ألفها للتأنيث لم يجز دخول الهاء عليها، كما دخلت على (أرْطأة) وعَلقاة، فيمن نوّن، لأنّ علامة تأنيث لا تدخل عليها علامة تأنيث. هذه هو الأشهر من أمر قصباءة وحَلْفاءة وطَرْفاءة» المنصف١/ ٣٧٨. وقفت على كلامه على طرفاءة وقضباءة في المنصف ١/ ٣٧٨، ٢/ ٩٦ وفي الممتع في التصريف لابن عصفور ٢/ ٥١٣، ١/ ١٢٢ ولم أقف عليه في سر صناعة الإعراب.

وإن دعـــوت إلى جـــلّى ومكرمـــة يومــاً سراة كـــرام النـــاس فادعينـــا

ويروى لبشامة بن حزن النهشلي، فقال: «وقد كان يجب أن يودع هذا الموضوع كائناً في تفسير قوافي أبي الحسن لامتزاجه به ومماسّته إياه، لكنه لم يحضُرنا حينئذ، والخاطر أَجْوَل مما نذهب إليه، وأشدّ ارتكاضاً وذهاباً في جهات النظر أن يقف بك على انتهائه أو يُمطيك ذروة أحواله واقتضائه»[١].

وقد يحيل على كتاب شيخه الفارسي لمن يبغي التفصيل والاستزادة تجنّباً للإطالة في كتابه كما فعل في كلامه على (كائن) من قول الشاعر أدهم بن أبي الزعراء:

وكائن بنا مـن ناشـصٍ قـد علمـتمُ إذا نفـرت كانـت بطيئـاً سـكونُها

فبعد أن تكلّم على أصلها ولغاتها قال: «وأما الكلام على هذه الكاف وكيف فارقت ما كان من معنى التشبيه، وفارقت أيضاً تعلُّقها بها كانت متعلّقة به. ووجه بقائها على ما كانت عليه من الجر فطويل، ولأبي علي رحمه الله فيه مسألة حسنة في جملة البغداديات قد أحكمها مع قولهم: (له كذا وكذا درهماً)، وقولهم: (كأنّ زيداً عمرو)»[٢].

وأما وقوفه على المعنى فقليل إلا ما ينعقد بالإعراب، على أنه قد يعنى أحياناً بتوضيح معنى الكلمة، فيردها إلى أصل المعنى الذي وضعت له، معتمداً على الاشتقاق والقياس كما فعل في كلامه على معنى الزرافة في معرض تعليقه على قول رجل من بلعنبر:

---

(١) التنبيه ٢٢/ أ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه ١٦٩/ ب.

قوم إذا الشـرّ أبدى ناجذيه لهم   طـاروا إليـه زرافـاتٍ ووحـدانا

فقال: «الزرافة الجماعة، سمّيت بذلك للزيادة التي في الاجتماع والتضامّ فيه، ومنه التزرّف للزيادة في الحديث، و(زرّف في كلامه) أي زاد فيه، ومنه سميت الزرافة لطول عنقها وزيادته على المعتاد المألوف فيما قَدُّه قدُّها. فإن قلت إن كثيراً من الإبل طول عنقه طول عنق الزرافة، فهلّا سمّيت زرافات؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما أن الاشتقاق لا يُرَكّب فيه القياس، لما قد بيّناه في شعر هذيل، وهو الموسوم بكتاب التمام وغيره من كتبنا.

والآخر: أنّ الجمل على علوّ جسمه وفخامة منظره لا يُنكَر أن تكون عنقه طويلة، ولكنّ الزرافة على اجتماع جسمها إلى جسم البعير يستنكر ويُستكثر لها طول عنقها، وهذا واضح»[1].

وقد يلجأ إلى توضيح معنى كلمة إذا كانت تشكل فتلتبس بغيرها، كحمله معنى الندب في بيت الحماسة على الاستغاثة لا على التفجّع، لأنهما من أصل واحد، يجتمع فيهما معنى الخصوصية والعناية[2] وذلك في قول الشاعر:

لا يسـألون أخـاهم حـين ينـدبهم   للنائبـات عـلى مـا قـال برهانـا

وقد يذكر وجوهاً يحتملها معنى كلمة، فيستبعد بعضها معتمداً على صحّة المعنى والإعراب ليصل إلى إثبات المعنى المقصود، ولكن بعد إقناع القارئ بأنه لا يجوز غير ما اختاره. من ذلك مثلاً ما ساقه من معنى (نرى) من العلم أو الاعتقاد أو الإبصار في قول عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي:

---

(١) التنبيه ٤/ ب.

(٢) المصدر نفسه ٧/ أ.

وإنّا لَقَومٌ لا نرى القتلَ سُبّةً إذا ما رأتْهُ عامرٌ وسَلولُ

فمنع أن تكون بمعنى نعلم التي بمعنى نعرف لأنه لا يجوز أن يعلم قوم أنّ القتل سبّة ويعلمه آخرون غير ذلك، وإذا كانت بمعنى العلم تعدّت إلى مفعولين، ولم تتعدّ هنا إلا إلى مفعول واحد هو الهاء، ولسبب آخر وهو أنه لابد من تعلّق بالمحسوس عياناً، والقتل ليس مما له تعلُّق بالنظر. وهي ليست بمعنى نبصر؛ فثبت بذلك أنها بمعنى نعتقد من الرأي في الاعتقاد، كالتي في قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[النساء: ١٠٥] وبمنزلة قولهم: (فلان يرى رأي الخوارج) و(يرى رأي أبي حنيفة) أي يعتقد اعتقاده، وهذه متعدّية إلى مفعول واحد[1].

وقد يفسّر معنى بيت إن رآه يحتاج إلى ذلك كقوله في معرض تعليقه على بيت أبي كبير الهذلي:

حملتْ به في ليلةٍ مزؤودةٍ كَرْهاً وعَقْدُ نِطاقِها لم يُحْلَلِ

«وفائدة ذكر الليلة في هذه الرواية أن تكون بدأت بحمله ليلاً، وهو أنجب له، فصاحبه يوصف بالشجاعة والبسالة، وقد دعاهم ذاك إلى أن وصلوا أنسابهم بالليل تحقُّقاً به، ... والغرض في الروايتين من ذكر الزؤد في الموضعين جميعاً أنّ المرأة إذا حملت بولدها وهي مذعورة كان أنجب له، وأذهبَ في الشهومة»[2].

وقد يشرح معنى البيت بإيجاز كقوله في قول عبد الله بن أوفى الخُزاعيّ في امرأته:

---

(١) التنبيه ٢٤/ أ، وانظر الكافية/ ١٧ والكتاب ١/ ٤٠ وشرح التسهيل ٢/ ٨١ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٩ والإيضاح/ ١٣٣ وشرح شذور الذهب/ ٣٥٣ والمقرب ١/ ١١٦.

(٢) التنبيه ٢٠/ أوما بعدها وانظر ديوان الهذليين ٢/ ٩٢.

فبئسَ قِعادَ الفتى وحدّها وبئستْ مُوَفيّةَ الأربعِ

«معنى البيت أنها إن انفردت بزوجها فهي مذمومة، وكذلك إن كان معها ثلاث نسوة، فكنّ بها أربعاً، وكان الأصمعي يُلقي على أصحابه:

واحدةٌ أَعْضَلَكُمْ شأنَها فكيفَ لو قُمْنَ على أربعِ

أي لو تزوَّجتَ أربعَ نِسوة»(١).

وقد يطيل الوقوف على معنى البيت إذا رأى معناه مشكلاً كقوله في قول الفضل بن العبّاس بن عُتْبة بن أبي لهبٍ:

كلٌّ له نيّةٌ في بغضِ صاحبِه بنعمةِ الله نقليكم وتقلونا

«فإن قلت: فهب الشاعر يعتقد أن بغضته إياهم نعمة من الله عليه، لأنه على الثقة بالظفر بهم والاقتدار عليهم، فكيف يسوغ له مع هذا أن يقول: إن أعداءه يعتقدون أنّ قلاهم له نعمة من الله عليه كما اعتقد هو ذلك، أفتراه يجعلهم على الثقة من عداوتهم إياه كما جعل هو نفسه على الثقة من عداوته إياهم.

قيل: ليس المعنى ما تصوّرته، إنما المعنى بنعمة الله علينا وُجدنا نتقالى ونتهاجر، لا عليكم معنا، وذلك أنكم إذا بَغَضتمونا دعاكم ذلُّكم إلى مُنافرتنا

---

(١) المصدر نفسه ١٧٣/ ب والبيت بلا نسبة في اللسان ١١/ ٤٥٢ وما بعدها عضل وروايته فيه:

واحدةٌ أعضلني داؤها فكيف لو قمنُ على أربعِ

نصب (قِعاد الفتى) على التمييز وإن كان معرفة، وذلك أن تعريف الجنس لا يخصُّ واحداً بعينه فضارع بشياعه النكرة، ولأجل ذلك ما كان (أسد) وهو نكرة كـ(أسامة) وهو معرفة. و(غدوة) وهي معرفة كـ(غداة) وهي نكرة، وكذلك ثعلب وثعالة.

ومكاشفتنا، فعاد ذلُّكم بإراداتنا أيضاً فيكم، ولو سالمتمونا فلم تحاربوا لم نعدَّ ذلك بخير أحوالنا وزيادة أموالنا»(١).

وهو يتحرّى الدقّة والعمق في تناول الأبيات معوّلاً على الإعراب والصنعة النحوية، رابطاً المعنى بالإعراب في كل وجه يقول مثلاً في معرض قول الشاعر:

لكان لي مضطرب واسع ... في الأرض ذات الطول والعرض(٢)

«المُضطَرب هنا لا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً، ووصفه بالسعة يجتذبه إلى معنى المكان، فإذا كان كذلك لم يتعلّق به (في) من موضعين: أحدهما: أن المكان لا يعمل إنما ذاك المصدر(٣). والآخر: أنه لو كان يعمل في هذا الموضوع لما جاز أن يعمل هنا، من قِبَل أنه قد وُصِف بـ (واسع)، فأبعده الوصف عن شبه الفعل فامتنع من العمل، فيحمل عندئذ (مضطرب) على الصفة، وقد يجوز تعلق (في) بنفس (واسع). وقد يجوز في (مضطرب) أن يجعل مصدراً، ويكون وصفك له بالسعة والكثرة، فإذا جعلته مصدراً لم يجز تعلّق (في) به، لأنّ التعليق به يؤدي إلى نقصان المصدر دونه، وإذا وصفته حكمت له بالتمام، ولأن وصفه يبعده عن شبه الفعل، فإذا بطل ذلك عدل عنه إلى جعل الظرف صفة ثانية للمضطرب، وإن شئت علقته بنفس (واسع).

ويجوز أيضاً أن تعلّق الظرف بفعل محذوف يدل عليه (مضطرب) حتى

---

(١) المصدر نفسه ٤٢/ ب.

(٢) نسبه المرزوقي إلى خطّاب بن المعلى ١/ ٢٨٥ والتبريزي إلى حِطّان بن المعلّى ولم ينسبه ابن جني/ ٤٩/ ب.

(٣) انظر مغني اللبيب/ ٥٦٧.

كأنه قال: لأضربنّ في الأرض. ويجوز ههنا كون الفعل مصدراً أو مكاناً، وكونه مصدراً أقوى لأنه أشبه بالفعل من المكان»[١].

وهو يعوّل على الصنعة النحوية لتوجيه معنى البيت، ويسوق الشواهد الداعمة لرأيه، ولذلك تراه يذكر وجوهاً كثيرة يحتملها المعنى، ويوجّه المعنى في كل وجه، ويراعي في ذلك أصولهم في قواعد النحو فيجيز نصب (صاحباً) من قوله:

ولم يستشـــر في رأيــه غــير نفســه ولم يرضَ إلّا قائم السـيف صـاحباً

على المفعول به، ونصب (قائم السف) نصب المفعول به، وانتصاب (صاحباً) حالاً منه. ولم يجز نصب (قائم السيف) على البدل ولكن على الاستثناء المقدّم لتقدّمه على (صاحب) لأن البدل لا يجوز تقدّمُه على المبدل منه[٢].

---

(١) التنبيه ٥٠/ أ

(٢) المصدر نفسه ١٧/ أ. اختار ابن جني مذهب جمهور النحويين وعدّه كنصب الصفة إذا تقدّمت على الموصوف، وجعل تقديم المستثنى مما يقبله القياس وأن النصب واجب إلا في لغة ضعيفة ونقل سيبويه أن هذه اللغة حكاية يونس عن بعض العرب وأنهم يجعلونه بدلاً. الكتاب ٢/ ٣٣٧ وانظر الخصائص ٢/ ٣٨٢ والأصول ١/ ٢٨٣ والمسائل البصريات/ ٥١٧ والإيضاح/ ٢٠٦. وعزا السيوطي الإتباع على البدل أو الصفة إلى الكوفيين والبغداديين وابن مالك الارتشاف/ ١٥١٦ والبيت لسعد بن ناشب المازني ومذهب البصريين منع تقديم المبدل منه، الكتاب ٢/ ٣٣٧ وقال الأنباري: «من العرب من يجوّز البدل مع التقديم، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه، لأن هذا التقديم التقديرُ به التأخير وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب» الإنصاف مسألة/ ٣٠٦ وجوز أبو حيان تقديم البدل على المبدل منه في بدل البعض والاشتمال =

وإذا رأى المعنى يقبل تأويلاً تأباه الصنعة وتردُّه نبّه عليه كقوله معلقاً على قول سُلمي بن ربيعة من بني السيد بن ضَبّة:

تربت يداكِ وهل رأيتِ لقومه مثلي على يُسري وحين تعلّتي

«ومثلي يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون مفعول (رأيت) فينتصب (رجلاً) حينئذ على التمييز، كقولك: (لي مثله عبداً) أي من العبيد، فيصير تقديره: مثلي من الرجال الذين إذا غُشُوا كَفَوا، والآخر أن يكون أراد: هل رأيت رجلاً مثلي، فلما قدَّم (مثلي)، وهو وصفُ نكرة نصبه على الحال منها[1]. واللام في قوله (لقومه) معلَّقةٌ بنفس (رأيت)، كقولك: رأيت لبني فلان نَعَماً وعبيداً، وإن جعلت (مثلي) مفعول (رأيت) كانت الهاء في (قومه) له، وإن جعلته حالاً مقدّمةً فالهاء لـ (رجل).

فإن قلت ألا تعلم أن حال الشيء هي الشيء في المعنى على مذهب أهل العربية، لا على مذهب أهل الكلام، فهلّا قلت إن الهاء عائدة في القول الثاني على المثل أيضاً كما كانت في الوجه الأول.

قيل: لا أمنع ذاك من جهة المعنى كما ذكرت، لكنّ طريقَ الصنعة ومأخذَها ما ذكرت لك»[2].

وتراه في موضع آخر يخرّج البيت على الإضمار مما يدل عليه الظاهر إذا تعارض المعنى والصنعة، فيقول معلّقاً على بيت الكروّس بن زيد بن حصن:

= ومنعه في بدل الموافق. الارتشاف/ ١٩٧٤.

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٢٢ والأصول ٢/ ٢٢٢ والجمل/ ١٥ والخصائص ٢/ ٣٩٢ والارتشاف/ ١٩٢٩.

(٢) التبيه ٨٤/ أ وما بعدها.

ألا ليت حظّي من عَطائكَ أنني علمتُ وراءَ الرملِ ما أنت صانع

«معناه: ما أنت صانعٌ وراء الرمل، إلّا أن حملَه على هذا الإعراب الآن لا يجوز، وذلك أنّ (ما) هنا لا تخلو أن تكون موصولة أو موصوفة أو استفهاماً، فإن كانت موصولة لم يجز أن تعلّق (وراء) بـ (صانع)، لاستحالة جواز تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول، وكذلك إن كانت موصوفة[١]...، وكذلك إن كانت استفهاماً لامتناع عمل ما بعد الاستفهام فيما قبله. فإذا كان المعنى عليه، وسبيل الإعراب ضيّقة عنه أُضمِر له ما يتناوله مما يدلّ الظاهر عليه»[٢].

وقد يعدل عن وجه إلى وجه يجده أهون في الصنعة، فيعدل عن ضرورة أشد إلى ضرورة أهون لتخريج البيت فيقول في بيت عقيل بن عُلفة:

وأبغضُ من وضعتُ إليّ فيه لساني معشرٌ عنهم أذود

«ظاهر هذا البيت محمول على الفصل بين الموصول وبعض الصلة بالأجنبي[٣]، وذلك أنه يريد: وأبغض مَن وضعت فيه لساني إليّ معشرٌ عنهم أذود. و(إلى) على ما ترى متصلة بـ (أبغض) ومعمولة له، وقد فصلت بها بين (وضعت)

---

(١) قال ابن جني في الخصائص: «ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف ولا البدل على المبدل منه» ٢/ ٣٨٥ ووصفه بالقبح وانظر الأصول ٢/ ٢٢٣.

(٢) التنبيه ١٧٠/ ب وما بعدها.

(٣) ذهب ابن جني إلى أنه إذا فصل بين الصلة والموصول فلا بد من تقدير عامل يتناوله يدل عليه المذكور لأنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي. الخصائص ٣/ ٤٠٣ والأصول ٢/ ٣٣٦، ٣٤٤.

و(فيه لساني) وكلاهما من صلة مَن، فإذا كان الأمر كذلك عدلت بـ (مَن) عن أن تكون موصولة إلى أن تكون موصوفة، فإذا كانت موصوفة كان الفصل بين بعض الصفة وبعض أسهل منه بين بعض الصلة وبعض؛ وذلك أنه قد جاز الفصل بين الصفة والموصوف فيما أنشدنا من قول الشاعر:

أَمَرَّتْ من الكتّان خيطاً وأرسلتْ   رسولاً إلى أخرى جَرِيّاً يُعينها»(١)

وقد يتطرّق للكلام على العروض إذا رأى في البيت ما يشكل، من ذلك قوله في بيت الحماسة:

إن تذنبوا ثم تأتيني بقيّتكم   فما عليّ بذنبٍ عندكم فَوْتُ

«ولو جزمه البتّة ـ أي تأتيني ـ فقال: (ثم تأتني) لصحّ الوزن والإعراب، وذلك أنه كان (مستفعلن) يلحقه الخبن، فيصير إلى (مفاعلن) وهذا فاشٍ في البسيط، وجاء حرف الردف في هذه الأبيات بعد الفتحة وليست من جنسه، إنما التي من جنسه الضمة، وليست الواو والياء ردفين، وعوضاً من ذهاب حرف متحرّك أوزنة حرف متحرّك يقوّي كون الحركةِ قبلها من غير جنسها، نحو (الصَّوْت والبَيْت)، وذلك أن أصل الرِّدْف إنما هو الألف لما فيها من تمكّن المدّ المجعول عوضاً من ذلك المحذوف إذا كان حرفاً متحرّكاً، أوزنةَ حرف متحرّك، فإذا أوقعت واحدة من الواو والياء موقع الألف للتعويض فأخلق أحوالها شبهاً بحال الألف أن تكونا تابعتين لما هو من جنسهما، أعني الكسرة قبل الياء، والضمة قبل الواو، لأن الألف لا تكون أبداً إلا كذلك.

فأمّا أن تجيئا تابعين بحركتين ليستا من جنسهما فذلك يبعدهما عن شبه

(١) التنبيه ٦٤/ ب، والبيت في الخصائص ٢/ ٣٩٦ والمحتسب ٢/ ٢٥٠ بلا عزو.

الألف فيضعُفان لقيامهما مقامهما، ولكن إذا لم يكن من ذلك بدّ، واعتزم البتّة لما في الواو المفتوح ما قبلها والياء التي هي كذلك من بقيّة المدّ واللين، حتى إن المدغم يقع بعدهما نحو: (هذا جَيب بكر وثوب بكر)، فأحمدُ ذلك أن يكون إذا لم يكن الحرفان ـ وإن كانا ردفين ـ عوضاً من حرف محذوف...»[1].

وقد نبّه على أبيات جاءت على غير الأوزان التي وضعها الخليل كقول سلمي بن ربيعة:

إنّ شَــــواءً ونَشْــــوَةً وخَبَــبَ البــازلِ الأَمــونِ

فقال: «هذه القطعة خارجة من مُثُل العروض التي جاء بها الخليل، فأقرب ما تُصرَف إليه الضرب السادس من البسيط، غير أنّ عروضه لزمت (فَعَل) وكأنها محذوفة من (فعولن) الذي هو مخبون (مفعولن)، كما جاءت عروض المتقارب في كثير من الأماكن محذوفة، غير أنّ ذلك في المتقارب أسهل منه هنا من موضعين:

أحدهما: أنه قد يصاحب (فعولن) في القصيدة الواحدة، وهذه لم يأت معها (فعولن) ولا (مفعولن).

والآخر: أن (فَعَل) في المتقارب أصلها (فعولن)، فإنما لحقها الحذف لا غير، و(فَعَل) في هذه القطعة أصل جزئيها (مستفعلن)، فلا يجوز في مثله أن يتخوّنه التغيير إلى أن يجوز عن السبعة إلى الثلاثة، وإنّما غاية ذلك أن يصير إلى الأربعة،

---

(١) التنبيه ٣٣/ أ وما بعدها، وانظر ٣٦/ ب، ٤٥/ ب، ٥٤/ ب وما بعدها، ٥٥/ أ، ٨٥/ ب وما بعدها، ٩٢/ ب، ٩٣/ ب، ١٢٥/ أ ١٤١/ ب، ٢٠١/ أ وما بعدها. والرّدف حرف مدّ ساكن (واو، ألف، ياء) يأتي قبل حرف الرويّ، والخبن حذف الساكن الثاني. علم العروض والقافية/ ١٥٥، ١٧٢.

نحو (فعلن) في (فاعلاتن) وفي مفعولات وفي متفاعلن.

وكأنّ الخليل رحمه الله لم يومئ في هذه القطعة إلى شيء لما في هذا الجزء من التناهي في القلّة، ولأنّ هذه القطعة في ديوان القبيلة إنما هي (إن شواءً وإن نشوةً)، بإعادة (إنّ)، فلمّا تعاظمه اضطرب هذا البيت، وخالف بقية الأبيات ضرب صفحاً عن الجميع»[١].

وهو غالباً ما يعزو الحماسيات إلى أصحابها فيسميهم فيقول: قال يزيد بن الحكم الكلابي[٢]، وقال الفند الزماني[٣]، وقال أبو حِبال بن البَراء بن رِبعي[٤]، وقال تأبّط شراً[٥]، وينبّه على الاختلاف في نسبة بعضها فيقول مثلاً: «قال بعض بني قيس بن ثعلبة، ويروى لبشامة بن حَزْن النهشلي:

إنـا محيّـوك يـا سـلمى فحيّينـا   وإن سقيت كرام الناس فاسقينا»[٦]

أو: «وقال عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، ويقال بل هي للسموأل بني عادياء:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه   فكـل رداء يرتديـه جميـل»[٧]

---

(١) التنبيه ١٣٧/ ب.

(٢) المصدر نفسه ٤٤/ ب.

(٣) المصدر نفسه ٧٣/ ب.

(٤) المصدر نفسه ١٠٧/ أ.

(٥) المصدر نفسه ٢٠/ ب.

(٦) المصدر نفسه ٢١/ ب.

(٧) التنبيه ٢٣/ ب وانظر ديوان السموءل/ ٩٠.

وقد ينسبها لشاعر من قبيلة ما فيقول: «رجل من وائل:

ولقد شهدتُ الخيل يوم طرادها فطعنتُ تحت كِنانةِ المتمطِّر»(١)

أو «بعض بني بَوْلان من طيّئ:

نستوقِدُ النبلَ بالحضيض ونصـ ـطادُ نفوساً بُنَت على الكرمِ»(٢)

أو «آخر من طيئ:

داوِ ابنَ عمِّ السوء بالنأيِ والغنى كفى بالغِنى والنأيِ عَنْهُ مداويا»(٣)

أو «امرأة من طيئ:

دعا دعوةً يوم الشرى يا لَمَالكٍ ومَنْ لا يُجِبْ عند الحفيظةِ يُكلَمِ»(٤)

أو «بعض بني أسد:

يَدَيْتُ على ابن حَسْحاس بن وَهْبٍ بأسفلَ ذي الجذاةِ يدَ الكريم»(٥)

أو «رجل من بني عقيل:

بِكُرْهِ سراتِنا يا آلَ عمروٍ نغاديكم بمرهفةٍ صقالِ»(٦)

---

(١) المصدر نفسه ٢٧/ أ.

(٢) المصدر نفسه ٣٢/ أ وانظر شرح الشافية ١/ ١٢٤ والبيت لرجل من بولان في المرزوقي/ ١٦٥ واللسان ١٤/ ٨٠، ٩٤ بني وشرح شواهد الشافية/ ٤٨.

(٣) المصدر نفسه ٥٢/ ب.

(٤) المصدر نفسه ٣٩/ ب.

(٥) المصدر نفسه ٣٨/ أ

(٦) المصدر نفسه ٣٨/ أ.

وقد ينسبها لمجهول لا تعرف قبيلته فيقول: «وقال آخر:

فلست بنازلٍ إلّا ألّمت ... برحلي أو خيالتها الكذوب

كما يهتم بعزو الشواهد في مواضع كثيرة من كتابه كفعله في معرض تعليقه على بيت ربيعة بن مقروم الضبي:

أوجيتُه عني فأبصر قصدَه ... وكويتُه فوقَ النواظرِ من عَلي

إذ قال: «كتابة (علي) بالياء، والياء لام الكلمة، والياء قبلها لازمة كالاسم المنقوص فهو معرفة لا نكرة، فهو إذن كبيت أوس:

فَملَّكَ باللِّيْط الذي تحت قشرها ... كغِرقيءِ بيضٍ كَنَّه القيضُ من عَلُ[1]

وقال الشنفرى:

إذا وَرَدتْ أَصْدرتُها ثُمّ إنّها ... تثوبُ فَنأتي من تُحيتُ ومن علُ[2]

ومثله قول العجلي:

أقبُّ من تحتُ عريضٌ من عَلِ[3] ... .

فبيت ربيعة وبيت العجلي هذان جميعاً سواء، ولكن بيت امرئ القيس الذي هو قوله:

---

(١) ديوان أوس بن حجر/ ٩٧.

(٢) ديوان الشنفرى/ ٩٤.

(٣) ذهب ابن هشام إلى أن (عل) إذا أريد به المعرفة بني على الضم تشبيهاً له بالغايات/ ٢٠٥ وهو في الكتاب ٣/ ٢٩١ بالضم أيضاً وديوان أبي النجم العجلي/ ٢٠٢ وروايته أقبّ من تحتَ عريضٍ من عَلِ.

.... كجلمود صخرٍ حطّه السيل من عَلِ[١]

(علِ) فيه نكرة، فالكسرة فيه كسرة إعراب»[٢]، وأحياناً لا يعزوها كما فعل في كلامه على قول جعفر بن علبة الحارثي:

ولكن عرتني من هواك ضمانةٌ كما كنتُ ألقى منك إذا أنا مُطْلَقُ

حين استشهد على نصب الصفة المتقدمة على الموصوف حالاً فجوّز كون (من) حالاً من (ضمانة) لتقدّمها عليها لأن وصف النكرة المقدّم عليها ينصب على الحال فقال: «وكقوله:

لميّة موحشاً طلل ....»[٣]

وقد يكتفي بالإلماع إلى أنها من أبيات الكتاب كقوله في معرض تعليقه على قول عمرو بن معديكرب:

قوم إذا لبسوا الحديـ ـد تنمّروا حلقاً وقِدّاً

«ومن أبيات الكتاب:

إذاتغنّى الحمام الورق هيّجني ولو تعزّيت عنها أمَّ عمار»[٤]

---

(١) صدره: مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً. الكتاب ٤/ ٢٢٨ والمغني/ ٢٠٥ وهو في الديوان (تح: د.محمد حمود) / ٩١.

(٢) التنبيه ١٥/ أو ما بعدها.

(٣) المصدر نفسه ١٣/ أ، ١٣٣/ ب، ١٤١/ ب، ١٤٢/ أ، ١٤٣/ ب. والبيت لكثير عزة في ديوانه ٢/ ٢١٠ والكتاب ١/ ٢٧٦ والمغني/ ١١٨ وعجزه: يلوح كأنه خلل.

(٤) التنبيه ٣٤/ ب البيت للنابغة الذبياني ديوانه/ ٢٠٣ ويروى تغرّبت الكتاب ١/ ٢٨٦ والخصائص ٢/ ٤١١.

أو يرويها عن أبي علي وغيره ففي بيت قطري بن الفجاءة:

ولا ثـوبُ البقـاء بثـوبِ عـزٍّ فيطـوى عـن أخـي الخنـعِ الـيراعِ

استشهد بالبيت الذي أنشده إياه أبو علي عن أبي عثمان على الوصف بالاسم غير الصفة:

بُــرَّةَ العرقــوب أشــفى المرفــق[1]

على وضع أشفى لما فيه من معنى الحدّة في معنى حادّة»[2].

واستشهد بما أنشده أبو الحسن وابن الأعرابي على حذف حرف العطف في معرض تعليقه على قول زياد بن منقذ:

يا ليت شعريَ عن جنبي مكشَّحةٍ وحيث تُبنى من الحنّاءةِ الأُطُم

عن الأشاءةِ هل زالت مخارمها وهل تغيّر مِن آرامها إرَمُ

فقال: «ومثله من حذف حرفه ما أنشدناه أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يـزرع الـودّ في فـؤاد الكـريم[3]

وأنشد ابن الأعرابي:

---

(١) رجز وهو في الخصائص ٢/ ٢٢١ بلا نسبة وروايته مئبرة العرقوب إشفى المرفق و٣/ ١٩٥ والممتع في التصريف ١/ ٧٤. الشاهد فيه الوصف بالاسم الجامد (اليراع) لما فيه من معنى الضعف والخَوَر.

(٢) التنبيه ٢٢/ ب وما بعدها.

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٠، ١/ ٢٩٠ والرصف/ ٤١٤ والدرر ٢/ ١٤٠ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤.

وكيـف لا أسـقي عـلى عِـلّاتي صـبائحي غبـائقي قـيلاتي»[١]

وكثرة الشواهد التي يسوقها تدلّ على قوة حافظته وسعة اطّلاعه، فيسوق للمسألة الواحدة أكثر من شاهد[٢]، ويستشهد بشعر المحدثين في المعاني كالمتنبي الذي استشهد بشعره على أنّ من ألف السفر وأنس به صار كذلك كأنه مقيم في أهله، غير ظاعن عن وطنه وهو قوله:

ألفـت تـرحُّلي وجعلـتُ أرضي قُتـودي والغُرَيْـريَّ الجُـلالا

فـما حاولـت في أرض مقامـاً ولا أزمعـت عـن أرضٍ زَوالا[٣]

فجعل سفره إقامة وإيطاناً، ثم قال: «والمولّدون يُحتَجّ بهم في المعاني كما يحتجّ بالقدماء في الألفاظ وذلك في معرض تعليقه على قول الشاعر:

فـلا أمٌّ فتبكيـه ولا أخـتٌ فتفتقـدُه»[٤]

وابن جني يهتم في تعليقاته بالقياس، ويعوّل عليه كثيراً في مناقشة القضايا

---

(١) التنبيه ١٥٨/ أ والبيت بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ والرصف/ ٤١٤ واللسان ٢/ ٥٠٣ صبح والشاهد فيه حذف الواو ضرورة ولا يجوز حذفها عند بعض النحاة لأنها موصولة لمعنى العطف والتشريك فإذا حذفت زال هذا المعنى فزالت فائدتها ولذلك ضعفه ابن جني في سر صناعة الإعراب حيث فصل القول فيها ٢/ ٦٣٥ وما بعدها.

(٢) كما في تعليقه على بيت ربيعة بن مقروم الضبي: أوجيته عنه فأبصر قصده وكويته فوق النواظر من عل وقد مرّ في الصفحة ٥٧. التنبيه ١٥/ أ.

(٣) شرح ديوان المتنبي ٣/ ٣٤١.

(٤) التنبيه ١١٤/ ب.

النحوية والصرفية، من ذلك ذهابه في قول الشاعر:

بينما نحن من بلاكث فالقا ... عِ سِراعاً والعِيسُ تَهوي هَوِيّا

إلى أن ألف (القاع) بدل من واو قياساً واشتقاقاً؛ فأما القياس فلأنها عين وأما الاشتقاق فلقولهم في تكسيره (أقواع)، فأما (قيعان) و(قيعة) فلا دليل فيه لسكون العين مكسوراً ما قبلها(١).

وقوله في قول سلمي بن ربيعة:

حلّت تُماضر غَرْبةً فاحتلّتِ ... فَلْجاً وأهلك باللِّوى فالحلّتِ

إنّ التاء في (تماضر) فاء في مذهب البصريين، ومنع الصرف لما فيه من التعريف والتأنيث، لا لأنه بوزن (تُفاعِل) فهي كـ(قُراقِر) و(عُذافِر)، وكذلك القياس في تاء (جمل ترامز)(٢).

---

(١) التنبيه ١٤٤/ ب.

(٢) ذكر سيبويه أن الواو لا تزاد أولاً لأنها بمنـزلة القلقال، والتاء كذلك وأنه لا يحكم بزيادتها في الأسماء والصفات إلا بثبت الكتاب ٤/ ٣١٥، ٣١٨. وقال في موضع آخر: وأما الألف فتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال فُعالِل في الاسم والصفة فالاسم بُرَائل وجُخادب وعُتائد، والصفة الغرافص والعُذافِر ٤/ ٢٩ وذكر ابن جني أنا أبا بكر ذهب إلى زيادة التاء في (تماضر وتُرامز) ، قال: ولا وجه لذلك لأنّها في موضع عين عُذافر فهذا يقضي بكونها أصلاً وليس معنا اشتقاق فيقطع بزيادتها. وذهب بعضهم إلى أنه (تُفاعِل) وأنه فعل منقول ليزيد وتغلب، ولا حاجة به إلى ذلك بل تماضر رباعي وتاؤه فاء كترامز، فإن توهّم امتناع صرفه فللعلمية والتأنيث كامرأة سميت بعُذافر. الخصائص ٣/ ١٩٧ وانظر التنبيه ٨٢/ أ.

وقد يقيس المسألة على نظائرها مستعيناً بما ورد في القرآن وكتب النحو كالكتاب، فيقيس مثلاً إبدال جملة من جملة على ما ورد في القرآن. يقول في قول رجل من بلعنبر:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
إذن لقام بنصري معشرٌ خُشنٌ عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

«قوله (إذن لقام بنصري معشر خُشُن) بدل من قوله (لم تستبح إبلي). وهذا كقولك: (لو زرتني لأكرمتك، إذن لم يضع عندي حقّ زيارتك)، ونظيره في غيره قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩][(١)]؛ (يضاعف) بدل من قوله: (يلق أثاما)، وذلك أن مضاعفة العذاب هي لُقِيّ الآثام، فهي كقولك: (إن تأتني أحسن إليك أُعْطِك بغيتك)»[(٢)].

ويقيس على مذهب سيبويه والأخفش، فيجيز في الهاء من (به) من قول تأبّط شرّاً:

إني لَمُهْدٍ من ثنائي فقاصِدٌ به لابن عمِّ الصدقِ شَمسِ بن مالك[(٣)]

على مذهب سيبويه أن تكون عائدة على موصوف محذوف، ثم يقيس على ذلك، فيجيز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لقوله: «عود الهاء على الموصوف المحذوف في قول صاحب الكتاب يؤنسك بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه»

(١) الفرقان ٢٥/ ٦٩.

(٢) التنبيه ٦/ أ قال ابن جني وتروى لأبي الغول الطهوي.

(٣) الديوان/ ١٤٨.

وأما قياسه على مذهب الأخفش فأن تكون عائدة على نفس (ثنائي) و(مِن) عنده زائدة[(١)].

ويقول في تكسير (أيّم) (أيائم) بالهمز على قياس قول صاحب الكتاب[(٢)] و(أيايم) غير مهموزة على قول أبي الحسن، على الخلاف المشهور بينهما في ذلك وذلك في قول برج بن مُسهِر الطائي:

فأخرجنا الأيامَى من حصونٍ   بها دارُ الإقامة والثباتِ[(٣)]

وقد يؤول البيت على قياس مذهب سيبويه والمازني، كقوله في انتصاب (حتف) انتصاب المصدر في قول عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثيّ:

وما مات منا سيد حتف أنفه   ولا طُلَّ منّا حيثُ كان قتيلُ[(٤)]

وقياس قول يونس في النسب إلى هنت هنتيّ، كقوله أختيّ، في قول البرج ابن مُسهِر:

---

(١) التنبيه ٢١/ أ، قال سيبويه: ومثله في الحذف (لا عليك) فحذفوا الاسم، وقال ما فيهم يفضلك في شيء، يريد ما فيهم أحد يفضلك كما أراد لا بأس عليك أو نحوه، والشواذ في كلامهم كثيرة. الكتاب٢/ ١١٥ وانظر ٢/ ٣٤٥.

(٢) أيامٍ.

(٣) التنبيه ٦١/ ب قال سيبويه: «وإذا قلت أفْعَلُ من (اليوم) قلت (أيِّم) كما قلت أيّام، فإذا كسّرت على الجمع همزت فقلت (أيائم) لأنّها اعتلّت ههنا، كما اعتلّت في سيّد، والياء قد تستثقل مع الواو، فكما أجريت (سيّداً) مجرى فَوْعلٍ من قلتُ، كذلك تجري هذا مجرى أوّل.» الكتاب ٤/ ٣٧٤.

(٤) مات حتف أنفه: بلا ضرب ولا قتل. اللسان ٩/ ٣٨ حتف.

فنعم الحيُّ كلبٌ غير أنّا   رأينا في جوارهُمُ هَنَات

«وقياس قول أبي عثمان في نحو هذا أن يكون (حتف أنفه) منصوباً بنفس (مات) هذه الظاهرة، لأنه في معنى الموت كقوله في: (تبسّمتْ وميضَ البرق). وقياس قول سيبويه أن يكون منصوباً بفعل آخر في معنى هذا، يدلّ هذا عليه، ألا ترى أنه حمل (وميض البرق) على أومضت الدال عليه (تبسّمت) فكأنه قال: حُتِف حتفَ أنفه»[١].

ويقيس على مذهب يونس في النسب إلى (هَنْت): وقياس قول يونس في النسب إلى (هَنْت) (هَنْتيّ) كقوله: (أختيّ)[٢].

ويقيس على أصولهم في إجراء الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره فيقول في معرض تعليقه على بيت زياد الأعجم:

ومن أنتمُ إنّا نسينا مَن انتمُ   وريحكمُ من أيّ ريح الأعاصر

«أجرى (نسينا) مجرى نقيضه من (علمنا) و(عرفنا)، فاستعمل الاستفهام بعدها وعلّقها عنه، والعرب تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره، ألا

---

(١) التنبيه ٢٤/ ب.

(٢) المصدر نفسه ٦١/ ب. قال في الخصائص ٣/ ٣٦٢: فإن قلت (بَنيّ) جائز كما قلت بناتٌ، فإنه ينبغي لك أن تقول بَنيٌّ في (ابن) كما قلت في (بنون)، فإنما ألزموا هذه الردّ في الإضافة لقوّتها على الرّد، ولأنّها قد تُرَدّ ولا حذف، فالتاء يعوّض منها كما يعوّض من غيرها، وكذلك (كلتا وثنتان) تقول كَلَويّ وثَنويّ وبنتان وبَنَويّ. وأما يونس فيقول ثِنتيّ، وينبغي له أن يقول: هَنتيّ في هَنهْ، لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث. وزعم الخليل أنّ من قال: بِنتي قال هَنتيّ ومنتيّ، وهذا لا يقوله أحد.

تراهم قالوا: (شبعان) كما قالوا: (جَوْعان) و(ريّان) كـ (عطشان)، و(جَهِل) كـ (عَلِم)، و(لَؤُم) كـ (كَرُم)، وقالوا: (أكثر ما تقولنّ) كقولهم: (قلّما تقومَنّ)»(١).

وقد يتطرّق إلى ما يخالف أصولهم النحوية كتأنيث المذكَر، لأنه مفارقة أصل إلى فرع، ويقيس على ما ورد من ذلك، فيجيز إقامة الصفة مقام الموصوف حتى كأنّ الموصوف حاضر، فيقول في معرض تعليقه على قول الشاعر تأبط شرّاً:

فأبـــتُ إلى فهـــم ولم أكُ آيبـــاً وكـم مثلَهـا فارقتهـا وهـي تصـفر

«وقوله: وكم مثلها فارقتها، فأنّث المِثْل حملاً على المعنى لمّا كان المراد به الحال والصورة التي ذكرها، وقد جاء في التنزيل: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام: ١٦٠]، لمّا كان عَشْرَ حسنات أمثالها، وتأنيث المذكر أغلظ من تذكير المؤنث لأنّه مفارقة أصل إلى فرع، وفيما ورد من تأنيث نحو ذلك دَليل على قوّة إقامة الصفة مقام الموصوف حتى كأنّ الموصوف حاضر، ولولا أنّ ذلك كذلك لما جاز تأنيث (المثل)، لكن دلّ جوازُ تأنيثه على قوّة إرادة موصوفه. فاعرف ذلك فإنه هو غرض هذا الفصل»(٢).

وينقل عن العرب أصلاً من أصولها، وذلك أنها إذا نقلت شيئاً عن موضعه إلى موضع آخر مكّنته في الثاني وثبّتت قدمه عليه، فإذا نقلت الأسماء إلى الوصف بها أعملتها فرفعت الظاهر بها، فذهب إلى أن الشاعر قطري بن الفجاءة وصف بالاسم غير الصفة وهو اليراع لما يتصوّر فيه من الضعف والخور في قوله:

---

(١) التنبيه ١٧٤/ أ.

(٢) التنبيـه ١٩/ أ وما بعدها وانظر الكتاب ٢/ ١١٥ والبيت في الديوان/ ٩١ والخصائص ١/ ٣٩١ والخزانة ٨/ ٣٧٤، ٣٧٦ واللسان ٣/ ٢١٧، ٢٨٣ كيد. وروايته في الخصائص: فأبت إلى فهم وما كدت آيباوذكر أن هذه هي الرواية الصحيحة.

ولا ثـوبُ البقـاءِ بثـوبِ عـزٍّ فيُطـوى عـن أخـي الخنَـعِ الـيراعِ

وعلى هـذا أجـازوا (مررت بصحيفة طينٍ خاتمُها وبسرجٍ خزٍّ صُفَّتُه وبقاع عرفجٍ كلُّه وبحيَّةٍ ذراعٍ طولُها)(١).

وقد يعتمد على الأخذ بالظاهر وعلى السماع لبيان أصل عين كلمة فيقول في كلامه على قول الشاعر:

أوطانــه مَبْقَلَــةٌ وسِــيْفُ ....

«عين (السيف) ياء كما ترى أخذاً بالظاهر، وجنوحاً إلى السماع، ألا تراهم قالوا في تكسيره (أسياف)، قالوا ومنه (درهم مَسِيف)، للذي لا كتابة في جوانبه، كما أن (السِّيف) لا يُنبتُ شيئاً»(٢).

ويتكلم على السماع والقياس ويبين ما يجوز في القياس وما لا يجوز، فيذكر أن حذف خبر (كان) وأخواتها يضعف في القياس، وقلّما وجد في الاستعمال. يقول معلقاً على بيت التيميّ في منصور بن زياد:

لهفـي عليـك للهفـة مـن خـائف يبغـي جـوارك حـين لـيس مجـير

«وذلك أن (كان) الناقصة إنما ألزمت الخبر تعويضاً لها مما اخترم منها من دلالة الحدث(٣)، فجاء متمّماً لها وعوضاً من المخترم منها، فلو حذفت لنقضت

---

(١) التنبيه ٢٣/ أ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه ١٧٤/ أ.

(٣) وذكر سيبويه أنها مما لا يستغني عن الخبر ١/ ٤٥ وشرح التسهيل ١/ ٣٣٣ وذهب إلى أنها تقتصر على الفاعل إذا كانت بمعنى خلق، وقد كان الأمر، أي وقع أو ثبت ١/ ٤٦ وردّ ابن مالك على من ذهب إلى أنّ هذه الأفعال تدل على زمن وقوع الحدث ولا تدل =

الغرض الذي جئت به له ومن أجله، فجرى ذلك نحواً من ادّغام الملحق، لما في ذلك من نقض الغرض الذي أريد من احتذاء المثال الملحق به، وكحذف المؤكّد لما فيه من تناقض المطلب، ألا ترى أنّ التوكيد من مقام الإسهاب والإطناب، والحذف من مظانّ الإيجاز والاختصار، وهما كما ترى ضدّان[١]، وكنت رأيت أبا عليّ رحمه الله وقتاً ما آنساً بحذف خبر (كان)، ولم أره راجعه، ولا كَثُر في كلامه، وفيه عندي ما ذكرتُه لك، فتفهّمْه. فإنه لا يجوز في القياس غيره»[٢].

وإذا تعارض السماع مع القياس غلّب السماع، فقد ذهب إلى أن وزن (دِهقان) فِعلال وليس فِعلان، فنونه أصلية لا زائدة، مستدلًّا على ذلك بقولهم (قد تدهقن) وليس في كلامهم تفعلن ثم قال: «وقد كان القياس في نون (برهان) و(دهقان) أن يكونا زائدتين حملاً على الأكثر، ولكن قد ورد السماع بما أرغبَ عن القياس فتُرِك البتة»[٣]. وذلك في قول أبي الغول الطهوي:

= على حدث، شرح التسهيل ١/ ٣٨٨ والبيت للشمردل. التصريح ١/ ٢٠٠، المرزوقي/ ٩٥٠ والأشباه والنظائر ٦/ ٨٢ والتوضيح ١/ ٢٨٧ ويروى حين لات مجير.

(١) ذكر ابن مالك أن الخليل أجاز حذف المؤكد والاستغناء عنه بالتوكيد، ووصفه بأنّه بيّن الضعف لأن المؤكد مذكور كتقوية، وأن الأخفش بالغ في منع حذف المؤكد وقال: لو نظرت إلى قوم فقلت: (أجمعون قومك) تريد هم أجمعون قومك لم يجز، لأنك جئت بالتوكيد قبل أن يثبت عند المخاطب اسم يؤكد، شرح التسهيل ٣/ ٢٩٨ وما بعدها.

(٢) التنبيه ١٢١/ ب.

(٣) المصدر نفسه ٧/ أ. قال سيبويه: «فأما الدهقان والشيطان فلا تجعلهما زائدتين فيهما، لأنهما ليس عليهما ثبت، ألا ترى أنك تقول تَشَيْطَن وتَدَهْقَنَ وتصرّفهما» الكتاب ٤/ ٣٢١ وقال في موضع آخر: «وسألته عن رجل يسمى دِهقان فقال: إن أسميته من التدهقن =

لا يسـألون أخـاهم حـين يَنـدُبهم للنائبـات عـلى مـا قـال برهانـا

وإذا جاء البيت على غير قياس نبّه على القياس فيه وتأوّله كقوله في قول الشاعر:

دَعَتْـه وفي أثوابـه مـن دمائهـا خليطـا دمٍ مـن ثوبـهِ غـيرُ ذاهـبِ

«كان قياسه غير ذاهبين، غير أنّه لما اختلفا فصار لذلك الشيء الواحد أفرد وصفهما، كما تقول: (جمعت بين الصوف والقطن فجعلتهما ثوباً)، و(أضفت الفضة إلى الشبةّ فصببتهما طاساً)، وهو باب واسع، ومن كلام العرب: (قميصي وردائي جُبّة)»(١).

وقد يحمل مسألة على غيرها، ويقيس عليها، ويبني حكماً كتجويز إقامة الصفة مقام الموصوف، وذلك في تعليقه على قول الشاعر:

وأبـتُ إلى فهـمٍ ولم أكُ آيبـاً وكـم مثلهـا فارقتهـا وهـي تصـفر

فأنث المثل حملاً على المعنى المراد به الحال والصورة.

وعبارته: «وتأنيث المذكّر أغلظ من تذكير المؤنث لأنه مفارقة أصل إلى فرع، وفيما ورد من تأنيث نحو ذلك دليل على قوّة إقامة الصفة مقام الموصوف، حتى كأنّ الموصوف حاضر، ولولا أن ذلك كذلك لما جاز تأنيث المثل، لكن دلّ

= فهو مصروف، وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون وإن جعلت دِهقان من الدّهق وشيطان من شيط لم تصرفه ٣/ ٢١٧».

(١) المصدر نفسه ١٦٣/ ب.

جواز تأنيثه على قوّة إرادة موصوفه، فاعرف ذلك فإنه هو غرض هذا الفصل»[١].

كما يستدل على قوّة شبه الظرف بالفعل بنصب (كم) الاستفهامية على الظرفية أو على المصدرية، وذلك في قول الشاعر:

ولم ندر إن جِضنا من الموت جَيْضةً كم العمر باق والمدى متطاول

وبعطف الجار والمجرور والجملة الاسمية عل الفعلية، وبالشرط بالظرف مع أنّ الشرط بابه الفعل وذلك في قول جعفر بن علبة الحارثي:

نقاسِمُهُمْ أسيافَنا شرَّ قسمةٍ ففينا غواشيها وفيهم صدورها[٢]

وقد يتطرّق إلى بعض ما تلحن فيه العامّة كقوله في كلامه على قول الشاعر:

أجِدَّكما لم تعلما أنّ جارنا أبا الحِسل بالبيداء لا يتنوَّرُ

«الذي رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: (انترْتُ) من النُّورَة، و(انْتَرِ يا هذا). فأمّا (تنوّرت) فأبْصَرْتُ النار. قال: تنوّرتها من أذْرعاتَ. وقد

---

(١) التنبيه ١٩/ أ وما بعدها. والبيت لتأبط شراً الديوان/ ٩١ والخصائص ١/ ٣٩١ واللسان ٣/ ٢١٧ كيد.

(٢) المصدر نفسه ١٠/ أ وما بعدها، قال: في هذا البيت دلالة على قوة شبه الظرف بالفعل، وذلك أنه عطف قوله (ففينا غواشيها) على قوله (نقاسمهم) ومن شرط المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، وهذا أقوى شبهاً من قوله: أنشده أبو زيد:

أقيسَ بن مسعود بنِ قيسِ بن خالد أَمُوفٍ بأذْراع ابن ظبيةَ أم تُذَم

ومن قوله سبحانه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[الأعراف: ١٩٣] وذلك أنّ هاتين جملتان عُودِل بهما جملتان أي أأنت موفٍ أم تذم وأدعوتموهم أم صمتّم.

أولعت العامة بـ (اتّنَرْتُ) وهو خطأ»(١). وقد يقف على الشاذّ في كلامهم وشعرهم فينبّه عليه، من ذلك مثلاً ما ذهب إليه من أنّ التزام الشاعر من الضرورة ماله عنه مندوحة، وما لو لم يلتزمه لم يُخلِل بالوزن قليل، وأن العرف والعادة أن يلتزم الشاعر ما هو مُجاء إليه محمول عليه، فأمّا ما يتطوّع به ويُدلّ بارتكابه، ويرى باستعماله عن غير ضرورة أنّه موطّأ به لما يأتي في حال الضرورة من غيره شاذّ في الاستعمال وغيرُ مطالب به على وجه القياس وذلك في قول آخر:

ألا لا فتى من بعدِ ناشرة الفتى ولا عُرْفَ إلا قد تولّى فأدبرا

يقول: «الوجه إنشاده (لا فتى) بلا تنوين على أن يكون مبنياً في محل نصب بـ (لا). وقد يجوز التنوين على اعتقاد الموضع موضع رفع، وليس بحسن أن يعتقد أنّه نوّن مضطراً، وأنت لو قلت ألا لا فتى غير منوّن لكان الوزن واحداً»(٢).

* * *

*** مواقفه من آراء النحاة:**

لم يكتف ابن جني بالوقوف على الوجوه الإعرابية للكلمات لتوضيح المعنى كما فعل المرزوقي والتبريزي، بل عمد إلى مناقشة المسائل التي رأى فيها ما يشكل، ووقف عندها مناقشاً ومحلّلاً، ذاكراً ما تحتمل من وجوه مختلفة يقبلها المعنى، رادّاً ما يخالفه منها مستعيناً بآراء النحاة واللغويين وأقوالهم ورواياتهم لتأكيد وجه أو

---

(١) المصدر نفسه ٢٠١/ ب نسب البيت لأعرابي في ابنه وقد دخل الحمّام فأحرقته النُّورَة وجاراً له.

(٢) التنبيه ١٢٤/ أ.

دفع آخر، ومن النحاة واللغويين الذين ساق آراءهم ونقل عنهم: يونس[١]، وعيسى[٢]، وابن الأعرابي[٣]، والخليل[٤] وأبو حاتم السجستاني[٥]، والأصمعي[٦]، وقطرب[٧]، وأبو زيد[٨]، وأبو عبيدة[٩]، وسيبويه[١٠]، والأخفش[١١]، والمازني[١٢]، والكسائي[١٣]، والفرّاء[١٤]، والمبرد[١٥] والزجاج[١٦]،..............................

---

(١) التنبيه ٤٧/ ب وما بعدها، ٩٠/ أ، ١٠١/ ب، ١٠٧/ ب، ١٤٩/ أ، ٦١/ أ.

(٢) المصدر نفسه ١٥٦/ ب.

(٣) المصدر نفسه ١٦١/ أ، ٧٦/ أ.

(٤) المصدر نفسه ٦٤/ أ، ٧٦/ أ، ٨٧/ أ، ١٥٦/ ب، ١٦١/ أ.

(٥) المصدر نفسه ٢٣/ أ، ١٧٢/ أ.

(٦) المصدر نفسه ٣٢/ ب، ٧١/ ب، ١١٦/ أ.

(٧) المصدر نفسه ٥٨/ ب، ٨٥/ ب، ١١٦/ أ.

(٨) المصدر نفسه ٥٤/ أ، ٥٨/ ب وما بعدها، ١١٦/ أ.

(٩) المصدر نفسه ١٥٣/ ب، ١٨٠/ أ.

(١٠) المصدر نفسه ٥٤/ أ.

(١١) المصدر نفسه ٢١/ أ، ٥٩/ أ، ٩٢/ ب، ١٠٢/ أ، ١١١/ ب، ١٥٣/ ب، ١٥٦/ أ، ١٦٨/ ب.

(١٢) المصدر نفسه ٣٩/ أ، ٧٠/ أ، ٧٦/ أ، ٨١/ أ، ١١٥/ أ، ١٤٦/ أ، ١٤٩/ أ.

(١٣) المصدر نفسه ٢٩/ أ، ٧٨/ أ، ١٢٥/ أ، ١٥٨/ ب.

(١٤) المصدر نفسه ٦٥/ ب.

(١٥) المصدر نفسه ١٨/ أ، ٤٤/ أ، ١٤٢/ ب.

(١٦) المصدر نفسه ١٦٨/ ب.

وابن السرّاج(١)، والفارسي(٢).

وسأقف على أهم مواقفه من آراء البصريين والكوفيين، ثم على موقفه من سيبويه والأخفش، ومن شيخه الفارسي، وبعض الآراء الأخرى التي توضح منهجه في هذا الكتاب.

١ ـ موقفه من البصريين والكوفيين:

يصرّح ابن جني في غير موضع من كتابه بأنه بصريّ المذهب، فيذكر آراء البصريين ويسمّيهم أصحابنا، من ذلك قوله في معرض تعليقه على بيت الحماسة:

ألا أيّهذا النابحُ السيدَ إنني ... على نأيِها مُسْتَبْسِلٌ مِن ورائها

«أصحابنا يستضعفون وصف (أيّ) في النداء بـ (هذا)، قالوا: وذلك أنها مبهمة ومحتاجة إلى الصفة، وهذا مبهم ومحتاج إلى موضِّح، فلم يكن في القياس أن ينفى الإيهام بمُغْرِق في الإبهام، لكنّه لمّا كان (هذا) هنا موصوفاً بما فيه اللام، صار الاعتماد على الصفة واستهلاك (هذا) بينهما، فلم يكن ليكون أقلّ من غير موجود»(٣).

---

(١) المصدر نفسه ٤٩/ ب.

(٢) المصدر نفسه ٨/ أ، ٤٣/ أ وما بعدها، ٥٣/ أ، ٥٨/ ب، ٦١/ أ، ٦٧/ ب، ١٠١/ أ، ١٠٢/ أ، ٩٣/ ب، ٨٦/ ب، ١٠٣/ ب وما بعدها، ١٣٣/ أ، ١٣٨/ ب، ١٥٥/ أ وما بعدها، ١٥٤/ أ، ١٦٥/ ب، ١٤٢/ أ وما بعدها.

(٣) التنبيه ٩٠/ ب وهو مذهب الجرمي والفارسي، وقال أبو حيان لا يُلتفتُ إليه لأنه مخالف للسماع الارتشاف ٤/ ٢١٩٤، وأجاز سيبويه وغيره وصفها باسم الإشارة كما توصف بالألف واللام. الكتاب ٢/ ١٩٣ والمقتضب ٤/ ٢١٩ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩ والارتشاف/ ٢١٩٣ والبيت للفضل بن الأخضر الضبّي.

وقوله في موضع آخر معلقاً على قول الشاعر:

أَنِخْ فاصطنع قرصاً إذا اعتادك الهوى بزيتٍ كما يكفيك فقد الحبائبِ

«يحكي الكوفيون أنّ (كما) من حروف النصب للفعل وينشدون:

إذا جئت فامنحْ طرفَ عينيكَ غيْرَنا كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ

وهذا شيء لا يثبته أصحابنا. وقال الكسائي، كما أظن: إنّ أصله كيما، فحذفت الياء»(١). ويتبنّى مذهبهم فيقول وذلك في وقوفه على بيت زفر بن الحارث الكلابي:

أفي الله أما بحدل وابن بحدلٍ فيحيا وأما ابن الزبير فيقتل

«إذ جعل (أما بحدل وابن بحدل) جملة في موضع رفع مبتدأ كما في قولهم

---

(١) قال ابن هشام اختلف في (كما)، فقال الفارسي: الأصل كيما فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلّف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، نصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى. ونقل ابن هشام عن سيبويه إثباته الكاف للتعليل إذا كفّت بما، وذكر أنها إما تعليلية مؤكِّدة للام أو مصدرية مؤكَّدة بأن ولا تظهر أن بعدها إلا في الضرورة وعن الأخفش أنها جارة دائماً والنصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً المغني/ ٢٤١ ومذهب سيبويه أن الكاف جارة وما لغو إلا أنها لا تحذف ها هنا الكتاب ٣/ ١٤٠ والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه/ ٩٣ برواية:

وطرفَك إما جئتنا فاحبسنَّه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

قال ابن هشام وزعم أبو محمد الأسود الغندجاني في كتابه نزهة الأديب أن أبا علي حرّف هذا البيت وأن صوابه:

إذا جئت فامتح طرف عينيك غيرنا كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

في المغني/ ٢٣٥ والتنبيه ٢٠٠/ ب.

(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) على إرادة (أن تسمعَ).

«والجملة لا تكون فاعلةً عندنا»(١).

ويقول في موضع آخر معلقاً على بيت أدهم بن أبي الزعراء:

فلستُ لِمَنْ أُدْعى له إن تفقّأتْ عليها دماميلُ استه وحُبونُها

«أراد (دمامِل) فأشبع الكسرة، فأحدث عنها ياء: (دماميل)، وقد أولعت العامة بهذا، ومذهبه ما ذكرت لك. كذا قياس مذهبنا نحن، فأما الكوفيون فيرون زيادة الياء في كل رباعي العدد تحرّك ما قبل آخره»(٢). وقوله في قول الآخر:

ضَمَمْناكُمُ مِنْ غيرِ فَقْرٍ إليكمُ كما ضَمَّتِ الساقَ الكسيرَ الجبائر

«الكوفيون يقيسون تذكير (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) وجرى وصفاً على مؤنث نحو (امرأة قتيل، وصريع، وجريح)، فعليه جاء: (الساق الكسير)،

---

(١) قال الرضي: «وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله، وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] شرح الكافية ١/ ٨٣ وانظر شرح التسهيل ٢/ ١٢٢ وما بعدها إذ ذكر أن الفاعل قد يقدّر بمصدر مفهوم من الكلام الذي ولي الفعل كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يوسف: ٣٥] قيل إن المعنى بدا لهم بداء» التنبيه ١٣٢/ ب. الدليل على أن الجمل لا تقوم مقام الفاعل أن الفعل نكرة كما أن الأحوال والتمييز نكرة، وأنها لا تتعرّف أبداً، فكما لا يجعلان فاعلين لأن الفاعل مما يلزم إضماره، وإذا لزم إضماره وجب تعريفه، كذلك الجمل لم تقم مقام الفاعل، لأنها لو أقيمت مقامه لزم إضمارها والكناية عنها، وإضمارها والكناية عنها لا يصحّ لأنها لا تكون معارف. المسائل البصريات/ ٧٢٢.

(٢) التنبيه ١٧٠/ أ.

وقياس مذهبنا نحن ألا يجوز قياسه، بل يروى المسموع منه بحاله»(١).

ويذكر مذهب الكوفيين، ويسميهم الكوفيين أحياناً كما سلف، والبغداديين أحياناً، كفعله حين عزا إليهم منع إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة، فقال في معرض تعليقه على قول رجل من خثعم:

نَهِل الزمّان وعَلَّ غيرَ مُصَرَّدِ ... من آل عَتّابٍ وآل الأسودِ

مِن كلِّ فياضِ اليدين إذا غّدتْ ... نَكباءُ تُلْوي بالكنيفِ المُوْصَدِ

«وهذا شيء يأباه البغداديون ويقولون: لا تبدل النكرة من المعرفة حتى تكونا من لفظ واحد، نحو قول الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦]»(٢).

وهو لا يتبع البصريين في كل المسائل، فأحياناً يكتفي بعرض مذهب الفريقين، فيذكر أنّ (عوض) ظرف مبني على الضم والفتح جميعاً لتضمّنها معنى حرف الظرف (في)، وذكر أنّ مذهب الكوفيين أن عوض قد يأتي للقسم وما بعده جوابه وذلك في قول الفند الزماني(٣):

---

(١) المصدر نفسه ١٧٠/ ب وانظر الكتاب ٣/ ٨٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري/ ١٦٣ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه ١٠١/ أ والآية من سورة العلق ٩٦/ ١٥. أجاز سيبويه إبدال النكرة من المعرفة، الكتاب ٢/ ٩ و١٤ وشرح الكافية ١/ ٣٤٠ وقال ابن مالك اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين، والعرب لا تلتزم ذلك. شرح التسهيل ٣/ ٣٣١. والشاهد في البيتين إبدال (كل) من آل عتّاب وآل الأسود. وأعاد الجار للدلالة على أن البدل من جملة غير الجملة التي منها المبدل منه.

(٣) التنبيه ٨٠/ ب وما بعدها وانظر شرح الجمل ١/ ٩١ وشرح المفصل ٤/ ١٠٨ وشرح =

ولـــــولا نبـــــل عـــــوضٍ في خظبّـــــــاي وأوصــــــــالي

وقد يعرض المذهبين ويوضحهما ويناقشهما كفعله في كلامه على وزن (أبينون) وذلك قوله في قول الشاعر:

زعمــت تمــاضر أننــي إمّــا أمــت يَسدُدْ أُبينوهـا الأصـاغر خلّتـي[(١)]

«ذهب سيبويه إلى أنّ الواحد المكبّر من هذا الجمع (أبنى) على وزن أفعَل، مفتوح العين، بوزن (أعمى)، ثم حُقِّر فصار (أُبَيْن) كـ(أُعَيْم)، ثم جمع بالواو والنون فصار (أبينون)، ثم حذف النون للإضافة فصار (أبينوها)، وذهب الفرّاء إلى أنه كسَّر (أبناً) على أفعُل، مضموم العين كـ (كلْب) و(أكلب).

ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلّها سواكن الأعين، و(أُبَيْن) إذن عندهم كـ (أُدَيْل)، كما أنّ (أَبْنٍ) ذلك المقدّر عندهم كـ (أَدْلٍ)...»[(٢)].

وأحياناً يخالف البصريين فيذكر مذهبهم ويجيز خلافه، فقد خالفهم في جواز وصف فاعل (نعم وبئس) إذ لا يجوزونه وذلك في قول يزيد بن قُنافة:

لَعَمــري ومــا عَمْــري عــليَّ بهــيّنٍ لبئس الفتــى المــدعوّ بالليـل حــاتم

وعبارته: «قال أصحابنا في قول الشاعر:

= التسهيل ٢/ ٢٢١ والمغني/ ٢٠٠ والارتشاف/ ١٤٢٦.

(١) البيت لسُلمي بن ربيعة وهو في الخزانة ٨/ ٣٠ وشرح المرزوقي/ ٥٤٧ واللسان ١١/ ٢١٥ خلل وبلا عزو في شرح المفصل ٩/ ٥، ٤١.

(٢) التنبيه ٨٢/ ب ـ ٨٤/ أ وانظر الكتاب ٣/ ٤٨٦ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٧ والمسائل البصريات/ ٣٧٥ وكتاب الشعر ١/ ١٣٦ـ١٣٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٦.

نعـــم الفتـــى المـــرّيّ أنـــت ....[1]

إنّ (المرّيّ) بدل من الفتى، وذلك أنّ فاعل (نعم) و(بئس) لا يجوز وصفه، من حيث كان واقعاً على الجنس، والجنس أبعد شيء عن الوصف لفساد معناه، وقد ذكرنا ذلك، فلمّا كان كذلك عدلوا به عن الوصف إلى البدل، فقياس هذا أن يكون (المدعو) بدلاً من (الفتى) كذا قالوا، وأمّا أنا فأجيز جوازاً حسناً أن يكون (المدعوّ) وصفاً لـ (الفتى)، وذلك أن يكون المدح والتفضيل إنما وقع على أن يفضَّل حاتم على الفتيان المدعوّين بالليل، أي فاق (حاتم) جميع الفتيان المدعوّين بالليل، ولم يرد أن يفضّله على جميع الفتيان عموماً، ولو أراد ذلك لما جازت، لعمري، الصفة»[2]. وخالفهم في ذهابهم إلى أنّ قلبَ الواوِ الواقعةِ فاءً همزةً لا ينقاس فقال معلقاً على بيت أبي حيّة النميري:

---

(١) البيت لزهير وتمامه:

نعـم الفتـى المـرّيُّ أنـت إذا هُـمُ   حضروا لـدى الحُجُـرات نـارَ الموقـد

شرح ديوان زهير بن أبي سلمى/ ٢٧٥. صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب. القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٣هـ، ١٩٤٤م) وانظر شرح الأشموني ٢/ ٣٧٣.

(٢) التنبيه ١٦٨/ أوما بعدها. وانظر الكتاب ٢/ ١٧٦ والمقتضب ٢/ ١٤١ وشرح الكافية ٢/ ٣١٢ والارتشاف ٤/ ٢٠٤٧ والخزانة ٩/ ٤١٥

خالف ابن جني الفارسي وابن السراج اللذين منعا الوصف وحملاه على البدل قياساً لأنّ الجنس أبعد شيء عن الوصف لفساد معناه. انظر الأصول ١/ ١١٩ والمسائل البصريات/ ٦٤٠ واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٠ وفي الأصول مجيئه منعوتاً في الشعر واختار كونه بدلاً الأصول ٣/ ١٢٠.

رَمَتْــه أنــاةٌ مــن ربيعــةِ عــامرٍ رقـودُ الضـحى في مـأتمٍ أيِّ مـأتمِ

«أصل (أناة) وناة، لأنها فَعَلة من (الوُنيّ)، ... وتلقّى أصحابنا هذه الهمزة بأن قلبها عن الواو المفتوحة على غير قياس، وعندي فيه شيء، وذلك أنّ أناة صفة، والصفة تشبه الفعل والمصدر، كما أنّ كل واحد منهما يشبهها، ومصدر هذه الصفة (الوُنيّ)، وواوه كما ترى مضمومة، وهمزها حسن جائز لضمّتها، فتقول (الأُنيّ)، فلما كان ذلك سائغاً في الصفة من هذه اللفظة أُجري أيضاً عليها الصفة، كما أنّ العين لما أعلّت في الماضي نحو قام وباع، أعلّت أيضاً في المضارع، نحو: (يقوم) و(يبيع)، ...»[1]. وقد يأخذ على البصريين والخليل والأخفش وأبي عمرو إغفالهم الحركة المشوبة بالضم في كسرة العين ويذهب إلى وجوب أن تكون مخلصة فيقول في معرض كلامه على بيت الشاعر[2]:

وإن دعــوتِ إلى جُــلّى ومَكرُمــةٍ يومــاً سراةَ كِـرامِ النـاس فادعينـا

«أمّا من رواه (فادعينا) بإشمام الضم ففيه السؤال، فذلك أن الحركة قبل الرِّدف هي التي يقال لها (الحذو) لم تأتِ عنهم مُشَمَّة ولا مشوبة، وإنما هي إحدى الحركات مخلصة البتة، ولم يذكر الخليل ولا أبو الحسن ولا أبو عمرو ولا واحد من أصحابنا حالَ هذه الحركةِ المشوبةِ كيف اجتماعها مع غيرها، فدلّ ذلك على

---

(١) التنبيه ١٥٢/ أ وما بعدها. ذكر سيبويه أن إبدال الهمزة المفتوحة واواً لا يطّرد. الكتاب ٤/ ٣٣١ وأنهم أبدلوها في (أناة وأجم وأحد) لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل.

(٢) نسبه ابن جني لبعض بني قيس بن ثعلبة. قال: ويروى لبشامة بن حزن النهشلي.

أنّ الحركة في نحو هذا ينبغي أن تكون مخلصة»(١).

٢ ـ موقفه من آراء سيبويه:

لم يكتف ابن جني باتباع آراء البصريين ولم يقتنع بكل ما قالوه، بل وقف عند آرائهم موقف الخبير الممحّص، فاختار منها ما رآه صواباً، واحتجّ به، وقاس عليه، وناقش بعضها وأجاز فيها رأياً آخر أو خالفها. وكذا كان موقفه من آراء سيبويه. فقد انتصر له في بعض المواضع وأثبت صحة استشهاده بشواهد من القرآن الكريم وأشعار العرب، وساق رأي المعترض عليه وردّه معتمداً على السماع والقياس، متخذاً من بيت الحماسة شاهداً لصحة مذهب سيبويه وذلك في قوله في بيت جعفر بن علبة الحارثي:

فلا تحسبي أنّي تخشّعت بعدكم ... لشيءٍ ولا أني من الموت أفرق

وفي قوله: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) شاهدٌ لجواز استدلال سيبويه بقوله سبحانه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة: ٣](٢) بالرفع على معنى الابتداء، وردٌّ وردعٌ لإنكار من أنكر ذلك عليه من بعض المتأخّرين...، والقول فيما بعد مع صاحب الكتاب، لأن عليه سماعاً وقياساً؛ أما السماع فما جاء في هذا البيت، وهو قوله:

فلا تحسبي أنّي تخشّعت... ... .

ثم قال:

---

(١) التنبيه ٢٢/ أ.

(٢) التوبه ٩/ ٣ فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء... وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة: ٣] الكتاب ٢/ ١٤٤ و١/ ٢٣٨.

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم ....

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على قوله (أني تخشّعت)، وهو يريد معنى (أنّ) المفتوحة، يدلّ على ذلك رواية من روى: (ولا أنّ نفسي يزدهيها وعيدُهم). وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل، قال الله عزّ اسمه: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٩٢]... ونحوه قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلٗا مِّنۡ أَنفُسِكُمۡۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ ﴾[الروم: ٩٢]. أي: فتستووا... فهذا وجه السماع.

وأما وجه القياس فهو أن المفتوحة وإن لم تكن من مواضع الابتداء، فإنها من مواضع التحقيق والاعتلاء. كما أنّ المكسورة كذلك، فلمّا استوتا في المعنى والتحقيق والعمل، وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة كأنها أختها... فإذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخّر على ما أورده سيبويه، وأسقط كلفته عنه»(١).

وقد يذكر مذهب سيبويه ويسوق الآراء المؤيدة لصحّته، ويعرض بعض الأوزان التي قد تحتملها الكلمة ويدفعها معتمداً على أصولهم، فقد ذكر في تعليقه على قول الشاعر تأبّط شرّاً:

يظلُّ بِمَوْماةٍ ويُمْسي بغيرها جَحيشاً ويَعْروري ظهورَ المهالك

أن (مَوْماة) عند سيبويه (فَعْلَلَة) من مضاعف الميم والواو، ومثلها (مرمرة)، وردّ أن تكون على (فَعْلاة) لأنّ (فعللة) أكثر من (فعلاة)، ولأنّ حملها على (فعلاة) يخرجها عن الباب الواسع إلى الضيّق، أي من باب (صرصر) و(جمجم) إلى باب

---

(١) التنبيه ١١/ ب-١٣/ أ وانظر الخزانة ١٠/ ٣٠٣.

(سَلِس) و(قَلِق)، ودفع أن تكون (مَفْعَلة) بأن ذلك عدول عن باب (فعللتُ) المضاعف إلى باب ما اعتلّت فاؤه ولامه، نحو (وفيت) و(وشيت)، وهو أقلّ من باب (صلصلت) و(قرقرت)، ولو كانت (موماة) على (مَفعلَة) لما كانت لامها إلا ياء، لأنه ليس في الكلام ما فاؤه واو، ولامه واو إلّا قولهم (واو)»[1].

وقد يجد في بيت الحماسة شاهداً لمذهب سيبويه فيلمع إلى ذلك، ويذكر مذهب غيره فيه كعيسى ويونس فيقول معلقاً على قول قتيلة بنت النضر بن الحارث:

أمحمدٌ ها أنت ضِنْءُ نجيبةٍ من قومها والفَحْل فَحْلٌ مُعْرِقُ[2]

«هذا على مذهب الكتاب؛ أعني تبقية الضمة في المنادى مع التنوين اللاحق اضطراراً كقوله:

سلام الله يا مطر عليها ....[3]

ومن رأى نصب نحو هذا المكان لطوله بالتنوين، وهو عيسى، فقياسه (أمحمداً)، ومثل هذا مما نوّن اضطراراً والحركة قبل التنوين حركة بناء لا حركة

---

(١) التنبيه ٢١/ ب وانظر الكتاب ٤/ ٣٩٤ والمخصص ١٠/ ١١٣ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٦ موم.

(٢) رواية البيت في شرح المرزوقي: أمحمد ولأنت نجلُ نجيبةٍ.

(٣) البيت للأحوص ديوانه/ ١٨٩ والكتاب ٢/ ٢٠٢ ومجالس ثعلب/ ٩٢ والأمالي الشجرية ١/ ٤٣١ والخزانة ٢/ ١٥٠، ١٥٢، شرح التصريح ٢/ ٧١ وعجزه: وليس عليك يا مطر السلام.

إعراب ما رآه يونس في قول الشاعر:

لا نَسَبَ اليوم ولا خلّةً اتّسع الخرق على الراقع[١]

من أنّ التنوين في (خلّةً) إنّما دخل اضطراراً، فكما أنّ ضمة راء قوله (يا مطرٌ) ضمة بناء، فكذلك فتحة تاء قوله (ولا خلة) فتحة بناء»[٢].

وقد يتابع سيبويه فيما ذهب إليه، ويستنتج أصلاً من أصولهم هو الحمل على الظاهر فيقول في قول الشاعرة كنزة أم سلمة بن بُرْد المنقري:

لهفي على القوم الذين تجمَّعوا بذي السّيْد لم يَلقوا عليّا ولا عَمْرا

«تقبّل سيبويه عين (السِّيْد) على ظاهرها، فاعتقد فيها كونها ياء، ألا تراه

---

(١) نسبه سيبويه إلى أنس بن العباس بن مرداس السلمي ٢/ ٢٨٥، ٣٠٩، واللسان ٥/ ١١٥ والهمع ٦/ ١٧٥.

(٢) التنبيه ١٢٢/ أ قال سيبويه: إنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصبَ، وهذا بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف من لحاقه التنوين اضطراراً، لأنك أردت في حال التنوين في (مطرٍ) ما أردت حين كان غيرَ منوّن، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفَع بما يَرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغيَّر رفعُه كما لا يغيَّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع لأنّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا وكان عيسى بن عمر يقول (يا مطراً) يشبّهه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكرة وأن مذهب يونس أن التنوين للاضطرار وما بعدها الكتاب ٢/ ٢٠٢ وما بعدها و ٢/ ٣٠٨.

قال في تحقيره (سُيَيْد)، ولا اعتبار بقولهم في تحقير (عيد): (عُيَيْد)، لقلّته وشذوذه، فحصّلنا بذلك أصلاً مأخوذاً به مرجوعاً إليه»(١).

وقد يؤيد رأي سيبويه ويرجّحه على رأي الخليل، فقد ذكر في معرض تعليقه على قول حريث بن زيد الخيل:

فــلا تجزعــي يــا أمَّ أوسٍ فإنــه تُصيب المنايا كلَّ حافٍ وذي نَعْلِ

أن الخليل ذهب إلى أن (حائض) و(طاهر) وبابهما على معنى ذات حيض وذات طهر، قال: «إنّه كأنّه منسوب... ولا فرق بين نهاريّ، ونَهِر، وذي نهار... ويؤكّد مذهب سيبويه أنّ (حائضاً) صفة لمذكّر جرت على مؤنث إعلالُهم العين في (حائض) كإعلالهم إيّاها في (بائع) و(سائر)، فهذا يؤكّد أنها جارية على الفعل جريان (قائم) و(قاعد) وغيرهما من الصفات، وإذا كان كذلك قوي كونُه صفةً على ما ذهب إليه سيبويه.

وذاكرت أبا علي رحمه الله بهذا الموضوع يوماً محتجاً به لسيبويه على الخليل، فجنح إلى أنّ فاعلاً مما عينه أحد حرفي العلة لا يأتي إلا مهموزاً، وإن لم يجرِ على الفعل اعتياداً للهمز ههنا، وأظنني ذاكرته في الوقت بالحائش، وهو اسم المكان ذي النخل، ألا تراه اسماً لا صفة، ومعتلاً من (حاش): (يحوش) إذا ضمَّ وجمع، فتقبّل ذلك»(٢).

---

(١) التنبيه ١٣٦/ أ وانظر الكتاب ٣/ ٤٨١ و٤٥٨.

(٢) التنبيه ١٠٦/ ب ذكره في باب النسب: باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث: وذلك في قولك: (امرأة حائض، وهذه طامث) كما قالوا: (ناقة ضامر)، يوصف به المؤنث وهو مذكر، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكّر فكأنّهم =

وقد يلجأ إلى تفسير عبارة لسيبويه أخطأ نحوي كالمازنيّ في تفسيرها، وذلك في الكلام على مجيء القول بمعنى الظن، وإعماله النصب فيما بعده، أو على الحكاية فلا تعمل، ويرتفع ما بعدها وذلك في قول عمرو بن معديكرب:

عَلامَ تقولُ الرمحُ يُثقِلُ عاتقي ... إذا أنا لم أطعُن إذا الخيلُ كَرَّت(١)

فالمازني فسّر عبارة سيبويه (إن شئت رفعت بما نصبت به)(٢) بأنّ الرافع

= قالوا هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نُكَحة، فزعم الخليل أنهم إذا قالوا حائض فإنه لم يُخرجه على الفعل، كما أنّه حين قال: دارِعٌ لم يخرجه على فَعَل، وكأنه قال: دِرعي، فإنما أراد (ذاتُ حيض) ولم يجئ على الفعل، وكذلك قولهم مُرْضِع، إذا أردت ذات رضاع، ولم يجرها على أرضعتْ، ولا تُرضِعُ، فإذا أراد ذلك قال مرضعة، وتقول هي حائضة غداً لا يكون إلّا ذلك، لأنّك إنما أجريتها على الفعل، على هي تحيض غداً، هذا وجه ما لم يُجرَ على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب. الكتاب ٣/ ٣٨٣ وما بعدها و٤/ ٣٤٨.

(١) ديوان عمرو بن معديكرب/ ٧٢ والخزانة ٢/ ٤٣٦ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣ والتوضيح ٢/ ٧٦ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤ واللسان ١١/ ٥٧٥ قول.

(٢) ذكر سيبويه أن (تقول) يعمل عمل الظن إذا سبق باستفهام وعبارته: «ولم تجعل (قلت) كظننت لأنها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، وسأفسّر لك إن شاء الله ما يكون بمنـزلة الحرف في شيء، ثم لا يكون معه على أكثر أحواله، وقد بُيّن بعضه فيما مضى. وذلك قولك: (متى تقول زيداً منطلقاً) و(أتقول عمراً ذاهباً) و(أكُلَّ يومٍ تقول عمراً منطلقاً)، لا يُفصَل بها كما لم يُفصَل بها في (أكلَّ يومٍ زيداً تضربه)، فإن قلت: (أأنت تقول زيدٌ منطلق) رفعت، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصل في قولك (أنت زيدٌ مررتَ به) فصار بمنزلة أخوتها، وصارت على الأصل، قال الكميت: =

والناصب في كلتا الحالتين واحد هو الفعل، فقال: «وهذا الموضع هو الذي تعلّق منه أبو عثمان بظاهر لفظ الكتاب، فقال في قوله: (وإن شئت رفعت بما نصبت به): هذا غلط وذلك أنك إذا رفعت فبالابتداء، وإذا نصبت فبنفس الفعل فهما مختلفان. وهذا موقف كان يجب على أبي عثمان أن يرغب بنفسه عنه، ولا يُسِفّ بها إليه، أفتراه لا يعلم أنّ سيبويه لا يرفع زيداً إلا بالابتداء ـ (أتقول زيدٌ منطلقٌ) ـ ولا ينصبه إلا بنفس القول ـ (أتقول زيداً منطلقاً) ـ وإنما غرض سيبويه هنا في قوله (وإن شئت رفعت بما نصبت به): إن شئت رفعت بعد القول الذي نصبت به...»(١).

وقد يحتجّ لما يذهب إليه بمذهب سيبويه، فيذهب في قول شاعر من حِمْيَر:

مَـن رأى يومَنـا ويَـومَ بنـي التيـ ـم إذا التـفَّ صِـيْقُه بدَمِـهْ

إلى أنّ ظاهر أمر العين من (صِيق) أنها ياء، حملاً على الظاهر، وكذلك مأخذ هذا النحو، «ألا ترى أنّ سيبويه حمل (سِيْداً) على أن عينه ياء فقال في تحقيره (سييد) حملاً على ظاهر أمره»(٢).

= أجُهّـالاً تقـول بنـي لـؤيّ لعمـر أبيـك أم متجاهلينـا

وقال عمر بن أبي ربيعة:

أمّـا الرحيـلُ فـدونَ بعـدِ غـدٍ فمتـى تقـولُ الـدارُ تجمعُنـا

وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية. وزعم أبو الخطاب ـ وسألته عنه غير مرة ـ أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيّتهم، وهم بنو سُلَيم يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثل ظننت». الكتاب ١/ ١٢٢ ـ ١٢٤.

(١) التنبيه ٣٠/ أ وما بعدها.

(٢) التنبيه ٥٧/ ب وانظر الكتاب ٣/ ٤٨١.

وقد يجيز أمراً للحمل على المعنى، ويستشهد بما ورد في الكتاب، فيجيز الإخبار عن النكرة في الواجب فيقول: «وفيها: إنّ أمراً فادحاً عن جوابي شغلك.

يُسأل عن هذا فيقال: كيف أخبر عن النكرة في الواجب، وأنت لو قلت: (إنّ رجلاً قام) لم يَحسُن، لإخبارك عن النكرة في الواجب؟. والجواب أنه كلام محمولٌ على معناه، وذلك أنه في المعنى: ما شغلك إلا أمر فادح، ولولا هذا التقدير لم يَحسُن الإخبار عن النكرة هكذا، ومثله قول العرب في حكاية الكتاب: (شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب) و(شيء ما أجاءك إلى مخّة عرقوب)، ألا ترى أنه لولا أنّ معناه: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ، وما أجاءك إلى مخّة عرقوب إلا شيء، لما حَسُن الابتداء بالنكرة في حال الإيجاب، ... فالكلام إنما يصلحه ويفسده مواقعه والأغراض المترامية به، فتأمّل، يصحّ لك بإذن الله»(١).

وقد يخالف سيبويه في بعض المسائل، من ذلك ما حمله سيبويه وغيره على الغلط من قول العرب: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ)، وذلك في معرض تعليقه على قول يزيد بن حِمار السَّكوني:

حتى يكون عزيزاً من نفوسِهِمُ ... أو أن يبين جميعاً وهو مختار

يقول: «فهذا تناوله سيبويه والجماعة على أنّه جارٍ على الغلط، وأنا أرى فيه مع ذلك أنه ليس بغلط، وذلك أن أصله: هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره، ثم حذف

(١) التنبيه ١١٧/ أ وما بعدها. ذكر أبو حيان أن سيبويه أجاز إنّ قريباً منك زيد، وأنه اشترط لجواز الابتداء بالنكرة أن يكون في الإخبار بذلك فائدة، الارتشاف ٣/ ١١٠٠، ١١٠٣ وقال سيبويه ١/ ٣٢٩: «وأما قوله: (شيء ما جاء بك)، فإنه يَحسُن وإن لم يكن على فعل مضمر، لأنّ فيه معنى: ما جاء بك إلا شيء، ومثله مَثَل للعرب (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)».

المضاف، وهو الجحر، وقد كان مرفوعاً، فلمّا أقيمت الهاء مقامه ارتفعت أيضاً ارتفاعه، فلما ارتفعت استترت في الصفة ضميراً مرفوعاً، كما يستتر الضمير في نحو: (مررت برجل ظريفٍ وامرأة عاقلةٍ). فهذا يؤوّل في المعنى إلى ما أراده من ذهب إلى الغلط، غير أن طريق الصنعة فيه مخالفة، وحذف المضاف كما علمت ما لا يحصى كثرةً، وأمّا الغلط فشاذٌّ لا يعتدّ، والحمل على الأكثر ما وجدت إليه سبيلاً يثنيك عن الأقلّ النزر، وهذا واضح»[١].

وخالفه أيضاً في جواز رفع الاسم بالظرف، والمنع قياس مذهب سيبويه في قولها:

لقد زعموا أنّي جزعتُ عليهما وهل جزعٌ أن قلت وا بأبا هما

قال: «(هما)رفع بقوله (بأبا) على حد ارتفاع الاسم بالظرف، وأصله يفديان بأبي، أو يفتديان بأبي، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه، فرفع ما كان يرفعه قبله، فجرى حينئذٍ مجرى (استقرّ في الدار زيد) ثم يحذف فيقول في الدار زيد، فيمن رفعه بالظرف، ومن رفع زيداً في نحو هذا بالابتداء، وهو قياس قول سيبويه، فإنه لا يرفع (هما) من (بأبا هما) إلا بالظرف بلا خلاف، وكذا يوجب القياس». لأنّ

---

(١) التنبيه ٥٣/ ب. قال سيبويه ١/ ٤٣٦: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا حجر ضبٍّ خربٍ) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجُحر، والجُحر رفع، ولكن بعض العرب يجرّه، وليس بنعت للضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول هذا حبُّ رمان، فإذا كان لك قلت: هذا حبّ رُمّاني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمّان إنما لك الحب». وفي موضع آخر: «وقد حملتهم قرب الجوار على أن جرُّوا اهذا جحر ضبّ خرب ونحوه فكيف ما يصح معناه» ١/ ٦٧. وانظر المسألة في الخصائص ٣/ ٢٢٠.

أصله يفديان بأبي، ثم حذف الفعل، وأقيم الظرف مقامه، فرفع ما كان يرفعه قبله، وذكر أنه لا يجوز في هذا الموضع إلا الرفع بالظرف وعلّل ذلك بقوله: «وذلك أنّ (بأبا) قد صيغ صيغة المفرد، حتى صارت الباء مع ما بعدها جزءاً واحداً، ولذلك قلبت الياء ألفاً في غير النداء. وأنت لا تقول: بأبا عيب، فصارت كأنها كلمة مفردة ترفع كما يرفع الفعل، وزال عنها تعلّقها به، وتعالت عن هذه الحال بعدما كانت مبدوءة منها وناشئة عنها»(١).

وقد يستدرك على سيبويه نقصاً في الكتاب فيذكر فوائت منه، من ذلك (عَدَوْليّ) منسوب إلى (عدولى) في قول زينب بنت الطثرية ترثي أخاها:

ترى جازريه يُرْعَدان ونارُه ... عليها عدوليّ الهشيم وصامِلُهْ

فقال: «وهي في الظاهر ذاهبة عن أمثلة الكتاب، ووجه سقوطه عندي أن يكون أراد (عَدَولَلْ: فَعَوْلَلْ) بمنزلة حَبَوْنَنْ، ثم أبدل الثاني من المثلين ياء، ثم أبدل الياء ألفاً فصارت (عدولَى)»(٢).

والآخر (عِفِرِّين) من قول الشاعر:

لا تَعْذُلِي في حُنْدُجاً إنّ حندجاً ... وَلَيْثَ عِفِرّينٍ عليّ سَواءُ

قال: وهذا المثال أحد الفوائت في الكتاب، وذلك أنّ سيبويه لم يأت به

---

(١) التنبيه ١٢٩/ ب وما بعدها وانظر الكتاب ٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨ و١/ ٤١٨ والمقتضب ٤/ ١٢٧ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣ والمسائل البصريات/ ٥٠٩ ـ ٥١١ وشرح الكافية ١/ ٨٣ والارتشاف ٣/ ١١٠٦ والمغني/ ٥٧٨ وكتاب الشعر ١/ ٢٦٤ والإنصاف ١/ ٥١.

(٢) التنبيه ١٢٨/ ب.

فيها، وأقرب ما يُصرَف إليه أنه كأنه (فِعِلّ) نحو (طِمِرّ) و(فِلِزّ)، وكأن النون والياء لحقتا على لفظ لحاقهما للجمع، ثم نُقِل فسمِّي به على إعراب نونه، كما أنك إذا أعربت النون من (مسلمون) بعد التسمية به قلت في اسم رجل (هذا مسلمينٌ)، منوّن كـ (عفرّينٍ)، فجرى مجرى قولهم (هذه قنّسرينٌ) و(هذه فلسطينٌ)، فإن قلت إن (فلسطين) و(قنّسرين) قد سمع في كل واحد منهما إعرابُ النون وتركُ إعرابها، نحو (هذه فلسطون) و(فلسطين)، ولم يسمع في (عِفرِّين): (عِفرّون).

قيل: لا يُنكر الاقتصار في الاستعمال على بعض ما يؤذن به القياس، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨]، ولم يسمع في هذا: (هذا علّيّنٌ)، وإن كان القياس لا يمنع منه فقد يَرِد الاستعمال بأحد الأمرين الجائزين كليهما.

وقلت مرّة لأبي علي وفوائت أمثلة الكتاب تُقرأ عليه، وقد مرّ بنا منها: (عُياهِم: فُيَاعِل)، فقلت له: تكون عينه بدلاً من همزة (أُياهِم: أُفاعِل) كـ (أُحامِر) و(أُجادِر) و(أُباتِر). فقال: هذا عجبٌ من العجب، وقد وقع التقصّي على الجميع هناك بما أسقط عن سيبويه عامّة الاعتراض فيه عليه»(١).

(١) التنبيه ٤٨/ ب وما بعدها. الممتع في التصريف ١/ ١٣٧، ٢/ ٢٠٧. قال سيبويه في باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحِق له الواحدَ واواً ونوناً: «فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول (هذا رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين)، كما تقول: (هذا مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين). فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف، ومثل ذلك قول العرب: (هذه قنَّسرون، وهذه فلسطون). ومن النحويين من يقول (هذا رجلانُ) كما ترى يجعله بمنزلة عثمان. وقال الخليل: من قال هذا قال: مسلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قولهم سنينٌ كما ترى، وبمنزلة قول العرب =

٣ ـ موقفه من آراء الأخفش:

نرى ابن جني يتابع الأخفش في بعض ما ذهب إليه، ويقرّ له به، وقد ينتصر له على غيره إن رأى رجحان رأيه على غيره، ويبدي استحسانه لرأيه أحياناً، وأحياناً يقيس على مذهبه، وقد يكتفي بإيراد رأيه، فأما ما تابعه فيه فتجويزه زيادة الباء في خبر المبتدأ، وذلك قوله في بيت رجل من تميم:

فـلا تطمـع أَبَيْـتَ اللعـنَ فيهـا ... ومنعُكَهـا بشـيءٍ يسـتطاع

«الباء في (بشيء) زيادة في خبر المبتدأ، وقد جاء ذلك، ألا ترى إلى قول أبي الحسن في قول الله سبحانه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[يونس: ٢٧](١) أن تقديره: جزاءُ سيئة مثلُها، اعتباراً لقوله عزّ اسمه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[الشورى: ٤٠] فكأنه قال: ومنعُكُها شيءٌ يستطاع، أي: أمر مطاق، غير باهض ولا معجِز، أي فاله عنها، ولا تعلّق يدَ فكرك بها»(٢).

= فلسطينٌ وقِنَّسرينٌ كما ترى» الكتاب ٣/ ٢٣٢.

(١) ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[يونس: ٢٧]. وزيدت الباء كما زيدت في قولك بحسبك قول السّوء. معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٢.

(٢) التنبيه ٣٩/ أ. ذكر ابن هشام أن زيادة الباء في الخبر الموجب يتوقّف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[يونس: ٢٧] وقول الحماسي: ومنعُكها بشيء يستطاع، والأولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر، و(بشيء) بمنعكها، والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع، وقال ابن مالك في (بحسبك زيد) إن زيداً مبتدأ مؤخر لأنه معرفه وحسبك نكرة. مغني اللبيب/ ١٤٩ واختاره ابن السراج والفارسي وابن جني وأبو حيان انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨ وما بعدها =

وقد يستشهد لصحّة قوله في ذهابه إلى أنّ (أنْ) الموصولة في قول الشاعر:

وهـل يـدع الواشـون إفسـادَ بيننـا وحفراً لنا العاثور من حيث لا نـدري

قد تكون نكرة مع صلتها إذا عطف موضعها على اسم نكرة، وعبارته: «وقد أجاز أبو الحسن أن تكون (أنْ) هذه الموصولة نكرة، فقلت لأبي علي رحمه الله: قد وجدت في شعر امرئ القيس ما يشهد لصحّة قول أبي الحسن هذا، وأنشدته قوله:

فَـدَمْعُهُما سَـحٌّ وسَـكْبٌ وديمـةٌ ورشٌّ وتوكـاف وتـنهملان[1]

أراد: وانهمال، ثم وضع موضعه في التقدير: وأن تنهملا، ثم حذف (أنْ) فرفع الفعل، فقد ترى (أنْ) وصلتها نكرة، لأنه عطف (تنهملان) على النكرة. فقَبِل ذلك، ورضيه»[2].

وقد ينتصر له على الخليل ببيت الحماسة، فيرى فيه ما يرجّح رأيه، وإن كان يرى رأي الخليل أقوى وأعلى في العموم فيقول معلقاً على قول عبد الله بن ثعلبة الحنفي:

وما إن يزالُ رسمُ دارٍ قـد اخْلقَـتْ وعهـدٌ لِمَيْـتٍ بالفنـاء جديـدُ

= وكتاب الشعر ١/ ٣٣٠ وما بعدها والأصول ١/ ٤١٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠ وانظر الكلام على زيادة الباء.

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه/ ٨٨ (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). والشاهد في بيت الحماسة إعمال المصدر (حفراً) منوّناً وهو أقوى حالات إعماله، وذكر ابن جنّي أنّ حفراً بمعنى أن يحفر، والتقدير إفساد بيننا، ثم عطف عليه (وأن) يحفروا لنا العاثور. والعاثور: البئر.

(٢) التنبيه ١٤٩/ ب وما بعدها.

«في قوله (قد اخْلقتْ) مخفّف الهمزة دليلٌ على قوّة قول أبي الحسن وعلوّه على قول الخليل في امتناع الخليل من اجتماع (يَسوء) و(يُسيء) قافيتين، وذلك أنه فيما زعم يختلف إذا خفِّف همزُه حرفُ رويِّه، ألا تراه يصير إلى: (يَسو) و(يُسي)، فيختلف الرويّان. فاحتجّ عليه أبو الحسن بأنّه إذا بنى الشاعر القصيدة على تحقيق الهمزة البتّة أَمِن هذا الخلاف الذي أشفق منه الخليل. وشاهد هذا القولِ هذا البيت الذي نحن بصدده، ألا ترى أنّ الشاعر بناه على تخفيف همزة (أخلقت) البتة، وإلّا كَسَر الوزن، وإذا جاز أن يُبنى الشعر على التخفيف لا غير، وهو فرع كما علمت، جاز أيضاً أن يبنى الشعر على تحقيق الهمز لا غير، وهو أصل كما علمت... فالقول الآن مع أبي الحسن على الخليل كما ترى، وأمّا محصول الحال فإنّ قولَ الخليل أقوى وأعلى»(١).

وقد يذكر مذهب الأخفش ويبيّن أنه محض القياس، ثم يذكر مذهب أبي عمرو والخليل ويقوّيه، ثم يورد رأي الفارسي في مذهب الأخفش ويرى فيه تجشُّما واستكراهاً، ويصرّح بأنّ رأي الأخفش أجرى على قوانين أحكام الهمز، وكأنه إلى مذهب الأخفش أميل، وإن كان لا يدفع رأيهما أو يضعّفه، بل يقوّيه ويغلّبه. فقد ذكر أنّ قياس مذهب الأخفش أن تكون الواو في (لومها) من قول حاتم:

أعاذلَ إنّ الجودَ ليس بمُهْلِكي ... ولا يُخلِدُ النفسَ الشحيحةَ لومُها(٢)

بدلاً من همزة (لؤمها) بدلاً محضاً لا على حدّ التخفيف(٣)، لأنه ذهب ـ أي

---

(١) التنبيه ١١٢/ ب وما بعدها.

(٢) ديوانه/ ٩٩.

(٣) ذهب الأخفش إلى أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة فهي في لغة من يخفّف الهمزة إن كان =

الأخفش - إلى إبدال الهمزة في (رال) ألفاً لا تخفيفاً لأنها كما لا تكون الهمزة ردفاً[(١)] محقّقة، فكذلك لا تكون مخفّفة، ثم قال: وهذا محض القياس.

وذكر أن قياس قول أبي عمرو أن تكون مخفّفة، لأنه عامل اللفظ، وأضاف أن قياس قوله هذا أن يكون على قول من قال (رُيّا) و(رُيّة)، وعليه قول الخليل في تخفيف (فُعُل) من وأيت (أُوْي) فأجرى غير اللازم مجرى اللازم. وذكر أن ما يقوّي مذهب أبي عمرو أنه إذا أبدل فقد تجشّم مكروهاً وإذا خفّف فكأنْ لم يُحدِث أمراً، ولم يتكلّف شاقّاً، ومعه أيضاً اللفظ الذي عليه مدار أكثر أحكام الشعر، ثم قال: «وسألت يوماً أبا عليّ عن نحو هذا، فقلت له: ما يقول أبو الحسن في قوله:

عجبت من ليلاك وانتيابها   من حيث زارتني ولم أورا بها[(٢)]

ألا ترى أنه أبدل همزة (أورا) البتة، فقد أخرجها إلى بنات الياء، فكان يجب أن يحذفها للجزم... فثبات الألف في موضع الجزم يقضي بأنها همزة مخفّفة،

= ما قبلها مكسوراً جعلوها ياء نحو: ﴿أنبيهم بأسمائهم﴾ ونحو (نبيّنا)، وإن كانت مضمومة جعلوها واواً نحو (جُوْنة)، وإن كان ما قبلها مفتوحاً جعلوها ألفاً نحو (اس وفاس)، وقال: (ومنهم من يقول النبآء. قال: ومنهم من يقول (النبآء) الذين يهمزون النبيء فيجعلونه مثل عريف وعرفاء، والذين لم يهمزوه جعلوه مثل وصيّ وأوصياء، وذلك أنّ العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء. معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٧ وما بعدها و١٠٦ وذكر ابن عصفور أنّ الواو تبدل من الهمزة باطراد إذا كانت ساكنة وما قبلها ضمة، وذلك غير لازم نحو بؤس ونؤي. وقال المبرد تبدل من الهمزة إذا انضمّ وكانت ساكنة نحو جُؤنة. الممتع في التصريف/ ٣٦٢ والمقتضب ١/ ٦١.

(١) الردف حرف ساكن من حروف المد يقع قبل الرويّ ليس بينهما شيء.

(٢) رجز بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٤٤ و٢/ ١٦٥ والحجة ٢/ ٨٦ واللسان ١/ ١٩٤ ورأ.

كما يقول أبو عمرو. أو كلاماً هذا نحوه، فقال: جاء به على قول مَن قال:

ألم يأتيـــك والأنبـــاء تَنمـــي ....(١)

وهذا تجشُّم على مذهب أبي الحسن فيه استكراه، غير أنّ رأي أبي الحسن أجرى على قوانين أحكام الهمز»(٢).

وقد يستحسن مذهبه في تجويزه نصب (جميعاً) في نحو (مررت بالقوم جميعاً) على المصدر، على حدّ قولك (مررت بهم جميعاً)، لأنه يعدّه من المصادر التي جاءت على فعيل كـ (الشحيح، والصعيب، والنذير، والنكير، والعذير). قال في بيت يزيد ابن حمار السَّكوني:

حتـى يكـون عزيـزاً مـن نفوسِـهمُ أو أن يبـين جميعـاً وهـو مختـار

«وهذا مذهب حسن»(٣).

---

(١) عجزه:

بـما لاقـت لبـون بنـي زيـاد لقـــيس بـــن زهـــير

انظر الخزانة ٨/ ٣٥٩ واللسان ١٤/ ١٤ أتي.

(٢) التنبيه ١٨٦/ ب وما بعدها. وذكر ذلك الفارسي في الحجة ٢/ ٨٦ وما بعدها «ومما يبين أن الألف قد أبدلت من الهمزة في العدة التي يجوز معها تحقيق الهمزة، فلو لم تنزّل منزلة الألف التي لا تناسب الهمزة، مع أنّ الهمزة قد يجوز أن تخفّف في نحو (أورا)». وقال سيبويه ٣/ ٥٤٤: «خفّف (ولم أورا بها) فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنها أخوات، وهي أمهات البدل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضِها، وبعضُها حركاتُها، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف».

(٣) التنبيه ٥٣/ ب. ذكر ابن مالك أن الأخفش والمبرد ينصبان المصادر الواقعة مواقع =

وقد يذكر رأيه في أنّ أصل ألف (فتى) ياء من قول ابن أخت تأبّط شرّاً:

وفتـــوٌّ هجّـــروا ثـــم أسرّوا ... لـيلهم حتـى إذا انجـاب حلّـوا

بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[يوسف: ٣٦](١)، لأنّ فعول إذا كان مكسّراً ولامه واو قلبت إلى ياء نحو (عُصيّ، ودُليّ، وحُقيّ) فأمّا أن تكون ياء ثم تقلب في التكسير واواً فقلبُ القضية ونقضُ الطريقة، وذكر أن مجيء (فتوّ) في البيت يتخرّج على مذهب أبي الحسن الذي ذهب إلى أنّ لام (فتى) تصلح أن تكون واواً، وأن تكون ياء(٢).

وقـد يرجّـح ردّ مذهـب الأخفـش في رفع الاسـم بعـد (إذا) و(إنْ) على الابتداء(٣) إلى ما ذهب إليه يونس من جواز عطف المبتدأ وخبره على الشرط

= الأحوال مفاعيل مطلقة. شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨ وشرح الكافية ١/ ٢١٠ والارتشاف/ ١٥٧١.

(١) يوسف ١٢/ ٣٦ وذهب الثمانيني إلى أن أصل الألف ياء. شرح التصريف/ ٢٨٤.

(٢) التنبيه ١٠٤/ أ وانظر الكتاب ٤/ ٢٤١ والأصول ٣/ ٢٦٨ والمخصص ١٣/ ٢٧٠.

(٣) ذكر غير واحد مذهب الأخفش في جواز رفع الاسم بعد إذا على الابتداء. التسهيل/ ٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧ ومغني اللبيب/ ١٢٧ ومذهب يونس ذكره سيبويه في الكتاب فقال: «وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إن تركبـوا فركـوب الخيـل عادتنـا ... أو تنزلـون فإنّـا معشـرٌ نُـزُل

فقال: الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك. (ولا سابق شيئاً)، وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء كأنه قال أو أنتم نازلون وعلى هذا الوجه فُسِّر الرفع في الآية، كأنه قال: أو =

وجوابه لمضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ أو خبره يقول في قول الآخر ـ وهو خالد ابن نضلة ـ:

لَعَمري لَرَهْطُ المرءِ خيرٌ بقيّةً عليه وإن عالوا به كلَّ مركب

من الجانب الأقصى وإن كان ذا غنى قريبٍ ولم يخبرْك مثلُ مجرِّبِ

ولا أُبعد أن يكون أبو الحسن أخذ هذا الموضع من يونس، وتجاوزه إلى أن رفع بعد آلة الشرط بالابتداء في نحو قول الله سبحانه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١] و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[النساء: ١٧٦][(١)]، وهذا واضح»[(٢)].

وقد يذكر مذهب الأخفش ويخالفه، فقد نصّ الأخفش على أن ترك إظهار الضمير مع اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جرى واحد منهما على ما قبله صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبراً لحنٌ، وأما ابن جني فذهب إلى أنّه على شذوذه وضع الضمير المتصل موضع المنفصل للضرورة يقول: «وفيها:

= هو يُرسِلُ رسولاً. كما قال طرفة:

ولكنّ مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتّسآل أو أنا مفتدي

وقول يونس أسهل...» وذكر أن الإشراك على التوهّم كما ذهب الخليل بعيد. الكتاب ٣/ ٥١ و٧٢ وذكر ابن السراج أن الشرط نظير المبتدأ، فالشرط لا بدّ له من جواب وإلّا لم يتمّ الكلام، كالمبتدأ الذي لا بدّ له من خبر. الأصول ٢/ ١٥٨.

(١) ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَ﴾[النساء: ١٧٦].

(٢) التنبيه ٦٠/ ب. استشهد به ابن جني على مضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ وخبره بدخول لام الابتداء على جواب إن.

تــرى جازريــه يُرْعِــدان ونــارُه   عليهـا عــدوليّ الهشـيم وصـامِلُهْ
يجـرّان ثِنيـاً خيرهـا عظْـم جـاره   بصـيراً بهـا لم تَعْـدُ عنهـا مشـاغِلُهْ

كان يجب أن يظهر اسم الفاعل من (بصيراً) فيقول: بصيراً بها هو، وذلك أنّ اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل إذا جرى واحدٌ منهما على ما قبله صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبراً عنه لم يحتمل الضمير كما يحتمله نفس الفعل، ونصّ أبو الحسن على أنّ ترك إظهاره على هذه الأوصاف لحن، وقد ترى إلى هذا البيت والفاعل فيه مضمر غيرُ مظهر، ووجهه عندي مع شذوذه أنه وضع للضرورة المتصل موضع المنفصل(١).

٤ ـ موقفه من الخلاف بين سيبويه والأخفش:

كان ابن جني يكتفي أحياناً بعرض الخلاف بين الرجلين كما في الكلام على بناء (غير) في معرض تعليقه على قول معن بن أوس المزني:

لعمــرُك مــا أدري وإنّي لأَوجَــلُ   عــلى أيّنــا تعــدو المنيّــةُ أوّلُ

فذهب إلى أن (أوّل) بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة كقبل وبعد، وأما (غير) في قولهم (افعل هذا ليسَ غيرُ)، فقد ذكر أن سيبويه جعل بناءها على الضم لمشابهتها للظرف بما فيها من الإبهام ولزوم الإضافة، فلما قطع عن الإضافة بني

---

(١) التنبيه ١٢٨/ ب البصريون يوجبون إظهار الضمير، والكوفيون لا يوجبونه إلا إذا ما جرى على من هو له. انظر الكتاب ٢/ ٥٤ والإنصاف ١/ ٥٧ ـ ٦٥، والتبيين للعكبري/ ٢٥٩ والمقتضب ٣/ ٩٣، ٢٦٢ والأمالي الشجرية ١/ ٣١٤ والخصائص ١/ ١٨٦ ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٩ ومعاني القرآن ١/ ٨٩ ـ ٩٢ والبيتان لزينب بنت الطثرية.

على الضم، وأما الأخفش فذهب إلى أن ضمّة الراء ضمة إعراب لا بناء، وأنه أراد في (ليس غيرُ): ليس غيرُه، وحذف المضاف إليه، ويؤكّد ذلك ما حكاه من قولهم (ليس غيرٌ)[1].

ومن ذلك أيضاً وقوفه على خلافهما في رافع الاسم بعد الظرف في قول الشاعر:

أفي الله أمّا بحدلٍ وابن بحدلٍ فيحيا وأما ابن الزبير فيقتل

وذكر أن الاستفهام لا يغيّر حكم الظرف، فما يرتفع وقبله الظرف بغير استفهام، يرتفع وقبل الظرف حرف استفهام من حيث ارتفع في الوجه الأول، وأن سيبويه على أنّ المرفوع بعد الظرف مرفوع بالابتداء، والظرف خبر له مقدّم عليه، والأخفش يرفعه بالظرف، وذكر أن حكم الظرف يختلف عن حكم اسم الفاعل في قولك (قائم زيد)، و(قائم) عند سيبويه خبر مقدم لـ (زيد)، وعند الأخفش مبتدأ و(زيد) فاعل سدّ مسدّ الخبر.

---

(١) التنبيه ١٣٧/ أ قال سيبويه: هذا باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك (ليس غير، وليس إلا) كأنه قال: ليس إلّا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني. الكتاب ٢/ ٢٤٤ وما بعدها. وذكر ابن هشام أن قولهم (لا غير) لحن، وأنّ مذهب المبرد والمتأخرين أنّ ضمتها ضمّة بناء لا إعراب، وأنها أشبهت الغايات قبل وبعد، وقال الأخفش أنها ضمة إعراب لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كل وبعض، فهو الاسم وخبره محذوف. وقال ابن خروف يحتمل الوجهين المغني/ ٢٠٩ وما بعدها. وذكر الأنباري أنّ الكوفيين على بنائها مطلقاً والبصريون على أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن الإنصاف ٢٨٧ ـ ٢٩٣.

وابن جني هنا يختار مذهب سيبويـه الذي يؤيّده بيت الحماسـة، وذلك أن الجملة هي التي وليت الظرف، والجملة عند البصريين لا تكون فاعلة[١]. بل تقع موقع المبتدأ، لأن المبتدأ جاء غير اسم محض في قول العرب (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)[٢].

وقد يختار مذهب الأخفش ويرجّحه على مذهب سيبويه، كما في حذف الجار والمجرور؛ فالأخفش يذهب إلى أن الحرف حذف أولاً، ثم حذف الضمير المجرور، وسيبويه يذهب إلى حذفهما معاً. وابن جني يختار مذهب الأخفش فيقول:

فـإن أنـت لم تقـدر عـلى أن تُهينَـه   فَذَرْه إلى اليـوم الـذي أنـت قـادره

أراد: قادرٌ فيه، فحذف حرف الجر وشبهه في اللفظ بالمفعول به، وعليه بيت الكتاب:

---

(١) الدليل على أنّ الجمل لا تقوم مقام الفاعل أن الفعل نكرة كما أنّ الأحوال والتمييز نكرة، وأنّها لا تتعرّف أبداً كما لا تتعرّف الحال والتمييز أبداً، فكما لا يجعلان فاعلين لأنّ الفاعل مما يلزم إضماره، وإذا لزم إضماره وجب تعريفه، كذلك الجمل لم تقم مقام الفاعل، لأنها لو أقيمت مقامـه لزم إضمارها والكنايـة عنها، وإضمارها والكنايـة عنها لا يصحّ لأنها لا تكون معارف. المسائل البصريات/ ٧٢٢.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ويسمّون الظرف المحلّ أو الصفة، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرّد من البصريين، والبصريون على أنه مرفوع بالابتداء. الإنصاف ١/ ٥١ ومعاني القـرآن للفراء ١/ ١٣ والبصريات/ ٥٠٩ ـ ٥١١ وشرح الكافيه ١/ ٨٣ والتصريح ١/ ١٩٨ والارتشاف ٣/ ١١٠٦.

ويـــومٍ شـــهدناه سُـــليماً وعـــامراً ....[1]

وقول الآخر:

في ســـاعةٍ يُحَبُّهـــا الطعـــام[2] ....

وهذا مما يؤكّد قول أبي الحسن في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[البقرة: ٤٨]، أراد: تجزي فيه، ثم حذف حرف الجر فصار تجزيه، ثم حذف الهاء من الصفة خلافاً على قول سيبويه»[3].

وكذلك في مجيء الكاف اسماً، فسيبويه يخصّه بالضرورة، والأخفش يجيزه في غير ضرورة. يقول ابن جني في قول سلمة الجعفي يرثي أخاه:

وكنت أرى كـالموت مـن بـينِ ليلـةٍ فكيـف ببـين كـان ميعـادَه الحشـر

«أجرى الكاف اسماً، وكان أبو الحسن يجيز ذلك في غير الضرورة. وهو أمثل من أن يجعل قوله (كالموت) صفة مفعول محذوف، كأنه أراد: وكنت أرى أمراً كالموت، من قِبَلِ أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجب أن يرتكب

---

(١) عجزه: قليلٍ سوى الطعن النهال نوافِلُه. لرجل من بني عامر، المقتضب ٣/ ١٠٥، المغني/ ٦٥٤ وشرح المفصل ٢/ ٤٦ والأشباه والنظائر ١/ ٣٨ واللسان ١٤/ ١٤٤ جزي.

(٢) رجز في معاني القرآن للفراء ١/ ٣١ وجمهرة اللغة/ ١٣١٨ والمخصص ١٢/ ٢٤٣ واللسان ١/ ٢٨٩.

(٣) التنبيه ١٣٣/ ب. معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢ وما بعدها وذكرها سيبويه على تقدير فيه وذكر الخلاف بينهما الفارسي بلا عزو الحجة ٤/ ٣٧٥ وذهب الكسائي إلى أنّ المحذوف الهاء فقط (تجزيه نفس) معاني القرآن للكسائي/ ٦٨ ونقل عنه الفراء أنه لا يجوز إضمار الصفة في الصلات معاني القرآن للفراء ١/ ٣١ والمغني/ ٦٥٣.

إلا عن ضرورة أو ضيق من الكلام، وكلاهما مذهب حسن، ويحسّن هذا الثاني أن سيبويه لا يجعل الكاف اسماً إلّا عن ضرورة أيضاً، فإذا كانتا ضرورتين اعتدل الأمر فيهما»(١).

وقد يخرّج البيت على مذهب الرجلين فيقول: «وقال إياس بن الأرَتّ:

فإن يَكُ خيراً أو يكن بعضَ راحةٍ فإنّك لاقٍ من غمومٍ ومن كَرْبِ

هذا على مذهب صاحب الكتاب على تقدير موصوف محذوف، أي: لاقٍ شيئاً من غموم أو طرفاً من غموم، ونحو ذلك، وعلى قول أبي الحسن على زيادة (من) في الواجب، أي: لاقٍ غموماً»(٢).

٥ ـ موقفه من آراء شيخه الفارسي:

وهو يحتفي بآراء شيخه الفارسي ويشيد به في غير موضع من كتابه، وينقل

---

(١) التنبيه ١٢٩/ ب. ذكر مذهب الأخفش ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٦٨ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢ وابن مالك في التسهيل/ ١٤٧ وشرحه ٣/ ١٧٠ وما بعدها. ومذهب أكثر النحويين أنّه خاصّ بالضرورة كسيبويه والمبرد وابن السرّاج. الكتاب ١/ ٣١ و٤٨ والمقتضب ٤/ ١٤٠ وما بعدها والأصول ١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٩ وعزا أبو حيان وابن هشام مذهب الأخفش إلى الفارسي في ظاهر قوله الارتشاف ٤/ ١٧١٠ـ١٧١٣ والمغني/ ٢٣٩ واختار ابن عصفور مذهب الأخفش. شرح الجمل ١/ ٤٧٧ والجنى/ ٧٩.

(٢) المصدر نفسه ١٤٦/ أ جوّز الأخفش زيادة من في الواجب لقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[البقرة: ٢٧١]، ولقول العرب: (قد كان من حديث فخلّ عني حتى أذهب) وعزاه ابن مالك إلى الكسائي انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨ والمغني/ ٤٢٨ ونقل ابن هشام عن الزمخشري والكوفيين زيادتها مع المعرفة.

آراءه ويستشهد بها ويبني عليها آراءه، ويذكر محاوراته معه حول بعض القضايا، ويتابعه في غير مسألة، وقد يخالفه في بعض آرائه؛ فقد ينقل عنه مسألة بكاملها متصرّفاً بعبارته، من ذلك قوله في بيت معدان بن جوّاس:

وكفّنْتُ وحدي منذراً في ردائه ... وصادفَ حَوْطاً من أعاديَّ قاتلُ

«حمل أبو علي هذا البيت على ثلاثة أضرب من التأويل فقال: يجوز أن تكون الياء الثانية من (أعاديّ) اسم المتكلم، فوزنه إذن أفاعِلي. ووجه ثان، قال: تكون (أعاديّ) أفاعيل جمع أعداء، والأعادي تخفيفه، فيما حكاه أبو الحسن. والثالث: أن تكون (أعاديّ) أفاعيل على التمام ثم أضاف فصار (أعاديّي) بوزن أفاعيلي، ثم قلب الياء استخفافاً وضرورة لأنه في غير النداء، فصار (أعاديّا) ثم حذف الألف استخفافاً» ثم قال: «فهذه ثلاثة أوجه رآها أبو عليّ، وهذا معقود قوله وإن لم يكن صريح لفظه»(١).

ومن المواضع التي نقلها عن شيخه كلامه على مجيء الحال مؤكّدة، وكذلك الصفة والخبر، وساق قول العجّاج:

بات يقاسي أمره أَمُبْرَمُه ... أَعْصَمُهُ أم السحيلُ أَعْصَمُهْ

ثم قال: «فقوله: (أعصمه) بعد (السحيل) زيادة لا يحتاج إليها إلّا للتوكيد لا غير، ألا ترى أنه إذا قال (أزيد عندك أم عمرو) لم يحتج أن يقول بعد (عمرو) عندك ثانية، وذلك أن المخبر عنه واحد في المعنى، فلم يحتج إلى أكثر من خبر واحد، ألا ترى أنّ معناه أيهما عندك، وأنت لا تجيز أيهما عندك عندك إلّا على ما ذكرناه

(١) المصدر نفسه ٢٨/ ب.

من إرادة التوكيد، وذلك أن (يقاسي) هنا يراد بها (يقايس) فقلب. فكأنه قال: بات يقايس أمره ويتأمّله، أيُّ أمريه أعصم، أسحيلّه أم مبرمه، وذلك تفسير أبي علي رحمه الله(١).

وقد يفصّل ما أجمله شيخه، كما فعل في كلامه على تعليق الفعل (ذكرت) من قول عُوَيف القوافي الفزاري:

وذكـــرتُ أيُّ فتـــىً يَسُـــدُّ مكانَـــه ... بالرِّفـــدِ حـــين تَقـــاصَرُ الأرْفـــاد

إذا جعلته من هاجس النفس لا من جريان اللسان، كما جاز تعليق (عرفت) لما جاءت بمعنى العلم، وكما جاز عند يونس تعليق (ننـزعنّ) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[مريم: ٦٩] لمّا كان بمعنى التمييز بالفكر والاستخلاص بالنفس لا النزع باليد، ثم قـال: «فاللفظ واحد، والمعنيان كما ترى اثنان، فلهذا جاز عندنا أن يذهب يونس إلى تعليق قوله (لننزعنّ)، ولو كان من النزع الظاهر المقدَّم ذكره لما جاز تعليقه، وهذا تلخيص أبي علي رحمه الله، وإنما بسطت ما قبضه، وفصّلتُ ما أجمله»(٢).

---

(١) التنبيه ١٢٣/ أ وما بعدها وانظر بيت العجاج في ديوانه/ ٤٢٩ ويروى يصادى، وذكر مجيء الحال مؤكدة في البصريات/ ٦٦٣ وانظر كتاب الشعر ١/ ٢٨١ والمبهج/ ٤٤.

(٢) التنبيه ٤٧/ ب وما بعدها. قال سيبويه: «وحدثنا هارون أنّ ناساً وهم الكوفيون يقرؤونها: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَتِيًّا)[مريم: ٦٩] وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أيّاً ومَن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام... وزعم الخليل أن (أيُّهم) إنما وقع في اضرب أيُّهم أفضل على أنه حكاية... وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك أشهد أنك لرسـول الله واضـرب معلّقـة» الكتاب ٢/ ٣٩٩ =

وقد يردّ على الفارسي فيما نقد فيه الفراء وذلك في حديثه عن وزن (لِيّة) في قول صخر بن عمرو أخي الخنساء:

إذا ذُكِـر الإخـوان رقرقـت عَـبْرةً وحَـيَّـيْت رمسـاً بـين لِيَّـةَ ثاويـا

فذكر أنه (فِعْلة) من (لَوَيت) كالطِّيّة من طويت، والنيّة من نويت، وجوّز أن يكون (فِعلة) من (لأي)، ونقل عن الفارسي أنه لا يجوز أن تكون (لِيَّة) (فُعْلة) من (لَوَيت)، قياساً على قولهم (قرن ألوى) و(قرون لِيّ)، من قِبَل أنهم قد قالوا في ذلك (لِيّ) و(لُيّ). ولو كانت (فُعلة) لسُمِع فيها الضم، وسماع (لِيّة) بالكسر البتة دلالة على كونها فِعْلة لا غير. ثم قال: «وبهذا نفسه أنكر أبو علي رحمه الله على الفرّاء قوله في قول الشاعر:

وقـد نـرى إذ الحيـاة حِـيُّ[1]

أنه أراد (فُعْلاً)، وكسَّر (حياة) على (فُعُل)، كقولهم: (خشبة وخُشُب) و(أكمة وأُكُم). قال أبو علي: لو كانت حِيّ فُعْلاً لسمع فيها حُيّ بالضم أيضاً كما سُمِع في جمع (ألوى) (لِيّ ولُيّ) جميعاً.

وهذا عندي ساقط عن الفرّاء، لأنّ له أن يقول لأبي علي: القياس يوجب فيها الضمّ كما سُمْت، غير أنها في هذا الموضع لم يكن الضمّ فيها لوقوع الياء الساكنة قبلها، فأتبعت بقية القوافي، نحو البكيّ والصبيّ ودَعفليّ ودوّاريّ، ونحو ذلك،

= وما بعدها. وانظر الارتشاف ٤/ ٢١١٩.

(١) رجز للعجاج في ديوانه، واللسان: حيا ومعاني الفراء ٢/ ١٧١ والحجة ٥/ ٢١٠، ٤/ ١٣٠.

وأما (لِيّـة) فلم تقع قافيـة في البيت فكانت خليقـة أن تروى بالضـم كما رويت بالكسر»[١].

وساق بيتاً استشهد به الفارسي وردّه فقال في معرض تعليقه على قول أبان بنِ عَبْدة بن العيّار:

ببـيضٍ خِفـافٍ مرهفـاتٍ قواطـعٍ لـــداود فيهـــا أَثْـــرُه وخواتِمُـــهْ

على أنّ خواتم يحتمل أن يكون جمع خاتم أو ختم.

«وأجاز أيضاً في بيت بشر:

إذا مـــا شـــئت نالـــك هـــاجراتي ولم أُعْمِـــل بهـــنّ إليـــك ســـاقي[٢]

أن يكـون جمـع (هُجْـر). وهذا عندي إنما يجـوز في جمع التكسير لا في جمع التصحيح»[٣].

وقد يذكر مذهب شيخه ثم يجيز وجهاً آخر، فقد ذكر أنّ مذهب الفارسي في شين (شمّت العاطس) أنها بدل من السين، ووصفه بأنه ظاهر الحسن، وأجاز أن تكون الشين أصلاً[٤] وذلك في قول أرطاة بن سُهَيّة المُرّي:

---

(١) التنبيه ١٣٠/ ب قال الفارسي: «فليس حِيٌّ بجمع حياة، كَبَدَنة وبُدُن، وقَارَةٍ وَقُوْرٍ، إنما الحِيُّ مصدرٌ كالعِيّ، ولو كان جمعاً على فُعُل لجاز في فائه الضمّ والكسر، كما قالوا (قَرن ألوى، وقرون لُيٌّ ولِيٌّ)» الحجة ٣/ ٣٦٨ و٣٦٩ وانظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٥ والمنصف ٢/ ٢٨، ٣٧، والخصائص ١/ ١٥٦.

(٢) لبشر بن أبي خازم ديوانه/ ١٦٤ واللسان: هجر.

(٣) التنبيه ١٣١/ ب.

(٤) المصدر نفسه ٦٤/ أ وما بعدها انظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٠٥ وجعلها يعقوب =

كفـــى حَزَنـــاً ألّا تُـــرَدَّ تحيّـــةٌ   عـلى جانـبٍ ولا يُشَـمَّتَ عـاطِسُ

وقد يستدرك عليه شاهداً من القرآن فاته الاستشهاد به لتأييد صحّة مذهبه وذلك في كلامه على جواز عطف الجملة الاسمية على المصدر المؤوّل لأنها في تأويل المفرد، وفي وقوع الجملة الاسمية موضع الفعل المنصوب في قول جعفر بن علبة الحارثي:

فـلا تحسـبي أني تخشّـعت بعـدكم   لشـيء ولا أني مـن المـوت أفـرق

ولا أنـا ممـا يزدهيـه وعيـدهم   ولا أنني بالمشـي في القَيْـد أَخْـرَقُ

فذكر أن قوله: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) شاهد لجواز استدلال سيبويه بقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة: ٣] بالرفع على معنى الابتداء فقال: فلا تحسبي أني تخشّعت بعدكم ثم قال: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على المصدر المؤول، وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٩٢](١) ألا تراه أن معناه ولأنّ هذه أمّتكم أمّةً واحدة ولأني ربكم فاعبدون، فعطف الجملة الاسمية على أنّ وفيها معنى اللام وهذا يزيل معنى الابتداء عنده ويصرف الكلام إلى معنى المصدر أي، ولكوني ربكم فاعبدون ونحوه قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنۡ أَنفُسِكُمۡۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٌ ﴾[الروم: ٩٢] أي فاستواء. قال أبو علي فأوقع الجملة الاسمية موقع الفعل المنصوب بأن، و(وأنا ربكم) عطف على أنّ المفتوحة والمصدر اسم مفرد.

= وأبو عبيدة لغة اللسان ٢/ ٥٢ شمت والتهذيب ٣/ ٣٢٩.

(١) وردت في سورة المؤمنين: ٥٢ بالواو، وفي سورة الأنبياء: ٩٢ بلا واو وهي بكسر همزة إنّ.

بقوله: «ووجدت أنا في التنزيل موضعاً آخر لم أرَ أبا عليّ ذكره على سَعة بحثه ولطف مأخذه، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾[النجم: ٣٥]، أي فيرى، ألا ترى الفاءَ جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعدَه إلى الانتصاب بأن مضمرة، وأنْ والفعل المنصوب فيها مصدر في المعنى لا محالة حتى كأنه قال: أم عنده علم الغيب فرؤيته، كما أنّ قوله تعالى: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾[الروم: ٩٢] أي هل هناك شِركة بينكم فاستواء»[١].

وقد يذكر مناقشته وحواره معه ويرى في رأيه تعسفاً فيعرض عنه ويجنح إلى الأقرب والأسهل، فيقول في معرض تعليقه على بيت الصمّة:

ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعةٍ إليّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها[٢]

معلقاً على قول البُرْج بن مُسهِر الطائي:

سَرَت مِن لِوى المَرّوتِ حتى تجاوزت إليّ ودوني من قناةَ شُجونُها

«وسألنا أبا عليّ يوماً عن بيت عديّ هذا فأخذ يتطلّب له وجهاً، وتعسّف فيه، ورام أن يرفع (حلقي) بفعل مضمر يفسّره بقوله (شَرِق)، فقلنا له: فبم يرتفع إذن (شرِق)؟ فقال: هو بدل من (حلقي) فأطال الطريق وأعور المذهب، ولو قال: إنها جملة داخلة على أخرى كبيت الصمة هذا الذي نحن بصدده لكان أقرب مأخذاً وأسهل متوجَّهاً»[٣]. وذلك قوله:

---

(١) التنبيه ١٢/ أ وما بعدها.

(٢) انظر المغني/ ١٠٣ وكتاب الشعر ١/ ٨٩.

(٣) التنبيه ١٤٣/ أ وما بعدها وانظر مغني اللبيب ذكر أنه اختلف فيه فالفارسي ذهب إلى أنّ لو وليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسّره ما بعده وقيل الجملة الاسمية شذوذاً =

لـــو بغـــير المـــاء حلقـــي شرق كنـت كالغصّـان بالمـاء اعتصـاري

وقد يحاوره ويخالفـه، ويذكـر أنّ أبا علي قبل ما ذكـره ولم ينكره كقولـه في قول الآخر:

إنّي إذا مــا القــومُ كــانوا أَنجِيَــهْ واضطربَ القومُ اضطرابَ الأرشية

«وأمّا لام الرشاء فواو عندي، ورأيت أبا عليّ في بعض كلامه في تذكرته وقد ذهب إلى أنها ياء، فقلت له: من أين لك الياء دون الواو؟.فأخذ ينظر، فقلت: هو عندي (فِعال) من الرشوة، وذلك أنه يوصَل به إلى ماء القليب كما يوصل بالرشوة إلى البغية، فقبل ذلك ولم ينكره»[1].

وقد يظهر في محاوراته مع شيخه مكانته عند شيخه الذي يشاوره في بعض المسـائل المشكلة لمعرفتـه قدر تلميذه ومبلغ علمـه. وذلك في قولـه معلقاً على قـول البُرْج بن مُسهِر الطائي:

سَرَت مِن لِوى المَرّوتِ حتى تجاوزت إليّ ودوني مـــن قنـــاةَ شُـــجونُها

«دخلت يوماً إلى أبي عليّ رحمه الله، فقال لي: أين أنت؟ أنا أتوقّعك، قلت: وما ذاك؟ قال مرَّ بي (حَوْريث) اسم مكان، فانظر فيه، فخضنا معاً، فلم نظفر منه بما يُدخله جملة الأمثلة، لأنها ليست في لغة ابني نزار، وحملها على ما يأتي من ناحية حِمْيَر في الإعراب والمباينة»[2].

= كما ذهب ابن جني، الخزانة ٨/ ٥١٠ وما بعدها كتاب الشعر ١/ ٣٣. مغني اللبيب/ ٣٥٤.

(١) التنبيه ١٣٣/ ب.

(٢) المصدر نفسه ١٩١/ أ.

ويصرّح بأنه يلجأ إلى شيخه إذا ما أشكل عليه أمر ليسأله، ويرى رأيه فيه. وذلك في قوله: «وسألت أبا عليّ عن قوله:

عـاود هـراة وإن معمورهـا خربـا ....(١)

كيف موقع الواو هنا، وأمأت في حال السؤال له إلى ما نحن بصدده، فرأيته كالمُصانع عن الجـواب، لا قصـوراً ـ بحمـد الله ـ عنـه ولكـن فتوراً عن تكلُّفـه فأجْمَمْتُه»(٢).

ويتجلّى إعجاب ابن جنّي بآراء شيخه في بيان عمق فكره وبعد غوره في النحو، فيعزو ما نسب إليه من غلط أو ما شابهه إلى أخذهم كلامه على ظاهره وعدم التّعمق فيه أو التحريف عليه، فقد التبس عليه قول شيخه، وناقشه فيه ثم ظهر له مقصوده، وعرف غايته، وذلك فيما ذكره من ذهاب الفارسي إلى أن الضمير لا يعود من كل واحد من الخبرين في قولك (هذا حلوٌ حامضٌ) بل هو عائد على المبتدأ من مجموعهما، وبعد محاورته معه أدرك «أنه إنما يريد أنّ العائد المستقّل به جميع الخبر إنما يعود من مجموع الاسمين، فأمّا كل واحد منهما فلا محالة أنّ فيه ضميراً، من حيث كان مما يوصف به كما يوصف باسم الفاعل، فحينئذ ثلجت النفس بقوله، وبدا مكنون غرضه، وهذا مما يدلّك على قوّة مأخذه وعلوّ طريقته، نعم، وعلى كثرة التحريف عليه ونَسَب ما لا يُضْبَط عنه إليه، وأن كثيراً ممن علّق عنه، واستكثر على

---

(١) البيت لعبد الله بم مسلم الهذلي وعجزه: وأسعِد اليوم مشغوفاً إذا طَرِبا. وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ والكتاب ٣/ ١١٢ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٤ والواو عنده حالية وانظر الهمع ٤/ ٤٣.

(٢) التنبيه ٣٤/ أ.

طول المدّة منه إنما كان يصافح ظاهر كلامه، ويعزو إليه ما ليس من اعتقاده، ويروي أنه قد حظي بمطاولته، وملأ صحائفه من مخزون لطائفه، وهذا شيء عَرَض»[1].

وذلك في معرض تعليقه على قول الأعرج المعني:

لا جـزع اليـوم عـلى قـرب الأجـل

وقد يقدّم رأي شيخه على رأي سيبويه والأخفش، فيعرض قوله وحواره معه ثم يبين مذهب كل من سيبويه والأخفش كما في كلامه على اشتقاق (اللاتِ) من قول حَزار بن عمرو:

هـلّا عـلى زيـد الفـوارسِ زيـ ـدِ الـلّات أو هَـلّا عـلى عمـرو

فقد ذكر أن الفارسي ذهب إلى أنّ (اللات) (فَعْلة) من (لويت على الشيء) إذا أقمت عليه، وأصلها (لَوْية)، ثم حذفت اللام تخفيفاً فصارت (لَوَة) ثم قلبت واوها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت (لاة). وذكر نقلاً عن شيخه أن هذا محض رأي الفارسي، لم يتّبع به مَن قبله، ولم يقله غيره. ثم ذكر أن ظاهر مذهب سيبويه أنه لا يقطع بيقين على أصلها كما يدلّ كلامه فيها، وأنّ أبا الحسن ذهب إلى أن التاء فيها بدل من الياء التي هي لامها لا محذوفتها[2].

---

(١) التنبيه ٥٢/ أ نقل أبو حيان عن الأخفش قوله: «قولهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيض أسودُ، إنما أرادوا هذا حُلْوٌ فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم إنهم جميعاً خبرٌ واحدٌ بشيء» الارتشاف ٣/ ١١٣٧ وانظر الكتاب ٢/ ٨٣ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨٥.

(٢) التنبيه ١٢٦/ أ وما بعدها وانظر مذهب الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٢٥٦ وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٧ وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٧٢ والكشاف ٥/ ٦٤١ =

وقد يذكر مذهب شيخه ويقوّيه على غرابته، وذلك في تجويزه نصب (حلقاً وقِدّاً) نصب المصدر على تقدير حذف المضاف، أي: تنمّروا تنمُّر حلق وقِدّ، أي: التنمُّرُ الذي يصحبه لبسهم الحلق والقدّ، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه كإعرابه، وقال: «وهكذا سلك بنا أبو علي في قوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ....[1]

قال: نصب الليلة على المصدر، أي ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إله مقامه، وهذا أغرب وجوهه.

فإن قيل: فإذا كانوا متى تنمّروا لبسوا الحلق والقدّ، على ما تقدّم في أحد الوجوه فلا فائدة إذن فيما قدرته من كونه تنمّروا تنمُّر حَلَق وقدّ، أي التنمّر الذي يصحبه لبسهما. قيل: قد تفعل العرب ذلك احتياطاً وتوكيداً[2].

وتراه يتابع شيخه في رأيه في غير موضع من كتابه هذا، فقد تابعه في استحسانه فصاحة الحجّاج، وذلك أنه إذا ذكر المفرد وأراد الجنس أكّد العموم ليزيل الشك من

= وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩ والمنصف ٣/ ١٣١ - ١٣٢.

(١) البيت للأعشى وعجزه: وعادَكَ ما عادَ السليمَ المسهّدا. وهو في ديوانه/ ١٣٥ (تحقيق: د.محمد أحمد قاسم) والخصائص ٣/ ٣٢٢ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٢ وشرح التسهيل ٢/ ١٨٢ والمساعد ١/ ٤٦٩.

ساقه ابن هشام في المغني مستشهداً به على حذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه (ليلة) وأقام صفته مقامه أي اغتماض ليلةِ رجلٍ أرمدِ المغني/ ٨١٣ واستشهد به الفارسي في الحجة على خطاب الشاعر نفسه كما يخاطب غيره فنزّله منزلة الأجنبي المنفصل عنه الحجة ٢/ ٣٨٤.

(٢) التنبيه ٣٤/ ب وما بعدها.

نفس السامع الذي قد يظن أنّه عنى مفرداً بعينه فقال:

فقلتُ لهم إنّ الأسى يبعثُ الأسى دعوني فهذا كلُّه قبرُ مالكِ

هذا إشارة إلى القبر الحاضر، كان إذ ذاك بين يديه، غير أنّه إنما أراد هنا جنس القبور فقال (هذا كلّه) أي جميع ما أرى من القبور، غير أنّه لمّا أشار بلفظ الواحد أشفق أن يُظَنَّ به أنه إنما يعني أنّ ذلك القبرَ نفسَه قبرُ مالك، فوكَّدَ العمومَ ليزيل هذا القدر من الشك من نفس السامع له ونحو من ذلك قول الحجّاج في خطبته للناس بين يديه: (يا أيها الرجل، وكلّكم ذلك الرجل). وأنا أستعلي وأستحسن هذه الحكاية لما فيها من قوّة الصنعة مع التقدّم في الفصاحة. وكان أبو عليّ رحمه الله يوردها مستكثراً من الحِجاج لها»[١].

وتابعه في جواز حذف (كنت) من قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ[٢]

ووضع (ما) عوضاً عنها وإعمالها فقال: «ألا ترى أنّ معناه: لإِن كنت ذا نفر، فلمّا حذفت (كان) عوَّضَتْ منها (ما)، فصارت (ما) هذه هي الرافعة لـ (أنت) والناصبة لـ (نفر) لمّا نابت عن (كان) الرافعة الناصبة، وهذه طريق أبي علي، ومعنى قوله في هذا البيت، وليست كلّ نفس تنطوي معك على هذا، ولا تقاودك فيه، ومَن عرف أنِس، ومَن جهل استوحش»[٣].

---

(١) التنبيه ١٠٠/ ب.

(٢) البيت للعباس بن مرداس وهو في الكتاب ١/ ١٤٨ والمغني/ ٨٤ وكتاب الشعر ١/ ٥٨.
وروايته في جمهرة اللغة ١/ ٣٥٣: إما كنت ذا نفر ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) التنبيه ٢٥/ أ قال الفارسي: فالفعل بعد (أنْ) مراد، إلّا أنّه عُوِّض منه (ما) فصار الفعل =

واعتمد على قولـه، وقاس عليه جواز حذف لا من لولا التي بمعنى هلّا، ووضع (كنت) موضعها، لأنه موضع استعطاف.

وتابعه فيما ذهب إليه من أنّ (الكُبينا)من قول الكميت:

وبالعَـــذَواتِ مَنْبِتُنـــا نُضـــارٌ ... ونبـــعٌ لا فصـــافصُ في كُبينـــا

في تعليقه على قول عامر بن شَفيقٍ الضبّي:

فإنّـــك لـــو رأيـــتِ ولـــن تَرَيْـــهِ ... أكُـــفَّ القـــومِ تَخْـــرِق بالقُنينـــا

جمع حذفت لام مفرده قبل الجمع فهو من (الكِبا)، حذفت لامه، ثم جمع بالواو والنون عوضاً مما حذف منه، ولم يجوّز أن يكون جمعه هكذا من غير حذف، ثم قاس عليـه (القُنينا)، فذهب إلى حذف لام (القناة) فصارت (قَنَة)، ثم جمعت بالواو والنون عوضاً مما حذف منها، فصارت (القنينا)(١).

= لا يظهر معه، قال سيبويه: فإن كسرتَ (إمّا) لم يجز حذف الفعل... وعلل ذلك بأنّ دخول ما قد أشبه دخول اللام التي تؤكّد الفعل، ألا ترى أنّ النون تدخل معها على المضارع في نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[الأنفال: ٥٨]. كتاب الشعر ١/ ٥٨ وانظر المغني/ ٨٤ الأصل: لِأَنْ كنتَ، فحذف الجـار وكـان للاختصار، فانفصل الضمير، لعدم ما يتصل بـه، وجيء بـ(ما) عوضاً عن كان وأدغمت النون في الميم للتقارب.

(١) ذكـر ابن جني أنّ أبا علي ذهب في قول الكميت إلى أنّـه يريد جمع (الكُبا) وهو كُساحـة البيت مثل الزبالة، ويقال (الكِبا) بالكسر والقصر أيضاً. قال أبو علي: إنما يجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو (بُرَة وبُرون، وظُبَة وظُبون) وكُباً ليس بمحذوف اللام، فإمّا أن يكون حذف اللام في الضرورة ثم جمع بالواو والنـون بعـد الحذف، وإما أن يكون جمعَ واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التام. المنصف ١/ ٢٢ واللسان ٥/ ٢١٤ كبا وذكـر مثـل ذلك في مقتوين. كتـاب الشـعر =

وابن جني لا يكتفي بنقل آراء النحاة كما مرّ سابقاً، بل يستشهد بما ارتضى منها. وما يرى فيه ما يستوجب النظر والمناقشة يقف عليه مناقشاً ومحلّلاً، فقد يذكر رأي نحوي ويردّه مستشهداً برواية للبيت، فيردّ رأي الفرّاء مثلاً الذي قال بمنع تصغير الترخيم في غير الأعلام مستشهداً بمجيء (رويداً) من قول ودّاك بن ثُمَيل المازني:

رُوَيداً بني شيبان بعضَ وعيدِكم تُلاقوا غداً خيلي على سَفَوان

المنصوب على المصدر بمعنى (أرود إرواداً) محقّراً تحقير الترخيم وذكر أن هذا التصغير في الأعلام أقيس منه في الأجناس، لأنّ العلمية فيه دالّةٌ على المحذوف المراد منه، قال: «وأمّا ألّا يجوز إلّا في الأعلام فلا، فقد جاء عنهم (كُميت) تصغير (أكمت)، و(سكيت) تصغير (السكّيت)»[١].

وخالف المبرد في قوله بنيابة الواو مناب (ربّ) في جرّ الاسم بعدها، وذهب إلى أنّ (ربّ) من قول ربيعة بن مقروم الضبّي:

فإن أهلِك فذي حَنَقٍ لظاه عليَّ تكادُ تلتهبُ التهابا

مضمرة حذفت للعلم بموضعها لأنها قد تحذف بغير الواو، وقد تحذف بعد (الفاء) و(بل)، ولم يدّع أحد أن (بل) عوض من (ربّ)[٢].

= ١/ ١٥٥. التنبيه ٨٩/ أ وما بعدها.

(١) التنبيه ٢٥/ ب ذكر أبوحيان أنّ البصريين يجيزونه في العلم وغيره خلافاً للفراء وثعلب، وقيل خلافاً للكوفيين فإنه مختصّ عندهم بالعلم. الارتشاف ١/ ٣٩٩ وانظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ والمقتضب ٢/ ٢٩٣.

(٢) المصدر نفسه ٨١/ ب وما بعدها. ذهب الكوفيون والمبرّد إلى الجرّ بالواو لأنّها بدل =

وأخذ على أبي حاتم إنكاره لقراءة من قرأ: (وَقولوا لِلنَّاسِ حُسْنَى)[البقرة: ٨٣][(١)] الذي تناول اللفظة على أنها مؤنث (الأحسن)، فلا يجوز تنكيرها، وفاته أنها قد تكون مصدراً كـ (الرُّجعى، والبُؤسى، والبُشرى)، وعدّ إنكاره للقراءة سهواً منه. وذلك في قول عمرو بن مخلاة الكلبي:

فلا تكفروا حُسنى مضت من بَلائنا ... ولا تمنحونا بعد لين تجبُّرا

إذ جعل (حُسنى) مصدراً كالرُّجعى والبُؤس والبشرى لا تأنيث الأحسن لأنّ تلك لا تستعمل نكرة[(٢)].

وخالف من لا يجيز الإخبار عن ضمير المتكلّم لوروده في السماع في بيت يزيد بن الحكم الكلابي:

= من (ربّ) تعمل عملها، المقتضب ٢/ ٣٤٧ وما بعدها والإنصاف ١/ ٣٧٦ واختاره الزجاجي والهروي حروف المعاني/ ١٥ والأزهية/ ٢١٩ واختار ابن جني مذهب البصريين الأصول ١/ ٤٢٠ والإنصاف ١/ ٣٧٦ ـ ٣٨١، والارتشاف ٤/ ١٧٤٦ والتسهيل/ ١٤٨ وشرحه ٣/ ١٨٩.

(١) البقرة ٢/ ٨٣. (حَسَناً) قراءة حمزة والكسائي وقرأ الباقون حُسناً السبعة/ ١٦٢، والتيسير/ ٧٤ والنشر ٢/ ٢١٨.

(٢) التنبيه ١٧٢/ أ قرأ بها الأخفش معاني القرآن ١/ ٣٦٩ وفي اللسان: قال أبو حاتم: قرأ الأخفش وقولوا للناس حُسنى فقلت هذا لا يجوز لأنّ (حُسنى) مثل فُعْلى، وهذا لا يجوز إلّا بالألف واللام، قال ابن سيدة: هذا نصّ لفظه، وقال ابن جني: هذا عندي غيرُ لازم لأبي الحسن، لأنّ حُسنى هنا غير صفة، وإنما هو مصدر بمنزلة الحُسْن، كقراءة غيره: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[البقرة: ٨٣] ومثله في الفِعل والفِعلى، والذّكر والذكرى وكلاهما مصدر. اللسان ١٣/ ١١٥.

فلـمّا بلغنـا الأمّهـات وجـدتم بني عمّكـم كـانوا كـرامَ المضـاجع

فقال: وفي هذا سِرٌّ يُحتاج إليه في باب الإخبار، وذلك أنّه أراد (وجدتمونا) فوضع بني عمّكم موضع (نا)، و(نا) أخصُّ من بني عمّكم، ففي هذا ردّ على مَن امتنع أن يجيز الإخبار عن ضمير المتكلم في نحو (مررتَ بي). قال: لأنه يصير أن تقول (المارّ به أنتَ أنا)، فتضع الهاء وهي ضمير الغائب مع الياء وهي ضمير المتكلم فهي أعرف من الهاء فتضع الأخصّ موضعَ ما هو دونه في الخصوص، ففي هذا البيت ردّ عليه فهذا طريق السماع، والقياس أيضاً يشهد بجوازه، وذلك أنّ الجملة قد انطوت من البيان على ما يُقدَّر أو يُظنَّ أنه استُهلِك منها وفي هذا كافٍ[1].

* * *

(١) التنبيه ٤٤/ ب.



المرزوقي

المرزوقي هو أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي المرزوقي الأصفهاني النحوي[1]. كان غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف وإقامة الحجج وحسن الاختيار. وتصانيفه لا مزيد على حسنها[2].

قال عنه القفطي: «أحد علماء وقته في الأدب والنحو، أخذ الناس عنه واستفادوا منه وحثّوا إليه آباط الرِّحال، وكان الحجّة في وقته وصنّف التصانيف الجليلة في علم العربية»[3]. كان يحاول تقليد ابن جني في تصانيفه ولغته قال عنه ياقوت: «ووجدت في المجموع بخطّ بعض فضلاء العجم، نقلت من خطّ الأبيَوَرْدي: أبو علي المرزوقي: صاحب شرح الحماسة والهذليين قرأ على أبي علي، وهو يتفاصح في تصانيفه كابن جني، وكان معلّم أولاد بني بويه بأصبهان، ودخل إليه الصاحب فما قام له، فلمّا أفضت الوزارة إليه جفاه»[4].

قرأ على أبي علي الفارسي كتاب سيبويه وتتلمذ له بعد أن كان رأساً بنفسه[5].

* * *

---

(١) إنباه الرواة ١/ ١٤١.

(٢) بغية الوعاء ١/ ٣٦٥.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٤١.

(٤) معجم الأدباء ٢/ ١٩٦ وما بعدها.

(٥) هدية العارفين ٥/ ٧٣ وما بعدها ومعجم الأدباء ٢/ ١٩٦ وما بعدها وبغية الوعاة ١/ ٣٦٥.

*** من مصنّفاته:**

١ ـ شرح الحماسة: مطبوع في أربعة أجزاء، وهو في كشف الظنون. الاختيار في شـرح الحماسـة. تحقيق أحمـد أمين وعبد السـلام هـارون في دار الجيل بيروت ١٤١١ ـ ١٩٩١.

٢ ـ شرح الفصيح لثعلب: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧، إنباه الرواة ١/ ١٤١، هدية العارفين ٥/ ٧٣.

٣ ـ شـرح المفضليات: معجـم الأدباء ٢/ ١٩٧، هدية العارفين ٥/ ٧٤، الأعلام ١/ ٢١٢.

٤ ـ شرح أشعار هذيل: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧، هدية العارفين ٥/ ٧٤.

٥ ـ شرح الموجز: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧، هدية العارفين ٥/ ٧٤.

٦ ـ الأزمنة والأمكنة: طبع في حيدر آباد الدكن/ ١٩١٣ مطبعة مجلس دائرة المعارف. وفي بيروت بتحقيق محمد نايف الدليمي/ ٢٠٠٢ في جزأين، عالم الكتب.

٧ ـ شرح النحو: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧.

٨ ـ الأمالي: مطبوع في دار الغرب الإسلامي.

٩ ـ القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما. الأعلام ١/ ٢١٢.

١٠ ـ المنظومـة عقيدة العوام مطبوع في القاهرة مع شرحه نور الظلام على المنظومة المسمّاة بعقيدة العوام في مكتبة الأزهرية للتراث في القاهرة/ ١٩١٩.

وكانت وفاته في ذي الحجة من سنة إحدى وعشرين وأربعمئة[١].

* * *

---

(١) إنباه الرواة ١/ ١٤١ وبغية الوعاة ١/ ٣٦٥.

* شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:

شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي الذي يعدّ من أكبر الشروح التي وصلت إلينا، يقع في أربعة أجزاء يضمّها سفران كبيران، بدأه بمقدّمة طويلة وضح فيها منهج أبي تمام في اختياره وتحدث عما يتميز به النظم من النثر وما يحمد أو يذم من الغلوّ فيه أو القصد وعن قواعد الشعر التي يجب الكلام فيها وعليها لتحفظ جوانبها وأركانها من الوهن.

كماتحدث عن سبب تأخر الشعراء عن رتبة الكتاب البلغاء.وذكر أنّ مذاهب نقّاد الكلام في شرائط الاختيار مختلفة وطرائقهم متفاوتة؛ فمنهم من عُني بجمال اللفظ ودقّته وتقبّله في الأفهام والتذاذ السمع به، ومنهم من عني بتناسب الفصول والوصول وتعادل الأقسام والأوزان ومطابقة اللفظ للمعنى، ومنهم من طلب البديع.

ثمّ تكلّم على اشتراك النظم والنثر في اتساق اللفظ والمعنى والعناية بالبلاغة وفنونها والبديع وفنونه وساق أركان عمود الشعر السبعة: شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف، والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم على تخيّرٍ من لذيذ الوزن، ومناسبة المستعار منه للمستعار له، ومشاكلة اللفظ للمعنى وذكر معاييرها.

وردّ التباين الواضح بين اختيارات أبي تمام في الحماسة وبين شعره إلى أنه يقول الشعر بشهوته ويختار ما يختار لجودته.

وذهب إلى أن أبا تمام لم يلتزم النقل الحرفي للأبيات بل غيّر فيها فبدّل بعض كلماتها أو جبر نقيصة وجدها في بيت.

وردّ سبب تأخر الشعراء عن رتبة البلغاء إلى تأخر الشعر عن رتبة النثر عند العرب لأمرين:

الأول: اهتمام ملوكهم بالخطابة وأنفتهم من الاشتهار بقرض الشعر وعدّه دناءة.

الثاني: أنّ الشعراء اتخذوا الشعر مكسبة وتجارة وتعرّضوا لأعراض الناس.

واهتم في شرحه بمعاني الشعر، فكان يسوق الأبيات ويوضح معانيها، ويسوق الأبيات التي تشابهها معنىً أوتفوقها أوتقصّر عنها وقد يبيّن الأبلغ والأجمل، كما عُني بالإعراب ومسائل النحو والصرف، فساق بعض المسائل في المواضع التي تقتضي ذلك، ولم يفته الكلام على معاني الأدوات النحوية ودلالاتها، على أنّه لم يتوسع فيها توسّع ابن جنّي فقد عُني بالمعنى أكثر من النحو والتصريف، بل جعلهما وسيلة لتوضيح المعنى، واتّكأ على الشروح التي سبقته ولاسيّما ابن جنّي فاستفاد منها، وخالفه في بعض المواضع ونقده فيها.ومقارنة الشروح التي بين أيدينا توضح أنّ ثمّة اختلافات في عدد الحماسات وترتيبها وعدد أبياتها.وليس هذا البحث مجالاً لعرضها.

* * *

*** منهج المرزوقي في شرحه على الحماسة:**

لم ينهج المرزوقي منهج معظم المؤلفين في التمهيد لكتبهم بمقدّمة توضّح مضمون الكتاب ومنهج مصنّفه وسبب تأليفه؛ بل قدّم له بمقدمة نقدية طويلة تكلّم فيها على منهج أبي تمام في اختياره لقصائد الحماسة، وبيّن أنّ منهجه في اختياره مغاير لمذهبه في شعره، وردّ ذلك إلى أنه يقول الشعر بشهوته ويختار ما يختار

لجودته[١]. ثم تحدّث عن الفروق بين الشعر وبين النظم، وعن سبب تأخّر الشعراء عن رتبة الكتّاب والبلغاء، وعن اختلاف مذاهب النقّاد وطرائقهم في شرائط الاختيار، وعن عمود الشعر ومعاييره.

على أنه بيّن في خاتمة الكتاب أهميّته ومضمونه ومنهجه فيه بإيجاز، ويتجلّى في النقاط التالية:

١ ـ عمل على جمع المنشور وتوضيح الكامن وحلّ المعقود وردّ المحذوف ونشر المطوي وتوضيح المختصر الموجز. وذلك واضح في شرحه، فهو لا يكتفي بشرح معنى البيت بل يفسّر مفرداته ويردّها إلى أصولها أحياناً ويعرب ما يوضح المعنى مستعيناً بما أثر من قرآن وشعر وأحاديث وأقوال.

٢ ـ تحدث عن أسلوبه في الشرح إذ لم يجنح إلى توعير اللفظ وتكلّف الصنعة فعبارته رصينة تجري مع الطبع اختار لها الألفاظ الواضحة الدقيقة المعبّرة، وفي ذلك قال: «وتيقّن أني أمليت هذا الشرح مستعملاً أرفق الآلات في اختراعه، وأوفق الألفاظ في تصويره وبيانه»[٢].

٣ ـ استشهد بالقرآن الكريم وبالحديث الشريف وبأشعار العرب وأقوالهم لتكون عوناً له على توضيح معاني الأبيات وبيان المتشابه والمختلف وغيره من المعاني فقال: «مستحضراً من الشواهد والمثل ما لم يكمل إلا بتعاونه وحضوره»[٣].

٤ ـ بيّن أنه نَهَج نَهْج التقريب في شرحه للأبيات وإعراب ما يحتاج إليه

(١) شرح المرزوقي/ ١٣.

(٢) المصدر نفسه/ ١٨٨٦ ويلاحظ تأنّقه اللفظي وتوخّيه السجع أحياناً في المقدمة والخاتمة.

(٣) المصدر نفسه/ ١٨٨٦.

المعنى لتوضيحه، وترك الاشتغال بأبواب الإعراب والغريب وغير ذلك مما عدّه من الفضول الذي لا حاجة إليه كما فعل غيره، وهو هنا يعرّض بابن جني، وعبارته: «ولو عدلت عن نهج التقريب مشتغلاً بأبواب الإعراب والغريب إلى غيرهما مما يعدّ في الفضول لتضاعفت المؤن، وضاعت في غمارها النكت»(١).

وعلّل انصرافه عن النحو والغريب، وتركه نهج ابن جني برغبته في استمالة القلوب إلى كتابه الذي قدّم فيه فوائد جمّة بأسلوب سهل ولغة واضحة بعيداً عن الإغراب، ليجنّب قارئه المشقّة والعنت، لأنه لا يتوجه بكتابه إلى فئة معينة بل يكتبه ليقرأه الجميع ويكلف به، وهذا يتّضح في قوله: «على أني أرجو أن يكون ضنّنا في تحصيله وحصره، وسماحتنا بعده بتصنيفه وبذله يكسبنا من القلوب استحلاء، ومن النفوس ميلاً واستحباباً، وأنه لا تزال تلك المحبة زائدة نامية، ما دامت فوائده قائمة باقية»(٢).

ومما وقفت عليه في منهجه أنه يشرح القصيدة بيتاً بيتاً فيفسر مفرداته، ويسوق معناه، ويعرب ما يرى أنه يحتاج إلى إعراب غير متبّع ترتيباً معيناً في ذلك فتارة يبدأ بشرح معاني الكلمات فيذكر البيت:

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرةً ومِن إساءة أهلِ السُّوءِ إحسانا(٣)

ثم يقول: روى بعضهم (من ظَلم أهلِ الظلم) والظَلم بالفتح المصدر

---

(١) المصدر نفسه/ ١٨٨٦.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٨٨٦.

(٣) نسبه المرزوقي لبعض شعراء بلعنبر وفي التنبيه: قد تروى لأبي الغول الطهوي، ونسبه التبريزي لقريط بن أنيف.

وبالضم الاسم، وهذه الرواية عندي أحسنُ. وقد بيّنتُ ما في المغفرة والإحسان من الدلالة على أنهم كانوا يقدِرون على إيثار ضدِّهما. والظُّلم انتقاص الحظ والنصيب. وقيل: هو وضع الشيء في غير موضعه، ونقيضه العدل، وينتَصب (إحساناً) بيجزون مضمراً... [١]»، وتارة يبدأ بتوضيح معنى البيت ككلامه على قول الشاعر:

قوم إذا الشرّ أبدى ناجِذَيْه لهم   طاروا إليه زرافات ووحدانا

إذ بدأ بتفسير البيت ثم شرع يعرب ما فيه ويذكر اشتقاقه. فقال: «أراد أن يصف بني مازن بما يهتاج له قومه فينصرونه، فقال هم قوم إذا ظهر لهم الشرّ واشتدّ سارعوا إليه غير متوقعين لتجمُّع، ولا معرِّجين على تأهُّب، لكنهم يتبادرون أفراداً وثُباتٍ، وأشتاتاً وجماعات، وإبداء الناجذ ـ وهو ضرس الحلم ـ مثل لاشتداد الشر... وجواب إذا طاروا...»[٢]، وتارة يبدأ بتناول ما فيه من مسائل وأدوات أو إعراب كقوله في بيت الصمة بن عبد الله: ـ وينسب لابن الدمينة:

ونبِّئت ليلى أرسلت بشفاعةٍ   إليّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها[٣]

«نبّئ يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل، وقد حصلتْ إلى قوله (أرسلت بشفاعةٍ إليّ)، وقوله: (هلّا نفس ليلى) (هلّا) حرف تحضيض، وهو يطلب الفعل وقد وقع في البيت بعده جملة من مبتدأ وخبر...»[٤]، لأن غرضه الأساسي ينصبّ على

---

(١) شرح المرزوقي/ ٣١ وانظر ٢٩، ١٠٨٧، ١١٦٠، ١١٨٦، ١٢٤٠.

(٢) المصدر نفسه/ ٢٧، ٣٠، ١٠٨٦، ١١٥٦، ١١٧٨، ١١٨٣.

(٣) نسب إلى قيس بن الملوح وإلى الصمة وإلى ابن الدمينة. المغني/ ١٠٣.

(٤) شرح المرزوقي/ ١٢٢٠ ـ ١٢٢٢، ٢٦، ٩٨٢، ١٢٣٠، ١٢٤٢، ١٢٤٦.

توضيح الجانب الدلالي للأبيات، فيعمد إلى ما يخدم هذا الغرض من تفسير مفردات، وتوضيح مسائل ومعاني أدوات، وأحياناً يسوق بيتين أو أكثر ثم يورد معناها كقوله: وقال آخر:

أجلَّكَ قومٌ حين صِرتَ إلى الغِنى وكلُّ غنيٍّ في القلوب جليل

وليس الغِنى إلا غنىً زيَّنَ الفتى عشيَّةَ يَقري أو غداةَ يُنيلُ

يقول: لما استغنيتَ عظُمتَ في عيون الناس فأجلّوا قَدرَك ورفعوا مكانَتك، وكذا الأغنياء مواقعُهم من النفوس عظيمة ومحالُّهم في الأفئدة والقلوب جليلة رفيعة وأقدارهم موقوفة على سعة أحوالهم ومردودة إلى مقادير قُدَرهم، لكنّ الغِنى المحمود المتّفق على فضله على التحصيل هو ما يَزين الفتى فلا يَشينه، ويكسب له الحمدَ والذخرَ فلا يَذِيمه، عشيّة ينزل الأضيافُ فيُكرم مثواهم أو غداة يُنيل العُفاةَ ويوسّع في فنائه مأواهم(١).

وهو لا يهتم كثيراً برواية الأخبار إلا ما يراه ضرورياً لتوضيح مناسبة الأبيات، من ذلك الخبر الذي ساقه في معرض تعليقه على بيت بشر بن أبيّ:

لطمنَ على ذات الإصادِ وجمعُكم يَرَون الأذى من ذِلّةٍ وهوانِ

«الملطوم داحس، فجرى على ما بنى عليه الكلام من الإخبار عن نسله وآله، وكان حذيفة بن بدر أرصد فتياناً له من بني فزارة لمّا تغالق هو وقيس على الفرسين في موضع من ذات الإصاد لقّب بشِعب الحَيْس ـ لِحَيْس أكلوه فيه ـ وقال لهم إن جاء داحس متقدّماً سابقاً فالطموه ونهنهوه عن الغاية حتى تتقدّمه الغبراء، فمرّ بهم داحسٌ مبرّزاً، وفعلوا به ما رسم لهم حتى تخلّف عن الغبراء،

---

(١) المصدر نفسه/ ١٦٥٥، ٥٩٢، ٧٨٩، ٧٣٨، ٧٩٧، ٨٢٢، ٨٢٥...

فاجتهد داحس، وتكلّف من العدو ما لحق بها، وتقدّم عليها ثانياً فجاء سابقاً»(١).

وقد يحقق فيما يورده من الأخبار والمناسبات التي قيلت فيها بعض الأبيات، فيردّها لمخالفتها المعنى وذلك قوله في معرض تعليقه على قول الشاعر:

فيـا ضَـيعةَ الفتيـان إذ يَعْتِلونـه بِبَطْنِ الشرى مِثْلَ الفنيق المُسَدّمِ(٢)

«وذكر بعضهم أن هذا المقتول هو بهدل بن قِرفة، أحد بني نبهان، وأخذ بسبب دم ابن جعدة المخزومي فقتل بالمدينة صبراً، وما اقتُصّ في الأبيات يدلّ على خلافه»(٣).

وقد يلتفت إلى الأنساب كفعله في البيت الأول من الحماسة الأولى:

لو كنت مـن مـازن لم تستبح إبـلي بنو اللقيطـة مـن ذهـل بـن شـيبانا

حيث قال: «مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، هم بنو أخي العنبر بن عمرو ابن تميم»(٤) لتوجيه معنى الأبيات إلى الانتقام والانتصار لهم لا إلى الذمّ.

وكثيراً ما يعمد إلى الموازنة، فيسوق البيت وهو قول الوقّاد بن المنذر:

لقـد علمـتْ عـوذ وبهثـة أننـي بـوادي حمـام لا أحـاول مغـنما

ويوضح معناه ن ثم يسوق بعض الأبيات المتضمنة لمعنى يشابه هذا البيت،

(١) شرح المرزوقي/ ٤٥٣، ٢٠٣، ٢٠٥، ٣٩٣، ٤٥٦، ٤٧٠، ٥٣٢، ٥٥٨، ٥٦٦، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠

(٢) يعتلونه: أي يدفعونه بعنف.

(٣) المصدر نفسه/ ٢١٢.

(٤) المصدر نفسه/ ٢٣.

ومثل ذلك كثير في كتابه. ومن ذلك قوله: «وفي طريقة هذا البيتِ قول عنترة[(١)]:

يخبرك من شهد الوقيعة أنني   أغشى الوغى وأعفّ عند المغنم»[(٢)]

وقد يسوق البيت الذي يماثله في الأسلوب كقوله:

«وقال آخر:

هجوت الأدعياء فناصبتني   معاشر خلتها عرباً صحاحا[(٣)]

فقلت لهم وقد نبحوا طويلاً   عليّ فلم أجب لهم نباحا

أمنهم أنتم فأكفَّ عنكم   وأدفع عنكم الشتم الصراحا

هذه الطريقة في ذمّ الأدعياء غريبة حسنة جداً. وفيما قال أبو العتاهية في والبة بن الحباب ما هو مستبدع أيضاً، وهو:

ما بالُ من آباؤه عرب الـ   ألوان أصبح من بني قيصر[(٤)]

أكذا خلقت أبا أسامة أم   لوّنت سالفتيك بالعصفر

وأخذه أبو نواس فقال أيضاً[(٥)]:

وابن الحباب صليبة زعموا   ومن المحال صليبة أشقر»[(٦)]

---

(١) ديوانه/ ٨٧.

(٢) شرح المرزوقي/ ٥٦٠.

(٣) لإبراهيم بن هرمة في ديوانه/ ٨٢.

(٤) ديوان أبي العتاهية/ ٥٦٠ ورواية الديوان: يُحسَب من بني قيصر.

(٥) البيت في ديوان أبي العتاهية/ ٥٥٩.

(٦) شرح المرزوقي/ ١٥٢٤، ٢٣.

وهو لا يكتفي بذكر المتشابه في المعنى والأسلوب، بل قد يبين رأيه، ويختار الأجود أو الأبلغ. من ذلك قوله في معرض تعليقه على قول عبد الشارق بن عبد العُزّى الجهني:

فأرسلنا أبا عمروٍ ربيئاً ... فقال ألا انعموا بالقوم عيناً

«وهذا مما يترجم عن محبتهم لملاقاة الأعداء وحرصهم على القتال، وتشوّفهم للمجاذبة والنزاع، حتى عدّوا قربهم بشارة والالتقاء معهم غنيمة، وهذا عندي أبلغ من قول أبي تمام:

يستعذبون مناياهم كأنهم ... لا ييأسون من الدنيا إذا قتلوا

ومن قوله:

.... لقاءُ أعادٍ أم لقاء حبائب»(١)

وقد يشير إلى الاختلاف في معنى البيت ووجوه حمل الكلام عليه، فإذا رأى البيت يحتمل أكثر من معنى ذكر الوجوه جميعاً ومن ذلك قوله في بيت أبي الغول الطهوي:

هُمُ مَنَعوا حِمى الوَقْبى بِضَرْبٍ ... يؤلِّف بين أشتات المنونِ

«وقوله (يؤلّف) من صفة الضرب، ويحتمل وجوهاً: يجوز أن يكون المعنى إن هؤلاء لو بقوا في أماكنهم ولم يجتمعوا في هذه المعركة لوقعت موتاتهم متفرّقة في أماكن مغايرة، وأزمنة متفاوتة، فلما اجتمعوا تحت الضرب الذي وصفه صار الضرب جامعاً لتلك المنايا ووجوهها، وحكي عن أبي سعيد الضرير أن المعنى

---

(١) شرح نفسه/ ٤٤٤، ٩٦٠، ٩٦٩، ٩٧٠.

إذا وقع بهم ألّف بين أقدارهم التي قدّرت عليهم، ويجوز أن يكون المعنى أن أسباب الموت مختلفة، وكأن هذا الضرب جمع بين الأسباب كلّها. ويجوز أن يكون المراد ضرباً لا ينفِّس المضروب ولا يمهله، لأنه جمع فرق الموت»[(١)].

وقد يحقّق في صحة رواية بعض الأبيات، ويشير إلى التغيير الذي ألحقه أبو تمام بها، وينقد رواية ابن جني[(٢)]، ويردّها كقوله في قول تأبّط شراً:

فأُبتُ إلى فهمٍ ولم أكُ آيباً وكم مثلُها فارقتُها وهي تصفرُ[(٣)]

«واختار بعضهم أن يروى: (فأبت إلى فهم وما كدت آيباً) وقال: كذا وجدته في أصل شعره. قال: ومثله في أنه ردّ إلى الأصل ووضع اسم الفاعل موضع الفعل قول الآخر:

أكثرت في العذل ملحّاً دائما لا تكثرن إني عسيت صائما[(٤)]

والمثل السائر: (عسى الغوير أبؤسا)[(٥)] ولا أدري لم اختار هذه الرواية؟ ألأنّ فيها ما هو مرفوض في الاستعمال شاذّ، أم لأنه غلب في نفسه أن الشاعر كذا

---

(١) شرح المرزوقي/ ٤٢.

(٢) التنبيه ١٩/ أ.

(٣) الديوان/ ٩١ والخصائص ١/ ٣٩١ والخزانة ٨/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦ واللسان ٣/ ٢١٧، ٢٨٣ كيد.

(٤) نسبه البغدادي لرؤبة بن العجاج ٩/ ٣١٦ وهو في الخصائص ١/ ٢٨٣، ٨٣ ومغني اللبيب/ ٢٠٣.

(٥) جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ وجمهرة اللغة/ ٧٨٣، خزانة الأدب ٥/ ٣٦٤ وما بعدها واللسان ٥/ ٣٨ غور.

قاله في الأصل؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار. على أني قد نظرت فوجدت أبا تمام قد غيّر كثيراً من ألفاظ البيوت التي اشتمل عليها هذا الكتاب، ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلّموا له. ويروى: (ولم آل آيباً) والمعنى لم أدع جهدي آيباً وفي الإياب والأول أحسن»(١).

وقد يقف على الجانب النحوي فيبيّن مواضع الكلمات من الإعراب ويذكر معاني الأدوات التي قد ترد ويذكر وجوه الإعراب فيها. ومن ذلك قوله في قول الآخر:

ما أنا بالساعي إلى أمِّ عاصمٍ لأضرِبَها إني إذاً لجَهولُ

«قوله (لأضربها) اللام منها لام كي، فإن قيل: كيف يكون كذلك وفي صدر الكلام ما النافية، ولم لا يكون لام الجحود؟ قلت لام الجحود تقع بعد ما كان وما تصرّف منه كقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[الأنفال: ٣٣] وكقولك ما كنت لأشتمك(٢)، ولهذا لم يظهر معه أن الناصبة للفعل وإن جاز ظهوره مع لام كي. وإذاً وقع لغواً لافتقار ما قبلها إلى ما وقع بعدها، ... وانتصب (إلا فينةً) على الاستثناء من واجب وقوله (إذا حان من ضيف عليّ نزول) موضعه نصب على أنه بدل من فينة»(٣). وذلك في قول الشاعر:

لك البيت إلا فينةً تحسبينها إذا حان من ضيف عليّ نزول

وهو غالباً يلجأ إلى الإعراب وتوضيح المسائل النحوية لخدمة الجانب

(١) شرح المرزوقي/ ٨٣ وما بعدها وانظر ٩٥٧.

(٢) مغني اللبيب/ ١٧٨ والجنى الداني/ ١١٦.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٥٧٢.

الدلالي، فيعرض عن الكلام على الجانب النحوي إن لم ير ضرورة لذلك من ذلك قوله في قول بعض آل المهلّب:

قــومٌ إذا أكلــوا أخفَــوا كلامَهُــمُ واستوثقوا من رِتاج البـاب والـدارِ
لا يَقبِسُ الجارُ مـنهم فَضْـلَ نـارِهم ولا تُكَـفُّ يـدٌ عـن حُرْمـةِ الجـارِ

«معناهما ظاهر ولا إعراب فيهما»(١).

وقد يفصّل القول إن رأى ذلك البيت يقتضي ذلك. من ذلك قوله في قول أبي الغول الطهوي:

لو كنت مـن مـازن لم تسـتبح إبـلي بنو اللقيطـة مـن ذهـل بـن شـيبانا
إذاً لقـام بنصــري معشــر خشــن عنــد الحفيظــة إن ذو لوثــة لانــا

«قال سيبويه إذاً جواب وجزاء(٢). وإذا كان كذلك فهذا البيت جواب لهذا السائل وجزاء على فعل المستبيح. ويجوز أن يكون أيضاً (إذاً لقام) جواب (لو) كأنه أجيب بجوابين. وهـذا كما تقـول: لو كنت حراً لاستقبحت ما يفعلـه العبيد، إذاً لاستحسنت ما يفعله الأحرار، وقوله (إن ذو لوثة) يرتفع عند حذّاق النحويين بفعل مضمر، الفعل الذي بعده تفسيره(٣)، وهو (لان). والتقدير: إن لان ذو لوثة لانا، وإنما قالوا هذا لأنّ إنْ لما كان شرطاً كان بالفعل أولى وعمله الجزم، فيجب ألا

(١) شرح المرزوقي/ ١٥٢١ وانظر: ٤٢، ٤٦.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣١٢.

(٣) هو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج الكتاب ١/ ٢٦٥، ٢٦٣ وما بعدها والمقتضب ٢/ ٧٣، ٤٩ والأصول ٢/ ٢٣٢، ١٩٥، ١٦١.

يفارق معموله في اللفظ والتقدير. وليس هذا موضع الكلام على من يجعل (ذو) بعد (إن) وما أشبهه مبتدأ»[١].

وتراه يرجّح، ويختار الأجود، فيجوّز في (ما) من قول جعفر بن عُلبة الحارثي:

ولكن عرتني من هواك صبابةٌ كما كنتُ ألقى منكِ إذْ أنا مُطلِقُ

أن تكون موصولة أو موصوفة، ويختار كونها موصوفة نكرة لا موصولة معرفة لمناسبة المعنى إذ يقول: «قوله (كما كنت ألقى منك) الأجود أن تكون (ما) موصوفة غير موصولة، لأنك إذا جعلتها موصولة كانت معرفة وفي تقدير الذي، والقصد إلى تشبيه صبابة مجهولة بمثلها»[٢].

وهو غالباً يعمد إلى الإيجاز في تناول المسائل، وربما كان مردّ ذلك إلى اهتمامه بالمعنى كما ألمع في خاتمة كتابه فقال: «ولو عَدَلْتُ عن نهج التقريب مشتغلاً بأبواب الإعراب والغريب إلى غيرهما مما يُعَدّ في الفضول لتضاعفت المؤن، وضاعت في غمارها النكت»[٣].

ولذلك لا نراه يسوق الكثير من آراء النحويين في كتابه، وإن فعل فهو لا يهتم كثيراً بعزو الآراء إلى أصحابها إذ يذكر مذاهبهم من غير تسمية أصحابها ويكتفي بالقول: «من جوّز حذف الجار والمجرور من الصفة نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا

---

(١) شرح المرزوقي/ ٢٦. ذهب إلى ذلك الأخفش. انظر الخصائص ١/ ١٠٤ والتسهيل/ ٩٤ وشرحه ٢/ ٢١٣ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧.

(٢) شرح المرزوقي/ ٥٥ وما بعدها. ذكر ابن هشام أن ما الموصولة معرفة، والموصوفة نكرة ناقصة. المغني/ ٣٩٠ـ٣٩١.

(٣) شرح المرزوقي ١٨٨٦.

﴿لَا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[البقرة: ٤٨] وبمثل هذا توصّل من زعم في الآية أن التقدير واتقوا يوماً لا تجزيه نفس»[1] وذلك في معرض تعليقه على قول الشاعر شهل بن شيبان:

عسى الأيامُ أن يَرْجِعْـ ـنَ قوماً كالذي كانوا

وقد يذكر ما أثر عن النحويين، ويذكره من غيرما عزو، فيذكر أن موماة وزنها فعللة[2] وقد ذكر ابن جني أنه مذهب سيبويه[3].

ونراه في غير موضع من كتابه يحتفي بآراء البصريين، ويختار مذهبهم، ويعلن أنه بصري المذهب، ويعبّر عنهم «بأصحابنا» [4] فيختار مثلاً مذهبهم في أن (كلا) اسم موحد مقصور لتوكيد المثنى مخالفاً الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه مثنى[5].

---

(١) شرح المرزوقي ٣٣ وما بعدها.

(٢) انظر الكتاب ٤/ ٣٩٤ والمخصص ١٠/ ١١٣ واللسان ١٢/ ٥٦٦ موم.

(٣) التنبيه ٢١/ ب.

(٤) شرح المرزوقي/ ٩٣، ٤٣٨، ٥٤٨، ٨٤٨.

(٥) قال سيبويه: «وسألت الخليل عمّن قال: (رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك) ثم قال (مررت بكليهما) فقال: جعلوه بمنزلة (عليك ولديك) في الجرّ والنصب، لأنهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين فجُعل (كلا) بمنزلتهما حين صار في موضع الجرّ والنصب، وإنّما شبهوا كلا في الإضافة بعلى لكثرتها في كلامهم، ولأنهما لا يخلوان من الإضافة، وقد يشبّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء كما شبّه (أمسِ) بغاقٍ، وليس مثله، وكما قالوا مِنَ القوم، فشبهوها بأين، ولا تُفرَد إنما تكون للمثنى أبداً». الكتاب ٣/ ٤١٣ وانظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٣ والإنصاف مسألة/ ٦٢ وأسرار العربية/ ٢٨٦ والأمالي الشجرية ١/ ١٨٨ وشرح الجمل/ ٢٧٥.

فقال: «و (كلا) اسم موحّد يؤكّد به المثنى، كما أنّ (كلّا) اسم موحّد يؤكّد به الجمع، وهو مقصور كمِعىً، وألفه منقلبة عن واو، وهذا مذهب أصحابنا البصريين، والكوفيون عندهم أنه اسم مثنى»(١).

كما اختار مذهبهم في إعمال الثاني في التنازع، فقال في قول العباس بن مرداس:

إذا طالتِ النجوى بغير أولي القُوى ... أضاعتْ وأضغَتْ خَدَّ مَن هو فارِدُ

«وقد جمع بين فعلين في قوله (أضاعت وأصغت) فأعمل الثاني، وهو المختار عند أصحابنا البصريين»(٢).

وإذا تطرّق لمسألة خلافية يذكر خلاصة القول فيها من غير تفصيل. ومن ذلك قوله في زيادة (من) في الواجب في قول تأبّط شرّاً:

إنّي لَمُهْدٍ من ثنائي فقاصِدٌ ... به لابنِ عمِّ الصدقِ شمسِ بنِ مالكِ

«من زائدة على مذهب الأخفش، وسيبويه لا يرى زيادة من في الواجب، فطريقته في مثله أنه صفة لمحذوف»(٣).

---

(١) شرح المرزوقي ٨٣٣. قال سيبويه: «وأما كلتا فيدلّك على تحريك عينها قولهم (رأيت كلا أَخَوَيك) فكِلا كمِعى واحد الأمعاء، ومن قال (رأيت كلا أختيك) فإنه يجعل الألف ألف تأنيث فإن سمّى بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى» الكتاب ٣/ ٣٦٤.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٥٠ وانظر الكتاب ١/ ٧٣ وما بعدها والمقتضب ٣/ ١١٢ والمسائل العسكريات/ ٤٧ واختار الكوفيون إعمال الأول لأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر. الإنصاف ١/ ٨٣ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٦٠.

(٣) شرح المرزوقي/ ٩٣ وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ والإنصاف ١/ ٣٧٦ =

وأحياناً يقدّم رأي البصريين على رأي الكوفيين فيقول معلّقاً على بيت سليمان ابن قَتَّةَ العدويّ:

مـررتُ عـلى أبيـاتِ آلِ محمـدٍ فلـم أرَهـا أمثالَهـا يـوم حَلَّـتِ

«الآل عند أصحابنا البصريين والأهل واحد، ويدلّ على ذلك أن تصغير الآل أهيل، كما أنّ تصغير الأهل أهيل، وأخبرنا الفراء عن الكسائي أنـه قال: سمعت أعرابياً فصيحاً يقول: أهل وأهيل، وآل وأويل، قال أبو العباس ثعلب: فقد صار أصلين لمعنيين، لا كما قال أهل البصرة، وحكى أبو عمر الزاهد عن ثعلب أن الأهل القرابة، كان لها تابع أو لم يكن، والآل: القرابة بتابعها»[1].

وقـد يقف على المسألـة الواحـدة في غير موضع ككلامـه على زيادة من في الواجب، فتارة يفصل القول فيها وتارة يوجز[2].

وقد يعزو المذاهب إلى أصحابها ولاسيما إذا كان هناك خلاف فيها. من ذلك مثلاً وقوفه على مذهب سيبويه في صوغ فعل التعجب من الثلاثي ومن أفعل دون غيرها في قول هشام أخي ذي الرّمة:

فلـم تُنسِـني أوفى المصـيباتُ بعـدَه ولكنَّ نَكْءَ القـرحِ بـالقَرْحِ أَوْجَـعُ

وإيراد مذهب المبرد في تجويزه ذلك على حذف الزوائد، وأنه تبع الأخفش

= وشـرح التسـهيل ٣/ ١٣٨ ومعاني القـرآن للكسـائي/ ١٩١ والمغنـي/ ٤٢٨ والجنـى الداني/ ٣١٨. ويشترط البصريون في مجرورها التنكير وأن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام. انظر الكتاب ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ٤/ ٣٦ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٤ والرصف/ ٣١٧.

(١) شرح المرزوقي/ ٩٦١.

(٢) المصدر نفسه/ ٩٣، ٦٢٤، ٩١٣، ١٢٧٩.

في ذلك. فيقول: «وقوله (أوجع) موضوع موضع أشد إيجاعاً، فإن قيل: كيف صلح ذلك، وأفعل الذي للمبالغة والتفضيل يتبع ما أفعله وكذلك أفعِل به، وفعل التعجب يجب أن يكون من الثلاثي لا غيرُ: فعَل وفعُل وفعِلْ و(أوجعني) ليس منها؟ قلت: ذلك سائغ على مذهب سيبويه إذ كان عنده أن فعل التعجب يكون من الثلاثي ومما كان على (أفعل) خاصة[1]، على ذلك حكي قولهم ما أعطاه للمال وما آتاه للخير، وإنما هما من الإيتاء والإعطاء، لا من الأتي والعطاء... وذلك لكثرة وجوه الشبه بين فعَل وأفعَل ألا ترى أنهما يتفقان في المعنى، وأنه يقال في مفعولهما مفعول، وفي فاعلهما فاعِل، وأن كل واحد منهما يقع في مطاوعة الآخر، إلى غير هذا من الشبه، وكان أبو العباس المبرّد يقول: ذلك جائز على حذف الزوائد، يعني بناء التعجب من أفعل... ويجوّز مثل هذا في كل ما كان أصله ثلاثياً على أيّ بناء حصل[2]، وكان يتبع مذهب الأخفش في ذلك فاعلمه»[3].

وهو يحتفي بآراء سيبويه، فيعزو في مواضع كثيرة آراءه إليه، وينتصر له، ويغفل ذكر اسم المخالف له، بل يكتفي بالإلماع إليه وبالرد عليه. من ذلك قوله في بيت الشاعر:

---

(١) قال سيبويه: وبناؤه أبداً من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفعل. الكتاب ١/ ٧٣.

(٢) ذهب المبرّد إلى أنّه ما جاء من قولهم (ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف) من أعطى وأولى، فإنّ أصله الثلاثة، والهمزة في أوّله زائدة، وحذف الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع أو ضرورة، وذكر أنّ جميع ما جاوز الثلاثةَ بغير زيادة لا يصاغ منه (أفعل) وذلك أنك إن بنيته هذا البناء حذفتَ من الأصل حرفاً، وهذا مما لا يجوز لأنّ معناه إنّما كمل بحروفه إذ كُنّ كلهنّ أصولاً. المقتضب ٤/ ١٧٨ ـ ١٨٠.

(٣) شرح المرزوقي/ ٧٩٦.

أرى كلَّ أرضٍ دَمَّنَتْها، وإن مَضتْ لها حِجَجٌ، يزدادُ طِيباً تُرابُها

«وانتصب (طيباً) على التمييز وقد نقل الفعل عنه لأن الأصل يزداد طيبُ ترابها، فجعل الفعل للتراب فأشبه (طيباً) المفعول وعلى هذا قررتُ به عيناً.

فإن قيل: هل في هذا دلالة على صحّة قول المخالف لسيبويه في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً[1]، وهل يُفصل بين هذا البيت وبين ما استدلّوا به من قول الآخر:

.... وما كان نفساً بالفراق تطيب[2]

قلت: لا دلالة في هذا الذي نحن فيه، وإن كان البيت الذي أوردته أمكن التعلّق به، حتى ذكر أصحاب سيبويه أن الرواية على غيره وهو:

.... وما كان نفسي بالفراق تطيب

وذلك أن (طيباً) لم يقدّم على العامل وهو الفعل، وإنما قدّم على ما صار فاعلاً، وإذا كان كذلك لم يصحّ الاحتجاج به له، لأن الموضع المختلف فيه هو

---

(١) منع سيبويه تقديم التمييز على الفعل العامل فيه وتبعه في ذلك ابن السراج والفارسي قياساً على منع تقديم الفاعل على الفعل، لأنّ التمييز هو الفاعل في المعنى. الكتاب ١/ ٢٠٥ والأصول ٢/ ٢٢٣ والإيضاح/ ٢٠٣ وكتاب الشعر ١/ ٢٦٩. وخالفه المازني والمبرد والكسائي والجرمي. المقتضب ٣/ ٣٦ والخصائص/ ٣٨٤ واختاره ابن مالك وأبو حيان. الارتشاف ٤/ ١٦٣٤ وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٤ ولسان العرب ١/ ٢٩٠ حبب والإنصاف ٢/ ٨٢٨ ونسب لأعشى همذان أو لقيس بن الملوح في الدرر ١/ ٢٥٢ وشرح ابن عقيل ٣٤٨ وروايته في شرح المفصل وما كاد نفساً بالفراق تطيب ٢/ ٧٣ وما بعدها.

جواز تقدمه على العامل فيه وامتناعه منه لا غير، فأما مادام واقعاً بعد الفعل فلا مستدلّ به على موضع الخلاف»[١].

ومن النحاة واللغويين الذين نقل عنهم وصرّح بأسمائهم الخليل[٢]، والأخفش[٣]، والمبرّد[٤]، والمازني[٥]، والفارسي[٦]، وقطرب[٧]، وثعلب[٨]، وأبو عمرو بن العلاء[٩]، والأصمعي[١٠]، وابن دريد[١١]، وأبو عبيدة[١٢]، وابن

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٣٣٠

(٢) المصدر نفسه/ ٢٧١، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٢٣، ٥٢٤، ٥٧٢، ٥٨٨، ٦١٤، ٦٤٤، ٦٦٧، ٦٩٨، ٧١٤، ٧٣٠، ٧٥٧، ٧٧١، ٨١٢، ١٠٢٧، ١٢٨١.

(٣) المصدر نفسه/ ٢٩١، ٣٦٠، ٦٢٤، ٧٩٦، ٨١٨، ٩١٣، ١٠٥٠، ١٠٨١، ١٠٨٣، ١٢٣٣، ١٢٧٩.

(٤) المصدر نفسه/ ٢٥١، ٤٦٧، ٤٦٨، ٦٩٨، ٧٨٤، ٧٩٦، ١٢٦٧.

(٥) المصدر نفسه ٧٩٧، ٨٦٩.

(٦) المصدر نفسه ٣٦٤، ٣٩٩، ٧٦٩، ٨١٤.

(٧) المصدر نفسه٥٧٤.

(٨) المصدر نفسه ٤٥٢، ٥٢٥.

(٩) المصدر نفسه ٤٢٣.

(١٠) المصدر نفسه ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٨٩، ٤٢٣، ٥٦١، ٥٩٦، ٦٦١، ٦٦٢، ٧٢٢، ٧٨٦٣، ١٢٨١، ١٢٥٥.

(١١) المصدر نفسه ٣٦٦، ١٢٦٠، ١١٥٠.

(١٢) المصدر نفسه/ ٣٩٦ـ ٤٥٩، ٥٦٩، ٦٢٨، ٦٥٣، ٧٨٣، ١١٩٦.

الأعرابي[١]، وأبو زيد[٢]، وأبو حاتم[٣].

ومن النحاة الذين تأثر بهم ونقل عنهم ولم يصرّح بأسمائهم ابن جني، إذ يفيد منه ويتجنب النقل الحرفي عنه في مواضع كثرة. وقد يتعقب كلام ابن جني معزوّاً إلى بعضهم أو إلى بعض المتأخرين، فيورد رأيه ويردّه سواء أكان في آرائه النحوية، أم في روايته لبعض الأبيات، ومن المواضع التي ردّ فيها على ابن جني وكنّى عنه ببعضهم قول يزيد بن الحكم:

فلمّا بلغنا الأمّهاتِ وجدتُمُ بني عمِّكم كانوا كِرامَ المضاجع

وعبارته: «وذكر بعضهم أنه كان يجب أن يقول: (وجدتمونا) فوضع (بني عمكم) مكان (نا)، وهو أخصّ من بني عمّكم، بدلالة أن ما يكون للنفس أخصّ مما يكون للغائب، وإذا كان كذلك فقد وضع الأدون موضع الأخصّ، وليس الأمر على ما قال، لأنّ الرجل إنما يريد ببني عمكم الآباء وقد قدّم ذكرهم في قوله (مسسنا من الآباء)، ألا ترى أنه قال: (كانوا كرام المضاجع) وإذا كان الأمر على هذا كان الواجب عليه أن يقول: وجدتهم آباءنا كانوا، لا وجدتمونا»[٤].

ونصّ عبارة ابن جني: «وفي هذا سرّ يحتاج إليه في باب الإخبار، وذلك أنه أراد: (وجدتمونا) فوضع (بني عمكم) موضع (نا)، و(نا) أخصّ من (بني عمكم). ففي هذا ردّ على من امتنع أن يجيز الإخبار عن ضمير المتكلم في نحو (مررت بي)،

---

(١) شرح المرزوقي/ ٥٨٧، ٦٥١، ٦٦٢، ٦٦٣، ١١١١.

(٢) المصدر نفسه/ ٦٠٥، ٦٥٦.

(٣) المصدر نفسه/ ١٣٠٣.

(٤) المصدر نفسه/ ٢٣٣ وما بعدها.

قال: لأنه يصير إلى أن تقول: المارّ به أنت أنا، فتضع الهاء، وهي ضمير الغائب، مع الياء وهي ضمير المتكلم، فهي أعرف من الهاء، فتضع الأخصّ موضع ما هو دونه في الخصوص.

ففي هذا البيت ردٌّ عليه، فهذا طريق السماع، والقياس أيضاً يشهد بجوازه، وذلك أن الجملة قد انطوت من البيان على ما يقدَّر أو يظنّ أنه استهلك منها، وفي هذا كاف»(١).

وردّ عليه في موضع آخر غير مصرّح باسمه، ولكن نقله عن بعضهم فقال في تعليقه على قول غَلّاق بن مروان:

فأضحت زهير في السنين التي مضت ... ومـا بعـدُ لا يُـدْعَون إلّا الأشـائما

«وذكر بعضهم أن (ما) من قوله (وما بعد) لا يجوز أن يكون إلا صله وزائدة، لأن (بعد) لما جعل غاية ودخله النقصان بحذف ما كان مضافاً إليه امتنع من أن يكون مبنياً على شيء وخبراً عنه، وإذا امتنع من ذلك امتنع أن يكون صلة لموصول، لأن الذي يكون صلة من الظروف والجمل هو ما جاز أن يكون خبر المبتدأ، وليس الأمر على ما قاله...»(٢).

ودحض قوله بأن (ما) في قولـه تعـالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾

---

(١) التنبيه ٤٤/ ب.

(٢) جوّز المرزوقي في (ما) أن تكون في موضع جر معطوفة على السنين أو أن تكون في موضع نصب على الظرفية معطوفة على السنين على الموضع لا على اللفظ لأنه ظرف وأن تكون زائدة. شرح المرزوقي/ ٤٥٨.

[يوسف: ٨٠][(١)] مبتدأ خبره (من قبل) سواء أكانت موصولة أم مصدرية، وأن أبا إسحاق أورد لـ (ما) في الآية ثلاثة أوجه هذا أحدهما. ثم قال: «وإذا كان الأمر على هذا، فما ذكره هذا القائل غير صحيح، لأني قد أريتكه بعد وهو غاية خبراً، وكونه صلة تابع لكونه خبراً فاعلمه»[(٢)].

وقد يتعقّبه في رواية بعض الأبيات التي اختارها ولا يسميه ويكتفي بقوله بعض المتأخرين، من ذلك تعقبه له في رواية بيت ربيعة بن مقروم الضبّي:

أرجيتــه عنّــي فأَبْصَــرَ قصــدَه وكويتُــه فــوقَ النــواظرِ مــن عــلِ

على أَوْجَيْتُهُ وقوله بتصحيف ما سواها فقال: «ذكر بعض المتأخّرين من (أَرْجَيْتُهُ) أن الرواية الصحيحة (أَوْجَيْتُهُ)، وما عداها تصحيف، وهو أفعلته من (الوجى)، وإنما أوجب ذلك ليكون لِفْقَ قوله بزعمه، و(كويته): والمعنى أذللته، ورددته رازحاً كرزوح الفرس الوجي، ثم أنشد قول طرفة مؤنّساً به:

وقــومٍ تنــاهو عــن أذاتي بعــدما أصاب الوجى منهم مُشاش السنابكِ

قال الشيخ: ولقد قضيت العجب من هذا المستدرِك، ومن ضلاله عن طريق الرشاد فيما قصده من المعنى، ورواه في الاستشهاد، وذلك أنّ شعر طرفة إنما هو:

---

(١) ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾[يوسف: ٨٠].

(٢) جوز الفـراء في (ما) في الآيـة أن تكـون في موضع رفع وأن تكـون زائدة. معاني القرآن ١/ ٥٣: وأوجه ما التي ذكرها أبو إسـحاق أن تكون مصدريـة زمانيـة أو موصولة أو زائدة ورجح أن تكون زائدة وكذلك النحاس. معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٢٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٤٠ وما بعدها وفصلت القول فيها في الكلام على (ما).

ومــازال شربي الــراح حتــى أشرّني صديقي وحتى ساءني بعض ذلــكِ[١]
وحتّــى يقــول الأقربــون نصــاحةً دعِ الغيَّ واصرم حبلَه مــن حبالــكِ
وحتــى تنــاهوا عــن أذاتي بعــدما أصـاب الوجى منهم مشاش السنابكِ

... ألا ترى أنّه جعل (الوجى) في المشاش من السنابك منهم، فهذا ما عليه في الرواية، والذهاب عن طريقة الشاعر.

وبعد، فإنه لا يقال أوجيت الدابة عني ويراد الإحفاء، ولم يُسمَع في التذليل ذِكرُ الحفى والوجى مستعاراً، كما سُمع الوسم والكيُّ فيه! وبُعدُ الغوص لا يدرى على ماذا يهجم بصاحبه، والرواية الصحيحة (أرجأته وأرجيته)، وهما لغتان، والهمز أفصح، ...

ويروى (أوحيته)، ويروى (أزجيته)، والمعاني تتقارب في الكل»[٢].

وتعقّبه أيضاً في رواية بيت عامر بن الطفيل الكلابي:

أَكُـــرُّ علــيهم دِعلِجــاً ولَبَانُــه إذا ما اشتكى وَقْعَ الرمـاحِ تَحَمْحَـما

فقال: «جعل الفعل ـ أي اشتكى ـ للصدر على المجاز والسعة لكونه موقع الطعن. هذا إذا رويت: (ولبانُه) بالرفع، لأنّ بعض الناس روى (ولبانَه) بالنصب،

---

(١) الوارد في ديوان طرفة/ ٨٦ ـ ٨٨:

أخــبرك أنّ الحــيَّ فــرَّق بيــنهم نــوىً لي غَرْبَــةٌ ضرّارة لي ذلــك
ولا غــرو إلّا حــارتي وســؤالها ألا هــل لنـا أهـل سُـئلْتِ كـذلك
أبي أنــزل الجبّــار عامِــلُ رُمحــه عن السرج حتى خرّ بين السنابكِ

(٢) شرح المرزوقي/ ٦٤ وما بعدها وانظر ٦٣/ و٨٣.

كأنه فرّ من أن يكون الاشتكاء والتحمحم للّبان على كثرة نسبة الاشتكاء إلى الأعضاء الآلمة. فوقع فيما هو أقبح، لأنّ المراد أكرُّ عليهم فرسي، فلا معنى لعطف اللّبان عليه. وسمعت من يجعله من باب تكرير البعض من الكل بالعطف عليه، وإن كان داخلاً فيما دخل فيه على وجه الاختصاص وتفخيم الشأن، كقوله عزّ وجل: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[البقرة: ٩٨]. قال: ووجه الاختصاص أن الذكر بصدره كما أن الأنثى بعجزها»(١).

فالمرزوقي في هذا الموضع يغلّط ابن جني لأمرين: الأول: لأنه يجوز في رواية الرفع جعل الفعل للصدر على المجاز والسعة لأنه موقع الطعن والثاني: لأن رواية النصب توقع فيما هو أقبح من الحمل على المجاز والسعة ألا وهو عطف البعض على الكل الذي جوّزه ابن جني وعبارته: «لبانُه بعضه، وإذا كرّ عليهم فرسَه فقد دخل لبانُه في جملته، فكيف إذن جاز عطف البعض على الكل الداخل فيه بعضه، وأنت لا تقول: أخذت العشرة وثلاثتها، ولا يجوز ذلك. والجواب أنه أعاد ذكر اللبان لعِظَم قدره في نفسه، ولأنّ الذكر بصدره كما أنّ الأنثى بعجزها، فلمّا فخّمه وعظّم أمره أعاد ذكره تنويهاً به، ومثله قول الله سبحانه: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[البقرة: ٩٨] فأفردهما - صلى الله عليهما - بالذكر مخصوصين به، وإن كانا داخلين في جملة الملائكة المقدَّم ذكرهم. وهذا هو ظاهر الأمر وبادي الرأي، وإن كان مذهب الفقهاء العراقيين في نحو هذا أن جبريل وميكال ليسا داخلين في الآية في جملة الملائكة، قالوا: لأنهما لو كانا داخلين معهم لما جاز عطفهما عليهم، وكذلك القول

(١) شرح المرزوقي/ ١٥٤.

في قوله عزّ اسمه: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[الرحمن: ٦٨][(١)].

وكأن بيت عامر هذا تقوية لمن قال بخلاف قولهم، ألا ترى أن (دعلجاً) هذا الفرس لا يجوز أن يكون لبانه غير داخل فيه في حال ذكره ولا في غير ذلك.

ويروى (ولبانُه) بالرفع على ابتدائه وإسناد الفعل إليه. ويقال حَمحَم الفرس يُحَمْحِم.

أنشد أبو زيد:

فــلا وأبيــك خــيرٍ منــك إني ... ليـؤذيني الـتحمحم والصـهيل[(٢)]

وقال:

.... وشــكا إليّ بعــبرة وتحمحــم»[(٣)]

فالمرزوقي اختار رواية من روايتين أجازهما ابن جني في البيت، وردّ الأخرى، وردّ على ابن جني تأويله من غير تصريح باسمه.

وقد يختار في كلمة وجهاً غير الذي ذكره ابن جني، ويستبعد ما رآه ابن جني فيها. من ذلك ما ذهب إليه من أنّ (حتفَ) من قول السموءل بن عادياء اليهودي:

---

(١) الرحمن ٥٥/ ٦٨.

(٢) لشُمَيْر بن الحارث في النوادر لأبي زيد/ ١٢٤ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٩ وما بعدها واللسان ١٣/ ١٠ أذن.

(٣) البيت لعنترة وصدره:

فــازورّ مــن وَقْــعِ القنـا بلبانــه ... .

ديوانه/ ١٣٧ والمرزوقي ١٥٥.

وما مات منّا سيّدٌ حَتْفَ أنفِه ولا طُلَّ منَّا حيث كان قتيلُ

انتصب على الحال، ولم يستعمل منه حُتِف، ولَا هو محتوف، وليس هذا مثل تبسَّمتْ وميضَ البرق[1].

في حين ذهب ابن جني إلى أنه منتصب انتصاب المصدر لأنه بمعنى الموت، وذكر أن قياس مذهب المازني انتصابه بنفس (مات) لأنه بمعناه، وقياس مذهب سيبويه انتصابه بفعل آخر محذوف في معناه. وصرّح بأنه مصدر لا فعل له[2].

وقد يختار وجهاً غير الذي رجّحه ابن جني ويقوّيه في قول الشاعر:

كأنما الأُسْد في عرينِهِمُ ونحن كالليل جاش في قتَمِه[3]

فقال: «والقَتام والقَتَم والقُتْمة يجيء في الظلمة والغبار والريح، وجاء الفعل منه فقيل قَتِم يقتَم قَتَماً وقَتاماً. وذكر بعضهم أنه أراد بالقتم القتامَ، فحذف الألف، كما قال غيره ورواه قطرب:

---

(١) شرح المرزوقي/ ١١٧. جوز سيبويه وقوع المصدر حالاً وذكر ابن هشام في المغني/ ٧٢٩ وما بعدها أن سيبويه يحمله على معنى المشتق وأنه موقوف على ما سمع من العرب ولا يقاس عليه وأنّ المبرّد والزجاج شذّا في تجويز القياس، وعن المبرد قولان: القياس مطلقاً، وقيل فيما هو نزع للفعل. ذكرهما أبو حيان الارتشاف ١٥٧٠ وانظر الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٢) وهو مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وعزاه الرضي إلى الفارسي. انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨ والارتشاف/ ١٥٧١ وشرح الكافية ١/ ٢١٠.

(٣) نسبه كل من المرزوقي وابن جني إلى بعض شعراء حمير. شرح المرزوقي/ ٣٣٢ والتنبيه ٥٨/ أ.

ألا لا بـــــارك الله في ســــــهيل إذا مــا الله بــارك في الرجــال[١]

ومصدر ما كان على فعِل الفعَل في الأكثر، فلا أدري لم أنكره حتى اعتـذر بها ذكره؟»[٢].

وابن جني لم ينكر هذا الوجه الذي ساقه المرزوقي واختاره، بل جوّز أن يكونا لغتين: فَعَلاً وفَعَالاً كزمنٍ وزمانٍ، وقضىً وقضاءٍ[٣].

وقد ينقل عن ابن جني كلامه بنصّه، ولا يردّه أو يدحضه، بل يكتفي بعزوه إلى بعض المتأخرين. يقول في قول الأعرج المعني:

لا جـزع اليــومَ عـلى قــربِ الأجـلْ

«وذكر بعض المتأخرين أنه لا يجوز أن يكون معنى (على) هنا معناها في قولك: جزعت على كذا، أي أشفقت عليه، لأنه غير الغرض المقصود. ألا ترى أنّ معناها: لا جزع اليوم من الموت على أنّ الأجل قريب منّا، فإذا قرُب منّا فلم

(١) البيت في الخصائص ٣/ ١٣٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢١ والممتع في التصريف ٢/ ٦١١ والرصف/ ٢٧٠ والخزانة ١٠/ ٣٤١ وهو من الوافر كذا ورد في التنبيه وشرح المرزوقي والأرجح أن يكون صدره:

ألا لا الله بـــــارك في ســــهيل ....

أو أن يكون:

ألا لا بـــــارك الله ســــهيلا

(٢) شرح المرزوقي/ ٣٣٢.

(٣) التنبيه ٥٨/ أ.

نجزع منه، فما ظنّك بنا إذا بَعُد عنّا»(١).

وعبارة ابن جني: «ولا يجوز أن يكون معنى (على) هنا معناها في قولك: (جزعت على كذا) أي أشفقت عليه، لأنه غيرُ الغرض، ألا ترى أنّ معناه: لا جزع اليوم من الموت على أن الأجل قريب منا، فإذا قرب منا فلم نجزع منه، فما ظنّك بنا إذا بَعُد عنا»(٢).

ومن ذلك قوله أيضاً في قول عبد الشارق بن عبد العزّى الجهني:

فجاؤوا عارضاً بَرِداً وجئنا كمثلِ السَّيْفِ نَرْكَبُ وازعينا

«ولم يثنّ وازعينا لأنه يشير إلى رجلين، لكنّه أراد الكثرة والجنس بالوازع، ثمّ ثنّى مبيّناً اختلاف الطائفتين من الخيلين، ولا يجوز أن يروى (وازِعَيْنا) بكسر العين لما يحصل من العيب بالسِّناد مع ارتفاع الضرورة»(٣).

وعبارة ابن جني: «ليس الغرض في تثنية الوازعين هنا عدد الذي بين المفرد والجماعة، أعني ما يُشفع للواحد، لكنه يريد به الكثرةَ كقولك وازعٌ من هنا ووازع من هنا، فثنّى على هذه العادة من العبارة وهو كقولك لبّيك وسعديك، فهذا مطابق لقولك تلبية بعد تلبية وإسعاداً بعد إسعاد، فكأنك لو قلت هذا القول لكان الموجود في كلامك تلبيتين وإسعادَيْن، فلذلك إذاً خرجت عليه التثنية في لفظ لبّيك وسعديك، ومنه قولهم (لايَدَيْ لك) ألا ترى أنّ المنفيّ بلا إنما هو جميع جنسه لأنه من عامّ النفي وقد رواه بعضهم وازِعِينا فركب قبح السِّناد لضيق طريق المعنى

---

(١) شرح المرزوقي/ ٢٩١.

(٢) التنبيه ٥١/ أ انظر الخصائص ٢/ ٣١٢ والتمام في تفسير أشعار هذيل/ ٩٠ والمغني/ ١٩٣.

(٣) شرح المرزوقي/ ٤٤٥. والسناد هو ما يراعى قبل الروي من الحروف والحركات.

الأول عليه والقول فيه ما ذكرته»[١].

ففي هذا الموضع نقل عبارة ابن جني بنصها من غير تصريح أو إلماع، كما اختار مذهبه في إرادة الكثرة من تثنية الوازعين لا المثنى قسيم المفرد والجمع.

وقد يلخّص قول ابن جني من غير عزو أو إلماع وذلك قوله في قول البرج بن مُسهِر:

فنعم الحيُّ كلبٌ غير أنّا ... رأينا في جوارِهم هناتِ

«وقد يُجمَع (هَنَةٌ) على هنوات فمن ردّ اللام في الجمع ردّه في النسبة أيضاً، ومن لم يردّه فهو في النسبة بالخيار إن شاء قال هنيّ، وإن شاء قال هَنَوِيّ»[٢].

وأما ابن جني فقال: «يقال في جمع (هَنْت) هَناتِ وهَنَوات، أنشدنا أبو علي:

نريد هناتٍ من هَنينَ فتَلْتَوي ... علينا ونأبى من هنين هناتِ[٣]

وأنشدنا أيضاً:

أرى ابن نزار قد جفاني ورابني ... على هَنَواتٍ شانُها مُتتابعُ[٤]

فمن قال (هَنات) فقياسه إذا نسب إلى (هَنْت) أن يجيز فيه (هَنِيّ)، وإن شاء

---

(١) التنبيه ٦٩/ أ.

(٢) شرح المرزوقي/ ٣٦٠.

(٣) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٣٦٦ هنا.

(٤) البيت في الكتاب ٣/ ٣٦١ والمقتضب ٢/ ٢٧٠ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٥١ و٢/ ٥٥٩ واللسان ٢/ ٢٧٠ هنا والمنصف ٣/ ١٣٩ وشرح المفصل ١/ ١٥٣ على أن هنوات جمع (هنْت) دليل على أن التاء بدل من واو ويروى قد جفاني وملّني.

(هَنَوِيّ) ومن قال (هَنَوات) فقياسه (هَنَوِيّ) لا غير»[١].

ونراه في غير موضع يفيد مما قاله ابن جني فيتبّناه ويعزوه لنفسه ويتجلى ذلك في غير موضع منها مثلاً ما ذكره من أن أصل ألف دار واو ومن ذلك أيضاً ما أجازه في (مَنْ) مِن قول الشاعر:

أشارت له الحرب العوان فجاءها يُقَعْقِع بالأقراب أوّلَ من أتى[٢]

قال المرزوقي: «وقوله (أول من أتى): يجوز أن يكون (مَنْ) نكرة، كأنه قال فارس طلع، فيكون (أتى) صفة له، ويجوز أن يكون معرفة و(أتى) صلة له، كأنه قال أول الآتين، ويكون (مَن) موحّد اللفظ والمعنى. وانتصب أولَ على الحال في الوجهين جميعاً»[٣].

وقال ابن جني: «إن كانت (مَن) هنا نكرة، و(أتى) صفة لها، فلا نظر في نصب (أوّل) على الحال حتى كأنه قال: أولَ إنسان آتٍ، والواحد هنا في معنى الجميع، كقولك هذا أول فارس مقبل. وإن كانت (مَن) معرفة و(أتى) صلة لها فكذلك أيضاً. ألا تراك تقول مررت برجل أفضل الناس، وذلك لمشابهة أفْعَلَ لاسم الفاعل، فكما تقول: مررت برجل يفضُل القوم فكذلك: أفضل القوم»[٤].

---

(١) التنبيه ٦١/ أ وانظر الكتاب ٣/ ٥٩٨ والأصول ٢/ ٤٤٦ وشرح الشافية ٢/ ١١٥.

(٢) هو بيت من أبيات ساقها لسويد بن المراثد الحارثي شرح المرزوقي/ ٨٤٢ والتنبيه ١٠٥/ أ.

(٣) شرح المرزوقي/ ٨٤٢.

(٤) التنبيه: ١٠٥/ أ وانظر الكتاب ٢/ ١٠٥ وما بعدها ومغني اللبيب/ ٤٣٢ وما بعدها.

ونراه في موضع آخر يختار مذهب الكسائي[1] الذي ساقه ابن جني فيذكره، ويوجز من غير ما عزو إليه فيقول في قول المنخّل اليشكريّ:

وفوارسٍ كأُوار حَرْ ... رِ النار أحلاس الذكور

«الأوار التوهّج والالتهاب، ولهذا أضافه إلى الحرّ، ويقال: وَأَرَتِ النارُ إذا توهّجت، ومنه الإِرَةُ. وإذا كان كذلك فالأصل في أُوار: وُؤار، فإما أن يكون قد قلب، فقدّم الهمزة، وإمّا أن يكون ليّن الهمزة، ثم أبدل من الواو المضمونة التي هي فاء الفعل همزة، كما فعل في وُقّت إذا قيل: أُقّت، فصار أُواراً»[2].

وعبارة ابن جني: «ظاهر لفظ (أُوار) أنه من (أَوَرَ) كأنه من لفظ ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

.... إذا هي ما احتلّت بين قدس وآرَتِ

غير أنّ الكسائي ذهب فيه مذهباً حسناً، وذلك أنه أخذه من لفظ (وأرت النار) و(الإِرَةُ) لموقد النار، فقال: أصله (وُآر) فخفّفت الهمزة، فانقلبت واواً، فصار في التقدير (وُوَار)، فأجرى الواو العارضة للتخفيف مجرى الواو اللازمة، كما أجراها الخليل في ذلك مجراها في قوله في (فُعْل) من (وَأَلْتُ) إذا خفّف

---

(١) قال ابن جني: ذهب فيه الكسائي مذهباً حسناً، قال: هو فُعال من وَأَرْتُ الإِرَة، أي احتفرتها لإضرام النار فيها، وأصلها (وُآر)، ثم خففت الهمزة، فأبدلت في اللفظ واواً، فصارت (وُوار) فلما التقت في أول الكلمة الواوان وأجري غير اللازم مجرى اللازم أبدلت الأولى همزة فصارت (أوار) أفلا ترى إلى استحالة لفظ (وأر) إلى لفظ (أور) بالصنعة. الخصائص ٢/ ٩٨.

(٢) شرح المرزوقي/ ٥٢٤ وما بعدها.

(أول)، فلمّا صارت الواو الثانية في (ووار) كأنها أصل وغير بدل هَمَز الأولى، لاجتماع الواوين في أول الكلمة، فصارت (أوار)، ولم يحمله على القلب، وأن ينقله من فُعال إلى عُفال كراهية منه لتعجرف القلب فيه ما وجد مندوحة ووجهاً لسلوك طريق الصنعة دون المعازّة والاقتسار له.

ويحتمل عندي أن تكون طريقه غير هذه، وهو أن يقدّره على الأصل (وُآر) كما قال، غير أنه أبدل الواو الأولى لانضمامها ضمّاً لازماً همزةً كـ (أُجوه) و(أُقّتت) ونحو ذلك فصار تقديره أُآر، فوجب قلب الثانية لانضمام الأولى قبلها واواً، فصار (أُوار)»[1].

وهو يأخذ كلام ابن جني ويقدّمه وكأنه كلامه، ويفيد من شواهده ويوردها كما ورد في كلامه على قطع همزة ابن حيث قال في معرض تعليقه على قول العديل ابن الفرخ العجلي:

فما تُرْبُ أَثْرى لو جَمَعْتَ ترابَها بأكثرَ من إبني نزارٍ على العدِّ

«وقَطَع همزة (ابنَيْ نزار) ضرورةً، كما قال الآخر:

إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنه بِنَثٍّ وإكثار الوشاة قمينُ[2]

ويركبون هذه الضرورة في الأكثر الأعمّ إذا كانت الألف في اسم، وذلك أنّ ألفات الوصل بابها الأفعال دون الأسماء حتى يمكنُ حصرُها إذا لم تكن في مصدر، فإذا كان كذلك فالمعتاد في ألفات الأسماء القطع، فعلى ذلك يستحسن

---

(١) التنبيه: ٧٧/ أ، وما بعدها.

(٢) لقيس بن الخطيم وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٥ وانظر سر صناعة الإعراب/ ٣٤١. شرح الشافية ٢/ ٢٦٥، الكامل ٢/ ٨٨٣ ونسبه لجميل.

قطعها فيها، وإن كانت في الوصل للضرورة»(١).

وقال ابن جنّي: «وقطع همزة (ابَنيْ) ضرورة. واعلم أن أكثر قطع همزة الوصل إنما هو في الاسم دون الفعل، وذلك أن موضع همزة الوصل إنّما هو الفعل لاطّراد الاعتلال فيه، ثم إنّها لحقت من الأسماء ما ضارع الفعل. فإذا كان الأمر كذاك عرفْتَ به أُنْسَ العرب بها في الفعل، فلم تكد تقطعها فيه، وليس كذلك الاسم، وذلك لقلّتها في الاسم وكثرة همزات القطع فيه، فإذا اعتيد فيه القطع، وقلّ الوصل، سبق إلى اللفظ مِن قطع الوصل هناك ما من عادتهم أن يستعملوه فيه، فلذلك قال:

إذا جاوز الإثنين سرّ فإنه ....(٢)

وقال:

.... وكل إثنين إلى افتراقِ(٣)

وقال الفرزدق:

---

(١) شرح المرزوقي/ ٧٣٩. قال ابن عصفور: في باب الضرائر: «ومن زيادة الحرف أيضاً قطع همزة الوصل في الحشو تشبيهاً لها في ذلك الموضع بكونها مبتدأة وأكثر ما يكون ذلك في أوائل أنصاف الأبيات وقد تقع حشواً وذلك قليل جداً نحو قوله وهو قيس بن الخطيم» شرح الجمل ٢/ ٥٥٥.

(٢) قيس بن الخطيم ديوانه/ ١٠٥، ديوان الحماسة للبحتري/ ١٤٧ والهمع ٦/ ٣١٢ وشرح المفصل ٩/ ١٩ واللسان ٢/ ١٩٤ نثث. والحماسة الشجرية/ ١٤٧. يروى في الكامل جاوز الخلّين. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٣) رجز مجهول وهو في الحجة ٢/ ٢٨ والهمع ٦/ ٢٣٩ وسر صناعة الإعراب/ ٣٤١ والرصف/ ٤١ وقبله: يا نفسُ صبراً كلّ حيٍّ لاق. وقد ينسب لجميل.

.... إذا خاف مـن مكروهـة إلتئامهـا[١]

فاعرف ذلك، فإنّ فيه سرّاً»[٢].

فكأن المرزوقي يرى في تصريحه بالنقل عن ابن جني غضاضة، وإن كان يفيد من أقواله وشواهده، ويترسّم خطاه في شرحه على الحماسة، وربما كان السبب في ذلك معاصرته لابن جني ومنافسته لـه، إذ نراه يعزو آراء شيخـه الفارسـي إليـه كما يعزو أحياناً بعض الآراء إلى أصحابها ولا سيما سيبويه والبصريين.

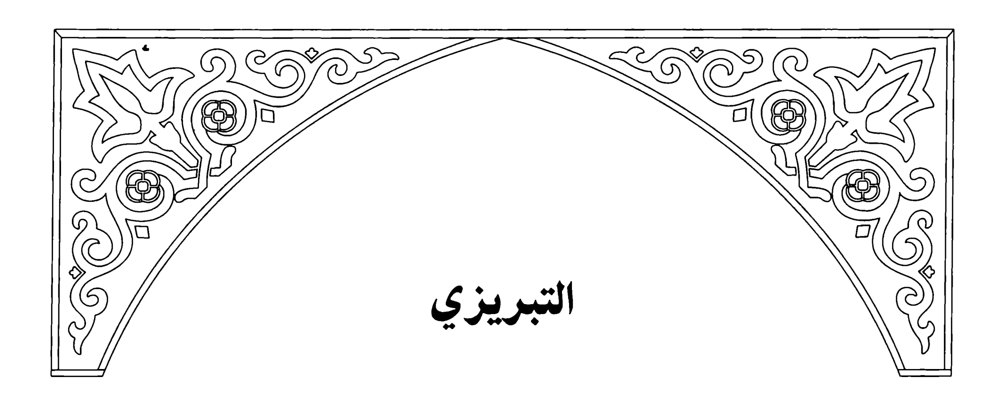
* * *

---

(١) الديوان/ ٧٩٤ برواية:

تَصـولُ بِحَـوْلِ اللهِ في الأمـر كلِّـه ... إذا خِيـف مـن مَصـدوعةٍ إلتئامهـا

(٢) التنبيه ٩٦/ أ، وما بعدها.



التبريزي

التبريزي: هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا بن الخطيب التبريزي. أصله من تبريز، نشأ في بغداد، ورحل إلى بلاد الشام، وهو من أئمة اللغة والأدب(١). قال ياقوت: «وربما يقال له الخطيب وهو وهم»(٢).

وقال القفطيّ: «يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني التبريزي الخطيب أبو زكريا، والخطيب أبوه علي، ولم يكن هو خطيباً. ورأيت بخطّه على جزء من كتاب (الردّ على حمزة الأصبهاني) في كتاب (الموازنة بين العربية والأعجمية) ما مثاله: ليحيى بن الخطيب علي»(٣).

ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمئة، ومات فجأة في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسمئة، ودفن بمقبرة بابرز(٤).

هاجـر إلى أبي العلاء المعرّي وأخـذ عنـه وعن عبد الله الرّقّيّ، والحسن بن رجاء بن الدهان، وابن برهان، والمفضّل القصباني، وعبد القاهر الجرجاني وأبي

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨ وهدية العارفين ٦/ ٥١٩.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٢٨.

(٤) إنباه الرواة ٤/ ٢٨ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

محمد الدّهّباني اللغوي وغيرهم. وسمع الحديث وكتب الأدب على خلق منهم القاضي أبو الطيب الطبري، وأبو القاسم التنوخي والخطيب البغدادي[١]. والفقيه أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي وأبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن يوسف الدلال النساوي البغدادي.

أخذ عنه العلم: موهوب الجواليقي وغيره، وروى عنه السِّلفيّ، وأبو الفضل ابن ناصر. والخطيب الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي صاحب تاريخ بغداد وابن سهل الأندلسي: وقرأ عليه في مصر طاهر بن بابشاذ شيئاً من اللغة[٢]. دخل مصر ثم عاد إلى بغداد، وولي تدريس الأدب في المدرسة النظامية وخزانة الكتب فيها، وانتهت إليه الرياسة في فنّه، وشاع ذكره في الأقطار، وكان يدمن شرب الخمر، ويلبس الحرير والعمامة المذهّبة، وكان الناس يقرؤون عليه تصانيفه وهو سكران، وكان أكولاً[٣].

قال القفطي: وقد تكلّم الناس في صيانته[٤].

* * *

*** من مصنفاته:**

ـ ثلاثة شروح على الحماسة: الكبير والأوسط والصغير: ذكرها القفطي

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨ وإنباه الرواة ٤/ ٢٨.

(٢) هدية العارفين ٦/ ٥١٩.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

(٤) إنباه الرواة ٤/ ٢٨.

والسيوطي. الشرح الكبير شرح ديوان الحماسة مطبوع بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد في المكتبة التجارية الكبرى في القاهرة وديوان الحماسة شرح التبريزي مطبوع في دار القلم بيروت بعناية محمد عبد القادر سعيد الرافعي وهو مختصر وديوان الحماسة عليه مختصر من شرح التبريزي مطبوع في القاهرة في مطبعة الجمالية/ ١٩١٦ وطبعة في القاهرة في مطبعة التوفيق/ ١٩٠٢ ١٣٢٢هـ.

ـ شرح المفضليات: مطبوع في مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق د.فخر الدين قباوة.

ـ تهذيب غريب الحديث: إنباه الرواة ٤/ ٢٩.

ـ تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت: مطبوع بتحقيق د.فخر الدين قباوة.

ـ مقدّمة في النحو: إنباه الرواة ٤/ ٣٠، هدية العارفين ٦/ ٥١٩.

ـ الكافي في العروض والقوافي: مطبوع في مصر بتحقيق حسان حسن باسم الكافي، وباسم الوافي في دمشق بتحقيق د.فخر الدين قباوة.

ـ إعراب القرآن: إنباه الرواة ٤/ ٣٠. وفي بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨. والملخص في إعراب القرآن في هدية العارفين.

ـ شرح اللمع: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨، هدية العارفين ٦/ ٥١٩.

ـ شرح شعر المتنبي: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

ـ شرح الدريدية: مطبوع.

ـ شرح سقط الزند: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨، الأعلام ٨/ ١٥٧.

ـ أسرار الصنعة في النحو: هدية العارفين ٦/ ٥١٩.

ـ تهذيب غريب أبي العلاء: هدية العارفين ٦/ ٥١٩.

ـ شرح شعر أبي تمام: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨، هدية العارفين ٦/ ٥١٩، الأعلام ٨/ ١٥٧.

ـ شرح القصائد العشرة المختارة: مطبوع.

ـ شرح قصيدة بانت سعاد: هدية العارفين ٦/ ٥١٩.

ـ تهذيب الألفاظ لابن السكيت: الأعلام ٨/ ١٥٧، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

ـ شرح المقدمات الخمس والعشرين في إثبات وجود الله ووحدانيته، مطبوع بتحقيق محمد زاهد الكوثري مكتبة الخانجي/ ١٩٤٩.

ـ مشكاة المصابيح طبع ثلاث طبعات في بيروت شركة دار الأرقم بتحقيق نزار تميم هيثم نزار تميم ١٩٥٥ في جزأين. وفي بيروت دار الكتب العلمية بتحقيق جمال عيتاني في ٤ أجزاء/ ٢٠٠٣.

* * *

*** شرح ديوان الحماسة للتبريزي:**

يُعدّ شرح ديوان الحماسة للتبريزي من الشروح الضخمة لهذا الديوان الذي جمعه أبو تمّام. يقع في أربعة أجزاء، مهّد له بمقدّمة تكلّم فيها على تباين أهل الأدب في درجاتهم، وعلى فضل علم الإعراب في دراسة علوم القرآن والسنة، وتوضيح مكنون العبارات فيها. والإفصاح عن المجاز والاستعارات وعلم الأشعار التي يستشهد بها في كتاب الله عزّ وجل وغريب أخبار رسوله، وساق ما روي من أحاديث الرسول الكريم في فضل الشعر والترغيب في روايته والحضّ على معرفته، وفضل اللغة[1].

---

(١) شرح الحماسة للتبريزي، المقدمة/ ١ـ ٥.

ثمّ أورد بعد ذلك خبر أبي تمام الذي دعاه إلى جمع هذا الديوان، وألمع إلى مضمون تفاسيره فقال: «وقد فسّره جماعة، فمنهم من قصَّر فيه، ومنهم من عُني بذكر إعراب مواضع منه دون إيراد المعاني، ومنهم من أورد الأخبار التي تتعلق به وأعرض عن ذكر المعاني، ومنهم من ذكر المعاني دون الإعراب والأخبار»(١).

وذكر أنّ له شرحاً على الحماسة مستوفىً، أجمل فيه شرح أبيات كل قصيدة مجتمعة من غير فصل بين أبياتها بالتفسير، وأنّ رغبة من يقرأ عليه شرحه ذاك في شرح كل بيت بعده ليسهل عليه معرفة ما يشكل في كل بيت ليبين له غرض الشاعر دفعته إلى شرحه بيتاً بيتاً وتبيين اشتقاق أسامي الشعراء وغيرهم ممن يجري ذكرهم في الأشعار والأخبار، وتوضيح الغريب والإعراب والمعنى في كل بيت، وذكر ما اختلف فيه العلماء في المواضع التي اختلفوا فيها، وإيراد الأخبار في أماكنها(٢).

وصرّح في خاتمة كتابه باعتماده الشروح التي عني كل منها بجانب غلب على غيره؛ فبعضها اقتصر على تفسير المعاني، وبعضها عني برواية الأخبار أو الإعراب، فأراد أن يجمع كل ذلك في كتاب واحد، فجمع ما ورد فيها من اشتقاق أسماء الشعراء وتفسير المعاني وإيراد الأخبار والإعراب، وفي ذلك يقول: «هذا آخر شرح الحماسة لأبي تمام الطائيّ، وإنما ذكرت فيه ما ذكره من تقدّم من العلماء، غير أني جمعت بين اشتقاق أسامي الشعراء والإعراب والمعاني والأخبار، ولا يشتمل كتاب من كتبهم في الحماسة على ما جمعته فيه، وإنما توجد

---

(١) شرح التبريزي/ ٦.

(٢) المصدر نفسه/ ٦.

هذه الأشياء متفرّقة في كتبهم، فجمعت بينها ليكون الكتاب مستقلًّا بنفسه، والناظر فيه مستغنياً عن غيره من الكتب التي صنّفت في الحماسة، فإن وقع تقصير فيما جمعت أو سهوٌ فيما أتيت به فالعذر واضح عند المتميّز الفاضل، ولا يكاد يخلو كتاب في هذا الفن وغيره بعد الاجتهاد والتحرّي من استدراك عليه أو تتبّع فيه لاسيما والشعر شعب، والمعاني مشتركة وربّما ذهب الفهم الصحيح إلى معنى يكون أوقع في التفسير من المعنى الذي أراده الشاعر، وإذا تأمّله المنصف حقّ التأمّل وجده جامعاً لأغراض الكتاب ومعانيه، نافعاً لملتمس الفائدة ممّا يحويه»(١).

فالتبريزي يعمد في شرحه هذا إلى التيسير والتسهيل على القارئ بتفصيل ما أجمل في الشروح السابقة ليكون الكتاب أيسرَ تناولاً وأكثر نفعاً وأقرب مجتنى. وهو لم يدّع أنه أبدع جديداً في شرحه هذا، بل عمله فيه قائم على جمع ما تفرّق في الشروح التي سبقته في شرح يغني عن قراءة تلك الكتب.

* * *

*** منهج التبريزي في شرحه:**

يقوم منهج التبريزي كما ذكر في مقدمة كتابه وخاتمته على جمع ما تفرّق في شروح من سبقه من العلماء ليقدّم شرحاً يستوفي كل الجوانب الدلالية والنحوية والصرفية والتاريخية من تفسير للكلمات، وتوضيح لمعاني الأبيات، وإعراب ما يحتاج إلى إعراب لتوضيح المعنى، وذكر اشتقاق أسماء الشعراء وغيرهم من الأعلام التي ترد في الأخبار، وتوضيح مناسبات بعض القصائد وسرد الأخبار.

ولأنه يسعى إلى تقديم شرح يغني عن غيره عمد إلى التوضيح بتناول

---

(١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي الخاتمة ٤/ ٣٧٩.

الأبيات بيتاً بيتاً، يفسّر كلماتها ويوضّح غريبها، ويبين وجوه استعمالها. من ذلك قوله في تفسير بيت إياس بن مالك:

فلـمّا أدركنـاهم وقـد قلَّصـتْ بهـم إلى الحيِّ خُـوصٌ كـالحنيِّ ضَـوامِرُ

«قلّصت بهم: ارتفعت وضمّتهم إلى الحي، كما يقال: (قلّص ثوبه) إذا رفعه، وقد يكون قلّص من الأضداد؛ يكون في معنى ارتفع، وفي معنى قصر، قال الراجز:

يــا رِيَّهــا مــن بــاردٍ قَــلّاصِ قـد جـمّ حتّـى هَـمَّ بانقيـاص[1]

وقال امرؤ القيس:

.... بَلائقَ خُضْـراً مـاؤهن قلـيص[2]»

وقد ينقد المعنى ويبين المشابه والمخالف مما جاء به الشعراء فيقول:

وأذهل عـن داري وأجعـل هـدمها لِعـرضي مـن بـاقي المذمّـة حاجبـا

يقول: إذا نبا المنزل بي حتى صار دار الهون انتقلت عنه، وجعلت خرابه وقايةً لنفسي من العار الباقي، وهذا قريب من قوله:

.... وإذا نَبــا بِــكَ منــزل فتحــوّل

وهوضدّ المعنى الذي يقصدونه بالثبات فيه والصبر عليه من الإقامة في دار الحِفاظ، لأنّ الانتقال ثمّ هو الجالب للعار، كما أنّ الإقامة هنا هو الجالب للعار.

---

(١) رجز ورد بلا نسبة في المخصص ١٠/ ٣٨ وتهذيب اللغة ٨/ ٣٦٩ و٩/ ٢٢ واللسان ٧/ ٨٠ قلص و٨٤ قيص، والتاج ١٨/ ١١٨، قلص، ١٣٣ قيص.

(٢) شرح ديوان الحماسة ٢/ ١٥٥ وما بعدها.

والمَذمّة بالفتح من الذمّ، وبالكسر من الذِّمام[١]».

وقد يجوّز في المعنى ما يدعمه بها أثر عن العرب مما رواه ابن الأعرابي فيقول في معرض تعليقه على قول بشامة النهشلي:

بـيضٌ مفارقنـا تغـلي مراجلنـا نأسـو بأموالنـا آثـارَ أيـدينا

«ويكون على هذا (تغلي مراحلنا) أي قدورنا للضيافة، ويجوز أن يريد مَشيبنا مشيب الكرام لا مشيب اللئام، كما أنشد ابن الأعرابي في نوادره:

وشَيبُ مشيبِ العبدِ في نُقرةِ القفا وشيب كرامِ الناسِ فوق المفارق»[٢]

ويعنى بالإعراب لتوضيح المعنى ويبين المحذوف فيقول:

لعمـري لَـرهط المـرء خـيرٌ بقيّـةً عليـه وإن عـالوا بـه كُـلَّ مركـب

خبر (لعمري) مضمر، و(لَرَهْط) جوابه، والرهط يقع على ما دون العشرة، ولهذا دخل عليه من العدد أسماء الآحاد، فقيل (ثلاثة رهْط)، ومثله نفر، ولو كان يقع على الكثير لما جاز ذلك فيه، ألا ترى أنك لا تقول ثلاثة إبل[٣].

وانتصاب (بقيّةً) على التمييز، وموضع (وإن عالوا به) نصب على الحال للرهط، وجواب الشرط فيما دلّ عليه قوله (خبر بقية)، وقوله (كل مركب) يريد

(١) شرح التبريزي ١/ ٧٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الخزانة ٨/ ٣١٠. وانظر شرح التبريزي ١/ ١٠٣.

(٣) قال ابن منظور: رهط الرجل قومه وقبيلته والرَّهْط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة ويجمع على أَرْهُط وأَرْهاط وأراهط. اللسان/ رهط والرهط الأب الأدنى، وأهل البيت ذكره ثعلب في مجالسه ١/ ١٨٠.

به كلّ مركب مذموم، وعاليت بفلان بمعنى أعليته.

يقول: لَعِترة الرجل أحسن إبقاءً عليه وإن أركبوه مراكب صعبة[١]».

وقد يبين اختلاف اللغات ويحدد اللغة الأعلى، من ذلك كلامـه على مجيء (اثنتان وثنتان) بالهمزة وبغيرها في قول جعفر بن علبة الحارثي:

وقــالوا لنــا ثِنتــان لا بــدّ مــنهما ... صدور رماح أشرعـت أو سلاسـل

وعبارته: «التاء في (اثنتان) كالتاء في (ابنتان) إلا أنهم لم يقولوا (اثنة) كما قالوا (ابنة). ومجيء الهمزة في أوله أحسن، لأنّ اللغة العالية على ذلك. قال عنترة:

فيهــا اثنتــان وأربعــون حلوبــة ... سوداً كخافية الغـراب الأسـحم[٢]

واللغة الأخرى جيدة[٣]».

وقد يأخذ على الشاعر معنى يجد غيره أقوى منه، فينبه على ذلك، ويذكر المعنى الأقوى.

يقول:

بضـــــرب فيــــه تــــوهينٌ ... وتخضــــــيعٌ وإقـــــــران

(توهين): تفعيل من الوهن، وهو الضعف. و(تخضيع): تفعيل من الخضوع

، /١ ٣٣٥.

.

ب الثمانيني إلى أن التاء في (ثنتان) بدل من الياء التي هي لام
ثنيت (ثِنيان) ، وإبدالها من الياء قيليل جداً كما أبدلت من
ـمريف/ ٣٥١ وما بعدها.

وهو الذل، وأصله التطامن. (ظليم أخضع) و(نعامة خضعاء): في عنقها تطامن، ويقال (خضع الرجل وأخضع) إذا ليّن كلامه للنساء. والإقران اللين والاسترخاء، يقال: (أقرن الحِبْن واستقرن)، إذا نضج. والباء في قوله (بضرب) تتعلق بمشينا، أي مشينا بضرب، في ذلك الضرب تضعيف للمضروب وتذليل. قيل: وليس هذا الوصف بجيد، والجيد أن يقول بضرب يفلق الهام ويُتِرُّ العظم، كما قال الآخر:

بضربٍ يزيلُ الهام عن سكناته ... ويَنقع من هامِ الرجالِ بمَشْرَب[1]

فأما أن يقول ضرب يوهي ويُرخي فإن أدنى الضرب يوجب هذا، ويجوز أن يكون المعنى: فيه توهين وصوت في القطع وكسر العظام. وإقران أي إطاقة[2]».

وإذا رأى البيت يحتمل أكثر من وجه، ساق هذه الوجوه المحتملة ناقلاً ما تأوّله غيره من الشرّاح. من ذلك قوله في بيت شبيب بن عوانة:

تركت بجَنْبَيْ سَحْبَلٍ وتِلاعِهِ ... مُرَاقَ دمٍ لا يبرح الدهرَ ثاويا

أي: تركت بجانبي هذا الوادي ومسايل مائه مُراقَ دمٍ. يجوز أن يريد به موضعاً أُريقَ به دم، كما يجوز أن يريد به دماً مُراقاً، لكنّه إذا أريد به الموضع يكون (لا يبرح) من صفة الدم. ويجوز أن يريد به رجلاً قد أريق دمه، ويكون كقولك (حسنُ وجهٍ)، وذكر بعضهم أن المراد مُراق دم لا يزال ذكره باقياً على الدهر، فحذف المضاف[3]».

ويبدأ شرح الأبيات بتسمية قائلها وذكر اشتقاق اسمه نقلاً عن ابن جني

---

(١) البيت لطفيل الغنوي ديوانه/ ٤٧.

(٢) شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٣٣٠.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٣٥.

وغيره. من ذلك ما نقلـه عن أبي هلال العسـكري من قوله: «وقال سُوَيد المَراثِد الحارثي. أبو هلال: ويقال سـويد المراثي. (سـويد): تصغير أسود على الترخيم، و(المراثد): جمع (مَرْثد)، وهـو في الأصل مصدر رَثَدْتُ المتاعَ بعضَـه فوق بعض أي نضّدته، ولما سمّي بالمصدر كُسِّر بعد التسمية، فأما المصدر نفسه فقد ذكر امتناع العرب من تحقيره كامتناعهم عن تكسيره[1]».

ولا يفوته الكلام على سبب تسمية الشاعر بعد ذكر نسبه واشتقاقه فيقول: «تأبّط شرّاً. وهو ثابت بن جابر بن سفيان. قيل إنّه سمّي بذلك لأنّه أخذ سيفاً تحت إبطه وخرج، فقيل لأمّه: أين هو؟ فقالت: لا أدري، تأبّط شرّاً وخرج، وقيل أيضاً: إنه أخذ سكيناً تحت إبطه وخرج إلى نادي قومه فوجأ بعضهم، فقيل تأبّط شرّاً. وأما سفيان فمرتجل للعلمية، وفيه لغات: سُفيان وسَفيان، لأنه ليس في الكلام فُعيال ولا فَعيال. والوجه أن تكون نونه زائدة لأنّ ذلك أكثر، ولأنه أيضاً لم يسمع مصروفاً، ويقال: إنه كان له أربعة إخوة: أحدهم اسمه ريشُ بَلَغْبٍ، والآخر ريش نَسْر، والآخر: كَعْبُ خَدَر، والآخر: لا بَوَاكيَ له[2]».

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٣٢٠. قال الأصمعي: «(مَرْثَد) نرى أنه اشتقّ من الرَّثْد وهو نَضْدُ المتاعِ بعضُه على بعض، يقال: تركت فلاناً مُرْتَثِداً ما تحمَّل، أي ناضداً» اشتقاق الأسماء/ ١٠٦ وكلام التبريزي بنصه في المبهج/ ١١٩.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٧٥. قال ابن جني: «وأما سفيان فمرتجل للعلمية وفيه لغات: فتح السين وضمّها وكسرها، فإن أخذته من سَفَتِ الريحُ تسفي فهو فَعْلان وفُعْلان وفِعْلان، ويجوز أن يكون (سِفيان فِعيالاً) من السَّفَن، ولا يجوز ذلك في سُفيان ولا سَفيان، لأنه ليس في الكلام فُعيال ولا فَعيال، والوجه أن تكون نونه زائدة لأنّ أكثر، ولأنه أيضاً لم يُسمَع مصروفاً» المبهج/ ٤٦.

وقد ينقل عزو الأبيات عن أبي رياش فيقول: «قال أبو رياش هذه الأبيات لبعض بني تَيْم الله بن ثعلبة يوم أوارة[(١)]». أو عن البرقي فيعزو الأبيات ويسوق مناسبتها: «قال البرقي: هذا الشعر لسُوَيد بن صُمَيع المَرْثَديّ من بني الحرث، وكان قتل أخوه غيلة فقتل قاتل أخيه نهاراً في بعض الأسواق من الحضر[(٢)].

وإذا ما اختلف في نسبة بعض أبيات من قصيدة نبّه على ذلك، وذكر أنها تروى لشاعر آخر. كقوله: «وهذا البيت مع ما بعده يروى في شعر مالك بن الريب»[(٣)] والبيتان هما:

إذا ما أتيت الحارثيات فانعني ... لَهُنَّ وخبّرهنّ أنْ لا تلاقيا[(٤)]

وقوِّد قلوصي بينهنّ فإنّها ... ستُضحِكُ مسروراً وتُبكي البواكيا

وقد ينقل نقد الأعرابي للنمري في عزو بعض الأبيات فيقول:

«وقال النمري: قال رجل من بني قيس بن ثعلبة:

إنا محيّوك يا سلمى... ....

قال: وفيها: (إنّا بني نهشل). قال أبو محمد الأعرابي: هذا موضع المثل: اختلط الخاثر بالزباد؛ قال في البيت الأول: هو لبعض بني قيس بن ثعلبة، ثم قال:

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٢٧.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١١٩.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٣٥.

(٤) نسبا لجعفر بن علبة الحارثي ولمالك بن الريب وليسا في ديوانه انظر شرح المرزوقي ١/ ٣٥٦ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب/ ٤٤١ ورصف المباني/ ٣١٦.

وفيها إنا بني نهشل، ولم يفرّق بين نهشل الذين هم مُضريّة، وبين قيس بن ثعلبة الذين هم رَبَعيّة، فلزّهما في قَرَن، والبيت الذي فيه (إنّا بني نهشل) لبشامة بن حَزْن النهشلي، والأبيات الأخر لمرقّش الأكبر، وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة»[(١)].

وهو لا يكتفي بالوقوف على أسماء الشعراء واشتقاقها، بل قد يتناول أسماء الأعلام التي ترد في الأشعار والأخبار وأنسابهم كقوله في معرض تعليقه على بيت الحماسة:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

«المازن في اللغة بيض النمل[(٢)]، وقد يكون الذاهب في الأرض من غير أن يعرف له أثر، ومزن الرجل مزوناً إذا أضاء وجهه، ومزنت فلاناً فضّلته، وفلان يتمزّن على أصحابه أي يتفضّل عليهم، والموازن في العرب أربعة: مازن قيس ومازن اليمن، ومازن ربيعة، ومازن تميم، والمراد في البيت مازن تميم. واللقيطة فعيلة بمعنى مفعولة، كقولك (جارية لقيط)، وأصله من التقطت الشيء إذا وجدته مطروحاً فأخذته، ولا يسمى لقيطاً حتى تأخذه، وقيل اللقيطة هنا نسب وليس بشتم، وزعم أبو محمد الأعرابي أن الرواية (بنو الشقيقة من ذهل بن شيبانا).

والشقيقة هي بنت عباد بن زيد بن عمرو بن ذهل بن شيبان، وهم سيّارة مَرَدة، ليس يأتون على شيء إلا أفسدوه. قال: وأما اللقيطة ـ وليس هذا موضعها ـ

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٠٦.

(٢) انظر المبهج/ ٤٩ والاشتقاق/ ١٨١ واللسان ١٧/ ٢٩٣ مزن.

فهي أم حصين بن حذيفة وإخوته»[١]. ثم يبين نسبها وسبب تسميتها ويذكر خبرها.

وينبه على الاختلاف في رواية الأشعار ويذكر الروايات من ذلك قوله: «ويروى شَدَدْنا شِدَّة الليث»[٢]. وقوله: «فيه تعجيج وتأييم وإرنان»[٣]. وذلك في قوله:

مشينا مشية الليث غدا والليثُ غضبان
بضرب فيه توهين وتخضيع وإقران

وقد يحدد الرواية الأفصح: «ويروى أرجيته وأرجأته، والهمز أفصح، ويروى أوجيته عني وأزجيته، وكلّها تتقارب في المعنى»[٤]. كفعله في قول الشاعر:

أرجيته عني فأبصرَ قصدَه وكَوَيته فوق النواظر من عل

وقد يبين الوجه الذي تحمل عليه رواية من خالف الشرّاح الآخرين ويتأوّلها فيقول:

«وكلّهم روى هذا البيت (إن جِضنا من الموت جِيْضة)، غير أبي العلاء المعرّي، فإنه أخذ على (أن جِضنا) بفتح الهمزة، وكأنه ذهب في هذا إلى أنّ (إنْ) بكسر الهمزة لما يستقبل و(أن) بفتح الهمزة لما مضى، والشاعر في ذكر قصة قد مضت، فيحمل قوله (أن جضنا) بفتح الهمزة على تقدير (لمّا جِضنا)»[٥]. وذلك

(١) شرح التبريزي ١/ ٩وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٤.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٥.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٦٨.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٤٨.

في قول جعفر بن علبة الحارثي:

ولم ندر إن جضنا من الموت جَيضة   كم العمر باق والمدى متطاول

وقد ينقل عن بعضهم رواية بيت حملاً على التقابل في المعنى ويردّ عليه بأن الشعراء لا يراعون ذلك إذا تناسبت المعاني فيقول: «وروى بعضهم: (يقصّر حبّ الموت) واختاره ليكون القِصر بإزاء الطول، وهم لا يراعون مثل هذا إذا تناسبت المعاني وتقابلت، ويكون ذلك منهم كالمبرئ من التكلف، ألا ترى أبا ذؤيب قال:

وَشيكُ الفضولِ بعيدُ القُفو   لِ إلّا مُشاحاً به أو مُشيحا[(١)]

وكان يمكنه أن يقول بطيء القفول فلم يراع ذلك»[(٢)]. وذلك في قول الشاعر:

يقرّب حبُّ الموت آجالَنا لنا   وتكرهه آجالُهم فتطول

وبعد ذكر مطلع القصيدة يذكر وزنها وقافيتها: «من الضرب الثاني من البسيط، والقافية متواتر»، «الأول من الكامل والقافية متدارك»، «الأول من البسيط والقافية متراكب»[(٣)].

ويسوق الأخبار ويبين المناسبة التي قيلت فيها الأبيات لتوضيح معاني الأبيات، كقوله نقلاً عن أبي رياش: «هذه قالها في غارة الحُطَم، وهو شُريح بن

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي ديوانه/ ٩٠ وشرح أشعار الهذليين/ ٢٠٢.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١١٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٩٠ و٢/ ١٥٣، ١٦٤ على الترتيب.

شُرَحبيل بن عمرو بن مَرْثَد، أغار على اليمن، فقتل وليعة بن معديكرب أخا قيس، وسبى بنت قيس بن معديكرب أخت الأشعث بن قيس، فبعث الأشعث يعرض في فدائها بكل قرن من قرونها مئة من الأبل، فلم يفعل الحُطَم، وماتت عنده عطشاً»(١).

ويعنى كثيراً برواية الأخبار فيسوقها في ثنايا شرحه لتوضيح معاني الأبيات وهذه الأخبار قد تكون موجزة كقوله: «كان معاوية بن أبي سفيان لما جعل يزيد ابنه وليَّ عهده بايعه الناس إلّا الحيَّ من قيس فإنهم قالوا: والله لا نبايع ابن الكلبية، وذاك أنّ أم يزيد ميسون بنت مالك بن بَحْدل الكلبي، فصار في نفس يزيد ضغن، وابتدأ الشر بينهم وبين بني أمية»(٢).

وقد يسوق الأخبار الطويلة ويسهب في عرضها. قال نقلاً عن أبي رياش: «قال أبو رياش: كان عبد الله بن سَبْرة هذا أحد فُتَّاك العرب في الإسلام، وكان رجل من الروم يقال له سَعْد الطلائع يأتي صاحب الصّوائف ـ والصوائف جمع صائفة وهي الغزاة في الصيف، وكانوا في صدر الإسلام يقولون: ولي فلان الصائفة، إذا كان أمير الجيش الذي يغزو الصائفة ـ فيقول سعد لصاحب الصوائف: ابعث معي جنداً أَدُلُّهم على عَوْرات الروم، فيتوغَّل بهم، وقد جعل لهم كميناً من الروم، فيُقتلون، فأكثر، فقال يوماً لصاحب الصائفة: ابعث معي رجلاً من أصحابك فإني قد عرفتُ غِرّةً لهم، فانتدب عبد الله بن سَبْرة، ومضى معه حتى انتهى إلى غيضة، فقال لعبد الله: ادخل، فقال له عبد الله: أنا الدليل أم أنت؟

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٩٠.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٩٧.

فأبى، وعرف عبد الله ما أراد، فقتله، وخرج عليه بَطريق من بَطارقتهم، فاختلف هو وعبد الله ضَرْبَتين، فضربه عبد الله فقتله، وضربه الرومي فقطع إصبعين له، ورجع فسئل عن سعد، فقال:

ومستخبرٍ عن حال سعدٍ ولم أَكُن لآخُذَ شيئاً في الحوادث عن سَعْدِ

وعَهْدي يسعدٍ وسط شَجراءَ جَمّةٍ ومالي بسعدٍ بعدَ ذلك من عهد»[١]

كما يعنى بالجانب البلاغي فيوضح الصورة بإيجاز كقوله: «استعار الضحك للضبع والاستهلال للذئب، وأصل التهلّل والاستهلال في الفرح والصياح»[٢].

وقوله: «هذا كناية عن العفة»[٣].

وفي الجانب النحوي قد يكتفي بإعراب ما فيه وتوضيحه، ويذكر أحياناً مذاهب النحويين وآراءهم فذكر مذهب ابن جني في جعل (إذا) بدلاً من (لم تستبح)[٤]. وذلك في قول الشاعر:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

إذاً لقام بنصري معشر خُشُن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

ومذهب سيبويه في مجيء (فوارس) شاذاً في الجموع، لأن فواعل إنما يكون

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٥٧.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣١٨.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٧٨.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٣١. أي تجعل إذا مع ما بعدها بدلاً من الجملة قبلها كأنه إبدال جملة من جملة.

جمع فاعلة في صفة ما يعقل دون فاعل[١]، قال: «واستدرك (هالك في الهوالك)، وقول الفرزدق:

وإذا الرجـــال رأوا يزيـــد رأيـــتهم　　　خضع الرقاب نواكس الأبصـــار[٢]

وبيت عتبة:

ومـــــثلي في غـــــوائبكم قليـــــل　　　..........................

وخارج وخوارج. قال المبرد هو الأصل في جمعه، ويجوز في الشعر»[٣].

وما ذهب إليـه من أن لام القسم يلزمها إحدى نوني التوكيد، وأن حذفها ضرورة[٤]. وأن (أنّى) بمعنى كيف ومن أين، وقد تجرّد لمعنى كيف[٥].

---

(١) ذهب سيبويه إلى أنّ فواعل خاص بالمؤنث الذي على فاعلة، وكذلك ما جاء لغير الآدميين وإن كان لمذكر لا يجوز فيه في الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث ولم يقو قوّته كقولك جمال بوازل وجمال عَواضِه، وقد اضطرّ فقال في الرجال نواكس الأبصار لأنك تقول هي الرجال كما تقول هي الجمال. الكتاب ٣/ ٦٣٢ وما بعدها وانظر المقتضب ١/ ١٢٠ وما بعدها و٢/ ٢١٨.

(٢) للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤ والكتاب ٣/ ٦٣٣ والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩ وشرح المفصل ٥/ ٥٦ وشرح التصريح ٢/ ٣١٣.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٢.

(٤) المصدر نفسـه ١/ ٥٢. قال سيبويه: «إذا حلفتَ على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، وألزمت اللامُ النونَ الثقيلةَ أو الخفيفةَ في آخر الكلمة» الكتاب ٣/ ١٠٤ وانظر كتاب اللامات للزجاجي/ ١١٤.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ١٢٨.

وقد يتأوّل البيت على مذهب نحوي كالأخفش في تجويزه زيادة (من) في الواجب كقوله: «يجوز أن يكون زاد (من) على مذهب الأخفش في الواجب، أراد جهلت عنانه، ويكون قوله ونظري في موضع النصب عطفاً عليه»(١). في قول الشاعر:

جهلت من عنانه المتدّ ونظري في عطفه الألدّ

وقد يذكر حكاية الأخفش في سواء فيقول:

سَلي إن جَهِلْتِ الناس عنّا وعنهمُ وليس سواءً عالمٌ وجهولُ(٢)

وسواء أي استواء، كما تقول: هذا درهم تماماً، أي تمّ تماماً، وفي القرآن: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت: ١٠] أي مستويات، وقرئ (سواءً) على المصدر كأنه قال استواء.

وحكى الأخفش (هما سواء وسَوَاآن وأسواء في الجمع)»(٣).

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ١٨٠ وانظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ وما بعدها والإنصاف ١/ ٣٧٦ وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨ ومغني اللبيب/ ٤٢٨ والجنى الداني/ ٣١٨ ومعاني القرآن للكسائي/ ١٩١ والارتشاف٤/ ١٧٢١.

(٢) البيت للسموءل في ديوانه/ ٩٢ والخزانة ١٠/ ٣٣١.

(٣) قال الأخفش: وأما من نصب (سَواءً للسائلين) فجعله مصدراً كأنه قال (استواءً) وقد قُرِئ بالجر وجُعِل اسماً للمستويات، أي في أربعة أيام تامة. معاني القرآن ٢/ ٥٠٤ وما بعدها. وقال الفارسي: وقالوا: (قوم أسْواء) أي مستوون. فأسواء لا يخلو أن يكون جمع سِيّ أو أسواء. الحجة ١/ ٢٤٦ وما بعدها وانظر شرح التبريزي ١/ ١١٧.

وقد يكتفي أحياناً بعرض المسألة من غير عزو ومثل هذا في شرحه كثير منه قوله: «وقد تجمع (هنة) على (هنوات)، فمن ردّ اللام في الجمع ردّه في النسبة أيضاً، ومن لم يردّه فهو في النسبة بالخيار، إن شاء قال هنيّ، وإن شاء قال هنويّ»(١).

وهو يكثر من النقل عن الشروح التي سبقتـه كما صرّح في مقدّمـة الكتاب وخاتمته ليكون كتابه مغنياً عنها، ولذلك نجد عبارات المرزوقي بنصّها في أغلب المواضع من ذلك قوله: «وقوله ذو لوثة يرتفع عند حذّاق النحويين بفعل مضمر، الفعل الذي بعده تفسيره، وهو (لان). والتقدير إن لان ذو لوثة لانا، وإنما قالوا هذا لأنّ (إنْ) لمّا كان شرطاً كان بالفعل أولى، وعمله الجزم، فيجب أن لا يفارق معموله في اللفظ والتقدير»(٢).

وقد ينقل كلام المرزوقي ويقدّم في بعض العبارات ويؤخّر، من ذلك قوله: «التغشّي والغَشْي: أصله الإتيان والملابسـة، ومنه الغشاوة والغطاء، وتوسّعوا فيه حتّى قيل تغشّاهم بالعدل أو الجَور، وغشّيته كما يقال قنّعتُه، والعضب من السيوف، كأنه وصف بالمصدر، والعَضْب القطع، وتوسّعوا فيه فقالوا: (عَضَبَه عن حاجته) أي حبسه، والسواء الوسط ههنا، ومنه: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات: ٥٥]، ويوضع موضع المصدر ثم يوصف به نحو: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[فصلت: ١٠]. وأصاب بمعنى

(١) شـرح التبريزي ١/ ٣٣٧ وانظر الكتاب ٣/ ٥٩٨ والأصول ٢/ ٤٤٦ وشرح الشافية ٢/ ١١٥. ذهب سيبويه إلى أنه ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء إذا أردت جمعه لم تردّ إليه ما حذف منه، فتقول (هنة وهنات، وفئة وفئات، وشية وشيات)، وربما ردّوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء، وذلك قولهم (سنوات وعِضَوات). الكتاب ٣/ ٥٩٨.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣ وانظر الكتاب ١/ ٢٦٥ والمقتضب ٢/ ٧٤ والأصول ٢/ ٢٣٢.

طلب، وبمعنى نال، يقال: والبَسالة من البَسْل وهو الحرام»(١).

وعبارة المرزوقي: «العَضْب: القَطْع، وتوسّعوا فيه فقالوا: عَضَبَه عن حاجته أي حبسه، وامرأة معضوبة أي معضولة، وسيف عضب أي قاطع، كأنه وُصِف بالمصدر. والتغشّي أصله الإتيان والملابسة، ومنه الغشاوة: الغطاء، وتوسّعوا فيه حتى قيل تغشّاهم بالعدل والجَوْر، وفي القرآن: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ ﴾ [الأنفال: ١١]. فقوله: (غشّيته) هو كما يقال قنّعته... والسواء الوسط ها هنا، وفي التنزيل: ﴿فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ ﴾[الصافات: ٥٥]. ويوضع موضعَ المصدر ثم يوصف به، وفي التنزيل: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[فصلت: ١٠]. وأصاب بمعنى طلب وبمعنى نال، ويقال أصبت الجواب فأخطأته، والجأواء: المخضرّة، وهو من الجُؤْوة، يعني اخضرار السلاح. والبسالة تستعمل في الناس وغيرهم وهي الشجاعة. ويقال رجل باسل وأسد باسل وبَسول... وهذا يجوز أن يكون من البَسْل وهو الحرام»(٢).

ونراه يتتبع المرزوقي في كل ما يقوله وينقل عنه ويردّ عليه في نقده لابن جني فينتصف لابن جني منه من ذلك:

فأبـــت إلى فَهْـــمٍ ولم أكُ آيبـــاً وكم مثلها فارقتها وهـي تصـفر(٣)

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٦٢ وما بعدها ١/ ٦٢ وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ٦٠ وانظر شرح التبريزي ١/ ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٧٥ وشرح المرزوقي/ ٦٢، ٧٤، ٧٥.

(٣) البيت لطرفة وروايته في الديوان/ ٩١ وما كدت. الخزانة ٨/ ٣٧٤ وما بعدها والخصائص ١/ ٣٩١. لطرفة والدرر ٢/ ١٥٠ واللسان ٣/ ٣٨٣ كيد.

ويجوز أن يريد ولم أكُ آيباً في تقديرهم، ويروى ولم آلُ آيباً، أي لم أدع جَهْدي في الإياب، والأول أحسن. واختار أبو الفتح (وما كدت آيباً). أي وما كدت أؤوب، فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: (كدت أقوم) أصله (كدت قائماً). ومنه:

أكثرتَ في العذل مُلِحّاً دائماً لا تُكْثِرَن إني عسيت صائماً[1]

ومنه (عسى الغوير أبؤساً)... والرواية الصحيحة: (وما كدت آيباً). ورواية من روى (ولم أكُ آيباً) خطأ. و(فَهْم) ابن عمرو بن قيس غيلان، وتكلّم المرزوقي على اختيار أبي الفتح هذه الرواية رادّاً عليه ولم ينصفه»[2].

ومن الشرّاح الذين أكثر النقل عنهم ابن جني، فقد نقل عنه اشتقاق أسماء الشعراء الذي أفرد له ابن جني كتاباً سماه المبهج، ونقل عنه كثيراً من المسائل النحوية والصرفية. من ذلك كلامه على وزن برهان وأصل اشتقاقه: «قال بعضهم (برهان) فُعْلان من البَرْه، وهو القطع، وقال أبو الفتح: (برهان) عندنا فُعلال، كقُرطاس وقُرناس، وليست نونه زائدة، يدل على ذلك قولك: برهنت له على كذا، أي أقمت الدليل عليه، ونظيره دِهقان، وهو فِعلان بدليل قولهم (تدهقنت). وليس في الكلام (تفعلن). وقد كان القياس في نون برهان ودِهقان أن تكونا زائدتين حملاً على الأكثر، ولكن ورد السماع بما أرغب عن القياس فترك لذلك»[3].

---

(١) رجز لرؤبة في الخصائص ١/ ٨٣ والخزانة ٩/ ٣١٦ والمغني/ ٢٠٣.

(٢) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٨١ وانظر شرح المرزوقي/ ٨٣.

(٣) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧ وذكره في اللسان في برهن ونقله عن الأزهري في تهذيب اللغة ١٣/ ٥١ برهن يبرهن برهنة.

وقد ينقل عنه مذاهب النحويين وتأويله الكلام على هذا المذاهب كقول بلعاء بن قيس:

وفارس في غمار الموت منغمس إذا تألّى على مكروهة صدقا

«وقال أبو الفتح: (مكروهة) تحتمل خلاف الرجلين سيبويه وأبي الحسن. فمذهب صاحب الكتاب أنه وصف لموصوف محذوف، كأنه قال: إذا تألّى على حال مكروهة صدق، ومذهب أبي الحسن أنه مصدر جاء على مفعول، وقياس قول صاحب الكتاب أن يكون فيه ضمير من الموصوف المحذوف، وقياس قول أبي الحسن ألا يكون فيه ضمير، كما لا يكون في الكره والكراهة. وكأنّ تأنيث المصدر من حيث كان المصدر دالًّا على الجنس. وإذا أفضى به الأمر إلى الجنس ملكك جانب التنكير فاعلمه»[1].

وقد ينقل عنه ولا يصرّح بهذا النقل، ويلخّص كلامه ولا يعزوه إليه، ككلامه على وزن شيبان وأصل اشتقاقها إذ يقول: «و (شَيبان) فَعْلان من شاب يشيب، وقد أجاز قوم أن يكون من شاب يشوب، فبنى على شيّبان بالتشديد كما قالوا: (رجل هيّبان) أي جبان، ثم خفّفت الياء كما قالوا: (رَيحان) وهو من الرَّوْح، و(ريح ريدانة) من راد يرود، والعَيْدان من النخل الطوال يجب أن يكون اشتقاقه من (العود) فكان أصله (عَيَّدان)، ثمّ خفّف. فإن قيل: لو كان شيبان من شاب يشوب إذا اختلط لكان شَوْبان كخَوْذان وخَوْلان. فالجواب: أنه يمكن أن يكون فَيْعلان كهيَّبان وتَيَّحان، وكان أصله شَيْوَبان، فلما اجتمعت

(١) شرح التبريزي ١/ ٦٢.

الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار شيّبان، ثم إن العين حذفت تخفيفاً كحذفهم إيّاها من هيّن وميّت فبقيت شيبان»(١).

كما نقل عن أبي العلاء المعري في غير موضع من ذلك كلامه على (الكُماة). قال: «أبو العلاء: الكماة في الحقيقة جمع (كامٍ)، كما يقال غازٍ وغُزاة، وذلك من قولهم (كمى نفسه في السلاح) إذا توارى فيه، وأهل العلم يتجوّزون في العبارة فيقولون (الكماة) جمع كميّ، وفعيل لا يجمع على هذا الوزن»(٢).

وفي كلامه على أصل اشتقاق الشنفرى قائلاً: «قال أبو العلاء: تكلّم بعض الناس في اشتقاق هذا الاسم، فزعم قوم أنه يراد به الأسد، وقيل الجمل الكثير الشعر، ويجب أن يكون قولهم (في رأسه شنفارة) إذا كان حاداً، فإن كانت النون في الشنفرى زائدة، فيجوز أن يكون في قولهم (أُذن شُفاريّة) إذا كانت كثيرة الشعر والوبر»(٣).

وقد يسوق آراء أبي محمد الأعرابي في ردّه على النمري كقوله: «قال أبو محمد الأعرابي في قوله: (وفارس في غمرات الموت): لا أعرف هذا البيت في شعر بَلعاء، وأظنّه مصنوعاً، والذي أعرفه:

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٤٧.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٠٤.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٦٣. قال ابن منظور: الشُفُر بالضم شُفُر العين، وهو ما ينبت عليه الشعر... وليس الشُفْر من الشَعَر في شيء، وهو مذكر، والجمع أشفار، والشفير حَدُّ مِشفَر البعير... والشنفرى اسم شاعر من الأزد وهو فَنْعَلى. اللسان ٤/ ٤١٨ ـ ٤٢٠ شفر.

فـإن تكـن عَـبرتي ظلّـت أُكَفْكِفهـا فَرُبَّ قَـرْنٍ أَمَلْـتُ الـرأسَ والعنقـا
بضـــربةٍ لم تكـــن منّـــي مخالســـةً ولا تعجّلتُهـــا جبنـــاً ولا فَرَقـــا

وسائر الناس على غير هذا الذي ذهب إليه في ردّه على النمري»(١).

وقد يؤيّد النمري فيما ذهب إليه ويصحّح رأيه كقوله: «وذكر أنه لخلف الأحمر وهو الصحيح، وقيل: قال ابن أخت تأبّط شرّاً. قال النمري: ومما يدل على أنها لخلف الأحمر قوله فيها:

جَـــلَّ حتّـــى دقَّ فيـــه الأجـــل»(٢)

وقد يقف على اختلافهم في تعريف القافية ويختار قول الأخفش وعبارته: «وقافية البيت عند الأخفش آخر كلمة في البيت. وقال غيره: القافية من كلمتين في آخر البيت، وقال آخرون: هي المصراع الأخير. والقول قول الأخفش، لأنّا رأيناهم إذا قالوا البيت حتى تبقى منه كلمة واحدة قالوا بقيت قافية، ولو أنّ شاعراً قال لك: اجمع لي قوافي لم تجمع له أنصاف أبيات، وإنما كنت تجمع له كلمات أواخرها الحرف الذي يريد أن يجعله رويّ القصيدة»(٣).

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٦٤.

(٢) قال الأخفش: «اعلم أنّ القافية آخر كلمة في البيت، وإنما قيل لها قافية لأنها تقفو الكلام وفي قولهم قافية دليل على أنها ليست بالحرف لأنّ القافية مؤنثة والحرف مذكر، وإن كانوا قد يؤنثون المذكر، ولكن هذا قد سُمِع من العرب، وليست تؤخذ الأسماء بالقياس كتاب القوافي للأخفش/ ١».

(٣) شرح التبريزي ١/ ١٢٠.

كما نقل عن الرياشي[١] وأبي هلال العسكري[٢] وابن دريد[٣] والنمري[٤]، والخليل بن أحمد الفراهيدي[٥] والأصمعي[٦] وغيرهم.

* * *

(١) شرح التبريزي ١/ ١٠٦، ٢/ ٢٤.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٣٦.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٦، ١٠١.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٩.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٣٨.

(٦) المصدر نفسه ١/ ٢٥.



الأعلم الشنتمري

هو يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجّاج الشنتمري المعروف بالأعلم النحوي لشقّ كان في شفته العليا[1]. كان عالماً بالعربية واللغة، واسع الحفظ للأشعار ومعانيها، جيد الضبط، كثير العناية بهذا الشأن.

ولد في شنتمرية الغرب سنة (٤١٠)، ورحل إلى قرطبة، وكفّ بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية سنة (٤٧٦هـ)[2].

أخذ العلم عن أبي القاسم إبراهيم الأفليلي وساعده في شرح ديوان المتنبي، وعن أبي سهل الحرَّاني ومسلم بن أحمد الأديب[3].

وأخذ عنه أبو عبد الله محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ، وأبو الحسن علي ابن عبد الرحمن التنوخي المعروف بابن الأخضر، وأبو الحسن سليمان بن محمد المالقي المعروف بابن الطراوة، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب العامري، وأبو الوليد إسماعيل بن عيسى بن الحجّاج اللخمي، وأبو بكر محمد بن عبد الغني بن فندلة وأبو الحسن سلام بن عبد الله بن سلام، وأبو محمد عبد المجيد بن عبد الله بن عبدون، وأبو بكر محمد بن عمار وأبو علي الغساني.

* * *

---

(١) معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.

(٢) الأعلام ٨/ ٢٣٣.

(٣) معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.

*** من مصنفاته:**

١ ـ تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه مطبوع.

٢ ـ شرح أبيات الجمل: معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.

٣ ـ شرح الجمل: معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.

٤ ـ شرح ديوان الحماسة. معجم الأدباء: شرح الحماسة شرحاً مطولاً ورتبها على حروف المعجم.

٥ ـ شرح ديوان زهير: الأعلام ٨/ ٢٣٣.

٦ ـ شرح ديوان طرفة: مطبوع في دار الفكر العربي.

٧ ـ شرح ديوان علقمة الفحل: مطبوع في حلب بتحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال.

٨ ـ شرح شعر الشعراء الستة الأعلام: ٨/ ٢٣٣.

٩ ـ النكت على كتاب سيبويه: مطبوع في معهد المخطوطات في الكويت. وطبع في المغرب بتحقيق الرشيد بن حبيب.

* * *

*** منهجه:**

لكلّ شارح أسلوب خاص به يمتاز به من غيره، وللأعلم طريقته المميّزة التي اتّصف بها، إذْ لم يغادر معنى من المعاني التي يشرحها، إلّا بعد أن يستوفي كلّ ما يتعلّق بها، مزيلاً الغموض عنها حتى تبدو للقارئ جليّة مفهومة مستساغة. وهو شديد الحرص على تطبيق منهج صارم وتنفيذ خطة محكمة لا يخرج عنها

تستوعب النص وتستخرج عصارته وتقدمه إلى المتعلمين مذلَّلاً موطّأ الأكناف[١]؛ فيقدم للحماسة بعبارة يذكر فيها اسم الشاعر إن كان معروفاً عند غيره أو عنده، حريصاً على التنقيب عن نسبة ما أغفله الشراح قبله، مردفاً ذلك بإسنادِ كلّ شاعر إلى القبيلة التي ينتسب إليها، محاولاً ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين ما تآلف من أسماء الشعراء أو تضارب أحياناً، يقول: قال آخر ويشفعها بذكر اسم الشاعر معتمداً على ما ذكره بعض القدامى كأبي رياش. كما يتّضح من مقارنته مع شرح التبريزي. وقد يسرد بعض الأخبار المقتضبة المتعلقة بحياة الشاعر أو نسبه أو مشهور أخباره، ويشير إلى أنّ بعض الحماسات تنسب لاثنين، وربّما تصدّى لتحقيق بعض الأسماء بهذه المناسبة وميّزها من نظائرها، كاشفاً عن مضامين النص ودلالاته. فهو يتناول بيتاً أو اثنين أو ثلاثة... وينبّه على ما في البيت من عيب في الوزن أو القافية.

ويغلب عليه افتتاحُهُ الشرحَ بكلمة (يقول)[٢]، وعبارة (والشاهد فيه)، ثم يلخّص المعنى نفسه بأسلوب حسن وعبارات واضحة الدلالة. وقد يفتتحه بالكلمة نفسها تتلوها لفظة أو عبارة من المشروح، فيشرحها ويكشف عن جوانبها مزيلاً الغموض والإبهام، فينجلي المضمون وتتضح معالمه للقارئ، كما أسلفْتُ، فقد تُفرد الأبياتُ في موضع ثم يُوضح شرحُها بعدها مصطنعاً علامةً/ دالة على البيت وشرحه. أو يذكر البيت مُفرداً ويعقُبُه شرحه. ومثال هذا شرحُهُ لبيت قيس ابن الخطيم الأنصاري الأوسي:

---

(١) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، المقدمة ١/ ٦٧.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٦٧.

طعنْتُ ابن عَبْد القيسِ طعْنةَ ثائرٍ لها نَفَذٌ، لولا الشّعاع أضاءَها[١]

إذ قال: «يقول: قَتَلْتُ الرجلَ العبديَّ قاتلَ أبي بطعنةِ ثائرٍ، وخصَّ (الثّائر) لأنّ طعنَتَهُ (تكون) بحنق، فهي أشدُّ وأبلغُ. وأراد (بالشعاع) لمعان الدَّم عند فَوْرِه، ويقال أراد شِدَّة حُمرة الدَّم، أي لولا أخذُ الدم للعيْنِ لأضاء ذلك النَّفَذُ تلك الطعنة لسَعتِها، حتى يُرى ما وراءها، وأراد (بالنَّفَذ) موضع نُفوذ السِّنان وخَرْقِهِ، ويُروى (الشَّعاع) بفتح الشين وهو المتفرّق من الدَّم وغيره، يقال جاء القوم شعاعاً، أي متفرّقين، وأشار بتفرّق الدم إلى سَعَة الطعنةِ وكثرة فروغها المنصبّة ونواحيها السائلة، ويقال أضاء الشيءُ وضاءَ وأَضأْته.»[٢].

ونراه يُكثِر استخدام لفظة (يقول)، ففي شرح البيت الثالث من القصيدة نفسها:

ملأتُ بها كفي فأنهَرْتُ فَتْقَها يرى قائمٌ في دُونها ما وراءَها[٣]

نجده يقول: «يقول ملأتُ كفّي بتلك الطعنة، أي تمكنْتُ منها فبالغْتُ فيها. ومعنى (أنْهَرْتُ) وسَّعْتُ، ومنه النَّهْر، وهو ما اتَّسَع من المياه الجارية؛ والنَّهارُ لانْفِساح البَصر فيه واتساع التّصرف...»[٤].

ومثال آخر على شرحه معاني الألفاظ الغريبة وكشف الغموض واللّبْس

---

(١) ديوانه/ ٦.

(٢) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٢.

(٣) ديوان قيس الخطيم/ ٦.

(٤) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٣.

عنها يبدو في شرحه للبيت الرابع من قصيدة قيس المذكورة:

يهـــونُ عـــليَّ أن تَـــرُدَّ جِراحُهـــا عيونَ الأواسي إذْ حَمِدْتَ بلاءَهـا(١)

يقول الشنتمري: «الأواسي جمع آسية وهي المعالجة للطَّعنة المداوية لها، وخصَّ الآسية لِلُطف النّساء وإشفاقهنّ ورِفْقِهنّ، ويُحتمل أن يُريد جمع آسٍ فبناه على الأصلِ ضرورةً»(٢).

إذاً هو يشرح الكلمات الغامضة التي يصعب فهمها، فيعالجها، ليسهل الطريق لفهم غيرها. وإنْ عَدِم وجودها، عالج الكلمات بالتّتابع مقتفياً الترتيب الذي رُصَّت به في الشعر، سالكاً الطرق الفُضلى لإظهار المعنى معتمداً على الترادف والتعاكس، والمألوف من الاشتقاق، والمشهور في الصيغ، حتى يبرز المعنى جلياً إلى القارئ. ونراه يُلمع تارة إلى معنى المفردة باستخدامه لفظة (أراد) دليلاً على معناها في لغات القبائل الأخرى. فإذا ما وردت لفظة تخرج على القياس، أو القاعدة النحوية يذكرها وموضع استخدامها، كما في شرحه لقول منظور بن سعيد الفَقْعَسي، ويقال منظور بن سُحَيْم:

فإمّـــا كـــرامٌ مـــوسِرون أَتَيْتُـــهُم فحَسْبي مِنْ ذُو عندهم ما كفانِيـا(٣)

يقول إذا نزلْتُ بقومٍ فلم يوفُوني حقَّ القِرى ولم يشاركوني في الزّاد لم أحزنْ لذلك ولا بكيْتُ لما فاتني منه فأُبكي غيري ببكائي. (والموسِرُ) الغنيُّ. وقوله (من ذو عندهم) أي من الذي عندهم، وهي لغة طيّئ، أي استغني بما عندي،

---

(١) ديوان قيس بن الخطيم/ ٧.

(٢) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٣.

(٣) شرح التصريح ١/ ٢٦٣، ١٣٧ وشرح المفصل ٣/ ١٤٨، الدرر اللوامع ١/ ٢٦٨.

مـمّا كفاني، عمّا في أيديهم»[(١)].

وهو يُكثر من الشواهد الداعمة لشرحه، من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أو الأمثال العربية أو الشعر والرجز...، موجزاً مراده فيذكر موضع الشاهد وحَسْب. ويذكر الرواية، ويشير إلى ما اختلف منها، ويحاول استغلالها لخدمة النص، وقد يعلّق على بعضها، ويرجّح طرفاً على آخر، فهو ينبّه على المعاني المختلفة التي قد تدلّ عليها خصوصية تركيب النص مبيّناً المتداول منها والمختَرَع كقوله: «هذا معروف شائع».

فالشاهد من القرآن الكريم نراه في شرحه لقول مرداس بن همّام الطّائي:

ألا حبّـذا لـولا الحيـاءُ ورُبّـما مَنَحْتُ الهوى من ليس بالمتقاربِ
بنفسـي ظبـاءٌ مـن ربيعـةِ عـامرٍ عِذابُ الثَّنايا مُشـرفاتُ الحقائـبِ

أراد ألا حبَّذا هؤلاء النّسوة اللاتي هنَّ كالظّباء، فحذف الممدوحَ لعلم السامع، وفي التنزيل: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[ص: ٣٠] أي نعم العبدُ أيوبُ، فحذف لما جَرَى من ذكره. وقوله: (لولا الحياءُ) أي لولا استِحْيائي من الناس لألْمُمْتُ بهنَّ وزُرْتُهنَّ. وقوله: (مَنْ ليسَ بالمتقاربِ) أي من لا يواتيني ولا يدنو بودّه منّي. (وربيعة عامر) من قيس عيلان مُضر وهي من عامر بن صعِصَعة. (والحقائبُ) جمع حقيبة وهي مؤخرة الرَّحْل، وأراد بها الأعجاز»[(٢)].

ومثالٌ آخـر يدل على استعانتـه بشـواهد من القـرآن الكريم لدى شرحه،

---

(١) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٧٢٩.

(٢) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٧٥٠.

وهو في شرح قول الشاعر:

ألا قالــت العَصْــماءُ يَــوْمَ لَقِيتُــها   كَبرْتَ ولم تجزعْ من الشـيب مجْزَعـا
رأتْ ذا عصاً يمشي عليهـا وشَـيْبَةً   تَقَــنَّع منــها رأسُــهُ مـا تقـنَّـعا

(العَصْماء) امرأةٌ، والعُصْمةُ بياضٌ في المعاصم من يَدَي الوَعْل، ويُروى (يوم لقيتُها أراكَ حديثاً ناعم البال أفْرَعا). (الأفْرعُ) التّام الشّعر، وهو ضدُّ الأصلع، وإنّما يكون الفَرَعُ مع الشبابِ والصَّلَعُ مع الكِبَر. وقوله: (تقنَّع ما تقنَّعا) إيهامٌ للمبالغة في وصف الشّـيْب بالشناعـة كما قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨][1]»[2].

وأسوقُ مثالاً ثالثاً يدعم شرحه بشواهد من القرآن الكريم يميط اللثام عن المعنى فيجعله سهل المنال واضح المرام، وذلك أثناء شرحه لبيتين من شعر سالم بن وابصة المرّيّ:

أحبّ الفتى ينفي الفواحش سـمعه   كـأنّ بــه عـن كـلّ فاحشـةٍ وَقْـرا
سليم دواعي الصَّدرِ لا باسِـطٌ أذىً   ولا مــانعٌ خـيراً ولا قائـلٌ هُجْـرا

(الوَقْرُ) الصَّـمَمُ، أي لِحلمـه لا يصـغي إلى فُحـش ولا يقبـل قبيحـاً مـن القول. وقوله (سليم دواعي الصَّدرِ) أي لا ينطوي على غائلةٍ ولا تـدعُوه نفسـه إلى شرّ، و(دواعي الصدر) هِمم القلب، لأنها التي تدعوه إلى الشيء وتحملُه عليه. (والسليم) السالم. وقوله (لا باسطٌ أذىً) أي لا ينشر أذاه في الناس ويبسـطُهُ بـل

---

(١) ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].

(٢) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٧١٧.

يقبضه عنهم. (والهُجْرُ) الإفحاش في القول، والهَجْرُ بفتح الهاء الهَذَيان، ويقال في الأول أَهْجَرَ الرجلُ وفي الثاني هَجَرَ، وقرئ: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾[المؤمنون: ١٣] و﴿تُـهجِرون﴾»(١).

كما ألمع الشنتمري في شرحه إلى الأمثال، فذكر عبارة «وضرب هذا مثلا» بعد الشرح في شرحه قول الشاعر الحَكَم بن عَبْدَل الأسدي:

وأستنفذُ المولى من الأمر بَعْدَما ... يزلُّ كما زلَّ البعيرُ عن الدَّحْضِ

(الدحْض) الزَّلَقُ، وأراد به الموضع الذي يُزَلُّ فيه أي يُزْلَق، أي أنصُرُ ابن عمّي إذا نُكِبَ، وضربَ هذا مثلاً»(٢).

ـ ولم تغب عنه فكرة شرح وإيضاح أو تعريف أسماء الأشخاص والبلدان، فهي عنده كالألفاظ اللغوية المجرّدة. ففي قول الشاعر:

وساعَدَني فيها ابنُ عمْرو بن عامرٍ ... خِداشٌ فأدّى نِعمةً وأفاءَها

أراد (بابن عَمروٍ) خداش بْن زهيرٍ العامريّ الشاعر، وهو من بني عمرو بن عامر بن صعصعة، ويروى (زُهَيْر)، و(خِداش) هو الصحيح لما تقدّم به الخبر، وإن صحّت رواية من روى (زُهَيْر) فمخرجها أنّه يريد ابن زهير، فسمّى الابن باسم الأب...»(٣).

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٦٦٠ من سورة المؤمنون ٦٧/ ١٣ قرأ نافع وابن محيصن وابن عباس وحميد تُهجِرون وابن عاصم: يَهْجُرون. وذكر الفرّاء أن من قرأ تَهجرون جعله كالهذيان. معاني القرآن ٢/ ٢٣٩ والكشاف ٦/ ٥٤٧.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٧١٢، وليس هذا من المثل السائر، وكأن مراده بالمثل هنا تصوير المعاني.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٤.

ـ وقول الشاعر سعد بن ناشب المازني:

فيـا لِـرزامٍ رشِّـحوا بي مقـدِّماً إلى الموت خوّاضاً إليه الكتائبا[(١)]

(رزام) حيٌّ من بني مازن، وهم رهطه الأَدْنَوْن إليه»[(٢)] وقد يكشف المعنى بذكر بيت شعري لشاعر آخر، فيذكر محاسنه وجوانب تميّزه. ومن ذلك شرحه لبيت طرفة:

فـإذا مـا شربوهـا وانتشَـوا وهبـوا كـلّ أمـونٍ وطِمِـرّ[(٣)]

وأحسن من ذلك في الوصف وأبلغ في المدح قول امرئ القيس:

سـماحةَ ذا، وبـرَّ ذا، ووفـاء ذا ونائـلَ ذا، إذا صـحا وإذا سَـكِرْ[(٤)]

ومن أمثالهم في تتميم النِّعمـة: أَتْبع المهْـرةَ لجامَهـا والدَّلْوَ رشاءَها والنَّاقة زمامَها. وأراد (بالأربع) أربع أَكْؤسٍ، والكأس مؤنَّثة»[(٥)].

وأسلوب الموازنة عنده دليلٌ على اهتمامه بإظهار المعنى جليّاً للقارئ، فلم يكتف بشرح معاني الكلمات الغامضة بل زاد فعمد إلى موازنة معناها بمعانٍ لشعراء آخرين ومثال هذا قوله في قول الشاعر:

---

(١) الشعر والشعراء/ ٧٠٠ والخزانة ٨/ ١٤٠ وما بعدها واللسان ١/ ٧١١ كتب والبيت لسعد بن ناشب.

(٢) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٤.

(٣) البيت لطرفة في ديوانه/ ٦٥.

(٤) لامرئ القيس ديوانه/ ٥٠.

(٥) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٦.

فجـاءتْ بـه سَـبْطَ العِظـامِ، كـأنَّما عِمامتُـهُ بـين الرِّجـال لِـواءُ(١)

«يقال سَبْطٌ وسَبِطٌ للطويل المُسْتَرسِل من الشَّعر وغيره. فيقول ولدتْهُ أمُّه طويلَ العظامِ، تامَّ الخَلْق، فإذا اعتمَّ حلَّت عِمامتُه منه لطوله محلَّ اللّواء من قناته، وهذا كما قال عنترة(٢):

بَطَـلٌ كـأنَّ ثِيابَـهُ في سَـرْحَـةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبتِ ليس بتوْأَمِ»(٣)

وقد يشرح بيْتين معاً ويذكر ما هو ضروري لكشف المعاني ويهمل ما هو واضح وبيّن بالسِّياق وذلك في قول عَدِيّ بن الرَّعْلاء:

ليس من مات فاستراحَ بميْتٍ إنما المـيْتُ ميِّتُ الأحـياءِ(٤)

إنّما الـميْتُ من يعيش كئيباً كاسفاً بالُـه قليلَ الـرَّجَاءِ

يقول الشنتمري: «هذا مؤكِّد لما قدَّم من الصَّبر على مكروه الحرب. يقول من مات في الحرب فاستراح من نَكَدِ الدنيا فليس بميّتٍ في الحقيقة، لأنّ الذي يبقى له من طيب الذكر مع ما ينتقل عنه من نَكَد العيش عِوَض من الحياة. وقد فسَّر ذلك بتمام البيت والذي بعده.

---

(١) نسب في الخزانة لبعض بني العنبر ٩/ ٤٨٨ وانظر شرح الأشموني ١/ ٢٤٣ ولسان العرب ٧/ ٣٠٩ سبط.

(٢) ديوان عنترة/ ١٣٨.

(٣) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٨.

(٤) البيتان لعدي بن الرعلاء الأصمعيات/ ١٥٢ والحماسة الشجرية ١/ ١٩٥ والمغني/ ٦٠١ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣ واللسان ٢/ ٩١ موت.

(والكئيبُ) الحزين. و(الكاسفُ) المتغيّر اللون، وضربه مثلاً لتغيّر الحال. (والبالُ) الحال»(١).

ولم ينس الشَّنْتَمْري الجانبَ النحويَّ، فهو من العلماء والمبرّزين في عصره، فكان يقف عليه، ويذكر الموقع الإعرابي لكلمة ما مرجّحاً ومعلّلاً وموضحاً. ومن أمثلته في قولِ سلمى بنت ربيعة من بني السِّيد بن ضبّة:

رجــلاً إذا مــا النائبــاتُ غشــينَهُ أَكْفــى لِمُعْضِــلَةٍ وإنْ هــي جَلَّــتِ

ومنــاخِ نازلــةٍ كفَيْــتُ وفــارسٍ نَهِلَــتْ قنــاتِي مِــنْ مَطــاه وعَلَّــت

«نَصَب (رجلاً) على البَدَل من قوله (مِثلي)، ويجوز نصبُه على التمييز، والتقدير مثلي من رجلٍ. (والمُعْضِلة) الدّاهية الشديدة التي يضيق على الإنسان علاجُها، من قولهم عَضَلت القطاةُ إذا ضاقت عن خروج بَيْضَتِها. وقوله «وإنْ هي جَلَّتِ» توكيدٌ، لأن المعضلة لا تكون إلا جليلةً، إلا أن يُفاضِلَ بين الجلالة فيجعل بَعضها أجلّ من بعض، فيكون في استثنائه فائدة. قوله «نهلت قناتي من مطاهُ» أي شربتْ الشّرْبة الأولى. (والمَطَا) الظّهْرُ، وخصّه إشارة إلى أنه طعنَهُ مُنْهزماً مُوَلِّياً حين لم يقاومْهُ. (والعَلَلُ) الشُّرْبُ الثاني، وقد طُعن عليه لقوله (نهَلتْ وعَلَّتْ)، لأنّ الفارس لا يثبُت حتى يطعن طعنةً بعد طعنةٍ، ولأنّ تكريره للطَّعن مُنبئٌ عن قلّة حذقه بالمطاعنة، إذْ لم يُصِبْ مَقتلاً فيستغني بأوّل طعنة، وسلامتُه عندي من العيب أن يُجْعل النَّهَلُ والعَلَلُ كنايةً عن ارتواءِ رُمحِه من دمه فقط، لأنّ الرَّيَّ أكثرُ ما يكون عند العَلَل بعدَ النَّهَل»(٢)

(١) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١١١.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٦٤_١٦٥.

ومن شواهد الصرف وبراعته في تبيان النواحي الصرفية للألفاظ قوله في قول الشاعر سلمى الآنف الذكر:

زَعمتْ تُماضرُ أنّني إمّا أَمُت يَسْدُد أُبَيْنوها الأصاغرُ خَلَّتي

(الخَلّة) الفُرجة في الحائط وغيره، أي إذا متُّ خَلَا مكاني منّي فكأنّ خُلُوَّه فُرجةٌ في محلِّ أهلي وحالهم، فزعمتْ أنّ بَنِيها يقومون مقامي ويُسدُّون تلك الخَلَّة.

(وأُبَيْنون) تصغير أبناء على غير قياس، ومجازُه أن يُبنَى على لغة مُكَبَّره كما قالوا لُيَيْلِيَة وأُنَيْسِيان وعُشَيْشِيَة وأُصَيْلان، ونحو ذلك من شاذّ التصغير، أو يكون مقصوراً من أبناء فيصير أَبْنا على زنة أَعْمَى ثمّ يُصَغَّر أُبَيْنا على زِنة أُعَيْمَى ثم يُجمع بالواو والنون فيقال أُبَيْنُون كما يقال أُعَيْمون، وكلا القولين نادر.»[1] .

ووقوفه على النحو والصرف في هذا الشرح قليل، وإذا وقف أوجز كما في كلامه على أبينون. وهي لا تعدو كونها إلماعات لتوضيح ما يحتاج إلى توضيح من الأبيات. وهو لا يسهب في الشرح كما فعل المرزوقي والتبريزي فجاء شرحه موجزاً.

* * *

* منهج صاحب الشرح المعزو إلى المعرّي (ابن مرقد):

وهو محمد بن الفقيه الحسين بن أبي الحسن بن علي بن نصر بن منصور بن مرقد. ولم أقف على ترجمة له فيما عدت إليه من كتب. إن هذا الشرح من الشروح الموجزة لديوان الحماسة، وهو لا يعدو أن يكون توثيقاً لهذا الديوان بما فيه من بيان

---

(١) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٦٣ وما بعدها وانظر الخزانة ٨/ ٣٠ وشرح المفصل ٩/ ٥، ٤١ واللسان ١١/ ٢١٥ خلل.

اختلاف الروايات فيه وتحقيق عزو الأبيات إلى الشعراء، على أنه لا يخلو من تعليقات لغوية ونحوية وصرفية مفيدة موجزة، ومن بعض الأخبار، وتوضيحات لمعاني بعض الأبيات.

ولا يخفى على قارئ هذا الشرح اعتماد صاحبه على الشروح الأخرى، إذ نراه في غير موضع ينقل بعض الأخبار والروايات والتعليقات وغيرها عمّن سبقه من الشرّاح. ومن الأمور التي وقفت عليها في منهجه في هذا الشرح أنه كان يسوق أبيات الحماسات التي ذكرها أبو تمام، ولا يشرحها بيتاً بيتاً، بل يختار بعض أبياتها التي يراها مما يحتاج إلى توضيح، فيسوق مثلاً ثلاثة أبيات يعلّق على معنى كلمة في واحد منها قائلاً:

«سمّوا أناساً لحركتهم واضطرابهم، وذو نواس ملك كانت له ذؤابتان تنوسان»(١).

وقد يسوق ستة أبيات أو ثمانية أبيات متتالية(٢)، مكتفياً بشرح كلمة واحدة، وقد يوضح معاني مفرداته كلها إن وجد البيت يتطلّب ذلك. كقوله:

ألهفى بقرّى سحبلٍ حين أَحْلبت ... علينا الولايا والعَدوّ المباسل

أي دعوت لهفي، وقرّى: موضع، وقيل ماء، وسحبل: واد عظيم، أجلبت: رفعت أصواتها، أحلبت أعانت، الولايا: العشائر، الواحد وليَّة، وقيل الولايا النساء، حملوهن معهم ليثبتوا ولا ينهزموا، وقيل: الولايا: الأولياء، يراد به

(١) الشرح المعزو إلى المعري ١/ ٤٧.

(٢) المصدر نفسه/ ٤٩

المنايا. كما يقولون: (فوّز) لمن مات، وأصله الدخول في المفازة»(١).

وقد يوضح معنى البيت، ويجد في ذلك غناء عن تعليقات أخرى(٢). وقد يحمل البيت على وجهين ويقدّر المعنى فيهما، كقوله:

وإني لدى الحرب العوان مُوَكَّل بإقدام نفسٍ لا أريد بقاءها(٣)

(بإقدام نفس) يحتمل أن يكون مضافاً إلى المفعول، أي (أقدّم أنا نفساً)، فتكون هذه مفعولة من (قدِمَ، يَقدَم) بمعنى أَقْدَم، وهي لغة... ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل، أي: بأن تُقَدّم نفسٌ»(٤).

وقد يسوق الأبيات خلواً من أي تعليق مع تفاوت في عددها، وقد تصل إلى ستة عشر بيتاً (٥). وهو يهتم بعزو الحماسيات إلى أصحابها، فإذا اختلف في عزوها نبّه على ذلك كقوله:

«وقال عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، ويقال: إنها للسموأل بن عادياء»(٦).

---

(١) اللسان ١١/ ٣٣١.

(٢) المصدر نفسه/ ٤٦، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٥، ٨٨، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٥٩، ٢٣٥.

(٣) لقيس بن الخطيم ديوانه/ ١٠.

(٤) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٣٤.

(٥) المصدر نفسه/ ٧٩، ٢٢٩، ٣٤٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٤٠١، ٥٢٨، ٥٤٥، ٦٥٥، ٥٥٢، ٧٢٦، ٧٢٧، ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٩٦، ١١٦٥، ١١٦٧.

(٦) المصدر نفسه/ ٨٥.

وكقوله: «وقال الحريش بن هلال القُرَيعي، وتروى للعباس بن مرداس وتروى لخفاف بن ندبة»(١).

ويحقّق في عزو الأبيات، وقد يرجح عزوها إلى شاعر بعينه، فقد ترد في الديوان معزوة إلى شاعر منسوب إلى قبيلته، فيرجح نسبتها إلى شاعر مسمّى كما في قوله: «وقال بعض بني فقعس ـ هو حي من بني أسد ـ قيل هو مرّة بن عَدّاء الفقعسي»(٢).

وقد تعزى إلى آخر، ويجد من يعزوها لشاعر فيسميه، كقوله: «وقال آخر ـ أبو رياش: هي مولَّدة ـ وقيل إنها لعبد الصمد بن المُعَذِّل، وقيل للحسين بن مطير»(٣).

أو قوله: «وقال آخر، وقيل إنها لمؤرج بن فيد السدوسي»(٤).

وإذا اختلف في اسم الشاعر نبّه على ذلك كقوله: «وقال ودّاك بن ثميل المازني، وقيل: ودّاك بن سنان بن نميل»(٥).

وإذا وردت الأبيات معزوة إلى كنية الشاعر ذكر اسمه توخّياً للدقة والتوضيح من ذلك قوله: «قال ابن زيّابة التميميّ، واسمه سلمة بن ذهل»(٦).

---

(١) المصدر نفسه/ ١٠١، ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه/ ١٥٦.

(٣) المصدر نفسه/ ١٩٥.

(٤) المصدر نفسه/ ١٩٧، ٢٠١، ٢١٤، ٢٢٠، ٧٦٥.

(٥) المصدر نفسه/ ٩٤.

(٦) المصدر نفسه/ ١٠٤، ١٤٦، ١٩٩، ٣٦٠.

وإذا لم يهتد إلى اسم الشاعر عزاه إلى مجهول كآخر(١). أو امرأة من طيئ(٢).

وقد يتكلم على اشتقاق أسماء بعض الشعراء، فيقول في الشميذر مثلاً: «الشميذر: السريع، سير شميذر، واشتقاقه من الشَّمْذ، وهو رفع الناقة ذنبها، أو الشذر وهو النشاط»(٣).

ولا يخلو الشرح من فوائد لغوية في ثنايا الكتاب يقول: « (لا يسألون أخاهم): جمع الأخ من الأولاد إخوة، ومن الصداقة إخوان كقوله:

ذو الودّ عندي وذو القربى بمنزلة وإخوتي أسوةٌ عندي وإخواني»(٤)

كما يضمّنه تعليقات نحوية وإن كانت قليلة مقتضبة على ما يرى أنه يحتاج إلى إعراب كقوله:

أأمكنت من نفسي عدوّي ضَلّةً ألهفى على ما فات لو كنت أعلم

ضلةً: مصدر في موضع الحال، ويجوز أن يكون مفعولاً له، أي فعلت ذلك الضلال»(٥).

وقد يقرن إعرابه بالأمثلة الموضّحة، ويجيز وجهاً آخر كقوله في قول بعض الفزاريين:

(١) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٩٢.

(٢) المصدر نفسه/ ١٥٥.

(٣) المصدر نفسه ٩٢، ١٠١، ١٢٣، ٣٠٠، ٣٦٦، ٤٨.

(٤) المصدر نفسه/ ٤٦ والبيت لأبي تمام ٣/ ٤٣٤ (تحقيق: محمد عبده عزام).

(٥) المصدر نفسه/ ٤٥١ الشرح المعزوّ إلى المعرّي.

أكنيــه حــين أناديــه لأُكرِمَــه ولا ألقّبــه والســوءةَ اللقبــا

«نصب السوءة لأنه جعلها مفعولاً معه، أي: ولا ألقّبه مع السوءة اللقبَ، أي مقترناً بالسوءة، ألا ترى أنك تجد هذا في المفعول معه، تقول:قمت وزيداً، أي قمت مقترناً معه، ومن رفع فالخبر مضمر، أي: والسوءة ذاك، ويجوز أن يكون (اللقبا) خبراً، ويكون مصدراً كالجَمْزى»(١).

وقد يجوّز في البيت وجهين ويوضحهما كقوله:

فقد جعلتْ في حبّة القلـب والحَشـا عِهادُ الهـوى تُـولَى بشـوقٍ يعيـدها

يجوز نصب (عهاد) ورفعها، فالنصب على أنها مفعول أول لـ (جعلتْ)، و(تولَى بشوق) في موضع المفعول الثاني، و(يعيدها) في موضع الصفة للشوق. ومن رفع يكون (جعلت) بمعنى طفقت وأقبلت، غير متعدّ، و(يعيدها) يقوم مقام فاعل (تُولى)، فيكون المعنى: قد طفقت أوائل هواها (مطراً يعيدها) أي بشوق يعيدها»(٢).

وقد يؤوّل البيت على مذاهب النحويين كسيبويه والأخفش، يقول:

جهلــت مــن عنانــه المتــدّ ونظــري في عطفــه الألــدّ

---

(١) المصدر نفسه/ ٦٩٧ والجَمَزى: العدْوُ السريع. ويروى: والسوءةُ اللقبُ. على الابتداء والخبر. والبيت في شرح الأشموني ٢/ ٢٧٢ ساقه في معرض كلامه على عدم جواز تقدّم المفعول معه على عامله باتفاق، فلا يجوز: والطريقَ سرت، وذكر أن في تقدّمه على مصاحبه خلافاً. قال: والصحيح المنع. وأجاز ذلك ابن جني لوروده في كلام العرب كما في هذا البيت.

(٢) المصدر نفسه/ ٧٦٢ والبيت للحسين بن مطير.

يجوز أن يكون زاد [1] من في الواجب على مذهب الأخفش، وعلى مذهب سيبويه يكون حذف مفعول (جهلت)، كأنه قال: جهلت من عنانه الطويل ما أعرفه من كرمه ونجابته»[2].

وقد يذكر مذهب الفراء وسيبويه والأخفش فيقول: «الصحابة مصدر، والمصدر إذا جرى على الجماعة أجري كالوصف، وحكى الفرّاء (الصِّحابة) بكسر الصاد، وهذا جمع صاحب، غير أنّه أنّث الجمع كتأنيث الذِّكارة والفِحالة، وأما (صَحْب) فاسم عند سيبويه للجمع بمنزلة الجامل والباقر، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه اسم مكسّر واستدلّ على ذلك بكثرته نحو رَكب وتَجْر، وسَفْر، ويدل على قول سيبويه:

بنيتُه بعُصبةٍ من مَاليا أخشى رُكيباً أو رُجَيْلاً غاديا»[3]

---

(١) في الشرح (أراد) والصواب ما أثبت لما يقتضيه السياق. شرح المرزوقي/ ٦٢٣ وشرح التبريزي ٢/ ١٨٠.

(٢) الشرح المعزو إلى المعري/ ٣٩٧. فالأخفش يجيز زيادتها في الواجب وسيبويه لا يجيزه ويحمل ما ورد من ذلك على تأويل محذوف. انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ والإنصاف ١/ ٣٧٦ ومعاني القرآن للكسائي/ ١٩١ والكتاب ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ٤/ ٣٦ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٤ والمغني/ ٤٢٨ .

(٣) قال سيبويه: هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده، ولكنّه بمنزلة (قوم ونَفَر، وذَوْد)، إلّا أنّ لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك رَكْبٌ وسَفرٌ، فالركب لم يكسّر عليه راكب، ألا ترى أنك تقول في التحقير رُكيب، وسُفَير، فلو كان كسّر عليه الواحد رُدّ إليه، فليس (فَعْل) مما يكسَّر عليه الواحد والجمع، مثل (طائر وطير) و(صاحب وصحب). الكتاب ٣/ ٦٢٤.

والشارح ينقل عن ابن جني نصوصاً كثيرة مصرِّحاً وغير مصرِّح، ومن النصوص التي صرّح بنقلها عنه قوله:

لطاعنت صدور الخيل طعناً ليس بالآلي

ابن جني: في (طعناً) وجهان: إن شئت جعلته على فعل آخر دلّ عليه طاعنت حتى كأنه قال: طعنت طعناً، وذلك أنه إذا طاعن فقد طعن لا محالة، وإن شئت حملته على أنه مصدر محذوف الزيادة، أي طاعنت طِعاناً ومطاعنة أو طَعْناناً على ما جاء في مصادر مثله، قالوا: مررت بزيد وحده، أي أوحدته بمروري إيحاداً، وقالوا: عمَّرك الله، أي عَمّرك الله تعميراً ومنه:

.... وباب إذا ما لُزَّ للغَلْق يَصرِفِ[1]

أي للإغلاق، وقال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[البقرة: ٢٤٥] أي إقراضاً، والقَرض بمنزلة الطِّحن وهو الشيء المُقْرَض، وقالوا: أطعمته طاعةً، وأجبتُه جابة، فجاء على فَعْلة، فأمّا قول القُطامي:

.... وبعد عطائك المئة الرتاعا[2]

---

(١) صدره:

أحبُّ إلى قلبي من الدِّيك رنّة

وهو في تهذيب اللغة ١٥/ ٣١٧ واللسان ٧/ ٢٩١ غلق، ومعجم البلدان ٤/ ١٠٢ وبيت الحماسة للفند الزمّاني.

(٢) صدره:

أَكُفراً بعد ردّ الموت عنّي ....

وهو في ديوانه ٢/ ٣٢، والخزانة ٨/ ١٣٦ ويُروى أظلماً.

فليست من الباب، وذلك أنّ فيه ألف فَعال الزائدة، فلو كان على حذف الزيادة لقال: وبعد عَطْوِك»[1].

وقوله: «ابن جني: يروى الصِّقال، وهوأجود، لأن من روى صِقال فهو جمع صقيل، وكسَّر فعيلاً في معنى مفعول على فِعال، وهذا إنما جاء في فعيل الذي هو فاعل نحو كريم وكِرام، وظريف وظِراف. وصقيل في معنى مصقول لم يأت عنهم مثل قتيل وقتال، وصريع وصراع، غير أنه شبه صقيلاً بظريف من حيث ركبا المثال، واجتمعا في الصفة، ونظيره: فَصيل وفِصال، وإذا كان كذلك فمن روى الصِّقال أولى، لأنه مصدر كأنه قال عند الصّقال»[2].

وإذا كان النص الذي يأخذه عن ابن جني طويلاً تراه يلخّص بعضه، وينقل الباقي بنصه. كما في قوله:

هما خطّتا إمّا إسارٌ ومِنّةٌ وإما دمٌ والقتل بالحرّ أجدر[3]

من جرّ فأمره واضح، وذلك أنه حذف النون للإضافة، ولم يعتدّ بـ (إمّا) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وأما الرفع فطريف المذهب، فظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة، فقد حكي ذلك، ومنه ما يعزى إلى البهائم: (قالت الحجلة للقطاة:بيضك ثنتا وبيضي مئتا)، ومنه قوله:

---

(١) الشرح المعزو إلى المعري وانظر الكتاب ٤/ ٨١ والأصول ٣/ ١٣٤ والخصائص ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١ والارتشاف ٢/ ٤٩٩.

(٢) الشرح المعزو إلى المعري/ ٣٥٦.

(٣) لتأبط شرّاً في ديوانه/ ١٨٩ والخصائص ٢/ ٤٠٥ والخزانة ٧/ ٤٩٩ وما بعدها والدرر اللوامع ١/ ١٤٣ وشرح التصريح ٢/ ٥٨ ورصف المباني/ ٣٤٢ واللسان ٧/ ٢٨٩.

لنا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثلاثٌ فبعضُها لأولادنا ثنتا وما بيننا عنز[(١)]

وذهب الفرّاء في قوله:

لها متنتان خظاتا كما أكبَّ على ساعديه النمر[(٢)]

أراد خظاتان، فحذف النون استخفافاً، واستدلّ على ذلك بقول الآخر:

ومتنتان خظاتان كزُحلوفٍ من الهَضْبِ[(٣)]

قال ابن جني: ويجوز عندي فيه وجه آخر أعلى من هذا لضعف حذف نون التثنية، وهو أن يكون أراد الحكاية كأنه قال: هما خطّتا قولك: إما إسارٍ ومنةٍ، فحذف النون على هذا للإضافة البتة، ومثله بيت الكتاب:

.... فأبيت لا حِرجٌ ولا محروم [(٤)]

أي لا يقال فيّ ذلك»[(٥)].

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٤٣٠ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٧ والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٧ شرح شواهد الشافية/ ١٥٩ والخزانة ٧/ ٥٨٠.

(٢) لامرئ القيس ديوانه/ ٥٨ والأشباه والنظائر/ ٤٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٤ والخزانة ٧/ ٥٠٠، ٥٧٣ واللسان ١٣/ ٣٩٨ متن.

(٣) لأبي داود الإيادي. الحماسة البصرية ٢/ ٣٢٧ وسر صناعة الإعراب/ ٤٨٤، ٤٨٧ واللسان ١٤/ ٢٣٣ خظا، والممتع في التصريف/ ٥٢٦.

(٤) صدره:

ولقد أَبيتُ من الفَتاةِ بمنزلٍ

للأخطل ديوانه وهو في الكتاب ٢/ ٨٤ وانظر شرح المفصل ٣/ ١٤٦ والإنصاف ٢/ ٧١٠

(٥) الشرح المعزو إلى المعري/ ٦٨.

وقد يفيد من ابن جني، وينقل عنه، ولا يلمع إلى هذا النقل. من ذلك قوله:

لـو عُـدَّ قـبرٌ وقـبرٌ كنـت أكـرمهم ميتـاً وأبعـدهم مـن منـزل الـذام

لم يرد لو عدّ قبران، وإنما أراد، لو عدّت القبور قبراً، قبراً، ولو قال: لو عُدَّ قبر قبر لم يجز الرفع كما جاز الأول، وذلك أنّ هذا من مواضع العطف، فحذف حرفه لضرب من الاتساع، وهذا الاتساع خاصة إنما جاء في الحال، نحو: (فصّلت حسابه باباً باباً) و(دخلوا رجلاً رجلاً) مبيّناً، متتابعين، فلو رددت على البدل لم يجز، وعلى هذا قالوا (جاري بيت بيت، ولقيته كفّةً كفّة)، فاتسعوا بالبناء مع الحال. ونحوها في ذلك الظرف نحو قولك: (كان يأتينا يومَ يومَ)، (وليلةَ ليلةَ)، و(أزمانَ أزمانَ)، و(صباحَ مساءَ) فإن خرجت به عن الظرفية لم يجز البناء، ألا تراك تقول: هو يأتينا كل صباحٍ مساءٍ وفي ليلةٍ ليلةٍ فتعرب البتة»[1].

وقوله في موضع آخر، وهو قول الشاعر:

أكـرُّ علـيهم دِعْلِجـاً ولبانـه إذا اشـتكى وقـع الرمـاح تحمحـما

«دعلج فرسه، ولبانه بعضه، وهو الصدر، وإذا كرَّ عليهم الفرس فقد دخل اللبان في الجملة، الجواب أنه أعاد اللَّبان لعظم قدره في نفسه، ولأنّ الذكر بصدره كما أن الأنثى بعجزها، فلما فخّمه وعظّم أمره أعاد ذكره تنويهاً به، ومثله قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[البقرة: ٩٨][2].

---

(١) المصدر نفسه ٦٨٠ والتنبيه ١٣٦/ ب وانظر الكتاب ١/ ٣٩٢ والجمل ١/ ٣٣٧ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٧ وما بعدها وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٤ والارتشاف/ ١٥٥٨ وشرح المفصل ٢/ ٦٢ والبيت لعصام بن عبيد الزمّاني.

(٢) شرح الحماسة/ ١١٣ وانظر ١٤، ٦٨٣، ١٢٠٣، ٨٦، ٨٧.

وقد ينقل عن ابن جني شيئاً لم يرد في التنبيه، وربما ورد في كتاب آخر له، وذلك قوله:

ساعدني فيها ابنُ عمرو بنِ عامرٍ زهيرٌ فأدّى نعمةً وأفاءها

ابن جني: خداش هو الصحيح»[1].

وقد نجد الشرح بنصّه عند المرزوقي والتبريزي: وهو قوله:

قسمنا بذاك الدهرَ شطرين بيننا فما ينقضي إلا ونحن على شطر

شطرين منصوب على المصدر، كأنه قال: قسمنا الدهر قسمين، ويجوز أن يكون حالاً على معنى قسمناه مختلفاً، فوقع الاسم موقع الصفة لمّا تضمّن معناها، كقولك: طرحت متاعي بعضه على بعض، كأنك قلت: متفرّقاً، المعنى: أوقات الدهر بيننا وبين أعدائنا مقسومة قسمين، فلا ينقضي شيء منها إلا ونحن على أحد الحدّين إمّا علينا وإمّا لنا»[2].

ونقل عن نحويين ولغويين كابن السكيت تفسير بيت من أبيات الحماسة فقال في قوله:

الرمح لا أملأ كفّي به واللِّبْد لا أتبع تزواله

«قال ابن السكّيت: يقول: لا أقاتل بالرمح وحده، لأنه إذا اقتصر على الرمح فكأنه قد ملأ به كفّه فشغلها عن غيره»[3].

---

(١) المصدر نفسه/ ١٣٢ والبيت لقيس بن الخطيم الديوان/ ٦.

(٢) المصدر نفسه/ ٥٠١ وانظر شرح المرزوقي/ ٨٢٦ وشرح التبريزي ٢/ ١٦٠.

(٣) المصدر نفسه/ ١٠٥.

وعن أبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي زيد في تعليقه على أحد أبيات الحماسة فقال:

من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى مـن القـوم إلا خارجيـاً مسـوّما[1]

... الأصمعـي: كلّ ما فاق في جنسـه فهو خارجـي. أبو عمرو الشيباني: الخارجي من الخيل والرجال: المنكَر. قال أبو زيد: إذا لم يكن للرجل في أهله بيتُ شرف، ولم يثبت أحد منهم ثم ثبت واحد منهم فهو خارجيّ»[2].

ونقل عن الأصمعي معنى قوله: «ما يُرغى لشدّاد فصيل»، فقال: «الأصمعي وغيره: إذا اختلّ الرجل من العرب وأملق قصد الأحياء ومعه حبل، فيعطيه هذا البعيرَ وهذا الشاةَ، فيقال لمعطي البعير أرغِ ولمعطي الشاة أثغِ»[3].

ونقل عن أبي هلال العسكري تغليطه الشاعر في عطف إرم على عاد من قول زياد بن منقذ:

حتـى انتهـوا لمياه الجـوف ظـاهرةً مـا لم تَسـِر قـبلهم عـاد ولا إرم

فقال: «قال أبو هلال: عاد وإرم واحد، فجعلُهما اثنين غلط»[4].

ونقل عن السيرافي قوله أن جمع غير العاقل بالواو والنون يكون للتشريف أو للتكثير فقال:

---

(١) للحصين بن الحمام المرّي. شرح اختيارات المفضل/ ٣٢٩ والمقرب ١/ ١٩٨ ورصف المباني/ ٣٢١.

(٢) الشرح المعزو إلى المعري/ ٢٧٤.

(٣) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٧٠.

(٤) المصدر نفسه/ ٣٦٩.

«السيرافي: الجمع بالواو والنون مختصّ ببني آدم، وإذا جمع من غيرهم هذا الجمع كان إمّا تشريفاً كقولهم (أرضون) لأنها مقرّ العقلاء، أو تكثيراً كقولهم (الوابلينا) أي شيئاً بعد شيء لا إلى غايةٍ، أو يكون خبراً لحذفٍ دخله كـ (بُرَةٍ وبُرِين) و(قناة وقِنِين)»(١).

ونقل عن ثعلب معنى كلمة وردت في بيت من أبيات الحماسة، وساق معنى البيت فقال:

سقيناهم كأساً سَقَوْنا بمثلها ... ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

قال ثعلب: أصبر: أجرأ، من قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] أي ما أجرأهم عليها. هذا البيت يحتاج إلى تأويل، لأنه لم يرد بقوله (على الموت أصبرا) إقراراً لهم بالشجاعة، ولكن يقول: أَشْجَرَ القتل فيهم فصابروا عليه هذا وإن كان فَدْحاً لهم، والذي فعل هذا بهم أولى بالمدح، فإن قيل كيف يدّعي أن القتل فيهم أعمُّ بعد أن ساوى بينهما بقوله: (سقيناهم كأساً سقونا بمثلها)، قيل الكأس هاهنا القتل، أي قتلناهم وقتلوا منا، فلا ندري أي الفئتين أكثر، فلما قال: «ولكنهم كانوا على الموت أصبرَ) عُلِم الغرض»(٢).

ونقل عن النمري أنه خطّأ أبا تمام في ترتيب بيتين ساقهما وهما في قول الشاعر:

يوم ارتحلت برحلي قبل برذعتي ... والعقل مُتلِه والقلب مشغول

(١) المصدر نفسه/ ٣٧١.

(٢) الشرح المعزو إلى المعري ١١٤ ـ ١١٥ والبيت لزُفر بن الحارث.

ثم انصــرفت إلى نضْـوِي لأبعــثَه إثر الحُدوجِ الغوادي وهـو معقـول

فقال: «قال النمري: كذا روى أبو تمام هذين البيتين، والصواب عندي أن الأخير أول والأول أخير، وإلّا كيف يرتحل عنه وهو ينصرف إليه. وغير النمري يقول: هذا كله لدهشته لأنّه قدّم ما يؤخّر وأخّر ما يقدّم»[١].

ونقل عن أبي العلاء المعرّي ـ وهذا دليل على أنّ هذا الشرح ليس لأبي العلاء المعرّي ـ أن الأصمعي قال عن أبي النشناش: أبو النشّاش وعبارته: «وقال أبو النشناش ـ أبو العلاء: كان الأصمعي يقول أبو النشاش:

إذا المرء لم يَسْــرَح سَـواماً ولم يُـرِح سَوَاماً ولم تعطِـف عليـه أقاربـه»[٢]

ونقل عن أبي رياش في غير موضع من شرحه، من ذلك الخبر الذي ساقه ليوضح المناسبة التي قيلت فيها الحماسة فقال:

إذا أرســلوني مائحــاً لــدِلائهم فملأتهــا عَلَقــاً إلى أســباها

أبو رياش: كان عمرو بن هند بعث وائل بن صُريم أخا باعث هذا الشاعر ساعياً على بني تميم، فبينا هو جالس على شفير بئر يجمع الصدقات إذا دفعه رجل منهم، فوقع فيها، ورموه بالحجارة حتى قتلوه وهم يرتجزون ويقولون:

يــا أيّهــا المــائح دلــوي دونكــا إني رأيــت النــاس يحمــدونكا

وإنما هذا هزء، فبلغ ذلك باعثاً أخاه، فعقد لواء، وسار في بني عُبْر، وآلى أن يقتُل في بني تميم حتى تمتلئ دلوه من البئر، ففعل ذلك حتى كانت المرأة

(١) الشرح المعزو إلى المعري/ ٧٦٤

(٢) المصدر نفسه/ ٢٣٢.

تقول: تَعِسَتْ عُبَر، ولا لقيت الظفَر، ولا سقيت المطر»[١].

ونقل عنه تخطئته لأبي تمام في عزو أبيات من الحماسة فقال: «قال منصور بن يحيى الحنفي ـ قال أبو رياش: هذا غلط من أبي تمام، إنما يحيى بن منصور ذهلي من بني عامر بن ذهل، والأبيات لموسى بن جابر الحنفي»[٢].

وفي موضع آخر: «وقال آخر من طيئ. أبو رياش: هي لرجل من بني أسد»[٣].

ونقل عنه أيضاً أن استعمال وَمَضان لم يسمع من غير الشاعر الذي ساق أبياته في الحماسة وعبارته:

حمـي الحديـد عليهم فكأنـه وَمَضانُ برقٍ أو شعاعُ شموس[٤]

قال أبو رياش: ما أعلم شاعراً قال (ومضان) إلا هذا، ولكنهم يقولون: وميض»[٥].

ومما يلحظ في منهجه أنه يسوق أكثر من رواية للبيت، وينبّه على الاختلاف فيها فيقول مثلاً:

أمحمـدٌ ولأنـت صنو نجيبـةٍ من قومها والفَحْل فحلٌ مُعْرِق[٦]

---

(١) المصدر نفسه/ ٣٥٢ والبيت لباعث بن صريم.

(٢) المصدر نفسه/ ٢٣٩.

(٣) المصدر نفسه/ ٢١٤.

(٤) للأشتر النخعي اللسان ٦/ ١١٣ شمس، أساس البلاغة/ ومض، تاج العروس ١٦/ ١٧١ شمس.

(٥) شرح الحماسة/ ١٠٩.

(٦) لقتيلة بنت النضر الدرر ١/ ٨١.

يروى: ها أنت... ويروى نجل نجيبة»(١). ويقول في موضع آخر:

ولا يجـزون مـن حسـن بسـوء ولا يجـزون مـن غلـظ بلـين(٢)

ويروى بسَيْء تخفيف سيِّئ، كهيْن وهيِّن، وبِسَيٍ، وبِسُوْءى»(٣).

وقد يسوق روايتين للبيت، ويبين الوجه في كل منهما، كما في بيت جابر بن ثعلب الطائي:

ويـزري بعقـل المـرءِ قلّـةُ مالـه وإن كان أسرى من رجالٍ وأَحْـولا

و(أَحْيلا)، من رواها و(أحولا) بالواو فأمره ظاهر، لأن العين في الأصل واو، يقال هما يتحاولان، وأمّا الياء فشاذّة، وإنما جاز لأنه قد كثر عنهم حَيْل وحَيْلة، ولغة أخرى (لا حَيْل ولا قوّة) فجنحوا إلى الياء اعتياداً، ولخفّتها»(٤) وقوله:

.... أداء عراني من حُـبابك أم سـحرُ(٥)

من ضمّ الحاء أراد حُبّك، ومن كسرها أراد مصدر حابّ مُحابّةً، وهو فِعْلها وفِعْلُه، لأنّ المفاعلة فعل الاثنين و(جَنابِك) بفتح الجيم: ناحيتك، وبكسرها مصدر

(١) شرح الحماسة/ ٥٨٥.

(٢) لأبي الغول الطهوي. الخزانة ٨/ ٣١٤، الشعر والشعراء ١/ ٤٣٦ الحيوان ٣/ ١٠٦.

(٣) شرح الحماسة/ ٥١.

(٤) الشرح المعزو إلى المعري/ ٢٢٢ وما بعدها.

(٥) لأبي العطاء السندي جمهرة اللغة/ ٦٤ واللسان ١/ ٢٩٠ حبب وتاج العروس ٢/ ٢١٣ وصدره:

فـوالله مـا أدري وإني لصـادق

(جانَبَ) وهو أيضاً فِعلُها وفِعلُه»[١].

وقد يختار الرواية التي اختارها ابن جنّي ويقوّيها من غير أن يلمع إلى اختيار ابن جني لها: فيختار أوجبته ويرجحها على أرجيته وأرجأته اللتين ضعفهما ابن جني[٢].

وقد يبين وجه المعنى في كل رواية فيقول:

أُغنــــي غَنــــاء الميّتــــين ... أُعَــــدّ للأعــــداء عــــدّا

أي أقوم مقام من ذهب من السلف. ومن روى (أُعِدّ) بضم الهمزة وكسر العين أراد: أُعِدُّ السلاح للأعداء، و(أُعَدّ) بالضم وفتح العين معناه أُعَدُّ للمعضلات، وأَعُدُّ بفتح الألف وضمّ العين يريد أَعُدُّ مآثر قومي»[٣]. وقد يسوق روايتين ويبين الأقوى كقوله:

سـآخذ مـنكم آل حـزن بحوشـب ... وإن كـان لي مـولى وكنـتم بنـي أبي

ويروى: مولاي مقصور. والأول يسلم من الزحاف، وهذه أشبه بطريقة الشعر، ألا ترى أنهما معرفتان مضافتان»[٤].

وقد ينقد الروايات، ويدقّق في صحتها، ويرفض بعضها. من ذلك قوله:

مــا إن جزِعــتُ ولا هَلِعــ ... ــتُ ولا يَــرُدُّ بُكــايَ زَنْــدا[٥]

---

(١) الشرح المعزو إلى المعري/ ٦٠ و٥٢.

(٢) المصدر نفسه/ ٦٣.

(٣) المصدر نفسه/ ١٢٨ والبيت لعمر بن معديكرب في ديوانه/ ٨٢.

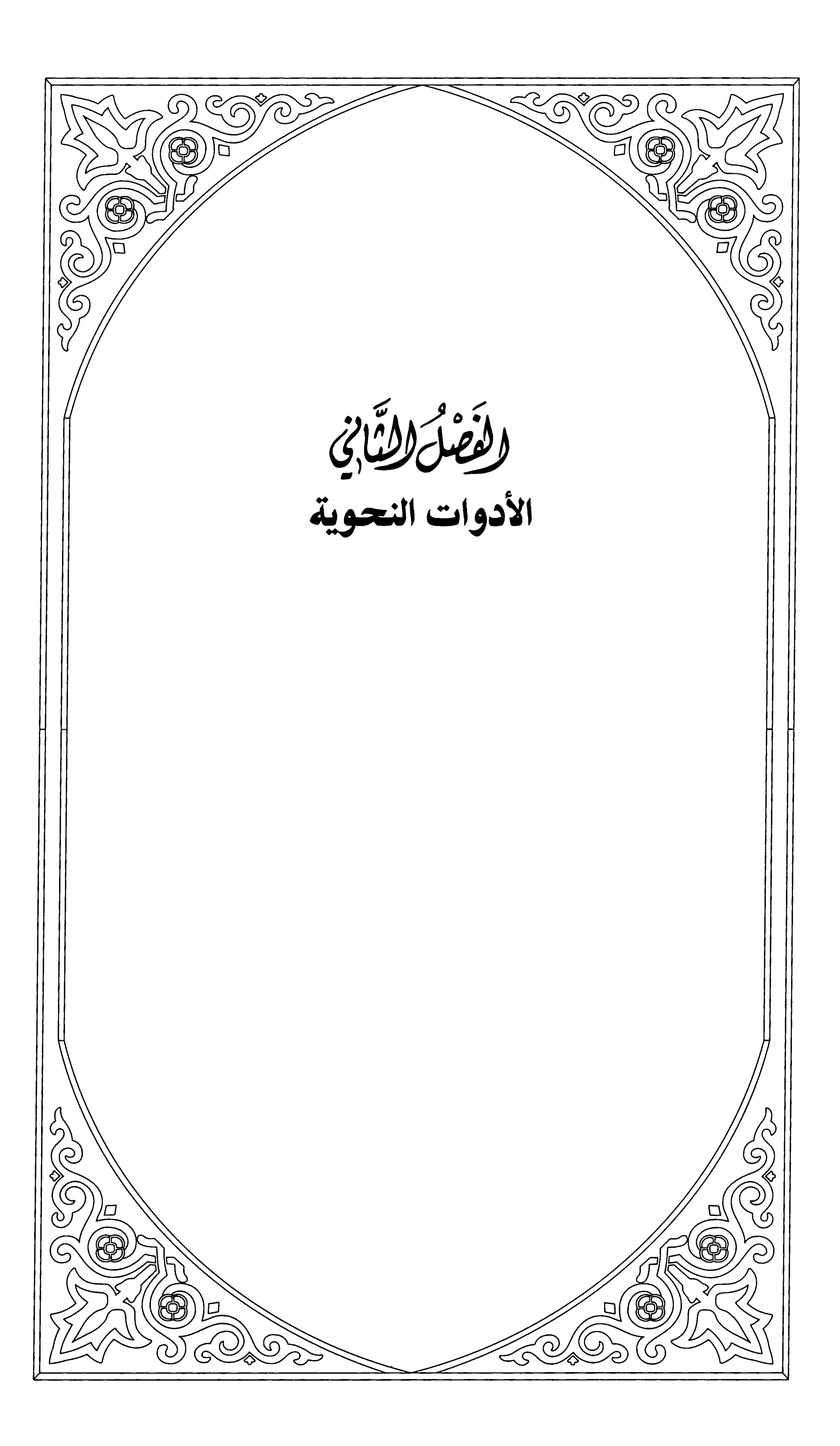
(٤) المصدر نفسه/ ٢٢٨.

(٥) لعمر بن معد يكرب ديوانه/ ٨٢ حماسة البحتري/ ١٢٨.

العرب تضرب المثل بالزند في القلّة، كما تضرب بالنقير والفتيل والقِمطير، ويروى زيداً، يعني أخاه، وهذه الرواية غير صحيحة لأنه فُتِّش عن نسب (عمروٍ) فلم يوجد له أخٌ يسمّى زيداً، وذكروا أنه أراد زيد بن الخطاب، وكان حليفاً له في الجاهلية»[١].

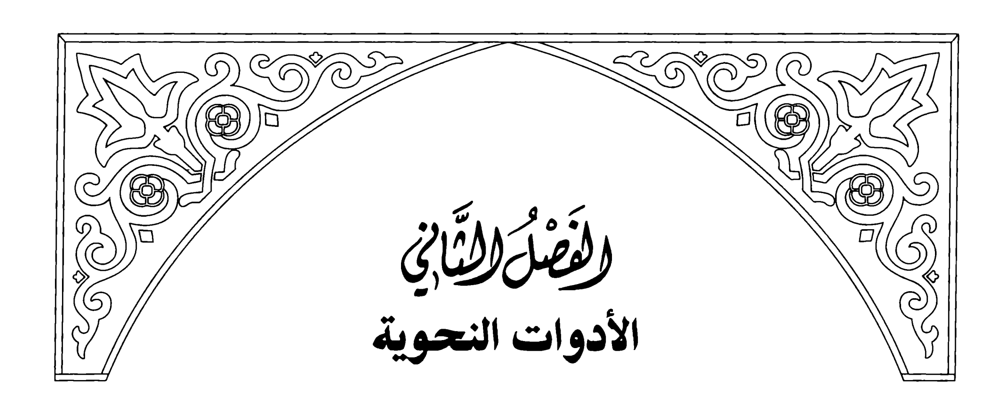
❒❒❒

(١) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٢٧



الفَصْلُ الثَّاني

الأدوات النحوية



الفصل الثاني
الأدوات النحوية

الهمزة

تأتي على وجهين: حرفاً لنداء القريب أو للاستفهام(1).

وقف شارحو الحماسة على الوجه الثاني وهو الاستفهام، وذلك في قول الشاعر الأسدي:

ألم تعلما مالي بروائد كلها ... ولا بخزاق من صديق سواكما

وذكروا من معانيها:

١ـ التقرير والتحقيق: وذلك إذا وليها نفي بـ (لم) أو (لا) أو (ليس). ذكره المرزوقي وعبارته: «قوله (ألم) هو (لم) أدخل عليه همزة الاستفهام، والاستفهام كالنفي في أنه غير موجب، ونفي النفي إيجاب، ولذلك قرر بـ (ألم) فيما كان واجباً واقعاً، لأنه يتضمن من التحقيق والتثبيت في التقرير وتأكيد المقرر على المخاطب مثل ما يتضمنه القسم لو أتى به بدله، لذلك عقب بما يعقب به القسم، وهو (ما) النافية(2)».

وذكر التبريزي هذا المعنى للهمزة(3)، ....

---

(1) مغني اللبيب/ ١٧.

(2) شرح ديوان الحماسة/ ٨٧٦ وما بعدها وذكر مثل ذلك في موضع آخر/ ١٠٨٠.

(3) شرح التبريزي ٣/ ٩١، ٢٨٩، ٢/ ٢٢٩.

وصاحب الشرح المعزو إلى المعري[(١)].

وقد حد ابن هشام التقرير بأنه «حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه».

ولذلك أخذ على الزمخشري استخدامه هذا المصطلح في مثل هذا الموضع، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[البقرة: ١٠٦] حيث حمل معنى الهمزة فيه على التقرير، فرد ابن هشام ذلك إلى أن المراد التقرير بها بعد النفي لا التقرير بالنفي، وأنَّ الأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي، أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ[(٢)].

٢ـ التسوية: ذكر المرزوقي من معاني الهمزة التسوية، وذلك إذا وليتها (أم) المتصلة لأنها تدل على استواء الحالتين اللتين توسطت (أم) بينهما، فقال معلقاً على قول أبي عطاء السندي:

فوالله ما أدري وإني لصادق أداء عراني من حبابك أم سحر[(٣)]

«أقسم بالله على استواء علمه بالحالتين اللتين ذكرهما، وتسمى الألف التي في قوله: (أداء عراني) ألف التسوية لهذا الذي ذكرناه»[(٤)]. ونقله التبريزي[(٥)].

والهمزة في مثل هذا الموضع خبر لا استفهام لأنها تدل على تسوية الأمرين،

(١) شرح أبيات الحماسة/ ٨٥٥ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٥١.

(٢) مغني اللبيب/ ٢٦٢٤، وما بعدها وانظر الكشاف ٦/ ٣٩٦.

(٣) يجوز في حِباب أن يكون مصدراً بمعنى الحُبّ، أو يكون مصدر حاببته أو يكون جمع الحُبّ.

(٤) شرح المرزوقي/ ٥٧.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٦٠.

وتخبر أن الأمرين عندك واحد، ولذلك يكون العطف بعدها بـ (أم) وهي معادلة الألف بمعنى أي[١].

والتسوية تكون باستعمال كلمة سواء وغيرها نحو «ما أبالي، وما أدري وليت شعري» ونحوهن[٢].

واكتفى المالقي بذكر وقوعها بعد سواء، وجعل ابن هشام ضابطها دخولها على جملة يصح حلول المصدر محلها كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾[المنافقون: ٦] أي سواء عليهم استغفارك لهم وعدم استغفارك[٣].

٣- الإنكار والتعجب: ذكر ابن جني هذا المعنى للهمزة إذا وقعت قبل أم المنقطعة في قول البراء بن ربعي:

أبعد بني أمي الذين تتابعوا أرجي الحياة أم من الموت أجزع

فقال: «(أم) هنا منقطعة لا متصلة، وذلك أن معنى المتصلة معنى أيهما وهو مع ذلك مدع أن أحدهما واقع كقولك: أزيد عندك أم عمرو، أي: أيهما عندك، فهو مدع أن أحد الرجلين عنده، وليس البيت كذلك، ألا ترى أنه لا يثبت الخلود ولا جزعه من الموت، بل ينعى كل واحد منهما ولا يثبته، فإذا كان كذلك علمت أنها منقطعة، ومن كلام آخر فكأنه قال: بل من الموت أجزع، وهو استفهام إنكار وتعجب، لا استفهام طلب وعلم وتفهم[٤]».

---

(١) الحجة للقراء السبعة للفارسي ١/ ٢٦٤ وما بعدها والأزهية/ ١٢٥ والخزانة ١١/ ١٥٥.

(٢) الكتاب ٣/ ١٧٠ وما بعدها والمغني/ ٢٤ والجنى الداني/ ٣٢.

(٣) مغني اللبيب/ ٢٤.

(٤) التنبيه ورقه ١٠٧/ أ.

وجعلها المرزوقي لمعنى التوجع[١]، وتبعه في ذلك التبريزي[٢].

وفي المغني ما يعضد كلام ابن جني، إذ قال في معرض كلامه على أم المنقطعة: «ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها) إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده»[٣].

ولا يقتصر مجيئها للإنكار على وقوعها قبل (أم) المنقطعة، بل تأتي في مواضع كثيرة يحددها السياق الذي وردت فيه، ومن ذلك: قول التبريزي في قول الشاعر:

أَبَعْدَ الذي بالنعفِ نعف كُوَيكبٍ رهينةِ رمسٍ ذي تراب وجَندلِ[٤]

أُذكَّرُ بالبُقيا على من أصابني وبُقيايَ أنّي جاهدٌ غيرُ مُؤْتَلِ

«ألف الاستفهام دخل ههنا على معنى الإنكار، وتناول الفعل الذي صدر في البيت الثاني، لأن ألف الاستفهام يطلب الفعل، والمعنى: أأذكر بالبقيا بعد المدفون بنعف هذا الجبل»[٥].

* * *

أجل

أجل حرف جواب بمعنى نعم وقف على معناه من الشارحين المرزوقي وذلك في قول سويد المراثد الحارثي:

---

(١) شرح المرزوقي/ ٨٤٩.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٢٦.

(٣) مغني اللبيب/ ٦٥.

(٤) البيتان لمسور بن زيادة وانظر شرح المرزوقي/ ٢٤٥ وما بعدها.

(٥) شرح التبريزي ١/ ٢٣٩.

لَعَمري لقد نادى بأرفعِ صوتِهِ نَعِيُّ سُويدٍ أنَّ فارسَكم هوى
أجل صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي إذا قال قولاً أنبطَ الماءَ في الثرى

فقال: «ولهذا أقسم وعظم الحال في نعي الناعي حتى جعله ينادي بأرفع صوته فعل النادب المتحسر، ثم صدقه في ثنائه وخبره فقال: أجل صادقاً، وأجل هو لتحقيق الإخبار، كأنه لما قال: إن صاحبكم أو فارسكم هوى، قال أجل أنت مصدق»(١).

ونقل التبريزي قول المرزوقي بنصه(٢)، وترك الوقوف عليها بقية الشارحين.

وما ذكراه رأي الزمخشري وابن مالك إذ محضاها لتصديق الخبر، وقال الزمخشري: وأجل لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة... ولا تستعمل في جواب الاستفهام(٣).

واختلف في معناها فقيل:

١ـ لتصديق الخبر، وعليه الزمخشري وابن مالك.

٢ـ التصديق للخبر والتحقيق للطلب ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي وإليه ذهب المالقي(٤) وابن هشام(٥).

---

(١) شرح المرزوقي/ ٨٤٠.

(٢) شرح التبريزي. ٢/ ٢٦٣.

(٣) المفصل/ ٣٦٩ والتسهيل/ ٢٤٥ وذكر رأيهما المرادي في الجنى الداني/ ٣٦٠.

(٤) رصف المباني/ ١٤٧ وذكر رأيه ابن هشام في المغني/ ٢٩ والمرادي/ ٣٦٠ والسيوطي في الهمع ٤/ ٣٧١.

(٥) مغني اللبيب/ ٢٩.

٣ـ لتصديق الخبر والنفي والاستفهام والأمر والنهي ذكر ذلك السيوطي[١].

٤ ـ لتصديق الخبر والاستفهام ووقوعها بعد الخبر أحسن كما نقل الأخفش فقيل عنه: «هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم أحسن منها بعد الاستفهام»[٢] وعن ابن خروف أنها أكثر ما تكون بعد الخبر[٣].

* * *

إذ

تأتي على وجوه فتكون اسماً للزمن الماضي، أو للمستقبل، أو للتعليل، أو للمفاجأة[٤]:

وقف عليها المرزوقي والتبريزي وذكرا من أحكامها:

آ ـ وقوعها بعد بينا وبينما وتكون للمفاجأة:

ذكر ذلك المرزوقي مستدلاً بذلك على زيادة الفاء وذلك في معرض تعليقه على بيتي ابن عبدل الأسدي:

بَينا هُمُ بالظَّهْرِ قد جلسوا ... يوماً بحيث يُنَزَّعُ الذُّبَحُ[٥]

فإذا ابنُ بِشرٍ في مَواكبِه ... تَهوِي به خَطَّارةٌ سُرُحُ

---

(١) الهمع ٤/ ٣٧١.

(٢) انظر مغني اللبيب/ ٢٩ والجنى الداني/ ٣٦١ والهمع ٤/ ٣٧٢.

(٣) مغني اللبيب/ ٢٩ والهمع ٤/ ٣٧٢.

(٤) المغني/ ١١١ ـ ١١٣.

(٥) شرح المرزوقي/ ١٧٨٤.

ثم قال: «فأما (إذا) فذكر سيبويه خاصة أن (إذ) تقع بعدهما ولم يذكر (إذا) تقول: (بينما نحن نسير إذْ أقبل زيد) وكثير من النحويين والأصمعي ينكرون هذا، ويقولون لا حاجة إلى (إذ) و(إذا) ويستشهدون بقول أبي ذؤيب:

بيْنَـا تعنقُـه الكـماةَ وروعـه   يومـاً أتـيح لـه جـريٌّ سـلفَعُ[١]

وإذا رجعنا إلى الموجود فما يختارونه هو الأكثر، واستشهد سيبويه بقوله:

بيـنما نحـن بالكثيـب ضـحى   إذ أتـى راكـب عـلى جملـه[٢]

والبيت الذي نحن فيه جاء بـ(إذا) فهو أغرب»[٣].

ونقل التبريزي كلام المرزوقي بنصه[٤]، وأغفل الوقوف على هذه الأداة بقية الشارحين.

وما ذكره المرزوقي عن سيبويه من تجويزه وقوع (إذْ) بعد (بينا وبينما) صحيح وعبارته:

«أما إذا فلما يستقبل من الدهر، فيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء

---

(١) روايته في المغني:

بينـا تعانقُـه الكـماةَ ورَوْغِـه   يومـاً أتـيح لـه جـريء سـلفع

الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٨ وشرح المفصل ٤/ ٣٤ واللسان ١٣/ ٦٥ بين وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢ ورصف المباني/ ١١ والبيت لأبي ذؤيب الهذلي.

(٢) البيت لجميل ديوانه/ ١٨٨ برواية نحن بالأراك معاً والمغني/ ٤١٠ برواية: بينما نحن بالأراك ضحىً.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٧٨٤.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٤ وانظر شرح اختيارات المفضل ٣/ ٧٢١ وما بعدها.

توافقه في حال أنت فيها. وذلك قولك: (مررت فإذا زيد قائم) وتكون (إذ) مثلها أيضاً ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قولك: (بينما أنا كذلك إذ جاء زيد)، و(قصدت قصده إذ انْتَفَح علي فلان، فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها)[١].

وأما ما ذكر من استشهاد سيبويه ببيت جميل ففيه وهم ـ ربما كان من المحقق ـ أو تحريف، إذ ليس البيت من شواهد الكتاب، وقد نقل البغدادي هذا القول عن المرزوقي وقال في هذا الموضع: «ومما يستشهد به لسيبويه قوله...»[٢] فالبيت مما احتج النحاة به منتصرين له وليس من شواهده في الكتاب.

وممن ذكر وقوع (إذ) بعد (بيْنا وبينما) الزمخشري والرضي وابن مالك وذكروا أنّ الأصمعي لا يستفصح ذلك[٣].

وقال أبو حيان: «ومجيء (إذ) بعد (بينا وبينما) عربي مسموع فلا يلتفت لمن أنكره والفصيح الكثير ألا يؤتى بـ (إذ)[٤]».

ب ـ إضافتها إلى الجمل وتنوينها إذا قطعت عن الإضافة:

ذكر إضافتها إلى الجمل المرزوقي وذلك في رواية لبيت أرطأة بن سهية:

هل أنت ابن ليلى إن نظرتك رائح ... مع الركب أو غادٍ غداة غد معي

فقال: «ومن روى (غداتئذ) فالمراد غداة إذ الأمر كذا فحذف الجملة التي

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٢) الخزانة ٧/ ٧٢.

(٣) المفصل/ ٢٠٧ وشرح الكافية ٢/ ١١٣ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٩.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٤٠٥ وانظر اللسان (بين) شرح درة الغواص ٥٨/ ب وما بعدها.

أضيف (إذ) إليها لينشرح بها لكون المراد مفهوماً ثم أتى بالتنوين عوضاً من الجملة المحذوفة ليستقل (إذ) به»(١).

وتختص (إذ) بالإضافة إلى الجمل كما ذكر سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء وحمل عليها كل زمان ماض(٢)، وذكر في موضع آخر أن الأحسن في (إذا) ابتداء الاسم بعدها(٣).

فسيبويه يجوز إضافتها إلى الجملتين الفعلية والاسمية إلا أنه يذكر أن الأحسن في الاسمية ألا يكون فعلها ماضياً ويوضح ذلك قول المبرد «وإذ إنما تضاف إلى فعل وفاعل أو ابتداء وخبر، فإذا أضيفت إلى الفعل قدّم وإذا أضيفت إلى الابتداء قدم، ولم يكن الخبر إلا اسماً أو فعلاً مما يضارع الأسماء»(٤).

فإذا كان معنى الجملة المضاف إليها مفهوماً حذفت وعوض منها التنوين كما ذكر المرزوقي واختلف في هذا التنوين، فقيل: تنوين إعراب، وقيل تنوين بناء.

قال بالأول الأخفش(٥)، وبالثاني سيبويه والمبرد والأنباري والفارسي

---

(١) شرح المرزوقي/ ٨٩٤ وانظر كتاب الشعر ٢/ ٤٨٧.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٩ وانظر ٦٠، ١١٦، ٢٨٥ المقتضب ٣/ ١٧٧ والأصول ٢/ ١١ والبسيط ١/ ١٧٦ والتسهيل/ ٩٢ وشرحه ٢/ ٢٠٧ والحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٥١ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٨ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١١٥ وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٧٤ والمغني/ ١١٦ والرصف/ ١٤٨. «قال سيبويه: جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل أو إلى الابتداء والخبر»

(٣) الكتاب ١/ ١٠٧.

(٤) المقتضب ٤/ ٣٤٨.

(٥) معاني الأخفش ٢/ ٤٨٤ شرح التسهيل ٢/ ٢٠٧ والخزانة ٦/ ٥٤١.

والزمخشري وابن جني وابن مالك[١]، ووقف ابن السراج موقفاً وسطاً فأجازهما ورجح الثاني[٢].

ونقل ابن جني عن الأخفش قوله في بعض تعاليقه على حاشية الكتاب، بُعد (كم) و(إذ) من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط ثم قال: «فهذا تصريح منه ببناء (إذ) وهو أليق به والأشبه باعتقاده، وذلك القول الذي حكيناه عنه شيء قاله في كتابه الموسوم بمعاني القرآن وإنما هو شبيه بالسهو منه، على أن أبا علي قد اعتذر له منه بما يكاد يكون عذراً»[٣].

* * *

إذا

تأتي على وجهين:

الأول: أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال[٤].

وقف عليها شراح الحماسة وذكروا فيها أموراً:

١ـ أنها ظرف مكان تتعلق بما بعدها ولا تضاف إليه: ذكر ذلك ابن جني في بيت حرقة بنت النعمان:

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٣٩٨ والمقتضب ٤/ ٣٠، ٢/ ١٧٩ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٥.

(٢) الأصول ٢/ ١١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٥.

(٤) المغني/ ١٢٠.

بينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

فقال: «ألا ترى أن معناه: بين هذه الأوقات خدمنا الناس وذللنا كما أن قول الله سبحانه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم: ٣٦] تأويله قنطوا فوقوع إذا هذه المكانية جواباً للشرط من أقوى دليل على قوة شبهها بالفعل و(إذا) هذه منصوبة بالفعل بعدها وليست مضافة إليه، إنما تلك (إذا) الزمانية في نحو قولك: (إذا زرتني أحسنت إليك) وكذلك إذا التي للمفاجأة في نحو قوله:

بينما الناس على عليائها إذا هووا في هوة منها فغاروا[١]

(إذا) منصوبة الموضع بـ (هووا) وليست كـ (إذا) الزمانية في نحو قولك: (قمت إذْ قمت) تلك مضافة إلى ما بعدها كـ (إذا)»[٢] وكذلك المرزوقي والتبريزي[٣] وفي هذا خلاف: ذهب بعضهم إلى أنها ظرف مكان كابن الشجري وابن يعيش[٤]، وعزي إلى سيبويه[٥] والمبرد[٦] والفارسي وأبي بكر بن الخياط[٧]

---

(١) للأفوه الأودي وهو في اللسان ١٥/ ٤٣١ وتاج العروس إذا.

(٢) التنبيه ١٢٤/ أ وكذلك في التمام في تفسير أشعار هذيل/ ١٢٧.

(٣) شرح المرزقي/ ١٢٩٢، ١٢٠٣ وشرح التبريزي ٣/ ١٨٨، ٢٥٢.

(٤) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠ وشرح المفصل ٤/ ٩٨، ٩/ ٣.

(٥) في الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى/ ٣٧٤.

(٦) في شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣ والتسهيل/ ٩٤ وشرحه ٢/ ٢١٤ والارتشاف ٣/ ١٤١٢ وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(٧) الارتشاف ٣/ ١٤١٢.

وابن عصفور والزمخشري[١].

وذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وعزي إلى الرياشي والزجاج وابن طاهر وابن خروف والشلوبين[٢].

قال ابن مالك: «وهو ظاهر قول سيبويه»[٣] وقال أبو حيان: «عزي إلى المبرد وسيبويه القولان»[٤].

وقيل: هي حرف عُزِيَ للكوفيين والأخفش[٥] والشلوبين[٦] وابن بري[٧] والسيرافي[٨]، واختاره ابن مالك[٩]، وأجازه ابن يعيش[١٠].

---

(١) في المغني/ ١٢٠.

(٢) كما في الارتشاف ٣/ ١٤١٢ والجنى ٣٧٤ والهمع/ ١٨٢ وعزاه الرضي للزجاج ١/ ١٠٣.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ قال سيبويه: «وتكون للشي توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك (مررت به فإذا زيد قائم) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٤١٢ وذكر المبرد أنها حرف في موضع، المقتضب ٢/ ٥٧ وجعلها التي تسد مَسدَّ الخبر في موضع آخر ٣/ ١٥٨.

(٥) انظر الارتشاف ٣/ ١٤١٢ الجنى/ ٣٧٤ والمغني/ ١٢٠ والهمع ٣/ ١٨٢ واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٦) شفاء العليل ١/ ٤٧٢ والارتشاف ٣/ ١٤١٣ والمغني/ ١٢٠ والهمع ٣/ ١٨٢.

(٧) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٣.

(٨) الخزانة ١٠/ ٢٦٦.

(٩) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(١٠) شرح المفصل ٤/ ٩٩.

وما ذكره ابن جني من عمل ما بعدها فيها لأنها لا تضاف نقله عنه أبو حيان والمرادي،[(١)] وذكر الرضي أن إذا المفاجأة عند المبرد متعلقة بالخبر ولا يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث[(٢)].

وجاء في التهذيب عن الليث: «فإن وصلت (إذا) بكلام يكون صلة أخرجتها من حد الإضافة»[(٣)].

٢ـ تختص بالدخول على الجملة الاسمية: ذكر ذلك المرزوقي وذلك في بيت كثير:

تسلى بأخرى غيرها فإذا التي ... تسلى بها تغري بليلى ولا تسلي

فقال: «(إذا) هي هذه التي للمفاجأة، ومن الظروف المكانية لا الزمانية، وما بعده مبتدأ، فإنه لم يجعل مستقراً»[(٤)] ونقله التبريزي[(٥)].

وهو مذهب سيبويه[(٦)] والمبرد[(٧)] واختيار ابن مالك والرضي[(٨)].

وقال أبو حيان: «وتجيء بعد (إذا) الاسمية مصحوبة بـ (إن) المكسورة

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٤٠٥، والجنى/ ١٩٠.

(٢) شرح الكافية ١/ ١٠٣.

(٣) تهذيب اللغة ١٥/ ٤٨ (إذا).

(٤) شرح المرزوقي/ ١٢٩٢.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٢٥٢.

(٦) الكتاب ١/ ١٠٧ و٣/ ١٧.

(٧) المقتضب ٣/ ١٧١.

(٨) التسهيل/ ٩٤ وشرحه ٢/ ١١٣ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣.

الهمزة والمفتوحة والجملة الفعلية مصحوبة بـ (قد). نقل ذلك الأخفش عن العرب، فتخصيص ابن مالك أنها لا يلهيا إلا جملة اسمية وهم»[١].

٣ ـ وقوعها في جواب الشرط: ذكر ابن جني في معرض تعليقه على بيت الحماسة، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] على قوة شبه إذا بالفعل إذ التأويل فيها قنطوا[٢].

ونقل سيبويه عن الخليل وقوع (إذا) في جواب الشرط كالفاء، وأن دخول الفاء عليها قبيح[٣] وذكره ابن مالك دليلاً على حرفيتها[٤].

وذكر أبو حيان عن محمد بن مسعود أنه لا يربط بـ (إذا)، وأن الربط بها في جواب الشرط مذهب الخليل وسيبويه وأن الأخفش على حذف الفاء[٥].

وقال المبرد: تغني عن الفاء وتكون جواباً للجزاء[٦].

٤ ـ وقوعها بعد بينا وبينما: ذكر ذلك المرزوقي في قول ابن عبدل الأسدي:

بيناهم بالظهر قد جلسوا ... يوماً بحيث ينزع الذبح
فإذا ابن بشر في مواكبه ... تهوي به خطارة سرح

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٤١٣ وذكر مذهب الأخفش السليلي في شفاء العليل ١/ ٤٧٢٥ والسيوطي في الهمع ٣/ ١٨٢.

(٢) التنبيه ١٤٢/ أ

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣ وما بعدها وانظر الإيضاح للفارسي/ ٣٢٠ والمفصل/ ٢٠٨ وشرحه ٩/ ٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٨٧١.

(٦) المقتضب ٣/ ١٧٨.

فقال: «فأما (إذا) فقد ذكر سيبويه خاصة أن (إذ) تقع بعدهما، ولم يذكر (إذا) تقول: بينما نحن نسير إذ أقبل زيد، وكثير من النحويين والأصمعي ينكرون هذا ويقولون: لا حاجة إلى (إذ) و(إذا) ويستشهدون بقول أبي ذؤيب.

بينـــا تعنُّقِـــه الكـــماةَ وروغِـــه ... يومـــاً أتـــيح لـــه جـــريٌّ ســـلفعُ

إذا رجعنا إلى الموجود، فما يختارونه هو الأكثر، واستشهد سيبويه بقوله:

بيـــنما نحـــن بالكثيـــب ضـــحى ... إذ أتـــى راكـــب عـــلى جملـــه

والبيت الذي نحن فيه جاء بإذا فهو أغرب»[١] ونقله التبريزي[٢].

وسيبويه مثل لـ (إذ) بعد بينا وبينما، ولم ينص على وقوع (إذا)[٣]، وذكر وقوعها بعدهما غير واحد من النحاة[٤].

الثاني: أن تكون لغير مفاجأة، فتكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية[٥]. هذا هو المشهور في إذا وذهب بعضهم إلى جواز دخولها على الجملتين الفعلية والاسمية. هو المشهور في النقل عن الأخفش وهو الذي ذكره ابن جني في التنبيه في معرض تعليقه على قول مرّة بن عداء الفقعسي:

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٧٨٤.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٤) كالزمخشري في المفصل/ ٢٠٧ والرضي في شرح الكافية ٢/ ١١٣ وابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢١٥ والسليلي في شفاء العليل ١/ ٤٧٢ وأبي حيان في ارتشاف ٣/ ١٤١٤.

(٥) المغني/ ١٢٧.

فهــلا أعــدوني لمــثلي تفاقــدوا إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

بقوله: «ومن رواه (إذا) فهو كقوله: (آتيك إذا زيد قام) وهذا جائز على رأي أبي الحسن، وذلك أنه يجيز الابتداء بعد إذا الزمانية المشروط بها»(١).

وما ذكره هنا من جواز الابتداء بعد (إذا) اختاره في الخصائص وقوّاه وانتصر له، وبيّن قوة مذهب الأخفش فيه(٢)، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل متابعاً الأخفش(٣).

ونقل البغدادي عن النحاس أن المبرد غلط سيبويه في الابتداء بعد إذا لأنها بمنزلة حروف المجازاة فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء(٤).

ونقل مثل ذلك عن سيبويه المرادي عن السهيلي وذلك في بيت الكتاب:

إذا ابــن أبي موســى بــلالاً بلغتــه فقام بفأس بـين وصـليك جـازر(٥)

وقد ذكر المبرد هذا البيت وقال: «ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان

---

(١) التنبيه ٣٩/ ب.

(٢) الخصائص ١/ ١٠٤.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ ذكر أن الأخفش اختار اختصاصها بالفعل وأجاز الابتداء بعدها واكتفى بعزوه إلى الأخفش في التسهيل/ ٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧ كذلك ابن هشام في المغني/ ١٢٧.

(٤) الخزانة ٣/ ٣٣.

(٥) الجنى الداني/ ٣٦٨ وما بعدها. والبيت لذي الرمّة في ديوانه/ ٢٥٣ والكتاب ١/ ٨٢ والمقتضب ٢/ ٧٧.

خطأ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال»(١).

ونص عبارة سيبويه: «فالنصب عربي كثير، والرفع أجود، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيداً وزيداً ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم»(٢).

والمشهور في النقل عنه اختصاصها بالدخول على الجمل الفعلية لتصريحه في غير موضع من كتابه بأنها لا تضاف إلا إلى الأفعال، لأنها لما يستقبل، وتوصل بالفعل، ويقبح ابتداء الاسم بعدها(٣).

واختاره الزمخشري(٤) وابن مالك في ظاهر كلامه(٥)، وذكر البغدادي أنه مذهب النحاس والزجاج والفارسي(٦).

ووقف ابن جني على أمر آخر في (إذا) الشرطية وذلك أنه لا ينصبها ما قبلها ولا يعمل فيها إلا جوابها ولا يكون جوابها إلا بعدها لأن لها صدر الكلام كالاستفهام(٧). كذلك المرزوقي وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: أن

---

(١) المقتضب ٢/ ٧٧.

(٢) الكتاب ١/ ٨٢ وما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ الجنى/ ٣٦٨ وانظر الكتاب ٣/ ١١٩، ٦٠، ١/ ١٠٦ وما بعدها.

(٤) المفصل/ ٢٠٦ وابن الشجري في أمالية ١/ ٣٣ الهروي في الأزهية/ ٢٠٤ وابن هشام في المغني/ ١٢٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧.

(٦) الخزانة ٣/ ٣٣.

(٧) التنبيه ١٠١/ أ وما بعدها و١٦٧/ أ ١٥٢/ أ، و١٦٨/ ب وشرح المرزوقي/ ٦٦٩، ١٥٩، ٢٣٤، ١٢٠٠.

(إذا) اسم للوقت ينضاف إلى ما بعده، وإذا كان مضافاً إلى ما بعده كان العامل فيه جوابه إذا كان فعلاً، فإن لم يكن فعلاً قدر تقدير الفعل، ونقل عن أبي إسحاق أنه يكون العامل فيه فعل الشرط إذا جزم به فحمل على (متى)(١).

وذكر أبو حيان أن إعمال الجواب فيها مذهب الجمهور وأن بعضهم ذهب إلى أنها معمولة للفعل بعدها واختاره(٢)، ورد عليه المرادي بأن الجمهور على إعمال الجواب فيها إذا كان صالحاً للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع كـ (إذا) الفجائية و(إن)، فالعامل مقدر يدل عليه الجواب، وذكر أن أبا البقاء الحوفي والزمخشري على أن الفاء لا تمنع من عمل الجواب في (إذا). قال: وفيه نظر(٣).

وقد تخرج (إذا) عن الظرفية فتجر بحرف الجر وقد ترفع على الابتداء والخبر:

ذكر ذلك ابن جني في التنبيه وغيره(٤) في قول أبي الطمحان القيني:

وقبل غد يالهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح

وجعله من المواقع الغريبة لـ (إذا) وفصل القول فيه، قال: حديث (إذا) في هذا البيت طريف، وذلك أنها وقعت هنا موقعاً غريباً، لأنها عندنا بدل من (غد) وفي موضع جر، فكأنه قال: يا لهف نفسي من إذا راح أصحابي إلا أن هذا بغير توسط المبتدل منه يقبح، لأن (إذا) قلما تباشر الجار، على أن أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا (حتى إذا كان كذا جرى كذا) إلى أنّ (إذا) مجرورة الموضع بـ (حتى)

(١) إعراب القرآن ٣/ ٨٨٣.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٤١١، ٤/ ١٨٦٦.

(٣) الجنى الداني/ ٣٦٩ وما بعدها.

(٤) المحتسب ٢/ ٣٠٨.

وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالمبدل منه، وأنه ليس في حكم الساقط البتة.

ويجوز أن تكون (إذا) بدلاً من قوله: (من غد) فتكون (إذا) على هذا منصوبة الموضع نصب المفعول به، أي: أتلهف من هذا، كقولك: (أتظلّم من زيد وأرغب في جعفر)، ألا ترى أن عبرة (أتظلم من زيدٍ): أشكو زيداً، كما أن عبرة (مررت بزيد): جُزْتُ زيداً.

وقد أجاز أبو العباس أن تقول: إذا يقوم زيد إذا يقعد جعفر، على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء، والثانية مرفوعة لكونها خبراً عن الأولى، حتى كأنه قال وقت يقوم زيد وقت يقعد عمرو، فإذا جاز رفعها من هذين الوجهين، كان نصبهما على هذا المفعول به أقرب مأخذاً. ولا يجوز أن تكون (إذا) ظرفاً لـ (لهف) لا نقلاب المعنى، ألا ترى أنه لا يريد أنه يتلهّف وقت رواح أصحابه وتأخره عنهم، وإنما يريد أنه يتلهف الآن لغد، ومن أجله، وأجل ما يحدث فيه»[1].

وذكر مثل ذلك المرزوقي[2] والتبريزي[3].

وفي عباراتهم جواز إتباع (إذا) على البدل من (غد)، أو نصبها على المفعول به أو جـرها بحرف الجر، كما نقل ابن جني عن الأخفش، أو وقوعها موقع المرفوع كما نقلوا عن المبرد.

ووجـه الإبدال عند ابن جني على نيـة تكـرار الجـار، ويعترضـه أن الجـار لا يباشر (إذا) ويؤيده مذهب الأخفش ـ فيما نقل عنه ـ في جواز جره بحرف

---

(١) التنبيه ١٤٦/ أ.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٢٦٦ وما بعدها.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٣٥.

الجر، ويدفع قول من ادعى أن المبدل منه في حكم المستغنى عنه.

وأما وجه النصب فعلى نـزع الخافض، وقوّى هذا الوجه ما أجازه المبرد من مجيء إذا في موضع رفع على الابتداء وعلى الخبر في قولك: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، وقال: إن ما ذهب إليه من جواز النصب أقرب مأخذاً.

فـ (إذا) لا يجوز فيها إلا هذان الوجهان، لأن المعنى يعضدهما، وحملها على الظرف يقلب المعنى، وخص المبرد الظرف المتصرف بجـواز جعلـه اسمـاً فاعلاً ومفعولاً ومجروراً[١].

وظاهر كلام الأخفش بقاء (إذا) على الظرفيـة بعد (حتى) وزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾[الزمر: ٧١] وتكون فتحت جواب الشرط[٢].

وذكر النحاس أن زيادة الواو فيها مذهب الكوفيين وأن البصريين خطّؤوا ذلك وقالوا: إن الواو للعطف، والجواب محذوف[٣].

ولم يجز الفارسي وقوع إذا مبتدأ في العسكريات، وذلك في تعقبه المبرد في تعريف الاسم بأنه «ما جاز الإخبار عنه» فقال: «ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك (إذ) و(إذا)، لأنهما عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنها، ويدلّ على أنهما اسمان قولنا (القتال إذا جاء زيد) فيكون خبراً عن الحدث...»

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٤٢ وما بعدها.

(٢) معاني الأخفش ٢/ ٦٧٣ ١/ ٣٠٦.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٢.

وذكر أنها أسماء وليست متمكّنة في الأسماء[١] وتابع ابن مالك ابن جني[٢]. ونقل أبو حيان عن صاحب البسيط وأبى البقاء نصب موضع حتى بالجواب، وعن الغُزْني منع جرّها لأنها ظرف محض لا ينجرّ[٣]. واختاره المرادي[٤].

* * *

إذن

وقف عليها ابن جني والمرزوقي والتبريزي، ومن الأمور التي ذكروها فيها:

١ ـ نوعها: تفرَّد بذلك التبريزي فذكر أنها من الحروف اللازمة للفعل العاملة فيه النصب[٥]، وقد اختلف فيها فقيل حرف، وقيل اسم الأصل فيه التركيب من (إذ) و(أن)، ونص على حرفيتها المبرد والفارسي وابن عصفور، واعتمد من قال بتركيبها على ما ذكره سيبويه نقلاً عن الخليل أنها تنصب بأن مضمرة بعدها[٦].

٢ ـ صورتها: وقف التبريزي أيضاً على هذه المسألة فقال: «ويكتب بالألف

---

(١) المسائل العسكريات/ ٢٤.

(٢) التسهيل/ ٩٤ وشرحه ٢/ ١٢٠ وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٤١١.

(٤) الجنى الداني/ ٣٧٢.

(٥) شرح التبريزي ١/ ١٢.

(٦) نص على حرفيتها المبرد والفارسي وابن عصفور انظر المقتضب ٢/ ٦ والحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٣٥ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٠ وانظر الكتاب ٣/ ١٦ والارتشاف ٤/ ١٦٥٠.

والنـون، قـال الفرَّاء: إذا أعملتها كتبتهـا بالألف لأن بإعمالهـا لا تلتبس بـ (إذا) الزمانية»(١).

واختلف النقل عن النحاة في صورة (إذن) فابن عصفور يقول: إن كتابتها بالألف مذهب المازني، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون، فالفرَّاء يفصّل فيكتبها بالألف ملغاة وبالنـون عاملـة، ثم يقـول: «والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين: أحدهما أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون، وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين (إذا)»(٢).

وأما ابن هشـام فيقـول: «فالجمهـور يكتبونـهـا بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفرَّاء إن عملت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين (إذا) وتبعه ابن خروف»(٣).

وقال الفارسي: «ومما يفسد ذلك: إبدالهم الألف من نون (إذن) ألا ترى أنها إذا أبدلت كان عملها ومعناها على ما كان قبل الإبدال»(٤).

واختار المالقي كتابتها بالنون إن وصلت في الكلام وبالألف إذا وقف عليها ونقل عن المبرد كتابتها بالنون وعن المازني بالألف(٥).

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧٠ وانظر معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣٣٧ «وهي في إحدى القراءتين (وإذاً لا يلبثوا) بطرح النون يراد بها النصب وذلك جائز».

(٣) المغني/ ٣١.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٣٥.

(٥) (رصف المباني) ١٥٥ وما بعدها.

٣ ـ معناها: ذهب ابن جني إلى أن معناها الجواب وذلك في موضعين من كتابه[١] الأول في قول أبي الغول الطهوي:

إذن لقام بنصري معشر خشن   عند الحفظية إن ذو لوثة لانا

والثاني قوله:

والله لو كان ابن جفنة جاركم   لكسا الوجوه غضاضة وهوانا

وسلاسلاً يثنين في أعناقكم   وإذا لقطع منكم الأقرانا

وجعله المرزوقي جواباً وجزاء[٢].

وذكر التبريزي كلام المرزوقي ولم يعزه ونقل قول ابن جني فيه[٣] وقال في موضع آخر وهو قول عبد الله بن عنمة:

فازجر حمارك لا يرتع بروضتنا   إذاً يُرَدُّ وقيد العَيْرِ مكروب

«وقوله: (إذاً) : قال سيبويه: هو جواب وجزاء فالابتداء الذي هو جوابه وجزاؤه مستدل عليه في كلامه»[٤].

فمعنى (إذن) عند ابن جني الجواب، وربما اعتمد في ذلك على مذهب الفارسي في أحد قوليه أنها قد تتمحض للجواب بدليل أن يقال لك: أحبك،

---

(١) التنبيه ٦/ أ.

(٢) شرح المرزوقي/ ٢٥، ٤٦.

(٣) شرح التبريزي ١/ ١٢.

(٤) شرح التبريزي ١/ ١٢ وشرح المرزوقي/ ٥٨٧.

فتقول إذن أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا ضرورة(١).

وأما المرزوقي فاعتمد قول سيبويه: أنها جواب وجزاء ونقل عنه التبريزي.

وقد اختلف في معنى إذن فذكرت على أربعة وجوه: .

الأول: أن تكون جواباً فقط، وهو مذهب ابن جني والفارسي في أحد قوليه وتابعهما ابن برهان(٢).

الثاني: أن تكون جزاء ذكره ابن فارس(٣) وقال: هذا هو الأصل.

الثالث: أن تكون جواباً وجزاء ذكره سيبويه(٤)، واختلف في تأويل عبارته فأخذها بعضهم على ظاهرها وبنوا عليها مذهبهم في أنها للجواب والجزاء، وفصّل بعضهم فقالوا: قد تأتي للجواب والجزاء معاً وقد تأتي لأحدهما أحياناً.

وممن ذهب إلى أنها للجواب والجزاء الزجاج والفرَّاء والزمخشري والشلوبين(٥)، وقال الفارسي: غالباً(٦)، وابن عصفور: أحياناً(٧).

الرابع: التفصيل: فمرة تكون جواباً ومرة تكون جزاء، وهو مذهب ابن

---

(١) المغني/ ٣٠.

(٢) التنبيه ٦/ أ، ١٦٥/ أ، ونقله المرادي عن الفارسي في الجنى/ ٣٦٤ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢.

(٣) الصاحبي/ ١٤١.

(٤) الكتاب ٣/ ٣١٢.

(٥) حروف المعاني ١/ ٢٧٣ وما بعدها ومعاني الفرَّاء ١/ ٢٧٤ المفصل/ ٣٨٦ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٧٧.

(٦) انظر المغني/ ٣٠ والجنى الداني/ ٣٦٤.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧١.

عصفور، ذكره في رده على الشلوبين في تأويل عبارة سيبويه وقال: «وليس كذلك، بل هي جواب بمعنى أنها لا تقال مبتدأة، ولا بد أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبداً: إذن أزورك ابتداء فهي جواب، وتكون جزاء، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً، ألا ترى أن سيبويه قال في (نعم) إنها عدة وتصديق، ولا يجتمع ذلك فيها بحال... فكذلك تكون إذن جواباً وجزاء، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما»(١).

وربما كان ما قاله الأرجح وذلك أن سيبويه قال في موضع آخر: «اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك في قولك: (إذن أجيئك وإذن آتيك) وقال: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك في الجواب»(٢).

ونقل أبو حيان والمرادي عن بعض المتأخرين ردهم معاني (إذن) إلى وجهين:

الأول: الدلالة على إنشاء الارتباط والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها في ثاني حال.

والثاني: أن تكون مؤكدة جواباً ارتبط بمتقدم، أو منبهة على سبب حصل في الحال(٣).

٤ ـ عملها: أجمل التبريزي القول في عمل (إذن) وذلك في موضعين: الأول في تعليقه على قول أبي الغول الطهوي:

إذن لقام بنصري معشر خشن   عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧١.

(٢) الكتاب٣/ ١٢ و٣/ ١٦.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٦٥٥ والجنى الداني/ ٣٦٤.

فقال: «(إذن) من الحروف اللازمة للفعل العاملة فيه النصب ويقع على الفعل المستقبل وما كان في معنى المستقبل نحو: (إذن لقام) ونحو قول النابغة:

إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي ....

ويقع في أول الكلام ووسطه وآخره، فإذا ابتدئ به لزمه العمل»(١).

والثاني قوله في بيت الشاعر:

ما أنا بالساعي إلى أم عاصم لأضربها إني إذاً لجهول

و(إذاً) وقع لغواً لافتقار ما بعدها إلى ما وقع قبلها(٢). وقد وقف التبريزي في النصَّيْن السابقين على بعض أحكام إذن، فذكر لزومها الفعل وعملها النصب فيه إذا دل على معنى الاستقبال، ووجوب النصب بها إذا ابتدئ بها، ووقوعها أول الكلام ووسطه وآخره، وإلغاء عملها إذا افتقر ما بعدها إلى ما قبلها ووقف المرزوقي على الأخير ولم يحدد مواضعه(٣).

ولـ (إذن) في عملها ثلاثة أحكام:

الأول: وجوب النصب بشرط التصدير والاستقبال، واتصالها بالفعل وعدم فصلها عنه بغير القسم أو (لا) النافية(٤).

---

(١) شرح التبريزي ١/ ١١. وصدره:

ما قلت من سيّئ مما أتيت به

وانظر مغني اللبيب حيث أورد بيت الحماسة.

(٢) المصدر نفسه ٤/ ١٣١.

(٣) شرح المرزوقي/ ٤٧، ١٣١٨.

(٤) المغني/ ٣١ وانظر الكتاب ٣/ ١٢ والبسيط ١/ ٢١٣ والرصف/ ١٥٢ والارتشاف/ ١٦٥٣ =

وأجاز سيبويه الفصل بالقسم وحده[١]، وزاد ابن أبي الربيع النداء و(لا) النافية لأنها كلا فصل[٢]، وزاد ابن عصفور والأبذي والمالقي شبه الجملة وأجاز ابن طاهر وابن بابشاد الفصل بالدعاء والنداء، وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل[٣].

واختلف في العامل فقيل تنصب الفعل بنفسها[٤]، وقيل بأن المضمرة بعدها[٥].

الثاني: الإلغاء: وذلك إذا وقعت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه، وبين المبتدأ وخبره وبين اسم إن وخبرها[٦].

= والمقتضب ٢/ ١٠ ومعاني الزجاج ٢/ ٦٣ ومعاني الفرَّاء ٢/ ٣٣٨ والمفصل/ ٣٨٦ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢ وجمل الزجاجي/ ١٩٦.

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٢، ١٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٩٩.

(٢) البسيط ١/ ٢٣١.

(٣) انظر الارتشاف/ ١٦٥٣ والرصف/ ١٥٢.

(٤) هو مذهب سيبويه والخليل فيما سمعه عنه انظر الكتاب ٣/ ١٢، ١٦ وجمهور النحويين انظر معاني الأخفش ١/ ٩٨ والفرَّاء ٢/ ٣٣٧.

(٥) نقله المبرد عن الخليل ورده في المقتضب ٢/ ٦ وما بعدها وأبو عبيدة فيما ذكره المالقي وأبو حيان انظر الرصف/ ١٥٦ والارتشاف ٤/ ١٦٥٠ ومذهب الزجاج انظر معاني القرآن ٢/ ٦٣ والهمع ٤/ ١٠٤.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٢وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٩٩ ومعاني الفرَّاء ١/ ٢٧٤ و٢/ ٣٣٨ وجمل الزجاجي/ ١٩٥ وشرحه لابن عصفور ٢/ ١٧٧ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢ والارتشاف/ ١٦٥٢.

فتلغى إذا فصلت بين الشرط وجوابه[١] أو وقع بعدها فعل ظن أو فعل يدل على الحال[٢]، أو دخلت على الجملة الاسمية أو على فعل ماض أو طلبي[٣].

وذكر سيبويه عن عيسى بن عمر إلغاءها متقدمة في لغة[٤].

الثالث: جواز الإعمال والإلغاء، ذلك إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين الفعل[٥]، وزاد الفرَّاء ثم وأو[٦].

وجوز الفرَّاء الرفع والنصب إذا وقعت (إذن) جواباً للشرط، وإذا وقعت بين اسم أن وخبرها[٧].

* * *

ألا

حروف تنبيه واستفتاح. وقف عليه المرزوقي والتبريزي في موضعين من

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢ والمفصل ٣٨٦.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦ والمقتضب ٢/ ١١ والمفصل/ ٣٨٦ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧١ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢.

(٣) المفصل/ ٣٨٦ والرصف/ ١٥٢.

(٤) الكتاب ٣/ ١٦.

(٥) الكتاب ٣/ ١٣ ومعاني الأخفش ١/ ١٩٨ ومعاني الزجاج ٢/ ٦٣ والمفصل/ ٣٨٧ وجمل الزجاجي/ ١٩٥ وشرحه لابن عصفور ٢/ ١٧١.

(٦) معاني الفرَّاء ٢/ ٣٣٧ وانظر المغني/ ٣١.

(٧) معاني الفرَّاء ١/ ٢٧٤ و٢/ ٣٣٨.

شرحهيا أولهما قول الصمّة:

ألا يـا حبـذا نفحـات نجـد وريّـا روضـهِ غـبّ القِطـارِ

والثاني قول عبدالشارق بن عبدالعزّى الجهني:

ألا حُيِّيـتِ عنـا يـا رُدَينـا نُحيِّيهـا وإنْ كَرُمَـتْ علينـا

فقالا: «ألا لافتتاح الكلام»(١).

ولم يقتصرا على ما ذكره ابن هشام من مذهب المعربين فيه من أنهم يبيّنون موضعه ولا يذكرون معناه فيقتصرون على قولهم افتتاح كلام(٢) فقد ذكرا أنه حرف تنبيه.

قد ذكر النحاة من معانيه التمني والتحضيض والتنبيه والاستفهام والتوبيخ الإنكار والعرض والجواب بمعنى بلى(٣).

* * *

إلى

حرف جر وقف عليه شراح الحماسة وذكروا من معانيه:

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٢٤٢، ٤٤٣ وشرح التبريزي ٣/ ٢١٦.

(٢) المغني/ ٩٦.

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٩، ٣٠٩، ٢/ ٣٠٨ والمقتضب ٤/ ٣٨٢ والأصول ١/ ٣٩٦ و٢/ ٢١٧ والمحتسب٢/ ١١٤ الأزهية/ ١٦٥ والمغني/ ٩٥ـ٩٧ ورصف المباني/ ١٦٥ ما بعدها اللسان ١٥/ ٤٣٤ والصاحبي/ ١٣٣ ومفتاح العلوم/ ١٢٣ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٨٨ والخاطريات/ ١١٥.

١ ـ انتهاء الغاية: ذكره المرزوقي[١] في قول الفرزدق:

إذا رأتــه قريــش قــال قائلــها إلى مكــارم هذا ينتــهي الــكرم

وكذلك التبريزي في موضع آخر فجوز فيها معنى (عند) ومعنى الانتهاء[٢]. وذلك في قول الشاعر خطاب بن المعلّى:

لــولا بنيــات كزغــب القطـــا رددن مــن بعــض إلى بعــض

ومعنى الانتهاء هو الأصل الذي وضعت له (إلى) ولم يذكر سيبويه إلا هذا المعنى[٣] وغير واحد من النحاة[٤].

٢ ـ معنى مع: وقف عليه كذلك المرزوقي والتبريزي فقالا: «و(إلى) في موضع (مع) يقال: هذا إلى ذلك أي: معه»[٥].

وخص الفراء مجيء (إلى) بهذا المعنى بموضع معين، وذلك إذا ضَمَمْتَ الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه[٦].

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٦٢١، ٢٨٧.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٥٦.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣١.

(٤) كالمبرد في المقتضب ٤/ ١٣٩ وانظر الأصول ١/ ٤١١، ٢/ ٢١٦ وشرح اللمع ١/ ١٦٤ والمخصص ١٤/ ٥٧ والمفصل/ ٣٣٨ وذكره من معانيها الزجاج في حروف المعاني/ ٦٥ وابن فارس: الصاحبي/ ١٣٢ ابن الأنباري في أسرار العربية/ ٢٦١ وابن مالك في التسهيل/ ١٤٥ وشرحه ٣/ ١٤١ والرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٢٤ وأبو حيان في الارتشاف ٤/ ١٧٣٠ وابن هشام في المغني/ ١٠٤ وما بعدها والمرادي في الجنى/ ٣٨٥.

(٥) شرح المرزوقي/ ٦٨٧/ ١٧٦٨، ٧٩٧ وشرح التبريزي ١/ ٢٧٨، ٤/ ٢٧٩.

(٦) معاني القرآن ١/ ٢١٨.

وغلّط الزجاج من ذهب إلى أن (إلى) بمعنى (مع) لأن (إلى) تقاربها معنى، ويبقى ثمة فرق بينهما فلا يتطابقان: فقال «إلى ههنا قاربت (مع) معنىً، بأن صار اللفظ لو عبّر عنه بـ (مع) أفاد مثل هذا المعنى، لا أنّ (إلى) في معنى (مع) لأن (إلى) غاية و(مع) تضم الشيء إلى الشيء.

وقولهم (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء والحروف تقاربت في الفائدة فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد»(١). ولا يبعد ما قاله عن قول الفرَّاء.

وذكر هذا المعنى لـ (إلى) غير واحد من اللغويين والنحويين(٢)، ونقله السيوطي عن الكوفيين وطائفة من البصريين(٣).

وقال المرادي: «كون (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها والمعنى في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] من يضيف نصرته إلى نصرة الله و(إلى) في هذا أبلغ من (مع)»(٤).

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/ ٤١٦، ٢/ ٧وقال في حروف المعاني: «وقد تقع في مكان مع ١٢/ ٦٥.

(٢) كابن قتيبة وابن الشجري وابن فارس والهروي والأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان انظر أدب الكاتب/ ٥١٥ الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٨ والصاحبي/ ١٣٢ والأزهية/ ٢٧٢ وأسرار العربية/ ٢٦١ والكافية وشرحها ٢/ ٣٢٤ والتسهيل/ ١٤٥ وشرحه ٣/ ١٤١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١ والارتشاف ٤/ ١٧٣٠.

(٣) الهمع ٤/ ١٥٤.

(٤) الجنى الداني/ ٣٨٦.

٣ ـ معنى عند: وقف على هذا المعنى لـ (إلى) ابن جني في قول الشاعر سويد بن مشنوء:

دعـي عنـك لـومي فـلا تَذكُرِنَّـه   إليَّ بســوءٍ واعــرضي بســبيلِ

فقال: «(إليّ) أي عندي وجاز ذلك لمعناه ألا تراه في معنى لا تجري ذكره إلي ولا تسوقي ذكره إلي، وقد مضى نحو هذا كثيراً كقول الفرزدق:

قد قتل الله زياداً عني.

لما كان في معنى: صرفه عني»[1].

ووقف عليه التبريزي في أحد وجهي المعنى[2] وذلك في قول إياس بن مالك:

أنخنــا إليــهم مـثلهنّ وزادنــا   جياد السـيوف والـرماح الخـواطر

وذكـره أبو حيـان عن الكوفيين والقتبي[3]، وقال المرادي: «اعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد عندهم متأول»[4].

ولها معان أخر كالتبيين ومعنى اللام وفي والابتداء والتوكيد[5].

* * *

(١) التنبيه ١٦٨/ أ

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٥٦ وانظر حروف المعاني/ ٦٦ وأدب الكاتب/ ١٧ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٧٣١.

(٤) الجنى الداني/ ٣٨٩.

(٥) المغني/ ١٠٤ وما بعدها.

أم

تأتي على أربعة أوجه: متصلة ومنقطعة وزائدة وللتعريف، وقف شراح الحماسة على اثنين منها:

الأول: المتصلة هي التي تتقدمها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر(١).

وقد ذكر الشراح فيها أموراً:

١ ـ معناها: ذكره ابن جني في قول الشاعر يزيد بن الحكم:

ما علم ذي ولد أيثـ ـكله أم الولد اليتيم

فقال: «(أم) هنا متصلة ألا ترى أن معناه: ما علمه أي الأمرين يكون، غير أنه عادل بالجملة من الفعل والفاعل الأخرى من المبتدأ والخبر كقول الله سبحانه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[الأعراف: ١٩٣] أي: أم صمتم فكذلك البيت، أي ما علمته أيثكله أم يَيْتَم الصبي»(٢).

وقال في موضع آخر: «وذلك أن معنى المتصلة معنى أيهما»(٣).

قال المرزوقي: «ألا ترى أن التي تكون عديلة الألف في العطف من شرطها أن يكون أحد الأمرين اللذين يسأل عنهما المستفهم قد وقع عنده إلا أنه لا يدري

(١) المغني/ ٦١ـ٧٠.

(٢) التنبيه ١٤١/ أ.

(٣) المصدر نفسه ١٠٧/ أ.

أيهما هو...»[١] ونقله التبريزي[٢].

وهذا المعنى ذكره سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم[٣].

وذكر الأخفش أن همزة التسوية هي في الأصل همزة الاستفهام، إلا أنه يراد به الخبر[٤].

٢ ـ وقوعها بعد همزة الاستفهام دون غيرها:

ذكر ذلك المرزوقي في غير موضـع، ومن ذلك قولـه في بيت أبي الأبيـض العنسي:

ألا ليت شعري هل يقولن فَـوارِسٌ   وقـد حـان مـنهم يـوم ذاك قفـول

فإن قيل: فما المقدر بعد الاستفهام هنا من حرفي العطف (أم) و(أو) ؟ وكيف يكون معنى الكلام مع ذلك المقدر؟ قلت المعنى على (أو) بدلالة أنه يجاب مثل هذا الكلام بـ (نعم أو لا) إذا كان المعنى ليتنني علمت هل يقع ذلك منهم، وأما تقدير (أم) وهي عاطفة فلا يصح في مثل هذا الموضع، كما لا يجوز اللفظ بها على

(١) شرح المرزوقي/ ٨٤٩ وانظر/ ١٣٩٧، ١٢٢٢.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢٠٢.

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٩ـ١٧١ والمقتضب ٣/ ٢٨٦، ٢٩٧ الكامل٣/ ١٠٩٥ الأصول ٢/ ٢١٣ وانظر المسائل المنثورة/ ١٩٤، ٢٠٢ والخصائص ٢/ ١٦٩ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٦٩ والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٥٩ وشرح المفصل ٨/ ٩٧ والبسيط ١/ ٣٥٠ والأزهية/ ١٢٤ وما بعدها والرصف/ ١٧٨ والخزانة ١١/ ١٥٢، ١٥٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٩ ومعاني الفرَّاء ١/ ٧١.

(٤) معاني الأخفش ١/ ١٨١ وما بعدها.

جهة المعادلة، وقد قال أبو العباس: لا يكون (أم) بعد شيء من حروف الاستفهام سوى الألف إلا على كلامين، وأما تقدير (أم) المنقطعة فبعيد»[١].

ونقل عنه التبريزي[٢].

وقد ذكر سيبويه مع المتصلة الهمزة وحدها ومع المنقطة ذكر الهمزة وسائر أدوات الاستفهام[٣]. وكذلك المبرد والأخفش والفرّاء[٤].

ولم يشترط المالقي وقوع الهمزة قبلها وأجاز تقدم هل إذا وقع الاستفهام عن كل جملة وإن كان المعنى المعادلة كقول الشاعر:

هل ما علمت وما استودعت   أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم[٥]

واشترطها الجزولي والشلوبين وابن مالك وغيرهم[٦].

٣ـ حكم المتعاطفين: قال ابن هشام إنها «لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين أو اسميتين كقوله:

---

(١) شرح المرزوقي/ ٤٦٦، ١١٥١ ـ ٥٣١

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١٥٠و٢/ ٤١.

(٣) الكتاب ٣/ ١٧٠، ١٧٦ وما بعدها.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٩ ومعاني الأخفش ١/ ١٨١ ومعاني الفراء ١/ ٧١.

(٥) الرصف/ ١٧٩. البيت لعلقمة بن عبده كما في الكتاب ٣/ ١٧٨ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٤ وشرح المفصل ٤/ ١٨٧.

(٦) المقدمة الجزولية/ ٨١ وشرحها للشلوبين ٢/ ٦٦٩ شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩ وما بعدها وانظر الأزهية/ ١٢٦ والبسيط ١/ ٣٤٩ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٣ وشرح المفصل ٨/ ٩٨ والمغني/ ٦١ وذكره البغدادي عن الأعلم الخزانة ١١/ ١٢٢.

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناء أم هو الآن واقع(١)

ومختلفتين نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾[الأعراف: ١٩٣] و(أم) الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليتين كقوله:

فقمت للطيف مرتاعاً فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم(٢)

وما ذكره ابن جني من حكم المتعاطفين بعد (أم) في قول الشاعر:

ما علم ذي ولد أيثكله أم الولد اليتيم

بقوله: «(أم) هنا متصلة ألا ترى أن معناه ما علمه أي الأمرين يكون، غير أنه عادل بالجملة من الفعل والفاعل الأخرى من المبتدأ والخبر، كقول الله سبحانه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾[الأعراف: ١٩٣] أي: أم صمتم، فكذلك البيت، أي: ما علمته أيثكله أم يَيْتَم الصبي» يحدد نوع أم التالية لهمزة التسوية اعتماداً على المتعاطفين بها، لأنها تعطف جملتين في تأويل المفردين متماثلتين أو مختلفتين، وفي بيت الحماسة عطف جملة اسمية على فعلية.

وما ذكره ظاهر كلام سيبويه إذ أوّل الجمل المختلفة على التماثل(٣).

---

(١) لمتمّم بن نويرة الأشباه والنظائر ٧/ ٥١ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٨ وشرح التصريح ٢/ ١٤٢ والمغني/ ٦١.

(٢) المغني/ ٦١ وما بعدها. والبيت لزياد بن منقذ انظر الخصائص ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠ وشرح التصريح ٢/ ١٤٣ والأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧ والمغني/ ٦٢ والخزانة ٥/ ٢٤٤ واللسان ١٥/ ٣٧٦ هيا وشرح التسهيل ١/ ١٤٣.

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٩ وما بعدها انظر ٣/ ٦٣ البحر المحيط ٥/ ٢٤٨.

واقتصر الأخفش على أن المتصلة تعطف جملتين[١]، وزاد الزجاج وغيره أنهما في تأويل المفردين[٢] وذكر أبو حيان عن ابن عطية عطف الاسم على الفعل ورده بقوله: «ليس من عطف الاسم على الفعل، إنما هو من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية»[٣].

٤ ـ حذف الخبر في المعطوف عليه بـ (أم) : ذكره كل من المرزوقي والتبريزي في معرض تعليقهما على بيت الشاعر:

وإنك لا تدري إذا جاء سائل أأنت بما تعطيه أم هو أسعد

فقالا: «وقوله: (أأنت بما تعطيه أم هو أسعد) تقديره: أأنت أسعد بما تعطيه أم هو، و(أم) هذه هي المتصلة المعادلة لألف الاستفهام، فانعطف (هو به) على (أنت)، وقد يجيء الخبر مثله مكرراً كقول الشاعر:

بات يقاسي أمره أمبرمه أعصمه أم السحيل أعصمه[٤]

فيكون التكرار فيه على طريق التأكيد، يجري (بين) هذا المجرى في نحو قولهم: (بين زيد وبين عمرو خلاف، ولو لم يكرر (بين) لكان الوجه»[٥].

---

(١) معاني الأخفش ١/ ١٨٤.

(٢) معاني الزجاج ١/ ٧٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٦ وكتاب الشعر ٢/ ٤٧٢ والمسائل المنثورة/ ١٩٥ والكشاف ١/ ١٦٣ و٢/ ٥٤٣ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٦٩ وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٠ وشرح المفصل ٨/ ٩٨ والرصف/ ١٧٨٩ والهمع ٥/ ٢٤٦.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٩.

(٤) رجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٤١ والبيت الأول يروى: بات يُصادي أمره أمبرمه.

(٥) شرح المرزوقي/ ١١٥١التبريزي ٣/ ١٥٠.

وذكر الزجاج أن الهمزة قد تحذف لدلالة (أم) عليها[١]. وذكر الفارسي تكرار الخبر في المنقطعة[٢] وجعله ابن أبي الربيع دليلاً عليها، لأن المتصلة بمعنى أي والتكرار فيها لا يكون إلا على جهة التأكيد[٣].

وقال سيبويه في باب (أم المنقطعة) : «وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك، ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد»[٤].

الثاني: أم المنقطعة: قال ابن الشجري: «والثالث أن تكون مقدرة بـ (بل) مع همزة الاستفهام فتسمى منقطعة، ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملة دون المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام بـ (هل) وبعدها الخبر، وقد تأتي بعد الهمزة»[٥].

وقف عليها كل من ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا فيها أموراً:

١ ـ معناها: وقفوا على اثنين من معانيها:

الأول: أنها للإضراب بمنزلة (بل) وقف عليه ابن جني في قول أبي حبال بن البّراء بن رِبْعيّ:

---

(١) معاني الزجاج ١/ ٧٧ وانظر الكامل٣/ ١٠٥٩ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤ وما بعدها.

(٢) كتاب الشعر ١/ ٢٨١ والبصريات ٢/ ٧٢٠.

(٣) البسيط ١/ ٣٥٠.

(٤) الكتاب ٣/ ١٧٢.

(٥) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٤، وأجاز ابن مالك أن تعطف المفردات المغني/ ٦٨.

أبعد بني أمي الذين تتابعوا أرجي الحياة أم من الموت أجزع

فقال: «(أم) هنا منقطعة لا متصلة، وذلك أن معنى المتصلة معنى أيهما، وهو مع ذلك مدّع أن أحدهما واقع كقولك: (أزيد عندك أم عمرو) أي: أيهما عندك، فهو مدع أن أحد الرجلين عنده، وليس البيت كذلك ألا ترى أنه لا يثبت الخلود ولا جزعه من الموت، بل ينعى كل واحد منهما ولا يثبته فإذا كان كذلك علمت أنها منقطعة، ومن كلام آخر فكأنه قال: بل من الموت أجزع، وهو استفهام إنكار وتعجب لا استفهام طلب وعلم وتفهم»(١).

وهذا المعنى لـ (أم) ذكره المبرد ثم قال: «إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين، وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه»(٢) ووصفه الأخفش بأنه مذهب حسن(٣)، ومن ذكره الفرَّاء وأبو عبيدة(٤).

والثاني: أنها بمنزلة (أو) : ذكره المرزوقي بقوله: «و(أم) هذه يجوز أن يكون (أو) بدلها لأنها المنقطعة»(٥).

وقال ابن فارس: «وقال بعض أهل العربية: (أمررت برجل أم امرأة) (أم)

---

(١) التنبيه ١٠٧/ أ.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٨٨.

(٣) معاني الأخفش ١/ ١٨٧، ١٨٤.

(٤) معاني الفرَّاء ١/ ٧١ ومجاز القرآن ٢/ ١٣٠ وانظر الأصول ٢/ ٥٨ والبصريات ١/ ٦٨٩ والمحتسب ٢/ ٢٩١ وما بعدها وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٢ والخزانة ١١/ ١٣٢ واللسان/ أمم والصاحبي/ ١٢ والرصف/ ١٧٩ والجنى/ ٢٠٥ والهمع ٥/ ٢٤٢ والأزهية/ ١٢٧ وما بعدها والبسيط١/ ٣٤٩.

(٥) شرح المرزوقي/ ٨٤٩.

تشرك بينهما كما أشركت بينهما (أو)»[١].

وأما الفراء فذكر في معانيه أن (أو) قد تأتي بمعنى بل[٢].

وقد تأتي بمعنى بل والهمزة[٣]، ونقله ابن مالك عن ابن جني في موضع من شرح التسهيل وفي موضع آخر عنه أنها بمنزلة بل[٤]، وما صرح به في التنبيه والمحتسب معنى بل[٥].

* * *

أما

حرف استفتاح وتنبيه، وقف عليه المرزوقي في قول ابن الدمينة:

أما يستفيق القلب إلا انبرى له   توهم صيف من سعاد ومربع

فقال فيه: «و(أما) هي (ما) النافية أدخل عليها ألف الاستفهام تقريراً أو إنكاراً»[٦].

---

(١) الصاحبي/ ١٢٥.

(٢) معاني الفراء ١/ ٧٢.

(٣) الكتاب ١/ ١٨٩ وما بعدها في ظاهر عبارته، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٣ والكافية/ ٢٠ وذكر ابن الشجري أنه مذهب البصريين الأمالي ٢/ ٢٣٥ ونقله عنه ابن هشام في المغني/ ٦٦ والمرادي/ ٢٠٥ وما بعدها والخزانة ١١/ ١٣٢ والرصف/ ١٧٩ وما بعدها.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، ٣٦٣.

(٥) المحتسب ٢/ ٢٩١ وما بعدها. والتنبيه ١٠٧/ أ.

(٦) شرح المرزوقي/ ١٢٢٣ ونقله عنه التبريزي ٣/ ٢٠٢.

وما ذكره من تركيبها من همزة الاستفهام وما النافية ظاهر كلام ابن فارس[١]، وذكره المالقي في أحد أحوالها، وذلك إذا جاءت للتقرير والتوبيخ، فإن كانت للعرض أو التنبيه فبسيطة[٢].

وأما قولهما في معناها (تقريراً أو إنكاراً) فقريب مما ذكره المالقي من كونها مركبة للتقرير والتوبيخ، وقال الزجاج: تستعمل في افتتاح الكلام للتأكيد والتنبيه[٣]، وابن فارس: هي كلمة تحقيق[٤].

وابن مالك: «وقد يعزى التنبيه إلى (ألا) و(أما) وهما للاستفتاح مطلقاً»[٥].

وجعلها ابن يعيش للتنبيه والتحقيق[٦]، وأبو حيان أكثر ما تكون للاستفتاح وقد تكون للتنبيه[٧] وقال المالقي: للعرض إذا وليها الفعل وللتنبيه والاستفتاح إذا وليتها الجملة الفعلية أو الاسمية، وللتقرير إذا عدت مركبة[٨]. وأما سيبويه فجعلها بمنزلة (ألا)[٩].

* * *

(١) الصاحبي في فقه اللغة/ ١٣٣ وشرح المفصل ٨/ ١١٥.

(٢) رصف المباني/ ١٨٠ وانظر المغني/ ٧٩، والجنة الداني/ ٣٩٢، والهمع ٤/ ٣٦٨.

(٣) حروف المعاني/ ١١ وانظر الكتاب٣/ ٣٣٢.

(٤) الصاحبي/ ١٣٣.

(٥) التسهيل/ ٢٤٤ وانظر المغني/ ٧٨.

(٦) شرح المفصل ٨/ ١١٥.

(٧) الارتشاف ٥/ ٢٣٦٨ وانظر الهمع ٤/ ٣٦٨ وخزانة الأدب ٤/ ١٤٦.

(٨) رصف المباني/ ١٨٠والمغني/ ٧٨ والجنى/ ٣٩٢.

(٩) الكتاب ٣/ ٣٣٢.

أمّا

حرف شرط وتفصيل وتوكيد[1] ذكره المرزوقي في موضعين نقلهما عنه التبريزي.

الأول: قول زفر بن الحارث:

أفي الله أمـا بحَـدلُ وابـنُ بحـدلٍ   فيحيـا وأمّـا ابـنُ الـزبيرِ فيقُتَـلُ

قوله: «حكم (أمّا) أن ينقطع عما قبله، ولهذا عُدَّ من حروف الابتداء، ولأنه يتضمن معنى الجزاء، والجزاء له صدر الكلام، إذا كان كذلك، فكأنه قال: أفي الله هذه القصة وهذا الأمر والشأن»[2].

والثاني: قول بغثر بن لقيط الأسدي:

أمّـا حكـيمٌ فالتمـستُ دماغَـه   ومقيـلَ هامتِـه بحَـدِّ المُنْصِـلِ

قال: (أما) يتضمن معنى الجزاء وأكثر ما يجيء مكرراً، وقد جاء هنا غير مكرر»[3].

وفي هذين الموضعين اقتصرا على ثلاثة أمور:

الأول: أنها حرف ابتداء، وعللا ذلك بأمرين انقطاعها في المعنى عمّا قبلها، وتضمنها معنى الجزاء.

---

(١) مغني اللبيب/ ٨٠.

(٢) شرح المرزوقي/ ٦٤٩، والتبريزي ٢/ ١٩٨.

(٣) شرح المرزوقي/ ٦٩٤ والتبريزي ٢/ ٢٢٧

وما ذكراه وقف عليه سيبويه والفارسي وابن الشجري وابن مالك[١] وأبو جعفر النحاس وأبو حيان في ظاهر قوليهما[٢].

الثاني: تضمنها معنى الشرط ذكره أيضاً سيبويه على معنى عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً، وجمهور النحويين[٣].

الثالث: مجيئها مكررة: وتكرارها ليس لازماً بل جائزاً وذكر ذلك المبرد والأخفش والهروي والمالقي وابن هشام والمرادي[٤].

* * *

(١) الكتاب ١/ ٩٥، ١٤٢، ٣/ ١٣٧ كتاب الشعر ١/ ٦٤، ٦٦ الأمالي الشجرية ١/ ٢٨٨، ٢/ ٣٤٧ وما بعدها والتسهيل/ ٢٤٥ وانظر الأزهية/ ١٤٤ وما بعدها والرصف/ ١٨٢ المغني/ ٨٢ وما بعدها الجنى الداني/ ٥٢٢، ٥٢٥.

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٩، ٥١٠ والارتشاف ٤/ ١٨٩٣٦ والبحر المحيط ١/ ١٩٢.

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٥، ٣/ ١٣٧ والمقتضب ٣/ ٢٧، ٢/ ٧٠ وما بعدها و٣٥٤ وما بعدها والكامل ١/ ٣٧٧ ومعاني الفرَّاء١/ ٤١٤، ٢٢٨ ومجاز القرآن ١/ ١٤٤ معاني الأخفش ١/ ٢٣٥ ومعاني الزجاج ١/ ٤٥٤ والصاحبي/ ١٤٤ وما بعدها وكتاب الشعر ١/ ٦٣ وما بعدها والمخصص ٤/ ٦٠ والأزهية ١٨٨/ ١٤٤ والمفصل/ ٣٨٦ والتسهيل/ ٢٤٥، ٥١ والرصف/ ٨١ والمغني/ ٨٠ والارتشاف ٤/ ١٨٩٣ والبحر المحيط ١/ ١٩٢ والتصريح ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢ الجنى الداني/ ٥٢٢.

(٤) انظر المقتضب ٣/ ٢٨ ومعاني الأخفش ١/ ٢٣٥ والأزهية/ ١٤٦ والرصف/ ١٨٢ والمغني/ ٨١ الجنى الداني/ ٥٢٣.

إمّا

وقفوا عليها وتناولوا فيها ثلاثة أمور:

الأول: عدها من حروف العطف، قال المرزوقي في معرض تعليقه على قول عبد الله ابن همّام السلولي:

أنت امرؤ إما ائتمنتك خالياً فخنت وإما قلت قولاً بلا علم

«وإما هذه هي التي تعد في حروف العطف والكلام خبر، وقوله (وإما) الواو هي العاطفة و(إما) كـ (أو) في أنه لأحد الأمرين إلا أن (أو) يبنى الكلام فيه على اليقين ثم يعترض ما يخرج به عنه، و(إما) يبنى الكلام فيه على غير اليقين، ولهذا الذي قلناه، قال حذاق أصحابنا: إنه ليس من حروف العطف وكيف يكون منها وهو يجيء قبل ما يعطف عليه أو مع حرف العطف، تقول: (رأيت إما زيداً وإما عمراً) فإما الأولى سابق المعطوف عليه وهو (زيد) وإما الثانية معها الواو العاطفة»(١).

ونقله التبريزي مع اختلاف يسير في اللفظ(٢).

في هذا النص ذكرا مذهب النحويين الذين عدّوا (إما) في حروف العطف واختارا مذهب من نفى كونها عاطفة كالفارسي، وعلة ذلك عنده «أن (إما) عارية من قسمي العطف للمفرد والجملة، ودخول الواو عليها، ولا يجتمع حرفان لمعنى»(٣).

---

(١) شرح المرزوقي/ ١١٣٩.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١٤٣.

(٣) الإيضاح/ ٢٨٩ وانظر شرح المفصل ٨/ ١٠٣ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣ وما بعدها.

وعزا ابن يعيش هـذا المذهب إلى ابن السـراج[١]، والذي وقفت عليـه في الأصول عدها في حروف العطف[٢].

واختار هذا المذهب أيضاً الشلوبين[٣]، وابن مالك متابعاً ليونس وابن كيسان والفارسي[٤]. ونقله الرضي عن الفارسي والجرجاني واختاره[٥].

وممن عدها في حروف العطف المبرد، وابن السراج، والزجاجي والزمخشري وابن الحاجب، والجزولي، والمالقي عن الصيمري وابن هشام عن أكثرهم[٦].

ومن النحاة من اكتفى بتشبيهها بـ (أو) وهي عاطفة في ظاهر قولهم كسيبويه والفرّاء والأخفش والزجاج[٧].

الثاني: معناها: ذكر ابن جني من معانيها الشك وذلك قوله: .

«وكذلك تقديمهم (إما) في الشك ليسرع إلى نفس السامع أن الكلام مبني

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠٣.

(٢) الأصول ٢/ ٥٦.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣ وما بعدها.

(٤) التسهيل/ ١٧٤ وشرحه ٣/ ٣٤٤.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٧٢ ما بعدها.

(٦) الكامل ١/ ٣٧٧ والمقتضب ٣/ ٢٨ وما بعدها الأصول ٢/ ٥٦ والجمل/ ١٧ وما بعدها والمفصل/ ٣٦٣ الكافية/ ٢٠ والمقدمة الجزولية/ ٧٢ ورصف المباني/ ١٨٣ والمغني/ ٨٥ والهمع ٥/ ٢٥٢.

(٧) الكتاب ١/ ٤٣٥ وما بعدها ومعاني الفراء ١/ ٣٨٩ وما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٢٣٤ ومعاني الزجاج ٢/ ٣٣٥.

على الشك، ولو جئت بـ (أو) لتقدم صدر الكلام على صورة اليقين إلى أن يعود الشك سارياً من آخر الكلام بـ (أو) إلى أوله»[١]. وقال المرزوقي مثل قوله[٢].

وقوله في موضع آخر وهو قول تأبط شرّاً:

هما خطّتا إمّا إسار ومنّة وإمّا دم والقتل بالحرّ أجدر

«فإن قلت إن (إما) كـ (أو) في أن كل واحدة منهما توجب أحد الشيئين، فتفيء بك الحال إذن إلى أنك كأنك قلت: هما خطتا أحد هذين الأمرين، وليس الأمر كذلك إنما هما خطتان إحداهما كذا والأخرى كذا وليست كل واحدة من الخطتين للإسار والدم جميعاً، إنما لأحدهما على ما تقدم»[٣].

وممن ذكر هذا المعنى لـ (إما) المبرد والفارسي والهروي[٤]، وابن عصفور وابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام[٥] وخصه الزمخشري والشلوبين المالقي بهذا المعنى في الخبر[٦] وزادوا من معانيها التخيير، والإباحة، والتنويع، والإبهام،

(١) التنبيه ورقة ١٢٥/ أ.

(٢) شرح المرزوقي/ ١١٤٠ ونقله التبريزي ٣/ ١٤٣.

(٣) التنبيه ورقة ١٧/ ب.

(٤) الكامل ١/ ٣٧٧ والمقتضب ٣/ ٢٨ والإيضاح/ ٢٨٩ والأزهية/ ١٤٢ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٢ والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٦٥ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٠ والارتشاف ٤/ ١٩٩٣ والمغني/ ٨٥ وشرح المفصل ٨/ ١٠١ والخزانة ١١/ ٩٦، ٧٧.

(٥) الكامل ١/ ٣٧٧ والمقتضب ٣/ ٢٨ والإيضاح/ ٢٨٩ والأزهية/ ١٤٢ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٢ والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٦٥ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٠ والارتشاف ٤/ ١٩٩٣ والمغني/ ٨٥ وشرح المفصل ٨/ ١٠١ والخزانة ١١/ ٩٦، ٧٧.

(٦) المفصل/ ٣٦٣ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧١.

والتفصيل، والتفريق المجرد، وإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت[١].

وأما ما ذكره سيبويه فالإشراك كـ (أو)[٢].

الثالث: اتصال الفعل بعدها بنون التوكيد وهي الشرطية المركبة من (إن) الشرطية و(ما) ذكرها المرزوقي في معرض تعليقه على بيت الحماسة:

فإما تريني اليوم أصبحت بادناً   لديك فقد ألفى على البزل مرجماً

فقال: «وإما في أكثر الأحوال يلزم الفعل الواقع بعده إحدى النونين الثقيلة أوالخفيفة لأنه كما أكد حرف الشرط بـ (ما) أكد الفعل المشترط به بالنون أيضاً وها هنا جاء خالياً من النون»[٣].

* * *

إنْ

تأتي على أربعة أوجه شرطية ونافية ومخففة من الثقيلة وزائدة[٤]، وقف الشراح على اثنين منها:

---

(١) انظر المقتضب ٣/ ٢٨ ومعاني الفرَّاء ١/ ٣٨٩ ومعاني الزجاج ٢/ ٣٣٥ وحروف المعاني/ ٦٤ ومجاز القرآن ١/ ٣٣٤ ومعاني الأخفش ١/ ٢٣٤ والأصول٢/ ٥٦ الإيضاح/ ٢٨٩ والصاحبي/ ١٤٥ والأزهية/ ١٤٢ المفصل/ ٣٦٣ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧١ والكافية لابن الحاجب/ ٢٠ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٢ شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥ والارتشاف ٤/ ١٩٩٣.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٣) شرح المرزوقي/ ٣٢١.

(٤) المغني/ (٣٣ـ٣٨).

الأول: الزائدة:

وقف على زيادتها كل من المرزوقي والتبريزي بعد (ما) النافية في مواضع منها قول الشاعر عبد الله بن عَنَمة:

ما إن ترى السِّيْدُ زيداً في نفوسِهِمُ كما تراه بنو كُوزٍ ومَرْهوبُ

وذلك قولهما: «(إن) زيدت لتأكيد النفي، وذكر سيبويه أن (ما) الحجازية إذا قرن بـ (إن) هذه يبطل عمله[1]».

وما ذكراه عن سيبويه صحيح[2] وذهب مذهبه المبرد والأخفش[3].

واختلف في معنى (إن) التالية لـ (ما) فذهب قوم إلى أنها نافية بمعنى (ما)[4]، وذهب آخرون إلى أنها زائدة مؤكدة[5].

وممن ذكر زيادتها بعد (ما النافية) الفارسي وابن السراج وابن جنى[6]، وذكر بعضهم زيادتها بعد (ما) الموصولة الاسمية وما المصدرية وألا الاستفتاحية[7].

---

(١) شرح المرزوقي ٥٨٥، ٩٠، ٣٥١ وما بعدها وشرح التبريزي ٣/ ٨٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢١.

(٣) المقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٣ ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٩.

(٤) انظر الصاحبي/ ١٣١ وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٢ وشرح كتاب سيبويه لابن خروف/ ٢٤٢ وما بعدها واللسان أنن.

(٥) المسائل البصريات ١/ ٦٥٠ وما بعدها والخصائص ٣/ ١٠٨ وما بعدها.

(٦) المسائل العضديات/ ٧٢ وما بعدها وكتاب الشعر/ ٨٦ والمسائل البصريات ١/ ٦٥٠ وما بعدها والأصول ١/ ٢٣٦ والمحتسب ١/ ٩١ والمنصف ٣/ ١٢٨ والمخصص ١٤/ ٥٥ والرصف/ ١٩١ وما بعدها والمغني/ ٣٨ والجنى/ ٢١٠ واللسان/ أنن.

(٧) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٢ ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٩ وشرح كتاب سيبويه لابن خروف/ ٢٤٢ =

الثاني: الشرطية:

وقفوا عليها وذكروا فيها أموراً: .

الأول: معناها: وقف عليه كل من المرزوقي والبتريزي وذكرا أنها تنقل معنى الفعل إلى المستقبل وعبارة المرزوقي: «فأما وقوع الماضي بعد (إن) فلأن (إن) ينقله إلى المستقبل وهذا كما ينقل (لم) بناء المستقبل إلى الماضي[(١)]».

وأورده التبريزي عند ذكره مخالفة أبي العلاء لغيره من الشارحين في رواية البيت بفتح همزة (أن) فقال: «وكأنه ذهب في هذا إلى أن (إن) بكسر الهمزة لما يستقبل و(أن) بفتح الهمزة لما مضى[(٢)]».

وإذا جاء بعد (إن) الشرطية فعل ماض أول بمعنى المستقبل لأن (إن) ينقله إلى المستقبل كما ذكر المرزوقي ويؤيد ذلك قول المبرد: «وإن إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر [(٣)]». وقوله في موضع آخر إنها تنقل معنى الماضي بعدها إلى المستقبل لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع[(٤)].

وذهب إلى مثل ذلك ابن السراج والزمخشري وابن أبي الربيع والشلوبين[(٥)].

= والمغني/ ٣٨ والأزهية/ ٥١.

(١) شرح المرزوقي/ ٨٠١.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٤٨.

(٣) المقتضب ٢/ ٥٦ وانظر ٦٠، ٥٩.

(٤) المقتضب ٢/ ٥٠.

(٥) انظر الأصول ٢/ ١٥٨ والمفصل/ ٣٨٤ والبسيط ١/ ٢٤٢ وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٦٥٤ والارتشاف ٤/ ١٨٨٧ والخزانة ٩/ ٧٩.

ويرى سيبويه أن (إن) أبداً مبهمة وكذلك حروف الجزاء بذلك علل عملها الجزم(١). ونقل الزجاج عن بعض النحويين زعمهم أن (لئن) أجيب بجواب (لو) لأن الماضي وليها كما ولي (لو)، ودخلت كل واحدة منهما على أختها، ورد عليهم بأن سيبويه ومن تبعه على أن لظلوا بمعنى ليظلن، وأن معنى (لو) غير معنى (لئن)(٢).

ونقل مثل ذلك أبو جعفر النحاس، وعزاه إلى الأخفش والفرَّاء(٣).

فأما الأخفش فحمل (إن) على (لو) غير أنه لم يذكر مجيئها للماضي، بل ذكر أنهما يشتركان في أن جوابهما لم يقع(٤).

وأما الفرَّاء فصرح بأن (لئن) مستقبلة و(لو) ماضية، ولكنهما اشتركتا في مجيء الماضي بعدهما(٥). وقد حمل سيبويه (لو) على (إن) في مجيء الفعل بعدها(٦).

الثاني: جواز الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع:

قال المرزوقي: «وقوله (إن ذو لوثة) يرتفع عند حذاق النحويين بفعل مضمر الفعل الذي بعده تفسيره وهو لان، والتقدير: إن لأن ذو لوثة لانا، وإنما قالوا هذا لأن (إن) لما كان شرطاً كان بالفعل أولى وعمله الجزم فيجب ألا يفارق

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٣ وما بعدها.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٧٠.

(٤) معاني الأخفش ١/ ٤٥٥.

(٥) معاني الفرَّاء ١/ ٨٤.

(٦) الكتاب ١/ ٢٦٩.

معموله في اللفظ والتقدير، وليس هذا موضع الكلام على من يجعل (ذو) بعد (إن) وما أشبهه مبتدأ»[١]. ونقله التبريزي[٢]. وذلك في تعليقهما على بيت الشاعر:

إذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

واشترط في موضع آخر أن يكون الفعل ماضياً إذ لا يحسن الفصل بين الجازم والمجزوم[٣].

وما ذكره مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج[٤].

الثالث: اقتران اللام الموطئة بها:

ذكر ذلك ابن جني في بيت إياس بن قبيصة:

ما ولدتني حاصِنٌ رَبَعيّةٌ لئن أنا مالأت الهوى لاتّباعها

فقال: «العرب تزيد هذه اللام توكيداً مع (إن) ومثله قول المسور بن زيادة ابن زيد الحارثي:

فلا يدعُني قومي ليوم كريهةٍ لئنْ لم أعجّل ضربةً أو أُعجَّلِ

(١) شرح المرزوقي/ ٢٥وانظر ١٢٢٢، ٤٤٣.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٢.

(٣) شرح المرزوقي/ ٤١ وجعل الرضي مجيء المضارع مجزوماً شاذاً ٢/ ٢٥٤ والبغدادي ضرورة ٩/ ٤١ الخزانة وأجاز الفرَّاء الفصل بين (إن) وفعل الشرط مع بقاء الجزم: معاني الفرَّاء ١/ ٤٢٢.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٣، ٢٦٥ وما بعدها ٢٦٩، ١٣٤ والمقتضب ٢/ ٧٧، ٧٥، ٤٩، ٧٤ والأصول ٢/ ٢٣٢و١٩٥و١٨٧، ١٦١.

... وكذلك يعتقد في اللام من قولهم (والله لئن قمت لأضربنك) أن اللام زيدت هنا توكيداً للكلام، وأنَّ قولك (لأضربنك) هو جواب القسم، ودل القسم وجوابه على جواب الشرط، وقد تقضيناه في كتابنا سر صناعة الإعراب[1]».

وقال المرزوقي: «وهذا الكلام خبر يجري مجرى اليمين، واللام من (لئن) يؤذن بأن الكلام قسم»[2]. وذكر الفرَّاء والأخفش اقترانها باللام ووقوع اللام جوابها، فأما الفرَّاء فحملها على اليمين[3]، وأما الأخفش فحملها على معنى لو[4].

وذكر ابن السراج أن الأولى توكيد والثانية لليمين، ونقل عن الأخفش قوله بزيادة اللام في (لئن)[5]، وعلل ابن جني زيادة اللام الأولى بقوله: «يدلك على أن اللام الأولى زائدة، وأن اللام الثانية هي التي تلقت القسم جواز سقوط الأولى في نحو قول الشاعر:

فإن لم تغير بعض ما قد صنعتُمُ لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه[6]

... ويدل أيضاً على أنك إذا قلت: (والله لئن قمت لأقومن) فاعتماد القسم على اللام في لأقومن وأن اللام في لئن زائدة منها بدليل قول كثير:

---

(١) التنبيه ٣٨/ ب وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي ١/ ٢٠٨ ونقله التبريزي ١/ ٢٠٧.

(٣) معاني الفرَّاء ١/ ٦٥.

(٤) معاني الأخفش ١/ ٢٠٧.

(٥) الأصول ٢/ ١٦٦.

(٦) البيت منسوب لقيس بن جروة الطائي في النوادر/ ٢٦٦ وشرح اللمع ٢/ ٣٩٣ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ وشرح المفصل ٣/ ١٤٢ والخزانة ٧/ ٤٣٨.

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها[١]

فرفعه (أقيلها) يدل على اعتماد القسم عليه، ولو كانت اللام التي في (لئن عاد لي عبد العزيز) جواب القسم لا نجزم (لا أقيلها) كما تقول: (إذن لا أقم)»[٢].

وذكر أبو حيان أن هذه اللام تدخل على أداة الشرط (إن) أو غيرها عن البصريين، وعن الفرَّاء أنها لما دخلت على الشرط أجيب بجواب القسم كما ذكر جواز حذف هذه اللام، وعن سيبويه أنه لا بد منها ظاهرة أو مضمرة[٣].

ونقل البغدادي عن ابن مالك أنها أكثر ما تكون مع (إن)، وعن ابن عصفور زيادتها عند البصريين[٤].

الرابع: حذف جواب الشرط إن تقدم معناه.

وقف على ذلك ابن جني في قول عمرو بن معديكرب:

ليس الجمال بمئزر فاعلم وإن رُدّيتَ بُرْدا

فقال: «جواب محذوف يدل عليه ما يصحبه، وهذا كقولك: (أنت ظالم إن فعلت) أي: إن فعلت ظلمت، فكذلك هذا، فكأنه قال إن رديت برداً فاعلم أن

---

(١) لكثير عزة ديوانه/ ٣٠٥، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ والكتاب ٣/ ١٥ والمغني/ ٦٣ والخزانة ٨/ ٤٨٣ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٦ وما بعدها.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٧٨٥.

(٤) الخزانة ١١/ ٣٣٧، ٣٣٩.

الجهال في إعداد آلة الحرب...»[١] ونقله المرزوقي والتبريزي[٢].

واشترط سيبويه لحذف الجواب كون فعل الشرط ماضياً، وكذلك المبرد[٣]، وأجاز ابن السراج جواز حذف جواب (إن)[٤] واشترط ابن عصفور وجود ما يدل عليه[٥].

وفصّل أبو حيان القول في ذلك فنقل عن جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط، وعن الكوفيين والأخفش والمبرد جواز ذلك، وعن المازني لا يجوز تقديمه إن كان ماضياً وإن كان مضارعاً جاز، وعن بعض البصريين الجواز إن كان فعل الشرط ماضياً وأن الكوفيين سوى الفرَّاء أجازوا حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل قياساً على المعنى فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل»[٦].

الخامس: اقتران جواب الشرط بالفاء.

وقف على ذلك المرزوقي وعبارته: «وجواب (إن تك) الفاء مع ما بعدها من قوله: «فقد جر نفعاً وإنما جلب الفاء لمخالفة الجزاء للشرط بكونه مبتدأ وخبراً، والمبتدأ محذوف كأنه قال: والأمر والشأن قد جَرَّ فقدنا لك نفعاً[٧]».

وقال في موضع آخر وهو قول العباس بن مرداس:

---

(١) التنبيه ٣٣/ ب.

(٢) شرح المرزوقي ١٧٤، ٤١ والتبريزي ٨٧٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٦، ٧٠، ٧١، ٦٧، ١٠٣ والمقتضب ٢/ ٦٨.

(٤) الأصول ٢/ ١٦١.

(٥) المقرب ١/ ٢٧٦.

(٦) الارتشاف/ ١٨٧٩.

(٧) شرح المرزوقي/ ٨٦٤.

وإن بـوؤوك مبركـاً غـير طائـل غليظـاً فـلا تنـزل بـه وتحـول

«وقوله (فلا تنزل به) الفاء مع ما بعده جواب الشرط في قوله: (وإن بوؤوك)، وموضع فلا تنزل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قال فأنت لا تنزل به[1]».

فذكر أن الجواب يقترن بالفاء إذا خالف الشرط بكونه مبتدأ، أي إن جاءت جملة الجواب اسمية، وأول الجملة الفعلية المقترنة بالفاء على إضمار مبتدأ الشأن والأمر والجملة الفعلية المذكورة على أنها خبر له.

ومذهب سيبويه أن جواب الشرط لا يكون إلا بفعل أو بالفاء ومثل للجملة الاسمية مقترنة بالفاء، وذكر أن حذف الفاء في مثل هذا الموضع ضرورة[2].

وهو مذهب المبرد والفرَّاء[3]، وذكر ابن السراج أن الجواب المقترن بالفاء لا تعمل فيه إن[4]. وفصل الزمخشري القول في جملة الجزاء المقترنة بالفاء فقال: «وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأ أو خبراً فلا بد من الفاء[5]».

وقال ابن عصفور: «وهذه الأدوات إما أن تدخل على جملتين فعليتين، أو جملتين إحداهما فعلية والأخرى اسمية، فإن كانتا فعليتين فإما أن تكون الثانية أمراً، أو نهياً، أو دعاء، أو استفهاماً أو فعلاً قد دخلت عليه (قد)، أو (السين)، أو (سوف) أو (ما) أو (لن) أو غير ذلك فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر

---

(١) شرح المرزوقي/ ٤٣٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣ وما بعدها.

(٣) المقتضب/ ومعاني الفرَّاء ١/ ٤٢٢.

(٤) الأصول ٢/ ١٥٨ وما بعدها وانظر اللمع/ ١٩٥.

(٥) المفصل/ ٣٨٣.

أدخلت عليها الفاء وجزمت الفعل الأول إن كان مضارعاً، وإن كان ماضياً فهو في موضع جزم.

وإن دخلت على جملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية جعلت الاسمية جواباً، ولم يكن بد من دخول الفاء أو إذا عليها ولا يجوز حذف الفاء إلا ضرورة[1]».

ونقل النحاس عن الأخفش جواز حذف الفاء في غير ضرورة[2].

* * *

أَنْ

حرف يأتي على أربعة أوجه.

أحدها: أن يكون مصدرياً ناصباً للمضارع[3] وقف عليه الشراح وذكروا:

١ ـ دلالته على الاستقبال في سياق كلامهم على مواضعه وذلك في:

آ ـ خبر عسى ولعل: وذلك في قول قسام بن رواحة السنبسي:

عسى طيِّئٌ مِن طيِّءٍ بعدَ هذه ... ستُطفِئ غُلَّاتِ الكُلَى والجوانحِ

قال المرزوقي «عسى لفظة وضعت للترجي والتأميل، إلا أنها تؤذن بأن الفعل مستقبل مطموع فيه، فيجب أن يستأنى له، وإن كان من أفعال المقاربة،

---

(١) المقرب ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦.

(٢) إعراب القرآن ٤/ ٨٣.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٤١.

وبهذا يَبين عن لفظة (كاد) لأن كاد لمشارفة الفعل فهو يلي الفعل بنفسه، تقول: (كاد زيد يفعل كذا)، و(عسى) يحول بينه وبين الفعل (أن)، يدلك على هذا أنه قال: «ستطفئ غلات الكلى والجوانح»، لما كان من شرط عسى أن يجيء بعده (أن) إيذاناً بالاستقبال جعل هذا بدل (أن)، (السين) لأنه أشهر في الدلالة على الاستقبال»[١]. ونقله التبريزي[٢].

وقد يحملون (لعل) على عسى فيولونها (أن) تشبيهاً بها كما قال المرزوقي: «وهو يجيء بـ (أن) وبغير (أن) فإذا كان معه (أن) أفاد فائدة (عسى) وإذا جاء بغير (أن) كان الفعل أقرب وقوعاً لأن (أن) للاستقبال»[٣]. ونقله التبريزي[٤].

وقال الأعلم: (وعل) بمعنى (لعل) وأدخل (أن) بعدها تشبيهاً بـ(عسى))»[٥].

وقال سيبويه ضرورة[٦]: وذكر وقوعها بعد لعل الفرَّاء[٧].

وذكر المبرد أنها قد تأتي للمستقبل وللماضي[٨] وهي مصدرية.

---

(١) شرح المرزوقي ٢/ ٩٦٠.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١٢.

(٣) شرح المرزوقي/ ١١٦٣.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ١٥٩.

(٥) شرح الأعلم/ ٦٨٤.

(٦) الكتاب ٣/ ١٦٠ وذكر الزجاجي أن مجيء خبر عسى مجرداً من أن ضرورة الجمل/ ٢٠١.

(٧) معاني الفراء ١/ ١٥٠ وما بعدها.

(٨) المقتضب ٢/ ٦ وانظر الكتاب ٣/ ١٥٢ وجمل الزجاجي/ ٢٠٠ والمسائل المنثورة/ ٢٣٠.

ب ـ بعد فعل لغير اليقين: ذكر ذلك ابن جني في قول طرفة:

وأعلم علماً ليس بالظن أنه إذا ذل مولى المرء فهو ذليل

فقال: «وضع الصفة على الإفادة، وإذا كان كذلك فقوله (ليس بالظن) صفة لـ (علم) فينبغي أن تكون مفيدة، وإذا كانت كذلك فإنها هنا (علماً) وهو ظن غير يقين، وإذا كان كذلك صحت به مسألة الكتاب (ما أعلم إلا أن تفعل) أي: ما يحضرني ويخلج نفسي إلا ذلك، ولولا ذلك لما استعملت هنا (أن) الخفيفة الناصبة للفعل»[١].

وذكر سيبويه أن التي تقع بعد فعل اليقين المخففة، وأنه يجوز أن تلي أفعال الظن والخشية[٢] وما ذكره ابن مالك من أن تخفيفها مذهب الكوفيين وحملها على (ما) مذهب البصريين[٣] مخالف لما ذكره سيبويه ولما صرح به ابن جني وعبارته:

«وإنما جاز على تشبيه (لم) بـ (لا) كما قال الآخر:

أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح[٤]

فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين، فأما

---

(١) التنبيه ١٦٣/ ب.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٦ والمقتضب ٣/ ٧ و٢/ ٣٠ ومعاني الأخفش ١/ ٣٠٣ وجمل الزجاجي/ ١٩٧.

(٣) التسهيل/ ٢٢٨.

(٤) بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/ ٣٨٣ وما بعدها وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨ والأزهية/ ٦٥ والخصائص ١/ ٣٨٩ واللسان ٢/ ٥٣٢ طلح وتاج العروس ٦/ ٥٨٠ ويروى بالتسكين والجر الطلاحْ الطلاحِ.

على قولنا نحن فإنه أراد (أن) الثقيلة وخففها ضرورة وتقديره أنك تهبطين[١]».

٢ـ حذفها: تعمل أن النصب في المضارع محذوفة وظاهرة قال المبرد «وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن)، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض نحو الفاء والواو وأو وحتى واللام المكسورة»[٢]. والذي ذكره الشراح من مواضع حذفها:

آ ـ بعد الفاء: ذكره المرزوقي، فقال: «وقوله (فيغلبها) نصب جواب التمني بالفاء، والعامل فيه (أن) مضمرة، وإذا قال القائل وددت أنني أجيئك فتكرمني فقوله (فتكرمني) انتصب، ولم يعطف على أجيئك لمخالفة آخر الكلام أوله، وذلك أن قوله (أنني أجيئك) متمنى غير واجب و(فتكرمني) عاطفة لاسم على اسم فكأنه قال: وددت مجيئي إليك فإكرامك لي، وكذلك إذا قال: ألا ماء فأشربه يراد: لو كان لي ماء لشربته، تقديره، ألا ماء فشربه»[٣]. في قول الغطمّش:

ألا رُبَّ مـــن يَغتـــابني ودَّ أننـــي ... أبـوه الـذي يُـدعى إليـه ويُنسـبُ

عـــلى رِشـــدةٍ مـــن أمِّـــه أو لِغيَّـــةٍ ... فيغلبَها فحـلٌ عـلى النسـل منجِـبُ

وزاد التبريزي: «والجيد الرفع في قوله فيغلبه، لأن ود في التمني دون ليت فيه، فالنصب في باب ليت أقوى وههنا الرفع أجود»[٤].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩ والخصائص ١/ ٣٩٠.

(٢) المقتضب ٢/ ٦.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٠٣٤ وما بعدها.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٦٢ وما بعدها.

وذكر شرط المخالفة الأخفش[١]، وألمع إليه سيبويه[٢] في ظاهر كلامه.

ب ـ بعد أو: وقف على ذلك المرزوقي وذلك في قول تأبّط شراً:

قليل غرار النوم أكبر همّه ... دم الثأر أو يلقى كميّاً مسفّعا

فقال: «وقوله (أو يلقى) (أن) مضمرة بين (أو) والفعل، ولولا ذلك لم يجز عطف الفعل على الاسم لاختلافهما، وإذا أضمر (أن) يصير حرف العطف ناسقاً اسماً على اسم والتقدير، أكبر همه دم الثأر أو لقاء كمي، مثل هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[الشورى: ٥١] والتقدير: أو أن يرسل رسولاً حتى تكون (أن) مع الفعل في تقدير مصدر منسوق على قوله: (وحياً) إذ قد يمتنع أن يحمل على أن يكلم»[٣] ونقله التبريزي.

وذكر في موضع آخر معنى (أو) التي تضمر بعدها (أن) الناصبة وهو قول قتادة بن مَسْلمة الحنفي:

فلئِن بقيتُ لأرحلَنَّ بغزوةٍ ... تحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ

فقال: «وقوله (أو يموت كريم) أو بدل من (إلا أن)، ويموت ينتصب بـ(أن) مضمرة كأنه قال: إلا أن يموت كريم، يعني نفسه»[٤].

قال سيبويه: «واعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضمار أن

---

(١) معاني الأخفش ١/ ٢٢١و٢٣١ وما بعدها وانظر التسهيل/ ٢٣١.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨، ٣٠ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨، ٣٠ وما بعدها.

(٤) شرح المرزوقي/ ٧٧٢و٨٧٧ وشرح التبريزي ٢/ ٢٧١ وانظر ٢/ ٣٤٤.

كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو. واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن) كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل»[١].

وذكر الفرَّاء أنها تكون بمعنى (حتى) أو (إلاّ) إلا أنها جاءت بحرف نسق[٢].

ج ـ بعد الواو: ذكر إضمار (أن) بعد الواو ابن جني في أحد وجهي المعنى في قول عبدالله بن الحَشْرَج:

فلا وأبيك لا أعطي صديقي مكاشرتي وأمنعه تلادي

فقال: «وعطف (أمنعه) على (أعطي) فرفعه، ونصبه جائز على إضمار (أن) كقولك: (لا يسعني شيء ويعجز عنك) أي لا يجتمع علي أن أكاشر صديقي وأمنعه تلادي، وهذا وإن كان وجهاً فإنه دون الأول، وذلك أنه إذا نصب (أمنعه)، فقد نفى عن نفسه أن يجتمع منه أو عليه هذان، وليس فيه نفي كل واحد منهما على انفراده، وقد يجوز لظانّ أن يتوهم به أنه ممن يتسمح بأحدهما، وهو إذا رفع فقد نفاهما جميعاً عن نفسه، فإن قيل: وهو أيضاً إذا قال لا أكاشره وأمنعه تلادي، فقد يجوز أن يظن به أنه إنما نفى إثباتهما جميعاً، وقد يجوز أن يأتي منه أحدهما كما أنك إذا قلت: ما جاءني زيد وعمر فقد يجوز أن يكون جاءك أحدهما، وإنما نفيت إتيانهما جميعاً، ولو أراد نفي مجيء كل واحد منهما على انفراده لقال: ما جاءني زيد ولا عمرو، وهذا الشاعر لم يقل في هذا البيت ولا أمنعه.

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٦.

(٢) معاني الفرَّاء ٢/ ٧٠ وكتاب الشعر ١/ ٣٢٢.

قيل: «لا ينكـر أن يكـون أرادها، غير أن الوزن منع منها، وأما إذا نصبت فلا يجوز على وجه أن يريد انتفاء كل واحد منهما على انفراده لأنه لفظ موضوع على نفي الشيئين أن يجتمعا معاً، وليس كذلك الرفع فاعرف ذلك»[١].

وذكر المرزوقي مثل ذلك في شرحه ورجح وجه الرفع وقال إن المعنى عليه يدور، لأن النصب يعني لا يجتمع الكشر والمنع، وفي الرفع رفع كل واحد منهما على حدة، جعل للرفع معنى آخر هو الاستئناف والانقطاع مما قبله أي لا أعطيه مكاشرة، وأمنعه تلادي[٢]، ونقل عنه التبريزي[٣]، وكذلك جعل ابن جني الرفع الوجه لأن المعنى عليه.

وقد اعتمدوا في ترجيح وجه الرفع على المعنى، ففي الوجه الأول للرفع: تكون الواو عاطفة على نية تكرار لا: لا أعطي ولا أمنع، في الوجه الثاني: لا أعطيه مكاشرتي، ولكن أمنعه وعلى وجه النصب لا أعطيه مكاشرتي ومنعاً للعطف على المصدر.

وذكر مثل هذه المعاني سيبويه وغيره[٤].

ووقف الشراح على حذف أن في الواجب من غير (أو) أو (الواو) أو (الفاء) كما ذكر ابن جني في التنبيه في قول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب:

---

(١) التنبيه ١٨٩/ أ وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٧٣٨.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٥٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٤١ وما بعدها وانظر المقتضب ٢/ ٨٥ والمسائل المنثورة/ ١٤٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣.

كـل لـه نيـة في بغـض صـاحبه بنعمـة الله نقلـيكم وتقلونـا

«فقد يمكن أن يكون أراد: (تلومانني) فحذف الثانية، ويمكن أن يكون أراد قبل أن تلوماني ثم حذف (أن) وأعملها كرواية من أنشد:

ألا أيهذا الزاجري أحضـر الـوغى ....[١]

ويمكن أن يكون أراد وجهاً ثالثاً وهو: بنعمة الله أن نقليكم وتقلونا، أي بنعمة الله تقالينا وتهاجرنا، فحذف (أن) وأعملها على ما مضى، وأسكن الياء من (نقليكم) في موضع النصب على قوله:

يـا دار هنـد عفـت إلا أثافيهـا ....

وقال أبو العباس: إنه من أحسن الضرورات، أعني إسكان الياء في موضع النصب تشبيهاً لها بالألف، يجوز أيضاً أن يكون لما حذف (أن) رفع الفعل على قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فتكون الباء أيضاً هنا معلقة بمحذوف كما كانت والفعل منصوب»[٢]. وذكر مثله الأعلم[٣].

لم يذكـر ذلك المرزوقـي ولا التبريزي في هـذا الموضـع واكتفيا بالقـول إن المفعول من تقلونا محذوف لدلالة الكلام عليه أو على حذف النون عن الإعراب

---

(١) عجزه:

وأن أشـهد اللذات هـل أنـت مخلـدي

لطرفة ديوانه/ ٣٢ والإنصاف ٢/ ٥٦٠ والكتاب ٣/ ٩٩ والمقتضب ٢/ ٨٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥ والخزانة ١/ ١١٩ والمغني/ ٥٠٢.

(٢) التنبيه ١٤٢/ أ وما بعدها

(٣) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٣٨٢.

على لغة حجازية[١].

وذكرا حذف أن ورفع الفعل بعدها في قول قتيلة بنت النضر:

والنضر أقرب من أصبت وسيلة وأحقهم إن كان عتق يعتق

«وقولها (وأحقهم إن كان عتق يعتق) أرادت، وأحقهم بأن يعتق إن كان عتق، أي إن وقع عتق، فحذف الباء، وحروف الجر مع (أن) تلغى كثيراً، ثم حذف (أن) ورفع الفعل فهو كقوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات...

يدل على أن (أن) من (أحضر) محذوف أنه عطف عليه بـ (أن) فقال: «وأن أشهد اللذات»[٢].

وذكر الأعلم مثل ذلك[٣].

وما ورد من حذف (أن) وانتصاب الفعل بعدها مذهب غير البصريين ذكره المبرد فقال: «وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن)، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض نحو الفاء والواو، وما ذكرناه معهما ونظير هذا الوجه قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

---

(١) شرح المرزوقي ١/ ٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه/ ٩٦٨ انظر/ ٤٩٤ وشرح التبريزي ٢/ ٧٠.

(٣) شرح الأعلم/ ٦٠٢.

ومن رأى النصب هناك رأى نصب أحضر»[١].

وقال في موضع آخر (وقد نصبه قوم على إضمار (أن) وقدموا الرفع)[٢].

وممن قال بالنصب الفارسي وجعل (أن) المحذوفة في حكم المثبت وذكر أن أبا عثمان حكى عن قطرب عن أبيه أنّه سمع من العرب من ينصب (أحضر) في بيت طرفة وأن أحمد بن يحيى ثعلب حكى: (خذ اللص قبل يأخذك) ومثله حكاه أبو الحسن[٣].

وقال ثعلب: هذا شاذ والقياس الرفع[٤].

وابن جني مع جواز عملها محذوفة لقوله: «وقد حملهم كثرة حذف أن مع غير الفاعل على أن استجازوا ذلك مع اسم ما لم يسم فاعله وإن كان جارياً مجرى الفاعل وقائماً مقامه، وذلك نحو قول جميل:

جزعت حذار البين يوم تحمّلوا ... وحق لمثلي يا بثينة يجزع[٥]

أنْ يجزع. على أنّ هذا قليل ....

فأما بيت جميل... فقليل شاذ، على أن حذف (أن) قد كثر في الكلام حتى صار كلا حذف، ألا ترى أن أصحابنا استقبحوا نصب (غير) من قوله تعالى: ﴿قُل

---

(١) المقتضب ٢/ ٨٥.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٣٦.

(٣) كتاب الشعر ٢/ ٥٢١ وما بعدها وذكر حذفها مع الماضي كما تحذف مع المضارع ٢/ ٤٥٩ وما بعدها.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ٣١٧.

(٥) ديوانه/ ١١٨.

﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾[الزمر: ٦٤] قالوا: لأن التقدير والمعنى: قل أفغير الله تأمروني أن أعبد، فكأن (أن) هناك وما بعد (أن) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها لامتناع تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول، ألا تراهم كيف تخيلوا أن التقدير قل أتأمروني أن أعبد غير الله ولولا أنهم قد أنسوا بحذف (أن) من الكلام وإرادتها لما استقبحوا انتصاب (غير) بـ (أعبد)[(١)]» وذكر مثل ذلك الشلوبين[(٢)].

الثاني: أن يكون المخففة من الثقيلة. قال ابن هشام: «تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزّل منزلته... و(أن) هذه ثلاثية الوضع، وهي مصدرية أكثر، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين، وزعموا أنها لا تعمل شيئاً، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وربما ثبت وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده»[(٣)].

وقد وقف عليها ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا من أحكامها: مجيئها بعد فعل اليقين أو ما يشبهه ووقوع السين بعدها، إضمار اسمها على الشأن والأمر.

وقد ذكر المرزوقي والتبريزي أن اسمها ضمير الشأن المحذوف ولم يشترطاه فيها، فقالا: «وقوله: (أن سيمنعها) (أن) مخففة من الثقيلة واسمه محذوف يريد أنه سيمنعها، والسين في الفعل لئلا تلتبس المخففة بالناصبة للفعل، والهاء الذي أظهرته ضمير الأمر والشأن»[(٤)] وعللا اقتران السين بخبرها الجملة بأنه عوض من النون

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٧٢.

(٣) مغني اللبيب/ ٤٦٠ وما بعدها.

(٤) شرح المرزوقي/ ٣٤١ شرح التبريزي/ ٢٢٣ وذكر مثله ذلك المرزوقي في غير موضع =

المحذوفة. وذلك في قول هلال بن رزين:

وأيقنت القبائل من جناب وعامر أن سيمنعها نصير

وأما ابن جني فقال: «خفف (أن) الثقيلة واختارها هنا على الخفيفة لأنها أبلغ في المعنى وأنفى للظنة وأشبه بقوله: (لمحقوقون) أي سيكون هذا لا محالة، كقول الله سبحانه: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل: ٢٠]» وذلك في قول أدهم ابن أبي الزعراء:

فإنا لمحقوقون حين غضبتم بأيمة عبد الله أن سنهينها

واكتفى بالإلماع إلى أن ما سبقها بمعنى اليقين ولم يفصل القول فيها.

وذكر سيبويه أن الواقعة بعد أفعال اليقين هي المخففة الناصبة للفعل المضارع لأن ذا موضع يقين وإيجاب، وأن التالية لأفعال الظن تكون على وجهين الناصبة للفعل أو الثقيلة(١). وعلل حمل أفعال الظن على اليقين في جواز مجيء المخففة بعدها فقال: «وإنما حسنت أنه ههنا لأنك قد أثبت هذا في ظنك كما أثبته في علمك، وأنك قد أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن أنك ههنا، ولا أنه، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين لأنه نفيه»(٢).

= من شرحه انظر ٢٠٥، ٢٦٨، ٣٥٧، ٩٥٦.

(١) الكتاب ٣/ ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ١٦٦ وما بعدها وانظر معاني الأخفش ١/ ٣٠٢، ٣٠٤ وجمل الزجاجي/ ١٩٨.

وذكر أن الخفيفة إذا وليها الاسم فهي المخففة من الثقيلة لا غير.

وما ذكره المرزوقي من كون السين عوضاً من النون المحذوفة ذكره سيبويه[١]، والمبرد[٢]، والفارسي[٣]، وجعل ابن جني وقوع الفعل بعد المخففة من غير عوض ضرورة[٤].

الثالث: تفسيريه بمنزلة أي:

وقف عليها المرزوقي في بيت المُثلَّم بن رباح:

مـن مُبلِـغٌ عنّـي سـناناً رِسـالةً ... وشِجْنَةَ أنْ قُوما خُـذا الحـقَّ أودَعـا

فقال: «وقوله: (أن قوما) (أن) مخففة من (أن) الثقيلة، والمراد أنه قوما، ومثله قولهم في (أما أن جزاك الله خيراً) ويجوز أن يكون (أن) المفسرة، كأنه فسر الرسالـة بـ (قوما خـذا الحـق) ومثلـه قولهم: (أتفخر علي أن أصحابك أكثر من أصحابي) و(أن) هذه تجري مجرى (أي) في أنه يفسر به، ولو قال: قوما وخذا الحق، فأتى بحرف العطف كما قال الله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[المدثر: ٢ ـ ٣] كان أفصح وقد جاء مثله بغير العاطف كثيراً»[٥].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٦٦ وما بعدها.

(٢) المقتضب ١/ ٤٩، ٣/ ٧.

(٣) المسائل المنثورة/ ١٤١ وما بعدها.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨ وما بعدها وأجمل ابن مالك أحكام أن المخففة في التسهيل/ ٢٨ وما بعدها.

(٥) شرح المرزوقي/ ٣٨٢.

ونقل عنه التبريزي[١] ولم يقف عليها ابن جني في التنبيه[٢].

واشـترط سيبويه والمبرد أن تسبق بجملة[٣]. وذكرها الأخفش والفارسي والشلوبين[٤].

واشترط الزمخشري أن تسبق بفعل في معنى القول[٥].

وذكر ابن هشام أن الكوفيين على إنكارها البتة واختار مذهبهم، وذكر أن من أثبتها اشترط فيها أن تسبق بجملة، وأن تتأخر عنها جملة، وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول لا أحرفه إلا إن كان مؤولاً بغيره، وألا يدخل عليها جار[٦].

ولم يذكر الفرَّاء أن التفسيرية وجعلها في المواضع التي ذكرها فيها بعضهم تفسيرية منصوبة بنزع الخافض[٧].

الرابع: أن تكون زائدة: قال ابن هشام: «ولها أربعة مواضع:

أحدها: وهو الأكثر بعد (لما) التوقيتية.

---

(١) شرح التبريزي ١/ ٣٥٦.

(٢) ذكرها في سر صناعة الإعراب في أثناء كلامه على الوقف على النون وقال إنه لا يوقف عليها ٢/ ٦٨٤ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٣/ ١٦٢ وما بعدها والمقتضب ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦١.

(٤) انظر معاني الأخفش ١/ ٢٩٣ والمسائل المنثورة/ ٢٣٤، ٢٢٧ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٩٨.

(٥) المفصل/ ٣٧٢.

(٦) المغني/ ٤٨ وما بعدها.

(٧) معانـي الفـرَّاء ٢/ ٣٩٩ وانظـر الكشـاف ٥/ ٢٤٤ ومختصـر في شـواذ القـرآن لابن خالويه/ ١٣٠.

والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكوراً... أو متروكاً.

والثالث: وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها.

والرابع: بعد إذا»(١).

وقد ذكر المرزوقي ثلاثة مواضع وأغفل وقوعها بعد إذا، ونقل عنه التبريزي الموضعين الثاني والثالث وذلك قول مجمّع بن هلال:

عبأت له رمحاً طويلاً وألة كأن قبس يعلى بها حين تشرع

«ومن جر فقال (كأن قبس) جعل (أن) زائدة أعمل الكاف كما زيد في قوله: (لما أن جاء زيد أعطيته)، وفي قوله: (والله أن لو جئتني لأكرمتك) يريد والله لو جئتني»(٢).

ولم يقف عليها ابن جني في التنبيه وزاد في سر صناعة الإعراب زيادتها بين حرف النفي والجملة المنفية(٣)، وذكر سيبويه زيادتها بعد القسم وبعد لما التوقيتيه وكذلك المبرد(٤)، وقال الأخفش بزيادتها في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ٢٤٦](٥).

---

(١) المغني/ ٥٠.

(٢) شرح المرزوقي/ ٧١٨ وشرح التبريزي ٢/ ٢٤١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٢ ـ ٦٨٤.

(٤) الكتاب ٣/ ١٠٧، ١٥٢، ٤/ ٢٢٢ والمقتضب ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦٢، وانظر المسائل المنثورة/ ٢٢٧ والمفصل/ ٣٧٢.

(٥) انظر معاني القرآن ١/ ٣٧٧، ٢٩٣ ذكر مذهبه في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ورد عليه ١/ ١١١ وما بعدها.

وذكر الشلوبين زيادتها بعد لما والكاف[١] وجعل ابن مالك زيادتها بعد (لما) وبين القسم و(لو) جائزاً، وبعد كاف الجر شاذاً[٢].

* * *

إنَّ

وقفوا عليها وذكروا فيها أموراً:

الأول: معناها: التوكيد، وقف عليه ابن جني في التنبيه بقوله: «ويزيد ذلك وضوحاً لك أنك تقول (علمت أن زيداً قائم، علمت إن زيداً لقائم) فتجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة مؤكد في الموضعين كليهما قيام زيد لا محالة»[٣]، وترك غيره الوقوف على معناها.

وقد أجمع النحاة على هذا المعنى لـ (إن)[٤] وذكر سيبويه ملازمتها له مثقلة ومخففة[٥].

---

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٩٨و٧٩١.

(٢) التسهيل/ ٢٣٣.

(٣) التنبيه ١٢/ ب.

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٣ والمقتضب ٣/ ٣٤٤ وجمل الزجاجي/ ٥١ والأصول ١/ ٢٤٢، ٢٦٦ والمفصل/ ٣٤٩ ونتائج الفكر للسهيلي/ ٣٤٨ والبسيط ٢/ ٧٦٦ والأمالي الشجرية ١/ ٣٩ والمرتجل لابن الخشاب/ ١٦٩ والرصف/ ١٩٨ المغني/ ٥٥ والخزانة ١٠/ ٢٩٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

الثاني: وقوعها ابتداء: وقف على ذلك ابن جني وذلك في قول جعفر بن علبة الحارثي:

فلا تحسبني أني تخشعت بعدكم لشيء ولا أنّي من الموت أَفْرَقُ

فقال: «وفي قوله (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) شاهد لجواز استدلال سيبويه بقول الله سبحانه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة: ٣] بالرفع على معنى الابتداء، وردّ وردع لإنكار من أنكر ذلك عليه من بعض المتأخرين. وقوله إن هذا إنما يسوغ مع (إن) المكسورة لأنها على شرط الابتداء وصدده وليس في الآية المتلوة (إن) مكسورة إنما فيها (أن) مفتوحة، والمفتوحة لا تصرف الكلام إلى معنى الابتداء، وإنما تجعل الكلام شأناً وحديثاً، ومواضعها تختص بالمفرد لا بالجملة»(١).

وهو مذهب جمهور النحويين»(٢).

الثالث: كفها عن العمل: إذا اتصلت بها ما وقد وقف المرزوقي على معناها فقال:

«إنما يدخل لتحقيق الشيء على وجه مع نفي غيره عنه(٣)» ونقله التبريزي(٤).

---

(١) التنبيه ١١/ ب.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٤٤ وانظر/ ٢٣٨ والمقتضب ٤/ ١٠٧، ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٣٤٧ ما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٤ والأصول ١/ ٢٦٢ والإملاء على الكافية لابن الحاجب ٣/ ٣٦٩ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٤٩ والمفصل/ ٣٤٩ والمرتجل/ ١٧٣ والارتشاف ٣/ ١٢٥٥.

(٣) شرح المرزوقي/ ٢٨٨.

(٤) شرح التبريزي١/ ٢٧٨.

وهذا قريب مما قاله ابن يعيش: «وذلك أن (إنما) زادت (إن) تأكيداً على تأكيدها فصار فيها معنى الحصر وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره»[١].

وخالفه أبو حيان: فقال: «(ما) في (إنما) وأخواتها لم تغير شيئاً من مدلولها الذي كان من قبل لحوق ما خلافاً لمن ادعى أنها أفادت الحصر فيما دخلت عليه إنما»[٢].

وربما اعتمد أبو حيان فيما ذهب إليه على ما ذكره المتقدمون من وضع (إنما) في الموضع الذي تصلح فيه (إنّ) وأنما في الموضع الذي يصلح فيه (أنّ)[٣].

وقال المالقي: «ومعنى إنما في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل وهذا راجع إلى المعنى الذي ذكرت لك من الحصر والتخصيص، وتسمى عند النحويين حرف ابتداء؛ إذ الأسماء وبعدها مبتدأ لا غير، وحكمها في الحصر والاختصاص حكم (إلا)»[٤].

الرابع: مجيء اسمها نكرة وحذف خبرها:

ذكر ذلك المرزوقي فقال «اسم (إن) وهو (حرباً) نكرة غير موصوفة أيضاً.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٥٦.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٨٥.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ١٢٩ وما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٨ والأصول ١/ ٢٦٩ ورد ابن هشام على أبي حيان بأنه حصر مقيد يسمى قصر قلب لقلب لاعتقاد المخاطب أو قصر إفراد المغني/ ٥٩ وما بعدها.

(٤) رصف المباني/ ٣٠٤.

وساغ ذلك لما كان المراد بها مفهوماً معلوماً ويجوز أن يجعل قوله: (كظنك كان بعدك موقدوها) من صفة (حرباً) ويجعل خبر إن محذوفاً كأنه قال: إن حرباً هذه صفتها وقعت. وبيت الأعشى حجة في الوجهين جميعاً وهو:

إن محـــــلاً وإن مـــــــرتحلاً وإن في السـفر إذ مضـــى مَهَـلا[١]

ألا تـراه: إن معنـاه إن لنـا محـلاً، وإن لنا مرتحـلاً، فحـذف الخبـر، ومحـل ومرتحل نكرتان»[٢] ونقلـه التبريزي[٣]. وذلك في معرض تعليقه على بيت كعب ابن زهير:

فـإن تَهلِـكْ جُـوَيٌّ فـإنَّ حَرْبـاً كظنِّـك كـان بعـدك مُوقــدوها

وقد ذكر سيبويه أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب[٤]. وأجاز المبرد الابتداء بالنكرة إذا أفادت إذ تقرب من المعرفة[٥].

---

(١) للأعشى الكبير ميمون بن قيس/ ٢٣٣ (تحقيق: د.محمد محمد حسين) وديوانه/ ٣٢٥ (تحقيق: د.محمد أحمد قاسم برواية: ما مضى).

(٢) شرح المرزوقي/ ٩٧٩.

(٣) قال التبريزي في موضع نكرة غير موصوفة نكرة موصوفة وعبارة المرزوقي أقرب إلى الصواب لأنه ذكر الوجه الثاني فجوز أن يكون تأويله (كظنك كان بعدك موقدوها) من صفة حرباً فتصير النكرة ههنا موصوفة انظر شرح التبريزي ٢/ ٣٢٤.

(٤) الكتاب ١/ ٣٢١.

(٥) المقتضب ٤/ ٨٨، ٧٤، ١٢٧، ١٣٠، ٩١ وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور/ ٢٩٥ وما بعدها وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٧٣ ـ ٥٧٧.

أما حذف الخبر فقصره الكوفيون على مجيء المبتدأ نكرة، والبصريون يجيزون الحذف مع المعرفة، ذكر ذلك ابن جني[١].

* * *

أنَّ

١ـ معناها: ذكر ابن جني أن معناها (إن) فهي وإن لم تكن من مواضع الابتداء، فإنها من مواضع التحقيق والاعتلاء، كما أن المكسورة كذلك، فلما استوتا في المعنى والتحقيق والعمل، وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة كأنها أختها[٢].

وذكر أن معناها التوكيد سيبويه وغيره[٣].

٢ ـ لا تقع ابتداء: وقف على ذلك ابن جني في سياق حجة لبعض المتأخرين الذين أنكروا على سيبويه رفع رسوله في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[التوبة: ٣] على معنى الابتداء فقال: «إن هذا إنما يسوغ مع (إنّ) المكسورة لأنها على شرط الابتداء وصدده، وليس في الآية (إن) مكسورة إنما فيها (أنّ) مفتوحة، والمفتوحة لا تصرف الكلام إلى معنى الابتداء، وإنما تجعل الكلام شأناً وحديثاً، ومواضعها تختص بالمفرد لا بالجملة»[٤].

---

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٧٤.

(٢) التنبيه ١٢/ ب.

(٣) الكتاب ٣/ ١٢٤ والأصول ١/ ٢٦٦ وجمل الزجاجي/ ٥١ والمفصل/ ٣٤٩ والبسيط/ ٧٦٦ والارتشاف ٣/ ١٢٣٧ والمغني/ ٥٩.

(٤) التنبيه ١١/ ب.

وذكر سيبويه أنه قبيح[١]، وذكره المبرد وابن السراج[٢].

٣ـ وقوعها موقع المفرد وتأويلها بالمصدر: ذكر ذلك ابن جني في معرض رده على المعترض على سيبويه فقال: «وقد جاء ذلك أيضاً في التنـزيل قال الله عز اسمه: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٩٢] ألا تراه أن معناه ولأن هذه أمتكم أمة واحدة، ولأني ربكم فاعبدون فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على (أنّ) وفيها معنى اللام كما تقدم، وهذا يزيل معنى الابتداء عنده، ويصرف الكلام إلى معنى المصدر، أي ولكوني ربكم فاعبدون، نحو قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلٗا مِّنۡ أَنفُسِكُمۡۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ ﴾[الروم: ٢٨] أي فتستووا.

قال أبو علي: فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بـ (أن)، والفعل إذا انتصب انصرف القول به والرأي فيه إلى مذهب المصدر، ومعلوم أن المصدر أحد الآحاد، ولا يشبّه بينه وبين الجملة، وقد نرى الجملة التي هي (وأنا ربكم) على أن المفتوحة، وعبرتها عبرة المفرد حيث كانت مصدراً، والمصدر أحد الأسماء المفردة»[٣].

وقد حمل ابن جني (أنّ) على (أن) في التأويل بالمصدر.

قال أبو حيان: «وذهب السهيلي إلى أنها لا تتقدر بالمصدر، وإنما هي في تأويل الحديث، كذا قال سيبويه، وإنما التي في تأويل المصدر (أن) الناصبة

(١) الكتاب ٣/ ١٢٤، ١٢٨، ١١٩.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٤٨ والأصول ١/ ٢٦٥ ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٤.

(٣) التنبيه ١٢/ آ وما بعدها.

للفعل، وأما المشددة فلا، والمشهور أنها تتقدر بالمصدر»[١].

وما ذكره عن السهيلي، ذكره ابن هشام وصحح تأويله بالمصدر[٢].

وأما سيبويه فقال: «أما أنّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لـ (أن) الخفيفة وتكون أن اسماً»[٣]. وفي هذه العبارة أنها مصدرية كأن.

والظاهر أن السهيلي أخذ عبارة سيبويه في موضع آخر على ظاهرها ونصّها: «فأن لا تعمل فيها قال، كما لا تعمل قال فيما تعمل فيها (أنّ) لأن (أنّ) تجعل الكلام شأناً، وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقماً كما تقول زعم الشأن متفاقماً»[٤].

وصرح المبرد بمصدريتها[٥] وكذلك الأخفش والزجاجي وابن الخشاب[٦] وغيرهم[٧].

قال ابن السراج: «(أن) المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر، وهي تجعل الكلام شأناً وقصة وحديثاً ألا ترى أنك إذا قلت علمت أنك منطلق فإنما

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٥٥ وانظر نتائج الفكر للسهيلي/ ٣٤٥.

(٢) المغني/ ٦٠.

(٣) الكتاب ٣/ ١٢٠.

(٤) المصدر نفسه ٣/ ١١٩ وما بعدها.

(٥) المقتضب ٣/ ٣٤٠.

(٦) معاني الأخفش ١/ ٢٨٤ وجمل الزجاجي/ ٥١ والمرتجل/ ١٧٣.

(٧) كالزمخشري وابن أبي الربيع وابن يعيش وابن الحاجب انظر: المفصل/ ٣٤٩ وشرحه ٨/ ٥٧، والبسيط ٢/ ٧٦٦ والأمالي لابن الحاجب/ ٣٦٩.

هو علمت انطلاقك، فكأنك قلت علمت الحديث»(١).

٤ ـ تعلق أفعال الظن عن العمل: ذكر ذلك ابن جني في معرض تعليقه على قول الشاعر:

تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنها لا تراني آخر الأبد

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي

بقوله: «راعيها مفعول ثان، ويؤنسك بأن لـ (وددت) مفعولين وقوع أنَّ بعدها كوقوعها بعد علمت، وهذا لعمري ليس بقاطع لقولك تحققت الحديث، وتحققت أنك فاعل، لكن في وقوع (أن) بعدها تأنيساً بتعديها إلى مفعولين لأنها مما يقع بعد المتعدي إليهما»(٢).

فابن جني اتخذ من وقوع أن بعد الفعل تود دليلاً على تعدّيه إلى مفعولين لأنها تقع بعد هذه الأفعال وتعلقها عن العمل وتسد مسد المفعولين.

وذكر مثل ذلك المرزوقي وذلك في بيت جعفر بن علبة:

فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم لشيء ولا أني من الموت أفرق

وعبارته: «فإن قيل: فأين مفعولا تحسبي؟ قلت قد نابت الجملة وهي قوله (أني تخشعت بعدكم) عن المفعولين، ألا ترى أن تقديره لا تحسبيني خاشعاً، فكما أن المفعولين يحصلان من دون (أن) كذلك إذا دخل (أنّ) في الكلام ينوب ما بعده عنهما، لأن اللفظ بالمفعولين قد حصل، وإن كانا في صلة (أنّ)، و(أنّ)

(١) الأصول ١/ ٢٦٥.

(٢) التنبيه ورقة ١٧٧/ أ.

وما بعده في تقدير اسم وهذا كما تقول: لو أنك جئتني لأكرمتك، إذ كنت قد لفظت بالفعل في صلة (أنّ)، وإن كنت لا تقول: لو مجيئك»[١].

وذكر سيبويه عن يونس وقوع (أنّ) بعد فعل القول إذا كان بمعنى الظن فإذا أريد به الحكاية كانت مكسورة[٢].

وذكر أبو حيان وغيره: أنها تسد مسد المفعولين[٣].

٥ ـ مجيئها زائدة مؤكدة إذا تكررت قبل تمام الخبر وقف عليها ابن جني في قول قرواش بن حَوْط القَيني:

نبئت أن عقالاً بن خويلد ... بنعاف ذي غذم وأن الأعلما

قال ابن جني: «وزاد (أن) الثانية توكيدا، يدلك على ذلك أن خبرهما في البيت الثاني وهو قول قرواش أيضاً:

يَنمي وعيدُهما إليّ وبيننا ... شُمٌّ فوارعُ مِن هضاب يَرَمْرَما

ولا بد أن تكون الثانية زائدة، فإن لم تفعل ذاك ولم تعتقده أداك الأمر إلى أن ترفع الخبر برافعين وهما (أن) الأولى و(أن) الثانية، ومحال أن يعمل في معمول واحد عاملان أبداً، فيجري هذا نحواً من مجرى قولك ذهب زيد وانطلق عمرو الظريفان ولولا أنك جعلت (انطلق) كاللغو وغير المعتدّ لم تجز المسألة لئلا يرتفع الظريفان بعاملين اثنين...»[٤].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٥٤ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٣/ ١٤٢، ١٦٥ ما بعدها والمقتضب ٢/ ٣٤٩ والتنبيه٢/ ب.

(٣) الارتشاف ٤/ ٢١٣٦ الهمع ٢/ ٢٠٩ والخزانة ١٠/ ٢٩٦ والسهيلي/ ٣٤٧ وما بعدها.

(٤) التنبيه ١٦٦/ ب وما بعدها.

وقال أبو حيان «وإذا كررت (إنّ) في المعطوف وأخبرت عن المتعاطفين خبراً واحداً نحو: (إن زيداً وإن عمراً منطلقان لم يجز»[١].

* * *

أو

حرف عطف وقف عليه شراح الحماسة وساقوا من معانيه:

١ ـ الإباحة: ذكره ابن جني وذلك في قول قطري بن الفجاءة:

حتى خَضَبتُ بما تحدَّر مِن دمي أكنافَ سَرْجي أو عِنانَ لجامي

فقال: «(أو) ههنا على معناها وموضوعها من إيجابها أحد الشيئين وليست بمعنى الواو كما يدعي فيها قوم... وإنما تأويله: إني خضبت مرة أكناف سرجي وأخرى عنان لجامي، كقولك للشجاع إنما أنت ضرب أو طعن، وللجواد: إنما أنت طلاقة أو بذل، أي تارة كذا وأخرى كذا»[٢].

وفي ظاهر كلامه أن أو هنا للإباحة إذ تفيد في هذا البيت إيجاب أحد الشيئين على طريق التعاقب مع بقاء معنى الجمع ويتضح ذلك أكثر في قوله: «فقد صرت إذن إلى معنى الواو لما تخلل بشريطة أو» وفيه رد على من يقول إنها بمعنى الواو المراد به مطلق الجمع.

وذكر هذا المعنى لـ (أو) المرزوقي في غير موضع فقال: «أو ها هنا ليست

---

(١) الارتشاف ف٣/ ١٢٩٢ والهمع ٢/ ١٥٧.

(٢) التنبيه ٢٧/ أوما بعدها.

للشك إنما هي التي يراد بها أحد الأمرين على طريق التعاقب أي: إما ذا وإما ذا، ولك أن تريد الجمع لأن أصل (أو) الإباحة، وهذا كما يسأل الرجل فيقال له: ما كان طعامك في بلدك؟ فيقول الحنطة أو الأرز، والمعنى أحد هذين على أن يكون كل واحد منهما بدلاً من صاحبه أو الجميع»[١].

ونقله التبريزي[٢] وأما الأعلم فجعل معناها في هذا البيت بمعنى الواو[٣] وعزاه ابن هشام إلى الكوفيين والأخفش والجرمي[٤] وأورد هذا المعنى سيبويه في ظاهر قوله[٥]. وصرح به المبرد وابن السراج وغيرهما[٦].

ورد المرادي (أو) التي ساقها ابن مالك بمعنى (ولا) بعد النفي والنهي إلى الإباحة[٧] ....

(١) شرح المرزوقي/ ١٣٧ وما بعدها و/ ٢٠٣، ٦٥٨، ٥١٢.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٣١ وما بعدها.

(٣) شرح الأعلم/ ٦٩١.

(٤) مغني اللبيب/ ٨٨.

(٥) الكتاب ٣/ ١٨٥ في لغة لبعض العرب.

(٦) المقتضب ٣/ ٣٠١ والأصول ٢/ ٥٥ كابن برهان والزجاجي والمالقي وابن عصفور والجزولي وابن مالك وأبو حيان والسكاكي انظر اللمع/ ١٥٠ وشرحه ١/ ٢٤٧ والجمل للزجاجي/ ٥٠ وما بعدها ورصف المباني/ ٢١٠ والجنى الداني/ ٢٣٠ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٣ وما بعدها والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٦٢ والارتشاف ٤/ ١٩٨٩ ومفتاح العلوم/ ١١٩.

(٧) الجنى الداني/ ٢٣٠.

ونقل ابن هشام عن ابن مالك ورودها للإباحة في التشبيه[١].

وقال الشلوبين: «جعل المؤلف هذه المعاني: الشك والإبهام والتخيير والإباحة معاني لـ (أو) وإنما هي في الحقيقة معان للكلام الذي هي فيه فالشك والإبهام والتنويع من صفة الخبر الذي كل واحد منهما فيه.

والتخيير والإباحة والتفصيل من صفة الأمر الذي هما فيه، وإنما معناها بالحقيقة الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء، فهذا هو الذي كان ينبغي أن يضاف إليهما لأنه معناهما، وما سوى ذلك فليس معنى لهما، وإنما هو شيء يضاف إليهما مجازاً فيهما»[٢].

وهذا الذي ذكره يرد معاني (أو) إلى ما ذكره المتقدمون من أنه لأحد الشيئين أو الأشياء.

٢ ـ التخيير: حدد ابن هشام (أو) التي تفيد التخيير بقوله: (هي الواقعة بعد الطلب وبعد ما يمتنع فيه الجمع)[٣] وهذا المعنى لـ (أو) أورده المرزوقي في قول جعفر بن علبة:

فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

فقال: «وقوله (لا بد منهما) لا بد منهما على طريق التعاقب لا على طريق الجمع بينهما، وإلا سقط التخيير الذي أفاده (أو) من قوله: (أو سلاسل) ألا ترى أنه إذا قال: خذ الدينار أو الثوب، كل السمك أو اشرب اللبن فليس فيه الجمع بينهما

(١) مغني اللبيب/ ٨٨.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣.

(٣) المغني/ ٨٧.

وإذا كان الأمر على هذا فالمعنى فلا بد من إحداهما»(١).

ونقله التبريزي وزاد قوله: «والعرب تذكر الشيئين وتريد أحدهما وعلى هذا فسر قوله تعالى: ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾[الرحمن: ٢٢] يعني الماء العذب والملح، واللؤلؤ لا يكون إلا في الماء الملح دون العذب، والرجل يقول: سلبت الرجلين ثوباً، وأخذت منهما سيفاً يريد من أحدهما...

وقال أبو الفتح: لك في (منهما) وجهان: إن شئت كان على حذف المضاف، أي: لا بد من إحداهما، ألا تراه قال: الرماح لمن يقتل والسلاسل لمن يؤسر، أي: يكون بعضنا كذا، وبعضنا كذا، فإن قيل: فهذا يوجب صدور رماح وسلاسل، قيل: لما جعلهم صنفين مقتولاً ومأسوراً كان لكل واحد منهما هذا أو هذا فمن هنا دخله معنى (أو) فهو إذاً كلام محمول على معناه»(٢).

و(أو) في البيت عند المرزوقي والتبريزي للتخيير، وفي عبارة ابن جني يجوز حملها على التخيير كما ذهبا، أو على الإباحة إذا أجزنا معنى الجمع.

ومعنى التخيير ذكره المبرد في مجيء (أو) لأحد الشيئين في اليقين(٣)، وذكره سيبويه والأخفش في ظاهر قوليهما(٤)، والفراء لمعنى ما صلحت فيه أحد أو إحدى(٥)، وابن السراج(٦)، ....

(١) شرح المرزوقي/ ٤٦

(٢) شرح التبريزي ١/ ٤٧.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٠١.

(٤) الكتاب ٣/ ١٨٤ ومعاني القرآن ١/ ٧٢.

(٥) معاني القرآن للفرّاء١/ ٢٥٢.

(٦) الأصول ٢/ ٥٥.

والزجاجي[١] والفارسي[٢] وغيرهم[٣].

٣ـ الشك: وقف عليه المرزوقي في معرض تعليقه على بيت المتلمس:

ألم تَـــرَ أنّ المـــرءَ رَهـــنُ مَنيّـــةٍ   صريعٌ لعافي الطير أو سوف يُرْمِسُ

فقال: «وإن جعلت (أو) التي تكون للشك يكون الكلام مبنياً على اليقين ثم يعترض فيه الشك، والأصلح في مثل هذا أن يجعل بـ(إمّا) ليكون بنية الكلام على الشك إذا كان واحد من الأمر يَتيَقَّنْ»[٤].

وذكر بعض النحويين أنها تأتي لهذا المعنى بعد الاستفهام[٥]، وقال بعضهم بعد الخبر[٦]، ....

---

(١) الجمل/ ١٨.

(٢) كتاب الشعر ٢/ ٥٣٤، ٣٢٥.

(٣) كابن فارس وابن جني، وابن برهان والزمخشري والمالقي وابن عصفور والجزولي وابن مالك وأبي حيان والمرادي ونقله الأزهري عن ثعلب في التهذيب ١٥/ ٦٧٥/ أي انظر الصاحبي/ ١٢٧ اللمع/ ١٥٠ وشرحه ١/ ٢٥٠ والمفصل/ ٣٦٣ ورصف المباني/ ٢١٠ جعله بعد الطلب والسكاكي في الأمر مفتاح العلوم/ ١١٩ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٣ والتسهيل/ ١٧٦ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣ الارتشاف ٤/ ١٩٨٩ والجنى الداني/ ٢٨٨.

(٤) شرح المرزوقي/ ٦٥٨.

(٥) كالمبرد وابن السراج وابن فارس انظر المقتضب ٣/ ٣٠١ والأصول ٢/ ٥٥ والصاحبي/ ١٢٧ والكتاب ١/ ٤٣٨.

(٦) كابن جني وابن برهان وابن أبي الربيع والزجاجي والمالقي والسكاكي، انظر اللمع/ ١٥٠ وشرحه ١/ ٢٥٠ والبسيط ١/ ٣٤٢ والجمل/ ٥٠ ورصف المباني/ ٢١١ ومفتاح العلوم/ ١١٩.

وآخرون قالوا: في الخبر والاستفهام[١].

٤ ـ الجمع كالواو: قال المرزوقي: «وقوله (تباع أو تشترى) : (أو) بمعنى الواو كما يكتب في العقود، (وكل ذي حق له داخل أو خارج)[٢]. في قول ابن المولى:

وإذا تُبـاعُ كريمـةٌ أو تُشـترى فسـواك بائعـها وأنت المشـتري

ووقف عليه التبريزي[٣] والأعلم[٤].

ومجيء (أو) بمعنى الواو مذهب الكوفيين[٥] والأخفش[٦] والجرمي[٧] وخطأ النحاس الأخفش في ذلك[٨]، وأجازه الزجاجي في شواذ الشعر[٩]، وجعل المالقي (أو) التي بمعنى (بل) أو الواو للإبهام، وذكر مجيئها بمعنى الواو

---

(١) كابن عصفور وابن مالك والشلوبين وابن هشام والمرادي وأبي حيان انظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٨٧، ١/ ٢٢٣ والتسهيل/ ١٧٦ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣ والمغني/ ٨٥ والجنى الداني/ ٢٢٨ والارتشاف٤/ ١٩٧٩.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٧٦٢.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٣٠٣.

(٤) شرح الأعلم/ ٦٩١.

(٥) الإنصاف/ ٤٧٨ والمغني/ ٨٨ وفي الجنى مذهب جماعة من الكوفيين/ ٢٣٠.

(٦) معاني القرآن ١/ ٢٨٣ وما بعدها وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٩٠ والمغني/ ٨٨ والجنى الداني/ ٢٢٩.

(٧) المغني/ ٨٨ والجنى الداني/ ٢٣٠.

(٨) إعراب القرآن ١/ ٤٩٥.

(٩) الجمل/ ٥٢.

في بيت وقال قليل لا يقاس عليه(١).

وأورد هذا المعنى لـ (أو) الأزهري عن أبي زيد(٢).

ومنع بعضهم مجيئها بمعنى الواو(٣)، وذهب بعضهم مذهباً وسطاً فقال تجيء بمعنى الواو للجمع ولكن ليس الجمع المطلق الذي تفيده الواو تماماً(٤).

٥ ـ الاستفهام كـ (أم) وقف عليه المرزوقي في بيت أبي الأبيض العبسي:

ألا ليت شعري هل يقولن فوارس وقدحان منهم يوم ذاك قفول

وذكر أن جواب أو (نعم) أو (لا) بخلاف (أم) فقال: «فإن قيل فما المقدر بعد الاستفهام هنا من حرفي العطف (أم) و(أو) ؟ وكيف يكون معنى الكلام مع ذلك المقدر؟ قلت: المعنى على (أو) بدلالة أنه يجاب مثل هذا الكلام بـ نعم أو لا، إذا كان المبني على ليتني علمت هل يقع ذلك منهم»(٥).

وذلك أن (أم) بعد الاستفهام لطلب تعيين أحدهما وأما (أو) فما بعد الاستفهام كلام واحد جوابه (نعم) أو (لا) ذكر ذلك سيبويه(٦) في ظاهر قوله

---

(١) رصف المباني/ ٢١١ وما بعدها.

(٢) تهذيب اللغة ١٥/ ٦٥٨ (او).

(٣) كالنحاس وابن برهان وابن عصفور انظر إعراب القرآن ١/ ٤٩٥ وشرح اللمع ١/ ٢٤٧ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٤.

(٤) وهو ظاهر مذهب سيبويه والفارسي والمبرد انظر الكتاب ٣/ ٤٧، ١/ ٤٣٨ كتاب الشعر ١/ ٣٢٤ وما بعدها و٢/ ٥٣٤ وما بعدها والمقتضب ٣/ ٣٠٢.

(٥) شرح المرزوقي/ ٤٦٧ انظر مفتاح العلوم/ ١١٩.

(٦) الكتاب ٣/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩.

وصرح به المبرد[١] وغيره[٢].

٦ ـ معنى إلا أن أو إلى أن: وذلك إذا نصبت الفعل بـ (أن) مضمرة وقد أوردها المرزوقي في موضعين:

الأول قوله: «(أو) بدل من إلا و(يموت) ينتصب بأن مضمرة كأنه قال إلا أن يموت»[٣]. ونقله التبريزي. وذلك في قول قتادة بن مسلمة الحنفي:

فلئن بقيت لأرحلن بغزوة ... تحوي الغنائم أو يموت كريم

والثاني قوله: «(فأو) بدل من (إلى) والفعل بعده انتصب بـ (أن) مضمرة»[٤]. في بيت الأسدي:

أقيم على قبريكما لست بارحاً ... طوال الليالي أو يجيب صداكما

وممن ذكر المعنى الأول سيبويه، وابن فارس، وابن جني والمالقي، وابن مالك، وابن الشجري والزجاجي، [٥] وذكر المعنى الثاني الزمخشري، وابن أبي الربيع، وابن عصفور، وابن هشام، وابن مالك، وأبو حيان[٦]. وزاد بعض النحويين

---

(١) الكامل ٣/ ١٠٩٥.

(٢) كابن السراج وابن فارس وابن عصفور والمالقي انظر الأصول ٢/ ٢١٤ الصاحبي/ ١٢٧ شرح الجمل ٢/ ٤٨٧ ورصف المباني/ ٢١٢.

(٣) شرح المرزوقي/ ٧٧٢ ونقله التبريزي ٢/ ١٧١، ٣٤٤.

(٤) شرح المرزوقي/ ٨٧٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٧ والصاحبي/ ١٢٧، واللمع/ ١٨٩ والرصف/ ٢١٢ وشرح التسهيل ٤/ ٢٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٩ والجمل/ ١٨٦.

(٦) المفصل/ ٢٤٩ والبسيط ١/ ٢٢٣ وشرح الجمل٢/ ١٥٦ والمغني/ ٩٣ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٦٨٠.

معنى حتى، وكي، بل[(١)].

وللزجاجي قولان الأول بمعنى إلا أن، وحتى، وبل في كتاب (حروف المعاني) وكي وإلى أن وحتى في كتاب الجمل[(٢)].

* * *

أي

اسم يأتي على خمسة أوجه فيأتي شرطاً واستفهاماً وموصولاً، ودالاً على معنى الكمال ووصلة إلى نداء ما فيه (الـ)[(٣)]. وقف شارحو الحماسة على ثلاثة منها:

الأول: الوصف بها على معنى الكمال.

ذكره ابن جني في أحد وجهي (أي) من قول القتال الكلابي:

فلما رأيت أنني قد قتلته ندمت عليه أي ساعة مندم

فقال: «ويروى (أيّ) بالرفع والنصب، ومن نصب فعلى أنه وصف ظرف محذوف، كأنه أراد: ندمت عليه ساعةً أيَّ ساعة مندم كقولك: (قتلت رجلاً أيَّ رجل) أي رجلاً كاملاً، ونحو ذلك»[(٤)].

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٣، ٢٣٤، ٣٤ والأصول ٢/ ١٥٥ شرح اللمع٢/ ٣٦٣ والأزهية/ ١٢١ والارتشاف٤/ ١٦٨٠.

(٢) حروف المعاني/ ٥٢ والجمل/ ١٨٦.

(٣) المغني/ ١٠٩ وما بعدها.

(٤) التنبيه ٣٨/ ب.

ولم يقف عليه المرزوقي في هذا البيت، على أنه ذكر في موضع آخر مجيئه صفة للنكرة وحالاً للمعرفة، وهو قول الراعي النميري:

فاومـــأت إيـــماء خفيّـــاً لحبـــتر ولله عينـــا حبـــتر أيـــما فتـــى

فقال: «ويقال: مررت برجل أيِّ رجل، فتجعله صفة للنكرة، وبزيد أيَّ رجل فيصير حالاً للمعرفة»[١]. وخصّها في موضع آخر بالإضافة إلى النكرة فقال: «و(أيّ) هذه تضاف إلى النكرة، ولا تضاف إلى أكثر من الذي جعلته خبراً، لأنك تريد صفته، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل أي رجل»[٢].ونقله التبريزي[٣].

وذكر الوصف بها ابن السراج[٤] والزجاجي[٥]. وأوردها سيبويه في الموضع الخاص بنعت النكرة وذكر أنها بمعنى كامل[٦]. وذهب الهروي إلى الوصف بها على المدح والبغدادي على المدح والتعجب[٧].

وذكر ابن السراج إضافتها إلى ما بعدها، [٨] وابن أبي الربيع إضافتها إلى النكرة[٩]، واشترط ابن مالك في النكرة التي تضاف إليها أن تماثل المنعوت لفظاً

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٥٠٣.

(٢) المصدر السابق/ ٣٤٧ وما بعدها.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٣٢٩.

(٤) الأصول٢/ ٣٤.

(٥) الجمل/ ٣٢٤.

(٦) الكتاب ١/ ٤٢٢.

(٧) الأزهية/ ١٠٧ والخزانة ٩/ ٣٧٠.

(٨) الأصول ٢/ ٣٤.

(٩) البسيط ١/ ٣١٢.

ومعنى، أو معنى فقط[١]، وتفرّد الهروي بالقول إن دخول الواو عليها ينقلها إلى الاستفهام والقطع على الابتداء[٢].

ذهب الرضي إلى أن (أيّ) التي يوصف بها النكرة منقولة عن (أي) الاستفهامية، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه[٣].

ونقل البغدادي عن ابن يعيش تجردها من الاستفهام عند الوصف بها، وزاد أن إضافتها إلى مشتق تفيد المدح بهذه الصفة خاصة، وإلى غير المشتق الثناء بكل صفة يمكن أن يثنى بها[٤].

الثاني: الاستفهام بها.

ذكره ابن جني وجهاً ثانياً لـ (أي) من قول القتّال الكلابي:

فلما رأيت أنني قد قتلته ... ندمت عليه أي ساعة مندم

فقال: «ومن رفع ذهب به مذهب الاستفهام للتعجب كأنه لما تم الكلام عند قوله: (ندمت عليه) قال متعجباً منكراً على نفسه أيُّ ساعة مندم هذه الساعة التي ندمت فيها، أي ليس هذا وقت الندم لأنه وقت حفيظة وحميّة، فالكلام بالرفع على استئناف جملة، فهناك جملتان، وهو بالنصب كلام واحد كقولك: قتلته يوم الجمعة»[٥].

---

(١) التسهيل/ ١٦٨ وشرحه ٣/ ٣١٤.

(٢) الأزهية/ ١٠٧.

(٣) شرح الكافية ١/ ٣٠٤.

(٤) خزانة الأدب ٢/ ٧٣.

(٥) التنبيه ٣٨/ ب.

وصرح بأنها في حالة الرفع على الابتداء للاستفهام والتعجب، وهذا الذي ذكره من وجوه (أي) ظاهر قول المرزوقي: «فإذا رويت (وأي ساعة معكر) بالرفع يكون مبتدأ، وخبره محذوف، كأنه قال: وأي ساعة معكر ومكر تلك الساعة، وإذا رويته بالنصب يكون ظرفاً، ويكون العامل فيه مضمراً كأنه قال: وعكرت أي وقت معكر»[1]. وذلك في قول شُريح بن قرواش:

لما رأيت النفس جاشت عكرتها   على مسحل وأي ساعة معكر

وظاهر قول صاحب الشرح المنسوب إلى المعري: «و(أي) بالرفع تمدح»[2].

وأورد (أي) الاستفهامية سيبويه وذكر مجيئها مرفوعة ومنصوبة[3]، وزاد المبرد أنها في الاستفهام تقع على شيء هي بعضه، وظاهر كلامه أنها تفيد معنى التعجب[4].

وذكر الفرَّاء والأخفش أنه لا يعمل فيها إلا ما بعدها[5]، فإن عمل فيها ما قبلها صارت موصولة وذكر ابن جني أنها في الاستفهام نكرة غير موصولة[6].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٤٠٩ وما بعدها.

(٢) الشرح المنسوب للمعري/ ٢٨٦ وانظر شرح المرزوقي/ ٣٤٨ وشرح التبريزي ١/ ٣٢٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٥ وانظر ٣/ ١٨٩، ١٧٥، ١٧١، ١٦٩ وجمل الزجاجي/ ٣٢٤ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٧٦ والارتشاف ٢/ ١٠١١.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٩٤، ٤/ ٢١٧ والكامل ٣/ ١٤٠٧ والأصول ٢/ ٣٩٧ والمحتسب ١/ ٣٦٨ واللمع/ ٢٩٦.

(٥) معاني الفرَّاء ٢/ ١٣٥ ومعاني الأخفش ٢/ ٦١٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٥ والأزهية/ ١٠٨.

(٦) اللمع/ ٢٩٩ وما بعدها.

وقال الزمخشري تضاف إلى المعرفة والنكرة فإذا وقعت على النكرة كانت تعجباً[١].

وقال البغدادي: «على أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، ولو كان خبراً لم يجز ذلك»[٢]. وفصل الهروي بين الاستفهامية والتعجبية فجعلهما قسمين منفصلين لـ (أيّ) وجعل الاستفهامية في المضاف إلى المعرفة، والتعجبية في المضاف إلى النكرة[٣].

الثالث: وصلة لنداء المعرف بـ (الـ) ووصفه باسم الإشارة.

وقف عليه ابن جني وضعّف وصف (أيّ) بـ (إذا) فقال: «أصحابنا يستضعفون وصف (أي) في النداء بـ (هذا) قالوا، وذلك أنها مبهمة ومحتاجة إلى الصفة، وهذا مبهم ومحتاج إلى موضّح، فلم يكن في القياس أن ينفى الإبهام بمغرق الإبهام، لكنه لما كان هذا هنا موصوفاً بما فيه اللام صار الاعتماد على الصفة، واستُهلك هذا بينهما فلم يكن ليكون أقل من غير موجود ومثله:

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك في الحي عاهد[٤]

وقال المرزوقي: «وصف (أي) بـ (ذا) غير جار على سنن ما يجلب له الصفات لأن الصفة شرح الكلام وتنبيه ومزيل اللبس عنه، وإذا كان (أي) و(ذا) مبهمين فالانشراح غير حاصل بهما لكنه لما كان المعول على ما يتبعه من المعروف بالألف

(١) المفصل/ ١٠٨ وما بعدها والكتاب ٢/ ٤٠٥ والأصول ٢/ ٣٩٧.

(٢) الخزانة ٩/ ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) الأزهية/ ١٠٦ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٩.

(٤) التنبيه٩٠/ ب. البيت لذي الرّمة ديوانه/ ١٠٨٨ والكتاب ٢/ ١٩٣ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢١٩، ٢٥٩ والمحتسب ٢/ ٦٩ وشرح المفصل ٢/ ٧.

واللام، صار (ذا) كأنه لا اعتداد به في الشرح»[١].

فأما وقوعه في نداء ما فيه الـ فذكره سيبويه[٢]، وهو مذهب جمهور النحويين[٣] إلا الأخفش فيما نقله عنه الزجاجي من أن الأقيس أن يكون المعرف بـ (الـ) صلة لـ (أي)، وقال: وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول[٤].

وما ذكره ابن جني وتابعه فيه المرزوقي من ضعف وصفها بـ (هذا) مذهب الجرمي والفارسي، ذكره أبو حيان وقال: «لا يلتفت إليه لأنه مخالف للسماع»[٥].

والذي عليه أكثر النحويين جواز وصفها باسم الإشارة كما توصف بالألف واللام وصرح بذلك سيبويه وغيره[٦].

* * *

الباء

حرف جر يأتي على وجهين:

---

(١) شرح المرزوقي/ ٥٨٨.

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٦ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٩.

(٣) انظر معاني الزجاج ١/ ٩٩ والمقتضب ٤/ ٢١٦ والأصول ١/ ٣٧٧ وجمل الزجاجي/ ١٥٠ والكشاف ١/ ٢١١ وشرح المفصل ٤/ ٢٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩ والبحر المحيط ١/ ١٥١ والمغني/ ١٠٩.

(٤) معاني القرآن للزجاج ١/ ٩٩.

(٥) الارتشاف ٤/ ٢١٩٤.

(٦) انظر الكتاب ٢/ ١٩٣ والمقتضب ٤/ ٢١٩ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩ الارتشاف ٤/ ٢١٩٣.

الأول: يكون فيه أصلياً فيجر الاسم بعده، ويتعلق بها في الجملة من فعل أو شبهه[١]، ويأتي لمعان الأصل فيها الإلصاق والاختلاط كما ذكر سيبويه[٢].

وقف عليه ابن جني في التنبيه وذكر مجيئه للظرفية واستعماله مع العهد فقال:

«وقد استعملت هذه الباء مع العهد في مواضع كثيرة ولكن لما كان معنى قوله: (عهدي بالنضال قديم) : أنسي بـه أو شـغلي به قديم، ألحـق الباء على هذا المعنى وكذلك بقية الباب يردّ بالتأويل إليه»[٣].

ذكر ابن جني ههنا استعمال الباء مع العهد على تأويل معناه بالأنس والشغل المتعديين بالباء، وهذا مدار كلام البصريين في معاني حروف الجر فلا ينوب عندهم حرف عن حرف بقياس، وما أوهم ذلك عندهم مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، إما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى[٤]. وموقفه يوافق موقفهم، وصرح بذلك في الخصائص[٥].

وعند الكوفيين وبعض المتأخرين على إنابـة كلمـة عن أخرى ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً[٦].

ومن معاني الباء التي وقفوا عليها:

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٢١٧.

(٣) التنبيه ورقة ١٤٨/ ب وما بعدها.

(٤) المغني/ ١٥٠ وما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٣١٦.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٠٦ ـ ٣١٤.

(٦) المغني/ ١٥٠ وما بعدها.

١ ـ مجيئه موضع (في) للدلالة على الظرفية: أورده ابن جني في كلامه على بيت الحماسة السابق بقوله: «وأما قوله (فقد عهدنا بك ذاتي طوقين) فإن الباء هنا ظرف، أي عهدنا فيك امرأة من حالها كذا»[١].

وذكر الفرّاء[٢] مجيئها لهذا المعى في قوله: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ بِمَا رَحُبَتْ﴾. ونقله النحاس عن الأخفش[٣]، ونقل أبو حيان عن البصريين معنى الإلصاق والظرفية[٤].

٢ ـ السببية والاستعانة: وقف على هذين المعنيين للباء المرزوقي فقال: «أنشد بالله أي مستعيناً بالله ومذكراً بالله، وقوله: (بالدلو الخلق) يريد وبسبب الدلو نشداني وطلبي، ففصل بين دخول الباءين»[٥].

وعبر ابن فارس عن السببية بالاعتمال[٦]، وذكرهما ابن مالك وأبو حيان عن البصريين[٧]، ....

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٤ وما بعدها.

(٢) معاني الفراء ١/ ٤٣٠.

(٣) إعراب القرآن ٢/ ١٣٨ وانظر حروف المعاني للزجاجي/ ٨٧ والصاحبي/ ١٥٠ ومفتاح العلوم/ ٩٨ والمغني/ ١٤١.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٦٩٥.

(٥) شرح المرزوقي/ ١٨٤٦ وانظر/ ٨٠٢، ١٣٥٧ وشرح التبريزي ٢/ ١٦٢.

(٦) الصاحبي ١٠٥ وذلك في قول الراجز: أنشد بالله وبالدلو الخلق.

(٧) الارتشاف ٤/ ١٦٩٥ وشرح التسهيل ٣/ ١٤٩.

وذكر السببية الزجاج[١]، والاستعانة المبرد والفارسي في أحد وجهي المعنى وابن جنّي[٢].

٣ ـ العوض: قال التبريزي: «وقولـه: (بما أرسلت) أي بدلاً مما أرسـلت، و(ما) مع الفعل في تقدير مصدر، يعني: بإرسالـه، والعرب تقول هذا بذاك أي: عوض منه»[٣]. وذلك في قول عبيد بن ماوية:

وأنعِـمْ بـما أرسـلَتْ بالَهـا ونـالَ التحيـةَ مَـن نالهـا

وذكره الفرَّاء وابن مالك[٤].

٤ ـ القسم: ذكره الأعلم والتبريزي[٥] وهو الأصل في حروف القسم ولذلك يدخل على المظهر والمضمر، وهو قول الجمهور[٦].

٥ ـ معنى عن ومـع: وقف عليه الأعلم[٧] ونقل ابن هشـام عن البصريين أنها لا تكون بمعنى (عن) والزمخشري ردها للاستعانة[٨].

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إليه ١/ ٢٦٩.

(٢) المقتضب ١/ ٣٩ وكتاب الشعر ٢/ ٢٣٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ١٦٢ وشرح المرزوقي/ ٦٠٤، ٨٠٢، ١٣٥٧.

(٤) معاني الفرَّاء ١/ ٣٠ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٠.

(٥) شرح الأعلم/ ٥٦٤ وشرح التبريزي.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ٤٩٦ والمقتضب ٢/ ٣٣١ و٣١٨ والصاحبي/ ١٠٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢١، ١٤٣ المغني/ ١٤٣ والارتشاف ٤/ ١٦٩٥.

(٧) شرح الأعلم/ ١١٥٩ وانظر معاني الأخفش ٢/ ٧٠٤ وتأويل مشكل القرآن/ ٥٦٨ والصاحبي/ ١٠٥ ومفتاح العلوم/ ٩٨ وشرح التسهيل ٣/ ١٥١ والمغني/ ١٤١.

(٨) المغني/ ١٤١.

والثاني: يكون فيه زائداً للتوكيد، فيجر الاسم بعده لفظاً، ووقفوا على زيادته في مواضع أحدها: المبتدأ والخبر وقف عليه ابن جني في موضعين.

الأول قوله في قول رجل من تميم:

فـلا تطمـع أبيـت اللعـن فيهـا ومنعُكَهـا بشـيء يسـتطاع

«الباء في (بشيء) زيادة في خبر المبتدأ، وقد جاء ذلك، ألا ترى إلى قول أبي الحسن في قول الله سبحانه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[يونس: ٢٧] إن تقديره: جزاءُ سيئة مثلُها اعتباراً لقوله عز اسمه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[الشورى: ٤٠] فكأنه قال: ومنعكها شيء يستطاع، أي أمر مطاق غير باهض ولا معجز، أي فاله عنها ولا تعلق يد فكرك بها»(١).

والثاني قوله: على إضمار الأمر والشأن في (ليس)، وعدّ (بمسئمي أن تسأما) جملة، زيدت الباء في المبتدأ (مسئمي) و(أن تسأما) الخبر، أو يكون (مسئمي) خبراً مقدماً للمبتدأ (أن تسأما) وليس على زيادة الباء في خبر ليس(٢). وذلك في قول قرواش بن حوط القيني:

لا تسـأما لي مـن دسـيس عـداوة أبـداً فلـيس بمسـئمي أن تسـأما

وقد قصر ابن جني زيادة الباء في المبتدأ على (حسب) في الخصائص وسر صناعة الإعراب وظاهر كلامه فيهما وقف ذلك على السماع(٣).

---

(١) التنبيه ورقة ٣٩/ أ.

(٢) المصدر نفسه ١٦٧/ ب وانظر معاني الأخفش ٢/ ٥٦٧.

(٣) الخصائص ٢/ ٢٨٢ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٧ وما بعدها.

وخصّ سيبويه الباء بالزيادة في الواجب دون سائر أخواتها[١].

وقال الفارسي بزيادة الباء في موضعين أحدهما في (شرعك) على نحو زيادتها في (حسبك) والآخر في قول الراجز:

أتـى بـه الـدهـر بـمـا أتـى بـه[٢]

وممن ذكر زيادته في المبتدأ السكاكي وابن مالك[٣]، وذكر أبو حيان أنها لا تنقاس[٤] فيه، وقال ابن هشام تزاد فيه بعد (كيف) الاستفهامية و(إذا) الفجائية[٥].

واختار ابن جني مذهب الزجاج في زيادته في الخبر وصحّحه[٦]، وهو رأي الفارسي وابن السراج وأبي حيان[٧]. وابن هشام وقَفَه على السماع[٨].

ثانيها: في خبر ليس: وقف عليه ابن جني في بيت الحماسة السابق، فجوز زيادة الباء في خبر (ليس) متقدماً على الاسم، ومنع دخول الباء على الخبر الجملة

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨.

(٢) كتاب الشعر ٢/ ٤٤٥، ٤٤٣.

(٣) مفتاح العلوم/ ٩٨ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٤ ومعاني الأخفش ٢/ ٥٦٧ وكتاب الشعر ١/ ٣٣١.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٧٠٠.

(٥) المغني/ ١٤٨.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨ وما بعدها.

(٧) كتاب الشعر ١/ ٣٣٠ وما بعدها والأصول ١/ ٤١٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠.

(٨) المغني/ ١٤٨.

لأن ذلك سيقود إلى جواز دخول الباء على الجملة الفعلية، وهذا لا يجوز إلا على تقدير الحكاية أو القول، أو على تقدير موصوف محذوف(١) كما نقل صاحب الخزانة عن الفارسي وصاحب اللباب(٢).

وذكر زيادة الباء في خبر ليس وما النافيتين المرزوقي والتبريزي(٣).

وذكر زيادتها فيهما وفي غير الواجب بعد (هل) الفرَّاء، وابن السراج، والفارسي(٤). وذكر ابن هشام أن حذفها في خبر ما وليس ولا قياسٌ، ونقل عن ابن مالك زيادتها في الحال المنفي عاملها. وفي التوكيد بالنفس والعين(٥). وخالفه أبو حيان(٦).

ثالثها: في المفعول وقف على زيادتها في المفعول ابن جني فذكر زيادتها بكثرة مع الفعل يقرّ(٧) وقال في سر صناعة الإعراب إن فيه معظم زيادة الباء.

وجزم بزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[البقرة: ١٩٥] وفي بيت أبي ذؤيب:

---

(١) التنبيه ورقة ١٦٧/ ب.

(٢) خزانة الأدب ٩/ ٣٨٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٣ والكتاب ١/ ٦٦، ٢/ ٢٩٢، ٣١٦ والمقتضب ٤/ ٤٢٠.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٤٦١ وشرح التبريزي ١/ ٢٣٧، ٢١٤٢، ١٩٤، ١٩٥.

(٤) معاني الفرَّاء ٢/ ٤٢ـ ٤٤، ١/ ٤٢٣ والأصول ١/ ٩٠، ٩٣، ٤١٣ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٣.

(٥) المغني/ ١٤.

(٦) الارتشاف ٣/ ١٢١٩ وما بعدها «ولا يتعين ما قاله، ولا يطرد زيادة الباء عند الجمهور إلا في خبر ليس».

(٧) التنبيه ص٤٧٨، ١٤٤/ أ، ٧٤ ب.

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نشيج[١]

وجعل العدول عن هذا القول تعسفاً وأما في قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فنقل عن بعضهم أنها مزيدة في المفعول، وعن الحذّاق من أصحابه أنها على معنى المصاحبة، وذكر ما نقله ثعلب عن المازني من قوله بشذوذ زيادتها في المفعول، وردّه لكثرة ما ورد من ذلك على لسان العرب وسعته، [٢] وضعّف مذهب من قال بزيادة الباء في الآية في المحتسب، وجعل المفعول محذوفاً[٣]. وممّن جعلها زائدة في الآية الأخفش والتبريزي[٤].

وذكر زيادتها في المفعول التبريزي المرزوقي والأعلم وابن مالك وأبو حيان، [٥] وقال: لا تنقاس ونقل عن ابن مالك زيادتها بكثرة في مفعول عرف وشبهه، وبقلة في مفعول ذي مفعولين، وحمله ابن هشام على تضمين الفعل معنى فعل آخر[٦].

---

(١) ديوان الهذليين ١/ ٥٢ وفيه أن هذه رواية العين وجاءت رواية الديوان:

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج

وانظر الخاطريات/ ١٩٠ والمحتسب ٢/ ١١٤ والخصائص ٢/ ٨٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٥، ٤٢٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤ والمغني/ ٤٤١ و١٤٢ ومعاني الفرَّاء ٣/ ٢١٥ وخزانة الأدب ٧/ ٩٧.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٤، ١٣٦.

(٣) المحتسب في شواذ القراءات ٢/ ٨٨ وما بعدها.

(٤) معاني الأخفش ١/ ٣٥٣، ٢/ ٦٢٦ وشرح التبريزي ٢/ ١٦٣.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٢١٧، ٣٢١، ١/ ٣٥٧ وشرح المرزوقي/ ١٣٠٦، ٢٥١، ٣٨٣، ٦٠٦، وشرح الأعلم/ ٧٧٥ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠.

(٦) المغني/ ١٤٧ والصاحبي/ ١٠٧.

رابعها: زيادته في البدل: ذكره المرزوقي والتبريزي في قول رجل من يشكر:

ألا أبلـــغ بنـــي ذُهْـــلٍ رســـولاً وخُـــصَّ إلى سراةِ بنـــي النطّـــاحِ
بأنّـــا قـــد قتلنْـــا بـــالمُثنّى عُبيـــدةَ مـــنكمُ وأبـــا الجُـــلاحِ

وعبارة المرزوقي: «الباء زائدة للتأكيد، وموضع (بأنا) نصب على أنه بدل من (رسولاً) ومثله (أعلم بكذا)»(١).

وذكر مثل ذلك البغدادي وعـده في المجـرور شـاذاً(٢). وذكروا زيادته في الفاعل(٣).

ويأتي لمعان أخر كالتبعيض والتعدية(٤).

* * *

بجل

تكون حرفاً بمعنى (نعم) واسماً، والاسم على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي، واسم مرادف لـ (حسب) ويقال على الأول بجلني وهو نادر على الثاني بجلي(٥). وذكر المرزوقي الاسم بمعنى حسب:

---

(١) شرح المرزوقي/ ٧٧٢ وشرح التبريزي ٢/ ٢٧٢.

(٢) خزانة الأدب ٩/ ٣٩١، ٥٢٧، ٥٢٩.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦ والكتاب ١/ ٦٤، ٢/ ٢٦، ١٧٥، ٣١٦ ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٣ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠ والمغني/ ١٥٠.

(٤) انظر المغني/ ١٣٨، ١٤٢.

(٥) مغني اللبيب/ ١٥١.

رُدّوا علينا شيخَنا ثمّ بَجَلْ

نحن بني ضَبّة أصحاب الجملْ

ننعى ابنَ عفّان بأطراف الأسلْ

(حسب) وقال: «وموضعه رفع على الابتداء وخبره مضمر كأنه قال: ثم بجلنا ذلك، أي حسبنا ذلك، وثم عاطفة لجملة على جملة وقال لبيد: بجلي الآن من العيش بجل»[(١)].

وذكر حكاية الأخفش فيه أنه ساكن أبداً، يقولون (بجلْك) كما يقولون (قطْك وقدْك) إلا أنهم قد يقولون بجلي، ولا يقولون بجلني، كما يقولون قطني وقدني، وهو القياس مع مجيئه على السكون.

وجعله سيبويه بمنزلة (حسب)[(٢)]. وقال ابن مالك في باب المضمر: إن بجلي ولعلي أعرف من لعلني وبجلني، ومعنى بجل حسب، وكذلك معنى قد وقط، ومن قال بجلي وقدي وقطي شبهها بحسب، إلا أن بجل أشبه به لأنه ثلاثي مثله، ويساويه في اشتقاق فعلٍ منه فلذلك فاق عدمُ النون مع بجل ثبوتَها بخلاف قد وقط[(٣)].

وذكر الرضي (بجلك) مع أسماء الأفعال، وأنه في الأصل مصدر مضاف

---

(١) شرح المرزوقي/ ٢٩١. ديوان لبيد/ ١٩٧ تحقيق د.إحسان عباس. الكويت/ ١٩٦٢. وصدره:

فمتى أهلك فلا أحفله ....

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٣) شرح التسهيل/ ١/ ١٣٧.

إلى الفاعل، فأقيم مقام الفعل، فبني المدغم فيه تخفيفاً. كما وضعت أسماء الأفعال على التخفيف، وكذلك بجلك أي اكتفاءك، إلا أن الضمير قد يحذف من (بجل) بخلاف قد وقط، ولم يصر حسب وإن كان قريباً منه في المعنى اسم فعل، بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وحالاً"[(١)].

وعبارته صريحة في أنه اسم فعل، ولا يكون مبتدأ.

وعدّه ابن يعيش كذلك من أسماء الأفعال مبنياً على السكون، وسكّن على مقتضى القياس في كل مبني، وهو بمعنى حسب[(٢)].

وقال صاحب اللسان إنه بمعنى حسبي ونقل عن الليث قوله إنه مجزوم لاعتماده على حركات الجيم، وأنه لا يتمكن في التصريف، كما نقل قول الأخفش الوارد في شرح الحماسة[(٣)].

* * *

بل

حرف عطف للإضراب[(٤)]، وقف عليه ابن جني، وذكر جر الاسم بعده على تقدير (رب) محذوفة، وانتصر لمن ذهب إلى إضمار (رب) بعد الواو والجر بها، ولم يجوز الجرّ بالواو لأنها حرف عطف مخالفاً الكوفيين والمبرد الذين ذهبوا إلى الجر

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٧١.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٩٠.

(٣) لسان العرب بجل ١١/ ٤٥.

(٤) مغني اللبيب/ ١٥١ والأصول٢/ ٢١٠.

بالواو، لأنها نابت عن (ربّ) فعملت عملها فقال: «(ذي) مجرورة بـ (ربّ) مضمرة، أي: فربّ ذي حنق، وحذفها للعلم بموضعها كقول الآخر:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الغداة من جلله[(١)]

أي: رب رسم دار، وهذا يدفع قول أبي العباس: إن الواو في نحو قوله:

وبلد تحسبه مكسوحا[(٢)].

هي التي جرّت (بلد) لما خلفت (رب)، وكانت عوضاً منها، ألا ترى أنه قال: (فذي حنق) أي: فرب ذي حنق ولا يقول أحد أنّ الفاء عوض من (رب)، وكذلك قول الهذلي:

فحورٍ قد لهوت بهن عين نواعم في المروط وفي الرياط[(٣)]

وقال الآخر:

بل بلد ملء الفجاج قتمه[(٤)].

ولا أحد يدعي أن (بل) عوض من (رب) فإذا صح هذا وثبت في الفاء وبل

(١) البيت لجميل ديوانه/ ١٨٩ والمغني/ ١٦٤، ١٨٢، الخزانة ١٠/ ٢٠، التصريح ٢/ ٢٣ واللسان ١١/ ١٢٠ جلل.

(٢) رجز لأبي النجم العجلتي الكتاب ٣/ ١٢٨ والخزانة ٧/ ١٨٠، ١٠/ ٢٦ وأساس البلاغة/ ٢٨٦.

(٣) للمتنخّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٧ وشرح المفصل ٢/ ١١٨ والجنى الداني/ ٧٥.

(٤) رجز لرؤبة وبعده: لا يُشترى كتّانه وجَهْرَمُهْ. شرح التسهيل ٣/ ١٨٩ والأشموني ٢/ ١٧٦.

كانت الواو محمولة على حكمه»[١]. وذلك في قول ربيعة بن مقروم:

فإن أهلك فذي حنق لظاه   علي تكاد تلتهب التهابا

فابن جني يذهب ههنا إلى أن (بل) بدل من (رب) أو نائبه عنها، وهي حرف عطف، وأما الجار فرب المحذوفة، وحالها في ذلك حال الواو والفاء كما ذكر في كتابه سر صناعة الإعراب، ورد على من ذهب إلى أن الواو تنوب عن (رب) وتعمل عملها كما تنوب عن باء القسم وتعمل عملها، ودليله على ذلك أنها ـ أي الواو ـ في غير هذه الحال من العطف إنما هي نائبة عن العامل دالة عليه، وليست بمتولية للعمل دونه، ويدل على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودل عليه من العوامل إظهارُهم العامل بعده في نحو (ضربت زيداً وضربت بكراً) فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا للحرف العاطف.

وذكر دليلاً آخر على أن الواو هنا حرف عطف قبل رب، هو إبدال الواو من باء القسم فقال: «إن الواو حلت محل الباء عملاً ومعنى، ولا يجوز ظهور الباء معها، وإن ظهرت لا تكون للقسم، وأما حرف العطف فهو مع إظهار العامل بعده وحذفه جميعاً حرف عطف، وإن واو القسم تضارع الباء لفظاً ومعنى فحسن ذلك إقامتها مقامها، ولا تكون كذلك مع رب»[٢].

وهذا الذي ذهب إليه مذهب البصريين[٣].

---

(١) التنبيه ورقة ٨١/ ب وما بعدها وانظر المرزوقي/ ٣١٨ وما بعدها.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٧ ـ ٦٣٩.

(٣) انظر الأصول ١/ ٤٢٠ والإنصاف ١/ ٣٧٦ ـ ٣٨١ الارتشاف ٤/ ١٧٤٦ وما بعدها.

وقال ابن مالك: «يجر بـ (رب) محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل، وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ولا بالواو خلافاً للمبرد ومن وافقه»(١).

وعلل ذلك بأن الواو حرف عطف والعاطف لا يكون عاملاً(٢).

وذكر مثل ذلك المالقي(٣) وأبو حيان(٤)، ونقل المرادي عن ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على الجر بـ (رب) محذوفة(٥).

ذهب الكوفيون والمبرد إلى الجر بالواو لأنها بدل من رب تعمل عملها. ونص عبارة المبرد: «وزعم قوم من النحويين أن موضع (أن) خفض ـ في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾[الجن: ١٥] وأن اللام مضمرة وليس هذا بشيء ـ واحتجّوا بإضمار (رب) في قوله:

وبلد ليس به أنيس(٦)

وليس كما قالوا لأن الواو بدل من (رب) كما ذكرت لك، والواو في قوله

---

(١) التسهيل/ ١٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٨٩.

(٣) رصف المباني/ ٢٦٩.

(٤) رصف المباني/ ٢٦٩.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٧٤٦.

(٦) رجز لجران العود في ديوانه/ ٩٧ والخزانة ١٠/ ١٥ـ١٨ والهمع ٣/ ١٦٢ والتصريح ١/ ٣٥٣ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٧١ والجنى الداني/ ١٦٤ والأشباه والنظائر ٢/ ٩١.

تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾[الجن: ١٥] واو عطف ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل»(١).

وذهب مذهب المبرد والكوفيين الزجاجي، (٢) والهروي، (٣) وذكره المالقي عن بعضهم(٤).

وذكر التبريزي والمرزوقي مجيء (بل) للإضراب عن الأول والإثبات للثاني(٥).

* * *

بلى

قال ابن هشام: «حرف جواب يختص بالنفي ويفيد إبطاله ولا يجاب به الإيجاب»(٦).

وهذا ما ذكره المرزوقي والتبريزي فيه، فقالا إنه حرف جواب استفهام مقرون بنفي نحو قولك ألم، أليس وما أشبههما(٧).

وذكر سيبويه أن بلى يجاب بها بعد النفي(٨)، وصرح المبرد بأنها لا تكون

---

(١) المقتضب٢/ ٣٤٧ وما بعدها و٢/ ٣١٩ انظر الإنصاف ١/ ٣٧٦.

(٢) حروف المعاني/ ١٥.

(٣) الأزهية/ ٢١٩.

(٤) رصف المباني/ ٢٦٩.

(٥) شرح ديوان الحماسة/ ١٤٠٢، ٧١٨.

(٦) مغني اللبيب/ ١٥٣.

(٧) شرح المرزوقي/ ٩٣٧ وشرح التبريزي٣/ ٢٥٦.

(٨) الكتاب ٤/ ٢٣٤ وكذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٨٤.

جواباً إلا لكلام فيه نفي[١].

وكذلك الزجاجي[٢]، والمالقي وزاد الأخير أنها تعطي من الإضراب ما تعطيه (بل)[٣].

وذكر صاحب الخزانة أن هذا مختلف فيه وفصل القول في ذلك[٤].

وقال في موضع آخر: إن بلى قد تقع جواباً للاستفهام المجرّد ومن النفي وشبهه[٥]. وقال أيضاً: إن بلى قد تقع موقع نعم كما تستعمل نعم استعمال بلى وهذا من التقارض[٦].

* * *

ثم

حرف عطف يعطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة ويقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم والترتيب والمهلة، وفي كل منها خلاف[٧].

ذكر التبريزي والمرزوقي أنه يدل على مهلة[٨] ....

---

(١) المقتضب٢/ ٣٣٢.

(٢) حروف المعاني/ ٦.

(٣) رصف المباني/ ٢٣٤.

(٤) خزانة الأدب١١/ ٢٠١ ـ ٢٠٤.

(٥) المصدر نفسه ٧/ ٥٢٢.

(٦) المصدر نفسه ١١/ ٢١٢.

(٧) مغني اللبيب/ ١٥٨ وما بعدها والرصف/ ٢٤٩.

(٨) شرح المرزوقي/ ٢٦١.

ويعطف جملة على جملة[١]، ويدل على التراخي في عطف المفردات، وأما في عطف الجمل فليس كذلك[٢].

وذكر سيبويه أن (ثم) تفيد الترتيب كالفاء إلا أن بين المتعاطفين مهلة[٣]، وكذلك المبرد والفرَّاء والفارسي[٤] غيرهم[٥].

وربما يعود ما ذكره المرزوقي من أنها لا تدل على التراخي في عطف الجمل إلى ما ذكره الفرَّاء ونقله عنه غيره أنه قد يستأنف بها والفعل بعدها قد مضى قبل الفعل الأول فهي كما نقل عنه تدل على ترتيب الإخبار لا ترتيب الحكم[٦].

ونقل أبو حيان عن الفرَّاء فيما حكاه السيرافي، وعن الأخفش وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس أنها بمنزلة الواو ولا ترتب، وعن بعضهم أنها بمنزلة الفاء، وقد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ[٧]. وعن المهاباذي زيادتها على مذهب الأخفش والكوفيين وأما البغدادي فذكر أن ابن مالك اختار مذهب الفرَّاء، وأن الأخفش ذهب إلى أنها بمعنى الواو لمطلق الجمع[٨].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٢٩١.

(٢) شرح المرزوقي/ ٥٠ وشرح التبريزي/ ١/ ٥٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢٩، ٢٩٠.

(٤) المقتضب ١/ ١٠ ومعاني الفرَّاء ١/ ٣٩٦ والإيضاح/ ٢٨٦.

(٥) كالزجاجي وابن مالك أبي حيان انظر حروف المعاني/ ١٦ وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٢ والارتشاف ٤/ ١٩٨٨.

(٦) معاني الفرَّاء ١/ ٣٩٦ وانظر شرح التسيهل ٣/ ٣٥١ وما بعدها والمغني/ ١٥٩ وما بعدها.

(٧) الارتشاف ٤/ ١٩٨٨.

(٨) الخزانة ١١/ ٣٧، ٣٩ انظر رأي الأخفش في معانيه ٢/ ٥١٢.

وحكى المالقي خلاف البصريين والكوفيين في دلالتها على الترتيب، واختار مذهب البصريين في أنها تفيده[١].

وثمة أمر آخر وقفوا عليه في (ثم) هو لحاق تاء التأنيث بها مفتوحة فرقاً بينها وبين التي تلحق الاسم والفعل[٢].

وقال المالقي: «لا تكون التاء في الحرف إلا مفتوحة في الأصل فإذا وقفت سكنت لا غير»[٣]، وذكر البغدادي أنها تختص بعطف الجمل إذا كانت مع التاء[٤].

* * *

حتى

ذكر المرزوقي لـ(حتى) وجهين:

الأول: أن ينتصب الفعل بعدها فتكون للتعليل بمعنى كي[٥]، وللغاية بمعنى إلى أن[٦] ووقف على هذين المعنيين أكثر النحاة كسيبويه[٧] وابن

(١) الرصف/ ٢٤٤ وانظر شرح التسهيل ٣/ ٣٥١ وما بعدها والمغني/ ١٥٨.

(٢) الارتشاف ٤/ ١٩٨٩.

(٣) الرصف/ ٢٤٥ وانظر الارتشاف٤/ ١٩٨٩.

(٤) الخزانة ١/ ٣٥٨ وانظر اللسان ثمم ١٢/ ٨١.

(٥) شرح المرزوقي/ ٢٦٧، ٣٠١ وما بعدها ١٣٩٩ شرح التبريزي ٣/ ٣٣٢.

(٦) شرح المرزوقي/ ١٣٩٩، ١٥٦٥، ٢٦٧، ٣٠١ وما بعدها وشرح التبريزي ١/ ٢٩٠، ٣/ ٣٣٢، و٤/ ١٢٥.

(٧) الكتاب٣/ ١٧.

السراج[١] وغيرهم[٢].

واشـترطوا في المضارع بعدهـا أن يدل على الاستقبال. وزادوا من معانيها مرادفة إلا أن[٣].

الثاني: أن تكون حرف ابتداء يدل على الغاية إذا وليها الماضي[٤]، أو إذا دل الفعل المضارع بعدها على الحال[٥].وكذلك إذا وليتها إذا[٦].

واشترط سيبويه رفع الفعل بعدها إذا دل على الحال بمعنى إذا أو وليها جملة اسمية أو فعل ماض، وإذا لم يكن الفعل غاية[٧].

وقال أبو حيان: إن الأخفش أجاز رفع الفعل بعدها إذا سبقت الجملة بنفي، ونقل عن أبي علي والرماني وابن السيد وجماعة الرفع بعد (قلّ) إن أريد بها التقليل لا النفـي، وسيبويـه منعـه في التقليل كما منعـه في النفـي، وأجـازه الكوفيـون في الاستفهام[٨]، واشترط ابن هشام في الفعل المنصوب بعدها أن يكون حالاً، أو

---

(١) الأصول٢/ ١٥١.

(٢) الهـروي فـي الأزهيـة/ ٢١٥ والمالقـي فـي الرصـف/ ٢٦٠ والارتشـاف ٤/ ١٦٦٢ والمغني/ ١٦٩.

(٣) مغني اللبيب/ ١٦٩ والارتشاف٤/ ١٦٦٢ عن ابن مالك وابن هشام.

(٤) شرح التبريزي٢/ ٣٠٩.

(٥) المصدر نفسه ٤/ ١٢٥، ١/ ٢٩٠.

(٦) شرح المرزوقي/ ٨٦١ وشرح التبريزي٢/ ٢٦٣.

(٧) الكتـاب ٣/ ١٧ ومـا بعدهـا و٢١ وانظـر الأصـول ٢/ ١٥٢ وحـروف المعاني/ ١٤ والأزهية/ ٢١ والارتشاف ٤/ ١٧٥٦ والرصف/ ٢٥٧.

(٨) الارتشاف ٤/ ١٦٦٣ـ١٦٦٨ وفصل فيها القول.

مؤولاً بالحال، وأن يكون مسبباً عما قبلها، وأن يكون فضلة[١].

ونقل عن ابن مالك أن (حتى) إذا وليتها (إذا) جارةٌ، وأن الأخفش وغيره سبقه إلى ذلك وأن الجمهور على أنها حرف ابتداء[٢]. وقال المالقي معناها الغاية في جميع الكلام[٣].

وبقي من أقسامها أن تكون حرف جر[٤].

* * *

حيث

اسم مبني يغلب عليه أن يأتي ظرفاً للمكان وقف عليه ابن جني في قول الشاعر:

شــيّب أيــامُ الفــراق مفــارقي وأَنْشَرْن نفسـي فوق حيـث تكـون

فقال: «استعمل حيث هنا اسماً كما ترى، واستعمل سيبويه (حيث) في بعض ألفاظه ظرفاً من الزمان، فتتبّع ذلك عليه أبو حاتم، وقد ذكر أبو الحسن أن (حيث) قد تستعمل ظرفاً زمانياً، وأنشد شاهداً له:

للفتــى عقــل يعــيش بــه حيــث تهـدي ســاقه قدمــه»[٥]

---

(١) المغني/ ١٦٩.

(٢) المصدر نفسه/ ١٧٤.

(٣) الرصف/ ٢٥٧.

(٤) المغني/ ١٦٦ والرصف/ ٢٥٧ وحروف المعاني/ ٦٤ الأزهية/ ٢١٤ وما بعدها.

(٥) التنبيه ورقة ١٥١/ أ. والبيت لطرفة ديوانه/ ٨٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ وشرح المفصل ٤/ ٩٢ والدرر ١/ ١٨١.

وفي نص ابن جني هذا أمران:

الأول: مجيء (حيث) ظرفاً للزمان، والثاني استعماله اسماً.

فأما مجيئه للزمان فقول لبعضهم والأصل فيه الظرفية المكانية كما في شرحي المرزوقي والتبريزي[١].

وقال سيبويه: «وأما (حيث) فمكان بمنزلة قولك، هو في المكان الذي فيه زيد»[٢]. وهو مذهب جمهور النحويين[٣].

وما ذكره ابن جني وغيره من دلالته على الزمان مذهب الأخفش[٤] وذكره ابن الشجري وابن يعيش من غير عزو إلى الأخفش[٥]، ورده ابن مالك بقوله: «لا حجة فيه لإمكان إرادة المكان»[٦]. وأورد ابن جني عن سيبويه استعماله (حيث) ظرفاً للزمان في بعض كلامه، وتتبع أبي حاتم ذلك عليه وقد وقفت على عبارة لسيبويه في الكتاب استعمل فيها (حيث) تارة و(حين) أخرى وهي قوله: «لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى كما ردوا

---

(١) شرح المرزوقي/ ٩٩٠ وشرح التبريزي٣/ ٣١٢.

(٢) الكتاب٤/ ٢٣٣ وانظر ٢/ ١٥٦، ٣/ ٥٨.

(٣) انظر المقتضب ٢/ ٥٤ والأمالي الشجرية٢/ ٢٦٢ وشرح الكافية للرضي/ ١٠٧ والتسهيل/ ٩٦ وشرحه ٢/ ٢٣٢ وشرح المفصل ٤/ ٩١ والمغني/ ١٧٦.

(٤) كتاب الشعر ١/ ١٨٢ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٠٨ والتسهيل/ ٩٦ وشرحه ٢/ ٢٣٣ والارتشاف ٣/ ١٤٥٠ والمغني/ ١٧٦ والخزانة ٧/ ١٩ وما بعدها.

(٥) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٢ وشرح المفصل ٤/ ٩٢.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ والارتشاف ٣/ ١٤٤٩ والخزانة ٧/ ٢٠.

(ما زيد إلا منطلق) إلى أصله، وكما ردوا (أتقول) حين جعلوه خبراً»[١].

وجعل ابن هشام (حيث) على الشرط إذا اقترنت بـ (ما) دليلاً على مجيئها للزمان، وذكر أنها تحتمل الزمان والمكان[٢]، ونقله البغدادي[٣].

وربما كان مذهب الأخفش في مجيء حيث للزمان لما ذكروه من مضارعته للغايات من ظروف الزمان، وتعليلهم بناءه على الضم تشبيهاً بـ (قبل) و(بعد) إذا قطعا عن الإضافة، لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة[٤]، وأنه يشبه (حين) ويجري مجراه في إضافته إلى الجمل[٥].

الثاني: استعمالـه اسماً ذكره هنا في التنبيه وفي الخصائص.[٦] وذكر المبرد أن الظرف إذا دخله حرف الجر خرج من معنى الظرف، وصار اسماً[٧].

وذهب الفارسي إلى وقوعه مفعولاً به ومضافاً إليه في مواقع لا يصلح فيها للظرفية، ونقل عن قطرب أنه حكى ذلك فيه، وقال إن كونه اسماً لا يخرجـه عن البناء[٨].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٨٥ وانظر/ ٦٦، ١/ ٢٠٩، ٣٤٧.

(٢) المغني/ ١٧٨.

(٣) الخزانة ٧/ ٢٠.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٦ والمقتضب ٣/ ١٧٣ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٢ شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠٨ والمفصل/ ٢٠٤ والأصول ٢/ ١٤٤.

(٥) المقتضب٢/ ٥٤، ٤/ ٣٤٦.

(٦) الخصائص ٣/ ٥٧.

(٧) المقتضب٤/ ٣٤٢.

(٨) كتاب الشعر ١/ ١٧٨ وما بعدها.

وجعل الرضي ظرفيته غالبة لا لازمة، لأنه يقع مضافاً إليه(١) ومفعولاً كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام: ١٢٤] وتمييزاً فيما حكاه ثعلب: (هي أحسن الناس حيث نظر ناظر)(٢).

وقال ابن مالك: إن (حيث) من الظروف المكانية التي يندر تجردها من الظرفية(٣)، وذكره أبو حيان عنه وقال: والصحيح أنها لا تتصرّف، لكنها جرّت بـ (من) كثيراً، وبـ (في) شاذاً وبـ (على) والباء وإلى وأضيفت (لدى) إليها ولم تجيء فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ»(٤).

وجعل ابن يعيش إضافتها إلى المفرد لغة وقال هي مبنية في جميع لغاتها(٥).

* * *

رُبّ

ذهب ابن جني في التنبيه إلى إضمار (ربّ) بعد الواو والفاء وبل، وإعمالها محذوفة مخالفاً المبرد الذي ذهب إلى أن العامل الواو لا (رب) مضمرة، لأن الواو

---

(١) كما في قول الشاعر:

لـدى حيـث ألقـت رحلهـا أم قَشْـعَمِ

(٢) شرح الكافية ٢/ ١٠٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٤٤٦ وما بعدها.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٩١ وانظر في لغات حيث المحكم ٣/ ٣٣٢ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢١٣ والارتشاف ٣/ ١٤٤٨ والتسهيل/ ٩٧ وشرحه ٢/ ٢٣٣ والمغني/ ١٧٦.

أبدلت من رب فعملت عملها فقال:

فإن أهلك فذي حنق لظاه عليّ تكاد تلتهب التهابا[١]

(ذي) مجرورة بـ (رب) مضمرة، أي فرب ذي حنق وحذفها للعلم بموضعها كقول الآخر:

رسم دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الغداة من جلله

أي: رب رسم دار، وهذا يدفع قول أبي العباس: إن الواو في نحو:

وبلدٍ تحسبه مكسوحاً ....

هي التي جرت (بلد) لما خلفت (ربّ) وكانت عوضاً منها، ألا ترى أنه قال: (فذي حنق) أي فرب ذي حنق ولا يقول أحد إن الفاء عوض من ربّ، وكذلك قول الهذلي:

فحورٍ قد لهوتُ بهنَّ عِينٍ نواعمُ في المروط وفي الرياط[٢]

وقال الآخر:

بل بلد ملء الفجاج قَتَمُهْ[٣]

ولا أحد يدعي أن (بل) عوض من (ربّ) فإذا صح هذا وثبت في الفاء وبل، كانت الواو محمولة على حكمه»[٤].

---

(١) لربيعة بن مقروم شرح المرزوقي/ ٥٤٤ والمغني/ ١٦٤ والخزانة ١٠/ ٢٦، ٢٨.

(٢) للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٧، الجنى/ ٧٥، شرح المفصل ٢/ ١١٨.

(٣) رجز لرؤبة شرح التسهيل ٣/ ١٨٩ والأشموني ٢/ ١٧٦.

(٤) التنبيه ورقة ٨١/ ب وما بعدها.

فـ (ربّ) تعمل مضمرة بعد الفاء كما عملت بغير دليل على حذفها في قول الشاعر:

رسمِ دار ..

وجعل هذا الشاهد دليلاً رد به زعم المبرد الذي ذهب إلى أن الواو عوض من رب وعضده ببيت الحماسة الذي ساقه وقد أضمرت فيه (ربّ) بعد الفاء ولم يقل أحد فيها إنها عوض من (رب) وكذلك (بل) فلما جاز ذلك في (بل) والفاء ومن غير دليل على الإضمار جاز ذلك في الواو. وذكر مثل ذلك المرزوقي[١] والأعلم[٢] والتبريزي[٣].

وفصّل ابن جني القول في العامل في المجرور بعد الواو في كتابه سر صناعة الإعراب كما سلف في (بل)[٤].

واختاره المالقي[٥] وابن مالك[٦] وأبو حيان[٧] والمرادي[٨].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٣١٨ وما بعدها، ١٢٥٩.

(٢) شرح الأعلم/ ١٣١.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٣٠٢، ١١٨، ٣/ ٢٢٨ وما بعدها.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦ـ٦٤٠.

(٥) رصف المباني/ ٢٦٩.

(٦) التسهيل/ ١٤٨ وشرحه٣/ ١٨٩.

(٧) الارتشاف٤/ ١٧٤٦.

(٨) الإنصاف ١/ ٣٧٦ وانظر المقتضب٢/ ٣١٩، ٣٤٧.

وعزا الأنباري مذهب المبرد إلى الكوفيين[(١)] واختاره الزجاج[(٢)] والهروي[(٣)] وذكره المالقي عن بعضهم وابن مالك وأبو حيان عن المبرد ومن وافقه[(٤)].

* * *

السين

حرف مهمل يكون للتنفيس ويختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينـزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به[(٥)].

ذكر التبريزي والمرزوقي وقوعها في الفعل المستقبل بعد عسى، وذلك أن عسى لفظة وضعت للترجي والتأميل، ويحول بينها وبين الفعل (أن) بدلالة وقوع السين بعدها، لأن من شرطها وقوع (أن) بعدها إيذاناً بالاستقبال، والسين أشهر في الدلالة على الاستقبال[(٦)].

كما ذكر وقوعه السين في خبر (أن) المخففة لئلا تلتبس بالناصبة[(٧)].

والذي ذكره سيبويه وقوع (أن) في خبر عسى[(٨)]،......................

(١) الإنصاف ١/ ٣٧٦، وانظر المقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧.

(٢) حروف المعاني/ ١٥.

(٣) الأزهية/ ٢١٩.

(٤) رصف المباني/ ٢٦٩ وشرح التسهيل ٣/ ١٨٩ الارتشاف٤/ ١٧٤٦.

(٥) انظر المغني/ ١٨٤ والرصف/ ٤٥٩ والجني/ ٥٩.

(٦) شرح المرزوقي٢/ ٩٦٠ وشرح التبريزي٣/ ١٢.

(٧) شرح المرزوقي/ ٣٤١.

(٨) الكتاب ٣/ ١٥٨.

وكذلك ابن مالك[١].

ولما كانت السين كـ (أن) في الدلالة على المستقبل أجاز بعضهم حمل السين عليها في وقوعها بعد عسى وذكر ابن هشام أن ذلك نادر جداً[٢].

وفي الكتاب أيضاً أن المخففة يفصل بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بـ (لا) أو (سوف) أو (السين) أو (قد)[٣]، واشترط المالقي في فعلها ألا يكون جامداً كنعم وبئس وليس وعسى[٤].

* * *

سوى

اسم يلازم الإضافة، يأتي لمعنى الاستثناء، اختلف في ملازمته للظرفية.

وقف عليه ابن جني في التنبيه في قول الشاعر:

ولمّا بدا لي منكِ ميلٌ مع العِدا   سوايَ ولم يحدث سواك بديلُ

فقال: «سواي الأولى منصوبة على الظرف، ولا معنى استثناء فيها والثانية منصوبة على الظرف وفيها معنى الاستثناء فكأنه قال في الأولى: ميل مع العدا في ناحية غير ناحيتي وكأنه قال في الثانية ولم يحدث بديل إلا أنت، ومثل الأولى قول أبي حية النميري:

---

(١) شرح التسهيل١/ ٣٩٤.

(٢) مغني اللبيب/ ٢٠٢.

(٣) الكتاب٣/ ١٦٥.

(٤) الرصف/ ٤٥٩ والجنى/ ٢١٨.

تستبرقُ الأفقَ الأقصى إذا ابتسمت لَـمْعَ السيوفِ سوى أغمادِها القضُبُ

أي لمع السيوف في غير أجفانها، أي مجردة»[(١)].

فـ (سوى) عند ابن جني تلازم الظرفية أفادت معنى الاستثناء أو لم تفد وفي هذا النص جاءت خالصة للظرفية ثم ظرفية تضمنت معنى الاستثناء، وهذا الذي ذهب إليه مذهب البصريين وأكثر النحويين، وذكره في اللمع[(٢)].

وهو عند سيبويه ظرف فيه معنى الاستثناء وكونه اسماً بمعنى (غير) ضرورة خاصة بالشعر[(٣)].

فوقوع (سوى) اسماً مجرداً من الظرفية عند سيبويه كما أسلفنا ضرورة شعرية وصفها المبرد بالقبح[(٤)].

وهي عند البصريين تلازم النصب على الظرفية كما ذهب ابن جني والفارسي ابن الشجري وظاهر كلامي ابن فارس وابن سيده[(٥)]. وقال ابن السراج: «سوى وسواء إذا أردت بها معنى غير لم تستعمل إلا ظروفاً[(٦)]، وأفرد لها الأنباري مسألة في الإنصاف ذكر فيها مذهب البصريين والكوفيين واختار مذهب البصريين[(٧)] فيها،

---

(١) التنبيه ورقة ١٤٧/ أ وما بعدها والبيت ليس في الديوان وهو في اللسان ١٠/ ١٥ برق وتاج العروس ٢٥/ ٧١.

(٢) اللمع/ ١٢٥.

(٣) الكتاب١/ ٣١ وانظر ٤٠٧، ٤٠٣، ٢/ ٣٥٠، ٣٠٩ والأصول ٢/ ١٩٩.

(٤) المقتضب٤/ ٣٤٩.

(٥) كتاب الشعر٢/ ٤٥٢ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٥ وما بعدها ومقاييس اللغة/ ١١٢ المخصص ١٥/ ١٥١.

(٦) الأصول٢/ ١٩٩.

(٧) الإنصاف ١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٨.

وهو اختيار ابن عصفور كما صرح في المقرب ونقل أبو حيان عنه نقله عن ابن الضائع استعمالها ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً وعزاه للرماني والعكبري.

واختاره الرضيّ وصحّحه، وذكر عن الأخفش أنها إذا خرجت عن الظرفية انتصبت استنكاراً لرفعها[١].

وخالف ابن مالك البصريين فيما ذهبوا إليه فقال في التسهيل «والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب[٢]» خلافاً لأكثر البصريين في ادّعاء لزومه النصب على الظرفية وعدم التصرّف ورد حججهم في شرح الكافية مستنداً إلى أمرين:

الأول: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل (قاموا سواك) و(قاموا غيرك) واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء [٣]. وذكر في شرح التسهيل كلام سيبويه وردّ عليه بأن تصريحه بأنها بمعنى (غير) يستلزم انتفاء الظرفية انتفاءها عن غير، لأن الظرف يتضمن معنى (في) وهي ليست كذلك، وإن سلم كونها ظرفاً لم يسلم ملازمتها للظرفية، ولا يلزم من معاملتهما معاملة الظرف كونها ظرفاً فحرف الجر يعامل معاملة الظرف وليس بظرف ويسمى ظرفاً مجازاً، ولا يمتنع إطلاق الظرفية على سوى مجازاً، وإن

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٤٧.

(٢) التسهيل ١٠٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦.

كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقّ[١].

ونسب أبو حيان مخالفة البصريين إلى الزجاجي وقال إن ابن مالك تبعه في ذلك[٢].

وما ذكره الزجاجي في سوى أنّ لها أربعة مواضع فقال: تأتي اسماً وظرفاً وتحقيقاً ومصدراً فتكون اسماً بمعنى غير وظرفاً بمنزلة وسط وتحقيقاً إذا نصبت أبداً ومصدراً إذا كانت ممدودة أي تكون ظرفاً وغير ظرف[٣] وهو مذهب الكوفيين[٤] والعكبري[٥] وقد ذكر الأنباري مذهبهم وحججهم وردّها إلى الضرورة[٦].

* * *

عسى

فعل جامد من أفعال الرجاء. وقف عليه المرزوقي وبين أن معناه الترجّي والتأميل، ويؤذن بأن الفعل مستقبل مطموع فيه، فيجب أن يستأنى له، ويحول بينه وبين الفعل (أن) واستدلّ على ذلك بوقوع السين في الفعل بعده بدل

---

(١) شرح التنسهيل ٢/ ٣١٦.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٥٤٦.

(٣) حروف المعاني/ ٢٤.

(٤) الإنصاف ١/ ٢٩٤ وما بعدها وانظر معاني الفراء ١/ ٧٣، والارتشاف ٣/ ١٥٤٦ والمغني/ ١٨٨.

(٥) اللباب ١/ ٣٠٩.

(٦) الإنصاف ١/ ٢٩٤ـ٢٩٨ وانظر في لغاتها، الأصول ١/ ٢٨٤ والمقرب ١/ ١٧٢ والمخصص ١٥/ ١٥١ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٤ ومقاييس اللغة ٣/ ١١٢ والمغني/ ١٨٨.

(أنْ) لأنهما للاستقبال[١].

وذكر ابن هشام أن معناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه[٢].

ونقل أبو حيان عن جمهور البصريين أن حذف (أنْ) من خبر (عسى) لا يكون إلا في ضرورة، وأنّ الفارسي أجاز حذفها في التذكرة[٣]، على أنه جعله شاذاً لا يجوز في غير ضرورة في المسائل العسكريات[٤].

وقال ابن عصفور: إن حذف (أن) من خبر عسى ضرورة، وهو مذهب الفارسي وجمهور البصرين. وظاهر كلام سيبويه أنه جائز في الكلام لما نقله من قول بعض العرب (عسى يفعل) تشبيهاً لها بـ (كاد)[٥] ووصفه بالشذوذ الزمخشري[٦] ونقله البغدادي عنه[٧].

* * *

علّ

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر. وقال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما،

---

(١) شرح المزروقي/ ٩٦٠ ونقله التبريزي ٣/ ١٢.

(٢) مغني اللبيب/ ٢٠١.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٢٣.

(٤) المسائل العسكريات/ ٧٣.

(٥) ضرائر الشعر/ ١٥٣ وما بعدها.

(٦) المفصل/ ٣٧٩، و٣٢٢ وما بعدها.

(٧) خزانة الأدب ٩/ ٣٤١.

وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب وعقيل يخفضون بها المبتدأ(١).

وقف عليه المرزوقي والتبريزي والأعلم.

قال الأعلم: (علّ) بمعنى (لعلّ) وأدخل (أنْ) بعدها تشبيهاً بـ (عسى)(٢).

وأما المرزوقي والتبريزي فقالا: إنه أصل لعلّ، وهو حرف للطمع والإشفاق، واسمه مضمر، وهو يجيء بـ (أن) وبغيرها، فإذا كانت معه أفاد فائدة عسى، وإذا جاء بغيرها كان الفعل أقرب وقوعاً لأن (أن) للاستقبال، وهو يعد مع أفعال المقاربة وإن كان حرفاً(٣). فأما ما ذكروه من أنّ (عل) بمعنى لعل وأصل لها فهو لغة من لغات لعلّ(٤). ومعناها الترجّي في المحبوب، والتوقع والإشفاق من المكروه(٥).

وتقع أن بعدها لمعنى الترجّي الذي فيها بخلاف أخواتها(٦) حملاً على عسى(٧). ولذلك قال فيها الشراح تعدّ مع أفعال المقاربة، وإن كانت حرفاً.

* * *

---

(١) مغني اللبيب/ ٣٧٧، والجنى/ ٥٨٢.

(٢) شرح الأعلم/ ٦٨٤.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٧٢٢، شرح التبريزي ٣/ ١٥٩.

(٤) ذكر سيبويه أن اللام فيها زائدة ٣/ ٣٣٢ وانظر في لغات لعل الارتشاف ٣/ ١٢٨١ والمغني ٣٧٩ والجني/ ٥٨٢ـ٥٨٦.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٢٨١ والمغني ٣٧٩ والجني/ ٥٨١.

(٦) رصف المباني/ ٤٣٥ والارتشاف/ ١٢٨٣ و١٦٣٧.

(٧) مغني اللبيب/ ٣٧٩.

على

على: وهي حرف جر، ومعناها العلوّ حقيقة أو مجازاً، هذا معنى (على) في أصل الوضع ثم قد تخرج عنه لمعانٍ أخر[١]، وقف ابن جني في التنبيه على اثنين منها:

الأول: معنى الباء في قول الشاعرة:

قبيــلٌ لئــامٌ إن ظفِرْنــا علــيهم وإن يغلبــوا فــإنهم شرُّ غالــبِ

قال: «وأراد: وإن ظفرنا بهم، فاستعمل هنا (على) لما يضمها من المعنى، ألا ترى أن معنى: (إن ظفرنا بهم) معنى: إن علونا عليهم أو ظهرنا عليهم، وقد تقدم كثير من هذا»[٢].

وهذا الذي ذكره من وقوع (على) موقع الباء جرى فيه على مذهب البصريين في تضمين فعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف، فمعنى ظفرنا عليهم: علونا عليهم أو ظهرنا عليهم، لأن الأصل في (ظفر) تعدّيه بالباء[٣]. وهو لا يطّرد في كل فعل، بل يقتصر على مواضع دون غيرها. وممن وقف على هذا المعنى لـ (على) المزروقي فقال: عدّى ظفرنا تعدية علونا لأنه في معناه[٤]. وكذلك الأعلم[٥]. والفرَّاء والأخفش[٦] ....

---

(١) رصف المباني/ ٤٣٣.

(٢) التنبيه ورقة ١٧٥/ ب.

(٣) أساس البلاغة/ ٢٨٤: ظفر.

(٤) شرح ديوان الحماسة/ ١٥٤٨.

(٥) شرح حماسة أبي تمام/ ١٠٣٠.

(٦) معاني القرآن ١/ ٣٨٦ وانظر٢/ ٨٩، ٣/ ٢٤٢ وما بعدها. و معاني الأخفش ٢/ ٥٢٩.

ونقل عنه أبو حيان قوله بعدم اطراده[١]، والرمّاني[٢]، وابن هشام[٣]، والمرادي[٤]، والسمين الحلبي[٥] عن الأخفش والفرّاء والفارسي، وذكر عن البصريين مذهبهم في عدم التجوز بالحروف.

الثاني: المصاحبة بمعنى (مع) : وقف على هذا المعنى في موضعين من التنبيه:

الأول: قول ودّاك بن ثميل المازني:

تلاقوا فتعرفوا كيف صبرُهم   على ما جنت فيهم يد الحدثان

قوله: «والآخر أن تكون بمنزلة (مع) كقول الأعشى:

....   وأصفدني على الزمانة قائدا[٦]

أي مع ما أنا فيه من الزمانة كقولك: (حذوته على ما هو فيه من البخل وضيق النفس، وتكون متعلقة بنفس (كيف) كقولك: (كيف زيد على ما هو فيه

---

(١) الإرتشاف ٤/ ١٧٣٥ والدر المصون ٥/ ٤٠٢.

(٢) معاني الحروف/ ١٠٨.

(٣) مغني اللبيب/ ١٩٢.

(٤) الجنى الداني/ ٤٧٨.

(٥) الدر المصون ٥/ ٤٠٢.

(٦) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس ديوانه/ ١٣٠ (تحقيق: د.محمد أحمد قاسم) وصدره:

تَضَيَّفْتُه يوماً فَقَرَّب مَقعدي   ....

وانظر التمام في تفسير أشعار هذيل/ ٩١ «أي أصفدني قائداً على ما أنا فيه من الزمان فـ(على) هذه للحال الأولى في نحو قوله (قدمت على فلان) في موضع المفعول به...».

من المعرفة والعقل).

ويجوز أيضاً مع هذا المعنى أن تكون متعلقة بنفس الصبر، لا على قولك صبرت على كذا، ولكن كقولك صبرت مع ما أنا فيه من الشدة والبؤس، أي صبرت على هذه الحال، أي وأنا في هذه الحال، فاعرف ذلك فرقاً بين العلوين ظاهراً[(١)]».

والموضع الآخر قول الأعرج المعني:

.... لا جـزعَ اليـومَ عـلى قـرب الأجـلْ

وعبارته: «فإذا جعلت (اليوم) صفة للجزع جعلت الخبر (على قرب الأجل) وتكون (على) هنا هي التي تجري خبراً عن المصدر، وهي حال، كقولك: (جاءني على ثقل المشي عليه)، أي جاءني متثاقلاً، و(زرته على كلفة الزيارة عليّ) أي متجشماً، فهو كقولك (لا جزع اليوم مع أن الأجل قريب) وهذا في قولك مبتدئاً (وجزعك على قرب الأجل منك) يجري في المعنى مجرى قولك (جزعك خائفاً من قرب الأجل) فترجع إلى المسائل التي هي قولك: خروجك ضاحكاً، ودخولك مسروراً، وشربك السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً[(٢)]».

وهي على هذا المعنى تقع حالاً كما صرح هنا وفي كتاب التمام[(٣)].

* * *

(١) التنبيه ورقة ٢٦/ ب وما بعدها.

(٢) التنبيه ورقة: ٥١/ أ.

(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل/ ٩٠ وما بعدها وانظر الخصائص ٢/ ٣١٢.

عن

تأتي على ثلاثة أوجه: فتكون حرفاً جاراً، وحرفاً مصدرياً في لغة تميم، واسماً بمعنى جانب[١]. وقف الشراح على اثنين منها:

الأول: أنها حرف جر، وذكروا من معانيها موافقة بعد ذكره ابن جني في بيت الأعشى[٢] ونقله المرزوقي[٣].

وممن ذكر هذا المعنى الزجاجي[٤] والمالقي[٥] وابن هشام[٦] وغيرهم[٧].

وبقـي من معانيها: المجـاوزة وهو أصل معانيها[٨]، والبدل، والاستعلاء، والتعليل والظرفية ومعنى: من والباء وفي وعلى، والزائدة[٩].

---

(١) انظر الرصف/ ٤٢٩ـ ٤٣٢ والمغني ١٩٧ـ ١٩٩، وعده ابن عصفور ضرورة في ضرائر الشعر/ ١٧.

(٢) التنبيه: ١٨٦/ أ. وكابراً سادوك عن كابر.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٧٠٢.

(٤) حروف المعاني/ ٨١.

(٥) الرصف/ ٤٣٠.

(٦) المغني/ ١٩٧.

(٧) كالهروي والمالقي وأبي حيان والمرادي: الأزهيه/ ٢٨٠ والرصف/ ٤٣٠ والارتشاف/ ١٧٢٨ والجنى/ ٢٤٧ ونقله ابن منظور عن ابن السكيت اللسان: عنن:١٣/ ٢٩٦.

(٨) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(٩) انظر حروف المعاني/ ٨١ وما بعدها، والأزهية/ ٢٧٨ والرصف/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، والمغني ١٩٦ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٧٢٧ـ ١٧٢٩ واللسان عنن:١٣/ ٢٩٥ وما بعدها والجنى/ ٢٤٥ وما بعدها.

الثاني: مجيئها اسماً بمعنى جانب. إذا سبقت بحرف جر. ذكره المرزوقي، ونقله التبريزي(١) وممن ذكر مجيئها اسماً سيبويه(٢) والمالقي(٣) والمرادي(٤).

ونقل ابن هشام عن الأخفش مجيئها اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد لئلا يؤدّي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وردّه(٥).

وذكر أبو حيان أنّ في اسميتها خلافاً، فالبصريون قالوا باسميتها إن سبقت بحرف جر، والفرّاء ومن وافقه من الكوفيين على بقائها على الحرفية(٦) وذكر مذهب الفرّاء هذا البغدادي(٧) وعدّه ابن عصفور ضرورة(٨).

* * *

الفاء

ترد على ثلاثة أوجه:

---

(١) المرزوقي/ ١٣٧ وشرح التبريزي١/ ١٣١.
(٢) الكتاب١/ ٤٢٠.
(٣) الرصف/ ٤٢٩.
(٤) الجنى الداني/ ٢٤٢.
(٥) المغني/ ١٩٩ وعزاه المرادي إلى ابن عصفور الجنى/ ٢٤٤.
(٦) الارتشاف ٤/ ١٧٢٢ وما بعدها. والجنى/ ٢٤٣. وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٣٠٧.
(٧) الخزانة ١٠/ ١٤٨.
(٨) وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٣٠٦ وما بعدها.

الأول: تكون فيه عاطفة فتفيد الترتيب. وقف عليه كل من المرزوقي والتبريزي والأعلم. في قول الصمّة:

أقول لصاحبي والعيسُ تهوي   بنا بين المنيفة فالضمار

قال التبريزي: «وقوله: (بين المنيفة فالضمار) الأجود أن يروى بالواو، وإذا روي بالفاء فهو يجري مجرى قوله:

.... بين الدخول فحومل[(١)]

وكان الأصمعي يردّه لأنّ (بين) تدخل بين الشيئين يتباين أحدهما عن الآخر فصاعداً، وإذا كان كذلك كان الوجه الواو، إلا إذا أريد بـ (بين) الأجزاء من المنيفة، فيصير المنيفة كاسم الجمع نحو: القوم والعشيرة وما أشبه ذلك»[(٢)] وعزا المرزوقي رواية ذلك إلى الأصمعي[(٣)].

وقال الأعلم: «أراد بين أثناء المنيفة فأثناء الضمار، فلذلك عطف بالفاء بعد بين ولا يصحّ ذلك إلا في الأماكن لتبُّعض الفعل لها، ولو قلت: جلست بين زيد فعمرو لم يستقم»[(٤)].

وما نقلاه عن الأصمعي ذكره ابن هشام ورد عليه بأن التقدير: بين مواضع

---

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته وتمامه:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

ديوانه/ ٩١ شرح المعلقات السبع للزوزني/ ٩، والحجة ١/ ٧٣ ومغني اللبيب/ ٢١٤.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ٢١٤.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٢٤١.

(٤) شرح الأعلم/ ٧٧٤.

الدخـول فمواضع حومـل[١] وهـو ما قصداه بقولهما: إذا أريد بـ (بين) الأجـزاء من المنيفة».

وقد نصّ سيبويه على أنها تفيد الترتيب في الأمكنة [٢] وعزي إلى الجرمي أنها لا تفيده في الأماكن ولا في الأمطار[٣]. وإلى الأخفش والفراء مجيئها بمعنى الواو بعدبين[٤].

وقد ذكر الفراء[٥] في معانيه مجيء الفاء بمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا﴾[الأعراف: ٤] والأخفش في ظاهر قوله[٦].

وذكر الفراء أيضاً جواز عطف فعلين وقعا في وقت واحد بالفاء من غير ترتيب، ونقل ابن هشام مجيئها بمعنى (ثم) تارة، وبمعنى الواو أخرى[٧] وعن بعض البغداديين تأويل معنى البيت على حذف (ما) قبل (بين) كابن جني في ظاهر قوله[٨].

وذكر المرزوقي أن الفاء تفيد الترتيب بلا مهلة: فقال:«رتب النسق بالفاء لما يفيدُ من التعقيب بلا مهلة»[٩]. وذلك في قول الشاعر:

---

(١) المغني/ ٢١٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٢١٧.

(٣) انظر الارتشاف ٤/ ١٩٨٥، والمغني/ ٢١٤ والجنى/ ٦٣.

(٤) الصاحبي/ ١١٠ والأزهية/ ٢٤٤ والمغني/ ٢١٤والجنى/ ٦٣.

(٥) معاني الفرّاء ١/ ٣٧١.

(٦) معاني الأخفش١/ ٢٢١.

(٧) المغني/ ٢١٥.

(٨) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥١.

(٩) شرح المرزوقي/ ٦٣٧ وانظر ١٧٠، ١٢٤٦.

لهم عَجْزٌ بـالحَزْنِ فالرَّمـلِ فـاللَّوى وقد جاوزَتْ حيَّيْ جَـديسٍ رِعالُهـا

ولذلك اشـترطوا في عطف الصفـات بالفـاء دلالتهـا على التتابـع، فقـال الأعلم:

«... وعطف الصفات بالفـاء لأنها أشياء حادثـة في أوقات متتابعـة، لأنـه صبـح القـوم فغنم ثـم آب، ولو كانت غرائز واقعـة في زمن واحد لم تعطف إلا بالواو، كقولك: مررت برجلٍ عاقل ولبيب وشجاع وجواد، ولو أدخلت الفاء هنا لا ستحال لأن زمانها واحد غير مفترق متتابع[1]». وذلك في قول زيّابة:

يـا لهـفَ زيّابـة للحـارث الـ ـصـابح فالغـانم فـالآيبِ

وفصّل المرزوقي القول في هذه المسألة فقال: «والترتيب الذي تفيده الفاء جار على سننه، كأنه أراد للحارث الغازي نحونا، والغانم منّا ـ والغنم بعد الغزو ـ فالآيب إلى قومه، والأوبة بعد الاستغنام ويجوز أن يكون الصابح من (صبحت القوم) إذا أتيتهم صباحاً، وفي المثل السائر صبحناهم فغدوا شأمة، وهذا الوجه أوجه وأجود.

واعلم أن الصفة إذا جاءت للتبيين وإزالة اللبس عن الموصوف فالوجه أن يُعمد إلى أخصها بالموصوف وأحقّها بالبيان والشرح حتى تغني عن العدول عنها إلى غيرها من الصفات، فإن اتفق بعد ذلك لبس حينئذ يزال بما يضم إليه.

إذا جاءت للتعظيم أو التهجين فإنه قد يوالى بين عدة منها بحروف النسق ومن دونها. تقول: (جاءني زيد الظريف الكاتب الفاضل العالم). وإن أتيت بالوار

---

(١) شرح الأعلم/ ١٣٧.

عاطفة متخللة له ساغ، فإن قيل: إذا كانت الصفة هي الموصوف والشيء لا يعطف على نفسه فكيف جاز عطف بعض الصفات على بعض؟

قلت: تغاير المعاني الحاصلة بها، وقوّة اتصال بعضها ببعض في بابي الصلة والصفة سوغ ذلك في ألفاظها[١]».

واشترط النحويون في العطف بالفاء في الصفات الدلالة على الترتيب[٢] واشترط الزمخشري في عطف الصفات اختلافها[٣] ونقل عنه ابن هشام والمرادي أنها في الصفات تدل على ترتيب معانيها في الوجود كما في بيت الحماسة[٤]. وذكر ابن مالك أن العطف فيه لمجرد الترتيب في الجمل[٥].

وقد تكون للسببة فينتصب الفعل المضارع بعدها إذا وقعت جواباً لطلب أو استفهام أو نفي أو حض[٦]. وقد وقف عليها كل من المرزوقي والتبريزي بعد الاستفهام وذلك في موضعين:

الأول قولهما في قول الشاعر:

أمنـــهم أنـــتم فـــأكفّ عـــنهم   وأدفع عـنكم الشـتم الصـراحا[٧]

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٤٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٩ والارتشاف ٤/ ١٩٢٨ والهمع ٥/ ١٨٣ وما بعدها والجنى/ ٦٥.

(٣) الكشاف ٦/ ٣١، ٣/ ١٩١، ١/ ١٥٦.

(٤) المغنى/ ٢١٥ والجنى/ ٦٥.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٣.

(٦) انظر الارتشاف ٤/ ١٦٦٨ ـ ١٦٧٥.

(٧) البيت لابن هرمة الديوان/ ٨٢.

«وانتصب (فأكف) بإضمار (أن) وهو جواب الاستفهام بالفاء»[١].

والثاني قول المرزوقي: «وقوله (فتبتغي) في موضع النصب على أن يكون جواب الاستفهام بالفاء»[٢] وذلك في قول الصمّة:

أأكـرم مـن لـيلى عـلي فتبتغـي ... به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها[٣]

والذي اختاره هنا مذهب البصريين في النصب بأن مضمرة بعد الفاء لابها نفسها والذي ذكره أبو حيان وابن هشام أن الكوفيين على النصب بالفاء[٤].

وقد سلف الكلام على شرط انتصاب ما بعدها في الكلام على (أنْ).

الثاني: أن تكون رابطة لجواب الشرط: وقف عليها المرزوقي والتبريزي في قول ابن المقفّع:

فـإن تَـكُ قـد فارقتَنـا وتركتنـا ... ذوي خَلَّةٍ مـا في انسـدادٍ لهـا طَمَـعْ

فقـد جَـرَّ نفعـاً فقـدُنا لـكَ أننـا ... أَمِنّا عـلى كـلِّ الرزايـا مـن الجَـزَعْ

وقالا: «إنما جلب الفاء لمخالفة الجزاء الشرط بكونه مبتدأ وخبراً، والمبتدأ محذوف، كأنه قال: فالأمر والشأن قد جرّ نفعاً»[٥].

---

(١) شرح المرزوقي ١٥٢٥ وشرح التبريزي.

(٢) شرح المرزوقي ١٢٢٢.

(٣) نسب للصمة في شروح الحماسة وينسب للمجنون وهو في ديوانه/ ١٩٥ ولابن الدمينة في ملحقات ديوانه/ ٢٠٦.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٦٦٨ وانظر الكتاب ٣/ ٤٦ والمقتضب ٢/ ٦ ومعاني الأخفش ١/ ٢٢١ والمغني/ ٢١٣ والجنى/ ٧٤.

(٥) شرح المرزوقي/ ٨٦٤ والتبريزي ٢/ ٣٣٤

وقد وقفا في هذا النص على موضع من مواضع وجوب الفاء في جواب الشرط وذلك إذا كان جملة اسمية.

وفي حمله جواب الشرط على الاسمية نظر؛ إذا أوّل الفعلية باسمية محذوفة المبتدأ على إضمار الأمر والشأن مع غير ما حاجة لذلك، فالذي سوّغ دخول الفاء على الجملة الفعلية دخول (قد) عليها و(قد) تجعل الكلام بعدها مستأنفاً، لذلك احتاجت لرابط يربطها بالشرط فكانت الفاء وذكر مثل ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب[1].

وقال في موضع آخر وهو قوله:

وإني وإن عمّرت أعلم أنني سألقى سنان الموت يبرق أصلعا

«جواب الشرط في قوله (أعلم أنني) وهو على إرادة الفاء، ويجوز على نية التقديم والتأخير»[2] وفي كلامه ههنا أيضاً نظر، وذلك أنه جعل جملة (أعلم) جواباً للشرط وليس بصحيح، فالجملة خبر(إن)، وجواب الشرط محذوف لأن هذا من مواضع حذف جواب الشرط، و(إن) هنا وصلية.

وذكر المرزوقي وقوع الفاء في جواب الشرط فقال: «وقوله (فأنت إذاً سعيد) جمع بين الفاء وبين إذاً في جواب الشرط تأكيداً للجزاء، ولو قال فأنت سعيد لكفى وأغنى، ويكون إذاً للحال، كأنه يحكي الكائن من الأمر في ذلك الوقت وكذلك لو قال: فأنت إذ سعيد لجاز، كما قال الهذلي:

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٣ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٧٢ والبيت لتأبط شراً.

.... بعاقبـــة وأنـــت إذ صـــحيح[١]

لم يعلّل هنا سبب اقترانه بالفاء وقد مرّ ما وقف عليه في الكلام على (إذن).

وقال في قول معدان بن جوّاس الكندي:

إن كـان مـا بُلِّغـتِ عنّـي فَلامَنـي صديقي وشَلَّتْ من يَـديَّ الأنامـلُ

«ويقال: شلّتْ يدُه شللاً، وهذا من الجنس الأول في أنّ لفظه الخبر والمعنى معنى الدعاء، والمراد القسم، وقوله (فلامني) في موضع رفع على أنه خبر ابتداء محذوف كأنه قال: فأنا لا مني والفاء مع ما بعده جواب إنْ، ...

فإن قيل: اليمين والشرط كيف يصح؟ قلت: هذا كلام مُبطِل لما ادُعيَ عليه وناف له، فاليمين تناولت نفي ما أُثبت فيه ودفعَ ما قُرِفَ به، ودلّ على ذلك فحوى الكلام»[٢].

وفي هذا النص حمل المرزوقي أيضاً الجملة الفعلية على الاسمية، وقدر مبتدأ محذوفاً (فأنا لامني) وحمل الكلام على معنى القسم والمعنى الدعاء، وكان الأولى ـ في رأيي ـ أن يحمله على معنى الطلب وذلك أن الدعاء فيه معنى الطلب لا معنى القسم، وقد يأتي بصيغة ـ الطلب أو الخبر فيكون هنا دعاء بصيغة الخبر على تقدير: فليلمني ولتشلّ.

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٨٥٢:

فإنـــك إن تـــرى عرصـــات جمـــل بعاقبـــة فـــأنت إذاً ســـعيد

لأبي ذؤيب شرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١ والخصائص ٢/ ٣٧٦ والرصف/ ٣٤٧ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١ والخزانة ٦/ ٥٣٩ ويروى شطره الأول: نهيتك عن طلابك أمّ عمروٍ.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٥٢.

وقد حصر المرادي حالات وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء بالحالات التي لا يصلح فيها الجواب لأن يجعل شرطاً يعلم ارتباطه بأداة الشرط وذلك إذا كان «جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بحرف تنفيس أو بـ (قد) أو منفياً بـ (ما) أو (لن) أو (إن) أو قسماً أو مقروناً بـ (رب) أو بنداء[١]».

ولذلك قال سيبويه: «اعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء»[٢] وما جاء من ذلك غير مقترن بالفاء ضرورة شعرية كما صرح سيبويه»[٣].

وقال ابن هشام: كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط[٤]. ذكر ذلك ابن جني في التنبيه في معرض تعليقه على بيت الحماسة:

أأن أرعشت كفّا أبيك وأصبحت ... يداك يدي ليث فإنك ضاربه

فقال: «هذا البيت يؤكد ما ذهب إليه صاحب الكتاب في قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع[٥]

ألا تراه قال: لأن كنت ذا انفر فإن قومي من حالهم، أي: لأجل ذلك ما قويت وعززت.

---

(١) الجنى الداني/ ٦٨ وما بعدها. وانظر المغني/ ٢١٧ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٣ وانظر معاني الأخفش ١/ ٢٢٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤.

(٤) المغني/ ٢١٩.

(٥) البيت للعباس بن مرداس ديوانه/ ١٢٨ المنصف ٣/ ١١٦ وكتاب الشعر ١/ ٥٨ والخزانة ٤/ ١٣.

و(الضبع) هنا السنة الجدبة، فوضع الفاء مع إنّ في هذا الموضع لّما كان الكلام صائراً إلى معنى جواب الشرط، أي: إن قويت عليّ قاتلتك بقوة، وكذلك هذا البيت، ألا ترى أن الضرب مسبب عن قوته كما أنّ الجزاء مسبب عن الشرط»(١).

وذكر مواضع هذه الفاء في غير الشرط مما يشبهه في كتابه سر صناعة الإعراب فقال: «واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها»(٢).

وذكر وقوعها في جواب (أما) لتضمنها معنى الشرط.(٣) وقد صرح سيبويه في الكتاب بدخول الفاء في كل ما يتضمن معنى الشرط.(٤)

الثالث: أن تكون زائدة، ووقف على زيادتها في جواب لما المرزوقي في قول عمرو بن معديكرب:

ولّما رأيت الخيلَ زُوْراً كأنها ... جداول زرع خلّيت فاسبطرّت

فجاشت إليّ النفس أول مرة ... وردّت على مكروهها فاستقرّت

فقال: «ويجوز أن تكون الفاء في (فجاشت) زائدة في قول الكوفيين وأبي الحسن الأخفش وتكون: (جاشت) جواباً لـ (لما) والمعنى: لما رأيت الخيل هكذا خافت نفسي وثارت. وطريقة جلّ أصحابنا البصريين في مثله أن يكون الجواب

(١) التنبيه ١٦٤/ ب.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٨.

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٦٦.

(٤) الكتاب ١/ ١٣٩ وما بعدها.

محذوفاً كأنه قال: لما رأيت الخيل هكذا فجاشت نفسي وردت على ما كرهته ففرت طعنت وأبليت. ويدل على ذلك قوله:

علام تقول الرمح يثقل ساعدي   إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت[(١)]

فحذف طعنت وأبليت لأنّ المراد مفهوم، وهذا كما حذفوا جواب (لو رأيت زيداً في يده السيف)، وعلى هذا الكلام على المذهبين في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[الزمر: ٧١] وفي قول امرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى   بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل[(٢)]

وحذف الجواب في مثل هذه المواضع أبلغ وأدل على المراد وأحسن، بدلالة أن المولى إذا قال لعبده (والله لئن قمت إليك) وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد مالا يتزاحم لو نصّ من مؤاخذته على ضرب من العذاب، وكذلك لو قال المتبجّح: (لو رأيتني شاباً) وسكت، جالت الأفكار بها لم تجل به لو أتى بالجواب»[(٣)].

فزيادة الفاء في مثل هذا الموضع مذهب الكوفيين والأخفش ومذهب معظم البصريين حمله على حذف الجواب كما ذكر المرزوقي ومال إلى مذهب البصريين

---

(١) لعمرو بن معديكرب ديوانه/ ٧٢ والخزانة ٢/ ٤٣٦ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣ وأوضح المسالك ٢/ ٧٦ واللسان ١١/ ٥٧٥ قول وشرح الأشموني ١/ ١٦٤.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه/ ٩٦ والمنصف ٣/ ٤١ والأزهية/ ٢٣٤ والخزانة ١١/ ٤٣ ـ ٤٧ اللسان ٥/ ٣٢٦ جوز.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٥٩، ٣٤٠/ ١٢٥٤ وشرح التبريزي ١/ ١٥٧ وما بعدها.

لأنه رآه أبلغ وأحسن.

وذكر مثل ذلك الأنباري في الإنصاف وعزا القول بالزيادة إلى الكوفيين والأخفش والمبرد وابن برهان واختار مذهب البصريين(١).

وذكر ابن جني زيادتها في البدل في أحد وجهيها. فجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً على تقدير أموالنا ثلاثة أثلاث، فثلث أثمان خيلنا، أو تبدل أثمان وأقواتنا وما نسوق من ثلاثة أثلاث، لإرادته صحة القسمة واعتدال المساهمة لمجيء الحذف في القرآن كثيراً(٢). وذلك في قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

ثلاثـــةُ أثـــلاثٍ فـــأثمانُ خيلِنـــا وأقواتنـــا ومـــا نســـوقُ إلى العقـــلِ

* * *

في

حرف جارّ لما بعده ومعناه الوعاء حقيقة أو مجازاً(٣).

وقف عليه المرزوقي والتبريزي وذكرا من معانيه:

١ ـ مجيئه بمعنى على: ذكره التبريزي(٤) والمبرد(٥) ....

(١) الإنصاف ٢/ ٤٥٦ ـ ٤٦٢.

(٢) التنبيه ٧٤/ أ.

(٣) انظر رصف المباني/ ٤٥٠.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٢٠.

(٥) المقتضب ٣/ ٣١٩.

وابن جني[١] وغيرهم[٢].

٢ ـ مجيئه للمصاحبة بمعنى (مع) : وقف عليه المرزوقي[٣] والتبريزي[٤] والنحاس[٥]، وغيرهم[٦] وعزاه الرماني إلى الكوفيين[٧].

٣ ـ مجيئه بمعنى الباء كما ورد في شرح المرزوقي[٨] وذكره الفراء[٩] والمالقي[١٠] وأبو حيان[١١] والمرادي[١٢].

والبصريون على أنها للظرفية، وكل المعاني راجعة إلى هذا المعنى[١٣]، وأوّلها

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٠٧.

(٢) كالهروي والمالقي، وابن هشام وأبي حيان والمرادي. انظر الأزهية/ ٢٦٧ والرصف/ ٤٥١ والمغني/ ٢٢٤ والارتشاف ٤/ ١٧٢٦ والجني الداني/ ٢٥١ وعزاه الرماني للكوفيين معاني الحروف/ ٩٦.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٦٨٧.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٢٠.

(٥) إعراب القرآن ٤/ ٥٨.

(٦) انظر الرصف/ ٤٥٣ والارتشاف ٤/ ١٧٢٦ والمغني/ ٢٢٣ والجنى/ ٢٥٠ والأزهية/ ٢٧٨ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٧.

(٧) معاني الحروف/ ٩٦.

(٨) شرح المرزوقي/ ١٦٨٧.

(٩) معاني القرآن ٢/ ٧٠.

(١٠) الرصف/ ٤٥٢.

(١١) الارتشاف ٤/ ١٧٢٦.

(١٢) الجنى/ ٢٥١ والمغني/ ٢٢٤.

(١٣) الكتاب ٢/ ٣٠٨ والمقتضب ١/ ٤٥، ٤/ ١٣٩ والرصف/ ٤٥٠ والأصول ١/ ٥٠٣ =

ابن جني على حذف المضاف[١].

وزادوا من معانيها: التعليل، والمقايسة وموافقة (إلى) و(من) والزائدة[٢].

* * *

قد

من الحروف الهوامل، وهي مختصة بالفعل، وإنما لم تعمل فيه لأنها قد صارت كأحد أجزائه [٣]، وتأتي على وجهين اسمية وحرفية: .

فأما الاسمية فوقف عليها ابن جني والمرزوقي والتبريزي. في قول رجل من كلب:

فأقسمت لا آسى على إثر هالك قدي الآن من حزن على هالك

قال ابن جني: «وقدي مضاف إلى الياء كقولك حسبي، ألا ترى الآخر نهى نفسه أيضاً فقال:

.... قدني من نصر الخبيبين قدي[٤]

= ومعاني الحروف/ ٩٦ والجنى/ ٢٥٠ وما بعدها.

(١) الخصائص ٢/ ٣١٤.

(٢) انظر الرصف/ ٤٥٠ ـ ٤٥٤ والمغني/ ٢٢٤ وما بعدها والارتشاف/ ١٧٢٦ وما بعدها والجني/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

(٣) معاني الحروف/ ٩٨.

(٤) رجز لحميد بن مالك الأرقط في الخزانة ٥/ ٣٨٢ واللسان ١/ ٣٤٤ خبب وينسب لحميد بن ثور اللسان ٣/ ٣٨٩ لحد وتاج العروس ٢/ ٣٣٣ خبب والمغني/ ٢٢٦.

فألحق الأولى النون وأعرى الثانية منها.

ويجوز أن يكون قوله «قدي الآن من حزن على هالك قد» غير مضاف إلى الياء، لكن أراد فيهما كلتيهما (قد) أي: حسب، ثم حرك الأولى لسكون الدال[١]، والثانية لإطلاق الياء كقول طرفة:

.... إذا قيل مهلاً قال حاجزه قد[٢]

وقول النابغة:

....وكأن قد[٣]

وقول أمرىء القيس:

.... وأنك مهما تأمري القلب يفعل[٤]

وذكر مثل ذلك المرزوقي في موضعين من شرحه[٥]، والتبريزي[٦].

---

(١) في التنبيه: واللام الثانية، والظاهر أن في العبارة اضطراباً.

(٢) البيت لطرفة في ديوانه/ ٤٢ وصدره: أخي ثقةٍ لا ينثني عن ضريبة.

(٣) البيت للنابغة الذبياني ديوانه/ ١٨٩ والأزهية/ ٢١١ والجنى الداني/ ١٤٦ وشرح التصريح ١/ ٣٦ وشرح المفصل ٨/ ١٤٨ والمغني/ ٢٧٧ وتمامه:

أزف الترحّل غير أنّ رِكابنا لمّا تزل برحالنا وكأن قدِ

(٤) التنبيه ورقة ١١٣/ ب والبيت لامرئ القيس وصدره: أغرّك منّي أنّ حبّك قاتلي، ديوانه/ ٩٤ والكتاب ٤/ ٢١٥ والخصائص ٣/ ١٣٠ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٩٤ والأشباه والنظائر ٢/ ٥٦ والهمع ٦/ ٣٠٨ والدرر ٢/ ٢١١.

(٥) شرح المرزوقي/ ٨٩٦، ١٠٧٥ وما بعدها.

(٦) شرح التبريزي ٣/ ٩٢.

وتأتي قد الاسمية بمعنى (حسب)[١]، وتكون معربة ومبنية، أو اسم فعل بمعنى (ليكف)[٢] و(قد) في بيت الحماسة كما ذكر الشراح بمعنى (حسب) ويجوز أن تكون مضافة إلى الياء كقولنا (حسبي) أو مجردة منها كـ (حسب)، وحرّكت الأولى لالتقاء الساكنين والثانية للإطلاق[٣].

وجعل سيبويه مجيء (قدي) بغير نون ضرورة[٤] وجعلها ابن هشام في قسمين: مبنية على السكون متصلة بالنون والياء: (قدني) أو مجردة عنها (قد)، ومعربة مرفوعة مضافة إلى ما بعدها (قد زيد). أو مضافة للياء بغير نون (قدي) والياء في الحالين في موضع جَرّ[٥]، وقال المرادي: هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين[٦].

وأما الحرفية فمختصّة بالفعل المتصرّف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء، فلا تفصل منه بشيء إلا بالقسم[٧].

وقد وقف عليها المرزوقي والتبريزي في غير موضع من شرحيهما، من ذلك قول الأخنس بن شهاب:

---

(١) انظر المقتضب ١/ ٤٢، وحروف المعاني/ ١٣ والأزهية/ ٢١٣، والمغني/ ٢٢٦ وما بعدها.

(٢) التمام/ ٣٢ والمغني، ١٣٠ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٣/ ١٢٨، ١٣٠ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧١ وما بعدها.

(٥) مغني اللبيب/ ٢٢٦ وما بعدها.

(٦) الجنى الداني/ ٢٥٣.

(٧) المغني/ ٢٢٦ وما بعدها.

ترى رائـدات الخيـل حـول بيوتنـا كمعزى الحجاز أعوزتهـا الزرائـب

التبريزي: «وقوله (كمعزى الحجاز أعوزتها) الأجود أن يضمر (قد معها)، أي قد أعوزتها الزرائب ليقرّب بناء الماضي من الحال، والتقدير: تراها مشابهة لمعزى الحجاز، وقد عدمت محابسها فهي ترود»[١].

ووجوب دخول (قد) على الجملة الفعلية إذا كان فعلها ماضياً مذهب البصريين. وخالفهم الأخفش[٢] والكوفيون، فقالوا: لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التقدير، ولا سيما فيما كثر استعماله[٣].

وذكر المبرّد أن الماضي لا يقع حالاً، وأن الكوفيين جوّزوا ذلك[٤].

واشـترط الفـرَّاء، اقتران الماضي بـ (قد) ونقل ما سمعه الكسائي من قول بعضهم:

فـأصـبـحـــت نـظـــرت إلـــى ذات التّـنـانـيـــر[٥]

* * *

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٤٥ وانظر ٢/ ٦٨، ١٤٢ وشرح المرزوقي ٧٢٤/ ١ ٣٣١، ٦٠١.

(٢) معاني القرآن ١: ٢٨٢ وما بعدها.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٥٢ والمغني/ ٢٢٩.

(٤) المقتصب ٤/ ١٢٤.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٨٢و ١/ ٢٤ وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٨٩، وكتاب الشعر للفارسي١/ ٥٥ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧٩ والأمالي الشجرية ١/ ٣٧٢ ومعاني الحروف للرماني/ ٩٨ وما بعدها.

قطّ

اسم مبني وأصله التشديد(١).

قال المرزوقي: «قطّ في الماضي كأبداً في المستقبل وهو معرفة مبني كأمس(٢)».

وهو ظرف لنفي الماضي كما أن أبداً لنفي المستقبل. قال الزجاجي: «قطّ تكون في الأمد فتقول: (ما رأيته قطّ)، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النقي، وإنما تدخل (قط) على ما كان نفياً للماضي لا للمستقبل» (٣). ولهذا قال ابن هشام: هي ظرف لا ستغراق ما مضى وتختص بالنفي وبنيت لتضمنها معنى (مذ) و(إلى)(٤).

وعلّل سيبويه بناءه على الضم بقوله: «فأما ما كان غاية نحو (قبل) و(بعد) و(حيث)، فإنهم يحركونه بالضم، وكذلك (قطّ) و(حسب) إذا أردت ليس إلا وليس إلا ذا، بمنزلة (قط)، إذا أردت الزمان لمّا كن غير متمكنات فعل بهنّ ذا، وحرّكوا (قط) و(حسب) بالضمة لأنهما غايتان للانتهاء، و(قطّ) كقولك منذ كنت»(٥).

ونقل أبو حّيان عن الأخفش أنه إذا قصد بها الظرف تضم أبداً(٦).

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٤٢٥.

(٢) شرح المرزوقي/ ٣٣٩ وما بعدها.

(٣) حروف المعاني للزجاجي/ ٣٥ وما بعدها.

(٤) مغني اللبيب/ ٢٣٣.

(٥) الكتاب٣/ ٢٨٦ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٨.

(٦) الارتشاف ٣/ ١٤٢٧.

وعن ابن مالك أنه ربما استعمل (قطّ) دون نفي لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى(١).

وبقي من أقسامها أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي(٢). أو اسماً بمعنى حسب(٣).

* * *

الكاف

الكاف المفردة جارّة وغير جارة، والجارة حرف واسم.

فأما الاسمية فمرادفة لـ (مثل)(٤)، وقف عليها ابن جني، بقوله في قول سَلَمة الجُعفي:

وكنت أرى كالموت من بين ليلة   فكيف ببين كان ميعاده الحشر

«أجرى الكاف اسماً، وكان أبو الحسن يجيز ذلك في الضرورة، هو أمثل من أن يجعل قوله: (كالموت) صفة مفعول محذوف، كأنه أراد: وكنت أرى أمراً كالموت، من قبل أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجب أن يرتكب إلا عن ضرورة أو ضيق من الكلام، وكلاهما مذهب. ويحسّن هذا الثاني أن سيبويه

---

(١) المصدر نفسه ٣/ ١٤٢٥ وانظر شرح التسهيل ٢/ ٢٢١.

(٢) حروف المعاني للزجاجي/ ٣٥ وما بعدها والمغني/ ٢٣٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٦٨ والمغني/ ٢٣٣.

(٤) مغني اللبيب/ ٢٣٨.

لا يجعل الكاف اسماً إلا عن ضرورة أيضاً، فإذا كانت ضرورتين اعتدل الأمر فيهما»[١].

وقال المرزوقي والتبريزي إن الكاف اسم وذكرا أن أبا العباس (المبرد) تبع الأخفش في جواز وقوعه اسماً في غير ضرورة بخلاف سيبويه، وجوّزا وقوعه صفة لموصوف محذوف.[٢] وأجاز فيها الوجهين الأعلم[٣].

أما ابن جني فرجح كون الكاف اسماً على كونها صفة لموصوف محذوف وجعل الثاني قبيحاً إلا أنه يكون في مواضع أقبح منه في غيرها كما في بيت الأعشى، فوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة، وجرّها بحرف الجر، يؤكد كونها اسماً، وقال: «وبيت الأعشى أيضاً يشهد بما قلناه فلسنا ننـزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة واستقباح إلا بأمر يدعو إلى ذلك، ولا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفنا معتقد لما لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده، فقد صحّ بما قدمناه أن كاف الجر قد تكون مرة اسماً، ومرّة حرفاً، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً فجوّز الأمرين»[٤].

وهو في ذلك متابع للأخفش في مذهبه. كما ذكر ابن مالك[٥].

---

(١) التنبيه ١٢٩/ ب وانظر ١٦٥/ ب.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٠٨١ وشرح التبريزي ٣/ ٩٨.

(٣) شرح الأعلم/ ٥١١.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢ والخصائص ٢/ ٣٦٨.

(٥) التسهيل/ ١٤٧ وشرحه ٣/ ١٧٠ ومابعدها.

ومذهب أكثر النحويين أنه خاص بالضرورة كسيبويه والمبرد وابن السراج[١].

وعزا أبو حيان وابن هشام مذهب الأخفش إلى الفارسي في ظاهر قوله[٢]. وفي ذلك نظر، فقد صرّح الفارسي في غير موضع من مصنَّفاته باختصاص ذلك بالضرورة وقال «ولم يُعلم ذلك جاء في غيرها[٣]» وممن ذكر هذا المعنى لها النحاس وابن فارس[٤].

وأما الحرفية فتجر الاسم وتفيد معنى التشبيه[٥] فتكون حرف جر أصلياً:

ذكرها المرزوقي في أحد وجوه الإعراب في بيت نهشل بن حَرِّيّ:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد   كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وعبارته: «وقوله: (كما سيفُ عمرو) لو رويت (كما سيفِ عمرو) لجاز، تجعل (ما) صلة وينجرّ السيف بالكاف، ومثله قوله:

كما العظمِ الكسيرِ يُهاضُ حتّى   يُبَتّ وإنّما بدأ انصداعا[٦]

(١) الكتاب ١/ ٤٠٨، ٣١ والمقتضب ٤/ ١٤٠ وما بعدها والأصول ١/ ٤٣٧ - ٤٣٩.

(٢) الارتشاف ٤/ ١٧١٣ والمغني/ ٢٣٩.

(٣) العضديات/ ٢٧٦، الإيضاح/ ٢٦٠، البغداديات/ ١٥٥ - ١٥٨، ٢٦٦، كتاب الشعر ١/ ٢٥٤.

(٤) إعراب القرآن ١/ ١٩٣، والصاحبي/ ١١١ وانظر الارتشاف ٤/ ١٧١٣ والمغني/ ٢٣٨ وما بعدها.

(٥) المغني/ ٢٣٣ وما بعدها.

(٦) البيت للقطامي في ديوانه/ ٣٢ برواية كما العظمُ.

تجرّ (العظم) بالكاف، وإن رفعته كان مبتدأ، وكذلك إذا رفعت (سيف) ويكون (ما) من قوله (ما) الكافة، ويكون مثل(ما) من قوله عز وجلّ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[الحجر: ٢][(١)] وقد ذكر وجهين أحدهما تكون فيه جارة وما زائدة، والآخر تكون فيه مكفوفة بـ (ما) كـ (ربّ).

وذكر التبريزي زيادة أن بعدها وعملها الجر في أحد وجهي الإعراب من قول مُجمِّع بن هلال:

عبأت له رمحاً طويلاً وألّة ‏ ‏ ‏ كأن قبس يعلى بها حين تشرع

فقال: «(قبس) يجوز فيه النصب والرفع والجر، فإذا رفعت فعلى الضمير، تريد كأنها قبس، ومن نصب أعمل (كأن) مخففة إعمالها مثقلة، يريد كأن قبساً، ومن جرّ جعل (أنْ) زائدة وأعمل الكاف كما زيد في قوله: والله أن لو جئتني لأكرمتك، يريد: والله لو جئتني»[(٢)] وقد تكون حرفاً زائداً كما ذكر المرزوقي والتبريزي. في قول حُجر بن خالد:

سمعتُ بفعلِ الفاعلين فلم أجدْ ‏ ‏ ‏ كمثلِ أبي قابوسَ حزماً ونائلاً

قال المرزوقي: «والكاف من (كمثل أبي قابوس) زائدة، ومثله:

لواحق الأقراب فيها كالمقق[(٣)].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٨٧٢.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٤١.

(٣) رجز لرؤبة ديوانه/ ١٠٦ والمقتضب ٤/ ٤١٨ وسر صناعة الإعراب/ ٢٩٢، ٢٩٥ والخزانة ١/ ٨٩.

أراد: فيها المقق، كما أنّ هذا يريد: لم أر مثل أبي قابوس، وفي القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١][(١)].

وذكر المبرد والزجاج أنها تزاد للتوكيد[(٢)]. وذكر الأخفش زيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[البقرة: ٢٥٩] وأما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١] فظاهر عبارته أنها ليست زائدة وأن الزائد (مثل) وعبارته «يقول: ليس كهو، لأن الله ليس له مثل»[(٣)]. والذي ذكره الزجاج وابن جني تأكيد الشبه بزيادة الكاف وكذلك النحاس والفارسي[(٤)] وجعلها أبو حيان مما لا ينقاس[(٥)]، وقال ابن هشام في قول من ذهب إلى زيادة (مثل) في الآية «والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت[(٦)]».

وأما غير الجارة فتكون حرف معنى للخطاب لا محل له، وقف عليها المرزوقي والتبريزي وذكرا إلحاقها في موضعين:

الأول: اسم الإشارة، وذلك قول التبريزي «والكاف من (كذاك) كاف الخطاب لا موضع له من الإعراب. والعامل في (كذاك) يكلف[(٧)]. في قول بنت ابن مسعود:

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٦٤١، وشرح التبريزي ٤/ ١٨٣.
(٢) المقتضب ٤/ ٤١٦ـ٤١٨، ومعاني الزجاج٤/ ٣٩٥.
(٣) معاني الأخفش ١/ ٣٨٠.
(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩١ وما بعدها وانظر/ ٢٩٦ وإعراب القرآن للنحاس٤/ ٧٤ وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧.
(٥) الارتشاف ٤/ ١٧١٦ وشرح المرزوقي/ ٨٨٢.
(٦) المغني/ ٢٣٨ وانظر الصاحبي/ ١١١ وحروف المعاني للزجاجي/ ٤٠.
(٧) شرح التبريزي ٢/ ٣٤٧.

وقـــالوا: ماجـــداً مـــنكم قتلْنـــا كـــذاك الـــرُّمْحُ يَكْلَـــفُ بـــالكريمِ

وذكر سيبويه لحاق الكاف لرويد، وحيّهل، وهاء، وهأ) توكيداً وتخصيصاً، وأنـه ينبغي لمن زعم أنهن أسـماء أن يقول إن تاء أنت اسـم وإنما تاء أنت بمنزلـة الكاف[1].

وذكر مثل ذلك الزجاج وابن فارس والزجاجي وابن جني وابن مالك[2].

والثاني: الفعل أرأى: ذكر ذلك التبريزي في معرض تعليقه على أبيات ساقها ضمن خبر ثم قال: «الكاف التي في قوله (أرأيتك) لا موضع لها من الإعراب عند البصريين، لأنها زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وكذلك الكاف في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[الإسراء: ٦٢] إنما هي مثل الكاف في قولهم ذاك، وذلك، وأولئك، وكان بعض الكوفيين يجعل الكاف في موضع رفع، وبعضهم يجعلها منصوبة، ويقال: إن في مصحف ابن مسعود «أريتك الذي يكذب بالدين» بكاف ثابتة، وكذلك ما جرى هذا المجرى مما فيه (أرأيت) فأما قول عمر بن أبي ربيعة:

أَرَيْتَـكَ إذْ هُنّـا عليـكَ ألم تخَـفْ ـوُقيتَ ـ وحولي من عدوّك حضّـرُ[3]

فالكاف في قوله (أريتك) يجوز أن تكون مثل الكاف التي تقدم ذكرها، ولا يمتنع أن تكون الكاف في هذا البيت منصوبة بالفعل، لأن أفعال العلم

(١) الكتاب ١/ ٢٤٤ وما بعدها وانظر المقتضب١/ ٤٠.

(٢) معاني الزجاج ١/ ٦٨ والصاحبي/ ١١١، وحروف المعاني للزجاجي/ ٤٠ وسر صناعة الإعراب١/ ٣٠٩ والتسهيل/ ٤٠وشرحه١/ ٢٤٤.

(٣) ديوانه ١/ ٢٤٦.

والشك يمكن أن تعدى إلى المضمر إذا اتصلت بالمضمرات، وليس كذلك سائر الأفعال، فيقال ظننتني، كما يقال ظننت نفسي، ولا يقال ضربتني كما يقولون: ضربت نفسي، ويقولون للمخاطب حسبتك أيها الرجل قائماً، كما يقولون: حسبت نفسك، ولا يجيزون ضربتك والمراد ضربتَ نفسك»(١).

فزيادة الكاف للخطاب مذهب البصريين. وذكرها سيبويه والأخفش والزجاج والنحاس(٢) وقال أبو حيان: «مذهب البصريين وهو أن الفاعل التاء وتبقى مفردة مفتوحة والكاف حرف خطاب وتظهر علامة الفروع في الكاف، فتقول أرأيتكَ، وأرأيتكِ أرأيتكما أرأيتكم، أرأيتكن»(٣) وما ذكره التبريزي عن بعض الكوفيين مذهب الفراء كما صرح في معانيه(٤).

وذكر مذهبه هذا النحاس، ونقل عن أبي إسحاق رده عليه: «هذا محال ولكن الكاف لا موضع لها، وهي زائدة للتوكيد كما يقال ذاك»(٥).

وقال أبو حيان: «مذهب الفراء أن التاء حرف خطاب لا ضمير، والكاف وما زيد عليها هي الفاعل(٦)، ورد ابن هشام قول الفراء بصحّة حذف الكاف»(١).

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٩.

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٤ والمقتضب ٣/ ٢٠٩، ٢٧٧، ١/ ٤٠ ومعاني الأخفش ٢/ ٤٨٨ ومعاني الزجاج ٢/ ٢٤٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٦ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٩ والصاحبي/ ١١١.

(٣) الارتشاف ٢/ ٩٨٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٣، ٢/ ٢٤٦.

(٥) إعراب القرآن ٢/ ٦٦ والصاحبي/ ١١١.

(٦) الارتشاف ٢/ ٩٨٠.

وأما ما نقله عن بعض البصريين أنهم يجعلون الكاف منصوبة فمذهب الكسائي قاله أبو حيان(٢) ورده ابن هشام بقوله: «ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب»(٣).

* * *

كأنْ

ذكر المرزوقي والتبريزي أنها مخففة من (كأنّ) وتعمل عملها واسمها ضمير الشأن والأمر، وقد تهمل(٤).

وممن قال بإعمالها سيبويه، ولا يظهر اسمها إلا في الشعر(٥)، وابن السراج(٦)، وذكر الأخفش أنها تخفف ويضمر فيها، وأنّ بعضهم يعملها في الاسم ولا يضمرون فيها(٧).

ولم يشترط ابن مالك كون خبرها جملة بل قد يكون مفرداً(٨).

وقال أبو حيان: إن إعمالها مخففة مذهب البصريين وإن بعضهم خصّها

---

(١) المغني/ ٢٤٠.

(٢) الارتشاف ٢/ ٩٨٠.

(٣) المغني/ ٢٤٠.

(٤) شرح المرزوقي/ ٨٥٩ وشرح التبريزي ٢/ ٣٣١، ٢٤١، ٣/ ٢٩٤.

(٥) الكتاب ٣/ ١٦٣، ٢/ ١٣٥.

(٦) الأصول ١/ ٢٣٨.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٥٦٥ وما بعدها. والرصف/ ٢٨٥ـ٢٨٧.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٤٥.

بضمير الشأن وإن بعضهم أجاز عملها في المظهر وهو ظاهر كلام سيبويه، وخصّه بعضهم بالشعر[١] وممن قال بإبطال عملها: الكوفيون[٢]، والزمخشري[٣] واختاره ابن يعيش لنقص لفظها بالتخفيف[٤] وأجاز الزجاجي فيها الوجهين[٥]

* * *

كِلا

وقف عليه المرزوقي فقال: «اسم موحّد يؤكّد به المثنى، كما أن كُلاً اسم موحد يؤكد به الجمع، وهو مقصور كـ (مِعىً) وألفه منقلبة عن واو، وهذا مذهب أصحابنا البصريين، والكوفيون عندهم أنه اسم مثنى[٦]».

وقال سيبويه إن كلا للتأكيد وتكون للمثنى أبداً وألفها منقلبة عن واو كمِعَىَ واحد الأمعاء[٧]. وهو مذهب البصريين كما ذكر المرزوقي[٨].

---

(١) الارتشاف ٣/ ٢٢٧٨.

(٢) انظر الارتشاف ٣/ ١٢٧٨.

(٣) المفصل/ ٣٥٨ والجنى/ ٥٧٤.

(٤) شرح المفصل ٨/ ٨٢.

(٥) حروف المعاني/ ٣٢.

(٦) شرح المرزوقي/ ٢٨٣٣، ٨٣٢و/ ٩٩٠.

(٧) الكتاب ٢/ ١١٦، ٣/ ٤١٣، ٣٦٣ وما بعدها.

(٨) انظر المقتضب ٣/ ٢٤١ والأمالي الشجرية ١/ ١٨٨ والإنصاف مسألة/ ٦٢ وأسرار العربية/ ٢٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٦ وشرح الجمل/ ٢٧٥ وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٠ وما بعدها والمغني/ ٢٦٨.

ومذهب الكوفيين صرّح به الفراء فقال: «كلتا ثنتان لا يفرد واحدتهما وأصله كما تقول للثلاثة كل، فكان القضاء أن تكون للثنتين ما كان للجمع لا أن يفرد للواحد شيء فجاز توحيده على مذهب كل[1]».

* * *

كّلا

قال الأعلم: «كلمة ردع لدعوى وزجر»[2].

وذكر المرزوقي أن لها موضعين: أحدهما يكون للردع والزجر وحينئذ يصح الاكتفاء به والوقف عليه والثاني: يكون للتنبيه كألا وحينئذ يحتاج ما بعده إلى ما يتم به، وسيبويه قصر تفسيره على أنه للردع والزجر[3].

وذكر غير واحد أن ما عزاه المرزوقي إلى سيبويه مذهب الخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين[4].

وأما مجيئها للتنبيه بمعنى الاستفتاحية فعزاه ابن هشام إلى أبي حاتم ومتابعيه ورجّحه على رأي الكسائي الذي عزي إليه أنها بمعنى حقاً[5].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٤٣ وما بعدها وانظر مذهب الكوفيين في الإنصاف مسألة/ ٦٢ وأسرار العربية/ ٢٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٦ وشرح الجمل لابن عصفور/ ٢٧٥.

(٢) شرح الأعلم/ ١٦٨.

(٣) شرح المرزوقي/ ٥٩٠ ونقله التبريزي ٢/ ١٥١.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٥ والمفصل/ ٣٨٨ والمغني/ ٢٤٩ والارتشاف٥/ ٢٣٧٠ والجنى/ ٥٧٧ واختاره المالقي/ ٢٨٧ والزجاجي في حروف المعاني/ ١١.

(٥) المغني/ ٢٥٠.

وذكـر المرادي أن الزجاج وافق أبا حاتم[١]، ونقل أبو حيان عن أبي حاتم والزجاج أنها للاستفهام بمنزلة ألاّ وعن أبي حاتم للاستفتاح[٢].

ونقل ابن يعيش عن أبي حاتم أنها للرد للأول بمعنى لا، أو بمعنى ألا التي للتنبيه يستفتح بها الكلام[٣].

وذكر المرادي أن ابن مالك اختار مذهباً وسطاً جمع فيه ثلاثة أقوال فقال: تأتي للردع والزجر، وقد تؤوّل بمعنى حقاً، وتساوي إي معنى واستعمالاً[٤].

ومن المعاني التي أوردها لـ كلاّ: معنى سوف[٥]، ومعنى نعم عن النضر[٦] والفراء.

* * *

اللام المفردة

تأتي على وجهين عاملة وغير عاملة، والعاملة تكون جارّة وجازمة.

أما العاملة للجزم فهي لام الأمر الموضوعة للطلب[٧] وأما الجارة فلها اثنان وعشرون معنى: الاستحقاق، والاختصاص، والملك، والتمليك، وشبه التمليك،

---

(١) الجنى الداني/ ٥٧٧.

(٢) الارتشاف ٥/ ٢٣٧٠.

(٣) شرح المفصل ٩/ ١٦.

(٤) الجنى الداني/ ٥٧٧ وانظر التسهيل/ ٢٤٥.

(٥) الجنى/ ٥٧٧.

(٦) المغني/ ٢٥٠ والارتشاف ٥/ ٢٣٧٠ والجنى الداني/ ٥٧٧ وشرح المفصل ٩/ ١٦.

(٧) المغني/ ٢٩٤.

والتعليل، وتوكيد النفي، وموافقة إلى، وعلى، وفي، وعند، وبعد، ومع، ومن، وعن، والتبلغ، والصيرورة، والقسم والتعجب معاً، والتعجب المجرّد عن القسم في النداء، والتعدية، والتوكيد وهي الزائدة، والتبيين [١].

ومن المعاني التي وقف عليها شراح الحماسة:

١ـ مجيئها بمعنى (إلى) : وقف عليه ابن جني في أحد وجهي المعنى وذلك إذا حمل معنى (ما) من قول زياد بن منقِذ:

رُوَيقَ إنّي وما حجَّ الحجيجُ له ... وما أهلَّ بجنبَيْ نخلةَ الحُرُمُ

على البيت الحرام فتكون (له) بمعنى إليه كقول الله سبحانه: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[الزلزلة: ٥] أي إليها[٢] ووقف عليها المرزوقي في أحد وجهي المعنى، فتكون اللام مضيفة للغاية إلى المكرمة، كأنه يريد تسابُقهم إلى أقصاها:

إن تُبتَدَرْ غايةٌ يوماً لمَكْرُمةٍ ... تلقَ السوابقَ منّا والمصلّينا[٣]

وممن ذكر هذا المعنى للام الأخفش والزجاجي وابن مالك وأبو حيان[٤].

٢ـ مجيئها بمعنى على: ذكره المرزوقي في أحد وجهي المعنى. من قول مالك ابن جعدة:

لأُمِّكَ ويلةٌ وعليك أخرى ... فلا شاةٌ تُنيلُ ولا بعيرُ

---

(١) المغني/ ٢٧٥ـ ٢٩١ وشرح التسهيل ٣/ ١٤٤ والارتشاف ٤/ ١٧٠٧.

(٢) التنبيه ١٥٧/ ب وما بعدها.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٠٣ والبيت لبشامة النهشلي.

(٤) معاني الأخفش ٢/ ٥١٤ واللامات للزجاجي/ ١٥٧ وشرح التسهيل ٣/ ١٤٤ والارتشاف ٤/ ١٧٠٨.

فأجاز فيها معنى التعليل وعلى. فقال: «(لأمك ويلة) دعاء عليه مصرحاً بالذّم، وذاكراً الحرمة منه بقوله: (لأمك ويلة) وقوله: (وعليك أخرى) أي ويلة أخرى، واللام وعلى هنا متقاربان[١]».

وقد وقف بعض النحاة على مجيء اللام بمعنى (على) في الاستعلاء الحقيقي والمجازي[٢].

وذكر الزجاجي أن اللام التي تدخل على المصادر مثل (سقياً لـه)، أو غير المصادر فتجري مجراها في النصب هي لام التبيين، مثل (ويلاً لزيد وترباً له) وإذا رفع ما بعد هذه الأسماء كانت للاستحقاق.[٣] وأنكر النحاس مجيئها بمعنى على وقال: «(لها) بمعنى (عليها) لا يقوله النحويون الحذّاق[٤]».

٣ ـ مجيئها للتعليل: في مواضع منها:

اللام الداخلة على المضارع المنتصب بـ (أن) مضمرة، وقف عليها المرزوقي في قول زيد الفوارس:

تَـأَلّى ابـنُ أوسٍ حَلْفـةً لِـيَرُدُّني … عـلى نسـوةٍ كـأنّهنّ مفائِـدُ

فقال: «فأما من روى (ليردّني) فالمعنى حلف لهذا الأمر، وقال بعض المتقدمين تقول: حلف ليفعلن فإذا حذفت النون كسرت اللام وأعملتها إعمال لام كي، والموضع موضع القسم والمعنى معناه.

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٦٣٨.

(٢) المغني/ ٢٨٠ وشرح التسهيل ٣/ ١٤٤ والارتشاف ٤/ ١٧٠٨.

(٣) اللامات للزجاجي/ ١٢٩ ـ ١٣٤.

(٤) إعراب القرآن ٢/ ٤١٥ وما بعدها.

وقيل مثل تألّى ليردني: أراد ليفعل كذا، وفي القرآن: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾[الصف: ٨] كأن الفعل دلّ على المصدر، واللام مع الاسم المجرور به في موضع الخبر لذلك المصدر المبتدأ كأنه إرادتي كذا[١]».

ونقل ابن هشام اختلاف النحاة في هذه اللام فبعضهم جعلها زائدة وبعضهم جعلها للتعليل وهي مع ما بعدها خبر والفعل مقدر بمصدر مرفوع على الابتداء. وهو مذهب سيبويه والخليل ومتابعيهم[٢].

وعبارة سيبويه «وسألته عن معنى قوله: (أريد لأن أفعل)، فقال إنما يريد أن يقول إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[الزمر: ١٢] إنما هو أمرت لهذا»[٣] ذكرها الزجاجي[٤]، وزائدة، قالها الزمخشري[٥].

ومنها: اللام الثانية في نداء الاستغاثة الداخلة على المستغاث له أو المدعو لأجله. وقف عليها ابن جني في معرض كلامه على الشاهد الذي ساقه، فقال: «وأما الآخرة فلام المفعول له كقولك أدعوكم لأجل يوم الأربعاء، ومن أجله، وهكذا قولك: (هديّتك لزيد لفضله وعطائه) فاللام الأولى للتعدية والثانية لذكر العلة التي وقع الفعل لها[٦].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٥٥٩، وانظر/ ٢٤١ وما بعدها ونقله التبريزي ٢/ ١٢٨وما بعدها.

(٢) المغني/ ٢٨٥.

(٣) الكتاب ٣/ ١٦١.

(٤) اللامات/ ١٥٠ وسماها لام إيضاح المفعول لأجله.. ومعاني الأخفش ١/ ٣٥٠، ٤٤١.

(٥) الكشاف ٦/ ١٠٥.

(٦) التنبيه ورقة ٧٩/ أ وانظر الأصول ١/ ٣٥٢ واللامات/ ٨١ والمغني/ ٢٧٥:

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفكّ يحدث لي بعد النهي طربا

وذكر هذا المعنى المرزوقي والتبريزي في غير موضع[١].

٤ـ مجيئها لتوكيد النفي (للجحود) : وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ (ماكان) أو بـ (لم يكن) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام[٢].

قال المرزوقي: «وقوله (لتسدّه)، اللام فيه لام الجحود، وهي لام الإضافة، والفعل بعده ينتصب بـ (أن مضمرة) ولا يُظهر البتّة»[٣]. وذلك في قول أُبيٍّ بن حُمام المُرّيّ:

فخَلِّ مكاناً لم تكنْ لِتَسُدَّه عزيزاً على عبسٍ وذُبيانَ ذائدُهْ

وذكر المرادي أن مذهب البصريين تعلّقها بخبر محذوف، وأن الكوفيين على أنّ الفعل الذي دخلت عليه اللام هو الخبر، وأن ابن مالك وافق البصريين في إضمار (أن) بعدها ووافق الكوفيين في كون الفعل الخبر[٤]، وذكر ابن جني أنها حرف جر[٥].

وردّ المالقي هذه اللام إلى لام العلّة وجعله بعضهم سهواً منه[٦].

٥ ـ مجيئها للاستغاثة: وقف عليها المرزوقي في قول سعد بن ناشب:

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٦٦٤و ١٠٣، ٢٠٩، ٧٤٩ وشرح التبريزي ٤/ ٢٠٣.

(٢) المغني/ ١٧٨ والجنى/ ١١٦.

(٣) شرح المرزوقي/ ٤١٥، ٤٣١ وشرح التبريزي ٢/ ٥ وما بعدها ومعاني الأخفش١/ ٢٣٢. والكتاب ٣/ ٧ واللامات للزجاجي/ ٥٥ وما بعدها.

(٤) الجنى/ ١١٨ ـ ١٢٠.

(٥) سر صناعة الإعراب١/ ٣٣١.

(٦) الجنى/ ١٢٠.

فيـا لَـرزامٍ رشِّـحوا بي مُقـدِّماً إلى المـوتِ خوّاضـاً إليـه الكتائبـا

فقـال:«واللام من (يالرزام) هو لام الاستغاثـة، و(رزام) ينجر بـه، وهـم المدعوّون، وأصل حركة لام الإضافة إذا دخل على ظاهر الكسر، ولهذا إذا عطف على هذه اللام بلام أخرى كسرت الثانية، تقول (يالزيد لعمرو) ولكن هذه فتحت لكون ما بعدها منادى، ووقوع المنادى على هذا الحدّ موقع المضمرات فكما قيل (لك) و(له) قيل (يالزيد)»[١]. ونقله التبريزي[٢].

وذكر سيبويه أنها مفتوحة ونقل عن الخليل أنها بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضيفت[٣].

٦ـ مجيئها للتعجب: وجعله ابن هشام في قسمين التعجب المجرد عن القسم وذلك في النداء نحو (يالك رجلاً) وفي غيره (لله دره فارساً) و(لله أنت). وللقسم والتعجب معاً، وتختص باسم الله تعالى[٤].

وقد وقف على معنى التعجب في اللام المرزوقي في قول زاهر أبي كرام التيمي:

لله تـيـمٌ أيُّ رُمْـحِ طِـرادِ لاقـى الحِـمامُ بـه ونصـلِ جِـلادِ

فقال:«واللام من (لله تيم) دخلت للتخصيص، والتعجب دخل في الكلام أيضاً بقوله (أي رمح طراد) وعلى هذا قولهم (لله دره) وهذا التخصيص باللام يجري

---

(١) شرح المرزوقي/ ٧٢ وانظر ٢١٢، ٤٤٦.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٧٣ وما بعدها و٢٠٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٥، ٢١٨ وانظر الأصول ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٤ واللامات للزجاجي/ ٨٤، ٨١ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٩.

(٤) المغني/ ٢٨٣ وما بعدها.

مجرى الإضافة في قولهم: بيت الله وكعبة الله وإن كانت الأشياء كلها لله[١]».

وذكر في موضع آخر أنّها تأتي للتعجب في النداء فقال في قول البرج بن مسهر:

تركنا قومَنا من حربِ عامٍ ألا ياقومِ للحربِ الشَّتاتِ

«وقوله: (يا قوم للأمر الشتات) تعجب، واللام في (الأمر) لام الإضافة، لكن فائدته ما ذكرناه من التعجب، وأتى به مع المدعو، وقد يقال: يالزيد فيكون المنادى محذوفاً، وهذه اللام تدخل مفتوحة في المنادى ويراد به الاعتزاء كقولك: (يالبكر ويالتميم)[٢]».

وجعلها الأعلم في هذا البيت للعاقبة[٣]. وذكر سيبويه وغيره أن المنادى قد يأتي في معنى التعجب كما في (يالك فارساً) وفي الاستغاثة[٤] وذكره في القسم أبو حيان[٥].

٧ ـ التوكيد وهي اللام الزائدة، وقف عليها المرزوقي في قول سعد بن مالك:

يا بُؤسَ للحربِ التي وضَعَتْ أراهطَ فاستراحوا

فقال: «اللام في قوله (يا بؤس للحرب) دخلت لتأكيد الإضافة في هذا

(١) شرح المرزوقي/ ٦٧٢ ونقله التبريزي ٢/ ٢١٣ وانظر ٣/ ١٨.

(٢) شرح المرزوقي/ ٣٦١ ونقله التبريزي ٢/ ٣٣٨.

(٣) شرح الأعلم/ ٢٦٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٣٧، ٢١٥ وانظر الأصول ١/ ٣٥١، ٣٥٤ وسر صناعة الإعراب١/ ٣٢٩ واللامات/ ٧٢وما بعدها، و٧٥.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٧٠٨.

الموضع، وهي إضافة لا تخصّص ولا تعرّف، وهذه اللام لا تجيء على هذا الحد إلا في بابين: أحدهما باب النفي بـ(لا) وذلك منه في قولك (لا غلامي لك ولا أبالك) وما أشبههما، والثاني باب النداء في قولك (يا بؤس للحرب) ألا ترى أنه لو لم يرد الإضافة لنون يابؤس في النصب لكونه نكره، أو كان جعله معرفة مبنية على الضم، وقد أتى الشاعر في باب النفي على أصله في الإضافة فقال:

أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني[1]

والذي يدلّ على أنّ هذه الإضافة لا تخصّص أنّ (لا) قد عمل معها، وهو لا يعمل إلا في النكرات[2]».

وذكر زيادتها في بابي النداء والقسم سيبويه وابن جني والزجاجي لكثرتهما في الكلام[3] وذكر الرماني أن الزائدة التي يكون دخولها كخروجها[4].

٨ ـ مجيئها للتعدية: ذكر ابن جني أن اللام قد تأتي للتعدية، فقال:«أما الأولى فللتعدية على حدّ قولك (مررت بزيد ونظرت إلى جعفر) فكأنها أوصلت يا إلى المنادى، فإن قلت فإن (يا) هذه قد تصل بنفسها فلا تحتاج إلى عون ولا ظهير

(١) لأبي حية النميري المقتضب ٤/ ٣٧٥، الخصائص ١/ ٣٤٥ والخزانة ٤/ ١٠٠، ١٠٥، شرح المفصل ٢/ ١٠٥ واللسان ١٤/ ١٢ أبي.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٠٨٣ وانظر ١٤٢٩ و٣٥٢ وشرح التبريزي ٢/ ٧٣ و٣/ ١٠٠، ١/ ٣٣٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٦و٢٧٦ وما بعدها، والتنبيه ٧٤/ ب وما بعدها وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٢ واللامات/ ١٠٠ والارتشاف ٤/ ١٧٠٩ وما بعدها.

(٤) معاني الحروف/ ١٤١.

حرف يوصلها، ألا تراك تقول: يا عبد الله ويا أبا فلان، فإذا كان كذلك لم تحتج إلى حرف جر.

قيل: لا ينكر أن يكون من الأفعال ما يصل تارة بنفسه وأخرى بحرف جر يوصله وذلك نحو: (خشنت صدره وخشنت بصدره)، و(جئت زيداً وجئت إليه)، و(سميته زيداً وسميته بزيد)، وله نظائر، فكذلك قولهم (يا بكر ويالبكر)، و(يا عبد الله ويا لعبد الله)، فهذه اللام الأولى»(١).

وقال ابن مالك في مثل هذه الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر تارة متعدية بوجهين، ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة عند ثبوته(٢).

وأما غير العاملة فمنها:

١ـ الزائدة: ذكر ابن جني زيادتها في المفعول توكيداً في قول عبد الشارق ابن عبد العزّى الجهني:

فلـمّا أن توافَقْنـا قليـلاً أنخنـا للكلاكـل فارتَمَيْنَـا

فقال: «لك أن تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيداً، كقول الله سبحانه: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[النمل: ٧٢](٣) وكقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣](٤) غير أن هذا قدم فيه المفعول فحسن زيادة اللام لإعانة الفعل. وقرأت

---

(١) التنبيه ٧٨/ ب في قوله: ياللرجال ليوم الأربعاء أما.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٩.

(٣) ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾[النمل: ٧٢].

(٤) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف: ٤٣].

على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى لابن ميادة:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد[١]

أي أجار مسلماً ومعاهداً، فكأنه قال: أنخنا الكلاكل، فزاد اللام من حيث ذكرنا»[٢] وذكر زيادته في مثل هذا الموضع المرزوقي[٣]، وقال الزجاجي: إنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها[٤].

وحمله الفراء على تضمنه معنى فعل آخر يتعدى باللام فقال في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[النمل: ٧٢]: «جاء في التفسير: دنا لكم بعض الذي تستعجلون، فكأنّ اللام دخلت إذ كان المعنى دنا لكم[٥]» وكذلك الزجاج[٦].

وأمّا اللام في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف: ٤٣] فالتي تسمى لام التقوية، قال ابن مالك، تزاد لتقوية عامل ضعف بالتأخّر نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[يوسف: ٤٣] أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[هود: ١٠٧] ويجوز القياس على ما سمع منها»[٧].

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/ ١١، أوضح المسالك ٣/ ٢٩، الجنى الداني/ ١٠٧ شرح الأشموني ٢/ ٢٩١.

(٢) التنبيه ٦٩/ أ وانظر ص ٦٢٨.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٧٤٩.

(٤) اللامات/ ١٦١ وما بعدها والمفصل/ ٣٤٠ وشرحه ٨/ ٢٥ والارتشاف ٤/ ١٧١٠.

(٥) معاني الفرّاء ٢/ ٢٩٩.

(٦) معاني الزجاج ٤/ ١٢٨.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٤٨ والارتشاف ٤/ ١٧١٠.

ومنها اللاحقة لاسم الإشارة، وقف عليها المرزوقي فقال: «هنالك ظرف، ويكون للزمان والمكان جميعاً وزيادة اللام تكون للتأكيد فيه كأنّ البعد فيما يشار إليه بهنالك أبلغ مما يشار إليه بهناك، وهذا على طريقة ما تقوله في ذلك وذاك»[١].

وظاهر كلام سيبويه أنها تزاد للإشارة إلى البعيد[٢]، ونقل الزجاجي الإجماع على زيادتها وعن الفرّاء والكوفيين أنها للتكثير[٣].

ومنها الموطئة لجواب القسم: وهي الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة أيضاً، لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهّدته[٤]. وقال ابن جني إنها تزاد توكيداً مع (إن) الشرطية[٥] وذكر في موضع آخر أنها ليست واجبة كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[الأعراف: ٢٣] وأن هذه اللام ليست الجواب للقسم الذي قبله[٦].

وقال الزجاجي: يسمّيها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط واستقبالها بالجزاء مؤكداً وهي في الحقيقة لام القسم كأنّ قبلها قسماً مقدّراً هذا جوابه[٧].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٢٦٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٧٨ والمقتضب ٤/ ٢٧٨ وشرح التسهيل١/ ٢٤٢ وما بعدها.

(٣) اللامات/ ١٤١ والمغني/ ٣١٢ وشرح التسهيل ١/ ٢٤٤.

(٤) المغني/ ٣١٠.

(٥) التنبيه ٣٨/ ب وما بعدها.

(٦) التنبيه ١٤٤/ ١ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ وشرح المفصل ٩/ ٢٢.

(٧) اللامات/ ١٦٠.

واقتصر كل من المرزوقي والتبريزي على القول إنها مؤذنة بأن الكلام قسم(١).

وسيبويه على أنها زائدة وأنه لا بد منها مظهرة أو مضمرة(٢).

وجوز ابن جني في موضع آخر من التنبيه دخولها على غير (إنْ) وذلك في قول أبي صخر الهذلي:

ولما بقيت ليبقَينّ جوى بين الجوانح مُضرعُ جسمي

فقال: «جعل (ما) المصدرية شرطاً وأدخل عليها اللام الموطئة للام القسم كقولك: والله لئن قمت لأقومن فالمحلوف عليه قولك لأقومنّ، واللام دخلت في الشرط توطئة للأخرى بعدها»(٣) وذكر المرادي دخولها على غير إن كمتى ونقل عن ابن جني دخولها على (إذ) إن أشبهت إن(٤).

ومنها: الواقعة في جواب القسم: وقف عليها كل من ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا وقوعها في جواب القسم الملفوظ أو المقدّر(٥).

وقال الزجاجي بلزومها إن دخلت على المستقبل وقد تضمر ضرورة، وبحذف نون التوكيد من الفعل المضارع في الضرورة نقلاً عن سيبويه، وأن

---

(١) شرح المرزوقي/ ٢٠٤، ٢٠٨، ٨٣٥، ١٧٤٦ وشرح التبريزي ١/ ٢٠٧، ٢/ ٢٧١.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٧ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ وشرح المفصل ٩/ ٢٢ وذكر المالقي أنها لا تلزم وقال المرادي: لا تلزم إن كان القسم مذكوراً وإن كان محذوفاً لزمت غالباً الجنى/ ١٣٦.

(٣) التنبيه ١٤٣/ ب.

(٤) الجنى الداني/ ١٣٧ والرصف/ ٣١٦ والمغني/ ٣١٠ وشرح التسهيل٣/ ٢١٧.

(٥) التنبيه ١٦٥/ أو شرح المرزوقي/ ٢٩٨، ٢٥ وشرح التبريزي ١/ ١١.

الفراء اشترط تقدم لام مثلها تدل عليها[١].

وقال سبيويه: إذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام وألزمت اللام النون الثقيلة أو الخفيفة في آخر الكلمة[٢].

وذكر أبو حيان أن القسم يتلقى بها في الإثبات وردّها ابن يعيش إلى لام الابتداء[٣].

ومما وقفوا عليه في اللام تعليقها لأفعال القلوب عن العمل لأن لها الصدر[٤] ونقل أبو حيان مثل ذلك عن ابن مالك والصفّار البطليوسي وعن ابن الدهان أنها لا تعلق. وأن البصريين لم يذكروها في المعلقات[٥].

ووقف المرزوقي على حذف لام القسم مع إثبات نون التوكيد في الفعل المستقبل وذكر أنه بعيد في الاستعمال ونقل عنه التبريزي[٦].

وقال ابن جني تحذف إذا كانت في حكم الملفوظ به وعلّل ذلك بقوله: «لما عرف موضعه صار إلى أنه كالمنطوق[٧]». كما في قول الشاعر:

---

(١) اللامات/ ١١٤.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٤.

(٣) الارتشاف٤/ ١٧٧٤ وشرح المفصل٩/ ٢١.

(٤) التنبيه ١٣٣/ ب وشرح المرزوقي/ ٨٧٦ والكتاب ١/ ١٤٩ ومعاني الأخفش١/ ٣٢٨.

(٥) الارتشاف ٤/ ٢١١٤.

(٦) شرح التبريزي ٢/ ١٢٨.

(٧) التنبيه ٣٧/ أ.

عمري لسعدُ بن الضباب إذا شتا أحبُّ إلينا منك فارس حميرا

وقال الرماني: وربّما حذفت لام القسم لأنّ النون يدل عليها، وأجاز حذف النون وإبقاء اللام»(١).

* * *

الـ

تأتي على ثلاثة وجوه ذكرها المروزوقي والتبريزي. منها:

الأول: مجيئها اسماً موصولاً: ذكرا أن (الـ) قد تكون اسماً موصولاً فتحتاج إلى صلة(٢).

وجعلها صاحب الرصف موصولة في الأسماء المشتقة فتكون بمعنى الذي وصلتها الاسم بعدها، وفيه ضمير مستتر يعود عليها، وخصها ابن هشام بالدخول على اسم الفاعل واسم المفعول دون غيرهما(٣).

وأما الزجاجي فجعلها على ثلاثة أوجه مع الأسماء المشتقة:

١ـ أن تكون بتأويل الذي.

٢ـ أن تدخل عليها لتعريفها كما تعرف أسماء الجنس.

---

(١) معاني الحروف/ ٥٤ وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٧٥٣ وشرح التبريزي ٤/ ٢٧٠.

(٣) رصف المباني/ ٧١.

٣ ـ أن تجعل مع الاسم بمنـزلة الذي وتوصل بما يوصل به[١].

وذكر أبو حيان أن مذهب الجمهور أن تكون (الـ) موصولة ولا يجوز تقديم معمول المشتق عليه. وأن مذهب الأخفش أنها ليست موصولة بل هي معرفة كما في الغلام والرجل[٢].

الثاني: أن تكون حرف تعريف، ووقف التبريزي على التي تكون لاستغراق الجنس[٣] فتدخل على اسم واحد من جنس، فتكون تعريفاً لجميعه لا لواحد منه بعينه[٤].

وقال ابن هشام: إما أن تكون لاستغراق الأفراد أو لاستغراق خصائص الأفراد، أو لتعريف الماهية[٥].

وقد تكون (الـ) عهدية فيكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، أو معهوداً ذهنياً، أو معهوداً حضورياً[٦].

الثالث: أن تكون زائدة لازمة[٧] وغير لازمة، وعلى الثانية وقف المرزوقي

---

(١) كتاب اللامات/ ٤٠.

(٢) الارتشاف ٥/ ٢٢٧٥ وما بعدها.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٦٠ وشرح المرزوقي/ ١١٦٥.

(٤) كتاب اللامات للزجاجي/ ٢١ ورصف المباني/ ١٦٤.

(٥) مغني اللبيب/ ٧٣.

(٦) المصدر نفسه/ ٧٢.

(٧) كالتي في الأسماء الموصولة: انظر المغني/ ٧٤.

والتبريزي وهي نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، أو واقعة في الشعر وفي شذوذ من النثر(١). فالكثيرة الواقعة في الفصيح الداخلة على علم منقول للمح الأصل. فقد ذكر المرزوقي أنّ العلم إن كان صفة في الأصل قد تدخل عليه الألف واللام فتفيد معنى الوصفية مع تمييزه من غيره فيصير كالصفات الغالبة الجارية مجرى الألقاب في التخصّص(٢).

وذكر التبريزي أن دخول الألف واللام على كل الأعلام ضرورة لأنهم يستخدمونها في الكلام بـ (الـ) وقد ترد في الشعر مجرّدة عنها، فإذا جرت عادتهم بمنع الاسم من الألف واللام مثل محمد وعلي ومالك فلا يدخلونها عليه إلا عند الضرورة، وإذا كان أصل التسمية بالألف واللام كالحرث والقاسم، هان عليهم أن يحذفوا علامة التعريف(٣).

والذي عليه ابن هشام أن زيادتها في الأعلام لازمة بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان أو لارتجالها كاللات والعزى، أو لغلبتها على بعض من هي له أصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة، والنجم للثريا.

وتكون غير لازمة في الأعلام المنقولة من مجرّد صالح لها ملموح أصله كحارث وعبّاس وضحّاك، ويتوقف ذلك على السماع. وتكون ضرورة كالداخلة على يزيد وعمرو(٤).

---

(١) انظر المغني/ ٧٤.

(٢) شرح المرزوقي/ ٨٨٥.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ١٨٣.

(٤) مغني اللبيب ٧٤ والرصف/ ١٦٤.

وذكر ابن عقيل أن علم الشخص وعلم الجنس لا تدخله الألف واللام(١).

ونقل الزجاجي عن سيبويه أنّ من قال حارث وعبّاس وفضل، كُنّ عنده أعلاماً لا يجوز إدخال الألف واللام عليها، ومن عرّفها نقلها من النعوت المشهورة فسمّى بها، فإذا نوديت أسقط منها (الـ)، وعن أهل الكوفة أنهم يسمونها تبجيلاً لأنها دخلت للتعريف والتبجيل(٢)

والثانية التي ذكروها الزائدة غير اللازمة الواقعة في شذوذ من النثر، وهي الداخلة على المصدر الواقع حالاً(٣).

ذكر المرزوقي والتبريزي أن (الركض) في قول مُحرز بن المُكعبر:

نجّى ابنَ نعمانَ عوفاً من أسنّتِنا إيغالُه الركضَ لمّا شالتِ الجِذَمُ

ينتصب على وجهين:

على أنه مفعول من الإيغال، كما يقال أبعدَ السير وأسرعِ السير.

أو على أنه مصدر في موضع الحال كأنه قال: إيغاله راكضاً، وأدخل الألف واللام كما في (أرسلها العراك) و(أوردها التقريب)(٤).

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ١/ ١٢٧.

(٢) اللامات للزجاجي/ ٢١ وانظر الكتاب ٢/ ١٠٢ والرصف/ ١٦٤ وما بعدها وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥ وما بعدها والارتشاف ٢/ ٩٦٧.

(٣) مغني اللبيب/ ٧٦.

(٤) شرح المرزوقي/ ٥٧٢ ونقله التبريزي ٢/ ١٣٨.

وممن ذكر أنه شاذ: ابن هشام[١]، والمالقي[٢] وأبو حيان[٣]. وقال ابن مالك: يؤول بنكرة[٤].

* * *

لا

لا: تأتي على ثلاثة أوجه: فتكون نافيةً وناهية جازمة، وعاطفة[٥].

وقد وقف شراح الحماسة على الوجه الأول منها وذكروا من أقسامها:

١ـ النافيـة للجنس العاملـة عمل (إنّ) : فذكـر ابن جني أنها لنفي الجنس أجمع[٦]. وهو أحد الشروط التي ذكرها النحاة فيها وإلا ارتفع ما بعدها بالابتداء[٧]. واشترطوا فيها شروطاً أخر كأن لا تكرر وألا يفصلها عن اسمها فاصل، وألا يتقدم خبرها على اسمها[٨]. ووقف عليها المرزوقي والتبريزي في قول حجر بن خالد:

فـاقني حيـاءك لا أبالـك إننـي ... في أرضِ فـارسَ مُوثَـقٌ أَحْـوالاَ

---

(١) المغني/ ٧٦.

(٢) رصف المباني/ ١٦٥.

(٣) الارتشاف ٢/ ٩٦٨.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٦.

(٥) المغني/ ٣١٣.

(٦) التنبيه ٤٧/ أ.

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٥ والرصف/ ٣٣٥، وشرح التسهيل٢/ ٣٥ والارتشاف٣/ ١٢٩٥.

(٨) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٦ والارتشاف ٣/ ١٢٩٥ والمغني/ ٣١٣ وما بعدها.

فقالا: «وقوله: (لا أبالك) بعث وتحضيض، وليس بنفي للأبوة، وخبر (لا) محذوف لأنّ المعنى لا أباك، ودخلت اللام مؤكدة للإضافة، لأن هذه إضافة لا تخصّص، فساغ تأكيدها باللام، ولو كانت الإضافة مخصّصة لكان (لا) يعمل في (أبالك). وتقدير الخبر لا أبالك موجود[1]» مختارين بذلك مذهب الجمهور في أنها اسم أضيف إلى المجرور باللام، واللام مقحمة لا اعتداد بها ولا تتعلق بشيء البتة والخبر محذوف.

وذهب هشام وابن كيسان وابن مالك إلى أنها اسم مفرد ليس مضافاً والمجرور باللام متعلق بمحذوف[2] وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو الحجاج بن يسعون وابن الطراوة إلى أنه اسم مفرد على لغة القصر والمجرور باللام في موضع الخبر[3].

٢ـ العاملة عمل ليس: وقف عليها المرزوقي في قول سعد بن مالك:

من صَدَّ عن نيرانها ... فأنا ابن سعد لا براح[4]

«فقوله: (لابراح) الوجه فيه النصب، ولكنّ الضرورة دعته إلى رفعها، وقال سيبويه:

جعل (لا) كـ(ليس) ها هنا فرفع به النكرة وجعل الخبر مضمراً، ومثله:

بي الجحيم حين لا مستصرخ

(١) شرح المرزوقي/ ٣٥٢ والتبريزي١/ ٣٣٢.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٣٠٢.

(٣) المسائل الحلبيات/ ٣١١ وشرح الجمل ٢/ ٢٧٦ والارتشاف ٣/ ١٣٠٢.

(٤) والبيت في شرح المرزوقي/ ٥٠٦ والكتاب ١/ ٢٨ والمغني/ ٣١٥.

كأنهما قالا: حين ليس عندي مستصرخ ولا براح عندي في الحرب، وهذا يقل في الشعر ولا يكثر. وجعل غيره (براح) مبتدأ، والخبر مضمراً، وإنما يحسن ذلك إذا تكرّر كقول القائل: لا درهم لي ولا دينار، ولا عبد لي ولا أمة. إلا أنه جوز للشاعر الرفع في النكرة بعد (لا) وإن لم يكرّر لأنّ أصل ما ينفى بـ (لا) الرفع، فكأنه من باب ردّ الشيء إلى أصله»[١]. ونقله التبريزي[٢] ووقف عليه الأعلم[٣].

وذكر سيبويه مجيئها بمنزلة ليس [٤] وأن الرفع عربي والنصب أجود[٥]. وذكر المبرّد أن التكرير والبناء أغلب[٦] وقال ابن هشام: ذكر خبرها قليل[٧].

ونقل النحاس عن سيبويه جواز إفرادها، وعن المبرد مخالفته وخص ذلك بالضرورة[٨]. وليس كما قال، فالمبرد تابع سيبويه فيما قاله ولم يخالفه[٩]. وما نقله المرزوقي من رفع (براح) على الابتداء وإضمار الخبر عزاه صاحب الخزانة إلى ابن خلف.

---

(١) شرح المرزوقي/ ٥٠٦ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٧٨.

(٣) شرح الأعلم/ ١٧٢.

(٤) الكتاب ١/ ٥٨ وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٩ وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٧٧ والأزهية/ ١٥٩ والرصف/ ٣٣٣ والتسهيل/ ٣٧٧.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٣ وما بعدها.

(٦) المقتضب ٤/ ٣٥٩ وما بعدها.

(٧) المغني/ ٣١٥.

(٨) إعراب القرآن ٥/ ٢٣٠ وما بعدها.

(٩) انظر المقتضب ٤/ ٣٥٩ وما بعدها.

٣ ـ مجيئها حرف جواب في النفي: ذكر ذلك المرزوقي في معرض كلامه على (نعم) فقال::«حرف وضع للإيجاب ونقيضه(لا)»(١).

وذكر ابن جني أنها قد تكون اسماً. وعبارته: «ولو أنك جعلت لا اسماً كذلك لوجب أن تمدّها للإعراب فتقول: قلت لاءً، كقولك على ذلك: قلت نعماً»(٢).

ونقل صاحب اللسان عن ابن جني قوله «لا عيب فيه كما يظن قوم لأنه لم يُقر(نعم) على مكانها من الحرفية، لكنه نقلها فجعلها اسماً فنصبها، فيكون على حدّ قولك قلت خيراً أو قلت ضيراً، ويجوز أن يكون (قلتم نعماً) على موضعه من الحرفية فيفتح للإطلاق، كما حرّك بعضهم الالتقاء الساكنين بالفتح، فقال (قم الليل) و(بع الثوب)»(٣).

وذكر سيبويه مدّ (لا) إن سميت بها في غير موضع(٤).

٤ ـ قد تأتي لنفي الحال إن أريد به الامتداد إلى المستقبل: وقف على ذلك ابن جني في قول الأسديّ:

خليليّ هُبَّا طالما قد رقدتُما أجدّكما لا تقضيان كراكما

فقال: «و (لا) نفي المستقبل، فلّما لاحظ حال الاستمرار والاستقبال أتى

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٧٥٩ وانظر الكتاب ٤/ ٢٢٢ والمقتضب ٤/ ٣٥٩ والأزهية/ ١٥١ والمغني٣١٩ والجنى الداني/ ٢٩٦.

(٢) التنبيه ٩٢/ أ.

(٣) اللسان: نعم: ١٢/ ٥٨٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٦٤ـ٢٦٦ وانظر/ ٣٦٩.

بـ(لا) وليس هذا بضرورة من حيث كان لفظ (ما) و(لا) في إقامة الوزن سواء»[١].

وذكر أن مثل ذلك ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[هود: ١٠٧] وفي مسألـة الكتاب (مررت برجل معه صقر صائداً به غداً) أي مقدراً ذلك فيه ومنتظراً منه. وذكر مثل ذلك المرزوقي[٢] وقد ذكر غير واحد من النحاة اختصاص (لا) بنفي المستقبل[٣].

ونقل المرادي عن الأخفش والمبرد وابن مالك أنها قد تنفي الحال[٤].

وقد تفيد معنى الدعاء إن وليها الماضي[٥] وقد تفيده مع المضارع[٦].

وقد ذكر المرزوقي أنّ الدعاء أكثر ما يقع بـ(لا)، وبـ(لن) يجيء قليلاً[٧]. ونقله التبريزي[٨].

٥ ـ وقد تأتي لتوكيد النفي: وقف عليها ابن جني في قول أُبيّ بن حُمام المرّي:

ولن يجد الناسُ الصديقُ ولا العِدا أديمي إذا عـدّوا أديمـي واهيـا

(١) التنبيـه ١١٠/ أ. والبيت نسب للأعشى في التنبيه وفي شرح المرزوقي/ ٨٧٥ ونسب في الخزانة ٢/ ٧٧ لقسّ بن ساعدة واللسان ٣/ ١١٣ جدد.

(٢) شرح المرزوقي/ ٨٧٦.

(٣) الكتاب ٣/ ١١٧ والمقتضب ١/ ٤٧، ٢/ ٣٣٥ والأصول ١/ ٤٠٠ والأزهية/ ١٥٠ والارتشاف ٤/ ١٧٨٠ والهمع ٤/ ٢٤٤.

(٤) الجنى/ ٢٩٦.

(٥) المغني/ ٣٢١ نقله عن بعضهم.

(٦) الكتاب ٣/ ٨.

(٧) شرح المرزوقي/ ٥٧٤ وانظر الأصول ١/ ٤٠٠ والجني/ ٢٩٩.

(٨) شرح التبريزي ٢/ ١٤٠.

وجعلها في هذا الموضع زائدة وعبارته:

«زاد (لا) مؤكدة للنفي وفاصلة بين معنيين، وذلك أنه لو قال: ولن يجد الناس الصديق والعدا أديمي واهياً لم يكن فيه دليل أنه لا يجده بعضهم دون بعض، وإنما فيه من الدليل أنهم لا يجدونه كذاك كلهم، فقد يجوز أن يجده واهياً بعضهم، كما أنك إذا قلت: (ماجاءني الناس كلهم) ففيه نفي مجيء البعض، وإذا قلت: (ما جاءني الصديق والعدو) جاز أن يكون قد جاءك بعض أولئك، فإذا قلت: (ماجاءني الصديق ولا العدو) لم يجز أن يكون جاء أحد منهم، فهذا هو الفرق، وهو أمدح، لأنه يدّعي أنه لم يطّلع أحد منهم على ضعفه»[١].

فابن جني يرى أنها زائدة مؤكدة للنفي ههنا، وربما لم يقصد بالزيادة جواز حذفها والاستغناء عنها كما هو شأن الزوائد لقوله: «إنها فاصلة بين معنيين» فليس سواء وجودها وحذفها، ويؤيد ذلك قول ابن هشام: «وكذلك المقترنة بالعاطف في نحو (ماجاءني زيد ولا عمرو) يسمونها زائدة وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل: (ماجاءني زيد وعمرو) احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام نصاً في المعنى الأول، نعم، هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢] لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل (لايستوي زيد ولا عمرو)»[٢] وجعلها بذلك من أقسام النافية.

وذكر المرادي أنه إن لم تقصد المعيّة في النفي جيء بـ (لا) نحو: (ما قام زيد ولا عمرو) ليعلم بذلك أن الفعل منفي عنهما حال الاجتماع والافتراق، وإلا

(١) التنبيه ورقة ٦٥/ ب وما بعدها وأنظر ٧٥/ أ.

(٢) المغني/ ٣٢٢ وانظر الكتاب ١/ ٤٢٩ والأزهية/ ١٥١.

لا يؤتى بها إلا إن أمن اللبس في نحو (ما يستوي زيد ولا عمرو)[(١)].

وجعلها الزجاجي في نحو هذا صلـه[(٢)]، ولم يجعلها المبرد زائدة بل مؤكدة للنفي[(٣)].

حذفها: ذكر المرزوقي حذفها إذا أمن الالتباس بالواجب، كما في قول باعث ابن صريم:

آلـــيتُ أَثْـــقَفُ منـــهمُ ذا لِحـــيةٍ أبـــداً فـــتنظرُ عـــيُنه في مـــالِها

فقال: «وقولـه (أثقف) هو الجواب، وحذف (لا) معـه لأنـه أمن التباسـه بالواجب، إذ لو أراد الواجب لقال: لأثقفنّ، فلما كانت صيغة الواجب بها يلزمها من اللام وإحدى النونين الثقيلـة أو الخفيفـة لم يبال بحذف حرف النفي، ومثلـه قول الآخر:

فقلـــت يمـــين الله أبـــرح قاعـــداً وإن ضربـــــــــــــــوا...[(٤)]

لأن المراد: لا أبرح»[(٥)].

---

(١) الجنى الداني/ ١٦١ والارتشاف ٤/ ١٩٨٤.

(٢) حروف المعاني/ ٣١.

(٣) المقتضب ٢/ ١٣٤.

(٤) عجزه:

ولـــو ضربـــوا رأسي لـــديك وأوصـــالي

ورواية الديوان ولو قطّعوا وهو لامرئ القيس الديوان/ ٣٢ والخصائص ٢/ ٢٨٤ والخزانة ٩/ ٢٣٨ والكتاب ٣/ ٥٠٤ واللسان ١٣/ ٤٦٣ يمن واللمع/ ٢٥٩ يمين مبتدأ خبره محذوف أو على إضمار فعل.

(٥) شرح المرزوقي/ ٥٣٤.

وقد جوّز سيبويه حذف لا في جواب القسم[١]، وجعله ابن هشام مطرداً، وأنه سمع في غير القسم[٢] وقد ذكر المرزوقي مثل ذلك في قول لبعضهم[٣] وذلك في قول الشاعر:

وإنا لنجفو الضيف من غير عسرة ... مخافة أن يضرى بنا فيعود

* * *

لات

لات: قال بِرْجشتراسر: «وقد اشتقّت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلّا (ليس)، فيقابلها بالآرامية (**Layt**) وهي مركبة من (لا) واسم معناه الوجود، يحتمل أن يكون لفظه القديم (**Yitay**) أو قريبًا من ذلك، وهو (**yêš**) في العبرية، (**tay**) في الآرامية العتيقة... فمعنى (**layt**): لا يوجد. ومما يشتق من (لا) : (لات)، وهي نادرة لا تكاد أن توجد إلّا في القرآن الكريم وبعض الشعر العتيق»[٤].

وقف عليها الأعلم في قول الشمردل:

لهفي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ ... يبغي جوارك حين لات مجير

(١) الكتاب ٣/ ٨٤، ١٠٥، والمقتضب ٢/ ٣٢٤، ٣٢٦.

(٢) المغني/ ٨٣٤ وما بعدها وانظر الخزانة ١٠/ ٩١ وما بعدها.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٨٥٧.

(٤) التطور النحوي للغة العربية. ترجمة د.رمضان عبد التواب. محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام/ ١٩٢٩ المستشرق الألماني برجشتراسر. نشر مكتبة الخانجي القاهرة/ ١٤١٧ـ١٩٩٧.

وذكر أن (لات) رفعت (مجيرُ) تشبيهاً بـ (ليس)، وحذف الخبر للعلم به وأنّ التاء فيها زائدة داخلة على (لا) النافية لتأنيث الكلمة كما هو الحال في (ربّت) و(ثّمت)[١].

وأغفلها غيره، وساقوا البيت على رواية (ليس مجير)[٢].

وما ذكره في حقيقتها وفي عملها مذهب الجمهور[٣] كما نقل ابن هشام[٤] وأبو حيان[٥] وغيرهم[٦] فهي نافية تعمل عمل ليس وزيدت عليها التاء للتأنيث وخبرها المنصوب محذوف ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين والغالب حذف المرفوع[٧].

* * *

---

(١) شرح الأعلم/ ٥٠٨ والبيت للشمردل بن عبد الله. في شرح التصريح ١/ ٢٠٠ وللتميمي في شرح المرزوقي/ ٩٥٠ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٢ والتوضيح ١/ ٢٨٧.

(٢) شرح المرزوقي/ ٩٥٠.

(٣) انظر الكتاب٢/ ٣٧٥ و١/ ٥٧ قال: «وأما أهل الحجاز فيشبهونها (بليس) إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعوله، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها. وانظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٧٠.

(٤) مغني اللبيب/ ٣٣٥.

(٥) الارتشاف/ ١٢١٠ وما بعدها.

(٦) انظر الأزهية/ ١٦٠ ورصف المباني/ ٣٣٥ والجنى الداني/ ٤٨٨.

(٧) انظر تفصيل القول في ماهيتها وعملها ومعموليها في المغني/ ٢٦٦ وما بعدها والارتشاف/ ١٢١٠ وما بعدها والجنى الداني/ ٤٨٨ وما بعدها ومعاني الأخفش٢/ ٦٧٠.

لكنّ

ذكر المرزوقي أنها لا ستدراك النفي[١] وساق ابن هشام للنحاة في معانيها ثلاثة أقوال يجمعها الاستدراك:

الأول: أنها للاستدراك.

الثاني: تارة تكون للاستدراك وتارة للتوكيد.

الثالث: للتوكيد دائماً ويصحبه معنى الاستدراك[٢].

وقال الزجاجي: يستدرك بها بعد الجحود، ولا يغني في الواجب، إلاّ أن تأتي بعدها بكلام تام[٣].

وذكر أبو حيان لها معنيين: الاستدراك وعن بعضهم التوكيد[٤].

وقال الزمخشري: للاستدراك، توسّطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي[٥].

* * *

(١) شرح المرزوقي/ ١١٦٤، ٥٩١، والتبريزي ٢/ ١٥٢.

(٢) مغني اللبيب/ ٣٨٣.

(٣) حروف المعاني/ ١٥ وانظر الرصف/ ٣٤٧.

(٤) الارتشاف٣/ ١٢٣٧.

(٥) المفصل/ ٣٥٧.

لم

لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً(١).

وقف عليه ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا من أحكامه وضعه موضع ما للضرورة وذلك في موضعين:

الأول: أورده ابن جني في قول الأعشى:

أجـــدك لم تغتـــمض ليلـــة فترقـــدها مـــع رقّـــادهــــا

في معرض حديثه عن وضع (لا) موضع (ما) في قول الشاعر:

خلـيليّ هبـا طالمـا قـد رقـدتما أجـدّكما لا تقضـيان كـراكما(٢)

لما أراد من استمرار الحال لأن (ما) لنفي الحال، و(لا) لنفي الحال والاستقبال، وذكر أن وضع (لم) موضع (ما) ضرورة، كراهية للرفع الكاسر للوزن أو الإسكان عنه استثقالاً للحركات، ولأنه أراد نفي الحال الممتدة به في الماضي»(٣).

والآخر: ذكره ابن جني والمرزوقي والتبريزي في جواب القسم المنفي لأن حرفيّ الجواب في النفي إنما هما (ما) و(لا)(٤) وأغفل الثلاثة معناها. وذلك في قول زياد بن حمل:

---

(١) مغني اللبيب/ ٣٦٥، الدر المصون١/ ١٠٦، اللسان (لمم).

(٢) لقس بن ساعدة. خزانة الأدب ٢/ ٧٧، ٨٠، شرح المفصل ١/ ١١٦ واللسان ٣/ ١١٣ جدد وللأسدي في شرح المرزوقي/ ٨٧٥.

(٣) التنبيه ورقة ١١٠/ أ.

(٤) التنبيه ورقة ١٥٨/ أ وشرح المرزوقي/ ١٣٩٩ وشرح التبريزي ٣/ ٣٣١.

رويقَ إني وما حـجَّ الحجيجُ لـه وما أهلَّ بجنبي نخلـةَ الحُـرُمُ
لم يُنسِـني ذِكـرُكُم مُـذْ لم أُلاقِكُـمُ عيشٌ سَلَوْتُ به عـنكم ولا قِـدَمُ

وما جعلوه ضرورة في جواب القسم وصفه ابن مالك بأنه نادر في موضع وفي غاية الغرابة في موضع آخر(١) ونقل حكاية الأصمعي أنه «قيل لأعرابي ألك بنون، قال: نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة»(٢) ونقله أبو حيان عن ابن مالك وابن جني وقال: «أجازه أبو عبد الله محمد بن خلصة الكفيف ورده عليه ابن السيد وحكاه ابن الدهان عن بعضهم»(٣) وعقب ابن هشام على حكاية الأصمعي بقوله: «يحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب أي: إن لي لبنين. ثم استأنف جملة النفي»(٤).

وما ذكره ابن هشام عزاه البغدادي إلى الدماميني فيما نازع فيه ابن هشام(٥).

ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: «لاسلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جني أنه زعم أنه يتلقى بهما في الضرورة، وهو غلط من ابن جني» اهـ. وأول كلامه على المنع في الضرورة وغيرها، ورد ما نقله عن محمد بن خلصة الضرير من جوازه في (لم) دون (لن) واختار عكسه لأن (لم) للماضي، والقسم بالمستقبل أجدر، ولأن المثال يظهر فيه الحمل على الاستئناف، وتمام

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٧ وشرح الكافية٢/ ٨٤٨ (ذكر ابن عصفور في الضرائر رفع المضارع بعد لم/ ٣١٠ وذكر ابن هشام وغيره النصب بها) المغني/ ٣٧٥.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٨٤٨.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٧٧٩.

(٤) مغني اللبيب/ ٣٧٥ أورده ابن هشام في معرض حديثه عن (لن) وأغفله في موضعه في (لم).

(٥) خزانة الأدب ٣/ ٢٩٧.

الكلام عند (وخالقهم)[١].

* * *

لمّا

تأتي على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفاً جازما، والثاني شرطاً مختصاً بالماضي، والثالث: حرف استثناء.[٢] وقف المرزوقي والتبريزي على الثاني وذكرا فيه أمرين:

الأول: أنّ (لما) علم للظرف يتضّمن معنى الشرط، وذلك قولهما: يجيء لوقوع الشيء لوقوع غيره، لذا لا بد له من جواب[٣].

واختلف النحاة في اسمّيته فالمنقول عن سيبويه أنه حرف كما ذكر الرضي وابن هشام[٤]، ونص عبارته: «لّما للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنما هي لابتداء وجواب»[٥]، وعبارته لا تنص على حرفيتها بل تحتمل تشبيهها بـ(لو) في وقوع الماضي بعدها والاشتراط بها.

وأما الفارسي فصرّح باسميتها في معرض كلامه على إذاً فقال: «وقعت

(١) همع الهوامع ٤/ ٢٤٣.

(٢) مغني اللبيب/ ٣٦٧ـ ٣٧٠.

(٣) شرح المرزوقي/ ٩٣٨، ٢٣، ٣٤، ٥٣، ١٥٦، ٢٢٤، ٥٩٧، ٧٦٩، ١١١٧ وشرح التبريزي٣/ ١٢٧.

(٤) شرح الكافية ١/ ١٢٧ ومغني اللبيب/ ٣٦٩.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

آخراً غير متصلة بالفعل كقولك (أنا أكرمك إذاً) لمشابهتها الاسم كما وقعت (لمّا) آخراً لما استعملت استعمال الأسماء في قولهم: (لمّا جئتَ جئتُ) ألا ترى أنه ظرف من الزمان»(١).

وذكر في موضع آخر أنها تقتضي جواباً(٢).

وقال الهروي: «وبمعنى حين، تكون ظرفاً ولا يليها إلا الفعل الماضي(٣).

وذكر ابن هشام أنه مذهب ابن السرّاج والفارسي وابن جني وجماعة، وقدّرها ابن مالك بمعنى إذا(٤).

الثاني: حذف جوابها: ذكر المرزوقي أن جوابها قد يحذف، ويكون إبهامها لحذفها أبلغ في المعنى وقد تزاد فيه الفاء(٥).

والذي ذكره أبو حيان في الارتشاف جواز حذف جوابها للدلالة عليه، ونقل عن ابن مالك اقتران جوابها الماضي أو الجملة الاسمية بالفاء، وقال: ولم يقم دليل واضح على ماادّعاه(٦).

* * *

(١) كتاب الشعر ١/ ٧٠.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٦٥ وانظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٧.

(٣) الأزهية/ ١٩٩.

(٤) مغني اللبيب/ ٣٦٩ والارتشاف ٤/ ١٨٩٧ وانظر الأصول ٢/ ١٥٧، ٣/ ١٧٩ حيث صرّح بأنها ظرف.

(٥) شرح المرزوقي/ ٢٢٤.

(٦) الارتشاف ٤/ ١٨٩٧.

لو

تأتيّ على وجوه ذكر شراح الحماسة منها:

١ـ الشرطية: وقف عليها ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكرا فيها أموراً:

الأول: خروجها عن معنى الشك الذي وضع له الشرط قال ابن جني: «هم على كل حال أعز عليه من أهله وماله، فما وجه هذا الشرط ومن صحّة الشرط أن يكون مما يتسلّط عليه الشك؟ والجواب أنه ذكر السبب فاكتفى به من المسببّ، فكأنه قال: لو جزعت لهم لكنت معذوراً في ذلك لأنهم أعزّ عليّ من أهلي ومالي»[١].

وذلك في قول غويّة بن سُلميّ بن ربيعة:

أولئك لو جَزِعتُ لهم لكانوا أعزَّ عليّ من أهلي ومالي

فالجواب المذكور لا يترتب على جزعه فهم أعزاء على كل حال، وعلل ذلك باكتفائهم بالسبب عن المسببّ والمسببّ عن السبب[٢].

ولم يقف على هذا الأمر بقية الشارحين.

الثاني: اختصاصها بالفعل: وقف على ذلك ابن جني فقال في معرض كلامه على وقوع الجملة الاسمية موقع الفعلية في قول الصمة:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إلي فهلاّ نفس ليلى شفيعها[٣]

«و(لو) مما تختصّ بالفعل وسألنا أبا عليّ يوماً عن بيت عديّ هذا فأخذ

---

(١) التنبيه ١٢٥/ ب.

(٢) انظر الهمع ٤/ ٣٤٤.

(٣) نسب للمجنون في ديوانه/ ١٩٥، ولابن الدمينة ملحقات ديوانه/ ٢٠٦.

يتطلبّ له وجهاً وتعسّف فيه، ورام أن يرفع (حلقي) بفعل مضمر يفسّره بقوله (شَرِق) فقلنا فبم يرتفع إذن (شرق) ؟ فقال: هو بدل من حلقي، فأطال الطريق وأعور المذهب، ولو قال إنها جملة داخلة على أخرى كبيت الصمّة هذا الذي نحن بصدده لكان أقرب مأخذاً وأسهل متوجهاً»[١].

وذكر المرزوقي أن الاسم المرفوع بعد (لو) فاعل لفعل محذوف إن وقع بعده فعل يدلّ عليه ويفسره[٢] وإن لم يله فعل يفسره فالجملة اسمية حلّت محل الفعل كما ذكر ابن جني في بيت عديّ، إذ ليس فيه فعل يفسر ما قبله، وبذلك دفع تأويل الفارسي للفعل المحذوف فيه.

وذكر البغدادي أن أبا حيان نسبه لأبي بكر بن طاهر وعن ابن الناظم تقدير (كان) محذوفة بعد (لو)، ونقل عن ابن هشام قوله: «قال الفارسي الأصل: لو شرق حلقي هو شرق، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخراً» ثم قال: «ونسب أبو جعفر النحاس هذا التخريج لأبي الحسن الأخفش، وبتقدير المبتدأ تعرف أن ما نقله ابن جني عن شيخه الفارسي خلاف الواقع»[٣] وذكر ابو حيان أن إضمار الفعل بعد لو ضرورة أو نادر عند البصريين وجائز عند الكوفيين[٤].

وقال سيبويه: «(لو) بمنزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط

---

(١) التنبيه ١٤٣/ أ وما بعدها ذلك في بيت الشاعر: لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصّان بالماء اعتصاري.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٢٢١.

(٣) الخزانة ٨/ ٥٠٨ وما بعدها وانظر المغني/ ٣٥٤.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٨٩٩ وانظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٩ والهمع ٤/ ٣٤٤.

بعدها اسم فيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء»[١].

الثالث: حذف جوابها:

ذكر ابن جني أن جوابها قد يحذف إذا فهم من الكلام أو دلّ عليه دليل[٢] وقال التبريزي: «(لو) و(لما) حين تحذف أجوبتها يكون إبهامها لحذفها أبلغ في المعنى»[٣].

وقد يحذف جوابها فتكون في معنى (إن) الوصلية قال المرزوقي في معرض تعليقه على قول العباس بن مرداس:

أبلغ أبا سلمى رسولاً يروعه ولوحَلّ ذا سِدْر وأهلي بعسجل

«ومجاز (لوحلّ) مجاز الشرط فهو يفيد معنى كأنه قال: أبلغه ذاك فإني لا أذخره نصحي وإن بعد عني وعن عشيرتي»[٤].

وذكر سيبويه أن الجواب يحذف تخفيفاً واستغناء بعلم المخاطب بما يعني[٥].

٢ـ مجيئها للتمنّي: قال الأعلم: «(لو) هنا في معنى التمني، أي ليتني أهلك فأستريح مما أجد»[٦]. وذلك في قول مِسجاح بن سِباع:

لقد طوَّفْتُ في الآفاق حتى بَلِيْتُ وقد أنى لي لو أبيدُ

(١) الكتاب ١/ ٢٦٩ والمقتضب ٣/ ٧٧ والكامل ١/ ٣٦٣ وما بعدها وكتاب الشعر ٢/ ٤٨٧.

(٢) التنبيه ٢٥/ أ.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٤ وانظر ٢/ ٣٦٠.

(٤) شرح المرزوقي/ ٤٣٣ وانظر الخزانة ٧/ ٥٦.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٧٦ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤١ والارتشاف ٤/ ١٩٠٣.

(٦) شرح الأعلم/ ٥٠١.

ذكر هذا المعنى الزمخشري وجواز حذف جوابها[١]، وذكر السيوطي أن بعضهم أنكر هذا القسم وقالوا إنما هي الشرطية أشربت معنى التمني وقال: وعلى الأول لا جواب لها في الأصح.

ونقل عن أبي حيان أنه قول أبي الحسن بن الصائغ وعبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي، وقال: والذي يظهر أنه لا بد لها من جواب، لكن التزم حذفه لإشرابها معنى التمني[٢].

و(لو) هذه التي للتمني قد ينتصب الفعل في جوابها بـ (أن) مضمرة كما ذكر ابن هشام وغيره[٣].

٣ـ مجيئها للحض بمعنى لولا: وقف عليها ابن جني في قول الشميذر الحارثي:

وقد ساءني ماجرّت الحرب بيننا ... بني عمّنا لو كان أمراً مُدانياً

مستشهداً ببيت الحارث بن وعلة الذهلي ليبين أن معنى (لو) فيه مغاير للشرطية فقال:

«وليست (لو) هذه في البيت كالتي في قول الحارث بن وعلة الذهلي:

وتركتنا لحماً على وضم ... لو كنت تستبقي من اللحم

لأنّ (لو) هذه في معنى (لولا)، أي هلا تستبقي من اللحم، ألا تراه بما فيه ويستعطفه فيه، وكأنه أراد(لولا) فحذف (لا)، وعوّض منها الفعل من الحفوة

(١) المفصل/ ٣٨٥.

(٢) الهمع ٤/ ٣٥٠.

(٣) المغني/ ٣٥١ وما بعدها.

(كنت) عوضاً منها في قوله:

أبـا خراشـة أمـا أنـت ذا نفـر فـإن قـومي لم تـأكلهم الضـبع[١]

ألا ترى أنّ معناه (لأن كنت ذا نفر) فلما حذفت كان عوّضت منها فصارت (ما) هذه هي الرافعة لـ (أنت) والناصبة لـ (ذا نفر) لمّا نابت عن (كان) الرافعة الناصبة، وهذه طريق أبي علي، ومعنى قوله في هذا البيت، وليست كل نفس تنطوي معك على هذا ولا تقاودك فيه، ومن عرف أنس، ومن جهل استوحش»[٢].

فابن جنى جعل (لو) ههنا في معنى (لولا) وأجاز فيها أن يكون المراد (لولا) حذفت (لا) منها وعوض منها (كان) كما حذفت (كان) وعوض منها (ما).

وجعل ابن هشام العرض أحد وجوهها وذكره عن ابن مالك في التسهيل[٣].

وعبارة ابن مالك في حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما «وقل ما يخلو مصحوبها من توبيخ، وإذا خلا منه فقد يغني عنهن (لو) و(ألا)»[٤].

* * *

(١) البيت للعباس بن مرداس ديوانه/ ١٢٨ وكتاب الشعر ١/ ٥٨ والمنصف ٣/ ١١٦ والخزانة ٤/ ١٣.

(٢) التنبيه ٢٥/ أ.

(٣) المغني/ ٣٥٢.

(٤) التسهيل/ ٢٤٤.

لولا

وقف عليها المرزوقي والتبريزي[١] في قول الصمة:

تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم   بني ضوطرى لولا الكمّي المقنّعا

في معرض كلامهما على هلا التي تشبهها في اختصاصها بالفعل وإضمار الفعل بعدها، فذكرا أنّ لولا إذا اختصت بالفعل كانت للتحضيض، ويليها الفعل ظاهراً أو مضمراً. ذكره سيبويه، [٢] والزجاجي، [٣] والهروي[٤] وابن الشجري[٥] والمالقي[٦] وابن هشام[٧].

ونقل ابن عصفور عن بعض النحويين أنّ المبتدأ قد يليها[٨].

وقال ابن يعيش، إذا وليها المضارع كانت تحضيضاً وإن وليها الماضي كانت لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب[٩].

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٢٢١ وشرح التبريزي ٣/ ٢٠٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/ ٩٨، ٣/ ١١٥.

(٣) حروف المعاني/ ٣ ـ ٥.

(٤) الأزهية/ ١٧٠.

(٥) الأمالي الشجرية ٢/ ٢١٠.

(٦) رصف المباني/ ٣٦١.

(٧) المغني/ ٣٦٢.

(٨) شرح الجمل ٢/ ٤٤٢.

(٩) شرح المفصل ٨/ ١٤٤ وانظر الرصف/ ٣٦١ والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٩.

وذكروا من معانيها غير التخصيص: الشرط والاستفهام والجحد[١].

* * *

ما

تأتي على وجهين: حرفية واسمية:

فالحرفية نافية، ومصدرية، وزائدة. والاسمية معرفة ونكرة.

١ـ ما الحرفية: وقفوا عليها وذكروا من وجوهها:

أـ النافية: وهي قسمان عاملة وغير عاملة.

أما العاملة فهي فالحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر عند أهل الحجاز، قيل وأهل تهامة، وقال صاحب رصف المباني أهل الحجاز ونجد[٢] ولعملها شروط وقف المرزوقي والتبريزي على اثنين منها:

الأول: ألا يتقدم خبرها على اسمها[٣] وهو مذهب الجمهور كما ذكر ابن هشام وأضاف أن بعضهم أجاز نصب الخبر المتقدم، وعن الجرمي أنه لغة، وعن ابن مالك نسبته إلى سيبويه وردّه.

قال: واختلف النقل عن الفرّاء فنقل عنه أنه أجاز: (ما قائماً زيد) بالنصب، ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيزه. ونقل عن بعضهم أنه إن كان الخبر شبه جملة

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١١٥ وشرح الجمل ٢/ ٢٤٢ وحروف المعاني/ ٣ـ ٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٢١٠ والأزهية (١٦٦ ـ ١٧٠) وشرح المفصل ٨/ ١٤٤ والمغني/ ٣٥٩ والرصف/ ٣٦١.

(٢) المغني/ ٣٢٢.

(٣) شرح المرزوقي/ ١١٥٢.

جاز توسّطه مع بقاء العمل(١).

وظاهر كلام الفراء أنه لا يجوز(٢).

وذكر الفارسي مذهب الجرمي واختاره في ظاهر كلامه فقال في قول الشاعر:

لـو انّـك يـا حسـين خلقـت حـرّاً ومـــا بـــالحرّ أنـــت ولا الخليـــق

«ويقوي أنّ (ما) حجازية أنّ (أنت) أخصّ من (الحر) فهو أولى بأن يكون الاسم ويكون (الحرّ) الخبر فقدمت ودخلت عليه الباء»(٣).

الثاني: ألا يقترن بـ (إن) النافية، ونقلا عن سيبويه أن ما الحجازية إذا قرنت بـ (إن) يبطل عملها، وتكون (إن) زائدة لتوكيد النفي(٤).

ونقل ابن هشام عن ابن مالك الإجماع على إبطال عملها إذا زيدت (إن) بعدها وخالفه لأنه حكي عن الكوفيين جواز النصب(٥).

وأما غير العاملة فما الداخلة على الأفعال لتنفي الحال. فإذا دخلت على زال غيّرت معناه إلى الإيجاب فصار يفيد معنى الدوام وامتداد الحال لأن نفي النفي إيجاب. ذكره المرزوقي والتبريزي(٦). ونقل صاحب اللسان عن ابن كيسان أنه يراد

---

(١) المغني/ ٣٢٣ وما بعدها.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢ وما بعدها.

(٣) كتاب الشعر ٢/ ٤٤٤.

(٤) شرح المرزوقي/ ٥٨٥.

(٥) المغني/ ٣٢٧ وما بعدها.

(٦) شرح المرزوقي/ ٣٤٩ وشرح التبريزي ١/ ٣٣.

به ملازمة الشيء والحال الدائمة[١].

وقال الرضي: أصل مازال وما برح... أن تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن. لكنها جعلت بمعنى كان دائماً فنصبت الخبر نصب كان[٢].

وفي التنبيه أن ما قد تعلق فعل العلم عن العمل إذا دخله معنى القسم[٣]. وذلك أن (ما) يجاب بها القسم في النفي[٤].

ب ـ المصدرية وهي قسمان:

١ ـ زمانية: تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان وتسمى ظرفية أيضاً ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية خلافاً للزمخشري في زعمه أنّ (أنْ) تشاركها في ذا المعنى[٥].

وذكر المرزوقي والتبريزي أنها تقدر مع الفعل بعدها بمصدر واسم الزمان محذوف معه، وهو في موضع الظرف[٦].

وقال سيبويه في قولهم (ماتدوم لي أدوم لك) : لا يقع على الحين كأنه قال أدوم لك دوامك لي فـ (ما) و(دمت) بمنزلة الدوام[٧] وصرح المبرد بتقدير مضاف

---

(١) لسان العرب ١١/ ٣١٧.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٩١.

(٣) التنبيه ١١٠/ أوما بعدها.

(٤) انظر الأصول ١/ ٤٣٥ والارتشاف ٤/ ١٧٧٩ والتسهيل/ ١٥٢ وشرحه ٣/ ٢٠٦.

(٥) الجنى الداني/ ٣٣٠.

(٦) شرح المرزوقي/ ٧٧٥ وشرح التبريزي ٢/ ٢٧٤ والتنبيه ٩٧/ ب .

(٧) الكتاب ٣/ ١٠٢.

محذوف، فإذا قلت: أقيم ما أقمت فإنما تقديره أقيم وقت مقامك ومقدار مقامك(١).

وقال المالقي: اعلم أنه قد يتسامح في المصدرية فتعرب ظرفاً لإقامتها مقام الظرف(٢).

وقد تتضمن ما المصدرية معنى الشرط قال المرزوقي والتبريزي: «في الكلام نية الشرط والجزاء كأنه قال: لا أنسى قتيلاً رزئته إن مشيت على الأرض(٣)». وذلك في قول أبي خراش الهذلي:

فـو الله مـا أنسـى قتـيلا رُزِئتُـه　　　بجانب قُوسى ما مَشَيْتُ على الأرضِ

ولذلك قـد تدخـل اللام الموطئـة للام القسم عليها لحملها على الشرطيـة فيجازى بهاكما يجازى بـ (إن). ذكر ذلك ابن جني في التنبيه (٤).

ونحو ذلك ما ورد في الكتاب من جواز وقوع الفاء في خبر الذي إذا كان الآخر جواباً للأول (٥) وعزا ابن هشام إلى الفارسي وأبي البقاء وأبي شامة وابن بري وابن مالك أن (ما) الشرطية قد تكون زمانية كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[التوبة: ٧] ورد عليهم بأن ما هذه مبتدأ لا ظرفية وأجاز فيها الموصولية.

---

(١) المقتضب ٣/ ١٩٨ وانظر التسهيل/ ٣٧ ونتائج الفكر للسهيلي/ ١٤٤ والجنى الداني/ ٣٣٠.

(٢) رصف المباني/ ٣٨١.

(٣) شرح المرزوقي/ ٧٨٦ وشرح التبريزي ٢/ ٢٨٢ .

(٤) التنبيه ١٤٣/ ب وما بعدها.

(٥) الكتاب ٣/ ١٠٢.

وأجاز المصدرية في البيت الذي استدل به ابن مالك على مجيء الشرطية للزمان وهو قول الشاعر:

فما تك يا ابن عبد الله فينا ....[١]

٢ـ غير زمانية: فتؤول مع ما بعدها بمصدر ولا يحسن تقدير الوقت قبلها[٢].

وقف عليها ابن جني في قول محرز بن المكعبر الضبي:

وإني لراجيكم على بطء سعيكم كما في بطون الحاملات رجاء

فجعل الكاف منصوبة على المصدر والتقدير راجيكم رجاء كرجاء ما في بطون الحاملات، أي كما ترجى لأن (ما) مصدرية[٣]. وقد يدل على هذا المصدر المقدر فعل محذوف يدل عليه المظهر بعد ما فكأنه قال: ساروا سيراً لم تسر قبلهم عاد ودل عليهم (انتهوا)[٤]. كما في قول محرز بن المكعبر الضبي:

حتى انتَهَوا لمياهِ الجَوفِ ظاهرةً ما لم تَسِرْ قَبلَهم عادٌ ولا إِرَمُ

وأورد مجيئها لغير الزمان التبريزي[٥].

وذكر ابن جني أن (ما) المصدرية هذه لا تحتاج إلى عائد كما تحتاج إليه الموصولة لأنها حرفية والموصولة اسمية[٦]. وذكر ذلك المبرد ونقل اختلاف سيبويه والأخفش

(١) المغني/ ٣٩٨ عجزه: فلا ظلماً تخاف ولا افتقارا. للفرزدق.

(٢) الجنى الداني/ ٣٣١.

(٣) التنبيه/ ١٦٥/ أو ما بعدها .

(٤) المصدر نفسه ٨٩/ أ.

(٥) شرح التبريزي ٢/ ١٦٢ والمغني ٣٩٩ والجنى الداني/ ٣٣١.

(٦) التنبيه: ١٧٤/ ب.

في (ما) فهي عند سيبويه حرفية لا تحتاج إلى عائد وعند الأخفش اسمية يلزمها العائد وصحح قول سيبويه[١]. واختاره ابن مالك وذكر أن مذهب ابن السراج مذهب الأخفش[٢].

ج ـ الزائدة: وتكون كافة وغير كافة.

فالكافة تكف العامل عن عمل الرفع، وعن عمل النصب والرفع، وعن عمل الجرّ.

فأما الكافة عن عمل الرفع فالتالية لـ (قل وطال وكثر) لشبهها بـ (رب)[٣].

وقد وقف المرزوقي على هذا القسم من أقسامها وذكر أنها تكف الفعل عن طلب الفاعل وتنقله عن الاسم إلى الفعل وأنه يفيد معنى النفي فإن لم يفد معناه كانت ما مصدرية[٤].

وذكر سيبويه وغيره أنّ (ما) الكافة إذا دخلت على هذه الأفعال هيأتها للدخول على الأفعال[٥] وجعل دخولها على الأسماء ضرورة.

وممن عدّها زائدة ابن الشجري والمالقي وابن هشام[٦]. ونقل المرادي عن بعضهم أن المهيئة للدخول على الأفعال قسيمة للكافة وقال: والتحقيق أنها نوع

---

(١) المقتضب ٣٠/ ١٩٩ وما بعدها وانظر الأزهية/ ٨٧ ورصف المباني/ ٣٨١.

(٢) التسهيل/ ٣٧.

(٣) المغني/ ٤٠٣.

(٤) شرح المرزوقي/ ٣٢٢، ٧١٣ شرح التبريزي١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٤٢، ٢٣٧.

(٥) الكتاب ٣/ ١١٥ والمقتضب ٢/ ٥٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣ والأزهية/ ٩١.

(٦) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣ ورصف المباني/ ٣٨٢ والمغني/ ٤٠٣.

من أنواعها فكل مهيئة كافة ولا ينعكس[١].

وقال الهروي: «إن ما زيدت ليصلح بعدها وقوع الفعل» وفي موضع آخر «اعلم أن (ما) إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها لأنّ إلغاءها يخل بالمعنى»[٢].

وأجاز الرضي في (ما) بعد هذه الأفعال أن تكون كافة أو مصدرية[٣].

وأما الكافة عن عمل النصب والرفع فالمتصلة بإن وأخواتها، والكافة عن عمل الجر المتصلة بحروف الجر وبالظروف[٤]. وذكر المرزوقي والتبريزي أن (ما) تكف الكاف عن العمل في أحد وجهي المعنى وأجازا كونها موصولة بمعنى الذي[٥]. في قول حفص بن عليم:

فيا ربِّ إن لم تقضِها لي فلا تَدَعْ قَذورَ لهم واقبض قَذورَكما هي

ونقل ابن هشام عن بعضهم أن الكاف لا تكف بـ (ما) لأنها مصدرية موصولة بالجملة [٦] واختاره أبو حيان وذكر أن (ما) قد تزاد بعد الكاف ويبقى عملها ونقل عن الخليل قوله: إن الكاف إذا لحقتها ما الكافة قد تجعلها العرب بمعنى لعل، ويصير لها ما للفعل كما صيرت (ربما) للفعل، وجعل من ذلك قولهم: انتظرني كما آتيك، قال: والمعنى: انتظرني لعلي آتيك. وأن الفراء جعل الكاف فيه صفة لمصدر محذوف والتقدير: انتظرني انتظاراً صادقاً مثل إتياني، ونقل عن ابن

---

(١) الجنى الداني/ ٣٣٣، ٣٣٥.

(٢) الأزهية/ ٩١، ٩٠.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٤٥.

(٤) المغني/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩، والأمالي الشجرية (٢٤١ ـ ٢٤٤).

(٥) شرح المرزوقي/ ١٣٣٧ وشرح التبريزي ٣/ ٢٧٥ .

(٦) المغني/ ٤٠٧.

الخباز كفها بـ (ما) ومجيء الاسمية والفعلية بعدها[١].

وغير الكافة تزاد في مواضع، منها بعد إذا كما ذكر المرزوقي والتبريزي[٢].

وقال ابن هشام تزاد بعد أداة الشرط جازمة أو غير جازمة[٣].

وتزاد بعد الخافض حرفاً كـ (من، والكاف) كما ذكر التبريزي والأعلم[٤].
وأجاز التبريزي أن تكون نكرة غير موصوفة أو كافة.

وقد تزاد بعد (الباء وعن ورب)[٥]. أو اسماً، فتزاد بين المضاف والمضاف إليه كزيادتها بعد كل[٦]، كما في قول عمرو بن معديكرب:

كُلُّ ما ذلك مني خُلُقٌ وبكلٍّ أنا في الروعِ جَديرُ

ومع المنادى المضاف[٧]. كما في قول الفند الزمّاني:

ياطعنةَ ماشيخٍ كبيرٍ يفنٍ بالِ

وذكر ابن جني زيادتها قبل (قبل وبعد) المقطوعين عن الإضافة لنقصانهما ولحاقهما بالحرفين، فلا يصلحان صلة لأنهما لا يصلحان خبراً[٨]. في قوله:

---

(١) الارتشاف/ ١٧١٤.

(٢) شرح المرزوقي/ ٦٨٨ والتبريزي ٢/ ٢٠٢.

(٣) المغني/ ٤١١ وجعلها المالقي قياساً بعد إذا وإنْ/ ٣٨٢.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٢١٥ و١/ ٢٣٨، ٢/ ٣٣٩ والأعلم/ ٣٥٣.

(٥) المغني/ ٤١١.

(٦) شرح المرزوقي/ ١٨٢، ٥٣٧ والتبريزي ٢/ ٣٧٠.

(٧) التنبيه ٧٩/ ب.

(٨) المصدر نفسه ٦٩/ ب.

فأضحت زهير في السنين التي مضت وما بعدُ لا يدعون إلا الأشائما

وذكر المرزوقي قول ابن جني هذا، ورده لمجيء (قبل) المقطوع عن الإضافة صلة في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[يوسف: ٨٠] وأجاز أن تكون مصدرية معتمداً على تجويز الزجاج الوجهين فيها[١]. على أن الزجاج جعل الوجه الأقوى الأول[٢]. وكذلك النحاس[٣].

وأما الفراء فجعلها مصدرية في موضع رفع وأجاز أن تكون زائدة[٤].

وقد ترد زائدة مؤكدة، ومن ذلك ما ذكره ابن جني من زيادتها وتشبيهها بلام القسم، وتوكيد الفعل بعدها بالنون كقولهم: (في عضة ما ينبتن شكيرها). و(بألم ما تختننّه) لما في الكلام من معنى النفي[٥].

قال المرزوقي والتبريزي: «أدخل النون الثقيلة لما في الكلام من معنى النفي ولأن (ما) الزائدة للتأكيد لفظه لفظ (ما) النافية»[٦].

وقد يراد بزيادتها التفخيم. كما في قول امرأة من بني الحارث:

فارسٌ ما غادروه مُلْحَماً غيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكسٍ وَكَلْ

---

(١) شرح المرزوقي/ ٤٥٧ وما بعدها.

(٢) معاني الزجاج ٣/ ١٢٤.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٤٠ وما بعدها.

(٤) معاني الفراء ١/ ٥٣.

(٥) التنبيه/ ١٨٢/ أو ما بعدها.

(٦) شرح المرزوقي/ ١٦٤٢ والتبريزي ٤/ ١٨٤و ٢/ ٢٣٧ والأعلم/ ٥٩٦.

قال المرزوقي: «فالكلام فيه تفخيم لأمر المرثي وتعظيم لشأنه»[١] وقد يفهم منها التكثير[٢].

وممن ذكر مجيئها للتعظيم الأعلم[٣]، في قول برج بن مسهر الطائي:

ومـــنهن ألا يجمـــع الغـــزو بيننـــا وفي الغزو ما يلقى العدو المبـاغض

وصاحب الشرح المنسوب إلى المعرّي[٤]، وابن السيد فيما نقله أبو حيان عن إصلاح الخلل[٥]، وجعل المالقي هذا القسم يلزم في اللفظ، وذكر أن بعضهم زعم أنها في هذا الموضع اسم في معنى الصفة للتعظيم والتكثير، وصحح أنها حرف يفيد التوكيد كما تفيد النون في نحو (لتضربن). وتقدير الحرف مكان الاسم لا يخرجه بمجرد التقدير إلى الاسمية. وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر لتصلاح اللفظ إذ هي زائدة الأصل على الكلمة، وأفادت فيها معنى يزول بزوالها[٦].

ونقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله: «ولا يستعمل صفة إلا إذا قصد بها التعظيم»[٧].

٢ ـ ما الاسمية: وتكون معرفة ونكرة.

---

(١) شرح المرزوقي/ ١١٠٧ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٧٥.

(٣) شرح الأعلم/ ٥٩٦. وانظر/ ١٢٠١، ١٥٠.

(٤) الشرح المنسوب إلى المعري/ ٣٨٥ (ابن مرقد).

(٥) الارتشاف ٢/ ١٠٣٢.

(٦) رصف المباني/ ٣٨٣.

(٧) الارتشاف ٢/ ١٠٣٢.

فالمعرفة تامة بمعنى شيء، وناقصة موصولة وهي في الغالب لغير العاقل(١).

وقف عليها المرزوقي، وذكر وقوعها موقع (من) للدلالة على العاقل إذا قصد به الجنس لأن (ما) للصفات والأجناس(٢).

وقد تقع للدلالة على العاقل إذا كان مجهول الحقيقة والماهية كالخالق عز وجل كما ذهب المرزوقي(٣). في قول زياد بن جمل:

رويـق إني ومـا حـجّ الحجـيج لـه ومـا أهـلّ بجنبـي نخلـة الحـرم

إذ ذكر مجيء (ما) موضع (من) كما حكى أبو زيد من قول العرب: (سبحان ما سبح الرعد بحمده)، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[الشمس: ٥] يعني ومن بناها. وذكره التبريزي(٤).

وقال ابن مالك: لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل، ولصفات من يعقل، المبْهَم أمره(٥). وقال الرضي: وقد جاء في العالم قليلاً، وتستعمل أيضاً في الغالب في صفات العالم، وفي المجهول ما هيته وحقيقته(٦).

قال السهيلي: وهي في كل هذه المواضع على أصلها من الإبهام والوقوع

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢١٧ وشرح الرضي ٢/ ٥٥ والارتشاف ٢/ ١٠٣٤ والمغني/ ٤٠٢.

(٢) المرزوقي/ ١٥٣٣ وانظر نتائج الفكر/ ١٣٩.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٣٩٨ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٥٥.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٢١٨.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢١٧.

(٦) شرح الكافية ٢/ ٥٥.

على الجنس العام لم يرد بها ما يراد بـ (من) التعيين لما يعقل، والاختصاص به دون غيره[١].

ونقل أبو حيان عن أبي عبيدة وابن درستويه، ومكي بن طالب، وابن خروف أنها تقع على آحاد من يعقل. وعن ابن خروف ادعاءه أنه مذهب سيبويه. وعن السهيلي أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة التعظيم والإبهام[٢].

والنكرة تأتي مضمنة معنى الحرف كالاستفهامية والشرطية[٣].

وقف كل من المرزوقي والتبريزي على (ما) الاستفهامية في غير موضع من شرحيهما، وذكرا أن ألفها تحذف للتخفيف إذا سبقت بحرف جر نحو (بم، فيم، لم، عم، مم)، أما إذا اتصلت بـ (ذا) فيقال، بماذا ولماذا، لأنه يصير (ماذا) كالشيء الواحد فلا يغير (ما)[٤].

وذكر حذف ألف ما سيبويه وغيره[٥] وجعله ابن هشام واجباً، وتبقى الفتحة دليلاً عليها، وعلل حذف الألف بالفرق بين الاستفهام والخبر[٦].

وقال أبو حيان: إن المشهور الكثير حذف ألفها، وإثباتها ضرورة في قول،

---

(١) نتائج الفكر/ ١٤٠.

(٢) الارتشاف ٢/ ١٠٣٤.

(٣) المغني/ ٣٩٢.

(٤) شرح المرزوقي/ ٦٣، ١٦٧٦ وشرح التبريزي ١/ ٦٦، ١٥٨.

(٥) الكتاب ٤/ ١٦٤ والمفصل/ ١٧٨.

(٦) المغني/ ٣٩٣.

ولغة في قول أبي علي الدينوري والزمخشري[١].

وقال ابن هشام إذا ركبت (ما) مع (ذا) لم تحذف ألفها نحو (لماذا) لأن ألفها صارت حشواً[٢] وأجاز ابن جني في (ما) مع (ذا) وجهين: أحدهما أن تكون مع (ذا) اسماً واحداً للاستفهام والآخر تكون ما استفهاماً وذا اسماً موصولاً خبراً له[٣].

وقد تأتي ما نكرة مجردة عن معنى الحرف فتكون ناقصة وتامة.

فالناقصة هي الموصوفة وتقدّر بقولك شيء كقولهم مررت بما معجب لك[٤].

ذكر ابن جني مجيئها بعد أكثر كما في قول أبي دَهْبَل الجُمَحِي:

ظل لنا واقفاً يعطي فأكثر ما ... قلنا وقال لنا في وجهه نعم

والتقدير أكثر شيء قلنا له أن سألناه، و(قلنا) صفة لها[٥]. وكذلك المرزوقي فجعلاها موصوفة غير موصولة لأن القصد إلى تشبيه صبابة مجهولة بمثلها، والتقدير: صبابة تشبه صبابة كنت أكابدها فيك في ذلك الوقت[٦] وذلك في قول جعفر بن علبة الحارثي:

---

(١) الارتشاف ١/ ٢٤٩ واللسان ١٢/ ٥٥٤ لمم عن ابن بري.

(٢) المغني/ ٣٩٥.

(٣) التنبيه ٥٣/ ب وما بعدها، وشرح المرزوقي/ ١١٧٤، ١٣٨٢، ٨١١، ٣٣٤ وشرح التبريزي ٣/ ١٦٧.

(٤) الكتاب ٢/ ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، وكتاب الشعر ٢/ ٣٨١ والمغني/ ٣٩١ والجنى الداني/ ٣٣٦.

(٥) التنبيه ١٧٩/ ب.

(٦) شرح المرزوقي/ ٥٦ وشرح التبريزي ١/ ٥٥ وما بعدها/ ٢٨٥.

ولكــن عرتنــي مــن هــواكِ صــبابة كما كنت ألقــى منــك إذ أنــا مطلــق

وقد تأتي نكرة تامة غير موصوفة كما ذكر الفارسي[١]، وابن هشام، وذكر وقوعها كذلك في باب التعجب، وباب نعم وبئس، وفي المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل[٢].

* * *

مِنْ

وقفوا عليها وذكروا من معانيها:

١ـ الابتداء في الزمان: أجاز ابن جني في التنبيه استعمال (من) للابتداء في الزمان في قول الشاعر:

من الصبح حتى تغرب الشمس لا تـرى مـن الخيــل إلا خارجيـاً مسـومـا

لتمكنها في الجرّ مستشهداً بقوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨][٣].

وكذلك التبرزي، والمروزوقي، والمعري في الشرح المعزوّ إليه[٤].

---

(١) كتاب الشعر ٢/ ٣٨١.

(٢) المغني/ ٣٩٢ والجنى الداني/ ٣٣٧ ـ ٣٤٠.

(٣) التنبيه ٦٢/ ب ٦٤/ ب. التوبة ٩/ ١٠٨.

(٤) شرح التبريزي ١/ ٣٦٠ وما بعدها، ٣٧٤ وشرح المرزوقي/ ٣٦١، ٣٩٦، ٧١٠ والشرح المعزو إلى المعري ١/ ٢٧٣.

والأصل فيها الابتداء في المكان[١]، وقال غير واحد إنه مذهب البصريين[٢].

ومجيئها لابتداء الزمان مذهب الكوفيين والأخفش[٣]، وجوزه الزجاج، لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض[٤]. وصحّح ابن مالك هذا المذهب لموافقته استعمال العرب، ونقل عن سيبويه جوازه ومنعه[٥].

وذكر ابن هشام أنه مذهب الكوفيين، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه[٦].

وقال المالقي: لا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر[٧].

٢ـ التبعيض: قال ابن هشام: وعلامتها إمكان سد (بعض) مسدها[٨]:

وذكر كل من المرزوقي والتبريزي هذا المعنى[٩]. وذكر المرزوقي في موضع آخر أنها قد تكون للملابسة، وذلك في قول هدبة بن خشرم:

سأهجو مَنْ هجاهم مِن سواهم وأُعرِضُ منهمُ عمّن هجاني

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤ والمفصل/ ٣٣٧.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٠ والإنصاف مسألة ٥٤ والمغني/ ٤٢٩ .

(٣) معاني الأخفش ٢/ ٥٦١ والإنصاف مسألة:٥٤ وشرح التسهيل٣/ ١٣١ .

(٤) معاني الزجاج ٢/ ٤٧٧.

(٥) التسهيل/ ١٤٤ وشرحه ٣/ ١٣١.

(٦) المغني/ ٤٢٩ وما بعدها.

(٧) رصف المباني/ ٣٨٨ جاء في اللسان: قال ابو عبيد: العرب تضع من موضع مذ يقال ما رأيته من سنه أي منذ سنة (منن) ١٣/ ٤٢١ و٣/ ١٣٣ .

(٨) المغني/ ٤٢٠.

(٩) شرح المرزوقي/ ٧٧٨، وشرح التبريزي ٢/ ٣٤٣.

فيجوز أن يريد مخالطاً لغيره، وللولاء والنصرة، كما في قول النابغة:

إذا حاولـــت في أســـد فجـــوراً　　فـإني لســت منـك ولســت منـي

وللنسل والولادة كقولك: هم من أب واحد وبعضهم من بعض[١].

وذكر سيبيويه هذا المعنى لـ (من)، وجعل الزائدة من مواضع التبعيض[٢] وذكره الأخفش[٣]، والهروي[٤]، والمالقي[٥]، وابن مالك[٦]، وابن هشام[٧].

وقال أبو حيان، مجيئها للتبعيض مذهب الجمهور والفارسي، ومذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السرّاج وطائفة من الحذّاق والسهيلي ألا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية وسائر معانيها التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى[٨].

٣ ـ التبيين: ذكـر ابـن جني مجـيء (مـن) للتبيين والتفسير، وذلك في تمييز العدد[٩].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٤٧٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٣) معاني الأخفش ١/ ٢٧٢.

(٤) الأزهية/ ٢٢٤.

(٥) رصف المباني ٣٨٩.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٣٣ وما بعدها «تكون للتبعيض إذا لم يقصد بها عموم وحسن بعض موضعها».

(٧) المغني/ ٤٢٠ وانظر الهمع ٤/ ٢١٣.

(٨) الارتشاف ٤/ ١٧١٨.

(٩) التنبيه: ١٧٣/ أ وما بعدها.

كما ذكره المرزوقي في أحد وجهي المعنى[١]، من قول معقل بن عامر:

ولـــو أني أشـــاء لكنـــت منـــه مكـــان الفرقـــدين مـــن النجـــوم

فأجاز أن يكون أراد بعد الفرقدين من النجوم، أو أراد بعد الفرقدين، ثم بين أن الفرقدين من النجوم فتكون تبييناً كقوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾[الحج: ٣٠][٢].

وذكر التبريزي دلالتها على استغراق الجنس[٣]. وذلك في قول الصمة:

تمتّـع مـن شـميم عـرار نجـد فـما بعـد العشـيّة مـن عـرار

وذكرها النحاس، والزمخشري، وابن مالك، والهروي، والمالقي[٤].

وذكرها ابن هشام، وقال تكثر بعد ما ومهما[٥].

قال أبو حيان: وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويخرجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم ابن النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء. وأنكر ذلك أكثر أصحابنا[٦].

٤ ـ الزائدة: تأتي (من) زائدة للتنصيص على العموم أو لتوكيده، وشرط

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٩٥، ١٠٨١.

(٢) ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾[الحج: ٣٠].

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٦.

(٤) إعراب القرآن ٢/ ٤٠ والمفصل/ ٣٣٧ والتسهيل/ ١٤٤ والأزهية/ ٢٢٥ والرصف/ ٣٨٨ ونقله صاحب اللسان عن ابن بري ١٣/ ٤٢٢ منن.

(٥) المغني/ ٤٢٠ و٣١٣.

(٦) الارتشاف ٤/ ١٧١٩ وما بعدها.

زيادتها تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل)، وتنكير مجرورها وكونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ[١]، وجوز الأخفش زيادتها في الواجب[٢].

وهو ما وقف عليه الشراح، وذكروا أن سيبويه على تقدير موصوف محذوف[٣]، وذكر الزمخشري مذهب سيبويه والأخفش في زيادتها ولم يرجح أحدهما[٤].

ومن معاني (من) التي ذكرها النحويون: التعليل، والبدل، ومرادفة عن، والباء، وفي، وعند، وربما إذا اتصلت بـ (ما) والفصل، والغاية [٥]، وعلى[٦].

* * *

مَنْ

اسم يأتي على أربعة أوجه، وقف المرزوقي والتبريزي على وجهين منها:

---

(١) المغني/ ٤٢٤ والتسهيل/ ١٤٤ وشرحه٣/ ١٣٨.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٧٢، ٢٠٥ وذكر ابن مالك أن الكسائي وابن جني اختارا مذهبه انظر شرح التسهيل ٣/ ١٣٩.

(٣) شرح المرزوقي/ ٩٢، ٦٢٤، ١١٤٥، ١٢٧٩، ٣٦٠ وشرح التبريزي١/ ٩١، ٣٣٨، ٣/ ٢٤٣، ٤/ ٣٧٨ وشرح الأعلم/ ٧١١ والشرح المعزو إلى المعري/ ٣٩٧ وانظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.

(٤) المفصل/ ٣٣٧.

(٥) المغني/ ٤٢٩ والتسهيل/ ١٤٤ وشرحه ٣/ ١٣٠ وما بعدها والارتشاف٤/ ١٧١٨ـ ١٧٢١.

(٦) معاني الأخفش ١/ ٢٠٥.

الأول: النكرة الموصوفة، وتكون بمنزلة إنسان أو رجل وما بعدها وصف لها[١] وذكروا في مواضع احتمالها الوصفية والوصلية، فأجاز ابن جني فيها الوجهين[٢] وكذلك المرزوقي والتبريزي[٣]. وذلك في قول سويد المراثد الحارثي:

أشارت له الحربُ العوانُ فجاءها يُقَعْقِعُ بالأقرابِ أولَ من أتى

الثاني: الاستفهامية فيستفهم بها عن النكرة كما ذكر المرزوقي، لأن السؤال بالمنكر لشدّة إبهامه يكون أشمل لتناوله واحداً واحداً، لا سّيما وليس القصد في الاستفهام إلى معهود معين ولا إلى الجنس[٤].

وقد ذكر النحاة من أقسامها الموصوفة والموصولة والاستفهامية والشرطية[٥].

وذكر ابن هشام أنه زيد فيها قسمان: النكرة التامة عند أبي علي والتوكيد[٦].

* * *

نون التوكيد الخفيفة

ذكروا فيها أمرين:

---

(١) شرح المرزوقي/ ١١٠٣، ٤٠١ وانظر الكتاب ٢/ ١٠٥ وما بعدها والمغني/ ٤٣٢ وما بعدها.

(٢) التنبيه ١٠٥/ أ وشرح المرزوقي/ ١٨٤٦، ٧٩١، ١٧٤٢ وشرح التبريزي٢/ ٢٨٥ وما بعدها.

(٣) شرح المرزوقي/ ٨٤٢ وشرح التبريزي ٢/ ٢٨٥ وما بعدها.

(٤) شرح المرزوقي/ ١٠٨.

(٥) الكتاب ٢/ ١٠٥، المغني٤٣١ ـ ٤٣٤.

(٦) المغني/ ٤٣٣ وما بعدها.

الأول: أنها تؤذن بالاستقبال وموضعها الاستفهام وكل ما ليس بواجب[١].

ولذلك أجاز المرزوقي والتبريزي زيادتها في فعل معطوف على فعل مسبوق بأداة استفهام، لأنه قدر النون في الأول، فزاد في الثاني لتوهم مثله في الأول واستمرار العادة بزيادته فيما ليس بواجب[٢].

وقد ذكر سيبويه أن النون لا تدخل على فعل قد وقع إنما تدخل على غير الواجب، وعدّ من مواضعها الأمر والنهي والقسم والدعاء والاستفهام والعرض والجزاء إذا وقعت ما بين حروف الجزاء وبين الفعل[٣]، وأجاز دخولها في الفعل الواجب في الضرورة[٤].

والثاني: إذا وقف عليها جعلت ألفاً. وذلك حكم النون الخفيفة المفتوح ما قبلها كما جاء في الشرح المعزو إلى المعري[٥].

ذكر ذلك سبيويه[٦]، والمبرد[٧]، والمالقي[٨].

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٠٠٦، ٤٣٨ والتنبيه ١٤٤/ ب.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٣٦١ ونقله التبريزي ٣/ ٣٠٣.

(٣) الكتاب ٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٣ وما بعدها، ٥١٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٥١٧ وما بعدها وانظر المقتضب ٣/ ١١ ـ ١٥ والمفصل/ ٣٩٤ والمغني/ ٤٤٣ وما بعدها والرصف/ ٣٩٩.

(٥) شرح أبيات الحماسة/ ٤٢٨.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٢١ ـ ٥٢٣.

(٧) المقتضب ٣/ ١٧، ٣٣٥.

(٨) رصف المباني/ ٣٩٩.

فإذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً كان الوقف بغير نون، ولا بدل منها(١).

* * *

نعم

قال التبريزي: «نعم حرف إيجاب»(٢).

وقال المروزقي: «نعم، وإن كان في الأصل حرفاً يوجب به، ويجاب في الاستفهام المحض فقد يتوصل به إلى بسط الكلام وصلته، كما في قول الشاعر:

ومـالي مـن ذنـب إلـيهم علمتـه ... سوي أنني قد قلت ياسرحـة اسـلمي

نعم فاسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي ... ثـلاث تحيـات وإن لم تكلمـي»(٣)

وقال فيه سيبويه: «عدة وتصديق»(٤).

وذكر الزجاجي أنه لا يقع جواباً للنفي، كما أن (بلى) لا يقع جواباً للواجب(٥).

وقال ابن هشام: تكون حرف تصديق بعد الخبر، ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام، وتقع بعد النفي والإيجاب. وقد تأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً(٦).

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٢ وما بعدها والمقتضب ٣/ ١٧ وما بعدها.

(٢) شرح التبريزي ٤/ ١٦٦.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٣٧٤ وما بعدها وشرح التبريزي ٣/ ٣١٤. لحميد بن ثور ديوانه/ ١٣٣ شرح المفصل ٣/ ٣٩ الرصف/ ٤٥٣.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٥) حروف المعاني/ ٦.

(٦) مغني اللبيب/ ٤٥١ وما بعدها.

وقوله مجيئها للتوكيد صدراً قريب مما ذكره المرزوقي من جواز التوصل بها إلى بسط الكلام وصلته.

وجاء في الخزانة: «نعم لتصديق الخبر المثبت المؤوّل به الاستفهام مع النفي» وفيه رد البغدادي على ابن الطراوة الذي لحن استعمال (نعم) بعد الاستفهام، وذكر أن (نعم) قد تستعمل استعمال (بلى)، كما قد تستعمل (بلى) استعمالها من باب التقارض[1].

وجعلها المالقي عدة إذا سبقت بطلب وتصديقاً إذا سبقت بخبر وهي نقيضة (لا) وبلى التي تنفي الموجب وتوجب المنفي، ونعم توجب لا غير[2].

* * *

ها

حرف للتنبيه[3]. وقد وقف المرزوقي على دخوله على الجملة وقد تعرّت من حرف الإشارة[4]. في رواية ها أنت من قول قتيلة بنت النضر:

أمحمــد ولأنــت نجــل نجيبــة   من قومهـا والفحـل فحـل معـرق

(١) خزانة الأدب ١١/ ٢٠١ ـ ٢٠٣، ٢١٢.

(٢) رصف المباني/ ٤٢٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٣ والمغني/ ٤٥٥ وما بعدها والجنى/ ٣٤٨.

(٤) شرح المرزوقي/ ٩٦٧ على رواية ها أنت.

وذكر ابن هشام أنه يدخل على أربعة أشياء:

أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد.

والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو: (ها أنتم هؤلاء).

والثالث: نعت أي في النداء.

والرابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف[١].

والذي ذكره سيبويه فصل الضمير بين (ها) و(إذا) وتقديم (ها) عليه نقلاً عن الخليل ثم قال: «وإن شئت لم تقدم (ها) في هذا الباب. قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة: ٨٥][٢]» قال صاحب الجنى: «إن كلام سيبويه يقتضي أن (ها) قد تدخل على الضمير كما تدخل على اسم الإشارة، وليست مقدمة من تأخير... ويؤيد ما قاله سيبويه أن (ها) قد دخلت على الضمير وليس خبره اسم إشارة كقول الشاعر:

أبا حكم ها أنت نجم خالد ....

قال بعضهم وهو شاذ:[٣] «وذكر أن استعمال ها في غير المواضع الأربعة قليل. وأما ابن جني فجعلها في مثل هذه المواضع زائدة مؤكدة للتنبيه[٤] كـ

---

(١) مغني اللبيب/ ٤٥٦.

(٢) البقرة ٢/ ٨٥ وانظر الكتاب ٢/ ٣٥٣ـ٣٥٥ و١٩٧ وانظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٦٢.

(٣) الجنى الداني (٣٤٧ـ٣٤٩).

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٣.

وقال ابن مالك: وأكثر استعمال ها مع ضمير منفصل أو اسم إشارة[١]».

وذكرا من وجوه (ها) مجيئها اسماً لفعل هو خذ أو ضمير للمؤنث[٢].

* * *

هل

حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي[٣]. وقف عليه المرزوقي في موضعين وذكر مجيئها للنفي بدلالة وقوع إلا بعده[٤].

وذكر الفراء هذا المعنى لـ (هل) في بعض المواضع، [٥] وكذلك الفارسي، وابن هشام، والهروي[٦]، وجعله ابن مالك من النفي المؤوّل[٧]. ونقله صاحب اللسان عن الزجاج والكسائي[٨].

وذكر التبريزي مجيئها لمعنى الترجي موضع لو في رواية لبيت مُويلك المزموم:

---

(١) التسهيل/ ٢٤٤.

(٢) المغني/ ٤٥٥ وما بعدها والجنى/ ٣٤٨.

(٣) مغني اللبيب/ ٤٥٦والمخصص ١٤/ ٥٥.

(٤) شرح المرزوقي/ ٨١٥، ١٢٦٧ وشرح التبريزي ٢/ ٣٠٦.

(٥) معاني القرآن ٣/ ٢١٣.

(٦) الإيضاح/ ٢٠٦ ومغني اللبيب/ ٤٥٩ والأزهية/ ٢٠٩ والتصريح١/ ٣٤٨.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٠.

(٨) لسان العرب هلل ١١/ (٧٠٧ـ٧٠٩).

امرر على الجدث الذي حلت به أم العلاء فنادها لو تسمع[١]

وذلك لما قاله سيبويه من أنها للاستفهام عما لم يقع[٢]، وكذلك الترجي. والتمني يدخلان فيها لم يكن كما ذكر أبو حيان[٣].

وقال التبريزي: «وليس لـ هل في الكلام إلا موضعان أحدهما وهو الأكثر أن يكون للاستفهام ولا معنى للاستفهام هنا. والثاني أن يكون بمعنى قد»[٤] وهو ما ذكره الفراء في معانيه[٥].

وعزاه ابن هشام إلى ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد والزمخشري. ونقل عن ابن مالك مراد فتها لـ قد إذا دخلت عليها الهمزة[٦].

* * *

هلاّ

حرف تحضيض، يختص بالدخول على الجمل الفعلية[٧]. وقف عليه ابن جني في التنبيه في قول الصمة:

---

(١) شرح التبريزي ٢/ ٣٦٠.

(٢) الكتاب ٣/ ١٧٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٣.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٤٢.

(٥) معاني القرآن ٣/ ٢١٣ واللسان هلل ١١/ ٧٠٧.

(٦) مغني اللبيب/ ٤٦١.

(٧) انظر الكامل ١/ ٣٦٢ وما بعدها وكتاب الشعر ١/ ٨٩.

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلاّ نفس ليلى شفيعها[١]

فقال: «هلا من حروف التحضيض، وبابه الفعل كقول الله سبحانه: ﴿ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ ﴾[٢] ونحو ذلك، إلا أنه في هذا الموضع استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل، وهذا في هذا الموضع عزيز جداً، ومثله قول رجل من العرب:

قالت أراك بما أنفقت ذا سرف فيما فعلت فهلا فيك تصريد[٣]

غير أن هنا ظرفاً فهو بالفعل أشبه، وإليه أقرب، ونحوه قول عديّ:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصّان بالماء اعتصاري[٤]

فـ (لو) مما يختص بالفعل، وسألنا أبا علي يوماً عن بيت عدي هذا فأخذ يتطلب له وجهاً، وتعسف فيه، ورام أن يرفع حلقي بفعل مضمر يفسره بقوله (شرق)، فقلنا له: فبم يرتفع إذن (شرق) ؟ فقال: هو بدل من (حلقي)، فأطال الطريق وأعور المذهب، ولو قال إنها جملة داخلة على أخرى كبيت الصمة هذا الذي نحن بصدده لكان أقرب مأخذاً وأسهل متوجهاً»[٥].

ووقف عليها الأعلم في هذا البيت، وذكر مثل ما ذكره ابن جني، وفي

---

(١) نسب للمجنون ولابن الدمينة وللصمة.

(٢) ﴿ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ﴾[المائدة: ٦٣].

(٣) لم أقف عليه في ما عدت إليه من كتب.

(٤) لعدي بن زيد: الكتاب ٣/ ١٢١ والاشتقاق/ ٢٦٩ وجمهرة اللغة/ ٧٣١ والخزانة ٨/ ٥٠٨ واللسان ٤/ ٥٨٠ عصر.

(٥) التنبيه ورقة ١٤٣/ أ و ما بعدها.

موضع آخر خصّ ذلك بالضرورة[١]، ووقف عليها كل من المرزوقي والتبريزي في شرحيهما وذكرا اختصاصها بالفعل[٢].

فهلاّ تختص بالدخول على الأفعال فلا تدخل على الجملة الاسمية، على أن ابن جني اختار ههنا جواز وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية، ونأى عن التكلف في التقدير فيها مخالفاً أستاذه الفارسي في اختياره رفع ما بعد (لو) في البيت بفعل مقدّر.

وقد أجاز سيبويه تقديم الاسم بعد (هلا) ونحوها في الشعر ضرورة قياساً على قلما في ظاهر قوله[٣]، وكذلك ابن السراج[٤]، وابن مالك[٥]، ونقل أبو حيان الجواز في ذلك عن بعض النحاة[٦] وظاهر كلام المبرد وابن يعيش أنه لا يجوز[٧] وخرجه ابن الناظم على إضمار (كان) الشأنية والجملة المذكورة خبرها[٨]. ونقله المرادي عن ابن طاهر وغيره[٩].

* * *

---

(١) شرح الأعلم/ ٨٤١، ٨٩٥.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٠١٧، وشرح التبريزي ٣/ ٤٩ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٣/ ١١٥.

(٤) الأصول ٢/ ٢٣٤.

(٥) التسهيل/ ٢٤٣ وما بعدها.

(٦) الارتشاف ٥/ ٢٣٧١.

(٧) الكامل ١/ ٣٦٢ وشرح المفصل ٨/ ١٤٤.

(٨) شرح التسهيل ٤/ ١١٤.

(٩) الجنى الداني/ ٦١٣.

هلمّ

تكلم المرزوقي والتبريزي في موضعين على أصله وبيّنا أن للعرب فيه طريقين، فمنهم من يجعله اسماً للفعل فلا يغيره عن حاله في المؤنث والتثنية والجمع، وهم أهل الحجاز، وبه نزل القرآن: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب: ١٨][(١)] ومنهم من يجعل أصله (ها) التنبيه، ضمّ إليه (لمّ)، وهو فعل جعلا معاً كالشيء الواحد فيثنيه ويجمعه.

وذكرا أن الفراء ذهب إلى أنه ركب من (هل) و(أمّ) ورداه محتجين بأن لـ (هل) موضعين في الكلام أحدهما كونه للاستفهام، والثاني بمعنى (قد)، وليس لهذين المعنيين مدخل في البيت الذي ساقاه، ووصفا مذهبه بالفساد[(٢)].

ولم يدرجه في حروف المعاني إلا الزجاجي وذكر أن أهل نجد يثنون، ويجمعون، وينونون، ويصلون باللام، فيقولون (هلم لك) وأن الخليل على أن أصله (لمّ) زيدت (ها) التنبيه في أوله وأن الفراء خالفه فجعل أصلها (هل) ضم إليها (أم) والرفعة التي في اللام همزة (أم) لما تركت نقلت إلى ما قبلها[(٣)].

وذكر اللغتين فيها النحاس[(٤)]، واقتصر الأخفش على اللغة الحجازية[(٥)].

---

(١) ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[الأحزاب: ٨].

(٢) شرح المرزوقي/ ٦٤١ وشرح التبريزي ٣/ ٢٤٢.

(٣) حروف المعاني/ ٧٣، ١٩.

(٤) إعراب القرآن ٣/ ١٨.

(٥) معاني الأخفش ٢/ ٥٠٩.

وعزا المبرد الثانية إلى بني تميم، واختار قول الخليل في أصلها(١).

ونقلها عن الخليل سيبويه واحتج له بأن لغة بني تميم (هلممن) تقوي ذلك، كأنك قلت (المـمـن) فأذهبت ألـف الوصـل(٢). وهـو ما اختاره المرزوقي والتبريزي.

* * *

الواو

ذكر ابن هشام أنه انتهى ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر(٣)، وقف شرّاح الحماسة على خمسة منها:

الأول: الواو العاطفة: قال ابن هشام: معناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه وذكروا فيها أموراً:

١ـ معناها: فقالوا إنها غير مرتبة، ولذلك جاز أن يتقدم في لفظها ما هو مؤخر في معناها فقدّم القتل على القتال لفظاً، وهو ينوي به التأخير معنى(٤). وذلك في قول بشامة بن حزن:

مـن عهـدِ عـادٍ كـان معروفـاً لنـا   أَســرُ الملــوكِ وقتلُهــا وقِتالُهــا

(١) المقتضب ٣/ ٢٥، ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٢، وما بعدها و٣/ ٥٢٩ وانظر الإنصاف مسألة/ ٤٧ والأصول ١/ ١٧٤ والتسهيل/ ٢١١.

(٣) مغني اللبيب/ ٤٦٣.

(٤) التنبيه ٦٤/ أ وشرح المرزوقي/ ٣٩٦، ١٣٧٨، وشرح التبريزي ٣/ ٢٣٤.

وهو مذهب سيبويه[١]، وابن جني[٢]، وابن كيسان[٣]، والمالقي[٤]. واختلف النقل عن الفراء فقد نقل ابن مالك عن بعضهم أنّ الفراء على انها تفيد الترتيب وردّه، وذكر أن مذهبه موافق لمذهب سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين[٥].

ونقل ابن هشام عن السيرافي إجماع النحاة واللغويين على أنها لا تفيد الترتيب وردّه. بقوله: «بل قال بإفادتها إياه قطرب، والربعي، والفراء، وثعلب، وأبو عمر الزاهد، وهشام، والشافعي[٦]» وذكر أبو حيان أن هشاماً وأبا جعفر أحمد بن جعفر الدينوري ذهبا إلى أن لها معنَيَيْن: معنى اجتماع فلا تبالي بأيهما بدأت إذا اتّحد زمانهما، ومعنى افتراق إن اختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر، وذكر أن مذهبهما منقول عن قطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، وأن السيرافي والسهيلي ذكرا إجماع النحويين البصريين والكوفيين على أنّ الواو لا توجب تقديم ما قدّم لفظه ولا تأخير ما أخّر لفظه، وخطأ هما فيما نقلاه لوجود الخلاف في ذلك[٧].

وقال الفراء: «فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول

(١) الكتاب ٣/ ٤٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٢.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٩٨١ والجنى الداني/ ١٦٠.

(٤) رصف المباني/ ٤٧٣.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٩ وعزاه المالقي إلى الكوفيين انظر رصف المباني/ ٤٧٤.

(٦) مغني اللبيب/ ٤٦٤.

(٧) الارتشاف ٤/ ١٩٨١.

الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة(١)».

وعبارة ثعلب: «إذا قلت قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير وإن شئت كان قيامهما معاً، فإذا قلت: قاما معاً، كانا فيه سواء لا غير(٢)».

وأما ابن مالك فجعل المعطوف بالواو إن عري من القرائن محتملاً للمعية برجحان، وللتأخير بتوسط، وللتقدم قليلاً(٣). وقوله قريب من قول ثعلب.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه وغيره(٤).

٢ ـ جواز حذفها: وقف على ذلك ابن جني في الشاهد الذي ساقه في معرض كلامه على أن الواو لا تفيد الترتيب. وذلك في قول الشاعر:

ضربـاً طلحفـاً في الطـلى سـجينا ....

فجوز أن يكون أراد (وسجينا) «فحذف الواو كما حكى أبو عثمان عن أبي زيد: (أكلت لحماً سمكاً تمراً) وكما أنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يـزرع الـودّ في فـؤاد الكـريم(٥)

---

(١) معاني الفراء ١/ ٣٩٦.

(٢) مجالس ثعلب ٢/ ٤٥٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٨.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٩٨١، وقد تأتي بمعنى أو فتفيد التقسيم أو الإباحة أو التخيير أو بمعنى باء الجرو لام التعليل كما في المغني ٤٦٢ وما بعدها.

(٥) انظر البيت في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ والرصف/ ٤١٤، الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣١.

وكما أنشد ابن الأعرابي:

وكيــف لا أبكــي عــلى عــلاتي   صبــائحي غبــائقي قــيلاتي[١]

فكأنه أراد ضرباً شديداً ودونه، أي تارة كذا وتارة كذا[٢]».

وقد جعل ابن عصفور حذف حرف العطف ضرورة إذا دل عليه المعنى[٣]، فقال في شرح الجمل: «وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى[٤]».

وممن عدّه ضرورة ابن هشام[٥] والمالقي[٦].

ولم يخصه الأخفش بالضرورة فقال في (هاروت وماروت) من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾[البقرة: ١٠٢]: «معطوفان على الملكين أو بدل منهما»[٧].

٣ ـ حذف رب بعدها: ذكر ابن جني أن رب تحذف بعد الواو، ولا تنوب عنها لأنها حرف عطف، ورد قول أبي العباس الذي ذهب إلى أن الواو نابت عن

---

(١) الخصائص ١/ ٢٩٠، والرصف ٤١٤ ويروى ما لي لا أسقي على عِلّاتي. تهذيب اللغة ٤/ ٢٦٦ واللسان ٢/ ٥٠٣ صبح.

(٢) التنبيه ٦٤/ أ.

(٣) ضرائر الشعر/ ١٦١.

(٤) شرح جمل الزجاجي/ ٢٥١ وما بعدها.

(٥) المغني/ ٨٣١.

(٦) رصف المباني/ ٤٧٧.

(٧) معاني الأخفش ١/ ٣٢٦.

رب، فجرت الاسم بعدها[١].

وقال المرزوقي: «والواو داخلة للعطف ولم تصر بدلاً من (رب)، بدلالة وقوع الفاء العاطفة موقعه و(بل)»[٢].

وقال التبريزي: «لو نابت الواو عن (رب) لوجب أن يدخل الواو والعاطف عليه معاً[٣]» وقد سلف الكلام على ذلك في موضعين في الكلام على (رب) و(بل)[٤].

٤ ـ ترجيح العطف بها بعد بين كما نقل التبريزي عن الأصمعي، وردّ العطف بالفاء، لأن (بين) تدخل بين الشيئين يتباين أحدهما عن الآخر فصاعداً إلا إذا أريد ببين الأجزاء من المنيفة، فيصير المنيفة كاسم الجمع نحو القوم والعشيرة وما أشبه ذلك[٥].

الثاني: الزائدة: ذكر المرزوقي والتبريزي زيادة الواو في جواب (لمّا) على مذهب من يجوز زيادة الحروف في مثل هذا المكان كما قدّروها في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[الزمر: ٧٣][٦] زائدة، والمراد فتحت.

---

(١) التنبيه ٨١/ ب وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ٣١٨ وما بعدها.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٩.

(٤) ص ٣١٣ وما بعدها وص ٣٢٥ وما بعدها.

(٥) شرح التبريزي ٣/ ٢١٤ وانظر ص٣٤٠ في الكلام على الفاء.

(٦) شرح المرزوقي/ ٣٤٠ وما بعدها وشرح التبريزي ١/ ٣٢٢ الزمر ٣٩/ ٧٣. الزمر ٣٩/ ٧١.

قال ابن هشام: أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة[١]. وعزا هذا المذهب إلى البغداديين ابن جني فقال: «اعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع... فأما أصحابنا فلا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد في مثلها[٢]».

وعزاه إلى الكوفيين النحاس والزجاج والهروي والمالقي والمرادي[٣]. وذكر المرادي أن ابن مالك اختار مذهب الكوفيين[٤].

وقال الفراء: «العرب تدخل الواو في جواب (فلما) و(حتى إذا) وتلقيها... وكل صواب»[٥]. وأجاز الأخفش زيادة الواو، وإضمار الخبر، على أنه رجح الإضمار فقال: «وإضمار الخبر أحسن»[٦].

الثالث: الواو الحالية: وقف عليها المرزوقي في قول أبي القمقام الأسدي:

سَقياً لِظلِّكَ بالعشيِّ وبالضحى ... ولِيَرِدِ مائكَ والمياهُ حميمُ

فذكر أن الواو في قوله: (والمياه حميم) واو الابتداء للحال[٧]. وقدرها الأعلم

(١) المغني/ ٤٧٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٣٣ ومعاني الزجاج ٤/ ٣٦٣ وما بعدها والأزهية/ ٢٣٤ وما بعدها والرصف/ ٤٨٧ والجنى/ ١٦٤.

(٤) الجنى الداني/ ١٦٤.

(٥) معاني الفراء ٢/ ٣٩١ وانظر ٢/ ٢١١.

(٦) معاني الأخفش ٢/ ٦٧٣.

(٧) شرح المرزوقي/ ١٣٧٧.

بمعنى (إذ)[١] وقال التبريزي: إنها لازمة في الجملة الحالية لتتعلق بصاحب الحال إذا خلت من الضمير وإلا كانت جائزة. لأن الضمير يعلق من الحال ما يعلقه الواو[٢].

فأما ما ذكره المرزوقي من أنها واو الابتداء فمذهب سيبويه وغيره[٣].

وقال ابن مالك وأبو حيان تسمى واو الحال وواو الابتداء[٤]، وخالفهم المبرّد فجعلها حرف عطف وألمع إلى أنّ النحويين يسمونها واو الابتداء[٥].

وأما تقديرها بمعنى (إذ) فذكره غير واحد كسيبويه[٦] والمبرد[٧].

وعلّل ابن جني تشبيههم الواو بإذ لأن معنى قولهم جاءت هند وعمرو ضاحك: جاءت هند ضاحكاً عمرو في وقت مجيئها، وعن الفارسي أنها تنتصب مع ما بعدها كإذ، وما بعدها لا يكون إلا جملة، ولذلك ما ذهب إليه الكسائي من أنها منتصبة لشبهها بالظرف، وأنك قد تعبر عن الحال بلفظ الظرف[٨].

---

(١) شرح الأعلم/ ١٢٩.

(٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٤٠.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٩٠ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٥ وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٩ والمغني/ ٤٧١.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٩ والارتشاف ٣/ ١٦٠٤ والأزهية/ ٢٣٣.

(٥) المقتضب ٤/ ١٢٥.

(٦) الكتاب ١/ ٩٠.

(٧) المقتضب ٤/ ١٢٥ وانظر الأزهية/ ٢٣٣.

(٨) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٤ وما بعدها وانظر الجنى/ ١٦٤ والارتشاف٣/ ١٦٠٤.

وما ذكره التبريزي من لزومها في الجملة الحالية الخالية من الضمير فيختص بالجملة الاسمية[١]. وذكر المالقي أنها تتقدر بـ(إذا) تارة وبـ(في حال) تارة أخرى[٢].

الرابع: واو المعيّة: وهو مصطلح بصري أطلق على الواو التي تنصب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة إذا عطف على اسم صريح أو مؤول. وسبق بنفي أو استفهام أو حضّ أو عرض أو تمنّ أو دعاء أو شرط[٣]، وسماها الكوفيون واو الصرف[٤].

وعرف الفراء الصرف بقوله: «أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف[٥].

وقد وقف على هذه الواو ابن جني فجعله كقول العرب: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا تجمعوا بين أن تأخذوا وأن أترك وكقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[٦]

---

(١) انظر مواضع وجوبها وجوازها وامتناعها في شرح التسهيل ٢/ ٣٥٩ وشرح الكافية للرضي١/ ٢١٢ وما بعدها والارتشاف ٣/ ١٦٠٤ـ ١٦٠٨ وشرح الألفية للمرادي ٢/ ١٦٥ ـ ١٧٢.

(٢) رصف المباني/ ٤٨٠.

(٣) انظر رصف المباني/ ٤٨٣ والكتاب ٣/ ٤١.

(٤) المغني/ ٤٧١ ومعاني الفراء ١/ ٣٣ وحروف المعاني للزجاجي/ ٣٨ والأزهية/ ٢٣٢.

(٥) معاني الفراء ١/ ٢٣٥ وانظر ١/ ٣٣ وما بعدها.

(٦) التنبيه ٤٢/ أ والبيت لأبي الأسود الدؤلي انظر الأزهية/ ٢٣٤ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٩٤ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨.

وجعله المالقي من باب المخالفة في اللفظ أو المعنى[(١)].

واختلف في كون هذه الواو عاطفة[(٢)]، أو عاملة النصب فيها بعدها[(٣)]. والثاني مذهب الكوفيين كما ذكر ابن هشام[(٤)].

وقال الفراء: يجوز فيه الإتباع لأنه نسق في اللفظ وينصب إذا كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث في أوله ولا تكرر له [(٥)].

الخامس: الواو التي ينتصب بعدها الاسم لأنه مفعول معه، وتكون بمعنى مع. وقف عليها المرزوقي.[(٦)] في قول الشاعر:

تجـــودت في مجلـــس واحـــد قراهـــا وتســـعين أمثالهـــا

وذكرها التبريزي في أحد وجوه المعنى في رواية العطف في رواية (والحجر) فيكون العطف على (رأس) رفعاً ويكون مقوياً. أو على النصب على المفعول معه ويكون بمعنى الباء كقولهم الرجال وأعضادها والنساء وأعجازها[(٧)].

وقد قدر سيبويه هذه الواو بمعنى (مع) تارة وبمعنى الباء أخرى. فقال في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به

---

(١) رصف المباني/ ٤٨٥ وما بعدها.

(٢) الجمل للزجاجي/ ومغني اللبيب/ ٤٧٢ والرصف/ ٤٨٥ والجنى/ ١٥٧.

(٣) الجنى الداني/ ١٥٧.

(٤) المغني/ ٤٧٢ ووافق البصريين والجنى/ ١٥٧.

(٥) معاني القرآن١/ ٢٣٥.

(٦) شرح المرزوقي/ ٦٠٧.

(٧) شرح التبريزي ٤/ ٣٦٢ وشرح الأعلم/ ٦٢٧.

كما انتصب (نفسه) في قولك: (امرأو نفسه) وذلك قولك: (ما صنعت وأباك) و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)، إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها، ومثل ذلك: مازلت وزيداً حتى فعل، أي مازلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به، وما زلت أسير والنيل، أي مع النيل، واستوى الماء والخشبة أي بالخشبة، وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة»[١].

وقال المالقي: تكون بمعنى (مع) مشوبة بمعنى باء المفعول به[٢].

واختلف في كونها عاملة في الاسم بعدها فقيل هي العاملة بنفسها، وقيل بالفعل قبلها وقيل بفعل الملابسة المحذوف بعدها، وقيل منصوب بالخلاف، وقيل منصوب نصب الظروف[٣] وبقي من أقسام الواو واو الاستئناف والقسم والثمانية، والداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وواو ضمير جماعة الذكور، وواو علامة المذكرين في لغة طيئ أو أزد شنوءة أو بلحارث، وواو الإنكار، وواو التذكر، والواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها[٤].

* * *

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٧ وانظر حروف المعاني للزجاجي/ ٣٧ ومعاني الفراء ١/ ٣٣.

(٢) رصف المباني/ ٤٨٣.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٩٧ ومعاني الفراء ١/ ٣٣ والرصف/ ٤٨٣ والمغني/ ٤٧١ والجنى/ ١٥٥.

(٤) انظر المغني/ ٤٦٢ ـ ٤٨٢ (زعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة وثمانية) ذكرها ابن خالويه.

وا

حرف نداء يختص بباب الندبة[١] وقف عليه المرزوقي والتبريزي، وذكرا أنه حرف للندبة يدل على التألم والتشكي[٢].

وذكر ابن هشام أنه يأتي على وجهين:

أحدهما: أن يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة، ويجوز استعماله في النداء الحقيقي عند بعضهم والثاني: أن يكون اسماً لأعجب[٣].

وقد ينادى المندوب بـ (يا) غير أن (وا) أكثر في الندبة[٤].

قال سيبويه: «الندبة يلزمها (يا) و(وا) لأنهم يختلطون، ويدعون ما قدفات وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها من ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم»[٥].

* * *

يا

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدّر عند الحذف سواها، ولا ينادى

---

(١) انظر الجنى/ ٣٥٢، والكتاب ٢/ ٢٢٠ والرصف/ ٥٠٣.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٠٨٣، وشرح التبريزي ٣/ ٩٩.

(٣) مغني اللبيب/ ٤٨٢ والجنى/ ٣٥٢.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠ والارتشاف ٥/ ٢٢١٥.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٣١.

اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها[١].

وقد وقف عليها ابن جني، فقال: «يجوز أن تتعلق الباء بحال ينصبها حرف النداء، ومعناه: أناديك كائنة بهذا الوجد الذي تزعمينه، كما قال:

يـــادار ميّـــة بالعليـــاء فالســـند ....[٢]

أي أناديك عالية غير أن العمل الآن في الحال لنفس (يا)، لا لما دلّ عليه من معنى (أدعو) أو أنادي»[٣].

وقال في اللمع إنها تعمل النصب لأنها نابت عن الفعل[٤]، وهو ظاهر مذهب الفارسي في كتاب الشعر[٥] واختيار ابن برهان[٦].

ونقل الرضي عن المبرد إجازته نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وقال: «ليس ببعيد لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب أي: مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف»[٧].

---

(١) المغني/ ٤٨٨.

(٢) البيت للنابغة الذبياني وعجزه: أقوت وطال عليها سالف الأبد. الديوان/ ١٤ والكتاب ٢/ ٣٢١ والمحتسب ١/ ٢٥٢ والصاحبي فبي فقه اللغة/ ٢١٥.

(٣) التنبيه ١٤٧/ أ في قوله:

أحقـــاً يـــا حمامـــة بطـــن وج بهـــذا الوجـــد أنـــك تصـــدقينا

(٤) اللمع/ ١٦٩.

(٥) كتاب الشعر ١/ ٦٢ ـ ٦٨.

(٦) شرح اللمع ١/ ٢٧١ وما بعدها.

(٧) شرح الكافية ١/ ١٣١ وما بعدها.

ونقلـه ابن يعيش. وزاد على الفارسي أن (يا) اسم من أسماء الفعل وليس حرفاً[١].

وأما مذهب المبرد الذي صرح به في المقتضب فالنصب بفعل مضمر وأداة النداء بدل منه وهو مذهب سيبويه[٢] والأخفش[٣] وابن السراج[٤] وغيرهم[٥].

وقال ابن جني في موضع آخر من التنبيه «فقد علمت أن حروف المعاني لا تجري مجرى الأفعال التي تدل عليها، وهذا واضح[٦] وهذا يناقض كلامه السابق في إجراء (يا) مجرى الفعل الذي دلت عليه.



(١) شرح المفصل ١/ ٢٧١.

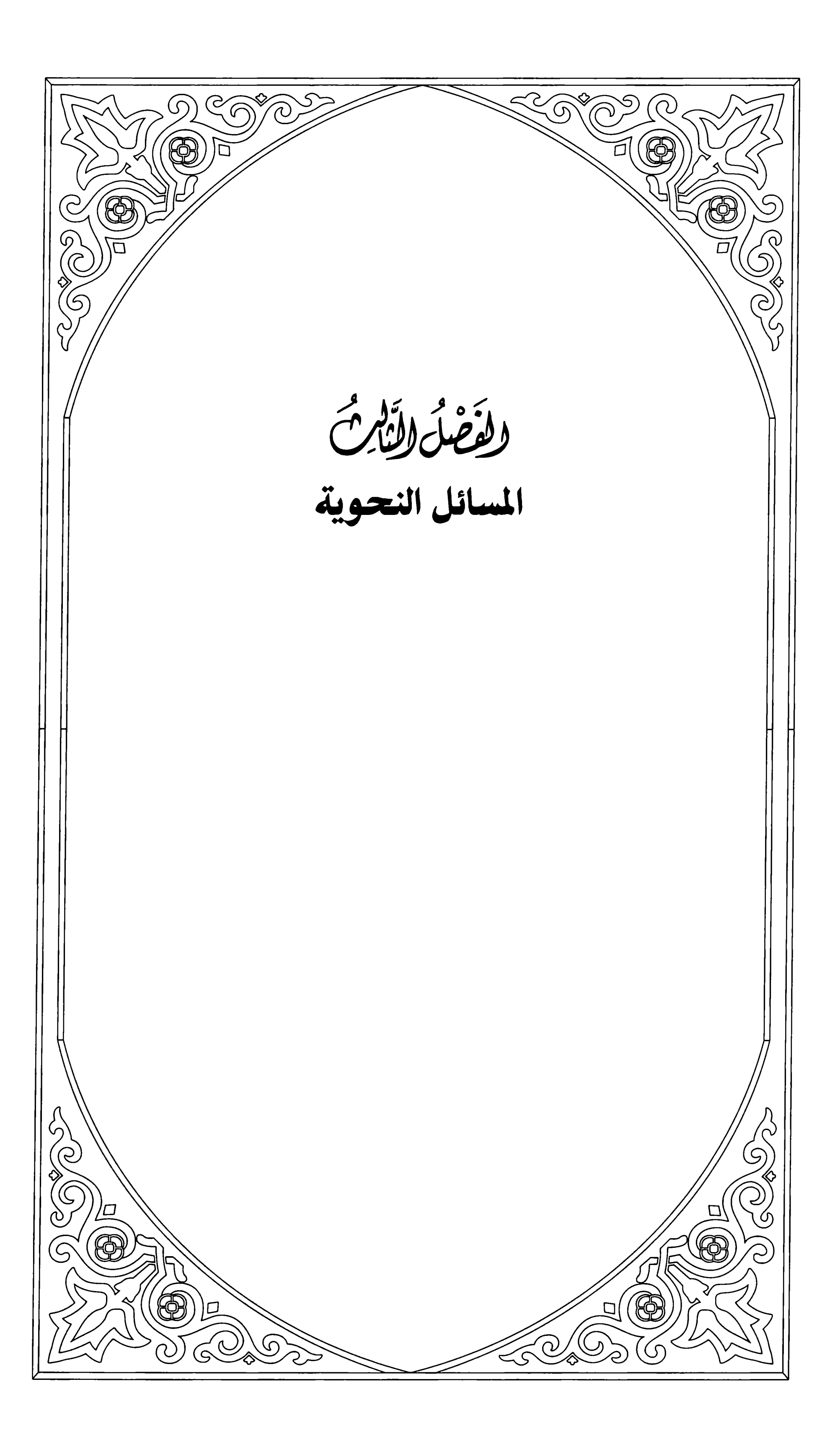
(٢) المقتضب ٤/ ٢٠٢ والكتاب ٢/ ١٨٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٢١.

(٤) الأصول ١/ ٣٤٠.

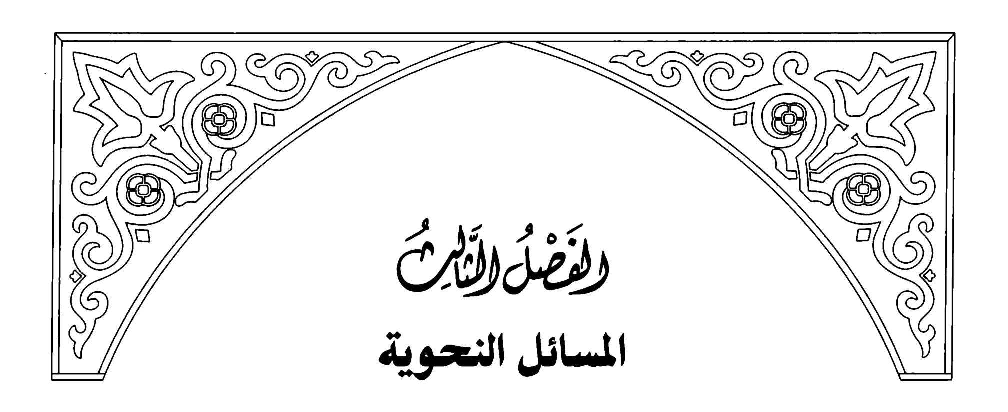
(٥) كابن مالك وابن عصفور والشلوبين وأبي حيان وابن هشام وابن يعيش: انظر التسهيل/ ١٧٩ وشرحه٢/ ٢٨٥ والمقرب ١/ ١٧٥ وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٨١ وما بعدها ورد على من خالف سيبويه بأمرين الأول أنه ليس كل حروف المعاني تعمل والآخر أنها لو كانت عاملة لجاز اتصالها بمعمولها ولجاز نداء الضمير المنفصل (إياك).

(٦) التنبيه ١٥٤/ ب.



الفَصْلُ الثَّالِثُ

المسائل النحوية



الفَصْلُ الثَّالِثُ
المسائل النحوية

الإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجب

ذهب ابن جني إلى جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجب إذا حملت الكلام على معناه كما قي قول أم السُّليك بن السُلَكة:

إنّ أمــــــــراً فادحـــــــــاً   عـــــن جـــوابي شــــغلك

لأنه محمول على معنى: ما شغلك إلا أمر فادح كحكاية العرب (شرٌّ أهَرَّ ذا ناب) و(شيء ما أجاءك إلى مخّة عرقوب) التي حملت على معنى: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ، وما أجاءك إلى مخّة عرقوب إلّا شيء. ثم قال: فالكلام يصلحه ويفسده مواقعه والأغراض المترامية به، فتأمّل يصحّ لك بإذن الله(١).

كما جوّز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في قول نصيب:

أهابــك إجــلالاً ومــا بــك قــدرة   عــليّ ولكــن مــلء عـين حبيبهـا(٢)

كما جاز عند أبي الحسن الابتداء بالنكرة في نحو: قائم أخوك، وعند الجماعة

---

(١) التنبيه ١١٧/ أ وما بعدها.

(٢) البيت لمجنون ليلى في ديوانه/ ٥٨ ونسب لنصيب بن رباح انظر أوضح المسالك ١/ ٢١٥ وشرح الأشموني١/ ١٠١.

في نحو: أقائم أخواك بمعناه، أي: أقام أخواك[١].

ثم قال: والفرق بينهما أن ما بعد المبتدأ فيما ذكره ابن جني مبتدأ، وما بعده فيما أجازه الأخفش والنحويون معمول اسم الفاعل لتمكن اسم الفاعل في العمل[٢].

وجعله في باب كان ضرورة[٣].

وتبعه المرزوقي في تجويزه في هذا الموضع لحصول الفائدة في تعليق الخبر[٤].

وذكر المرزوقي والتبريزي من مواضع الابتداء بالنكرة الدلالة على دعاء، أو الاختصاص بالوصف[٥]. كما في قول ابن عنمة الضبي:

لأُمِّ الأرضِ ويلٌ ما أجنَّتْ ... بحيثُ أضرَّ بالحسنِ السبيلُ

ومذهب الجمهور أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو قارب المعرفة من النكرات[٦] ولذلك عدوا الإخبار عن النكرة بالمعرفة ضرورة[٧].

وأما ما ذكره المرزوقي والتبريزي من جواز الابتداء بالنكرة إذا دلّ على

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٠٢ وشرح الكافية الشافيه ١/ ٣٧١ والتصريح ١/ ١٧٦ والارتشاف/ ١١٠٧ وذلك لتضمّن المبتدأ ضميراً يعود على شيء في الخبر، والشاهد فيه جواز الإخبار عن النكرة (مِلْءُ عين) بالمعرفة وهو (حبيبها) لتضمُّنِه ضميراً يعود على الخبر.

(٢) التنبيه ١٥١/ أ، ١٦٦/ أ.

(٣) المصدر نفسه/ ٥٧٨.

(٤) شرح المرزوقي/ ٣٦٣، ١٢١٥ وشرح التبريزي ٣/ ١٩٧، ١٥١.

(٥) شرح المرزوقي ١٠٢١ وشرح التبريزي ٢/ ٣٧١، ٣٩٦

(٦) المقتضب ٤/ ١٢٧، ٨٨، ٩٠ والأصول ١/ ٥٩.

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور/ ٢٩٥ والأصول ١/ ٥٩.

دعاء فمخالف لما ذكره المبرد، فقد ذهب إلى أن النكرة إن قصد بها الدعاء لا يجوز فيها إلا النصب، وإن قصد بها الإخبار بأنّ هذا قد ثبت رُفِعت[١].

ونقل ابن مالك عن سيبويه أنه يستقبح الابتداء بالوصف النكرة غير المعتمد على الاستفهام أو النفي ولا يمنعه، ومن زعم غير ذلك فقد قوّله ما لم يقله، والأخفش والكوفيون لا يشترطون[٢]. وأجاز الإخبار بالنكرة عن المعرفة في باب كان وإنّ في الاختيار[٣]. وذكر أبو حيان أن مذهب ابن مالك جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الاختيار بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة كقول الشاعر:

كأنّ سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجها عسل وماء[٤]

وقول الآخر:

قفي قبل التفرُّقِ يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا[٥]

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٢١ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٥.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٥٦ وما بعدها.

(٤) البيت لحسان بن ثابت ديوانه/ ٧١ (تحقيق: سيّد حنفي حسنين)، وانظر الكتاب ١/ ٤٩، ٤/ ٩٢، والمقتضب ٤/ ٩٢ والأصول ١/ ٦٧ وجمل الزجاجي/ ٤٦ وشرح الجمل ١/ ٤١٥ وشرح التسهيل ١/ ٣٥٦ ومغني اللبيب وشرح المفصل ٧/ ٩١ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦ والخزانة ٩/ ٢٢٤.

(٥) البيت للقطامي انظر الكتاب ٢/ ٢٤٣ والأصول ١/ ٨٣ والمقتضب ٤/ ٩٤ والإيضاح/ واللمع ١٢٠ وشرحه ١/ ٢٩١ وجمل الزجاجي/ ٤٦ وشرح الجمل ١/ ١٥٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٦ وشفاء العليل ١/ ٣١٧ وشرح المفصل ٧/ ٩١ وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٥.

وأن سيبويه أجاز إن قريباً منك زيد(١). وخطّأ ابن مالك(٢). وقال: ولم يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في الإخبار بذلك فائدة، وزعم ابن مالك أنّ من مسوّغات الابتداء بالنكرة تقدم جملة مشتملة على فائدة تكون خبراً عن النكرة(٣).

وقال ابن جني لسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح. فإنما جاءت منه أبيات شاذة وهو في ضرورة الشعر أعذر. والوجه اختيار الأفصح الأعرب.

كما ذكر أن النكرة الدالة على جنس تفيد مفاد المعرفة وإذا سبقت بنفي جاز ما لا يجوز مع الإيجاب(٤).

* * *

الإخبار عن الجثة بالظرف

متع ابن جني في غير موضع الإخبار عن الجثة بظرف زمان(٥). في قول

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٧٨.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ١٠٧٩، ١٠٨٢.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ١١٠٠، ١١٠٣ وانظر مسوغات الابتداء بالنكرة شرح التسهيل ٣/ ٢٨٩-٢٩٦.

(٤) المحتسب ١/ ٢٧٩.

(٥) التنبيه: ١١٣/ ب، ٣٩/ أ، ١١٢/ ب. جوّز في غادٍ أن تكون تامة وغداة غدٍ ومعي =

أرطاة بن سُهيَّة:

هل أنت ابن ليلى إن نَظَرْتـك رائـح مع الركب أوغـادٍ غـداةَ غـدٍ معـي

وهـو مذهب الجمهور[١]. وظاهر كلام سيبويـه جـوازه إذا كان فيه معنى الشـرط لقولـه: «ألا ترى أنك لو قلت زيدٌ يوم الجمعـة فأنا أضربـه لم يكن، ولو قلت: زيد إذا جاءني فأنا أضربه كان جيداً، فهذا يدُلّك على أنه يكون على غير قوله زيداً أضرب حين يأتيك»[٢].

وقال أبو حيان: إنّ قوماً أجازوه إذا كان فيه معنى الشرط وإنّ بعض المتأخّرين ذهبوا إلى جوازه إذا أفاد ولم يكن فيه معنى الشرط، وكذلك إذا وصفته ثم جررته بفي جاز وقوعه خبراً[٣].

وردّه ابن عصفور لأنّه لا فائدة فيه وأوّل ما ورد من ذلك على الحذف[٤].

* * *

= متعلقان بها، ووجهاً آخـر أن تكـون معي حـالاً من ضمير غـادٍ وغـداة غدٍ ظـرف لمعي متعلق به. أو تكون غادٍ ناقصة فيكون معي خبرها وغداة غد ظرف لمعي لاتصالها بالضمير، ولا يجوز جعل (غداة) خبراً عن غادٍ ولا حالاً من فاعله ولا من ضمير معي لامتناع جريان الزمان أخباراً عن الجثث.

(١) انظر الكتاب ١/ ١٣٦ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٠٢ والأصول ١/ ٦٣ والارتشاف ٣/ ١١٢٣.

(٢) الكتاب ١/ ١٣٧.

(٣) الارتشاف ٣/ ١١٢٣.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨ وما بعدها.

مجيء كان وأصبح وأمسى وظلّ بمعنى صار

ذهب ابن جني إلى أنّ (كان) الناقصة تأتي بمعنى صار كما في قول شمعلة ابن أخضر بن هبيرة:

فخـرَّ علـى الألاءة لم يوسَّـد وقـد كـان الـدماء لـه خماراً[١]

واستشهد على ذلك بما أنشده أبو علي:

بتيهـاء قفـرٍ والمطـيّ كأنهـا قطا الحَزن قد كانت فراخاً بيوضها[٢]

وقال: «وهذا وجه من وجوه (كان) خفيّ»[٣].

ونقله المرزوقي عن بعضهم[٤]، وذكر في موضع آخر أن الأفعال الناقصة قد ترد لا يراد بها معنى لفظها الذي وضعت له فأمسى وأصبح وظلّ وبات قد تفيد معنى صار إن لم تقصر على وقت معين كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلۡأُنثَىٰ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا ﴾[النحل: ٥٨] والبشارة تقع ليلاً ونهاراً، وكذلك في قولك أصبحوا خاسرين، وأمسوا نادمين، وإن كانوا في كل أوقاتهم على ذلك[٥].

وهو مذهب ثعلب كما ذكر صاحب الخزانة[٦] وابن مالك. وروى الفارسي

---

(١) شرح المرزوقي/ ٥٦٧، ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ (كون). و١١٨(حسن).

(٢) شرح المرزوقي/ ٦٨ وعزاه ابن يعيش لابن كنزة شرح المفصل ٧/ ١٠٢ وهو في اللسان لابن أحمر. ١٣/ ٣٦٧ (كون) وشرح المفصل ٧/ ١٠٢ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١.

(٣) التنبيه ورقة ٨٦/ ب وذكره ابن برهان، اللمع ١/ ٥٠.

(٤) شرح المرزوقي/ ٦٨.

(٥) شرح المرزوقي/ ٣٤، ٧٣١.

(٦) خزانة الأدب ٩/ ٢٠١، شرح التسهيل ١/ ٣٤٤.

البيت عن ثعلب، وعدّ هذا قسماً من أقسام كان(١)، وذكره أبو البركات الأنباري عن بعضهم(٢) وابن منظور(٣).

وقال ابن يعيش: العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا كان هنا موقع صار لما بينهما من التقارب في المعنى، وكذلك أصبح وأمسى وأضحى وظلّ من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص(٤).

وذكر الرضي أن مجيئها بهذا المعنى قليل(٥).

* * *

إجراء كاد مجرى كان في مجيء اسمها ضمير الشأن

ساق ابن جني مذهب الأخفش في إجراء كاد مجرى كان في مجيء اسمها ضمير الشأن وذلك في قوله تعالى: ﴿بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]. في معرض تعليقه على قول أشجع السلمي:

فأصبح في لحدٍ من الأرض ميتاً وكانت به حياً تضيق الصحاصحُ(٦)

(١) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٣٦.

(٢) أسرار العربية/ ١١٥.

(٣) لسان العرب/ بيض.

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٩٣.

(٦) التنبيه ١٠٨/ ب. وانظر مذهب الأخفش في معاني القرآن ١/ ٣٦٧. جوز أن يكون اسم كان ضميراً مستتراً يعود على مذكور متقدّم وهو الوجه الأقوى، وأن يكون ضمير الشأن لِما لم يجرِ ذكرُه.

وذكره سيبويه في باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في (إنّ). فقال: «ومثله ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[التوبة ١١٧] وجاز هذا التفسير لأنّ معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ كما قلت: ما كان الطيب إلّا المسك، على إعمال ما كان الأمرُ الطيبُ إلّا المسك، فجاز هذا إذ كان معناه: ما الطيب إلّا المسك»[١].

وقال الفراء: «من قال (كاد يزيغ) جعل في (كاد) اسماً مثل الذي في قوله: (عسى أن يكونوا خيراً منهم)، وجعل يزيغ به ارتفعت القلوب مذكّراً»[٢].

وعلل الفارسي جواز تقدير ضمير الشأن مع كاد للزوم الخبر لها فأشبهت العوامل الداخلة على المبتدأ للزوم الخبر لها، ولم يجوّزه في عسى، لأنّ فاعله يقع مفرداً، فلا يلزمه الخبر. وعدّ مجيء أن بعد كاد ضرورة لا يعتدّ بها، وأن إضمار القصة والحديث فيها قول سيبويه[٣].

ونقل أبو حيان عن أبي القاسم بن الأبرش زعمه أن كان التي يضمر فيها الشأن قسم برأسها، فهي لا ناقصة ولا تامة[٤].

* * *

---

(١) الكتاب ١/ ٧١.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥٤.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٤/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦ والمسائل الحلبيات/ ٢٥٠ ـ ٢٥٢ والمسائل العسكريات/ ٧٣.

(٤) الارتشاف ٣/ ١٢٢٨.

عمل كان الناقصة في الحال

جوّز ابن جني عمل كان الناقصة في الحال كما في قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾[يونس: ٢][١]. فاللام في قوله (للناس) منصوبة الموضع لأنه صفة لـ (عجب) فلما تقدمت نصبت على الحال في أحد وجوه الإعراب[٢]. وذلك في قول غسّان بن وَعْلة:

إذا كنتَ في سعدٍ وأمُّك منهم غريباً فلا يَغْرُرْكَ خالُك من سعدِ

وهذا الذي اختاره مخالف لما نقل عنه، فقد ذكر ابن مالك وأبو حيان أنه منع عملها في الظرف والمجرور هو وجماعة كالمبرد وابن السراج والفارسي والجرجاني وابن برهان والأستاذ أبو علي وأن ذلك ظاهر مذهب سيبويه[٣].

وذكروا أن الخلاف في إعمالها في الحدث أو الحال مبني على دلالتها على الحدث أو عدم دلالتها عليه، فالمشهور عن هؤلاء قولهم بدلالتها على الزمان دون الحدث[٤].

وردّ ابن هشام وابن مالك وأبو حيان قولهم[٥]. وقال أبو حيان: من قال

---

(١) ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس: ٢].

(٢) التنبيه: ٧٦/ أ. جعل (أمك منهم) جملة حالية منصوبة بـ (كنت) وذلك أن كان قد يعمل فيما ليس باسم ولا خبر نحو قوله تعالى. أو تكون معمولة لـ (غريباً) لأنه يعمل في الظرف وإن تقدّم.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠ والارتشاف ٣/ ١١٥١ والمغني/ ٥٧٠ والهمع ٢/ ٧٤.

(٤) انظر المقتضب ٣/ ٣٣. والأصول ١/ ٨٢ والمسائل العسكريات/ ٣٣ والتمام/ ١٧١ وشرح اللمع ١/ ٤٩.

(٥) مغني اللبيب/ ٥٧٠، ٧٢٦ وما بعدها وشرح التسهيل ١/ ٣٣٨ والارتشاف ١/ ٢٣٨.

بدلالتها على الحدث أعملها في الظرف والمجرور والحال[١].

ولم يصرّح ابن مالك بعملها في الحال والظرف والمجرور بل صرّح بأنها دالة على مصادرها وأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي[٢]. وأن خبر هذه الأفعال قد يشبّه بالحال في اقترانه بالواو[٣]. ونقل السيوطي عن الفارسي منع تعليق الجار بها وأنّ في عملها في ظرف الزمان نظراً[٤].

* * *

فاعل نعم وبئس

الأصل في فاعل نعم وبئس أن يكون معرفاً بـ (ال) أو مضافاً إلى معرّف بـ (ال) أو ضميراً مفسّراً بنكرة[٥]. واختار ابن جني جواز مجيئه نكرة مختصّة لمضارعتها المعرفة بالإضافة إلى نكرة[٦]، ومذهب سيبويه وعامة النحويّين أنّ ذلك خاصّ بالضرورة[٧].

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٥٢.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٠.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٥٩ وما بعدها.

(٤) الهمع ٢/ ٧٥.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٢ وما بعدها.

(٦) التنبيه ورقة ١٧٢/ أ.

(٧) انظر الكتاب ٢/ ١٧٦ وما بعدها والمقتضب ٢/ ١٤١ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٢ والارتشاف ٤/ ٢٠٤٧ والخزانة ٩/ ٤١٥.

والفراء يجوّز فيه الرفع والنصب[١].

وحكى الأخفش أن ذلك لغة[٢]. وما اختاره ابن جني مذهب الفارسي، قال في البصريات: «اعلم أنّ العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك»[٣].

وهو ظاهر مذهب ابن السراج[٤]. واختار ابن مالك مجيئه نكرة مضافة أو مفردة[٥] كما أجاز ابن جني وصفه جوازاً حسناً إذا كان الوصف فيه على التفضيل على فئة محدّدة لا على الجميع مخالفاً بذلك الفارسي وابن السراج اللذين ذهبا إلى منع الوصف وحَمْله على البدل قياساً لأن الجنس أبعد شيء عن الوصف لفساد معناه[٦].

وردّ عليهما ابن مالك بقوله: «وأما النعت، فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق، بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأنّ تخصيصه حينئذ

---

(١) معاني القرآن ١/ ٥٦.

(٢) الخزانة ٩/ ٤١٥.

(٣) المسائل البصريات/ ٦٤٠ والإيضاح/ ٨٢ وما بعدها.

(٤) الأصول ١/ ١١٩.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٤.

(٦) التنبيه ١٦٨/ ب وذلك في قول يزيد بن قُنافة:

لعمري وما عمري عليّ بهيّن ... لبئس الفتى المدعوّ بالليل حاتم

إذ ذكر أن مذهب النحاة أنه لا يجوز وصف فاعل نعم وبئس لأنه جنس وحملوا ما جاء على البدل.

مناف لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت كما في بيت الحماسة.

وحكى ابن السراج وأبو علي مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجّة لهما»[1].

وذكر البغدادي أن الفارسي نقل قول ابن السرّاج وأقره في تذكرته في أنّ الوصف قبيح وحمله على البدل ثم قال: «وردّ عليهما الشارح المحقق بأنّ هذا المنع ليس بشيء، لأنّ الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق، وهو في مثل هذا الردّ والتوجيه تابع لابن جني»[2].

وذكر أبو حيان أن منع وصفه مذهب البصريين ونقل عن ابن السراج والفارسي جوازه[3]. والذي في الأصول أنه جاء في الشعر منعوتاً واختار جعله بدلاً لا نعتاً[4]، وما ذكره أبو حيان مخالف لما نقله ابن مالك والرضي والبغدادي.

* * *

نيابة المفعول لأجله عن الفاعل

منع ابن جني نيابة المفعول لأجله عن الفاعل لاستحالته، ولأنّ المجرور في قوله «يغضى من مهابته» من قول الحزين الليثي:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٠.

(٢) الخزانة ٩/ ٤٠٥ وما بعدها.

(٣) الارتشاف ٤/ ٢٠٤٥.

(٤) الأصول ١/ ١٢٠.

يُغضِي حياءً ويُغضى من مهابته فما يكلَّم إلا حين يبتسم

ليس بمنزلته في (سير بزيد) لأن زيداً هنا مفعول به في المعنى(١).

ومنعه التبريزي والمرزوقي وذكرا أن الحال والتمييز لا يقام واحد منهما مقام الفاعل، وخالف ابن جني في فصله بين (من مهابته) و(سير بزيد) بل حمل قول الشاعر على إضمار المصدر في (سير بزيد) في حين جعل ابن جني المجرور نائباً عن الفاعل لأنه بمعنى المفعول به(٢).

وجعل الأعلم نائب الفاعل المصدر المضمر في يغضي لدلالة الفعل عليه وجوّز بناءً على ذلك بناء ما لا يتعدّى إلى ما لم يسمّ فاعله نحو قام وقعد فيقال قيم القيام وقُعِدَ القعود، وعزاه إلى سيبويه وذكر أن بعضهم روى البيت على البناء للمعلوم فراراً من هذا التقدير واختار الأول(٣). ومَنْعُ إقامتِهِ مذهب الجمهور والفارسي وابن جني(٤) وكذلك الحال والتمييز(٥).

وعلل ابن السراج المنع بزوال معنى التعليل من المفعول لأجله إذا أقيم مقام الفاعل(٦). وعلله الفارسي بأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، وذكر أنه لم يجز

---

(١) التنبيه ١٨٠/ ب.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٦٢٣ والتبريزي ٣/ ١٣٠.

(٣) شرح الأعلم/ ٩٣٧ منع ابن جني في اللمع بناء اللازم للمجهول/ ٨٣.

(٤) انظر الارتشاف ٣/ ١٣٣٧وانظر الأصول ١/ ٨١ والمقتضب ٤/ ٥١وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٤والهمع ٢/ ٢٧٠.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٣٣٨ والهمع ٢/ ٢٧٠.

(٦) الأصول ١/ ٨١.

نصبه نصب المفعول به اتساعاً كما اتسع في الظرف لأنه عندئذ يخرج عن كونه مفعولاً له ولم يكن عليه دلالة لأنه إنما يُعلم كونه مفعولاً له متى كان فضلة بعد الفاعل يقدَّر وصول الفعل إليه باللام(١).

وما ذكره الأعلم من نيابة المصدر المضمر عن الفاعل إذا بني للمجهول ذكره السيوطي ونقله عن الزجاجي(٢). ونقل ابن مالك عن الزجاجي إجازة بعضهم إضمار المصدر وعزا ذلك إلى سيبويه ونقل عن ابن خروف خلاف ذلك وصحّحه(٣). وأجاز نيابة الجار والمجرور(٤).

وذكر أبو حيان أن ذلك مذهب البصريين، وهو الذي اختاره ابن جني، لأنّ المجرور عندهم في موضع نصب إلا أنه لا يُتبع على الموضع كما لا يتبع إذا كان في محل نصب. ونقل الخلاف في النائب فقيل المجرور وقال غيرهم: حرف الجر، أو ضمير مبهم مستتر في الفعل أو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو الجار والمجرور(٥).

ونقل السيوطي وأبو حيان الاتفاق على عدم جواز نيابة المفعول لأجله المنصوب، وأما المجرور ففيه قولان:

الأول: عدم جوازه عند الجمهور وصححه الفارسي وابن جني.

---

(١) المسائل البصريات: ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

(٢) الهمع ٢/ ٢٧١.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٧.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١٢٦.

(٥) المصدر نفسه ٣/ ١٣٣٦ وما بعدها.

الثاني: الجواز بناء على جواز إقامة المجرور[١].

وأما ما أورده التبريزي والمرزوقي من نيابة الحال عن الفاعل في قول الشاعر:

لوعُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنتَ أكرمهم ميتاً وأبعدَهم من منزل الذام[٢]

فجائز لأنه صار الفاعل في المعنى لمّا ردّ إليه حرف العطف فزالت الحالية.

وقال ابن أبي الربيع: الفعل يبنى لأربعة أشياء: المفعول به والمصدر وظرف الزمان وظرف المكان[٣].

واشترطوا في المصدر أن يكون لغير توكيد[٤].

وقال سيبويه: «هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره، وإنّما يجيء ذلك على أن تبيّن أيّ فعل فعلت أو توكيداً»[٥].

* * *

مجيء الحال معرفة

ذهب ابن جني إلى جواز مجيء الحال بلفظ المعرفة إن كان في معنى النكرة.

---

(١) الهمع ٢/ ٢٧٠ والارتشاف ٣/ ١٣٣٧.

(٢) شرح المرزوقي/ ١١٢٢ وشرح التبريزي ٣/ ١٣٠ وانظر الأصول ١/ ٨١ والبيت لعصام بن عبيد الزّمّاني انظر خزانة الأدب ٧/ ٤٧٣.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٦١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٦ والارتشاف ٣/ ١٣٣٢ واللمع/ ٨٣.

(٥) الكتاب ١/ ٢٢٨ وما بعدها.

وعلّل مجيء (ابن أحلام النيام) من قول زُمَيْل بن أُبَيْر:

فجئت ابـن أحـلام النيـام ولم تجـد لنفسـك إلّا صِـهرها مَـن تُباعِـلُ

وهو معرفة حالاً بقوله:

«لما كان مثلاً لا حقيقةَ تحته، عاد به المعنى إلى التنكير، كما أن قولهم: (ادخلوا الأول فالأول، لّما لم يُرِد بهذا التعريفِ أوّلاً بعينه وكان معناه ادخلوا متتالين أجاز أن يكـون حالاً، فكذلك أيضاً لما كـان معنى (ابن أحلام النيام) أي جئت ساقطاً هلهلاً لغير رِشدة جاز أيضاً أن يكون بلفظ المعرفة لأنه في معنى النكرة»[١].

ومذهـب الجمهـور اشـتراط تنكير الحـال[٢]. ونقـل أبو حيان عن يونس والبغداديين جواز مجيئها معرفـة، وعن الكوفيين جواز أن تأتي على صورة المعرفة إن تضمنت معنى الشـرط وهـي مع ذلك نكرة[٣]. ووصفـه ابن مالك بالشذوذ وتأوّله بالنكرة[٤].

ومن الحال المعرفـة (وَحْدَ) مضافـة إلى ضميـر. قال المرزوقي: «وموضـع (وحدي) من الإعراب نصب على المصدر، والتقدير لست آكله وقد أوحدت نفسي في أكله إيحاداً. فوضع وحدَه موضع الإيحاد.

---

(١) التنبيه ١٦٣/ أوما بعدها وانظر ١٦٤/ أ، وذكر مثله الأعلم/ ١٠٦٤ و١٠٢٦ والمرزوقي/ ٧٩١ و٩٦٨.

(٢) الكتـاب ١/ ٣٧٧، ٢/ ٥٢، ١١٢، ١١٤ والأصـول ١/ ٢١٤ والارتشـاف ١٥٦٢، والتصريح ١/ ٣٧٢.

(٣) الارتشاف/ ١٥٦٢.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٦.

والكوفيون يجعلون وحدي في موضع الحال وإن كان لفظه معرفة، يجعلونه من باب (جاؤوا قضهم بقضيضهم) و(كلمته فاه إلى فيّ) وما أشبهه»[١]. وذلك في معرض تعليقه على قول حاتم الطائي:

إذا ما صنعْتِ الزّادَ فالتمسي لـه ... أكيلاً فإنّي لستُ آكلَه وَحْدي

وزاد التبريزي في موضع آخر قول أبي سعيد: «هو ينتصب عند الخليل وسيبويه على الحال، وهو اسم يجعل في موضع المصدر الذي يكون حالاً، والمصدر الذي هذا الاسم في موضعه في موضع اسم هو الحال في الأصل، فإذا قال القائل مررت بزيد وحده فتقديره: مررت بزيد إفراداً له بمروري، أي أفردته بالمرور إفراداً، وهو في معنى مررت بزيد مفرِداً له أنا بالمرور»[٢].

فالذي عزاه المرزوقي إلى الكوفيين في النصّ الأول، عزاه التبريزي إلى سيبويه والخليل نقلاً عن السيرافي.

وظاهر عبارة سيبويه في الكتاب حمله على المصدرية ونصّ كلامه: «هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه وذلك قولك مررت به وحدَه ومررت بهم وحدهم ومررت برجل وحدَه، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتَهم وكذلك إلى العشرة... وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّل نصبَ وحدَه وخمستهم، أنه كقولك إفراداً، فهذا تمثيل ولم يستعمل في الكلام. وزعم يونس أن وحدَه بمنزلة عنده وأن خمستهم والجماء الغفير وقضّهم بقضيضهم كقولك: جميعاً وعامة وكذلك طرّاً وقاطبة، بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة

(١) شرح المرزوقي/ ١٦٦٩ وشرح التبريزي ١/ ١٤٨.

(٢) شرح التبريزي ١/ ١٤٨ وما بعدها وبيت حاتم في ديوانه/ ٣٧.

كلمته فاه إلى فيّ وليس مثله لأنّ الآخِر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى، وفاه إلى فيّ ههنا غير الأول، وأما طرّاً وقاطبة فأشبه بذلك لأنه جيد أن يكون حالاً غيرُ المصدر نكرة، والذي نأخذ به الأولُ.

وجعل يونس نصبَ وحدَه كأنك قلت مررت برجل على حِياله فطرحتَ على، فمن ثَمّ قال هو مثل عندَه، وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصاً»(١).

وما عزاه سيبويه إلى يونس من قوله بانتصاب (وحده) على الظرفية عزاه الرضي إلى الكوفيين(٢). وقال ابن عصفور: إن سيبويه ذهب إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال ولم يجعلها مصادر ـ أي وحده، وقضهم وثلاثتهم ـ لأنها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر. قال: «فلو سميناها مصادر لكان على حد تسميتها ويحاً وويلاً مصادر»(٣).

ونقل عن المبرد قوله إنه في معنى مُفرِد ورجحه على قول الخليل لاطراده(٤). وعبارة المبرد: «أما قولك مررت بزيد وحده فتأويله أوحدته بمروري إيحاداً كقولك أفردته بمروري إفراداً. وقولك وحده في معنى المصدر فلا سبيل إلى تغييره من النصب»(٥).

وذكر ابن السراج أن مذهب سيبويه: أنه أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال.

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨.

(٢) شرح الكافيه ١/ ٢٠٣.

(٣) شرح الجمل ٢/ ١٥٩.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١٦١.

(٥) المقتضب ٣/ ٢٣٩.

وقال: ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة. وزعم الخليل أنه إذا نصب فكأنه قال مررت بهؤلاء فقط مثل وحده في معناه أي أفرقهم وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ويعربونه كإعرابه توكيداً له(١).

* * *

استغناء جملة الحال الاسمية عن الواو أو الضمير ووجوب تقدير قد مع الفعلية الماضية

ذكر المرزوقي(٢) أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً فقد تستغني عن إدخال العاطف عليها وتكتفي بضميرها، لأن الضمير يعلّق الحال بما قبلها كما يعلّق حرف العطف. ومثله في القرآن: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[الكهف: ٢٢]، فإن خلت هذه الجملة من الضمير فلا بد من الواو(٣).

وأما الفعلية؛ فإذا كان فعلها ماضياً فالأجود أن يضمر معها (قد) ليقرب بناء الماضي من الحال(٤).

ونقل الرضي عن ابن الحاجب أن استغناء الجملة الاسمية عن الواو بالضمير ضعيف، وأنه لابد في الماضي من (قد) ظاهرة أو مقدرة(٥).

---

(١) الأصول ١/ ١٦٥.

(٢) شرح المرزوقي ١٦٣٦ ونقله التبريزي ٤/ ١٧٩.

(٣) شرح المرزوقي/ ٧١٧.

(٤) المصدر نفسه/ ٧٢٥، ٣٧، ٣٣١ وشرح التبريزي ٢/ ٢٤٥، ٦٩، ١٤٢ و١/ ١٢٩.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢١١.

وعلل ابن السراج ذلك بقوله: «ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ومرّ منه جزء، والحال معلوم أنها تتطاول فإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولابد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرة وإما مضمرة ولتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً»(١). وقال الرضي: «إن الأخفش والكوفيين غير الفراء لم يوجبوا (قد) في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالاً بنحو قوله:

كما انتفض العصفور بلله القطر(٢)

وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠]. وغيرهم أوجبوه»(٣).

ونقل ابن هشام عن الزمخشري أن انفراد الجملة الحالية بالضمير دون الواو شاذ نادر، وردّه لوروده في مواضع من التنزيل(٤). وذهب ابن مالك إلى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، لأن إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان

---

(١) الأصول ١/ ٢١٦.

(٢) لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ والإنصاف ١/ ٢٥٣ والخزانة ٣/ ٢٥٤ وما بعدها وشرح التصريح ١/ ٣٦٦ واللسان ٢/ ١٥٥. وصدره:

إنّي لتعروني لذكراك هِزَّة

(٣) شرح الكافية ١/ ٢١٣.

(٤) مغني اللبيب/ ٦٥٦.

لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو[١].

* * *

شبه الحال بالشرط

ذهب المرزوقي والتبريزي إلى أن الحال قد يكون فيها معنى الشرط كما أن الشرط يكون فيه معنى الحال، فالأول كقولك لأفعلنّه كائناً ما كان، أي إن كان هذا وإن كان هذا، والثاني كبيت الكتاب:

عـاود هـراة وإن معمورهـا خربـا[٢]

لأن الواو منه في موضع الحال كما هو في بيت عمرو بن معديكرب:

ليس الجمال بمئزر ... فاعلم وإن ردّيت بردا

وفيه لفظ الشرط ومعناه، وما قبله نائب عن الجواب[٣].

وقال ابن جني: «وفي الحال معنى الشرط، ألا تراك تقول لأفعلنه كائناً ما كان أي إن كان هذا وإن كان هذا، ولذلك وقع الشرط خبراً عن الحدث كما تقع الحال خبراً عنه، تقول: (قيامك إن قام زيد) كما تقول: (قيامك ضاحكاً) فاعرفه»[٤].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٦.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٢ والبيت لعبد الله بن مسلم الهذلي وعجزه:

وأسعد اليوم مشغوفاً إذا طربا ....

شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٤.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٧٤، وشرح التبريزي ١/ ١٧٠.

(٤) التنبيه ١٣٨/ أ.

وذكر أبو حيان أن شرط الجملة الحالية أن تكون خبرية، على أن الفراء جوّز وقوع الأمر ونحوه حالاً وغير الفراء يتأول ما ورد من ذلك، ويدخل تحت الخبرية الشرطيـة فتقع حالاً فقيل تلزم الواو، ومذهـب ابن جني فيما نقلـه أبو حيان أنها لا تلزم ونقل المطرّزي عن صاحب المصباح أن الجملـة الشرطية إذا وقعت حالاً تخرج عن حقيقة الشرط إلى معنى التسوية(١).

وذكر ابن هشام أن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً(٢).

* * *

سد الحال مسدّ الخبر

ذكر المرزوقي أن المصادر إذا ابتدئ بها وقعت الأحوال أخباراً عنها كقولك: (ضربي زيداً قائماً) وكذلك المضاف إلى المصدر تقول: (أكثر ضربي زيداً قائماً)(٣).

واختلف في خبر المبتدأ الذي سدّت الحال مسدّه: فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه زمان مضاف إلى فعله، تقديره إن كان الضرب لم يقع (إذا كان) وإن كان قد وقع يقدّر (إذا كان) و(كان) هذه المقدّرة تامة لا ناقصة، والحال من الضمير المستكنّ في (كان) والعامل فيها (كان)(٤).

---

(١) الارتشاف/ ١٦٠٢ وما بعدها.

(٢) مغني اللبيب/ ٥٦٢.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٧١٢ وشرح التبريزي ٤/ ٢٣٩.

(٤) الارتشـاف/ ١٠٩٣. وقال الرضي: إن البصريين ذهبوا إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً والعامل فيه محذوف، وأن الأخفش ذهب إلى أن الخبر الذي سـدّت الحال =

قال سيبويه في باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبّهت به إذ كانت تقع على الأماكن: «وتقول: (عهدي به قائماً وعلمي به ذا مال) فتنصب على أنه حال وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين، وتقول: (ضربي عبد الله قائماً) على هذا الذي ذكرت لك»[١].

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر محذوف بعد الحال تقديره واقع أو ثابت. وذهب الأخفش والفراء والمبرد إلى أن العامل فيها المصدر ولا تغني الحال عن الخبر[٢]. وعدّ ابن عصفور الخبر في هذا الموضع مما يلزم حذفه، ولا يجوز إظهاره لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوّض[٣].

وذكر أبو حيان أن ابن الحاج خطّأه في ذلك في نقده على ابن عصفور[٤]. ونقل عن ابن درستويه والأخفش الأصغر أنه لا خبر له. وأن الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان ذهبوا إلى أن الحال بنفسها هي الخبر لا سادّة مسدّه، وقيل هو محذوف وانتصر ابن هشام لمن ذهب إلى انتصاب قائماً على الحال لا على أنه خبر لكان محذوفة

= مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال. ومذهب الكوفيين أنه حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى وأن سيبويه منع رفع الحال الساد مسد الخبر عن أفعل التفضيل وأجازه الأخفش والمبرد. شرح الكافيه/ ١٠٥ ـ ١٠٧.

(١) الكتاب ١/ ٤١٩.

(٢) الارتشاف/ ١٠٩٣ نقلاً عن ابن السيد وهشام.

(٣) شرح الجمل ١/ ٢٣٣.

(٤) الارتشاف/ ١٠٩٣ وذكر أن مذهب الجرمي وابن كيسان والأعلم أنها سدت مسد الخبر كالظرف.

إذ لا يقترن الخبر بالواو. وفصل القول في هذه المسألة[١].

* * *

وقوع المصدر حالاً

ذكر المرزوقي والتبريزي في غير موضع أن المصدر يقع حالاً[٢].

وقال سيبويه في باب ما ينتصب من المصدر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر «وذلك قولك قتلته صبراً ولقيته فجاءة ومفاجأة، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً[٣]».

والذي نقله عنه ابن هشام أنه يحمله على معنى المشتق[٤]. ونقل الرضي عن جمهور النحويين إجماعهم على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليها غيرها[٥].

وأن المبرّد والزجاج شذّا في تجويز القياس، وقيل عن المبرّد مطلقاً، وقيل

---

(١) مغني اللبيب/ ٥٣٧.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٦٠٤، ١٦٦٣، ١٦٧٦، ١٧٤٠، ١٧٦٦، ١١٨٤، ١٦٦٤، ٢٠٧، ٥٧٢ وشرح التبريزي ١/ ١٧٣، ٣٩١، ٢/ ٣٥٨، ٤/ ٢٠١، ٢٠٩، ٣١٤، والشرح المنسوب إلى المعري/ ٥٠١.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٤) مغني اللبيب/ ٧٢٩ وما بعدها.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢١٠.

فيما هو نوع للفعل نحو أتيته سرعة. فيما نقله أبو حيان[١]. وهذه المصادر عند سيبويه منصوبة بالفعل قبلها أحوالاً[٢]. واختاره ابن مالك[٣]. وعند الكوفيين والأخفش والمبرد منصوبة على المصدر وقبل كل واحد منها فعل مقدّر هو الحال[٤]. وعزا الرضي هذا المذهب إلى الفارسي[٥].

* * *

تقديم الحال على عاملها

اختار المرزوقي[٦] مذهب جمهور البصريين في تجويز تقديم الحال على العامل إذا كان فعلاً ومنع تقديمه على الظرف، لأنه يتصرّف تصرّف الفعل، وليس بفعل[٧].

وأما الكوفيون فمنعوا تقديمه على الفعل العامل فيه مع الاسم الظاهر وجوّزوه مع المضمر، والبصريون يجوّزون مع الظاهر والمضمر[٨].

وقال ابن السراج: «البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول

---

(١) الارتشاف/ ١٥٧٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠ والارتشاف/ ١٥٧١.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٨ والارتشاف/ ١٥٧١.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢١٠.

(٦) شرح المرزوقي/ ١٠٠٠.

(٧) انظر الكتاب ٢/ ١٢٤، المقتضب ٤/ ١٦٨، الأصول ١/ ٢١٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣، مغني اللبيب/ ٦٠٥.

(٨) الإنصاف مسألة ٣١، ١/ ٢٥٠ وما بعدها.

والمكني والظاهر إذا كان العامل فعلاً فإن كان معنى لم يجز تقديم الحال. والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام لأن فيها ذكراً من الأسماء، فإن كانت لمكني جاز تقديمها فيشبّهها البصريون بنصب التمييز ويشبهها الكسائي بالوقت»[١].

وقال ابن مالك: إن الأخفش خالف البصريين، فجوّز تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً واختار صحة جوازه على ضعف. قال: «ولا يجري مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية باتفاق»[٢].

* * *

تقديم المستثنى على المستثنى منه، أو على صفته

ذكر المرزوقي أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه انتصب[٣]. (وأن تقدّمه على صفة المستثنى) وهو مذهب جمهور النحويين[٤]. وعدّه ابن جني كنصب الصفة إذا تقدّمت على الموصوف وجعل تقديم المستثنى مما يقبله القياس[٥]. وأن النصب واجب إلا في لغة ضعيفة[٦]. وذكر سيبويه أن هذه اللغة حكاية يونس عن بعض

(١) الأصول ١/ ٢١٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ وما بعدها.

(٣) شرح المرزوقي/ ٧٤، ٨٧٩.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٥ والأصول ١/ ٢٨٣ والمسائل البصريات/ ٥١٧ والإيضاح/ ٢٠٦ والخصائص ٣/ ٨٥، ٢/ ٢٢٤.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٨٢.

(٦) المصدر نفسه ٣/ ٨٥.

العرب، وأنهم يجعلونه بدلاً[١].

ونقله أبو حيان عن الفراء وقال: «وقال ابن أصبغ: لا يجوز فيه عند البصريين إلا النصب خاصة، وقال بعضهم هو من القلة بحيث لا يقاس عليه، ووجهه أن يكون بدلاً»[٢]. واختار وجوب النصب ابن عصفور، ونقل عن بعض النحويين جواز النصب على الاستثناء أو اتباع المستثنى منه المتأخر على البدل أو الصفة وردّه، وذكر أنه يمكن حمل ذلك على بدل الشيء من الشيء، فيَكون من وضع العام موضع الخاص للضرورة[٣].

وعزا السيوطي جواز الإتباع على البدل أو الصفة إلى الكوفيين والبغداديين وابن مالك[٤]. وقال ابن يعيش: إن من النحويين من يجعل النصب ها هنا من أحسن القبيحين، وهي نظيرة لتقديم صفة النكرة عليها[٥].

وقال ثعلب في مجالسه: «يقال ما عندي إلا خمسون دراهمُ وإلا خمسونَ دراهمَ وإلا خمسين دراهمُ، وإلا خمسين دراهمَ، وانشد:

ومـــالي إلا آلَ أحمـــدَ شـــيعةٌ ....[٦]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٢) الارتشاف/ ١٥١٦.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٦٣.

(٤) الهمع ٣/ ٢٥٧ نقلاً عن ابن عصفور.

(٥) شرح المفصل ٢/ ٧٩.

(٦) البيت للكميت وعجزه: ومالي إلا مذهب الحقّ مذهب الإنصاف/ ٢٧٥ وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨ الهمع ٣/ ١٦١ ولسان العرب ١/ ٥٠٢ (شعب) ويروى ومالي إلا مشعب الحق مشعب الشاهد فيه تقدم المستثنى على المستثنى منه ونصبه.

و(آلُ أحمد) يُرويان جميعاً ليس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه»[١].

وقال الفارسي فيما حكاه يونس من إبدال أحد من الأب وليس ذلك بمعروف عند أبي عمر الجرمي، ووجه قبحه أنه كلام قليل الفائدة»[٢].

واختار المرزوقي نصب المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه لأن تقدّمه عليها كتقدّمه عليه نفسه، لأن الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد[٣].

وهذا الذي اختاره مذهب المازني[٤]. وهو ظاهر قول سيبويه[٥] «وقد قال بعضهم ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منه، وكذلك، من لي إلا زيداً صديقاً، ومالي أحد إلا زيداً صديقٌ كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً كما كرهوا أن يقدّم قبل الاسم إلا نصباً» واختيار الفارسي[٦]. والأخفش[٧].

وذكر المبرد أن سيبويه اختار الإتباع لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها، وأن المازني اختار النصب ثم قال: «والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنما يراد لمعناه[٨].

---

(١) مجالس ثعلب ١/ ٤٩.

(٢) المسائل المنثورة/ ٦٣.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٢٥١ و١١٨٠.

(٤) انظر المقتضب ٤/ ٣٩٩ وشرح الجمل ٢/ ٢٦٤ وشرح المفصل ٢/ ٩١ وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٤.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٦) المسائل البصريات/ ٥١٧ والمسائل المنثورة/ ٦٢.

(٧) معاني الأخفش ١/ ١٢٣.

(٨) المقتضب ٤/ ٣٩٩.

ونقل ذلك عنهما ابن يعيش نقلاً عن الزمخشري[١]. واختاره ابن مالك[٢].

ونقل أبو حيان عنهما جواز الوجهين، وعن المازني اختيار النصب، وعنه اختيار البدل، وعنه وجوب النصب. قال: وهو وهم عليه من ابن عصفور[٣].

ولم يجز فيه ابن عصفور إلا النصب، ونقل عن يونس وغيره جواز البدل وضعّفه[٤]. وذهب ابن جني إلى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه مع المرفوع والمنصوب أقوى منه مع المجرور؛ وذلك أن المستثنى مع المرفوع والمنصوب مؤخر عن العامل في المستثنى منه نفسه، وفي المجرور هو مقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً، وهو حرف الجر، فجرى مجرى (إلا زيداً ما قام أحدٌ) و(إلا زيداً ضربتُ الناس) ولهذا لم يقوَ تقديم المستثنى على المجرور قوته على المرفوع والمنصوب[٥]. واختاره ابن مالك[٦].

وفي شرح المرزوقي أن بني تميم يرفعون في الاستثناء المنقطع على البدل، قال: وهذا يشبه بدل الغلط ولهذا ضعف في الإعراب، وذكر أن الوجه الجيد النصب[٧].

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٩١.

(٢) شرح لتسهيل ٢/ ٢٨٤.

(٣) الارتشاف/ ١٥١٦.

(٤) شرح الجمل ٢/ ٢٦٤.

(٥) التنبيه ١١١/ أ.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤.

(٧) شرح المرزوقي/ ١٤٠٣.

وذكر الأخفش أن النصب في الاستثناء المنقطع لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول هذا بمنزلة ما هو من الأول فيرفع[١]. وذكر هاتين اللغتين سيبويه[٢].

ونقل أبو حيان عن أبي بكر خطاب في كتاب الترشيح أن بني تميم ينصبون في الإيجاب، ويبدلون في النفي[٣]، وقال: «في الاستثناء المنقطع بنو تميم يجيزون الإتباع فيه كالمتصل، والنصب عندهم أفصح من البدل، والحجازيون يوجبون نصبه»[٤].

وربما دفعهم إلى ذلك أنهم جعلوا الاستثناء المنقطع بمعنى لكنّ في مذهب البصريين. وأما الكوفيون فيقدرونه بسوى[٥].

وذهب ابن جني إلى أن الاستثناء بـ (على أنّ) و(غير أنّ) لغة قيس، وهو استثناء منقطع وعبارته: «أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن قراءة عليه عن أحمد بن يحيى قال: لمّا أنشدته ـ يعني ابن الأعرابي ـ قول الشاعر:

ولا عيب فيهم غيرَ أن سيوفهم ... بهنّ فلول من قراع الكتائب[٦]

---

(١) معاني القرآن ١/ ١٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٢٠ـ ٣٢٣.

(٣) الارتشاف/ ١٥٨ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه ٣/ ١٥١١.

(٥) انظر معاني الأخفش ٦/ ١٢٢ وما بعدها و٢/ ٤٠٧ والأصول ١/ ٢٩٠ والمقتضب ٤/ ٤١٢ والكتاب ٢/ ٣١٩ و٣٢٥ وشرح الجمل ٢/ ٢٢٦ والارتشاف ٣/ ١٥٠٠.

(٦) للنابغة الذبياني ديوانه/ ٤٤ والكتاب ٢/ ٣٢٦ وإصلاح المنطق/ ٢٢٤ والأزهية/ ١٨٠ والمغني/ ١١٤ والخزانة ٣/ ٣٢٧، ٣٣١ واللسان ٨/ ٢٦٥ قرع.

قال: هذا استثناء قيس، يقولون غير أنّ هذا أشرف من هذا، وهذا أفضل من هذا يكون مدحاً بعد مدح. وأنشد فيه أيضاً:

فتىً كان فيه ما يسرّ صديقه ... على أنّ فيه ما يسوء الأعاديا[(١)]

فتى كملت أخلاقه غير أنه ... جواد فما يبقي من المال باقيا

انقضت الحكاية. وهذا الاستثناء على إغرابه جارٍ مجرى الاستثناء المعهود، ألا ترى أنه إذا قال: فتى كان فيه ما يسرّ صديقه جاز أن يظن أنه مقصور على هذا وحدَه، فإذا قال: على أنّ فيه ما يسوء الأعاديا أراد هذا من النفس، وصار معناه أن فيه مسرّة لأوليائه ومساءة لأعدائه، وليس مقصوراً على أحد الأمرين فهو إخراج شيء من شيء لخلاف الثاني للأول»[(٢)].

وساق البغدادي قول ابن جني بنصّه وذكر أن هذا البيت من شواهد سيبويه[(٣)].

وجعل سيبويه الاستثناء بغير أن في البيتين السابقين منقطعاً بمعنى لكنّ. واستشهد في غير موضع على الاستثناء بغير أن[(٤)].

وذكر أبو حيان أن بيد تساويها في الاستثناء المنقطع ونقل عن البديع أنها

---

(١) للنابغة الجعدي ديوانه/ ١٧٣ والكتاب ٢/ ٣٢٧ والأزهية/ ١٨١ وشرح المرزوقي/ ١٠٦٢ والخزانة ٣/ ٣٣٤.

(٢) التنبيه ١٢٢/ ب وما بعدها.

(٣) خزانة الأدب ٣/ ٣٣٤ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٢٦ وما بعدها.

تكون بمعنى على[١]، وكذلك ابن مالك[٢].

ويفهم من ظاهر قول ابن هشام استخدامهم على بمعنى غير وذلك في الموضع الذي تكون فيه للاستدراك والإضراب، وقال: «وتعلّق هذه بما قبلها عند من قال به كتعلّق (حاشا) بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا»[٣].

* * *

مجيء التمييز جمعاً

ذكر المرزوقي أنّ التمييز يؤتى به موحَّد اللفظ، فإذا لم يتبيّن كثرةُ العدد واختلاف الجنس من المميَّز يؤتى بالتمييز مجموع اللفظ متى أريد التنبيه على ذلك وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[الكهف: ١٠٣] ولو قال (عملاً) كان السامع لا يَبعُد في وهمه أن خُسرَهم كان لجنس واحد من أجناس المعصية، أو لعمل واحد من الأعمال الذميمة[٤].

وهذا موافق لما ذكره ابن مالك وأبو حيان؛ فالتمييز إذا لزم إفراد معناه أو كان مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه أفرد، فإن قصد اختلاف أنواع المصدر

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٥٤٥ وما بعدها.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣١١ و٣١٤.

(٣) مغني اللبيب/ ١٩٣.

(٤) شرح المرزوقي/ ٤٤٠ وشرح التبريزي ٢/ ١٥ وما بعدها.

لاختلاف محالّه جاء جمعاً كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[الكهف: ١٠٣] وكقولك (تخالَف الناسَ آراءً وتفاوتوا أذهاناً)، وإفراد المباين أولى من الجمع، فإن أوقع في محذور لزمت المطابقة نحو (كرم الزيدون آباء). وقد يلزم الجمع أيضاً بعد المفرد المباين الذي لا يفيد معنى الجمع(١). وذكر سيبويه(٢) أن التمييز قد يأتي مفرداً يراد به الجميع نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[النساء: ٤]. وقد يأتي جمعاً(٣).

وقال ابن السراج: «واعلم أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس، وأن العوامل فيها إذا كنّ أفعالاً أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميَّز، إن شئت وحّدته، تقول: (طبتم بذلك نفساً) وإن شئت أنفساً» (٤).

قال المبرد: «ويجوز أن تقول ـ وهو حسن جداً ـ أنت أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً، ولا يجوز عندي عشرون دراهم يا فتى. والفصل بينهما أنك إذا قلت عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدلّ على الجنس، فإذا قلت هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثمّ حَسُن، واختير إذا أردت الجماعة أن تقول عبيداً، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] وقد يجوز أن تقول أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز،

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤ والارتشاف ٤/ ١٦٢٥ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/ ٢١٠.

(٣) الكتاب ١/ ٢٠١ و٢٠٣ و١/ ١٠٤.

(٤) الأصول ١/ ٥٢٣.

والجمع أَبْيَن إذا كان الأول غير محظور العدد»(١).

* * *

جواز تقديم التمييز على عامله

ذكر المرزوقي أن النحويين اختلفوا في جواز تقديم التمييز على الفعل العامل، فمنعه سيبويه وأجازه قوم. وذكر أن بيت الحماسة:

أرى كلَّ أرضٍ دَمَّنتْها وإن مضت ... لها حِججٌ يزداد طيباً ترابها

ليس فيه دليل على صحة الجواز لأن التمييز تقدم على الفاعل وجاء بعد الفعل والخلاف في تقديمه على عامله(٢).

ومذهب معظم البصريين مذهب سيبويه(٣) قياساً على منع تقديم الفاعل على الفعل لأنّ التمييز هو الفاعل في المعنى على الفعل. ذكر ذلك ابن جني وقال: «فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبّل:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب(٤)

فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نضر وأبي إسحاق أيضاً.

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٤.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٣٢٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٠٥ والإيضاح/ ٢٠٣ وكتاب الشعر ١/ ٢٦٩ والأصول ٢/ ٢٢٣ و٢٢٩.

(٤) الديوان/ ٢٩٠ والخصائص ٢/ ٣٨٤ واللسان ١/ ٢٩٠ حبب ونسب لأعشى همذان أو لقيس بن الملوح الهمع ٤/ ٣٦ والدرر ١/ ٢٥٢ وشرح ابن عقيل/ ٣٤٨ وشرح المرزوقي/ ١٣٢٩ بلا نسبة.

.... ومـا كـان نفســي بـالفراق يطيـب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم»[١].

فالمازني خالف سيبويه وتبعه في ذلك المبرد[٢]، وقال ابن السراج: إن الكوفيين في ذلك على مذهب سيبويه[٣]. والذي قاله ابن الأنباري: إن الكوفيين اختلفوا في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل متصرّفاً فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز[٤].

وفصّل أبو حيان؛ فذكر أن مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين المنع، وبه قال الفارسي وأكثر متأخّري أصحابنا، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك. وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات.

فإن كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه، وكذا إن كان متصرفاً وكان تمييز ه غير منقول[٥].

* * *

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٤.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٦ والأصول ٢/ ٢٢٣ والخصائص ٢/ ٣٨٤ وشرح المفصل ٢/ ٧٣.

(٣) الأصول ١/ ٢٢٣.

(٤) الإنصاف ٢/ ٨٢٨.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٦٣٤ وانظر كتاب الشعر ١/ ٢٦٩ وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

جواز إجراء الظرف مجرى المصدر لشبهه بالفعل

ذهب ابن جني إلى أن الظرف قد يجري مجرى المصدر فقال:

«وأما (يوم اللقاء) من قول حُسيل بن سجيح الضبّي:

وبيضاء من نسج ابن داود نَثْلَة تخيّرتها يوم اللقاء المَلابِسا

فظرف لـ (تخيّرتها) هذا هو الوجه، وقد يجوز أن يكون منصوباً نصب المفعول له أي تخيّرتها لهول يوم اللقاء، ثم حذف حرف الجر، فصار تخيّرتها هولَ يوم اللقاء ثم حذف المضاف فقال: يوم اللقاء. فإنْ قلت فإنّ المفعول له إذا لم يكن مصدراً فإنه لا بدّ معه من اللام نحو قولك: (قمت لزيد) أي: من أجله، ولا يجوز: قمت زيداً لأنه ليس بمصدر. قيل الأمر كذلك، غير أن (اليوم) وإن لم يكن مصدراً فإنه قد عومل معاملته، ألا ترى إلى قول الخليل في (يوم) إنّه كأنّه من (يُمْتُ) وهذا صريح إلصاقٍ له بالفعل، وظاهر إدناءٍ له منه، وعليه قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾[إبراهيم: ٥] أي بنعمة الله عليهم.

وأيضاً فإن (اليوم) ظرف زمان، وظروف الزمان مصاقبة للأفعال مطلّة عليها في بعض أحكامها، ألا ترى إلى التقاء القبيلين جميعاً في تقضّي كل واحدٍ منهما وتصرّفه، وأنه لا بدّ للفعل من زمان يتضمنه، وكذلك استجازوا إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال لقربٍ بينها وتضامّ الحال الدانية عليهما، فلما كان بين الفعل وظرف الزمان ما ذكرناه من النسب والقرب جاز أيضاً أن نجري ظرف الزمان مجرى المصدر في وقوعه مفعولاً له، هذا مع ما يراد ويراعى فيه من المضاف المحذوف الذي هو غرض الفاعل وعلّة وقوع الفعل»(١).

---

(١) التنبيه ورقة ٨٧/ أ وما بعدها.

ولم يذكر سيبويه ولا ابن السراج جواز وقوع الظرف مفعولاً لأجله، ولكن اقتصر ابن السراج على أن ظرف الزمان قد يكون اسماً فينتصب نصب المفعول على السعة(١).

واشترط الزمخشري وغيره في المفعول لأجله أن يكون مصدراً أو مجروراً باللام على تقدير العلة في المصدر المحذوف(٢).

وذهب الرضي إلى جواز قيام الحين مقام المصدر بقلّة كقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ﴾[إبراهيم: ٥] أي بوقائعه وقال: «والذي أرى أن جميع الظروف متوسّع فيها كقولك (خرجت يوم الجمعة)، كان في الأصل (خرجت في يوم الجمعة)، كان (يوم الجمعة) مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه. وكذا المفعول له أيضاً هو أيضاً مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر، فهما مثل (ذنباً) في قولك: (استغفرت الله ذنباً) إلا أن حذف حرفي الجر أي (في واللام) صار قياساً في البابين كما كان حذف حرف الجر قياساً مع (إنّ وأنّ).

وإنما كان قياساً في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدّرين، فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختصّان بالاسمين المذكورين»(٣).

ومذهب سيبويه والفارسي أن مفهم الحدث ينصب المفعول له نصب المفعول

---

(١) الأصول ١/ ١٩٣ و١٥٩، ٢٠٦.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٢ وما بعدها وانظر الكتاب ٣/ ١٥٤ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦ والارتشاف ٣/ ١٣٨٤.

(٣) شرح الكافية ١/ ١٩٠.

به المصاحب في الأصل حرف الجر ظاهراً كـ (ضربتُ زيداً تأديباً له) أو مقدر.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط الحرف[1].

* * *

عمل الظرف الرفع فيما بعده

ذهب ابن جنّي إلى أنّ إعمال الظرف الرفع فيما بعده مذهب الأخفش في أحد قوليه، وأنّ سيبويه على أنّ المرفوع مبتدأ والظرف خبر له مقدّم، ودخول الاستفهام لا يغيّر حكمه.

وميّز الظرف من اسم الفاعل في العمل. وذلك أنّ اسم الفاعل يعمل الرفع فيما بعده إذا اعتمد على استفهام، والأخفش لا يشترطه. قال ابن جني: «وقال زفر بن الحارث الكلابي:

أفي الله أمّا بحدل وابن بحدلٍ فيحيا وأمّا ابن الزبير فيُقتَلُ

وليس الظرف في هذا الموضع كاسم الفاعل والدليل على ذلك أنّه قال: إنما يرتفع بالظرف وجار مجراه ما يرتفع بفعله»[2].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦٩ والمسائل المنثورة/ ١٣ والفراء ١/ ١٧ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦ والارتشاف ٣/ ١٣٨٣.

(٢) في هذا البيت شاهد لأنّ ما يرتفع وقبله الظرف بغير استفهام يرتفع وقبل الظرف حرف استفهام، من حيث ارتفع في الوجه الأول، وذلك في نحو قولك: (في الدار زيد)، فالخلاف واقعٌ فيما ارتفع به الظاهر، فسيبويه يجعل الظرف خبراً مقدّماً، وأبو الحسن =

وفسّر عمل الظرف في موضع آخر فقال: «وقالت عمرة الخثعمية:

لقد زعموا أني جزعت عليهما وهل جزع أن قلت وا بأبا هما

هما رفع بقوله (بأبا) على حدّ ارتفاع الاسم بالظرف، وأصله يُفدَيان بأبي، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه فرفع ما كان يرفعه قبله فجرى حينئذ مجرى (استقرّ في الدار زيد)، ثم يحذف الفعل فيقول (في الدار زيد) فيمن رفعه بالظرف،

= في أحد قوليه يرفعه بالظرف، وكذلك حاله إذا قلت (أفي الدار زيد). الخلاف بينهما باقٍ بحاله، وليس الظرف في هذا الموضع عندهم بمنزلة اسم الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت (قائم زيد) فسيبويه يرفع قائماً بالابتداء ويجعل اسم الفاعل قبله خبراً عنه مقدَّماً عليه، وأبو الحسن يرفع قائماً بالابتداء وزيداً بفعله، ويقول سدّ الفاعل مسدّ خبر المبتدأ، وليس الظرف في هذا الموضع كاسم الفاعل، والدليل على ذلك أنه قال: إنما يرتفع بالظرف وجارٍ مجرى ما يرتفع بفعله وقوله (أما بحدل فيحيا) جملة في موضع الاسم المبتدأ حتى كانه قال أفي الله حياة بحدل، وقد جاء مبتدأ غير اسم محض، ألا ترى إلى قول العرب (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فخير خبر قوله تسمع، وهو يريد أن تسمع، فتحدث (أن)، ويبقى معك في اللفظ (تسمع) وفائدته سماعُك بالمعيدي خيرٌ من رؤيته أي من رؤيتك إياه، فقولك إذن (في الدار زيد) و(أفي الدار زيد) بمنزلة واحدة في أن حرف الاستفهام لم يغيّر حكم الظرف، بل أُقِرَّ على حاله خلافاً لما قدّمنا ذكره من حال اسم الفاعل، فقد ترى إلى ما أعطاكه هذا البيت.

وكنت قديماً رأيت هذا فسرّني إحضار الخاطر إياه، ثم بقيت زماناً فرأيت أبا علي رحمه الله قد ذكر هذا البيت في تذكرته، وقال بعد البيت ينبغي أن يُنظر في الظرف، لم يزد على هذا شيئاً فعجبت من قول الخاطرين عليه وتراميهما جميعا إليه. التنبيه ١٣٢/ ب وما بعدها.

ومن رفع زيداً في نحو هذا بالابتداء ـ وهو قياس قول سيبويه ـ فإنه لا يرفع (هما) من (بأباهما) إلا بالظرف بلا خلاف، وكذا يوجب القياس، وذلك أنّ (بأبا) قد صيغ صيغة المفرد حتى صارت الباء مع ما بعدها جزءاً واحداً ولذلك قلبت الياء ألفاً في غير النداء. وأنت لا تقول (بأبا عيب)، ولكنه لمّا صيغت الباء مع ما بعدها جعل قلب هذه الياء ألفاً أمارة على ذلك»(١).

وذكر مذهبهما المرزوقي(٢).

وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يذهبون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ويسمّون الظرف المحلّ أو الصفة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه وإنما يرتفع بالابتداء(٣).

وذكر ابن الأنباري أن سيبويه ذهب إلى أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو صلة لموصول أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده (أنّ) التي في تقدير المصدر(٤).

قال سيبويه هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ أو يسدّ مسدّه لأنه مستقرّ لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان

---

(١) التنبيه ١٢٩/ ب وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٢٣٣ و٧٣٣.

(٣) الإنصاف ١/ ٥١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣ والمسائل البصريات ٥٠٩ ـ ٥١١ وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٣ والتصريح ١/ ١٩٨والارتشاف ٣/ ١١٠٦.

(٤) الإنصاف ١/ ٥٢ والمقتضب ٤/ ١٢٧.

قبله ولكن كلّ واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوتُ حتى صارا في الاستغناء كقولك هذا عبد الله وذلك قولك: فيها عبد الله، ومثله ثَمَّ زيد، وههنا عمروٌ وأين زيد وكيف عبد الله وما أشبه ذلك[١].

ويفهم من ظاهر قوله في موضع آخر أن الخبر الظرف قد يتقدم على المبتدأ وتأخير الخبر عن المبتدأ أقوى لأنه عامل فيه.

ونقل عن الخليل أنه يستقبح أن يقول قائم زيد وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول ضرب زيداً عمروٌ، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدّماً ويكون (زيد) مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد وذلك قولك تميميٌّ أنا.

وذكر ابن هشام في المرفوع بعد الظرف ثلاثة مذاهب: ترجيح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف والثاني ترجيح كونه فاعلاً كما اختار ابن مالك لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، والثالث وجوب كونه فاعلاً. وإن لم يعتمد فالجمهور يوجبون الابتداء والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط[٢].

وذكر أبو حيان أن الكوفيين يرفعون ما بعد الظرف من نكرة ومعرفة على الفاعلية، وأن الجزولي والواحدي أجازا تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف نقله عنهما ابن عمران، وأن المنقول عن البصريين والسهيلي أنه لا يصحّ ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية بل على الابتداء. وأن بعضهم

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٧ و٢/ ٢٧٧.

(٢) مغني اللبيب/ ٥٧٨.

توهّم أن مذهب سيبويه جواز ارتفاع الظرف على الفاعلية[١] وذلك أن البصريين يجيزون تقديم الخبر والكوفيون يمنعونه.

* * *

نصب (حقّاً) على الظرفية

قال المرزوقي: «وأما قوله (حقّاً) انتصب عند سيبويه على الظرفية كأنّه (أفي الحقّ ذلك)، فإن قيل كيف جاز أن يكون ظرفاً، قلت: لما رآهم يقولون (أفي حق كذا، أو أفي الحق الحقّ كذا) جعله إذا نصبوه على تلك الطريقة قال:

أفي حــقٍّ مواســاتي أخــاكم ... بمالي ثــم يظلمنــي الســريس[٢]

وقال[٣]:

أفي الحــقّ أني مغــرم بــك هــائم ... وأنــك لا خَــلٌّ هــواك ولا خمــر»[٤]

وما ذكره ظاهر مذهب سيبويه وذلك في قوله: «هذا باب من أبواب أنّ تكون فيه مبنيّة على ما قبلها وذلك قولك أحقاً أنك ذاهب وآلحق أنك ذاهب.

وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا: (أحقاً إنك ذاهب) على القلب، كأنـك قلـت: (إنك ذاهـب حقاً وإنك ذاهـبٌ الحقّ وأأنك منطلق حقاً)؟ فقال:

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٠٦، ١١٠٨، ١١٢٢.

(٢) لأبي زبيد الطائي في ديوانه/ ١٠١ والخزانة ١/ ٢٨٠ وما بعدها واللسان ٦/ ١٠٦ سرس.

(٣) فائد بن منذر شرح التصريح ١/ ٣٣٩ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢ والخزانة ١/ ٤٠١.

(٤) شرح المرزوقي/ ٩٨٣ و١٣٦٤.

ليس هذا من مواضع (أنّ) لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز (يومَ الجمعة إنك ذاهب) تريد: (إنك ذاهب يوم الجمعة) ولقلت أيضاً: (لا محالة إنك ذاهب) تريد (إنك ذاهب لا محالة). فلما لم يجز ذلك حملوه على: (أفي حقّ أنك ذاهب) وعلى (أفي أكبر ظنّك أنك ذاهب) وصارت (أنّ) مبنيّة عليه كما يبنى الرحيل على غدٍ إذا قلت: غداً الرحيل»[1].

ويفسّر قول سيبويه هذا قول ابن مالك: إن حقاً إن كان مصدراً لا يجوز تقدّمه على الجملة لأنّ مضمونه يدلّ على العامل فيه ولا يتأتّى ذلك إلا بعد تمام الجملة[2].

وقال الرضي: واعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً لسعة الكلام، وعند أبي علي أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف، وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب مبهميها وموقتيهما بخلاف المكان[3].

وذكر غير واحد من النحاة أن شرط نصب الظرف تقدير في[4]. كما ذكر ابن عصفور أن ظرف الزمان يشبه المصدر، وذلك المصدر يدل عليه الفعل بحرفه، والظرف يدلّ عليه الفعل بصيغته[5].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣٤ وما بعدها.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٨٩.

(٣) شرح الكافية ١/ ١٩٠.

(٤) انظر الأصول ١/ ١٩٠وشرح الجمل ١/ ٣٣٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٤ وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٥.

(٥) شرح الجمل ١/ ٣٣٢.

وقال أبو حيان: ومما انتصب على تقدير أنه ظرف زمان قول العرب: (أحقاً أنك قائم وآلحق أنك قائم) وإن لم يكن ظرف زمان حقيقة، وقد صرِّح معه بفي ومثله: (غير ذي شك أنك قائم وجهد رأي أنك قائم)... ولإجرائها مجرى الزمان وقعت أخباراً عن الجثث، وهذا النوع استعماله ظرفاً موقوف على السماع. وخالف أبو العباس في (أحقاً أنك قائم) فزعم أنه في موضع الفاعلية، ودخول (في) عليه يحقق ما ذهب إليه سيبويه من أنّ انتصابه على الظرف وما بعده مبتدأ(١).

وهو عند الفراء والأخفش منصوب على المصدرية. قال الفراء: «فأما (حقاً) فإنه نصب من نيّة الخبر لا أنه من نعت (المتاع)، وهو كقولك في الكلام (عبد الله في الدار حقاً)، إنما نصب (الحق) من نيّة كلام المخبر، كأنه قال: (أخبركم خبراً حقاً وبذلك حقاً)»(٢).

* * *

علّة بناء الآن

قال المرزوقي والتبريزي: «الآن موضعه نصب على الظرف، ولا يجيء إلا بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرّفها من إضافة وألف ولام، فخالف (الآن) سائر أخواته بوقوعه معرفة في أول الأحوال، ثم لزم مع ذلك موضعاً واحداً، لأن لزومه في هذه

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٣٩ وما بعدها.

(٢) معاني الفراء ١/ ١٥٤ ومعاني الأخفش ١/ ١٩٣.

الحال لموضعه قد ألحقه بشبه الحروف، إذ كان حكم الحروف لزومها لمواضعها في أوليتها لا تزول عنها، فبني لذلك، واختيرت الفتحة لخفّتها»[١].

وذكر ابن يعيش أن بناءها لوقوعها معرفة في أول أحوالها ولزومها موضعاً واحداً ألحقها بشبه الحروف مذهب المبرد واختيار الزمخشري[٢].

وذهب ابن مالك إلى أن ظرفيتها غالبة لا لازمة، وبنيت لتضمّنها معنى الإشارة أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، وقد تعرب على رأي وليست منقولة من فعل خلافاً للفراء.

وخالف المبرد الزمخشري ومن ذهب مذهبهما في بنائها لوقوعها في أول أحوالها بالألف واللام فأشبهت الحروف فقال: «ولو كان هذا سبب بنائه لبني الجمّاء الغفير واللات ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره وعدم ذلك مجمع عليه، فوجب اطّراح ما أفضى إليه»[٣]، وردّ على من زعم الإعراب فيها فضعّفه لاحتمال أن تكون الكسرة فيما استدلوا به كسرة بناء فيكون في بنائه لغتان، وذهب أبو حيان إلى أنها قد تخرج على الظرفية وأنّ (ال) فيها معرفة ويصحبها الحضور، ونقل عن أبي إسحاق أنها تعرّف بالإشارة فتضمّن معناها، وهو سبب بنائها[٤].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٨٩٧ وشرح التبريزي ٢/ ٣٥٦.

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٠٣ وما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٨.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٣ وما بعدها.

وللفراء فيها قولان:

الأول: أنها كانت منصوبة قبل دخول الألف واللام عليها فلم يغيراها وأصلها أوان حذفت ألفها وغيرت واوها إلى ألف على جهة فَعال.

والثاني: أنها من الفعل آن أدخلت عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب فَعَلَ، فأتاها النصب من نصب فعل واستحسنه(١).

* * *

بناء حين

ذكر المرزوقي أن (حين) إذا أضيف إلى مبني يبنى، لأن المضاف إليه غير متمكن فيكسب البناء من جهته، والفتحة في (حين) فتحة بناء، ولا يمتنع أن تكون فتحة إعراب كأنه أجرى (حين) على سلامته، ولم يعتد بالإضافة فيه(٢). ونقله التبريزي(٣).

وذكر سيبويه أنهم ألحقوا (حين) في بنائه على الفتح بحيث في بعض اللغات حملاً على (كأين) و(حينئذ) لأنه مضاف إلى غير متمكن، فضارع خمسة عشر في البناء وأنه غير علم(٤).

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٦٨ وينظر الإنصاف ٢/ ٥٢٠.

(٢) شرح المرزوقي/ ٩٥٠.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٦.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٩٩.

وذهب ابن الأنباري إلى أن البصريين يجوزون بناء غير إن أضيف إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيف إلى متمكن، لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء[(١)].

وذهب ابن هشام إلى أن البناء من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، كأن يكون زماناً مبهماً، والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً أو عارضاً. قال: وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور، فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية. فقال البصريون يجب الإعراب. والصحيح جواز البناء[(٢)].

واشترط ابن عصفور في بناء المضاف إلى جملة أن يكون فعلها ماضياً خلافاً لأهل الكوفة، أو خرج عن نظائره. وضعّف ما سوى ذلك[(٣)]. وأن المضاف إلى مبني يبنى[(٤)].

واختار ابن يعيش جواز الإعراب والبناء إذا أضيف إلى مبني[(٥)].وذكر ابن السراج أن الكوفيين يجوزون البناء إذا أضيف ظرف الزمان إلى الجملة، واختار الإعراب مع المعرب والبناء مع المبني[(٦)]. واختار ابن مالك وجوب البناء إن كانت الإضافة لازمة، وجوازه برجحان إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبني، فإن

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٨٧، ٢٨٩.

(٢) مغني اللبيب/ ٧٧٧.

(٣) شرح الجمل ١/ ١٠٦.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٨.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٩١.

(٦) الأصول ٢/ ١١ وانظر الارتشاف ٤/ ١٨٢٨ وما بعدها.

صدرت باسم أو بفعل معرب جاز الإعراب باتفاق والبناء خلافاً للبصريين(١).

* * *

عوضُ

ذكر المرزوقي أن (عوض) اسم للدهر معرفة يبنى على الفتح، وبناؤه على الضم حكاية الكوفيين، ويقال: (لا أفعله عوضَ العائضين)، وإنما بني لتضمّنه معنى الألف واللام(٢).

وفي الشرح المنسوب إلى المعري أن صرفه ضرورة(٣).

وذهب ابن يعيش إلى أنه بني لقطعه عن الإضافة(٤) وأن البناء على الضم أو الفتح لغتان فيه. وقال ابن مالك لأنه مثل قط(٥).

وقال ابن هشام: هو ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبداً). إلا أنه مختصّ بالنفي وهو مبني إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم كقبل وبعد أو على الكسر كأمس، أو على الفتح كأين(٦). وقال ابن عصفور هو منصرف في غير القسم(٧).

* * *

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٢.

(٢) شرح المرزوقي/ ٥٣٨.

(٣) الشرح المنسوب إلى المعري/ ٣٥٦.

(٤) شرح المفصل ٤/ ١٠٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٢١.

(٦) مغني اللبيب/ ٢٠٠ وانظر شرح المفصل ٤/ ١٠٨ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٤٢٦.

(٧) شرح الجمل ١/ ٩١.

لدن غدوةً

قال الأعلم: «إنّ العرب تنصب (غدوة) بعد لدن وتجرّها، ولا تقول في غير غدوة إلّا بالجرّ، ومجاز نصبها أنهم يحذفون هذه النون فيقولون: (لدُ) ويجرون، فكأنهم إذا أثبتوها صارت تنويناً فمنعت من الإضافة، وجاز في (غدوة) خاصة لكثرة الاستعمال»(١).

وجعل المرزوقي والتبريزي انتصاب (غدوة) عن النون من (لدن) شاذاً، لأنه لا ينتصب به غيره(٢) قال سيبويه: «كما أنّ (لدن) لها في (غدوة) حال ليست في غيرها تُنصب بها، كأنه ألحق التنوين في لغة من قال (لدُ) وذلك قولك (من لدن غدوةٌ). وقال بعضهم (لَدَاً غدوةٌ) كأنه أسكن الدال ثم فتحها، كما قال: (اضربَن زيداً) ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة والجر في (غدوةٍ) هو الوجه والقياس»(٣).

وذكر ابن هشام أن في (غدوة) بعد (لدن) لغات: الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار كان تامة(٤).

وذكر ابن مالك وغيره أن رفع (غدوة) على تقدير (كان) مذهب الكوفيين(٥).

---

(١) شرح الأعلم/ ٧٧٧.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٢٧٠ وشرح التبريزي ٣/ ٢٣٧.

(٣) الكتاب ١/ ٢١٠.

(٤) مغني اللبيب/ ٢٠٨.

(٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٨.

وذكر ابن يعيش أن غدوة بعد لدن مصروفة البتة[١].

* * *

شذوذ إضافة (ذو ـ ذوو) إلى المضمر

ذهب ابن جني إلى أن إضافة (ذوو) إلى المضمر شاذّ لا تكاد تعرفه العرب، وعلل ذلك بقوله: «وعلّة ذلك أن (ذو) إنما دخلت الكلام توصّلاً إلى الوصف بالأجناس، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت برجلٍ ذي دارٍ) لم يجز، فإذا كان كذلك لم يجز إضافة (ذي) وأخواته إلى مضمر من حيث كان المضمر لا يوصف به لبعد ما بين الفعل وبينه، على أنّ ذلك قد جاء نادراً في شعر أنشدنيه أبو علي وهو:

إنمـــا يعـــرف ذا الفضـــــ ـــــل مـــن النـــاس ذووه[٢]

أهنـــأ المعـــروف مـــا لم تبـــ ـــتـــذل فـــيه الوجـــوه

وخلاف من خالف صاحب الكتاب في هذا ساقط بما ذكرناه»[٣].

وذكر التبريزي أن العرب لم يضيفوا (ذوو) وما تصرّف منها إلى المضمر في أكثر استعمالهم وجعل ما ورد في البيت ضرورة أو مصنوعاً، وذلك أن (ذو) كناية عن شيء، فكرهوا أن يجمعوا بين كنايتين، وقولهم في الجمع (ذووك) أوجه من قولهم في الواحد ذوك، لأن الاسم قوي بزيادة الواو[٤]. وذكر الأعلم مثل ذلك

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٠٢.

(٢) البيتان بلا عزو في شرح المفصل ٣/ ٣٨ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو).

(٣) التنبيه ورقه ١٢٣/ ب ٥٠.

(٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٦.

فقال: «وأصله ألّا يضاف إلى مظهر، وهذا جائز في الشعر»[(١)].

وقد سبق ابن جني إلى ذلك الفارسي لأن القياس يقتضي ألا تضاف (ذو) غير أنّ تشبيهه بصاحب أباح ذلك[(٢)]. وجعلها ابن عصفور ضرورة[(٣)]. وصرّح بذلك المبرد[(٤)]، ووصفه الزمخشري بالشذوذ، ومنعه ابن يعيش، وذكر أن بيت كعب الذي أضيفت فيه (ذوو) إلى الضمير غريب وحسّنه عود الضمير إلى المرهفات، لأنها وإن كانت في الأصل صفة، فالمراد بها الموصوف وهو السيوف[(٥)].

وظاهر كلام سيبويه إضافتها إلى الاسم دون الضمير[(٦)]. وذكر أبو حيان أن المنقول عن كتب المتأخرين أنه لا يضاف إلى مضمر إلا في شعر، وأنّ ابن أصبغ نقل عن الكسائي منع إضافة (ذو) إلى المضمر وتبعه النحاس والزبيدي، وأجازه غيرهم.

ولم يمنعه بل اختار أن الغالب فيه إضافته إلى اسم جنس ظاهر، وأنه يقتصر في إضافته إلى العلم على المسموع[(٧)].

* * *

---

(١) شرح الأعلم/ ٦٠٦.

(٢) الإيضاح/ ٢٨٦.

(٣) ضرائر الشعر/ ٢٩٣.

(٤) المقتضب ٣/ ١٢٠.

(٥) شرح المفصل ٣/ ٣٧ وما بعدها.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٨٢.

(٧) الارتشاف ٤/ ١٨١٥ وما بعدها.

حذف الجارّ والمجرور

ذكر ابن جني أن الجارّ والمجرور قد يحذفان معاً في قياس قول سيبويه، وأنّ قياس قول الأخفش أن يكون حذف حرف الجرّ، فأفضى الفعل، فصار لم أبخله ثم حذف الضمير المنصوب فصار لم أبخل[1]. وذلك في قول دريد بن الصمة:

وهَوَّن وجدي أنني لم أقل له كذبْتَ ولم أبخل بما ملكت يدي

وانتصر في موضع آخر للأخفش وهو قول ابن حبناء التميمي:

.... إذا أنت لم تقدر على أن تهينه

فقال: «أراد قادرٌ فيه، فحذف حرف الجر، وشبّهه في اللفظ بالمفعول به، وعليه بيت الكتاب:

ويومٍ شهدناه سُليماً وعامراً ....[2]

وقول الآخر:

في ساعةٍ يُحَبُّها الطعام

وهذا مما يؤكّد قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[البقرة: ٤٨] أراد تجزي فيه، ثم حذف حرف الجر، فصار تجزيه، ثم حذف

---

(١) التنبيه ورقة ٣٢/ ب وما بعدها وألمع إلى مذهبهما في موضع آخر ١٨٩/ ب.

(٢) عجزه:

قليلٍ سوى الطَعْنِ النِّهال نوافِلُه

الكتاب ١/ ١٧٨، المقتضب ٣/ ١٠٥ شرح المفصل ٢/ ٤٦ واللسان ١٤/ ١٤٤ جزيو الأشباه والنظائر ١/ ٣٨.

الهاء من الصفة خلافاً على قول سيبويه»(١).

ونقل هذا الخلاف عن سيبويه والأخفش ابن هشام في المغني، ونقل عن ابن الشجري أن الكسائي ذهب مذهب الأخفش حين قال: لا يكون المحذوف إلا الهاء. وأنه عزا المذهبين إلى سيبويه والأخفش ونبّه على أنه مخالف بذلك لما نقل غيره عنهما(٢).

والذي نقله الفرّاء عن الكسائي أنه لا يجوز إضمار الصفة في الصلات(٣). ثم قال: «وقال غيره من أهل البصرة: لا نجيز الهاء ولا تكون وإنما يضمر في مثل هذا الموضع الصفة وقد أنشدني بعض العرب:

يا ربَّ يومٍ لو تنزّاه حول ألفيتني ذا عنزٍ وذا طول

وأنشدني آخر:

قد صبّحت صبّحها السلام بكبد خالطها سنام

في ساعةٍ يُحَبُّها الطعام

ولم يقل يحبّ فيها، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه، لأن

---

(١) التنبيه ورقة ١٣٣/ ب وذكر الخلاف بلا عزو الفارسي في الحجة ٤/ ٣٧٥ وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣١ والمخصص ١٢/ ٢٤٣ وجمهرة اللغة/ ١٣١٨ وذهب سيبويه إلى تقدير (فيه) في الآية الكتاب١/ ٣٨٤.

(٢) مغني اللبيب/ ٦٥٣.

(٣) قال الكسائي: «لا يكون المحذوف إلا الهاء. قال: لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت، ولا رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه، ولو أجزت إضمار الصفة هاهنا لأجزت أنت الذي تكلمت وأنا أريد (الذي تكلمت فيه). قال الكسائي: تقدير الآية: اتقوا يوماً لا تجزيه نفس ثم حذف الهاء». معاني القرآن للكسائي/ ٦٨.

الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما؛ ألا ترى أنك تقول: (آتيك يوم الخميس وفي يوم الخميس) فترى المعنى واحداً وإذا قلت: (كلّمتك) كان غير (كلمتك فيك)، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان في، ولا إضمار في مكان الهاء»[١] وأجاز أن يكون تقدير (تجزيه) بالهاء وحدها مرة وبالجار والمجرور مرة أخرى.

وأما الأخفش فقال: «فنونّ اليوم لأنه جعل (فيه) مضمراً، وجعله من صفة اليوم، كأنه قال: يوماً لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئاً، وإنما جاز إضمار (فيه) كما جاز إضافته إلى الفعل تقول: (هذا يومُ يفعلُ زيد)، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، ولذلك جاز إضمار فيه»[٢]. وذكر مذهب الكسائي الذي حمله على إضمار الهاء دون فيه، وردّ عليه بقوله: «الفرق بينهما أن أسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها، وإن شئت حملته على المفعول في السعة، كأنك قلت: (واتقوا يوماً لا تجزيه نفس) ثم ألقيت الهاء كما تقول رأيت رجلاً أحبّ. وأنت تريد أحبه»[٣] فهو إذن لا يجوّز مذهب الكسائي في كل موضع.

* * *

زيادة من في الواجب

ذكر ابن جني أن الأخفش يجيز زيادة من في الواجب اعتماداً على ما حكاه عن العرب من قولهم: (قد كان من مطرٍ) و(قد كان من حديث فخلِّ عنّي)، أي قد كان مطر، وكان حديث.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢ وما بعدها.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٤.

وأن سيبويه لا يرى زيادتها وأنّ ما ورد من ذلك على قياس قوله يحمل على تأويل محذوف[١]. وورد مثل ذلك في شرح المرزوقي[٢] والتبريزي[٣] والأعلم[٤] وفي الشرح المعزو إلى المعري[٥]. ومذهب الأخفش هذا مخالف لمذهب البصريين موافق للكوفيين. واحتجّ لاختياره هذا بوروده في القرآن الكريم وفي كلام العرب وعبارته: «فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك، قال تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[البقرة: ٢٧١] فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: (زيد من أفضلها) وتقول العرب: (قد كان من حديث فخلِّ عنّي حتى أذهب). يريدون: قد كان حديث. ونظيره قولهم: (هل لك في كذا وكذا) ولا يقولون حاجة، و(لا عليك) يريدون: لا بأس عليك»[٦].

واختاره ابن مالك لثبوت السماع به نظماً ونثراً، وذكر أن ذلك مذهب الكسائي واختيار ابن جني[٧] ونقله عنهما أيضاً ....

---

(١) التنبيه ورقة ٢٠/ ب و٦١/ ب.

(٢) شرح المرزوقي/ ٦٢٤ و٩٢، ٢٦١، ٣٦٠، ٢٧٩.

(٣) شرح التبريزي ١/ ٩١، ٢٥٢، ٣٣٨، ٢/ ١٨٠، ٣/ ٢٤٣ و٤/ ٣٧٨.

(٤) شرح الأعلم/ ٧١١.

(٥) الشرح المعزو إلى المعري/ ٣٩٧.

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ وما بعدها وينظر الإنصاف ١/ ٣٧٦ وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨ ومغني اللبيب ٤٢٨ والجنى الداني/ ٣١٨ ومعاني القرآن للكسائي/ ١٩١ والارتشاف ٤/ ١٧٢١.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨.

وعن الفارسي ابن هشام[١]. ونقل عن الزمخشري والكوفيين زيادتها مع المعرفة ونقله عن الكوفيين والزجاج الهروي[٢]. وذكر المرادي أن معظم الكوفيين يشترطون تنكير مجرورها إلا الكسائي وهشام[٣].

وأما البصريون فيشترطون في مجرورها التنكير وأن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام[٤].

واختاره الهروي[٥]. وقال المالقي: «مذهب البصريين أن المجرور ب (من) في الواجب مؤول. وقال: «هو قليل لا يقاس عليه»[٦].

* * *

الوصف بالجامد

ذهب ابن جني في قول قطري بن الفجاءة:

ولا ثــوبُ البقــاء بثــوب عــزٍّ فيُطوى عن أخي الخنَعِ اليراع[٧]

---

(١) مغني اللبيب/ ٤٢٨.

(٢) الأزهية/ ٢٢٩.

(٣) الجنى الداني/ ٣١٨.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ٤/ ٣٦ وما بعدها و٦٧٣، الإنصاف ١/ ٣٧٦ والجنى/ ٣١٧ ومغني اللبيب/ ٤٢٨ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٤.

(٥) الأزهية/ ٣٠٠.

(٦) رصف المباني/ ٢٦٣.

(٧) ديوانه/ ١٤٧ تحقيق إبراهيم يونس.

إلى أنّ العرب إذا نقلت شيئاً عن موضعه إلى موضع آخر مكّنته في الثاني وثبتت قدمه عليه، فإذا نقلت الأسماء إلى الوصف بها أعملتها فرفعت بها الظاهر وأنّثتها تأنيث الصفات، كما تعمل المشتقات، وكذلك الصفة إذا أُخرجت عن الوصفية إلى الاسمية عاملوها معاملة الأسماء فنزعوا عنها الهاء وألحقت بسائر أسمائها وفي ذلك يقول: «وصف بالاسم غير الصفة وهو (اليراع) وذلك لما يتصوّر فيه من الضعف والخور حتى كأنه قال عن أخي الخنع الضعيف الرخو الساقط، ومثله ما أنشدناه أبو علي عن أبي عثمان:

مئبرة العرقوب أشفى المرفق[1]

فوضع أشفى لما يُعلَم فيه من الحدّة موضعَ حادة، ولو بالغ عندي في استعمال هذا الاسم استعمال الصفة لما فيه من معناها لجاز تأنيثه بأن يقال (أشفاة المرفق) كما تقول: حادّة المرفق، ولعلّه لو ساعفه الوزن وآتاه النظام لأنّثه على ما قلناه، ألا تراه لمّا وصف بالمصدر مؤنثاً أنّثه. قال أمية:

والحيّة الحَتَفة الرقشاء أخرجها ... من بيتها آمناتُ الله والكلِمُ[2]

وحكى أبو حاتم (فرس طوعة القياد). قال الآخر:

فلولا الله والرمح المفدّى ... لَأُبتُ وأنتَ غربال الإهاب[3]

---

(١) رجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢١ و٣/ ١٩٥ والممتع في التصريف ١/ ٧٤.

(٢) لأمية بن أبي الصلت في ديوانه/ ٥٧ والخصائص ١/ ١٥٤، ٢/ ٢٠٥ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٩ واللسان ٩/ ٣٨ حتف.

(٣) لأبي العتاهية. ديوانه/ ٣٣ وينسب لعلي بن أبي طالب. الخزانة ٩/ ٥٢٩ ـ ٥٣١ والجنى الداني/ ٩٨ وأوضح المسالك ٣/ ٣٣ والهمع ٤/ ١٦٧.

فأجرى غِرbالاً مجرى الصفة حتى كأنه قال: وأنتَ مخرّق الإهاب. وعلى هذا أجازوا مررت بصحيفة طينٍ خاتمها وبسرجٍ خزّ صُفّتُهُ، وبقاع عرفج كلُّه ولحيةٍ ذراع طولُها وأنشدوا:

كـأنّ لنـا منـه بيوتـاً حصـينةً مسوحاً أعاليها وساجاً كسورُها[1]

وهـذا يدلّك مِن مذهبِهـا على أنها إذا نقلت شيئاً عن موضعـه إلى موضع آخر مكنتْـه في الثاني وثبّتتْ قدمـه عليـه، ألا ترى أن هـذه الأشياء كلّها أسماء في أصولهـا، ولّما نقلَتْها إلى أن وصفـتْ بها مكنتْها هناك وأرسـت أقدامها فيـه حتى رفعت بها الظاهر وأنّثتها تأنيث الصفة وأجرتها على ما قبلها في تأنيثها جريان الصفات على موصوفاتها.

وعكس ذلك ما أخرج من الصفة إلى الاسم فمكن فيه نحو صاحب ووالد، ألا تراهم حَمَوا كلامهم أن يقولوا فيه مررت بإنسان صاحب، حتى صار صاحب بمنزلة جارية وغلام.

ويؤكّد ذلك عندهم أنهم لّما سمّوا الخمرَ بالمدام نزعوا منها الهاء، وإن كانت في الأصل إنما هي التي أديمت في ظرفها فلمّا أزيلت عن الصفة، واستعملت استعمـال الأسماء، نُزعت عنها الهاء، وألحقت في ذلك بسائر أسمائها نحو الراح والخمر والإسفَنْط والخندريس.

فأما الكميت بغير هاء فلا دلالة فيها على نقلها، ألا تراها وهي صفة بغير هاء نحو قوله:

---

(١) للأعشى في ديوانه/ ١٧٠ تحقيق (د.محمد محمد حسين) بالرفع مسوحٌ وساجٌ ويروى لمضرّس بن ربعي الحماسة الشجرية ٢/ ٧١٠ والخزانة ٥/ ١٨ بلا نسبة واللسان ٢/ ٣٠٢.

كميــتٍ غــير مُخْلَفــةٍ ولكــن كلـون الصِّرـفِ علَّ بهـا النـديم

وهذا باب فاشٍ عند أهله فاعرفه»(١).

فابن جني يجوّز تأنيث الاسم الجامد إذا وصف به وتضمّن معنى الصفة، كما يجوّز إعماله إعمال الصفات. كما يجوّز وصف النكرة بالاسم مضافاً إذا شبّه بالصفة(٢).

وقال الأعلم: يجوز الوصف بالمصدر للمبالغة.

وفصّل المرزوقي والتبريزي في المصدر الموصوف به فقالا: إنّ المصدر إذا وصف به إما أن يكون على حذف المضاف وإما أن يجعل الموصوف نفسَ الحدث لكثرة الوقوع منه(٣).

وعلّل ابن جنّي ذلك بأن الاسم يشرك الصفة في أشياء كثيرة، لذا لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها، وأن الفصل بينهما استحسان لا عن ضرورة علة(٤).

وقال في المصادر التي يوصف بها مؤنّثة: «هذا مما خرج على صورة الصفة، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق بين مذكّره ومؤنثه، فجرى هذا في حفظ الأصول والتلفّت إليها للمباقاة لها

---

(١) التنبيه ورقة (٢٢/ ب ـ ٢٣/ ب) وانظر ١٧٥/ أ وشرح المرزوقي/ ٧٦٣، ٦٦٤ و٣٣٥ وشرح التبريزي/ ٢٦٧ والشرح المنسوب إلى المعري/ ٧٨.

(٢) التنبيه ورقة ٧٧/ ب وما بعدها.

(٣) شرح المرزوقي/ ١١٦٠ وشرح التبريزي ٣/ ١٥٦.

(٤) الخصائص ١/ ١٢١، ١٣٤، ٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٧.

والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحواذ».

ثم قال: «وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنّك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أول أحواله ألا ترى أنك إذا أنّثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها».

ونقل سيبويه عن الخليل أن لفظ المصدر إذا عني به المصدر لا يوصف به وإن أوّل بالمشتق[١]. وجعل الوصف بالجامد قبيحاً، فقال في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة: «وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: (بصحيفةٍ طينٌ خاتمها) لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه»[٢].

وقال في موضع آخر: «وقد يكون في الشعر: (هذا خاتم طينٌ وصُفّةٌ خزٌّ) مستكرها.

فالجر في (مررت بصحيفة طينٍ خاتمُها) على هذا الوجه، ومن العرب من يقول: (مررت بقاع عرفج كله)، يجعلونه كأنه وصف»[٣].

وظاهر كلامه أن الوصف بالاسم الجامد لغة لبعض العرب. وأن الاسم الجامد إذا وصف به أوّل بالمشتق[٤].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١١٧ وانظر ١/ ٤٣٤.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٣ وما بعدها.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤ وما بعدها.

وذكر محقق الكتاب عن السيرافي أن المبرد ذهب في مثل هذا إلى تقدير (مثل) محذوفة، وأن منهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلاً ويرفع به[١].

وذهب ابن السراج إلى أن المصدر الذي يوصف به لا يثنى ولا يجمع، ولا يذكر ولا يؤنّث، و(رجل عدل) بمعنى ذو عدل، فإن ثني من هذا شيء فإنما يشبه بالصفة إذا كثر الوصف به[٢].

واشترط ابن مالك في الوصف أن يكون مشتقاً لفاعل أو مفعول أو جارٍ مجراه أبداً. وقصد بالجاري مجراه الجامد فجعله مطّرداً كأسماء الإشارة غير المكانية و(ذو) الموصولة و(رجل) بمعنى كامل و(أي) مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت معنىً، و(كل) و(جدّ) و(حق) مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت وغير مطّرد كالمصدر والعدد والقائم بمسماه بمعنى لازم ينزله منزلة المشتق (كأسد) و(حرير) و(خز)...

وقال: «والنعت بهذه كلّها مطّرد لا يتوقّف على سماع بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده فإن السماع فيها متبوع واطّراده ممنوع. وللمصدر مزيّة على غيره، ويقارب فيهما الاطّراد [٣]».

ونقل عن الفارسي جواز النعت بالمصدر المؤوّل وردّه[٤].

وذكر أبو حيان أنّ النعت باسم الإشارة والاسم الموصول مذهب البصريين،

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٣ وما بعدها.

(٢) الأصول ٢/ ٣١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣١٣ـ ٣١٥.

(٤) لمصدر نفسه ٣/ ٣١٦ والارتشاف/ ١٩٢١.

وأن الكوفيين والسهيلي لا يجوّزون النعت بهما[١]. وفصّل في الكلام على النعت بالمصدر فالميميّ لا يوصف به، وغيره إن أريد به المبالغة لكثرة وقوعه من الموصوف أو كان على حذف مضاف، وقال: إن الكوفيين يجعلونه بتأويل.

وما ذكره ليس مذهب الكوفيين وحدهم، بل هو ظاهر كلام سيبويه[٢].

وأمّا القائم بمسماه معنى لازم ينزّله منزلة المشتق فذكر أن الكسائي يقيس في النكرات كلها أن تجري على الأول وأن سيبويه على أنها باقية على مسماها ويتوهّم فيها الاشتقاق[٣].

* * *

تقديم الصفة على الموصوف

ذهب ابن جني إلى منع جواز تقديم ما في الصفة على الموصوف وذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، والعامل هنا هو الصفة، ومحال تقديمها على موصوفها[٤]. وقال المرزوقي به، وجعل الصفة المتقدمة حالاً[٥]. وقال التبريزي: إذا تقدمت الصفة على الموصوف أعربت إعرابه وجعل بدلاً منها[٦].

---

(١) الارتشاف/ ١٩١٨ ونتائج الفكر للسهيلي/ ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٤ وما بعدها.

(٣) الارتشاف/ ١٩٢٠.

(٤) التنبيه ١٢٧/ أ.

(٥) شرح المرزوقي/ ١٦٦٤ و١٤٨٩.

(٦) شرح التبريزي ٤/ ٤٩.

وإعراب الصفة المتقدمة حالاً قول سيبويه وغيره. قال: «وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقلّ ما يكون في النثر»[١] ووصفه ابن جني بالقبح، وعدّه من الضرورات القبيحة، فقال: «فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها فاعلم أن ذلك على جَشِمه منه، وإن دلّ من وجه على جَوره وتعسّفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمّطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندي مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام»[٢].

وضعّفه أبو حيان سواء أكان الموصوف نكرة أم معرفة، وجعل المتقدم على النكرة حالاً وعلى المعرفة بدلاً[٣]. ونقل عن الكوفيين والزمخشري جواز تقديم عامل الصفة على الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣].

وعن صاحب البديع جواز تقديم الصفة إذا كانت لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين[٤].

* * *

تقديم النعت المفرد على النعت الجملة

ذكر المرزوقي أنه إذا جمع بين مفردات وجمل في الوصف فالترتيب المختار

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٢ والأصول ٢/ ٢٢٢ والجمل/ ١٥.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٩٢ وانظر ٢/ ٣٨٥ و٣٩١.

(٣) الارتشاف ٤/ ١٩٢٩.

(٤) الارتشاف/ ١٩٣٦.

تقديم المفردات على الجمل لأنه وجه الكلام وحقّه(١).

وذهب الرضي(٢) إلى أنّ ذلك غالب وليس بواجب خلافاً لبعضهم، لقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[الأنعام: ٩٢] وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ﴾[المائدة: ٥٤].

وقول الشاعر:

وليـــل أقاســـيه بطـــيء الكواكـــب(٣)

وذكـر ابـن مالـك أن الأقيـس تقديـم المفـرد وتوسـيط الظـرف وتأخيـر الجملة(٤). وهو اختيار المرزوقي.

وذهـب أبو حيان إلى جـواز تقديم الجملـة على المفـرد، وهو كثير في كلام العـرب، فقـول من خصّـه بالضـرورة أو بنادر الكلام أو بقليل في الكـلام ليس بشيء(٥).

* * *

(١) شرح المرزوقي/ ١٥٠ و٨٢٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ٣١٨.

(٣) البيت للنابغة الذبياني وهو في الكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٣ وشرح المفصل ٢/ ١٠٧ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١، ٤/ ٣٩٢ ولسان العرب ١/ ٧٥٨ (نصب) وصدره: كليني لهمّ يا أميمة ناصب.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٢٩.

(٥) الارتشاف ف ٤/ ١٩٢٩.

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

جوّز المرزوقي والتبريزي إقامة الصفة مقام الموصوف إذا اختصّت، لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدلّ عليه دلالة قوية، فأما إذا كانت عامة في أجناس فلا يجوز ذلك فيه، لو قلت: (مررت بطويل) وأنت تريد رجلاً لم يحسن، لأن الطويل يكون في غير الرجال كما يكون في الرجال، ولو قلت: (مررت بكاتب) لحسن إذا كانت الكتابة مختصة(١).

وقد وصفه سيبويه بالقبح(٢) وكذلك الفارسي(٣). وقال ابن جني: «وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يَلِقْ الحذفُ به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.

ومما يؤكّد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة»(٤).

---

(١) شرح المرزوقي ٤٥٦، ١٧٣٠ ونقله التبريزي بنصه ٤/ ٢٢٩ و٢/ ٢٥١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٢.

(٣) المسائل البصريات/ ٦٤٢.

(٤) الخصائص ٢/ ٣٦٦.

وأما ابن مالك فذهب إلى أن النعت يقام كثيراً مقام المنعوت إن علم جنسه ونعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو بفي، وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر[1]. ووصفه بأنه حسن كثير.

وفصل أبو حيان القول؛ فالصفة إذا كانت اسماً فلا تحذف إن كانت وصفاً لذات إلا إذا تقدم ذكر الموصوف، أو أشعر الوصف بالتعليل، أو عومل معاملة الأسماء، أو كان خاصاً بجنس الموصوف، وإلا فلا يجوز الحذف وإقامته مقام الموصوف إلا في ضرورة الشعر، وإن كان وصفاً لمكان أو زمان جاز، وإن كان وصفاً لمصدر فالمبرد وكثير من النحويين على أنه ينتصب انتصاب المصدر وسيبويه ينتصب على الحال، وإن كانت الصفة جملة كثر حذف الموصوف معها إذا تقدمتها (من)[2].

* * *

توكيد النكرة

ذهب ابن جني مذهب البصريين[3] في منع توكيد النكرة بخلاف الكوفيين الذي يجيزون توكيد النكرة المتبعّضة بما هو موضوع للإحاطة والعموم فيقولون

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٢.

(٢) الارتشاف/ ١٩٣٨ وما بعدها.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٥ والمقتضب ٣/ ٣٤٢ والأصول ٢/ ٢١ والجمل للزجاجي/ ٢٢ وشرح الجمل ١/ ٢٦٧.

أكلت رغيفاً كله[١].

واختاره الأعلم[٢].

وقال ابن مالك: إن منع توكيد النكرة مطلقاً مذهب البصريين إلا الأخفش وأجازه بعضهم.

ونقل عن ابن خروف قول الأخفش في مسائله «وزعموا أن من العرب من يجعل أجمع وأكتع وجنسه نكرة فيقول أجمعين وجمعاوان وكتعاوين، قال: وقال الشاعر:

لــو كــان ذا المربــد خبــزاً أجمعــا ....

فجعل أجمع من صفة النكرة. هذا نص الأخفش في المسائل»[٣].

وأجازه ثعلب[٤]. ونقل أبو حيان عن ابن مالك اختياره الجواز مطلقاً وقال: «وجاء في الشعر بما يقتضي الإحاطة»[٥].

كما ذكر أن ألفاظ التوكيد كـ (أجمع وجمعاء) لا يباشرها العامل أبداً، فإن باشرها زال عنها التوكيد[٦]. واستثنى منها ابن مالك (جميعـاً وعامة مطلقاً وكلا

---

(١) التنبيه ١٢٤/ ب.

(٢) شرح الحماسة للأعلم/ ٥١٧ وما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٣.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ٩٨.

(٥) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣.

(٦) التنبيه ١٢٤/ ب وانظر المقتضب ٣/ ٣٨٠ والأصول ٢/ ٢١ ومجالس ثعلب ١/ ٩٨.

وكلتا) مع الابتداء بكثرة ومع غيـره بقلّـة(١). قال: «ومن القليل قول الأخفش في المسائل: تقول: (أتيتني بزيد أو عمرو أو كليهما)».

رفعاً ونصباً وجرّاً. قال سيبويه في باب هذا شيء محذوف فيه الفعل لكثرته في كلامهم و(كِلَيهما وتمراً) كأنه قال: أعطني كليهما وزدني تمراً فقدّر (أعطني) عاملاً في كليهما(٢).

وذهب ابن عصفور إلى أن النفس والعين يليان العامل بخلاف (أجمع)، أما (كل) فولايتها العامل ضعيفة(٣).

* * *

إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب

اختار ابن جني مذهب جمهور البصريين(٤) في جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب في بدل البعض والاشتمال، ومنعه في غيره، لأن ضمير المتكلم والمخاطب غاية في الاختصاص، فبطل البدل لأن فيه ضرباً من البيان وقد استغني عن الضمير بتعرّفه(٥).

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦ وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٥٥.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٠.

(٣) شرح الجمل ١/ ٢٦٩ وما بعدها.

(٤) انظر الكتاب ١/ ١٥٦ والأصول ٢/ ٥١ والتمام/ ٢١ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩١ وشرح الجمل ١/ ٢٨٩.

(٥) التنبيه ١٢٦/ أ.

وهـو اختيار الفارسي[١]. وظاهـر كلام المبرّد جوازه، ونقل عن عيسى بن عمر قولهم (ادخلوا الأولُ فالأول) وأن أكثر النحويين لا يجيزونه[٢].

وذكـر ابن عصفـور وابن يعيش أن مذهب الأخفش جوازه في كل أقسام البدل[٣].

وجوّزه أبو حيان في المطابق إن أفاد الأول معنى الإحاطة، وأن قطرب جوّزه في الاستثناء[٤].

* * *

إبدال الكل من البعض

منع ابن جني إبدال الكل من البعض لما فيه من نقض البناء وقال: «ومعلوم أنـه لا يجـوز بدل الكل من البعض، وأن سيبويـه ذهب في مثل ذلك إلى الابتداء والقطع»[٥] وهـو مذهب جمهـور النحويين، وما ورد من خلاف ذلك فعلى ذكر البعض وإرادة الكل[٦]. وذهـب الفارسي إلى جـواز إبدال الأكثر من الأقل إذا

---

(١) الإيضاح/ ٢٨٣ والحجة ١/ ١٤٧.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٧٢.

(٣) شرح الجمل ١/ ٢٨٩ وشرح المفصل ٣/ ٧٠ وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤ وعزاه أبو حيان إلى الكوفيين والأخفش ٤/ ١٩٦٥.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٩٦٥.

(٥) التنبيه ٦٦/ ب و٢٦/ ب.

(٦) الارتشاف ٤/ ١٩٦٩ وما بعدها.

أريد بالمفرد في المبدل منه الكثرة، ولو أريد به المفرد لم يجز، لأن البدل إنما يكون وفق المبدل منه أو بعضه، ولا يكون أن يزيد عليه(١).

واختاره السيوطي لوروده في الفصيح(٢).

كما ذهب ابن جني إلى أن الأعرف يبدل من الأنكر، ولا يبدل الأعمّ من الأخصّ لأنه بضدّ ما وضع الأمر عليه، وأن الأفعال يبدل بعضها من بعض(٣).

فأما إبدال الفعل من الفعل فمذهب أكثر النحويين. ويصح إذا كان بمعناه (٤).

وأما إبدال النكرة من المعرفة كما ذكر أبو حيان فمذهب البصريين، ومذهب الكوفيين والبغداديين اشتراط وصف النكرة، وتبعهم السهيلي(٥).

ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين عدم الجواز إلا أن يكون من لفظ الأول(٦).

قال أبو حيان: «وكلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائي والفراء في قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾[البقرة: ٢١٧](٧) خفضته على نية (عن)

---

(١) كتاب الشعر/ ٤٧٥ وما بعدها.

(٢) الهمع ٥/ ٢١٦.

(٣) التنبيه ٦٦/ ب و٢٦/ ب.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٦١ ومعاني الأخفش ٢/ ٥١٤ والإنصاف ٢/ ٢٨٣ وشرح الجمل ١/ ٢٧٩ وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٠ ورصف المباني/ ٣٢ والارتشاف ٤/ ١٩٧٢.

(٥) نتائج الفكر/ ٢٩٨ والارتشاف ٤/ ١٩٦٩.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٣١.

(٧) ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾[البقرة: ٢١٧].

مضمرة، ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة، وأجاز سيبويه: (هذا عبد الله رجل منطلق) و(رجل) نكرة بدل من معرفة. وسمع بدل النكرة من المعرفة وليست من لفظ الأول ولا موصوفة. وهذا مذهب البصريين»[(١)].

* * *

تقديم البدل على المبدل منه

منع المرزوقي تقدم البدل على المبدل منه، وقال: «ولذلك ينتصب إن تقدّم في الاستثناء[(٢)]. وهو مذهب سيبويه ونقل عن يونس عن بعض العرب جواز تقدمه وعبارته: «وقد قال بعضهم: (ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٍ منه)، وكذلك (من لي إلا زيداً صديقاً)، و(ما لي أحد إلا زيداً صديقٌ). كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء منه صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدَّم قبل الاسم إلا نصباً.

وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحداً) بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلاً»[(٣)].

وما نقله عن يونس ذكره الأنباري عن بعض العرب فقال: «من العرب من يجوز البدل مع التقديم، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه؛ لأن هذا التقديم التقديرُ به التأخير، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصبَ»[(٤)].

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٩٦٩.

(٢) شرح المرزوقي/ ٣١.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٤) الإنصاف، مسألة/ ٣٠٦.

ومنع أبو حيان تقديم البدل على المبدل منه في بدل الموافق وجوّزه في بدل البعض والاشتمال، وجعل الإضافة أحسن[١].

* * *

قد لا يكون المبدل منه في حكم المستغنى عنه

ذهب ابن جني في التنبيه إلى أن المبدل منه في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير المحذوف[٢]. وهو مذهب الفارسي[٣] والمبرّد. قال المبرد: «وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين، ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول (زيد مررت به أبي عبد الله) لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت زيد مررت بأبي عبد الله كان خَلْفاً، لأنك جعلت زيداً ابتداءً، ولم تردّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام، وإنما سمّي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة»[٤].

وصرّح بأنه لا يسقط أي منهما إلا في بدل الغلط[٥]. وقال في موضع آخر: «اعلم أنّ البدل في جميع العربية يحلّ محلّ المبدل منه»[٦].

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٩٧٤ والهمع ٥/ ٢٢٢.

(٢) التنبيه ١٢٧/ ب وما بعدها و٤٥/ أ.

(٣) كتاب الشعر ١/ ١٩٨. قال: «المبدل منه معتدّ به في الكلام وليس بمطّرح».

(٤) المقتضب ٤/ ٣٩٩.

(٥) المصدر نفسه ٤/ ٤٤٣.

(٦) المصدر نفسه ٤/ ٢١١.

وذكر الفارسي أنه قد يخبر عن المبدل منه دون البدل[١].

ونقل أبو حيان عن ابن الدهان في الغرّة أن الشيء لا يُحذف ويبدل منه، لأنّ حذفه اختصار والبدل إسهاب، وأن الأخفش أجازه من ضمير محذوف[٢].

واختار الشلوبين أن البدل يحل محل المبدل منه وكل منهما مقصود[٣]، وكذلك الزمخشري[٤]. واختار كونه في حكم المطروح سيبويه وذلك في قوله: «فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول، فإذا قلت: (ما أتاني القوم إلا أبوك) فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك»[٥].

والمبرد فيما نقله عنه أبو حيان[٦] والمازني[٧] وابن السراج[٨]. وقال ابن عصفور: إن الدليل على نية الطرح تكرار العامل الجار والمجرور[٩].

* * *

---

(١) كتاب الشعر ٢/ ٥١٧.

(٢) الارتشاف ٢/ ٤١٩.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٦٤.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٦٦.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٣١.

(٦) الارتشاف ٤/ ١٩٧١ والمقتضب ٤/ ٢١١.

(٧) المقتضب ٤/ ١٩٩، وكان المازني يقول/ إذا أبدلت من الشيء فقد اطّرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً. فكيف أنعت ما قد سقط .

(٨) الأصول ٢/ ٤٦.

(٩) شرح الجمل ١/ ٢٨٠.

العطف على التوهم/ على المعنى

من ذلك العطف على ما من عادته أن يزاد في الأول.

ذكر ابن جني أن العرب قد يعطفون بالجر على ما من عادته أن يجرّ بحرف زائد، وهم قد يذكرون الجار الزائد في المعطوف وقد لا يذكرونه، وربما يعطفون على محل المنصوب المجرور بالحرف[1] وذلك كما في قول المسور:

يقول رجال ما أصيب لهم أبٌ ولا من أخٍ أقبل على الماء تعقل

أو يعطفون المؤكّد بالنون على توهّم مثلها[2]. كما في قول سَوَّار بن المُضرِّب:

يا أيها القلب هل تنهاك موعظة أو يُحدِثَنْ لك طول الدهر نسيانا

وهذا العطف سمّاه ابن هشام العطف على المعنى في القرآن وعلى التوهّم في غيره[3]، وشرط لجوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله، وذكر أن هذا العطف وقع في المجرور والمجزوم والمرفوع والمنصوب اسماً وفعلاً في المركبات[4].

وقال سيبويه: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم، كما قال: ولا سابقٍ شيئاً»[5].

---

(١) التنبيه ٤٦/ ب.

(٢) المصدر نفسه ١٥١/ ب وشرح المرزوقي/ ١٣٦١.

(٣) مغني اللبيب/ ٥٥٣.

(٤) مغني اللبيب/ ٦١٩.

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٥ و١/ ٣٥٦.

وعلل ذلك بقوله: «لمّا كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى كانت مما يلزم الأول، نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول»(١).

وجعله ابن جني من الحمل على المعنى وذكر أنّ مثل ذلك واسع في هذه اللغة جداً(٢).

وقال أبو حيان: إن العطف على التوهّم لا ينقاس(٣).

ومنه عطف غير المتوافقين كعطف اسم الفعل على فعل الأمر لما بينهما من الشبه. قال التبريزي: «لأنها لولا نيابتها عن الأفعال لما جاز عطف الفعل عليها وذلك أن المعطوف والمعطوف عليه في حكم المثنى، والتثنية لا تحسن إلا بين متوافقين، فكذلك العطف»(٤) ويؤكّد ما ذهب إليه من شبه اسم الفعل بالفعل قول ابن السراج: «شرح الرابع: وهو ما كان من الأسماء التي سمّوا الفعل بها موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان منها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعدّ، وما كان منها في معنى فعل متعد تعدّى، وحكي أن ناساً من العرب يقولون (هلمّي وهلمّا وهلمّوا)، فهؤلاء جعلوه فعلاً والهاء للتنبيه»(٥).

ومن الحمل على المعنى عطفهم الجملة الاسمية على الفعلية أو عطف الفعلية على الاسمية كما في قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٩ وانظر ٢/ ٣٠٦.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٢٣ و٣٥٣ وما بعدها. وانظر الأصول ٢/ ٦٣ وشرح الجمل ١/ ٢٥٤ وشرح التسهيل ٤/ ٤٧ ومغني اللبيب/ ٨٨٩.

(٣) الارتشاف/ ١٧٥٧.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٥٠.

(٥) الأصول ١/ ١٤١.

فـــــــلا أمّ فتبكيـــــــــه ولا أخـــــــت فتفتقـــــــده

قال المرزوقي: «لم يجعل (فتبكيه) ولا (فتفتقده) جواباً للنفي، لأن الجواب يكون منصوباً، كأنّه عطف على ما قبله، وهو عطف جملة على جملة، ومثله في القرآن: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المراسلات: ٣٦][١] لأن المعنى لا يؤذن لهم ولا يعتذرون، وكذلك هذا معناه: لا أم له فلا تبكيه، إلا أنّ الجملة المعطوفة مما في القرآن موافقة للجملة المعطوفة عليها؛ لأن كل واحدة منها متركّبة من فعل وفاعل، والتي عطف عليها هي من ابتداء وخبر، والجمل الخبرية إذا اختلفت مثل هذا الاختلاف يسوغ عطف بعضها على بعض، ألا ترى أن الله تعالى يقول: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[الأعراف: ١٩٣]، فعَطف ﴿أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ وهو ابتداء وخبر على ما قبله وهو فعل وفاعل، لأن المعنى لا يختلف بل يصير كأنه قال أدعوتموهم أم صمتّم. وقد جاء على العكس من هذا لأن الشاعر يقول:

.... أموفٍ بأذراع ابـن ظبيـة أم تـذمّ[٢]

فعطف (تذمّ) وهو من فعل وفاعل بـ (أم) على (موفٍ) وهو ابتداء وخبر لأن المعنى أأنت موفٍ محمودٌ أم غادرٌ مذموم.

والكـلام في (لا أخت فتفتقـده) على ذلـك، كأنـه قـال: لا أخـت لـه فلا تفتقده»[٣].

---

(١) ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[المراسلات: ٣٥-٣٦].

(٢) عجز بيت لراشد بن شهاب اليشكري وصدره: أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد المفضليات ٢/ ١٠٩.

(٣) شرح المرزوقي/ ٨٩٨ وما بعدها و/ ١١٩٤ وشرح التبريزي ٣/ ١٨٣ وانظر التنبيه ١٤١/ أ.

ونقل ابن هشام اعتراض الزمخشري على القول بعطف الفعلية على الاسمية، لأنه لا يعطف على جملة مخالفة له، وأن بعض المتأخرين قال بجواز الإبدال فيهما، وأنه لم يقم دليل على امتناع ذلك[١].

وأجاز أبو حيان[٢] عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل إذا كان اسم فاعل، ويقبح عطف الاسم على الفعل[٣].

ونقل عن المبرد[٤] وابن السراج[٥] عدم تجويزهما عطف الفعل على الاسم، وعن ابن السراج[٦] أنه قبيح، وذكر أن المازني والمبرد[٧] والزجاج منعوه كل المنع وأن الفارسي اعتمد على ما قبحه من ابن السراج.

* * *

حذف حرف العطف

ذكر ابن جني أن حرف العطف قد يحذف فيما أنشده الأخفش من قول الشاعر:

---

(١) مغني اللبيب/ ٧٦٠ وما بعدها.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٢.

(٣) نتائج الفكر/ ٣٢٠.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٥.

(٥) الأصول ٢/ ٣٥٧.

(٦) المصدر نفسه ١/ ١٨٤.

(٧) المقتضب ٤/ ٣٨٧.

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يــزرع الــود في فــؤاد الكــريم[١]

وابن الأعرابي من قول الشاعر:

وكيــف لا أســـقي عــلى عــلاتي صـــبائحي غبــائقي قـــيلاتي[٢]

ونقل ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد قولهم: (أكلت لحماً سمكاً تمراً)[٣].

وأجازه التبريزي وذكر أن الأحسن إبرازه بين فعلي أمر إذا تواليا[٤].

وذهب ابن جني إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس معتمداً على قول الفارسي: «وقال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها أيضاً واختصار المختصر إجحاف»[٥] وجوّزه ابن عصفور إن فهم المعنى[٦]. وابن هشام على أن بابه الشعر ويمكن حمله على بدل الإضراب[٧].

---

(١) البيت بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٠ و٢/ ٢٨٠ والرصف/ ٤١٤ والدرر ٢/ ١٤٠ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤.

(٢) ورد في الخصائص بلا نسبة ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ والرصف ٤١٤ واللسان ٢/ ٥٠٣ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥ وما بعدها وعدّ ابن جني حذف حرف العطف ضعيفاً في القياس معدوم في الاستعمال وذلك أن في حرف العطف ضرباً من الاختصار لقيامه مقام العامل وحذفه فيه تجاوز حدّ الاختصار إلى الإجحاف.

(٣) التنبيه ٥٨/ أ.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ١٢٥.

(٥) الخصائص ٢/ ٢٧٣ و٢٨٠.

(٦) شرح الجمل ١/ ٢٥١ وكذلك ابن مالك شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠.

(٧) مغني اللبيب/ ٨٣١.

وذكر أبو حيان أنه جاء في كلامهم حذف الواو، وأن الفارسي وابن عصفور وابن مالك اختاروا جوازه، وأن ابن جني والسهيلي وابن الضائع منعوه، ونقل عن الأخفش حذف (أو) دون معطوفها[١].

* * *

حذف حرف العطف للاتساع في الحال

ذهب ابن جني إلى أنّ الحال الجامدة التي تأتي للدلالة على ترتيب إنما هي على تقدير حرف عطف محذوف وذلك قوله في قول عصام بن عُبيد الزمّاني:

لوعُدَّ قبر وقبرٌ كنتُ أكرمَهم ... ميتاً وأبعدهم من منزل الذامِ

«لم يُرِد لوعُدَّ قبران اثنان، وإنما أراد لوعدّت القبور قبراً قبراً، ولو قال: لوعُدَّ قبرٌ قبرٌ فرفع لم يجز ذلك كما يجوز لوعُدّت القبور قبراً قبراً، وذلك أن هذا من مواضع العطف، فحذف حرفه لضرب من الاتساع، وهذا الاتساع خاصة إنما جاء في الحال نحو: (فصّلت له حسابه باباً باباً)، و(دخلوا رجلاً رجلاً) أي مبيّناً ومتتابعين. ولو رفعت فقلت فصِّل حسابه بابٌ بابٌ ودخلوا رجلٌ رجلٌ على البدل لم يجز. وعلى هذا قالوا: (هو جاري بيت بيت، ولقيته كفّة كفّةَ) فاتسعوا بالبناء مع الحال، ونحوُها في ذلك الظرف نحو قولك (كان يأتيناً يومَ يومَ وليلةَ ليلة وأزمانَ أزمان وصباحَ مساء)، فلو خرجت به عن الظرفية لم يجز فيه هذا البناء ألا تراك تقول: هو يأتينا كلَّ صباحِ مساءٍ وفي ليلةِ ليلةٍ، فتعرب البتة»[٢].

---

(١) الارتشاف/ ٢٠١٧ وما بعدها.

(٢) التنبيه ١٣٦/ ب ونقله صاحب الشرح المعزو إلى المعري/ ٦٧٩ وما بعدها.

وذكر المرزوقي مثل ذلك وزاد عليه قول سيبويه: «إن الغالب على هذا الباب كلِّه أن يكون انتصابه من إحدى الجهتين الحال أو الظرف، لأن الاتساع منهم على هذا الحد والجواز لم يكن إلا فيهما، والظرف كقوله: لقيته يومَ يومَ وصباحَ مساءَ وما جانسهما. قال: والإفراد في هذا الباب لا يجوز حمايةً على المعنى الذي يتضمّنه التكرار»(١).

ودفع وجه حمله على البدل بقوله: «لا يجوز ذلك لأن القصدَ والغرضَ من الكلام وقد أجري على ما تقدّم التفصيل والتتابع، ومن الإبدال على ما ذكرتَ لا يتبيّن ذلك، مع ذكر القبور بحذف الواو من الاسمين المترجمين عن الحال بعده. لا يجوز بعت الشاء شاةً وشاةً؛ فكذلك هذا. على أن بابي الحال والظرف يحتملان من التوسّع ما يضيق عنه أكثر أبواب الإعراب، ويعجز، وإذا كان كذلك لم يجز تجاوزهما بالاتساع فيهما إلى غيرهما.

ألا ترى أنه لو قال: لوعدّ قبران كنت أكرمهما ميتاً لم يجز، ولم يتبيّن مِنْه ذلك المعنى وإن كان المعطوف والمعطوف عليه إذا قلت جاءني رجل ورجل بمثابة جاءني رجلان»(٢).

وجعله النحاة من أقسام الحال الجامدة التي هي في حكم المشتقة لدلالتها على الترتيب أو التفصيل(٣). قال الرضي: «وضابطه أن يأتي للتفصيل بعد ذكر

---

(١) شرح المرزوقي/ ١١٢٢.

(٢) المصدر نفسه/ ١١٢٢ وما بعدها.

(٣) الكتاب ١/ ٣٩٢ والجمل ١/ ٣٣٧ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٨ و٢٠٧ وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٤ والارتشاف/ ١٥٥٨ والتصريح ١/ ٣٧٠.

المجموع بجزئه مكرراً، وكذا إن أتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفاً عليه بالفاء أو بثم»(١).

وذكر سيبويه أن الحال هنا تأتي مركبة من اسمين لا ينفرد الأول دون ما بعده. وأن ذلك مقصور على الحال والظرف(٢). وعلل ذلك بقول يونس «وإنما جعل هذا هكذا في الظرف والحال لأن حدّ الكلام وأصلَه أن يكون ظرفاً أو حالاً»(٣).

واستبعد الحمل على البدل «لأنك لو قلت ادخلوا الأولُ فالأول أو رجلٌ رجلٌ لم يجز، ولا يكون صفة لأنه ليس معنى (الأولُ فالأولُ) أنك تريد أن تعرّفه بشيء تحلّيه به، لو قلت قومُك الأولُ فالأولُ أتونا لم يستقم، وليس معناه معنى كلّهم فأجري مجرى خمستهم ووحده، فإذا قلت أدخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ فالرفع لأنّ معناه معنى كلِّهم كأنه قال يدخلوا كلّهم»(٤).

وجعل قول عيسى (ادخلوا الأولُ فالأولُ) من الحمل على المعنى لأن معناه ليدخل(٥). ووقف النحاة على الخلاف في نصب الثاني فقال أبو حيان: «ذهب الزجاج إلى أنه توكيد وذهب ابن جني إلى أنّه صفة للأول، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول والذي أختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله لأن مجموعهما هو الحال ولو ذهب ذاهب إلى أنّ نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء وأن المعنى

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٠٨.

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٢ و٣/ ٣٠٣ انظر شرح المفصل ٢/ ٦٢.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٣٠٤.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٩٨ـ٣٩٩.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٣٩٨.

باباً فباباً وأولَ فأولَ لكان مذهباً حسناً عارياً عن التكلّف.

وزعم أبو الحسن أنـه لا يجـوز أن يدخل حرف العطف في شـيء من هذه المكررات إلا الفاء. لا تقول: بينّت له الحساب باباً وباباً ولا باباً ثم باباً»[1].

واختاره المرادي، وذكر أنه نظير الخبر في قولهم (هذا حلو حامض)[2].

وذهب سيبويه إلى أن العرب اختلفت في ذلك فجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً إلا في حال الظرف والحال. قال: «والآخِر من هذه الأسماء في موضع جر، وجُعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس ـ وهو رأيه ـ أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيء منه ظرفاً أو حالاً. فالأصل في هذا، والقياس الإضافة»[3] وجعل مثل هذا التركيب المبني بمثابة خمسة عشر، ونقله عن الخليل.

* * *

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

ذهب المرزوقي والتبريزي إلى أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه يحسن إذا كان العامل مقدّماً، وأنه في الفعل والفاعل أكثر منه في المفعول، فأما المجرور فلا يجوز ذلك فيه، فلا يجوز (مررت وعمرو بزيد) إذا كان فيه تقدم المعطوف

---

(١) الارتشاف/ ١٥٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر التصريح ١/ ٣٧٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٠٢.

على المعطوف عليه وعلى العامل فيه(١). وذكر الأعلم أن التقديم جائز في الواو لأنها لا ترتب(٢).

وهذا الذي ذكره الأعلم مذهب ابن جني الذي جعل العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أسهل عنده من تقديم المعطوف على المعطوف عليه(٣). وأما ابن السراج فجعل ما ورد من ذلك ضرورة، وقال: «وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال، فهذا شاذ لا يقاس عليه، وليس شيء منصوب مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيء أجازه الكوفيون فقط، وذلك قولهم (زيداً قمتُ فضربت، وزيداً أقبل عبد الله فشتم)، وقالوا: الإقبال والقيام هنا لغو»(٤).

وجعله ابن هشام ضرورة، وذكر أن ابن جني ذهب إلى أن حمله على العطف على ضمير الظرف أولى، لا على تقديم المعطوف والمعطوف عليه، وكلاهما ضرورة(٥).

واشترط ابن عصفور لجواز تقديم المعطوف بالواو ثلاثة شروط:

الأول: أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً، والثاني: أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، والثالث: ألا يكون المعطوف مخفوضاً(٦).

---

(١) شرح المرزوقي/ ٨٠٥ وشرح التبريزي ٢/ ٢٩٩.

(٢) شرح الأعلم/ ٥٠٠.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٨٥ وما بعدها.

(٤) الأصول ٢/ ٢٢٦.

(٥) مغني اللبيب/ ٨٦٦.

(٦) شرح الجمل ١/ ٢٤٥.

وزاد أبو حيان شرطاً آخر، وهو أن يكون الفعل لا يستغني بفاعل واحد، وذكر أن هذا مذهب البصريين، وأن ثعلب أجاز خلافه، وهو عندهم ضرورة، وهو في المنصوب أقبح منه في المرفوع، وأن مذهب الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام. وأن ابن هشام أجاز التقديم بالفاء وثم وأو ولا[١].

* * *

عطف الظاهر على الضمير المرفوع

ذهب المرزوقي إلى أن عطف الظاهر على المضمر المرفوع ضعيف حتى يؤكَّد[٢].

ووصفه سيبويه بالقبح وكذلك ابن السراج والفارسي[٣] وساقه ابن جني في باب إقلال الحفل بما يلطُف من الحكم وذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ كقولك: (قمتُ وزيد)، (وقام وزيد) فقال: «لست أدفع أن يكونوا قد أحسّوا فرقاً بين (قمتُ وزيد) و(قام وزيد) إلا أنه محسوس عندهم غير مؤثر في الحكم ولا محدثٌ أثراً في اللفظ»[٤]. وذهب ابن عصفور إلى أنه لا يجوز العطف عليه من غير تأكيد أو طول الكلام [٥] إلا في ضرورة الشعر ووصفه ابن مالك بالضعف إذا لم يفصل بتوكيد أو غيره أو يفصل

---

(١) ارتشاف الضرب/ ٢٠١٨ وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ٣٥٠، ٤٩٠.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٧٧ وما بعدها و٢٩٨ والأصول ١/ ١٤٣ والمسائل البصريات ٢/ ٨٧٤.

(٤) الخصائص ٣/ ٢٠.

(٥) شرح الجمل ١/ ٢٤١.

العاطف بلا، وذهب إلى أنه لا يمتنع العطف دون فصل[١].

وعزا أبو حيان اشتراط الفصل بالضمير المؤكد إلى البصريين، وذكر أن الكوفيين وابن الأنباري لا يشترطون الفصل فيه وأنهم يجوّزونه في الكلام. ونقل ما حكي عن الفارسي من إجازة ذلك من غير فصل، وأن مثل ذلك جاء في كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضمائر في نحو (كنا وأنتم ذاهبين)، وقال: إن الشرّاح تأوّلوه[٢].

وذكر ابن الأنباري هذه المسألة ونقل عن الكوفيين جوازه في اختيار الكلام.

وعن البصريين منعه إلا على قبح في ضرورة الشعر، فإذا أكّد أو فصل فإنهم يجوّزونه من غير قبح[٣].

* * *

العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار

ذكر ابن جني أنه قد يعطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار[٤] في قول زياد الأعجم:

أريحوا البلاد منكمُ ودَبيبِكمْ ... بأعراضنا فِعلَ الإماءِ العواهر

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٢.

(٢) الارتشاف/ ٢٠١٣.

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٧٤ وانظر الكتاب ١/ ٣٨٩ وشرح الكافيه للرضي ١/ ٢٩٤ وشرح المفصل/ ٣٩٧ والخصائص ٢/ ٣٨٦ والتصريح ٢/ ١٩٠.

(٤) التنبيه ١٧٤/ ب وكذلك المرزوقي والتبريزي ٢/ ٢٠٩.

مختاراً في ذلك مذهب الكوفيين مخالفاً البصريين الذين منعوا ذلك، وجعلوا ما ورد ضرورة[١]. ونقل الفارسي عن الجرمي أن عطفه من غير إعادة الجار بلا توكيد بالضمير المنفصل قبيح[٢]. وقال أبو حيان هو مذهب الجرمي والزيادي والفرّاء. واختار جواز العطف مطلقاً لتصرّف العـرب في العطف عليه فتارة بالواو وتارة بـ (لا) وأو وتارة بـ (بل) وتارة بـ (أم) وإن كان الأكثر أن يعاد الجار[٣].

وذكر ابن مالك أن إعادة الجار غير لازمة عند يونس والأخفش والكوفيين والشلوبين واختاره[٤].

وذكر ابن السراج أن سيبويه لا يجوز العطف على عاملين واختاره. وكذلك المبرد. ونقل عن الأخفش جوازه، وذكر أن المبرّد غلّط الأخفش في ذلك. وقـال ابن السراج إنه خطأ في القياس غير مسموع من العرب[٥].

قال أبو حيان «ونصّ بعضهم على أن لا بد في العطف على عاملين أن يكون أحدهما جاراً وإذا كان أحدهما جاراً وتقدم المجرور المعطوف فالمشهور عن سيبويه المنع مطلقاً، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز. وأما الأخفش فعنده في هذه الصورة

---

(١) انظر الإنصاف مسألة/ ٦٥ والكتاب ٢/ ٣٨٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٠ وارتشاف الضرب/ ٢٠١٣.

(٢) المسائل البصريات/ ٨٧٤.

(٣) الارتشاف/ ٢٠١٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ والتصريح ٢/ ١٥١ والارتشاف/ ٢٠١٣.

(٥) الأصول ٢/ ٧٥، ٦٩، ٧٣ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ وشرح الجمل ١/ ٢٥٥ والتصريح ٢/ ١٥٤ والفراء ١/ ٢٥٢، ١٤١ وشرح التسهيل/ ١٧٨ والمقتضب ٤/ ١٩٥.

قولان: أحدهما الجواز وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي والفراء والزجاج وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء وأبو بكر بن طلحـة. والقول الثاني المنع ذكره في كتاب المسائل له، وهو مذهب هشام والمبرد وابن السراج، فعلى المشهور من مذهب الأخفش ومن تبعه يجوز سواء أكان المجرور متقدماً في المعطوف عليه أم متأخراً»[١].

* * *

إعمال مبالغة اسم الفاعل عمل اسم الفاعل

ذهب ابن جني إلى جواز إعمال فعّال عمل اسم الفاعل[٢] وذلك في قول سعد بن ناشب المازني:

فيـــالزرامِ رشّـــحوني مقـــدّماً   إلى المـوت خوّاضـاً إليـه الكتائبـا

مختاراً في ذلك مذهب البصريين[٣] مخالفاً الكوفيين. قال ثعلب: «يأباه أصحابنا لأنه لا يتصرّف وأهل البصرة يجيزونه إلّا من كلامين»[٤].

وعدّ الفرّاء ما جاء من ذلك ضرورة[٥]. وهم يحملون المنصوب بعدها على

---

(١) الارتشاف/ ٢٠١٥ وما بعدها.

(٢) التنبيه ورقة ١٦/ ب.

(٣) انظر الكتاب ١/ ١١٠ ـ ١١٢ والمقتضب ٢/ ١١٤ وما بعدها والأصول ١/ ١٢٤ ومجالس ثعلب ١/ ١٩٦ و١٢٤ والمفصّل/ ٢٧٠ والارتشاف ٥/ ٢٢٨٣.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ١٩٦.

(٥) معاني القرآن ٣/ ٢٢٨: «وقال لبيد: =

إضمار فعل يفسّره المثال، ولا يجوز تقدّمه على المثال المذكور. ذكر ذلك أبو حيان[١].

وأما البصريون فمتفقّون على إعمال (فعّال ومِفعال وفعول)، واختلفوا في فعيل: فسيبويه أجاز إعمالها جميعاً، وذكر أنّ إعمال (فعِل) أقلّ من إعمال غيرها وإعمال فعِل أقلّ من فعيل بكثير[٢]. وخالفه المبرد في فعيل وفعِل فقال: «فأمّا ما كان على فعيل فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً وذلك أن فعيلاً إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدّى، وكذلك ما ذكر في فعِل أكثر النحويين على ردّه وفعيل في قول النحويين بمنزلته»[٣] وتبعه في ذلك ابن السراج[٤]، وذكر أن الجرمي أباح إعمال فعِل على بُعد.

* * *

= أو مِسحلٌ عَمِلٌ عضادةَ سمحجٍ   بسراتها نَدَب له وكلوم

فأوقع (عَمِل) على العضادة ولو كانت عاملاً كان أبين في العربية، وكذلك إذا قلت للرجل ضرّاب وضروب فلا توقعنّها على شيء لأنهما مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعهما فعل، أنشدني بعضهم:

بالفأس ضرّابٌ رؤوس الكرانف»

(١) الارتشاف ٥/ ٢٢٨٣ والهمع ٥/ ٨٧.

(٢) الكتاب ١/ ١١٠، ١١٢ وانظر ١/ ١١٧ والمقتضب ٢/ ١١٣ وما بعدها والأصول ١/ ١٢٤ وتابعه في إعمال فعيل وفعِل ابن ولّاد وابن خروف. انظر الارتشاف/ ٢٢٨٣ واشرح الألفية للمرادي ٣/ ١٩.

(٣) المقتضب ٢/ ١١٤ وما بعدها.

(٤) الأصول ١/ ١٢٤ وانظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٣ والهمع ٥/ ٨٧.

إذا جرى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة على غير من هو له لا يحتمل الضمير

اختار التبريزي والمرزوقي مذهب البصريين في هذه المسألة، لأن اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جرى واحد منهما على ما قبله صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل لضعفه وانحطاط منزلته. قالا: «وأكثر أصحابنا على أنه لا بد من ذلك حتى إنّ أبا الحسن كان يلحّن الكلام إذا لم يجرِ على هذا السنن. والكوفيون وبعض أصحابنا يجوّزون ترك إظهاره»(١).

فالبصريون يوجبون إبرازه والكوفيون لا يوجبونه بخلاف إذا ما جرى على من هو له.

قال سيبويه: «وإن قلت (يا ذا الجارية الواطِئِها)، وأنت تريد الواطِئِها هو لم يجز، كما لا يجوز (مررت بالجارية الواطِئِها) تريد هو أو أنت، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأب أو زيداً. وليس هذا كقولك: (مررت بالجارية التي وطئها زيد) أو (التي وطِئْتَها)، لأن الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصف ذلك المضمر بهو، فإنما يقع في هذا إضمار الاسم رفعاً إذا لم يوصف به شيءٌ غيرُ الأول، وذلك قولك: (يا ذا الجارية الواطئَها)، ففي هذا إضمار هو، وهو اسم المنادى، والصفة إنما هي للأول المنادى»(٢).

---

(١) شرح التبريزي ٣/ ٧٥ وما بعدها وشرح المرزوقي/ ١٠٥٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٥٤ والانصاف ١/ ٥٧ ـ ٦٥ والتبيين للعكبري/ ٢٥٩ والأمالي الشجرية ١/ ٣١٤ والخصائص ١/ ١٨٦ والمقتضب ٣/ ٩٣ ـ ٢٦٢.

وذكر مثل ذلك ثعلب[١] وابن الشجري[٢].

* * *

اشتراط الاشتراك في الصفة في أَفْعَل التفضيل

ذكر التبريزي أن أفعل التفضيل يستعمل في مشتركين في صفة زاد أحدهما على الآخر وذلك في قول أبي خراش الهذلي:

حمـدت إلهـي بعـد عـروة إذ نجـا خراشٌ وبعض الشـرِّ أهون من بعض

قال: «فلا تقول: (زيد أفضل من عمرو) إلّا وقد اشتركا في الفضل، فكيف جاز أن تقول: (وبعض الشرِّ أهون من بعض) ولا هين في الشر؟.

قلت: إن للشرّ مراتب ودرجات، فإذا جئت إلى آحادها وقد تصوّرت جملها ورتب الآحاد فيها وجدت كل نوع منها بمضامّته للغير له حال في الخفّة والثقل، وإذا كان كذلك فلا يمنع أن يوصف منه شيء بأنه أهون من غيره، ولا يشبه هذا قوله عز وجل: ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾[الفرقان: ٢٤] لأنك إذا تصورت حال أهل الجنة مع أهل النار لم تجد ثمّ مشاركة البتة في وجه من الوجوه، والصواب أن يقال في الآية: إن المعنى: أصحاب الجنة يومئذ أحسن حالاً وأفضل مقيلاً من أن يشبه بشيء أن يحدّ بوصف، فحذف منه ما حذف وعلى هذا يحمل قول المسلمين: الله أكبر. وما روي عن النبي أنه لما سمع الكفار يقولون

(١) مجالس ثعلب ١/ ٣٠٩.

(٢) الأمالي الشجرية ١/ ٣١٤ـ ٣١٧.

(اعلُ هُبَل) قال: الله أكبر وأجلّ»[١].

واشترط هذا في اسم التفضيل الفراء[٢]، وذكر في موضع آخر أن اسم التفضيل قد يأتي لمجرد الصفة من غير تفضيل[٣].

وأجاز المبرد استعمال أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه قياساً[٤].

وقال ابن مالك: «الأصحّ قصره على السماع، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد القول بورود أفعل مؤولاً بما لا تفضيل فيه، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلوا أفعل التفضيل من التفضيل، وتأوّلوا ما استدّلوا به»[٥].

وقال السيوطي: «ولا يخلوا أفعل التفضيل المجرد من (ال) والإضافة المقرون بـ (من) من مشاركة المفضل في المعنى غالباً، ولو تقديراً. والمراد بقولنا ولو تقديراً مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا أحب إلي من هذا وفي الشريرين هذا خير من هذا»[٦].

* * *

(١) شرح التبريزي ٢/ ٢٨٢.

(٢) معاني القرآن ٢/ ١٢٨، ٢٦٦.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٢١٢.

(٤) المقتضب وشرح الألفية للمرادي ٣/ ١٢٢.

(٥) التسهيل/ ١٣٤.

(٦) همع الهوامع ٥/ ١١٤.

صوغ اسم التفضيل على أفعل من فوق الثلاثي

ذكر ابن جني أن العرب قد تصوغ اسم التفضيل من الفعل فوق الثلاثي على وزن أفعل على حذف الزيادة، وذكر أن القياس في مثل ذلك سبق مصدر الفعل المزيد بأشدّ ونحوها، فكأنه وقد صيغ على أفعل قد حذف حرف الزيادة ثم بنى أفعل منه(١).

وذهب الأعلم إلى أنهم قد يصوغونه على أفعل من فعل اشتهر مزيده ولم يستعمل الثلاثي منه كفقر(٢).

وقال التبريزي «وقوله (كان للكره أذهبا) كان حقّه أن يقول أشدّ إذهاباً، لأنّ الفعل منه ليس بثلاثي، ولكن يجوز أن يبنى فعل التعجب مما كان على أفعل أيضاً، وإن كان الباب على الثلاثي، قد يمكن أن يقال: إنما قال (أذهبا) على حذف الزائد كما جيء بأفقر والفعل من الفقر لم يجئ إلا افتقر، فكأنه نوى حذف الزوائد وردّه إلى فقر، وعليه جاء فقير وإن لم يستعمل الفعل»(٣).

وذهب الفراء وغيره إلى أنه لا يصاغ إلا من الثلاثي وأجازه في (العمى) لأنه لم يرد بـه عمى العين وإنما يراد بـه عمى القلـب فيقـال فلان أعمـى من فلان في القلب(٤).

---

(١) التنبيه ورقة ٩٩/ أ وما بعدها و١٣٦/ ب وشرح المرزوقي/ ١١١٧.

(٢) شرح الأعلم/ ٧٧٨ وما بعدها.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٢٨.

(٤) معاني القرآن ٢/ ١٢٧ والزجاجي في الجمل/ ١٠٠ وما بعدها والمفصل/ ٢٧٧ وشرح الألفية للهواري ٣/ ٢٠٥ وشرحها للمرادي ٣/ ١١٤.

وجعل الزمخشري ما جاء على أفعل من فوق الثلاثي شاذاً[١].

وذهب المبرد إلى أنه ما جاء من قولهم: (ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف) من أعطى وأولى فإن أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة، وساق أدلة على ذلك منها: مجيء اسم الفاعل على حذف الزوائد كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢] أي ملاقح، وحذفُ الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع أو ضرورة».

وذكر أن جميع ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لا يصاغ منه أفعل، وذلك أنك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً، وهذا مما لا يجوز، لأن معناه إنّما كمل بحروفه، إذ كنّ كلهنّ أصولاً[٢].

* * *

عمل اسم التفضيل الرفع في الظاهر

قال ابن جني: «عملت (أفعل) هذه في المظهر فرفعته، وهي في ذلك أمثلُ حالاً منها إذا اتصلت بها مِن في نحو (أفعل منك) وذلك أن (من) تباعدها بما تكسبها من التخصيص من الفعل»[٣].

وذهب ابن هشام إلى ترجيح تعيّن الابتدائية في نحو (هل أفضل منك زيدٌ) لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعلية

---

(١) المفصل/ ٢٧٧.

(٢) المقتضب ٤/ ١٧٨ ـ ١٨٠.

(٣) التنبيه ورقة ١٨٥/ ب.

في لغة قليلة وأنّ عمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل ضعيف[١].

وذكر أبو حيان أن أفعل التفضيل يرفع الضمير وأن رفعه الظاهر لغة لبعض العرب حكاها سيبويه والفراء وغيرهما، كقولك: مررت برجل أفضلُ منه أبوه. وحكى الفراء مررت برجلٍ أفرهِ الناس برذَوْنُهُ. واختار تقدم (مِن) إذا رفع الظاهر فتقول: مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه، ويجوز أفضلُ أبوه منه.

وقال: «ويجوز عند جميع العرب أن يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر فاعلاً المفضل على نفسه باعتبار كونه في محلين، وقبله ضمير يعود على موصوف بأفعل، وبعده ضمير المرفوع وقد تقدم الجملة نفي، مثال ذلك (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، ويجوز حذف المجرورين المتأخرين لفهم المعنى وتقدُّم ما يعود إليه ضمير المجرور المتأخّر. ومنع النحاة غير الأعلم أن يرتفع الكحل وما أشبهه على الابتداء. و(أحسن) خبره والعكس، وقالوا جريان أفعل لما قبله ضروري»[٢].

وقال ابن مالك: «ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه، إذ رَفْعُ أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ على أنّ إلحاق ما ذكر ظاهر في القياس، وأفعل هذا وإن كان مشتقاً من مصدر يتعدّى فعله إلى مفعول به فإنه لا ينصب المفعول به»[٣].

---

(١) مغني اللبيب/ ٥٨٠.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٥ ـ ٢٣٣٧.

(٣) التسهيل/ ١٣٥ وشرحه ٣/ ٦٩ وانظر الكتاب ٢/ ٣٢ والمقتضب ٣/ ٢٤٨ وما بعدها.

وظاهر كلام المبرد جواز إعماله في الظاهر حملاً على الفعل إذا جرى على ما قبله، وإن لم يجر اختير فيه الرفع والانقطاع من الأول. وعبارته: «وأفضل فيه معنى الفعل، فإن أجريته على الأول فبذلك المعنى، كأنك قلت: يفضله أبوه وإن لم تجره فلما ذكرت لك وهو الباب»(١)

* * *

إعمال المصدر مكسّراً

ذكر ابن جني أنّ المصدر قد يعمل مكسَّراً في المفعول وفي حرف الجر(٢) وذلك في قول الأشجع السّلمي:

وما كنت أدري ما فواضل كفّه ... على الناس حتى غيّبته الصفائح

وتبعه التبريزي(٣)، وذكر الأعلم أن إعماله إذا جُمِع عزيز(١).

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٤٨.

(٢) التنبيه ورقة ١٠٧/ ب. وذكر أن الشاعر أعمل المصدر مكسّراً، ثم ذكر شواهد على ذلك، منه قول العرب: (تركته بملاحس البقر أولادها).

وقول علقمة التميمي:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

وقول الشاعر:

وجرّبوه فما زالت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والفَنَعا

ثم قال: (وإذا جاز إعمال المصدر مكسّراً في المفعول به، كان إعماله في حرف الجر أسهل وأسرع).

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٦٢.

واختار ابن مالك جواز إعماله، وقال: إن الجمع لا يمنع من عمل المصدر، وإنّما قلّت شواهد إعماله لقلّة جمعه(٢).

ويؤكّد ما ذهب إليه قول ثعلب: إن المصادر لا تجمع إلا قليلاً(٣).

وقال أبو حيان: أجاز قوم إعماله مكسّراً، وهو اختيار ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعاً، وهو مذهب أبي الحسن بن سيدة وإياه أختار(٤).

وقال السيوطي: لا يعمل مثنى ولا مجموعاً ولا مصغراً ولا مضمراً لأن كلًّا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل. وجوّزه قوم في المكسّر، واختاره ابن مالك، لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية، فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف(٥).

* * *

تقديم معمول المصدر عليه

ذهب ابن جني إلى أن معمول المصدر لا يتقدّم عليه بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، فإذا حمل المصدر على معنى اسم الفاعل جاز ذلك فيه، ويجوز أن

---

(١) شرح الأعلم/ ٧٧٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٠٧.

(٣) مجالس ثعلب ٢/ ٤٦٥.

(٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٧ وانظر شرح الألفية للمرادي ٣/ ٩ والهمع ٥/ ٦٦.

(٥) الهمع ٥/ ٦٦ وما بعدها.

يحمل على مذهب العرب في إجرائهم العين مجرى الحدث إذ يقولون (زيد قيام) أي كأنّه مخلوق منه لكثرة تعاطيه. فلا يخلو أن يكون (سواء) في قول محرز بن المكعبر الضبي:

فهلّا سعيتم سعي عصبة مازن وهل كفلائي في الوفاء سواء

بمعنى متساوون، أو من المصادر التي جُعِلَتْها الأعيان لضرب من المبالغة، فتجعل الثاني هو الأول كما تجعله إياه إذا كان الثاني اسم فاعل أو مفعول نحو (زيد ضارب أو مضروب)، ويؤكد ذلك أنك تجد معناه إذا جعلت الثاني هو الأول كمعناه إذا كان اسم فاعل أو مفعول، فقولك (زيد قيام) وأنت تريد المبالغة في المعنى كقولك: (زيد قائم لا يَفتُر أو قائم غير مقصّر في ذاك)، وكذاك تقول: (زيد عمراً ضاربٌ، وزيدٌ سوطاً مضروب)[1].

وذهب المبرّد وابن السرّاج[2] إلى المنع إن كان المصدر مما ينحلّ لحرف مصدري وفعل لأنه في صلته، فإن كان أمراً كـ (ضرباً زيداً) جاز ذلك فيه. واختاره السيوطي، ونقل عن ابن السرّاج جوازه في الحالتين[3].

وقال أبو حيان: الأحوط ألا يقدم على التقديم إلا بسماع[4].ومنعه الفرّاء مطلقاً.قال: «والاسم لا ينصب شيئاً مما قبله. تقول (ضرباً زيداً) ولا تقول (زيداً

---

(١) التنبيه ورقة ١٦٦/ أ.

(٢) المقتضب ٤/ ١٥٧ والأصول ١/ ١٣٧، ١٣٩، والهمع ٥/ ٦٩.

(٣) الهمع ٥/ ٦٩ نقل عن ابن السراج تجويزه: (يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ).

(٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٥.

ضرباً)، فإن قلت، نصب زيد بفعل مضمر قبله كذلك»[١].

وردّ أبو حيان[٢] الخلاف في ذلك إلى اختلافهم في العامل في المعمول، فمذهب المبرّد وابن السرّاج وعبد الدايم القيرواني الجواز لأن العامل فيه الفعل، وهو اختيار ابن مالك، وذكر أن ابن أصبغ نقل عن الأخفش الجواز ونقل غيره عنه المنع.

ومن جعل (ضرباً زيداً) منصوباً بـ (التزم) لا يجوّز التقديم، لأن المصدر ينحلّ لحرف مصدري.

* * *

يشترط في جواب الشرط الدلالة على الاستقبال

اشترط ابن جني في جواب الشرط أن يكون مستقبلاً وذلك في قول أبي عطاء السندي:

فإن تُمْسِ مهجور الفِناء فربّما أقام به بعد الوفود وفود

لأن الشرط لا يصحّ إلا بالاستقبال معللاً ذلك بقوله: «المستقبل لا يكون علّة للماضي لئلا يتقدّم المعلول على علّته، وإذا كان الأمر كذلك فالكلام محمول على معناه دون لفظه، ألا ترى أن معناه: إن أمسيت هكذا أسْلي عنه تذكّر ما مضى أي: فليكن هذا بإزاء ذلك، وقد جاءت العرب بهذا الموضع مفسراً البتة على ما ذكرنا. قال:

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٢٣.

(٢) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٥.

فلـئن فلّـت هـذيل شـباهُ   لـبما كـان هـذيلاً يفـلُّ[١]

ومنه قولهم: (بما لا أخشى الذئب). ومنه قول الأعشى:

....   تقـول بـما قـد أراه بصـيرا[٢]

وقد جاء به آخر الناس شاعرنا فقال[٣]:

....   يقـول لـه قـدومي ذا بـذاكا[٤]»

ولذلك ذهب المرزوقي إلى أن الماضي إذا وقع بعد أداة الشرط كان بتقدير المستقبل لأنه ينقل معناه من الماضي إلى المستقبل وعبارته: «فإن قيل الشرط والجزاء لا يصحّان إلا فيما كان مستقبلاً، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول القائل (إن خرجت أمس أعطيتك فيه درهماً)؛ لأن الوقت وقد انقضى لا يصح تعليق الشرط والجزاء به، وإنما يعلّقان أبداً بما يستأنف من الزمان، حتى يصحّ من الفاعل إيقاع فعله به واستحقاقه الجزاء عليه.

قلت: إن الأمر في الشرط على ما ذكرت إلا في لفظ (كان) لأنهم جوّزوا أن يقول القائل: (إن كنت خرجت أمس إلى موضع كذا أعطيتك اليوم كذا)، والمعنى: إن ثبت في علمي وقوع الخروج منك أمس، وجوّزوا هذا في لفظة (كان)

---

(١) البيت لابن أخت تأبّط شراً.

(٢) للأعشى الكبير ميمون بن قيس ديوانه/ ٣٢٣ (تحقيق: د.محمد أحمد قاسم) وتمامه:

عـلى أنّهـا إذْ رَأَتنـي أُقـا   دُ قـال بـما قـدْ أَراهُ بصـيرا

(٣) البيت للمتنبي ديوانه ١/ ٣٩١ وصدره:

وكـم دون الثّويّـةِ مـن حـزينٍ

(٤) التنبيه ٩٩/ ب.

لقوّته في العبارة عن الأحداث، فأما الجزاء فلا يجوز فيه مثل هذا لا بلفظة (كان) ولا بغيره. ويمتنع أن يقال: (إن تجئني اليوم أعطيتك أمس) على أن تكون العطية سلفاً في جزائه على فعله.

فإن قيل كيف جاز أن تقول على هذا (فربما أقام) وأقام بناءٌ ماض؟.

قلت إن الجواب في قوله (فربما) ليس بالفعل، وإنما هو بجملة من مبتدأ وخبر، كأنه قال: فناؤك ربما أقام به بعد الوفود وفود فيما مضى، والفاء في جواب الجزاء إنما تجلب إذا كان الجزاء غير موافق للشرط، وهو أن يكون مبتدأ وخبراً لا فعلاً وفاعلاً، وإذا كان كذلك فقد سلم اللفظ، وصار المعنى إن أمسى فناؤك مهجوراً الساعة، فربما كان مألوفاً من قبل، والعرب تقول: (هذا بذاك) أي: عوض من ذلك.

فأما وقوع الماضي بعد (إنْ) فلأن (إن) ينقله بكونه شرطاً إلى المستقبل وهذا كما ينقل (لم) بناء المستقبل إلى الماضي، وهذا ظاهر»(١).

وهذا مذهب معظم النحويين. قال سيبويه: «ومن ذلك أيضاً (إن أتيتنا أمس نعطك اليوم)، أي إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم، هذا معناه. فإن كنت تريد أن تقرره بأنه قد فعل فإن الجزاء لا يكون، لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب»(٢).

وذكر ابن السراج أن (إن) تنقل معنى الماضي إلى الاستقبال «وحق (إن) في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل، لأنك إنما تشرط فيما يأتي أن يقع شيء

---

(١) شرح المرزوقي/ ٨٠١ وما بعدها و١٤٥٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٥.

لوقوع غيره، وإن وليها فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: (إن قمت قمت)، إنما المعنى إن تقم أقم. و(إن) تجعل الماضي مستقبلاً»[١].

وذهب المبرد إلى أن (إن) تقلب معنى الأفعال الماضية التي تليها إلى المستقبل إلا (كان) تبقى على مضّيها لقوتها[٢].

وردّه ابن السراج بقوله: «وهذا الذي قاله أبو العباس رحمه الله لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل، وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام، فالتأويل عندي لقوله: (إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم): إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم، وإن كنت زرتني أمس زرتك اليوم، فدلّت كنت على تكن، وقد حكي عن المازني ما يقارب هذا، ورأيت في كتاب لأبي العباس موقعا عند الجواب في هذه المسألة: ينظر فيه، وأحسبه ترك هذا القول»[٣].

واختاره ابن مالك لأن الشرط عنده لا يكون غير مستقبل المعنى بلفظ كان أو غيرها إلا مؤولاً والمعنى مقروناً بالفاء مع (قد) ظاهرة أو مقدرة» وذكر أن مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً قليل، لأنه قد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه، وأن أكثر النحويين يخصون هذا بالضرورة، وأن الفراء جوّزه واختاره[٤].

ولذلك عدّ ابن جني جزم الشرط جزماً يظهر إلى اللفظ ثم لا يكون جوابه

---

(١) الأصول ٢/ ١٥٨ وكذلك المبرد في المقتضب ٢/ ٣٣٤.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٣٤ وما بعدها وانظر شرح التسهيل ٤/ ٩٢ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٨٨٦.

(٣) الأصول ٢/ ١٩١ وانظر شرح التسهيل ٤/ ٩٢ وما بعدها.

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٩١.

مجزوماً أو بالفاء قبيحاً لا يجوز إلا في الشعر[١]. وهو مذهب سيبويه في قوله: «وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب فيجزم بها قبله»[٢].

وعدّ المضارع المرفوع في الجواب مقترناً بالفاء مبنياً على مبتدأ، وإن لم يقترن بالفاء فضرورة لا تجوز إلا في الشعر، ولو أريد به حذف الفاء جاز[٣].

وذهب أبعد من ذلك حين قال: «ولا أُبعد أن يكون أبو الحسن أخذ هذا الموضع من يونس وتجاوزه إلى أن رفع بعد آلة الشرط بالابتداء في نحو قول الله سبحانه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[الانشقاق: ١][٤] و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[النساء: ١٧٦][٥] وهذا واضح»[٦].

* * *

مضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ وخبره

ذهب ابن جني إلى أن الشرط وجوابه يضارع المبتدأ وخبره مستدلاً

---

(١) التنبيه/ ٥٣٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٦.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٧٠ وما بعدها، وانظر٣/ ٧٩، ٩١، والأصول ٢/ ١٦١، ١٩١ وشرح الجمل ٢/ ١٩٧.

(٤) ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾[الانشقاق: ١ ـ ٢].

(٥) ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَ﴾[النساء: ١٧٦].

(٦) التنبيه ٦٠/ ب.

بدخول لام التوكيد على جواب (إن) المتقدم، وذكر أنه مذهب يونس. في عطف المبتدأ وخبره على الشرط وجوابه.

وذلك في قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ... أو تنزلون فإنا معشرٌ نُزُل(١)

وذكر سيبويه رأي يونس هذا وعزا إلى الخليل حمل مثل هذا على العطف على التوهم، واختار قول يونس فقال: «وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً(٢)

والإشراك على هذا التوهّم بعيد كبعد (ولا سابق شيئاً)، ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو، وإنما توهّم هذا فيما خالف معناه التمثيل، يعني هو يأتينا ويحدثنا، يقول: يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله يعني مثل قولك: (لا تأته فيشتمك) فتمثيله على لا يكن منك إتيان فشتيمة، والمعنى على غير ذلك»(٣).

وعرض ابن السرّاج للشبه بين الجملة الاسمية وبين الجملة الشرطية بقوله:

---

(١) ديوانه/ ٣١٢ وروايته: قالوا: الركوبَ إفقلنا تلك عادتنا.

(٢) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه/ ١٦٧، ١٦٩، الكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦ وشرحه للأعلم ١/ ٨٣ الخصائص ٢/ ٣٥٣ وشرح المفصل ٢/ ٥٢ والخزانة ٩/ ١٠٥ ويروى ولا سابقي شيئاً.

(٣) الكتاب ٣/ ٥١ وما بعدها.

«ولا بدّ للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بدّ له من الخبر»(١).

وربما شبهوا الجملة الشرطية بالمبتدأ والخبر أيضاً لأنها تقع موقعها؛ فتقع خبراً لإن وكان «فمن ذلك قولك: (إنه من يأتينا نأته)، وقال عزّ وجل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[طه: ٧٤]، وكنت من يأتني آته، وتقول:«كان من يأته يعطه وليس من يأته يحببه»(٢).

الشرط يستحقّ جوابه لوقوعه في نفسه، هذا هو الأصل في الشرط وإذا لم يكن الجواب جزاء لوقوع الشرط فرأي ابن جني فيه يتجلى في قوله: «هذا موضع متلقى بالقبول، وظاهره فاسد لولا محصول باطنه، وذلك أن الشرط إنما يُستحقّ جوابه بوقوعه في نفسه، كقولك (إن زرتني أحسنت إليك)، فالإحسان إنما استُحقّ بالزيارة وكذلك (إن شكرتني زدتك)، فالزيادة إنما استُحقّت بالشكر. هذا هو الطريق وعليه مقادُ القول. وإذا كان كذلك فقوله: (فإن يكُ حقاً ما أتاني) هو الشرط، وجوابه (فإنهم كرام).

وكونهم كراماً عند الشدّة وصف معروف فيهم وثابت لهم سواء حقّ ما أتاه من أحداث الدهر فيهم أو بطل، فما هذا؟.

فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه، وذلك عندنا مما اكتفي فيه بالسبب عن المسبّب ومعناه: فإن كان حقاً ما أتاني صبروا وإنما علّة صبرهم

---

(١) الأصول ٢/ ١٥٨.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٧٢.

على الشدّة كونُهم كراماً عند البلاء. ومثله قول الله سبحانه: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨][(١)] وهم عباده عذّبهم أو لم يعذّبهم.

... وذكر العبودية التي هي سبب القدرة، كما ذكر في الأول الكرم الذي هو سبب الصبر في الشدّة. وهو كثير. ومنه قول رؤبة:

يا ربّ إن أخطأت أو نسيت[(٢)]

فأنت لا تنسى ولا تموت

والله سبحانه لا ينسى ولا يموت، أخطأ رؤبة أم أصاب، فكأنه قال: إن أخطأت أو نسيت تجاوزت عني لضعفي وقوتك ونقصي وكمالك فاعرفه وما يجري مجراه»[(٣)].

قال ابن السراج: «واعلم أن الفعل في الجزاء ليس بعلّة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس بعلة لما قبله»[(٤)].

والذي ذكره ابن مالك وأبو حيان أن أدوات الشرط وضعت لتدل على التعليق بين جملتين والحكم بسببيّة الأولى ومسببية الثانية[(٥)].

* * *

(١) ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

(٢) مجموع أشعار العرب/ ٢٥.

(٣) التنبيه ٥٩/ أ وما بعدها.

(٤) الأصول ٢/ ١٦٠.

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٦٦ والارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

حذف جواب الشرط إن تقدّم معناه

قال ابن جني:

عـلام تقـول الـرمح يثقـل عـاتقي إذا أنا لم أطعـن إذا الخيـل كـرّت[(١)]

وأما (إذا) و(إذا) في البيت ففيهما نظر؛ وذلك أن كل واحدة منهما محتاجة إلى ناصب هو جوابها على شرط (إذا) الزمانية، فكل واحدة منهما جوابها محذوف يدل عليه ما قبلها. وشرح ذلك أن (إذا) الأولى جوابها محذوف كأنه قال (إذا أنا لم أطعن وجب طرحي للرمح عن عاتقي، ودل قوله: (علام تقول الرمح يثقل عاتقي) على ما أراده من وجوب طرح الرمح إذا لم يطعن به كما قال:

فـــما تصـــنع بالســـيف إذا لم تـــك قتـــالا

ونحوه قولك (أشكرك إذا أعطيتني) و(أزورك إذا أكرمتني) أي: إذا أعطيتني شكرتك وإذا أكرمتني زرتك، وكقولك: (أنت ظالم إن فعلت) أي: إن فعلت ظلمت فدل أنت ظالم على ظلمت. وهذا باب واضح»[(٢)].

ومقتضى كلام ابن جني أن الجواب لا يتقدم على الشرط، والتقديم غير جائز عند كافة البصريين، والقياس دافع له وحاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه[(٣)]. فمذهبه صحيح في منع تقدم الجواب

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب كما في التنبيه ٢٩/ ب وشرح المرزوقي/ ١٥٩ والمغني/ ١٤٣ والتصريح ١/ ٢٦٣ والأشموني ١/ ١٦٤ واللسان ١١/ ٥٧٥ وأوضح المسالك ٢/ ٧٦.

(٢) التنبيه ٣٠/ ب.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٨٨ وانظر شرح التسهيل ٤/ ٨٥ وما بعدها والارتشاف/ ١٨٧٩.

على المجاب، والمتقدم ليس الجواب لكنه دال عليه[١]. وهذا معنى قول سيبويه: «وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكـون لها جواب ينجزم بها قبلـه، ألا ترى أنك تقـول: (آتيك إن أتيتني)، ولا تقـول (آتيك إن تأتني) إلا في شـعر، لأنك أخّرت (إن) وما عملت فيه ولم تجعل لإن جواباً ينجزم بها قبله»[٢].

وذهب الكوفيون والمبرد[٣] وأبو زيد الأنصاري إلى أن المتقدم على الشرط نفس الجواب. ذكر ذلك ابن مالك واختار مذهب البصريين في المنع واشترط كون الشرط ماضياً لتقدم معناه وإن كان مضارعاً فضرورة[٤].

وقال أبو حيان: «ومذهب المازني أنه إن كان ماضياً فلا يجوز تقديمه، وإن كان مضارعاً جاز. ومذهب بعض البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضياً أو كانا ماضيين»[٥].

* * *

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٧ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٦ والأصول ٢/ ١٦١.

(٣) المقتضب ٢/ ٦٨ قال المبرد: «فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأن إن لا تعمل في لفظه شيئاً وإنما هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء».

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٨٥، ٨٦ وما بعدها.

(٥) الارتشاف ٤/ ١٨٧٩.

العامل في التنازع

اختار المرزوقي مذهب البصريين في إعمال الثاني مخالفاً الكوفيين[١] لقرب جوازه وأنه لا ينقض معنى وأنه أكثر في كلام العرب، فالفعل الأول يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ، والآخر يعمل في كليهما[٢].

واختار مذهب البصريين الفارسي[٣] والأنباري[٤] والعكبري[٥] وابن مالك، وعلل اختياره وانتصر له بقوله: «فدلّ نقل سيبويه مجرّداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلّته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النظم والنثر»[٦].

وأما الكوفيون فاختاروا إعمال الأول لأن إعماله يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر كما نقل عنهم الأنباري وغيره[٧].

ونقل التبريزي ما يروى عن الفراء من جواز رفع الفاعل بالفعلين معاً[٨].

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٠٠٩ وشرح التبريزي ٢/ ١٤ و٣/ ٢٢٥.

(٢) الكتاب ١/ ٧٣ وما بعدها و١/ ٧٧ والمقتضب ٣/ ١١٢ والإنصاف ١/ ٨٣.

(٣) المسائل العسكريات/ ٤٧.

(٤) الإنصاف ١/ ٨٣.

(٥) التبيين/ ٢٥٢.

(٦) التسهيل/ ٨٦ وشرحه ٢/ ١٦٧.

(٧) الإنصاف ١/ ٨٣ وما بعدها ومعاني الفراء ٢/ ١٦٠ والتبيين/ ٢٥٢ والارتشاف ٤/ ٢١٤٢.

(٨) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٦.

وذكر ابن هشام أن ذلك مخصوص باستواء العاملين في طلب الرفع وكون العطف بالواو[١]، ونقل عنه أبو حيان أن طلب الرفع أو النصب في ذلك سواء، وأن الجمهور على منع ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد[٢].

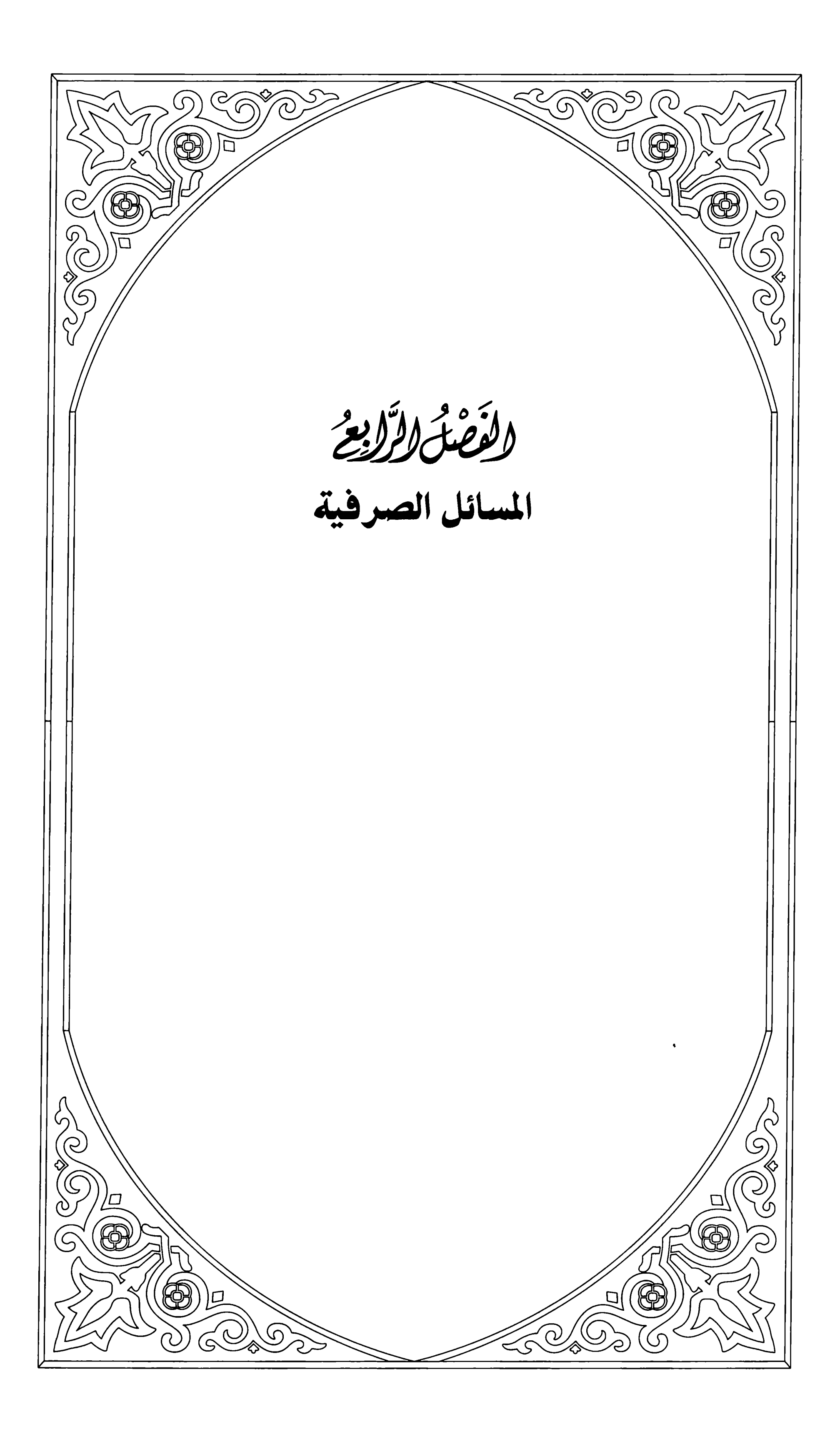
والذي اختاره الفراء في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[الكهف: ٩٦] إعمال الفعل الأول[٣].

❑❑❑

(١) مغني اللبيب/ ٦٣٥.

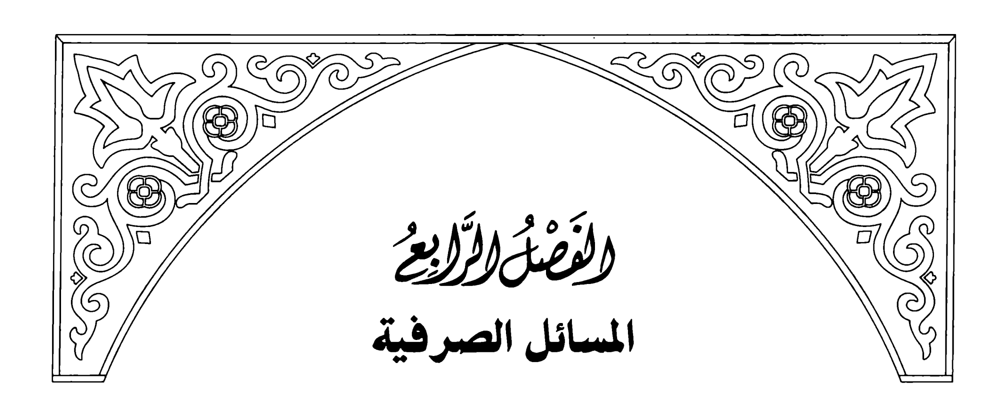
(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤١ والتسهيل/ ٨٦ وشرحه ٢/ ١٦٧ والهمع ٥/ ١٣٧.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٦٠.



الفَصْلُ الرَّابِعُ

المسائل الصرفية



الفَصْلُ الرَّابِعُ
المسائل الصرفية

معاني الصيغ

مجيء المصدر على حذف الزيادة

أجاز ابن جني في المصدر الذي يأتي على غير وزن فعله أن تحمله على فعل آخر دلّ عليه المذكور. أو على أنه مصدر محذوف الزيادة، أي طاعنت طِعاناً أو مطاعنةً أو مطاعناً على ما جاء في مصادر مثله وذلك في قول الفند الزمّاني:

لطاعنـــت صـــدور الخيـــ ـــل طعنـــاً لـــيس بـــالآلي

وقال: فقد جاء ذلك في غير شيء، قالوا: مررت بزيد وحده، أي أوحدته بمروري إيحاداً، وقالوا: عمرك الله، أي عمرتك الله تَعميراً، وجاء في شعر بعض بني أمية:

دع عـــك غَلْـــق البـــاب... ....

أي إغلاقـهُ، وقال الله سبحانـه: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا حسناً﴾ [البقرة: ٢٤٥] أي: إقراضاً، وفيه لغة أخرى: (القِرض)، وكأنّ القِرض هو المُقرَض، بمنزلة الطِّحن أي: المطحون. وقالوا أطعته طاعةً، وأطقته طاقة، وأجبته جابةً، فجاء على (فَعَلة)، فأما قول الفطامي:

.... وبعــد عطائِــكَ المئــةَ الرِّتاعــا[(١)]

فإنّ العطاء ليس من هذا الباب، وذلك أن فيه ألف (فَعال) الزائدة، فلو كان على حذف الزيادة لقال: وبعد عطوِك، فاعرفه»[(٢)].

وذكر ذلك في الخصائص[(٣)]. وردّ سيبويه ذلك إلى أنّ معناهما واحد فقال: «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنّ المعنى واحد، وذلك قولك اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك انكسر كَسْـراً، وكُسـر انكساراً، لأن معنى كُسِر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[نوح: ١٧] لأنه إذا قال أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عزّ وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[المزمل: ٨]، لأنه إذا قال تبتَّل فكأنه قال: بتِّل. وزعموا أنّ في قراءة ابن مسعود: (وأنزل الملائكة تنزيلا)[الفرقان: ٦٩] لأنّ معنى أُنزِل ونُزِّل واحد، وقال القطامي:

وخـيرُ الأمـرِ مـا اسـتقبلتَ منـه ولـــيس بـــأن تَتَبَّعَـــه اتّباعـــاً[(٤)]

لأنّ تتبّعتُ واتّبعتُ في المعنى واحد، وقال رؤبة:

---

(١) صدره:

أظلـــماً بعـــد ردّ المـــوتِ عنـــي

وهو في ديوانه ٢/ ٣٢ والخزانة ٨/ ١٣٦ والخصائص ٢/ ٢٢١ وشرح الجمل ٢/ ٢٧.

(٢) التنبيه ٨١/ أ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١.

(٤) الديوان/ ٤٠ وانظر الكتاب ٤/ ٨٢ والخصائص ٢/ ٣٠٩ والأمالي الشجرية ٢/ ١٤١ وشرح المفصّل ١/ ١١١

وقـــد تطوَّيْـــتُ انطـــوء الحِضْـــبِ[١]

لأن معنى تطوّيت وانطويت واحد، ومثل هذه الأشياء (يدعُه تركاً)، لأن معنى يدع ويترك واحد»[٢] ونقله عنه ابن السراج[٣].

* * *

مجيء المصدر على وزن فاعل

أجاز ابن جني في (الغائب) من قول موسى بن جابر الحنفي:

ومـــن الرجـــالِ أسِـــنّةٌ مَذْروبـــةٌ   ومُزَنـــدّون شـــهودُهم كالغائـــب

أن يكون مصدراً كالباطل والفالج والباغِن، أي الجنون، والعائر للرمد. وقال: «فإن قيل: ومن أين لك (الغائب) مصدراً في غير هذا، فتحمل هذا عليه؟. قيل: قد ثبت أن المصدر قد يأتي على (فاعل) بما أريناه، وههنا، وإن لم يكن معك فيه ما تقطع به، فليس معك أيضاً ما يمنع منه، فالقِسمة حملاً على النظير مُحْتَمِلَتُه، وما كانت هذه سبيله، فالقسمة قابلة له، وغيرُ ممتنعةٍ منه، فاعرف ذلك أصلاً من

---

(١) رجز لرؤبة ديوانه/ ١٦ وانظر الكتاب ٤/ ٨٢ واللسان ١/ ٣٢١ حضب وشرح المفصل ١/ ١١٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٨١ وما بعدها.

(٣) الأصول ٣/ ١٣٤ وقال أبو حيان: هذه المصادر التي شذت عن القياس أكثرها يسميها معظم النحاة أسماء مصادر لا مصادر، ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تُجرَ عليه ولا مشاحة في الاصطلاح. الارتشاف ٢/ ٤٩٩.

أصول فقه العربية»(١).

وذهب ابن الحاجب إلى أنّ مجي المصدر على مفعول قليل وعلى فاعلة أقل. فقال: «وأمّا ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل. وفاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة أقل»(٢).

وذكر ابن السراج أن مذهب سيبويه أن لا يأتي المصدر على وزن مفعول البتّة، وأنّه تأوّل ما ورد من ذلك على الصفة وأن الأخفش أجازه واختار مذهب سيبويه(٣).

وجوّز ابن مالك مجيئه على زنة مفعول، ومفعولة، وفاعِل، وفاعلة(٤).

وقال أبو حيان: «وأما المصدر على زنة مفعول فأثبته الأخفش والفراء وأنكره سيبويه، وأما على وزن فاعل وفاعلة فقيل منه الفالج ولاغية والفاصلة والقافية والكاذبة والدَّالة، وقم قائماً. قيل بمعنى اللغو والفصل والقفو والكذب والدلالة والقيام(٥).

* * *

(١) التنبيه ٦٢/ أ. فأجاز في شهودهم أن يكون جمع شاهد ويكون الغائب جمع وجنس كالغُيّاب أو يكون شهودهم مصدراً فيكون الغائب على تقدير مضاف محذوف: كغيبة الغائب أو يكون الغائب مصدراً على فاعل.

(٢) شرح الشافية ١/ ١٧٦.

(٣) الأصول ٣/ ١٤٩ وما بعدها.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٦٨.

(٥) الارتشاف ٢/ ٤٨٨.

مجيء التَّفعال للكثرة

قال ابن جني: «التَّفعال يأتي للكثرة نحو: (التَّرماء) و (التَّلعاب). وقالوا في الصَّفق: التَّصفاق»[(١)]. وذلك في معرض تعليقه على قول زيّابة التيمي:

الرّمحُ لا أملأ كفّي به ... واللِّبْدُ لا أَتْبَعُ تَزْوالَه

وذهب سيبويه إلى أنّ التَّفعال لا يكون إلا مصدراً وأما التِّفعال بالكسر فاسم ولا يكون صفة[(٢)].

ويراد به الكثرة. قال: «هذا باب ماتكثَّر فيه المصدر من فَعَلت، فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في فَعَلت: فعَّلت حين كثَّرت الفعل، وذلك قولك في الهَدْر: التَّهذار وفي اللعب التَّلعاب، وفي الصَفْق: التَّصفاق، وفي الردّ: التَّرداد، وفي الجَوَلان: التَّجوال، والتَّقتال، والتَّيسار»[(٣)].

وذلك مثل ذلك ابن السرّاج[(٤)]. وقال الرضي: وهو مع كثرته ليس بقياس مطّرد. وذكر أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أن التَّفعال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفاً، فأصل التكرار التكرير، واحتج لمذهب سيبويه بأنهم قالوا: التلعاب، ولم يجئ عنهم التلعيب. قال: ولهم أن يقولوا إن ذلك مما رفض أصله[(٥)].

---

(١) التنبيه ورقة ٢٧/ ب.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه ٤/ ٨٣ وما بعدها.

(٤) الأصول ٣/ ١٣٦.

(٥) شرح الشافية ١/ ١٦٧ وانظر المخصص ١٤/ ١٨٩ وما بعدها.

وذكر أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى أنّ ذلك مقيس[١].

* * *

زيادة اللفظ لزيادة المعنى

ذهب ابن جني إلى أنّ العرب إنما تزيد في اللفظ لتوكيد المعنى وتقويته وذلك في قول جريث بن زيد الخيل:

فإن تقتلوا بالغدر أوساً فإنني تركتُ أبا سفيانَ مُلتَزِمَ الرَّحْلِ

فمعنى (افتعل) أقوى من معنى (فعل)، وكذلك (فعَّل)، وذلك في قوله: «يقال: لزمتُ الشيء والتزمته، والثانية أقواهما معنى، ألا تراك تقول: لزمت غريمي، ولا تقول التزمته، وذلك أنّك قد تلازم غريمك ولا تمسّه بيدك بأن تراعيه وتعتافه، فأمّا الالتزام فهو باليد ونحوها، فهو أقوى معنى من لزم واللزوم، وإنما خُصّ بذلك (افتعل) لمكان الزيادة التي فيه، وهم مما يؤكدون المعنى بالزيادة. قال أبو العباس في قولهم: قدرت واقتدرت: إن اقتدرت أقوى معنىً، وكذلك قلعت واقتلعت، فقلت بمنزلة أزلت، واقتلعت نحو استلبت، فهو خَلْسٌ من العمل واختطاف، فهو أسرع.

وأصل زيادة اللفظ لزيادة المعنى قولهم: (فعَل) و (فعّل)، نحو قطع وقطّع، وكسَر وكسَّر، وعلى هذا قالوا: أعشبت، فإذا أرادوا المبالغة قالوا: اعشوشبت، وعلى هذا عندي قول الله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[البقرة: ٢٨٦]، وذلك أنّ الحسنة لمّا كانت مجازىً عنها بعشرٍ صارت بالإضافة إليهنّ مستقلّة،

---

(١) الارتشاف ٢/ ٤٩٩.

فجاء فيها كسب بغير زيادة.

ولما كانت السيئة مكبَّرة مستَعظَمة عبَّر عنها بـ (اكتسبت)، ويدل على ما ذكرناه من قوّة الإكبار لها والاستعظام لِفِعل فاعلها قولُ الله سبحانه: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾[مريم: ٩٠ - ٩١]، ولهذا قيل لها كبيرة. ومثل هذه الآية كثير في القرآن ومأثور السنة، فاعرف ذلك»[١].

وذهب الرضيّ إلى أنّ الزيادة لا تكون إلا لمعنى وإلّا كانت عبثاً وقصر الزيادة على السماع. ولم يجز فيها القياس فقال: «اعلم أنّ المزيد فيه لغير الإلحاق لا بدّ لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً، فإذا قيل مثلاً: إنّ أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة، وذلك على نحو ما يقال إن الباء في (كفى بالله) ومِن في (ما من إله) زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بدّ في الهمزة في أقالني من التأكيد والمبالغة، والأغلب في هذه الأبواب ألا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعان على البدل كالهمزة في أفعل تفيد النقل والتعرض وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعَّل وغيره.

وليست هذه الزيادات قياساً مطّرداً، ... بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»[٢].

---

(١) التنبيه ١٠٥/ ب وما بعدها.

(٢) شرح الشافية ١/ ٨٣ وما بعدها وانظر الكتاب ١/ ٨٦.

وقال أبو حيان: ولا يزاد حرف من العشرة إلا إن كان لمعنى[١].

* * *

مجيء ألفاظ على حذف الزيادة

ذهب ابن جني إلى أنّ فاعل قد يأتي بمعنى متفعِّل وردّ ذلك إلى حذف الزيادة كـ (فارس) في معنى متفرِّس فقال: «وهذا عندي على حذف الزيادة، أعني تاء تفعَّلتُ وإحدى عينيها، وقد جاء هذا في غير هذا، قالوا: أبقل المكان فهو باقل، وأورس الرمث فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع. وقالوا: قومٌ سَفْرٌ، فواحدها على هذا القياس: سافر، وهو مِن (سافر)، وأصله مسافر، وسَفْر يشهد بسافِر لا بمسافر»[٢].

وفي الخصائص أنه يأتي اسم المفعول على حذف الزيادة كما يأتي اسم الفاعل على حذفها أيضاً وكذلك المصدر[٣]. وعدّ ابن عصفور ما جاء من ذلك شاذاً[٤].

وقال ابن مالك في التسهيل: «وربما استغني عن فاعل بمُفعِل، وعن مُفعِل بمفعول فيما له ثلاثي وفيما لا ثلاثي له وعن مُفعِل بفاعل ونحوه أو بمفعَل وعن فاعل بمُفعِل أو مِفعَل»[٥].

---

(١) الارتشاف ١/ ١٩٣.

(٢) التنبيه.

(٣) الخصائص ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠٢.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٧٠.

ثم قال في شرحه: «ثم قلت: وربما استغني عن مُفعِل بفاعل ونحوه أو بمُفعَل، فأشرت إلى قولهم: أيفع الغلام إذا شبَّ فهو يافِع، وأورس الرِّمثُ وهو شجر إذا اصفرّ فهو وارس»(١).

* * *

مجيء الصفة المشبهة من فعِل اللازم على فَعِل ومن المتعدي على فاعل

قال ابن جني في قول أشجع السلمي:

فما أنا مِن رزءٍ وإن جلَّ جازعٌ ولا بسرورٍ بعد موتك فارحُ

«قياس الصفة إذا كان الماضي غير المتعدّي على (فَعِل) أن تاتي هي على (فَعِلٍ) أيضاً، وذلك نحو: (بَطِرَ فهو بَطِرٌ)، و (أَشِرَ فهو أَشِر)، و (قَلِق فهو قَلِقٌ)، و (سَلِسَ فهو سَلِسٌ).

وإن كان متعدّياً فبابه (فاعِل) وذلك نحو: (لَقِمَ فهو لاقم) و (لَحِسَ فهو لاحسٌ). وقد يتداخل القبيلان، قالوا: (حَذِر فهو حَذِرٌ، ومنه بيت الكتاب:

حَذِرٌ أموراً لا تُخافُ وآمنٌ ما ليسَ مُنْجِيَه من الأقدار(٢)

وكأنّ مجيء هذا على فعِل إنما جاز فيه لمجيئه متعدّياً في بعض الأحوال بحرف الجر، نحو: (حَذِرت منه) كـ (فَرِقتُ منه)، وقالوا: (أَلِمَ فهو آلِمٌ) و (سَلِمَ

(١) شرح التسهيل ٣/ ٧١.

(٢) لأبان اللاحقي، الكتاب ١/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ١١٦ وشرح المفصل ٦/ ٧١، ٧٣، الخزانة ٨/ ١٦٩ واللسان ٤/ ١٧٦.

فهو سالم) و (سَلِس فهو سالِسٌ)، وقرئ على أبي علي وأنا أسمع:

ممكـورةٌ غرثـى الوشـاح السـالسِ تضحك عن ذي أُشُرٍ غُضـارسِ[1]

وقال الآخر:

لـــيس بمنهـــوكٍ ولا بـــمارِضِ ....

أي مريض، وعليه جاء في البيت: (جازع) وجَزِع أقيس كما قال الشنفرى، قرأته على أبي علي:

فـــلا جَـــزِعٌ لخلَّـــةٍ متكـــشّفٌ ولا مَـرِحٌ تحـت الغنـي أتخيّـلُ[2]

فقوله في قافية البيت (فارح) من باب سالس وسالم، وقد مرّ بي من القبيلين جميعاً شيءٌ مما ذكرته كثير، وقالوا: أعرادٌ عاردٌ، أي قويّ، قال أبو النجم:

كـــأنّ في الفُـــرْشِ القتـــاد العـــاردا

وقالوا أيضاً فيه عَرِدٌ، قال الراجز:

أصـــــبح قلبـــــي صَـــــرِدا[3]

لا يشـــــــتهي أن يَـــــــرِدا

إلا عَــــــراداً عَــــــرِدا

وصِلّــــــياناً بَــــــرِدا

(١) رجز بلا نسبة في اللسان ٦/ ١٠٦ وتاج العروس ١٦/ ١٤٩.

(٢) ديوان الشنفرى/ ٦٣.

(٣) قول ابن الأعرابي على لسان الضّب. اللسان ٢/ ١٧٠ عنث.

وعنكَـــــــــثاً مُلْـــــــــــتَبِدا

أراد به عارداً، فحذف ألفه للقافية إذ لم تك مؤسَّسة، ويشهد لهذا قوله فيه أيضاً (بَرِداً) فهذا لا بدّ مِن أن يريد فيه بارداً، وحذف ألفه، ألا ترى ماضيه (بَرَد) وفَعَل باب الاسم منه (فَاعلٌ) لا (فَعِل)»(١).

وما ذكره ابن جني ظاهر مذهب سيبويه فقد ساق أفعالاً لازمة على وزن فعِل وافقتها أوزان صفاتها فمنها ما يأتي للترك والانتهاء ومنا ما جاء من الأدواء كـ (وَجِعَ فهو وجِعٌ) ومنها ما جاء للذعر والخوف كـ (فزِع فهو فزِع) ومنه ما جاء بضد ذلك كـ (أَشِرَ فهو أَشِرٌ) و (بَطِر فهو بَطِرٌ) و (فَرِح فهو فرِحٌ) ومنها ما دلّ على الخفّة والتحرّك كـ (سَلِسَ فهو سَلِس) و (قلِقَ فهو قلِقٌ).

وساق أفعالاً متعدّية على وزن فعِل جاءت صفاتها على فاعل كـ (خشيته فهو خاشٍ) و (رحمته وهو راحم)(٢). ثم قال: «وقد دخل في هذا الباب ـ أي باب فعلان ـ فاعلٌ، كما دخل فعِل فشبّهوه بسخِط يسخَط سَخَطاً وهو ساخط، كما شبهوا فعِل بفزع يفزع فزعاً وهو فَزِع وذلك قولهم: نادمٌ وراجلٌ وصادٍ»(٣).

وذكر ابن السراج أن أبنية المتعدي من الثلاثي ثلاثة أضرب فَعَل يفعِل، وفعَل يفعُل وفعِل يفعَل، وذهب إلى أنَّ الصفة في جميع هذا على فاعل نحو: ضارب وقاتِل ولاحِس(٤).

---

(١) التنبيه ١٠٨/ ب وما بعدها.

(٢) الكتاب ٤/ ١٦ ـ ٢٢.

(٣) المصدر نفسه ٤/ ٢٣ وما بعدها.

(٤) الأصول ٣/ ٨٦.

وقال ابن عصفور: «وإن كان من فَعِل، فلا يخلو أن يكون متعدّياً أو غير متعدٍّ، فإن كان متعدياً فهو أبداً على وزن فاعل نحو عَلِم فهو عالِمٌ. وإن كان غير متعدّ فاسم الفاعل يأتي منه على وزن فعِل نحو عمي فهو عمٍ، وعلى وزن أفعل نحو أعشى وعلى وزن فعلان نحو عطشان»(١).

وذكر الهواري في شرحه على الألفية أن مجيئها على صيغة اسم الفاعل قليل، وأن القياس في صيغتها من فعِل اللازم فعِل، ومن المتعدي فاعِل(٢).

* * *

فَعول أشدّ مبالغةً من فَعيل

ذهب ابن جنّي إلى أنّ فَعول أشدُّ مبالغة من فعيل وذلك في قول عَمَلَّس بن عقيل بن عُلَّفة:

وأمّا إذا آنستَ أمناً ورِخوةً فإنكَ للقُربى ألدُّ خَصوم

فقال: (وخَصوم) أشدُّ مبالغة من (خَصيم) لأنها أقرب إلى الأصل الذي هو (فَعول)، أعني المصدر.

فإن قلتَ: فإن كان (فَعول) أشدُّ مبالغةً من (فَعيل) فهلاّ جاءت الآيةُ: (بسم الله الرحمن الرحوم) قيل: قد حصلت المبالغة بـ (الرحمن) لأنّ فعلان من أبنيتها، وقد قال ابن عبّاس: إنهما اسمان رقيقان من الرحمة، أحدهما أرقُّ من

---

(١) شرح الجمل الزجاجي ٢/ ٤٠٢.

(٢) شرح الألفية ٣/ ١٦٤، ١٧٥.

الآخر، يعني الرحيم، فلما كانت الرحمة في الأصل من بني آدم رقّةً وليناً، وكانت هناك رأفةً وتعطفاً، كان (فَعيل) أليق بها لفظاً من (فَعول)، والله أعلم(١).

وهو ظاهر قول سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا المبالغة في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل، إلا أنّه يريد أن يحدّث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول وفعّال ومِفعال وفَعِل. وقد جاء فعيل كرحيم، وعليم، وقدير، وسميع وبصير... وقد جاء في فعِل وليس في كثرة ذلك»(٢). وظاهر قول ابن السرّاج(٣).

ونقل أبو حيان عن كتاب بغية الآمل أنّ أبا بكر بن طلحة ذهب إلى أنّ هذه المثُل تتفاوت في المبالغة فضروب لمن كثر منه الضرب، وفعّال لمن صار له كالصناعة، ومِفعال لمن صار له كالآلة، وفعيل لمن صار له كالعطيّة والطبيعة، وفَعِل لمن صار له كالعاهة. ولم يتعرض لهذه المتقدمون(٤).اهـ.

* * *

مجيء فعيل بمعنى مفعول

ذهب ابن جنّي إلى أنّ فعيل قد تأتي بمعنى مفعول كـ (رحيم) بمعنى

---

(١) التنبيه ١٦٢/ ب.

(٢) الكتاب ١/ ١١١ وما بعدها.

(٣) الأُصول ١/ ١٢٤.

(٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٨١.

(مرحوم)[١]. أو بمعنى فاعل: (راحم) وذلك في قول عملّس بن عقيل بن عُلَّفة:

فأما إذا عضّت بك الحربُ عضّةً فإنك معطوف عليك رحيمُ

قال ابن مالك: «وقد ينوب عن مفعول فِعْل أو فَعَل، أو فُعْلة، أو فَعيل، وهو مع كثرته مقصورٌ على السماع ـ كـ (خبيء، وجريح وكليم وصريع وقتيل وأسير، ودهين، وخضيب، ولديغ، وغسيل، ودقيق) ـ وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل»[٢]. قال سيبويه: «قد جاء شيءٌ من هذه الأشياء المتعدّية التي هي على فاعل على فعيل، حين لم يريدوا به الفعل، شبّهوه بظريف ونحوه قالوا: ضريب قداحٍ، وصريمٌ للصّارم»[٣].

وذهب أبو حيّان إلى أنّ ما جاء من فعيل بمعنى المفعول لا يعمل عمل المفعول ونقل عن ابن مالك أنّ في اقتياسه اختلافاً وعن ابنه بدر الدين الإجماع على منع قياسه[٤].

* * *

مجيء فعّلت لمعنى الإزالة ونفي الحدث وكذلك مُفعَّل ومفعول

وقف على ذلك ابن جني في معرض تعليقه على بيت أبي كبير الهذلي:

---

(١) التنبيه ١٦٣/ أ.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٨٧ وما بعدها وانظر شرح الألفية للهواري ٣/ ١٧٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٧.

(٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٨٧ وانظر ٢/ ٥١٠.

حملــت بـــه في ليلـــةٍ مـــزؤودةٍ كَرْهــاً وعَقْــدُ نِطاقهــا لم يُحْلَــلِ(١)

فقال: «والغرض من ذكر الزؤد أن المرأة إذا حملت بولدها وهي مذعورة كان أنجب له وأذهب في الشهومة الا ترى إلى قوله:

فأتــت بــه حُــوْش الفــؤاد مبطَّنــاً سُــهُداً إذا مــا نــام ليــلُ الهَوْجَــلِ

قوله (مبطَّناً) من ألفاظ السَّلْب لا الإثبات، وأصل هذه الأحرف وهي (ب، ط، ن) أن تجيء لإثبات البطَن، كالبطِن، والبطين، والمِبطان، ونحو ذلك. و (مبطَّن) هنا أي خميص البَطْن، فهو من سَلْب ذلك المعنى لا إثباته، ومثله قول ساعدة:

.... مخطـــــــوفُ الحشـــــــى زرم

و (مخطوف) هو مبطَّن، أي كأنه اختُطف بطنُه، ومثله من (فعَّلتُ) في السلب: قذّيت عينَـه: أخرجت منها القـذى، ومرَّضت الرجلَ: أزلت مرضـه، وقال أبو الجرّاح:

بي إِجْـــــــلٌ فـــــــأجِّلوني ....

أي داووني منه ليزول. فاعرف هذا الفصل من العربية، فإنه غريب المأخذ، وقد تقصّيته في كتابي الموسوم بـ كتاب التمام»(٢).

---

(١) لأبي كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣ وجمهرة اللغة/ ٣٦٠ والخزانة ٨/ ١٩٤، ٢٠٣ وشرح المرزوقي/ ٨٨ واللسان ٣/ ٢٣٣ سهد ومغني اللبيب/ ٦٦٤.

(٢) التنبيه ٢٠/ ب. وتمام بيت ساعدة:

مُوَكَّــل بشُــذُفِ الصــومِ يَرْقُبُــه مــن المغــارب مَخْطــوفُ الحَشــازَرِمُ

والزرم الذي لا يثبت في مكان. اللسان ١٢/ ٢٦٣، ٢٦٤ زرم.

وممن ذكر مجيء صيغة فعَّل للسلب ابن السرّاج[١] والرضي[٢] وأبو حيان[٣] كقولك: قرّدتُ البعير أزلت قُرادَه وجلَّدته أزلت جلده. وكذلك ابن يعيش فقال: «إنّ فعّل يؤاخي أفعل في التعدية وفي السلب نحو فزّعته، وقذّيتُ عينه، وجلّدت البعير وقرَّدته أي أزلت الفزع والقذى والجلد والقراد»[٤].

* * *

مجيء استفعل بمعنى أفعل وبمعنى فَعِل وفعَل

ذهب إلى ذلك ابن جني في قول مسلم بن الوليد:

قبرٌ بحلوانَ استسرَّ ضريحَهُ ... خطراً تقاصرُ دونه الأخطار

«قد جاء عنهم (استفعل) في معنى (أفعل) نحو قول الله سبحانه: ﴿وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[الشورى: ٢٦] أي يجيبهم، وعليه قول الشاعر:

وداعٍ دعا يا مَن يُجيب إلى الندا ... فلم يستجبْه عند ذاك مجيب[٥]

وجاء أيضاً (استفعل) بمعنى (فعِل) نحو استهزأتُ به، وهزئت به، واستسخرت منه أي: سخرتُ منه. وقال أوس:

---

(١) الأصول ٣/ ١١٧ والكتاب ٤/ ٦٢

(٢) شرح الشافية ١/ ١٠٤.

(٣) الارتشاف ١/ ١٧٤.

(٤) شرح المفصّل ٧/ ١٥٩.

(٥) لكعب بن سعد الغنوي. الاصمعيات/ ٩٦ وجمهرة أشعار العرب/ ٧٠٥ واللسان ١/ ٢٨٣ جوب والتاج ٢/ ٢٠٦.

ومستعجب مما يرى من أناتنا ولو زَبَنته الحرب لم يَتَرَمْرَمِ

أي: متعجِّب منا، فكذلك (استسرَّ ضريحه)، أي: أسرَّ ضريحه خطراً من الأخطار»(١).

وذكر مثل ذلك المرزوقي(٢).

وقد يأتي بمعنى (فعَل) وذلك في قوله: «هذا الحرف مما جاء على استفعل في معنى فَعَل، أعنى تستكشط، وقد مضى نظيره نحو عجب واستعجب»(٣).

وممن ذكر مجيء استفعل بمعنى فعل ابن الحاجب في الشافية فقال: «وقالوا قرَّ في مكانه، واستقرَّ، كما يقولون: جلب الجرحُ، وأجلب، يريدون بهما شيئاً واحداً»(٤).

وذهب ابن يعيش إلى أنه ما جاء من هذه الصيغة لغير معنى الطلب والإصابة يحفظ ولا يقاس عليه(٥).

وذكر المرزوقي أن استفعل قد يأتي بمعنى تفعَّل، كما يقال: استأخر بمعنى

---

(١) التنبيه ١٢١/ أ وانظر ١٧٣/ ب وانظر البيت في ديوان أوس بن حجر/ ١٢١ والحجة ١/ ٣٤٥٢، ٤/ ٤٣٣، ٦/ ٣٤٢ والمحتسب ٢/ ١٠٨.

(٢) شرح المرزوقي/ ٩٤٤.

(٣) المصدر نفسه/ ٩٨١.

(٤) شرح الشافية ١/ ١٠٣ قال: وقد يجيء لمعان أخر غير مضبوطة ١/ ١١٢.

(٥) شرح المفصّل ٧/ ١٦١ والبحر المحيط ٢/ ١٠٨ والكتاب ٢/ ٢٤٠، ٣٤١، المخصص ١٤/ ١٨١، ١٨٢.

تأخَّر، واستقدم بمعنى تقدَّم[١].

وذكر سيبويه أن استفعل قد يأتي بمعنى أفعل كقولهم استخلف لأهله كما يقال أخلف لأهله.

وقد يأتي بمعنى فعل كقولهم: قرَّ في مكانه واستقرّ كما يقولون جلب الجرحُ وأجلب يريدون بهما شيئاً واحداً[٢].

* * *

مجيء تفاعَل وتفعَّل بمعنى واحد

ذكر ابن جني أنّ (تفاعل) و (تفعَّل) قد يجيئان لمعنى واحدٍ، وردَّ ذلك إلى اختلاف لغات العرب فقال: «وقال المِسْوَر:

فإن لا أَنَلْ ثأري من اليومِ أو غدٍ بني عمِّنا فالدهرُ ذو مُتَطَوَّلِ

يحتمل (متطوَّل) هذا أمرين:

أحدهما: أن يكون معناه ذو تفضُّل عليَّ وإيصال لي إلى بغيتي.

والآخر: ذو متطاول، أي فيه طول، فإن تأخّر ما أرومه الآن لم أيأس منه فيما بعد، وهذا أظهر الوجهين لأنّ الشعر بمثله ورد كثيراً، وتكون هذه لغةً في (تطاوَل الدهرُ وتطوَّل)، يعتقب عليها (تفاعَل) و (تفعَّل)، كقولهم: تكأَّده الأمر وتكاءده وتكايس وتكيَّس»[٣].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٦٧٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٧٠ وانظر الأصول ٣/ ١٢٨.

(٣) التنبيه ورقة ٤٦/ أ.

وقد ذكر مثل ذلك سيبويه فقال: «كما شاركت (تفاعلْتُ) (تفعّلتُ) الذي ليس في هذا المعنى، ولكنه استثبات، وذلك قولهم: (تيقّنت) و (استيقنت، وتبيّنت واستبنتُ، وتثبتّ واستثبتُّ)»(١).

وذهب إلى أن الخليل ردّ ما يأتي من اشتراك الصيغ إلى اختلاف اللغات وعبارته: «وقد يجيء (فعلتُ) و (أفعلتُ) المعنى فيهما واحد، إلا أنّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على (فَعلتُ)، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أفعلت)»(٢).

ونقل صاحب الشافية عن العرب قولهم: تعاهد بمعنى تعهّد(٣).

* * *

التصغير

ألفاظ مصغّرة لم يسمع مكبّرها

وقف ابن جنّي على بعضها كـ (حُمَيّا) في قول البُرْج بن مُسْهِر الطائي:

تراها في الإناء لها حُمَيّا كميتٌ مثلما فقعَ الأديمُ

أصلها واو أو ياء، فيقال: حَمْيُ الشمس وحَمْوُها. قال: «وهذا مما ينطق له بمكبَّر، ومثله في اللُّعيت، والكميت، والجُمَيْل، واللُّجين، والمُرَيطاء، وهنيدة،

---

(١) الكتاب ٤/ ٧١.

(٢) المصدر نفسه ٤/ ٥٥.

(٣) شرح الشافية ١/ ١٠٤ وانظر أدب الكاتب/ ٤٩.

والثريا، وله نظائر، على أنه قد قيل للمئين من الإبل هند، معرفة»(١).

وذكر أبو حيان أن العرب نطقت بأسماء مصغّرة، ولم تنطق بها مكبَّرة مثل كميت وكعيت وجُميل والقُصيرى والحُميّا والثريّا والقطيعاء والبريطاء وسكيت مخففاً الكاف. وأنه كثر مجيء المصغّر دون المكبّر في الأعلام كقريظة وجهينة وطهيّة وهذيل وسليم(٢).

وقال ابن مالك: «كما شذّت جموع لا واحد لها من لفظها كأبابيل شذّت مصغّرات لا مكبّر لها من لفظها نحو الكميت من الخيل والكُعَيت وهو البلبل، ومن هذا النوع القُطيعاء لضرب من التمر والقبيطاء والسُرَيطاء لضرب من الحلوى والقُصَيرى لأحد الأضلاع. وكثر ذلك في الأعلام كحُنين وأم حُبَين، وهذيل وقريظة وسُليم وجبير وعزير وقصيّ وطهيّة وجهينة وبثينة»(٣).

وعقد سيبويه لهذه الألفاظ باباً قال فيه: «هذا باب ما جرى في الكلام مصغّراً وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر، فاستغني بتصغيره عن تكبيره. وذلك قولهم: جُميل وكُعيت، وهو البلبل، وقالوا: كِعتان وجِملان، فجاؤوا به على التكبير، ولو جاؤوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقّر لقالوا جُميلات، فليس شيء يراد به التصغير إلا وفيه ياء التصغير.

وسألت الخليل عن كميت فقال: هو بمنزلة جُميل، وإنما هي حمرة مخالِطُها

(١) التنبيه ١٤٦/ ب وشرح التبريزي ٢/ ٢٣٠.

(٢) الارتشاف ١/ ٣٨٩ وما بعدها وانظر الهمع ٦/ ١٤٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٠ وانظر شفاء العليل ٣/ ١٠٦١ وشرح الشافية ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

سوادٌ ولم يَخلص، فإنما حقّروها لأنها بين السواد والحمرة، ولم يخلص أن يقال له أسود ولا أحمر، وهو منهما قريب، وإنما هو كقولك: هو دُوَين ذلك، وأمّا سُكَيْت فهو ترخيم سُكّيْت، والسُّكَّيْت الذي يجيء آخر الخيل»(١).

ومن ذلك طائفة من الأسماء ذكرها السيوطي في المزهر(٢).

*** تصغير الترخيم(٣) يكون في العلم وغيره:**

ذهب ابن جني في قول ودّاك بن ثُمَيْل المازني:

رويداً بني شيبان بعضَ وعيدكم تُلاقوا غداً خيلي على سَفَوان

إلى أنّ الاسم غير العلم قد يصغّر تصغير الترخيم مخالفاً الفرّاء الذي منعه في غير العلم، وذكر أنّه لا يدفع أن يكون ذلك في الأعلام أقيس منه في الأجناس من حيث كانت العلميّة فيه دالّة على المحذوف المراد منه، فأمّا ألّا يجوز ذلك في الأعلام فلا، فقد ورد عن العرب تحقيرهم (أكمت) على كُميت، و (السّكّيت) على سكيت، وقالوا: (لقيته صَكَّة عُمَيّ)(٤). وقال: «إن تحقير الترخيم وتكسيره ضعيف عندهم لما يقضي به ويفضي بك إليه من حذف الزوائد على معرفتك»(٥).

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٧ وانظر الأصول ٣/ ٦١.

(٢) المزهر في علوم اللغة ٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٧.

(٣) هو تصغير بتجريد الاسم من الزوائد. شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٦ وقال الزمخشري: أن تحذف كل شيء زيد في بنات الثلاثة والأربعة حتى تصير الكلمة على حروفها الأصول ثم تصغّرها. المفصل/ ٢٤٧.

(٤) التنبيه ٢٥/ ب وذلك فيمن جعل رويداً مصدراً يكون مصغراً بحذف زيادته من أرود إرْواداً.

(٥) الخصائص ١/ ٢٢٨.

وحمل بعض شرّاح الحماسة بعض الألفاظ المصغّرة على الترخيم، كقولهم (سجيح) في أسجح[(١)]، و (طُهيَّة) في طاهية، و (حُجيّة) في حاج أو حجو أو محتاج، و (عبيد) في عابد أو معبد أو عبّاد أو عبّود أو أعبد[(٢)].

وذكر ابن الشجري أن الترخيم خاصّ بالنداء إلّا ما شذّ ففارق القياس. واشترط أن يكون في الأعلام المفردة في الأغلب الأشهر التي زادت على الثلاثي[(٣)].

وعرّفه المبرّد بقوله: «هو أن تصغّر الاسم على حذف الزوائد التي فيه، فإن لم يكن فيه زائد صغّرته بكماله، وذلك قولك في حارث حريث، وفي محمد حميد، وكذلك أحمد، وفي تصغير سرحوب سريحب، لأنّ الواو فيه زائدة، وكذلك لو حقّرت عجوزاً لقلت عجيزة، لأنك إذا حذفت الواو بقيت على ثلاثة أحرف فسمّيت بها المؤنث، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير»[(٤)].

وذكر أبو حيان أن البصريين يجيزونه في العلم وغيره خلافاً للفرّاء وثعلب، وقيل خلافاً للكوفيين فإنه مختصّ عندهم بالعلم[(٥)].

واستقبح ابن جني تحقير الاسم الذي لم تستعمله العرب عارياً من الزوائد تحقير الترخيم كحشيب في حوشب، لأنّ ذلك يؤدي إلى حذف الواو من أصل لم

---

(١) الشرح المعزو إلى المعري/ ٣٦٦.

(٢) شرح التبريزي ١/ ٢٨، ٣/ ١٧٠، ١/ ١٩٥ على الترتيب.

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٧٩.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٩٣ وانظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ وشرح الكافية الشافية/ ١٩٢٦.

(٥) الارتشاف ١/ ٣٩٩.

تستعمله العرب إلا وفيه الواو، ولا يرتقي إلى حسن جواز غيره مما استعملته العرب بزيادة وغير زيادة مثل كُثير وحُقيل في كوثر وحوقل»(١). وذلك في قول الشاعر:

سآخُذُ منكم آلَ حَزْنٍ بِحَوْشَبِ وإنْ كان مَوْلايَ وكُنتم بني أبي

وقوله في الخصائص يوضّح ما ذهب إليه هنا: «ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيراً، من ذلك في الثلاثي حوشب وكوكب ودَوْدَريّ وأَبَنْبَم، فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها»(٢).

وقال الرضي: «وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ككوكب وزينب، فإنه لا معنى لتركيب ككب وزنب»(٣).

* * *

النسب

* من شواذّ النسب:

الأصل في النسب زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم وكسر ما قبلها مع بقاء الاسم على حاله، فإذا حدث تغيير في الاسم المنسوب صار النسب شاذّاً، كتحريك الفاء أو العين. ومن شواذّ النسب التي وقف عليها شرّاح الحماسة (الحَمَضيات)

---

(١) التنبيه ٥٤/ ب.

(٢) الخصائص ١/ ٢٥٣.

(٣) شرح الشافية ١/ ٥٤.

للتي ترعى الحمْض، وحرّكت العين في النسب لأنّه باب تغيير كما قيل (رَمَلي) في النسب إلى الرَّمْل. ذكره المرزوقي والتبريزي[١].

ومنها (القُبطيّة) واحدة القُباطي، وهي ثياب بيض تصنع بمصر، وهي منسوبة إلى القبط، وضمّ أولها لأن النسب باب تغيير وقد يكسر على القياس. والهُندوانية المنسوبة إلى الهند. ذكرهما الأعلم[٢].

ومنها (طُلاحيّة وطِلاحية) للإبل التي ألفت الطَّلْح وأكلته، والطَّلاح جمع طَلْحة أو طَلْح، وكان القياس في النسب إذا كسرت الطاء أن يقال (طِلحية)، لأنّ الجمع يردّه إلى واحده وهو صفة.

قال التبريزي: «قال الفرّاء في طُلاحيّ إذا نسبت إلى الطَّلْح: هو بمنزلة (أُذانيّ ورُؤاسيّ وأُنافيّ) قال: وإنما هذه النسبة تكون للأعضاء، فشبّه طُلاحيّاً به إذا كان ملازماً له، فصار كأنّه منه. وقال غيره: قيل طلاحي كما قيل نباطيّ، وهو منسوب إلى النبط، وكيف كان فإنه لم يجيء على القياس الأكثر وما هو الأصل»[٣].

وقد ذكر سيبويه أن النسب باب تغيير فقال: «واعلم أنّ ياءي الإضافة إذا لحقتا الاسم فإنّهم ممّا يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه مالم يكن، فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدَل. وهو القياس الجاري في كلامهم. وقال بعضهم: (إبل حَمَضيّة) إذا أكلت الحَمْض، وحَمْضية أجود. وقالوا:

---

(١) شرح المرزوقي ١/ ١١٢٣ وشرح التبريزي ٤/ ٣٢.

(٢) شرح الأعلم/ ٢٠٤، ١١٨٧.

(٣) شرح التبريزي ٤/ ٣٢٠

(إبل طُلاحيّة) إذا أكلت الطلح.

وفي حيّ بني عَديّ يقال لهم بنو عبيدة: عُبَديّ، فضمّوا العين وفتحوا الباء فقالوا عُبَديّ»[١].

ومقتضى كلامه أنّ ما يغيّر عن صورة مفرده أو حركته من الشاذّ.

وقال الخليل: الذين قالوا تغلبيّ ففتحوا مغيّرين كما غيّروا حين قالوا سُهْلي وبِصري في بَصري، ولوكان ذا لازماً، كانوا سيقولون في يَشكُر يَشكَريّ وفي جُلْهم جُلْهَميّ، وأن لايلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولايلزم. وهذا قول يونس[٢].

وذكر ابن السرّاج في باب ما غيّر في النسب وجاء على غير قياس أنّ التغيير فيه على ضربين:

الأول أن تبدل الاسم عن لفظ إلى آخر، والثاني تغيُّر ياءي النسب[٣].

وذكر الأزهري من النسب الشاذّ ما يقع فيه التحريف فقط مثل (أَمويّ) في أميّة، و (بِصريّ) في بصرة، و (دُهريّ) في الدّهر، وما يقع بالزيادة والتحريف نحو: (أنف وأُنافيّ)[٤].

وذهب المبرّد إلى إنّ هذا التغيير في المنسوب إنّما يكون لغرض كالعوض، فقال في ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب:

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤١.

(٣) الأصول ٣/ ٨١.

(٤) التصريح ٢/ ٣٣٦ وانظر الشافية ٢/ ٨٣.

«وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية: (لحياني)، وفي طويل الجُمّة (جُمّانيّ)، وقالوا في النسب إلى تِهامة (تِهاميّ) فاعلم، ومن أراد العِوَض غيرّ ففتح التاء... ففتحة التاء في (تَهامٍ) تبيّن لك أنّ الاسم قد غيّر عن حدّه...

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر (دُهريّ)، ليفصلوا بينه وبين مَن يرجو الدهر ويخافه، والقياس دَهريّ في جميعها، فكلّ ما كان على نحو مما ذكرت لك فالتسمية تردّه إلى القياس»[1].

وعللوا جواز هذا التغيير في المنسوب لأن النسب باب تغيير، لأنّه بإضافة ياء النسب إلى الاسم يحدث فيه تغييرات: كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها، وصيرورته اسماً لما لم يكن له، ورفعه لما بعده على الفاعليّة كالصفة المشبّهة[2].

* **النسب إلى الجملة:**

ذهب ابن جنّي إلى جواز الإضافة إلى جزأي الجملة إذا سمّيت بها في قول العبّاس:

أَكَرَّ وأَحمى للحقيقة منهم ... وأضربَ مِنّا بالسيوف القَوانسا

وذلك كرجل سمّيته بـ (قام زيد) تقول إذا أضفت إليه: (هذا زيديّ، هذا قاميّ)، إلى (ذرّى حبّاً): (ذرّيّ، وذَرويّ)، وإلى (زيد منطلق): (زيديّ)، ولو سمّيت رجلاً بقول الله سبحانه: ﴿أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾[الكهف: ١٢] لقلت

(١) المقتضب ٣/ ١٤٤ ـ ١٤٦ والارتشاف ٢/ ٥٩٩.

(٢) انظر شرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٣٥ وشرح الشافية ٢/ ١٣ والارتشاف ٢/ ٥٩٩.

(أَوويّ)، وذلك أن (أيّاً) مما عينه واو من باب طويت وشَوَيت اشتقاقاً وقياساً(١).

وقال ابن السرّاج: السادس من الأسماء المحكيّة، وذلك نحو: (تأبط شرّاً) تضيفه إلى الصدر فتقول (تأبطيّ)(٢) وذهب ابن الحاجب إلى أنّ المركب ينسب إلى صدره كبعليّ وتأبطي وخمسي في (خمسة عشر) علماً، والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً ينسب إليه كابن الزبير وأبي عمرو وقيل: زبيريّ وعَمْريّ.

وقال الرضيّ: «اعلم أن جميع المركّبات ينسب إلى صدرها سواء أكانت جملة محكيّة أو غير جملة، وأجاز الجرميّ النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها»(٣).

وفي التصريح أنه ينسب إلى صدر العلم المركّب، ويحذف جزؤه الثاني لاستثقال النسبة إليهما معاً، كما حذفوا تاء التأنيث إن كان التركيب إسنادياً كتأبّط شرّاً، وبَرَق نحرُه(٤).

*** النسب يشبه الصفة:**

قال ابن جني: «إنّ ياءي الإضافة إذا دخلتا على غير صفة أحالتاه إلى الصفة كـ (زيديّ) من زيد و (كوفيّ) من الكوفة، و (بصريّ) من البصرة، فلمّا كانت ياءاه إذا خلّتا على غير صفة فادتاه معناها ازدادوا أُنْساً بها في الصفة المحضة

---

(١) التنبيه ٦٨/ ب. إذ زاد اللام توكيداً للإضافة، ونحو من ذلك زيادة ياءيّ الإضافة في الأوصاف لتوكيد معنى الصفة نحو قولهم أحمر واحمريّ.

(٢) الأصول ٣/ ٧٠.

(٣) شرح الشافية ٢/ ٧١ ومابعدها.

(٤) التصريح ٢/ ٣٣٢.

فأكّدوا معنى الوصف بها»(١). وذلك في معرض تعليقه على قول سعد بن مالك ابن ضُبيَعة بن قيس بن ثعلبة:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

ويؤكدّ ما ذهب إليه ابن جني قول سيبويه في باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها: «وكذلك (أقرشيٌّ قومُك، وأقرشيٌّ أبواك) إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم»(٢).

وقال الرضي: «اعلم أنّ علامة النسبة ياء مشدّدة في آخر الاسم المنسوب إليه، يصير بسببها الاسم المركّب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرّد عنها، فيدلّ على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرّد عنها، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة»(٣).

* * *

جمع التكسير

* تكسير فاعل على فواعل:

قال ابن جني في قول الشاعر قيس بن الخطيم:

---

(١) التنبيه ٧٥/ أ.

(٢) الكتاب ٢/ ٦٣ وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٣٥.

(٣) شرح الشافية ٢/ ١٣ وانظر التصريح ٢/ ٣٢٧ والارتشاف ٢/ ٥٩٩.

يهـــون عـــليَّ أن تَـــرُدَّ جِراحُهـــا عيونَ الأواسي إذ حمدتُ بلاءَهـا[(١)]

«الوجه في العربية أن تكون (الأواسي) جمع آسية لا جمع آسٍ، وهو الطبيب، إلاّ أنّ العُرْف وأكثر الحال أن يكون الطبيب رجلاً لا امرأة، وإذا كان كذلك ففي البيت ضرورة، وذلك أن (فاعلاً) في صفات من يعقل لايكسَّر على (فواعل)، إنما ذلك لفاعلة نحو: (ضاربة وضوارب، وقاتلة وقواتل)، غير أنه قد جاء من هذا في الضرورة أحرفٌ جماعةٌ، منها قوله:

وإذا الرجـــالُ رأوا يزيـــدَ رأيـــتهَم خُضُعَ الرِّقابِ نواكسَ الأبصـار[(٢)]

والمثل السائر (هالك في الهوالك). وقال القناني يمدح الكسائي:

أبى الذمَّ أخلاقُ الكسـائيّ وانتمـى بـه المجـد أخـلاقَ الأُبـوّ السـوابقِ

وأنشدوا: والمسلمون لما تقول قواري.

جمـع قارٍ وهو الشـاهد. وقـد يجـوز أن يجري (الآسى) مجرى الاسم البتّة، كـ(صاحب ووالد) فيسهُل أمرُه حينئذٍ»[(٣)].

وذكر في موضـع آخـر أنّ (فاعلاً) قد تكسّـر على (فواعـل) إذا كانت من الصفات التي لاحظّ للمؤنّث فيهـا فقـال: «عندي أنّ (بواسـل) كفـوارس، ألا تراهم اعتذروا من تكسير فارس على فوارس من حيث كانت هذه الصفة مما لاحظّ

(١) ديوانه/ ٩ وروايته فيه: جراحه.

(٢) للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤. والكتاب ٣/ ٦٣٣ والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩ وشرح المفصل ٥/ ٥٦ وشرح التصريح ٢/ ٣١٣.

(٣) التنبيه ٣٥/ أ.

للمؤنث فيه، فلم يخافوا لبساً كما خافوه في ضوارب وقواتل، وذلك أنّ البسالة مما يخصّ الرجال، كما أنّ الفروسية كذلك، ولكنّ الشاذّ من هذا عندنا قوله:

.... خضع الرقاب نواكس الأبصار»[(١)]

وذهب المرزوقي إلى أنّ (فوارس) شاذّ في الجموع عند سيبويه، وذلك أنّ (فواعل) إنما تكون جمع (فاعلة) في صفات ما يعقل دون فاعل، واستدرك على سيبويه (هالك في الهوالك) وبيت الفرزدق السابق، ونقل عن أبي العباس أنّه الأصل في جميعه، ويجوز في الشعر»[(٢)].

وقال الأعلم: «الأواسي جمع آسية، وهي المعالجة للطعنة المداوية لها، وخصّ الآسية للطف النساء وإشفاقهنّ ورفقهنّ، ويحتمل أن يريد جمع (آسٍ) فبناه على الأصل ضرورة كما قال الفرزدق... ومسوّغ جوازه في الشعر قولهم في الكلام: فارس وفوارس وهالك وهوالك»[(٣)].

وذكر سيبويه أن فواعل خاص بالمؤنث الذي على فاعلة، وكذلك ماجاء على فاعل لغير الآدميين، وإن كان لمذكر لايجوز فيه ما جاز في لآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يَقوَ قوّته، كقولك (جمال بوازل وجمال عَواضِه)، وقد اضطر فقال في الرجال (نواكس الأبصار)، لأنك تقول (هي الرجال) كما تقول (هي الجمال)[(٤)].

---

(١) المصدر نفسه ٧٩/ أو٩٣/ أ.

(٢) شرح المرزوقي/ ٣٩ ونقله التبريزي ١/ ٣٠.

(٣) شرح الأعلم/ ١٠٣ و٣٩٦ وشرح التبريزي ٢/ ١١٢ و١/ ١٠٠.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٣٢/ ٦١٤.

وذهب المبرّد إلى أنهم اجتنبوا مثل ذلك في المذكر وعدلوا به عن مثل هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع، ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأصل، فجمعه على فواعل، كما قالوا فوارس في جمع فارس، لأنه مطَّرح من المؤنث وكذلك هالك في الهوالك لأنهم أرادوا الجنس كله(١).

وجعله أبو حيان مطّرداً في صفة ما لايعقل كما نصّ سيبويه، وغلّط من قال بشذوذه(٢) وعدّه ابن يعيش من القليل الشاذّ، وعلّل مجيئه بأمرين:

الأول: إجراؤه مجرى الأسماء لكثرة استعماله مفرداً غير موصوف.

الثاني: أنه لا يستعمل إلا للرجال، ولاحظّ للمؤنث فيه، فلم يخافوا التباسه(٣).

*** تكسير فعيل بمعنى مفعول على فِعال:**

ذهب ابن جني إلى أن (فعيل) التي تكسَّر على (فِعال) إنما هي بمعنى فاعل، لا بمعنى مفعول. فقال: «فمن قال (بمرهفةٍ صقال)، فإنه جمع (صقيل)، وكسّر (فعيلاً) في معنى مفعول على (فعال)، وهذا إنما جاء في (فعيل) الذي هو فاعل في المعنى، وذلك نحو: (كريم وكِرام)، وظريف وظِراف). وصقيل في معنى مصقولة، ولم يأت عنهم مثل (قتيل وقتِال، وصريع وصِراع) غير أنه شبهّ (صقيلاً) بـ(ظريف) من حيث ركبا المثال، واجتمعا في الصفة، ونظيره (فصيل وفِصال)، ألا تراه في معنى مفصول، لكنّه مشبه بـ(شريف وشرِاف) من حيث ذكرنا»(٤). وذكر

(١) المقتضب ١/ ١٢٠ وما بعدها ٢/ ٢١٨.

(٢) الارتشاف ١/ ٤٤٩.

(٣) شرح المفصل ١/ ٥٥ ـ ٥٧.

(٤) التبيه ٣٨/ أوما بعدها.

المرزوقي أن تكسير (فعيل) بمعنى مفعول على (فِعال) على غير بابه، لأنّ (فعالاً) في الأصل لفعيل بمعنى فاعل، وساغ ذلك لا تفاقهما في الوزن والوصفيّة[١]. وذكر مثل ذلك الأعلم[٢] وصاحب الشرح المعزوّ إلى المعري الذي نقل عن ابن جني[٣].

قال سيبويه: «وأما ما كان (فعيلاً) فإنه يكسَّر على فُعَلاء وعلى فِعال... وأما ما جاء على فِعال فنحو: (ظريف وظِراف، وكريم وكِرام، ولِئام وبِراء)»[٤].

والذي عليه النحاة أن (فعالاً) يطّرد في وصف صحيح اللام على فعيل بمعنى فاعل[٥].

*** تكسر فَعْل على أفعال:**

ذهب ابن جني إلى أن فَعْل معتلّ العين يكسرّ على أفعال، وأنهّ يقبح في صحيح العين إلاّ ماكان مضعّفاً فيجوز ذلك فيه، لأنّ الحرف المضعّف لمّا أدغم فيما بعده خفي فأشبه المعتلّ وجرى مجراه فقال في معرض تعليقه على بيت عبد الله ابن عنمة الضَبّي:

إنا تركنا فلم نأخذ بهم بَدَلاً ... عِزّاً عزيزاً وأعماماً وأخوالا

«وليس جمع (عمّ) على أعمام في شناعة ما جاء من فَعْل مكسّراً على أفعال، وذلك أن عين الفعل في (عمّ) لمّا ادّغمت خفيت فأشبهت حرف العّلة، فجرى

(١) شرح المرزوقي/ ٢٠٠.

(٢) شرح الأعلم/ ٢٩٥.

(٣) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٤٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٣٤.

(٥) المقتضب ٢/ ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١١٩٠ والارتشاف ١/ ٤٣١.

عمّ وأعمام نحواً من عين وأعيان، وقد جاءت منه حروف أخر وهي (جدّ وأجداد، ورب وأرباب، ومَنّ وأمنان)، وعلى أنه ليس شيء مما جاء من فَعْل صحيح العين على أفعال إلا وله فيه عذر ما يكاد يلحقه بـ (فَعَل) وذلك قولهم (فرْد وأفراد). فالراء لما فيها من التكرير كأنها محرّكة، وكذلك زَنْد وأزناد، وذلك لأنّ ما في النون من الغنّة وزيادة الصوت بها يكاد يلحقه بما تحرّكت عينه أو بما عينه معتلّة، نحو بيت وأبيات وثوب وأثواب، وقال: ثلج وأثلاج، وقال أبو وجرة:

.... مـاء العناقيـد ممزوجـاً بـأثلاج

وذلك لأنّ اللام أخت النون وقد أجريت مجراها، ألاتراهم قالوا لعلّي فحذفوا نون (لعلّني) لمقاربتها النون، كما حذفوها من إنني، وقالوا أهل وأهالٍ، وذلك لمضارعة الهاء لحروف العلّة. ويدلّك على خروج الحرف المدغم إلى حيّز جنسه وحكمٍ آخر لم يكن له، استقباح يونس أن تجيء قافية على نحو جدّ وضدّ، ثم يستعمل معها نحو جَلْدْ وجُنْد»[١].

وذكر سيبويه أن تكسير فَعْل على فُعْل، وما استعمل منه استعمال الأسماء على أفعُل[٢]. وأنه قد يجيء على أفعال فقال: «وأعلم أنّه قد يجيء في فَعْل (أفعال) مكان أفعُل، قال الشاعر الأعشى:

وُجِـدت إذا اصـطلحوا خـيرَهم وزنـــدُك أثقـــبُ أزنادهـــا[٣]

وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفراح وأجداد

(١) التنبيه ٩٠/ أ.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٢٧ و٥٦٧.

(٣) للأعشى ميمون بن قيس ديوانه/ ١١٨.

وأفراد، وأجُدّ. عربية وهي الأصل. ورَأْد وأرْآد، والرأد أصل اللَّحْيين»(١).

وقال ابن عصفور: «وقد يجمع في القليل على أفعال(٢). وذهب الرضي إلى أنه لم يأت في قلة المضاعف ولا كثرته إلا أفعال كأمداد وأفنان وألباب. ونقل عن سيبويه أن القياس بناء مضاعف على فِعال أو فُعول أو فِعلان أو فعلان»(٣).

وفي الارتشاف أن أفعال في الواوي الفاء والمضعّف نحو وهم وأوهام وعمّ وأعمام أكثر من أفعُل. وقالوا: وجه وأوجه وكفّ وأكفّ شذوذاً، وربما خصّوا بفُعول المضعّف فلم يجمعوا على غيره. قالوا جدّ وجدود، وحظ وحظوظ(٤).

*** تكسير فِعال على فِعال وفُعْل على فُعْل:**

وذكر ابن جني أن الاسم قد يكسّر على وزن مفرده فيتّفق اللفظ ويختلف التقدير وعبارته: «وقال حَزَار بن عمرو، ويقال حرّان:

هِجانٌ يكافَأ فيها الصديق ويُدرك فيها المُنى الراغبُ

هذا مكان لطيف من العربية، وذلك أنّ (هجاناً) في الجمع تكسير (هِجان) في الواحد، يقال: (ناقة هجان، ونوق هِجان) و (درع دِلاص وأدرع دِلاص)، كسّرت العرب (فِعالاً) على (فِعال)، وذلك أنهم قد كسّروا (فعيلاً) على (فِعال)، نحو: (ظريف وظِراف، وكريم وكِرام، وشريف وشِراف)، وفعيل أخو فِعال، ألا ترى أنّ كلّ واحد منهما ثلاثي وثالثه حرف لين زائد، فلما كسّر

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٨ وانظر المقتضب٢/ ١٩٦ والأصول٢/ ٤٣٦.

(٢) شرح الجمل ٣/ ٥١٤.

(٣) شرح الشافية ٢/ ٩٧.

(٤) الارتشاف ١/ ٤١١.

(فعيل) على (فِعال)، فكذلك كسّروا أيضاً (فِعالاً) على (فِعال)، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن تعلم أنّ الألف في (هِجان) في الواحد كالألف في (كِناز وضِناك)، وألف هجان في الجماعة كألف (شِراف وظِراف).

ونظير ذلك في اتفاق اللفظ واختلاف التقدير قولهم في تكسير (الفُلْك: فُلْك)، وذلك أنهم رأوا (فُعلاً) يضارع (فَعَلاً)، فيجتمعان على الكلمة الواحدة معتقبين، وذلك كـ (عُرْب وعَرَب، وعُجْم وعَجَم، وشُغْل وشَغَل، وبُخْل وبَخَل)، ثم إنهم كسّروا (فَعَلاً) على (فُعْل)، نحو قولهم: (أَسَد وأُسْد، ووَثَن، وأُثْن)، حكاها سيبويه قراءةً: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾[1] فلمّا كسّروا (فَعَلاً) على (فُعْل) فيما ذكرنا، كذلك كسّروا أيضاً (فُعْلاً) على (فُعْل) في فُلْك في قول سيبويه[2].

ومن اتفاق اللفظ واختلاف التقدير قولهم في ترخيم رجل اسمه منصور على قولك (يا حار) (يا منصُ)، وعلى من قال (يا حارُ: يا منصُ) أيضاً، فهي في القول الأول الضمة الموجودة في صاد (منصور) وفي القول الثاني الضمة المجتلبة في نحو: (يا حارُ).

قال سيبويه، ويدلّك على أنّ هِجاناً ليس كـ (جُنُب) قولهم (هِجانان)، ولو كانت كـ (جنب) لما جُمِع، ألا ترى أنّ (جُنباً) للواحد والاثنين والجماعة بلفظ واحد»[3].

---

(١) ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾[النساء: ١١٧] والذي في التنبيه (أُنثاً) موضع إناثاً.

(٢) قال سيبويه وقد كسّر ـ أي فَعَل ـ على فُعْل، وذلك قليل كما أنّ فِعَلَة في باب فَعْل قليل وذلك نحو أَسَد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن، بلغَنا أنها قراءة وبلغني أن بعض العرب يقول: نَصَف ونُصْف. الكتاب ٣/ ٥٧١.

(٣) التنبيه ١٨٤/ أوما بعدها.

وذكر المرزوقي أنّ (فِعالاً) لا يكون جمعاً لِفعال كما يكون لفعيل، لأنّ (فعيلاً وفِعالاً) متواخيان في أنهما من الثلاثي، وفي موقع الزائد منهما وفي عدد حروفهما، فيتشاركان في أحكامهما[1].

وسيبويه يرى أن (هجاناً) تكسير هِجان المفرد، وليس مصدراً موحّد اللفظ في كل الأحوال، فقال نقلاً عن الخليل: «وزعم الخليل أنّ قولهم (هِجان) للجماعة بمنزلة ظِراف، وكسّروا عليه فِعالاً فوافق فعيلاً ههنا كما يوافقه في الأسماء، ويدلّك على أنّ (دِلاصاً وهِجاناً) جمع لِدِلاص وهجان وأنّه كجواد وجِياد، وليس كجنب قولهم هجانان ودِلاصان في التثنية دليل في هذا النحو»[2]. وذكر أن (فُعْلاً) كسّر حرف منه على فُعْل كما كُسّر عليه فَعَل كالفُلْك[3].

وذهب ابن مالك إلى أنّ ضمّة (فُلك) دالة على الجمع كما في (رُسْل)، وكسرة (دِلاص) دالة على الجمع كما في (ظِراف)، فهما ليس مما يشترك فيه الواحد والجمع، وذلك أنهما يثنّيان، وأمّا ما يشترك فيه الواحد والجمع فلا يختلف لفظه في إفراد ولا تثنية ولا جمع مثل (جنب)[4].

ونقل أبو حيان عن العبديّ أنّه يخصّ فِعالاً بجمع المؤنث وخطّأه، وعن أبي عبيدة أنّ (هجاناً) لفظ مفرد يقع للواحد والجمع، وعن الجرمي أنه يقال: (ناقتان هجان ودرع دِلاص)[5].

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٦٧٢.

(٢) شرح الأعلم/ ٢٥٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٤ و٥٧٦ والمقتضب ٢/ ٢٠٥ وما بعدها.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٩ وانظر شرح المفصّل ٥/ ٥٠.

(٥) الارتشاف ١/ ٤٣١.

وذكر أن (فُلْكاً وهجاناً ودلاصاً) جمع عند أكثر النحويين، واسم جمع عند بعضهم، وقيل مفرد يذكر ويؤنّث(١).

*** اختصاص فَعَلة بالصحيح وفُعَلة بالمعتلّ:**

ذكر المرزوقي أن (فَعَلة) يختص بها الصحيح في الجمع دون المعتلّ، وذلك كالفجرة والفسقة(٢). وذكر التبريزي أنه في جمع المعتلّ نادر، وبإزائه من المعتل (فُعَلة) نحو قضاة وغزاة(٣).

وفي ذلك قال سيبويه: «ويكسّرونه - أي فاعل - على (فَعَلة)، وذلك نحو فَسَقَة، وبَرَرة، وجَهَلة، وظَلَمة، وفَجَرة، وكَذَبة)، وهذا كثير، ومثله: خَوَنة وحَوَكة وباعة، ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فُعَلة) نحو غُزاة وقُضاة ورُماة»(٤).

وقال أبو حيان إن فَعَلة لفاعل وصفاً لمذكر صحيح اللام عاقل ويقلّ فيما لا يعقل كناعِق ونَعَقة.

ويندر في خبيث وسيِّد وخيِّر وأَجْوَق ودَنِغ، وقالوا: (خَبَثة وسَادة وخَارة) والأصل: سَوَدة وخَيَرة وجَوَقة، ودنَغَة، وقالوا: بَرّ وبَررة، يجوز أن يكون من باب الاستغناء عن جمع برّ بجمع بارّ، وفَعَلة لفاعل معتل اللام وصفاً لمذكر عاقل وهو عند الجمهور فُعَله، وشذّ فيه غازٍ وغُزّى وعاقٍ وعُقَّن، وندر في هادرٍ

---

(١) الارتشاف ١/ ٤٠١.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٣١ و١٦٥٩.

(٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٢٨، ١/ ١٠٤ وشرح الأعلم/ ١٢١، ٩٤٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٦٣١ وكذلك المبرد في المقتضب ٢/ ٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٢.

وكميٍّ ورَذيّ وبازٍ. قالوا: هُدَرة وكُمَأة ورُذاة وبُزاة، وقيل في غوِيّ وعُريان وعدوّ قالوا: غُواة وعُداة وعُراة، ويجوز أن يكون جمع غاوٍ وعارٍ وعادٍ، استغني به عن جمع ذلك(١).

*** الكلام على أندية:**

قال ابن جنيّ: «وقال مُرَّة بن محُكان التميمي:

في ليلـــةٍ مـــن جُمـــادى ذات أنديـــةٍ ... لا يُبصِرُ الكلبُ في ظَلْمائها الطُّنُبا(٢)

اختلف في (أندية) هذه، فقال أبو الحسن: كَسَّر (ندىً) على (نداء) كـ (جبل وجِبال)، ثم كسَّر (نداء) على (أندية) كـ (رداء وأردية). وقال محمد بن يزيد: هو جمع (نديّ) كقول سلامة بن جندل:

يومـــان يـــومُ مقامـــاتٍ وأنديـــةٍ ... ويـومُ سـيرٍ إلى الأعـداء تأويـبُ(٣)

وذهب غيرُهما إلى أنّه كسّر (فَعَلاً) على (أفعُل). كـ (زمَن وأزمُن، وجبل وأجبُل)، فصار (أَنْدٍ) كـ (أَيْدٍ)، ثم أنّث (أفعُل) هـذه بالتاء، فصـارت (أنديـة)، كما أنّثت (فحالة، وذكورة، وعُيورة)، فأندية على هذا (أفعُلة) لا (أفعِلة).

وذهب آخرون إلى أنه كسّر (فَعَلاً) على (أفعِلة)، وركب به مذهب الشذوذ،

---

(١) الارتشاف ١/ ٤٤٠.

(٢) الخصائص ٣/ ٥٢، ٢٣٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٠ والتصريح ٢/ ٢٩٣، والمقتضب ٣/ ١٨ واللسان ١٥/ ٣١٨ ندى والتوضيح ٤/ ٢٩٣ والأشموني ٣/ ٦٥٦ وشرح الشافية ٢/ ٣٢٩.

(٣) الديوان/ ٩٢ وسر صناعة الإعراب/ ٦٢١ وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٥٧٠ والخزانة ٤/ ٢٧ واللسان ١/ ٢٢٠ أوب.

وهذا وإن كان شاذاً، فإنّ له عندي وجهاً من القياس صالحاً، ونظيراً من السماع مؤنساً.

أمّا السماع فقولهم في تكسير (قفاً ورحىً: أقفية وأَرْحِيَة)، حكاهما الفرّاء وابن السكّيت فيما علمت الآن.

وأمّا وجه قياس الجمع فهو أنّ العرب قد تجري الفتحة مجرى الألف، ألا تراهم لم يقولوا في الإضافة إلى (جَمَزى وبشكى) إلاّ بحذف الألف (جَمَزِيّ وبَشّكيّ)، كما لا يقولون في (حبارى) إلاّ (حُبارِيّ)، ومشابهة الحركة للحرف أكثر مما تذهب إليه، فكأنّ (فَعَلاً) على هذا فَعال، وفَعالٌ مما يكسَّر على أفعِلة، نحو: (قَذَل وأقذِلة، وغزال وأغزلة)، وكذلك كسّر (ندىً ورحىً وقفاً) على (أندية وأرحية وأقفية)، وكما شبّهت الحركة بالحرف، فكذلك شبّه أيضاً الحرف بالحركة، فقالوا (حَياء وأحياء، وعراء وأعراء). ومن الصحيح (جواد وأجواد) فكأنّ كل واحدة من هذه الآحاد (فَعَلٌ فَعَلٌ) عندهم، وأجود تكسير ندى أنداء كما قال الشمّاخ:

إذا سقط الأنداء صِيبت وأُشعِرَت ... حبيراً ولم تُدْرَج عليه المعاوِز[1]

وقد تقصّيت هذا الموضع في كتابي في سرّ صناعة الإعراب»[2].

وذهب الأعلم إلى أنّه تكسير (ندىً) على غير قياس، ونظيره (غَمى البيت) وجمعه أغمية، يقال: غِماء بكسر أوله والمدّ، فيكون أغمية جمعاً له على القياس[3]. وذكر

---

(١) الديوان/ ١٩٣ والمقتضب ٣/ ٨١ وجمهرة اللغة/ ٨١٨ واللسان ٤/ ١٥٩ جبر وأساس البلاغة/ ٣١٧.

(٢) التنبيه ١٧٦/ أ وما بعدها.

(٣) شرح الأعلم/ ٩٥٩.

أنّ نظيره (أنجدة) جمع نجد، وهو جمع غريب، وكأنّما جمع نجداً على نجاد، ثم جمع نجاد على أنجدة، فهو جمع الجمع(١).

وقال المرزوقي: «وقوله: (ذات أندية) تكلّم الناس فيه، لأنّ جمع الندى أنداء، قال:

إذا سقط الأنداء صِيبت وأُشعِرَت حبيراً ولم تُدْرَج عليه المعاوِز

فكان أبو العباس المبرّد يقول: هو جمع (نَدِيّ المجلس). وقال غيره: هو جمع (ندىً)، كأنه جمع فَعَلاً على فَعال ثم جمع فِعالاً على أفعِلة، كأنه (ندىً ونِداء) ثم جمع النداء على الأندية ككساء وأكسية، ورِواق وأروِقة، وقيل هو أيضاً شاذَ، استعير ما للمدود للمقصور، وهم يفعلون ذلك في المباني كما يفعلون في الألفاظ، قالوا: ومثله (قفا وأقفيه ورحى وأرحية)، وهذا ممّا حكاه الكوفيون، وقال بعضهم: هو (أفعِله) بضم العين، كأنه جمع فعَلاً على أفعُل، كما قيل (زمن وأزمُن) فجاء (ندىً وأندٍ) ثم ألحق الهاء لتأنيث الجمع كما تقول: (بُعولة وحِجارة) فصار أندية. ويكون في هذا الوجه شاذاً أيضاً»(٢).

ونقل صاحب الشرح المعزوّ إلى المعرّى كلام ابن جني مصرّحاً بذلك(٣). وفصّل ابن جني القول في هذه المسألة في سرّ صناعة الإعراب كما ألمع فقال:

«كل جمع فتأنيثه سائغ مستمرّ لأنهّ جماعة في المعنى، فكأنه كان ينبغي أن يكون في (أبكُر وأكلُب وأعبدُ) هاء، فيكون تقديره (أَكْلُبة وأَبكُروأعبُده)، كما قالوا

---

(١) المصدر نفسه/ ٨١٦.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٥٦٤.

(٣) الشرح المعزو للمعري/ ١٠٤٠ وبعدها.

في غير هذا (فِحالة) جمع فَحْل، وذِكارة جمع ذكر...

على أنّ بعضهم قد قال إن (أجرية) جمع (جراء)، و (جراء) جمع (جرو)، وإنّما حمله على هذا المذهب فيما أحسب لطفُ ما ذكرنا عنه، وإذا كان ما ذهبنا إليه في ذلك ـ وهو مذهب أصحابنا كافّة ـ سائغاً مطّرداً، جاز أن يكون قول مرّة بن محكان:

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطُنبا[1]

لا يريد به (أفعِلة) نحو أحِمرة وأقفِزة، كما ذهبت إليه الكافة، ولكن يجوز أن يريد به (أفعُلة) بضم العين تأنيث أفعُل، وجمع فَعَلاً هو (ندىً) على أفعُل كما قال ذو الرمّة:

.... هل الأزمُن اللائي مَضَين رواجعُ[2]

وكما قالوا: (رسن وأرسُن، وجبل وأجبُل). والناس في أندية إذا أريد بها (أفعِلة) مكسورة العين على ثلاثة أضرب:

ـ منهم من قال إنه جمع (فَعَلاً) على أفعِلة. قالوا: وهو شاذ.

ـ وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع ندىً على نداء ليصير مثل جمل وجِمال، ثم جمع نِداء على أندية، ليكون كرِشاء وأرشية ورداء وأردية.

ـ وقال أبو العباس: زعم بعضهم أنه جمع (نديّ).

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٢، ٢٣٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٠ والمقتضب ٣/ ٨١ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣ واللسان ١٥/ ٣١٨ ندى.

(٢) لذي الرمة وصدره أَمَنْزِلَتَيْ ميٍّ سلامٌ عليكما في ديوانه/ ٢٧٣ والكتاب ٣/ ٥٧١ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٠ وشرح المفصل ٥/ ١٧ واللسان ١١/ ٦٥٨ نزل.

وكل هذه الأقوال ليست أندية فيها لفظ جمع اسم ثلاثي، إنما هو جمع ما كان على فِعال أو فعيل ونحوهما. والذي ذهبنا إليه نحن من كونة أفعُلة بضم العين أمثل، لأنّ أفعُلة إنما هي تأنيث (أفعُل) وأفعُل جمع كثير من الثلاثي، وإن كان في فَعْل أكثر. وإذا ثبت ما قدّمناه أنّ (أفعُلاً) من أمثلة الجموع يجوز في الاستعمال والقياس تأنيثه لم ينكر أن يعتقد أن (أبكُراً) قد بنبغي أن يكون فيها هاء تأنيث الجماعة، فصار إذن جمعهم إيّاها بالواو بالنون في قوله (أبيكرينا) إنما هو عوض من الهاء والمقدّرة في أبكرُ، فجرى ذلك مجرى أرض في جمعهم إياها بالواو والنون في قولهم أرضون»[(١)].

وقال المبرّد: «فأمّا ندىً فهو (فَعْل) وجمعه الصحيح (أنداء) فاعلم. فأما قول مّرة بن محكان:

في ليلة من جمادى ذات أندية ....

فقد قيل في تفسيره قولان: قال بعضهم: هو جمع على غير واحد، مجازه مجاز الاسم الموضوع على غير الجمع نحو ملامح ومذاكير وليالي. لأنّ ليلة فَعْلة، ولا تجمع على ليالي، ولمحة وذَكَر لا يجمعان على مفاعِل ومفاعيل.

وقال بعضهم: إنما أراد جمع نديّ»[(٢)].

واختار الزجاجي أنه أفعِلة[(٣)].

---

(١) سر صناعة الإعراب٢/ ٦١٨ ـ ٦٢١

(٢) المقتضب ٣/ ٨١ وانظر الخصائص ٣/ ٥٢ ـ ٥٣ و٢٣٧ والارتشاف ١/ ٤١٨ ولسان العرب ١٥/ ٣١٣ ندي.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٥٣٧.

* **الهاء في جمع التكسير:**

ذهب ابن جنّي إلى أنّ الهاء في جمع التكسير قد تكون لمعنى النسب أو العِوَض أو العجمة أو التأنيث وذلك في معرض تعليقه على بيت قيس بن زهير:

وأصبح جارُه حَمَلُ بن بدر وشُبّان شراحة صميم

فقال: «الهاء في شراحة لمعنى النسب، مثلها في (الأشاعثة، والمهالبة والمسامعة) من حيث كان واحدهم (شرحيّ) كـ(مسمعيّ ومُهَلَّبي، وأشعثيّ)، وهذه الهاء تأتي في هذا التكسير على أربعة أضرب:

ـ العِوض، ونحوها في (الزنادقة والجحاجحة)، ألا تراها عوضاً من ياء الزناديق والجحاجيح.

ـ والعجمة، نحو: (السيابجة والموازجة).

ـ والنسب نحو: (الأشاعثة، والمهالبة والشراحة).

ـ وتأنيث الجمع نحو: (الصياقلة والملائكة) إنما الهاء فيها مثلها في (الذكارة والعيورة والخيوطة). وقد يقال: رجل شرمح وشرمحي للطويل، فإذا جاز ذلك جاز أن تكون التاء في شراحة لتأنيث الجماعة، مثلها في (صياقلة) وملائكه»(١).

وقد وقف سيبويه على دلالتها في الجمع فقال في باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسّرته على مثال مفاعل: «زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلاّ قليلاً، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل، وذلك (مَوْزج ومَوازِجة، وصولج وصوالجة، وكُرْبج وكرابجة، وطيلسان وطيالسة، وجورب وجواربة).

---

(١) التنبيه ٦٧/ أ.

وقد قالوا جوارب وكيالج، جعلوها كالصوامع والكواكب، وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا (كيالجة).

ونظيره في العربية (صَيْقل وصياقلة، وصَيْرَف وصيارفة، وقشعم وقشاعمة)، فقد جاء إذا أعرب كمَلَك وملائكة، وقالوا: (أناسية) لجمع إنسان، وكذلك إذا كسّرت الاسم وأنت تريد آل فلان، أو جماعة الحيّ، أو بني فلان، وذلك قولك: (المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة).

وقالوا: (البرابرة، والسيابجة) فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الإضافة، إنما يعني البربرين والسَّيْبجَيّن، كما أردت بالمسامعة المِسَمَعييّن، فأهلُ الأرضِ كالحيّ»[1].

فذكر العجمة والنسب.

وذكر في الخصائص زيادة التاء عوضاً من ياء المدّ في (زناديق وفرازين وجحاجيح)[2].

وذكر دلالتها على النسب أبو حيان[3]. وأورد ابن عصفور الدلالة على العجمة والنسب في قوله: «فإن كان أعجمياً فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا إلاّ أن يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث نحو: (سبج وسبابجة) إلاّ أن يشذّ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، وكذلك المنسوب يلزمه تاء التأنيث نحو مهالبة ومناذرة ومسامعة، وكأنّ التاء هنا عوض من ياء النسب، كما عوّضت من

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٢٠ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٠٢.

(٣) الارتشاف ١/ ٤٧٢.

الياء في صياقلة إلا ما شذّ فاستعمل بغير تاء»[١].

وذهب الرضيّ في شرح الشافية إلى وجوب زيادة التاء في كل جمع مفرده منسوب كأشاعثة ومهالبة ومشاهدة. وإلى تغليبها في المعرّب كموازجة وصوالجة وطيالسة وجواربة، وقال: «والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً، وإنما حذفت منه لكون أقصى الجموع ثقيلاً لفظاً ومعنىً، ركّب وجعل مع شيء كاسم واحد إلا مع ما هو خفيف، والتاء أخفّ من الياء المشدّدة وبينها مناسبة، فلذا اختيرت للعوض، وأما جمع الأعجميّ فليست التاء عوضاً من شيء فلذا لم تلزم كما لزمت في جمع المنسوب بل هي فيه دليل على كون واحده معرّباً، وقد يُبدل التاء في أقصى الجموع من ياء غير النسبة، نحو جحاجحة في جحجاح والأصل جحاجيح، والتاء في زنادقة وفرازنة يجوز أن تكون بدلاً من الياء، إذ يقال زناديق وفرازين وزنادقة وفرازنة، وأن تكون دليل العجمة.

وقد تكون التاء في أقصى الجموع لتأكيد الجمعية نحو ملائكة وصياقلة وقشاعمة، كما تكون في غيره من الجموع نحو حِجارة وعُمومة »[٢].

*** يجوز في الأوائل أن تكون تكسير الأولى أو الأول:**

أجاز ابن جنّي في (الأوائل) من قول الطرمّاح بن حكيم:

أكُلُّ امرئٍ أَلفى أباه مقصّراً   معادٍ لأهلِ المَكْرُماتِ الأوائلِ

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٥٣٧.

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٨٥-١٩٠ وانظر الاشتقاق لابن دريد/ ٣٥٥ وما بعدها ولسان العرب ٣/ ٢٠٩٨ سمع.

أن تكـون تكسـير الأولى، فتكـون على وزن الفَعالى (الوَوالى)، ثمّ قـدّمت الألف على اللام فقلبت همـزة، وقلبت الواو الأولى همـزة، فصارت الفعائل، أو تكون تكسير الأول على الأفاعل[١]، وعبارته:

«ويجوز فيه وجـه طريف غريب، وهو أن يكـون (الأوائل) تكسير الأولى كقولك: (لأهل المكرُمات الأُوَل)، وذلك أنّه كسّـر (فُعلى) في الصفـة تكسيرَها في نحو: (حُبلى وحَبالى) أصلها (حَبالٍ)، بدلالـة قولهم دَعْـوى ودَعاوٍ، وفتـوى وفتاوٍ، ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لضرب من الخفّة كقولهم (مدارى ومعايا)، فأصل الأوائل في هذا القول الوَوالى، فانقلبت الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين في أول كلمة كـ (واصل وأواصل)، فصارت أوالي بلام بعد ألف التكسير مكسورة، ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً كما يجب في مثلها، وقدِّمت الألف كما قدِّمت واو (ترقوة) في التكسير في قوله:

لقـد زوّدتنـي يـوم قـوٍّ حـزازةً مكان الشجا تجول تحت الترائق[٢]

ذكر الفرّاء أنـه سمعها مهموزة البتّـة. فلمّا قدّمت ألف (الأولى) وأخّـرت اللام انكسرت الألف فانقلبت للحركـة همزة، كما أنّ ألف (رسالـة) لمّا كسـرت

---

(١) قـال في الخصائص في باب في الزيادة في صفـة العلّـة لضـرب من الاحتياط: «قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبِّتةً لحال المزيد عليه، وذلك كقولك في همزة (أوائل): أصله (أَواوِل) فلما اكتنفت الألف واوان، وقربُت الثانية منهما من الطرف ولم يُؤثَر إخراجُ ذلك على الأصل تنبيهاً على غيره من المغيَّرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منويّة مقدّرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقُل ذلك فأبدلت الواو همزة، فصارت اوائل» ١/ ١٩٤.

(٢) التمام/ ١٨٢.

بعد ألف التكسير انقلبت همزة في (رسائل)، وكذلك انقلبت ألف الأوالى بعد نقلها إلى جوار ألف التكسير همزة، فصارت الأوائل، فوزنها الآن الفعائل، ولكن من أين وبعد أيّ، ووزن الأوائل التي هي تكسير (أوّل) أفاعل، فاللفظ بهما واحد، ولكن التقدير فيهما مختلف.

وجاز أن تكسّر (الأولى) تكسير الأسماء نحو: (دعوى ودعاوٍ) و (فتوى وفتاوٍ) من حيث كانت فُعلى أفعل جارية مجرى الأسماء، ألا تراها لا تستعمل إلا معرفة، وإنما تمكُّن الصفة في النكرة لا في المعرفة، فلمّا خُلِسَت أول منازل الصفة، وأمكن مراسي قدمها، بَعُدَت عنها ولحقت بالقبيل الآخرَ الذي لابدّ منه للمصروف عنها، وهو الأسماء، كما أنّ حيث لمّا مُنعت أصلَ الإضافة إلى الواحد الذي هو أقدم رُتب المضاف إليه، واقتصر بها على الإضافة إليها صارت إضافتها كلا إضافة، فكذلك فعلى أفعل، لمّا حُرِمت أن تجري على النكرة التي هي أحوج إلى الصفة صار جريانها وصفاً على المعرفة كلا جريان، فاعرف ذلك»[1].

فالأوائل عنده تحتمل أن تكون على الفَعالى تكسير الأولى (الفُعلى)، ثم قدّمت الألف على اللام وكسرت فقلبت همزة فصارت الفعائل، تحتمل أن تكون الأفاعل تكسير الأوّل (الأفعل)، فاللفظ يحتمل التقديرين.

قال سيبويه: «إذا التقت الواوان على هذا المثال ـ كما في قوائل ـ فلا تلتفتنَّ إلى الزوائد وإلى غير الزوائد، ألا تراهم قالوا أوّل وأوائل فهمزوا ما جاء من نفس الحرف، وأما قول الشاعر:

---

(١) التنبيه ١٤٣/ ب.

وكحّـــل العينـــين بـــالعَواوِر[١]

فإنما اضطر فحذف الياء من عواوير، ولم يكن ترك الواو لازماً في الكلام فيهمز، وكذلك فواعل من قولك: قوائل، لأنها لا تكون أمثل حالاً من فواعِل من عَوِرْت ومن أوائل»[٢].

*** وزن مَفاعِل تكسيراً لـ (مُفعِل) أكثر من (مُفعِلة):**

قال ابن جني: «وقال المنصور بن المِسجاح الضبّي:

مـن الصُـهْبِ أثنـاءً وجُـذعاً كأنّهـا عــذارى عليهـا شـارةٌ ومَعــاصِرُ

جمع مُعصِر كقول الهذلي:

جَنى النحلِ في ألبانِ عُوذٍ مَطافل[٣] ....

وتكسير ما كان من هذا المؤنّث بغير هاء أمثَلُ من تكسيرِ ما كان له بهاء، وذلك أنَّه لمّا لم يجرِ على الفعل، لم تَرْسُ قَدمُه في الوصف، فقوي شَبهُه بالاسم فَحسُن تكسيره، وأصل التكسير للأسماء، ثم شبِّهت بها الصفات، فصار (مُعْصِر ومَعاصِر)، ومُطفِل ومَطافِل) بمنزلة (مقطع ومقاطع، ومصحف ومصاحف)»[٤].

---

(١) رجز نسب للعجاج ولجندل بن المثنى الطهوي وهو في الخصائص ١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤، ٣٢٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١، وشرح شواهد الشافية/ ٣٧٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٧٠ وما بعدها.

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي، وصدره:

وإنّ حــديثاً منــكِ لــو تعلمينَــهُ

شرح أشعار الهذليين ١/ ١٤١ وشرح الشافية ٢/ ١٨٢ ولسان العرب ١١/ ٤٠٢ طفل.

(٤) التنبيه ١٦٥/ أ.

وعلّل ذلك بأنّ الصفات قد تشبه الأسماء فتجمع جمعها، وهذا مقتضى قول سيبويه:

«وأما مُفعِل الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنّه يكسّر، وذلك (مُطفِل ومَطافِل، ومُشْدِن ومشادِن). وقد قالوا على غير القياس: مشادين ومطافيل، شبّهوه في التكسير بالمصعود والمسلوب، فلم يجز فيهما إلاّ ما جاز في الأسماء إذا لم يجمعا بالتاء»(١).

وذكر ابن السراج أنّ الأسماء أشدّ تمكناً في التكسير من الصفات، وكل صفة لم يعلم تكسيرها عن العرب تكسّر تكسير الأسماء التي تكون على بنائها.

وأما مفعل الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنه يكسَّر نحو: (مُطفِل ومَطافل)، وقد قالوا على غير القياس مطافيل(٢).

وذهب الرضي إلى أنّ الأغلب في (مُفعِل) المختصّ بالمؤنث التجرّد عن التاء فلا يصحّح بل يجمع على مفاعل كالمطافِل والمشادِن والمراضع، وقد يجوز فيه زيادة الياء عوضاً من الهاء المقدّرة مثل: (مطافيل ومراضيع ومشادين)، ويجوز تركها، وأما المعتل الناقص فربما ثبتت فيه الهاء، مثل (مُتْلٍ ومُتلية) للناقة التي يتلوها ولدها، و (مُجْرٍ ومُجْرِية) للكلبة ذات الجراء(٣).

*** جمع هَنَة:**

قال المرزوقي: «الهَنات الأمور المنكرة، ولا تستعمل إلا في الشر، وهي جمع

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٢.

(٢) الأصول ٣/ ١٥، ٢٠.

(٣) شرح الشافية ٢/ ١٨٢.

(هَنَـةٍ)، وإنما يُكنّى بها عن المحقَّرات، وقـد يجمع (هنـة) على (هنوات). فمن ردّ اللام في الجمع ردّه في النسبة أيضاً، ومن لم يردّه فهو في النسبة بالخيار، إن شاء قال هَنيّ، وإن شاء قال هنويّ»[(١)].

وقد ذكر سيبويه أنها تجمع على هنات وهنوات فقال: «وأمّا ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنك إذا أردت الجمع لم تكسّره على بناء يَرُدّ ما ذهب منه، وذلك لأنها فُعِل بها ما لم يُفعَل بها فيه الهاء مما لم يحذف منه شيء، وذلك أنهم يجمعونها بالتاء وبالواو والنون، كما يجمعون المذكر على نحو مسلمين فكأنّه عوض، فإذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء وذلك قولك: (هنة وهنات، وفئة وفئات، وشية وشِيات، وثبة وثُبات، وقُلَة وقُلات). وربّما ردوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء وذلك قولهم (سنوات وعِضَوات)، فإذا جمعوا بالواو والنون كسّروا الحرف الأول وغيروا الاسم وذلك قولهم (سنون وقِلون وثِبون، ومئِون...) وأمّا (هنة ومَنَة) فلا تجمعان إلا بالتاء لأنّهما قد ذكّرتا، وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك استغناء، وذلك (ظُبة وظُبات، وشِيَة وشِيات)، والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون لأنها الأصل»[(٢)].

وقـال ابن السـرّاج إن بنات الحرفين تكسّـر على قياس نظائرهـا التـي لـم تحذف، فما كان على حرفين وفيـه هاء يجمـع بالـواو والنـون، وإذا جمعت بالتـاء لم تغيّر نحو: (هنـة وهَنات)، وربّما ردّوهـا إلى الأصـل إذا جمعوهـا بالتـاء فقالـوا: (سَنوات وعِضوات)[(٣)].

---

(١) شرح المرزوقي/ ٣٦٠ وشرح التبريزي ١/ ٣٣٧، والتنبيه ٦١/ أ.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٩٨.

(٣) الأصول ٢/ ٤٤٦ وانظر شرح الشافية ٢/ ١١٥.

*** جمع الاسم على حذف الزيادة:**

ذكر ابن جني من الجمع الشاذ الذي يخالف القياس ما يجمع من الأسماء على حذف الزيادة من أفعالها، وذلك في معرض تعليقه على قول عتيبة بن بُجير المازني:

فقالوا غريبٌ طارقٌ طوَّحَتْ به   متون الفيافي والخطوب الطوائح

فقال: «وكان قياسه المطاوِح، وذلك أنه جمع مطوِّح، وتكسير (مُفعِل: مفاعِل)، تحذف إحدى العينين، وتقرّ الميم في أوّله، لكنه جاء على حذف الزيادة من فعله، فكأنه جاء على طاح فهو طائح، وكسّر طائح على طوائح، كقول الله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[الحجر: ٢٢] أي: مَلاقح، لأنّها تلقح السحاب، وقيل: لا بل هي تُلقَح، أي تجيء بالماء. فكأنها هي الحامل ونحوه بيت الكتاب:

لِيُبكَ يزيد ضارعٌ لخصومةٍ   ومُختَبِطٍ مما تُطيح الطوائحُ[(١)]

هذا البيت شاهد على أنّ اختزال الفاعل لا يكون عن جهل به، بل لإيثار له، وقياسه المطاوح، ومن قال (طاح يطيح) فكان عنده كـ (باع يبيع) فقياسه أن يكون المطايح، فيصحّح الياء لأنها عين (مُفعِل)[(٢)].

---

(١) اختلف في نسبته فنسب للحرث بن نهيك النهشلي ولنهشَل بن حريّ، وللحارث بن ضرار ولأوس بن حجر وللبيد ولمزرّد. وهو في الكتاب ١/ ٢٨٨، ٣٦٦، والمقتضب ٣/ ٢٨٢ وشرح المفصل ١/ ٨٠ والخصائص ٢/ ٣٥٣ وكتاب الشعر ١/ ٧٦ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٣ والإيضاح/ ٧٤ وإعراب القرآن للنحاس/ ١٩٣ وضرائر الشعر للقيرواني/ ١٨٧. ويروى لِيَبْكِ يزيدَ.

(٢) التنبيه ١٧٥/ ب.

وذكر المرزوقي والأعلم مثل ذلك(١).

وفي اللسان: «وطوّحته الطوائح: قذفته القواذف، ولا يقال المطوّحات، وهو من النوادر»(٢).

*** تكسير أيّم:**

ذكر ابن جني أن (أيامى) تكسير أيمّ على القلب ووزنها قبل القلب فياعل وبعده فيالع وعبارته:

«وفيها:

فأخرجْنا الأيامى من حُصونٍ ... بها دارُ الإقامةِ والثَّباتِ(٣)

(الأيامى) تكسير (أيّم) على القلب، و (أيم): فيعل من الأَيْمة، كـ (ليّن) وأصل تكسيرها (أيائم) بالهمز على قياس قول صاحب الكتاب، و (أيايم) غير مهموزة على قياس قول أبي الحسن، على الخلاف المشهور بينهما في ذلك، ووزن أيائم: فياعِل، ثم قدّمت اللام على العين فصار التقدير بها إلى أيامٍ فيالع، ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار (أيامى) كقولهم في (مدارٍ) و (مَعايٍ): (مدارى) و (مَعَايا)(٤)».

وذهب سيبويه إلى أن أيامى محمول على فَعالى فقال: «وقالوا وجٍ ووَجيا، كما قالوا زمِن وزَمْنَى، فأجروا ذلك على المعنى كما قالوا: (يتيم ويتامى) و (أيّم

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٥٥٨ وشرح الأعلم/ ٩٦٥.

(٢) لسان العرب/ ٥٣٦ طوح.

(٣) وهي من أبيات بُرّج بن مُسْهر الطائي. ذكره في التنبيه ٦١/ أ.

(٤) التنبيه ٦١/ ب وما بعدها.

وأيامى) فأجروه مجرى وَجاعى، وقالوا: حَذارى لأنه كالخائف... وليس يجيء في كل هذا على المعنى، لم يقولوا بخلى ولا سقمى، جاؤوا ببناء الواحد المستعمل في الكلام على القياس، وقد جاء منه شيء كثير على فَعال، قالوا: (يتامى) و (أيامى) شبّهوه بوَجاعَى وحَباطى لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشُبّهت بالأوجاع حين جاءت على فَعْلى»[١].

وذكر الرضي أن أصل فَعالى في جمع المذكر أن يكون جمع فَعْلان كما يجيء، وأن أيّم ويتيم شاركا باب (فَعِل) من حيث المعنى لأن الأَيمة واليتيم لابد فيهما من الحزن والجمع ويقربان أيضاً منه من حيث اللفظ فجمع على أيامى ويتامى، فهما محمولان على فَعِل المحمول على فعلان. وفي الكشاف أصل أيامى ويتامى يتائم وأيائم، فقلب، وليس بوجه لأن إبدال الياء ألفاً في مثله نحو معايا جمع مُعْيي، وشاذ كما يجيء في هذا الباب وأيضاً جمع فعيل المذكر صفة على فعائل شاذ كنظائر[٢].

وهمزت أيائم لوقوع حرف العلة بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل كما في قائل في مذهب سيبويه وعبارته: «فإذا جمعت (سيّداً) وهو (فيعِل)، و (فعيلاً) نحو: (عيَّن) همزت، وذلك عيِّل وعيائل، وخيِّر وخيائر، لمّا اعتلت ههنا، فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل، همزت حيث وقعت بعد ألف وصار انقلابها ياء نظير الهمزة في قائل، ولم يصلوا إلى الهمزة في (الواحد) إذ كانت قبلها ياء، فكأنهم جمعوا شيئاً مهموزاً، ولم يكن ليعتل بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولا يعتلّ بعد الألف ولو لم يعتلّ لم يهمز، كما قالوا ضَيْوَن وضَياوِن وقالوا عَيِّن وعَيائن»[٣].

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٥٠.

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٤٥ وما بعدها.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٦٩ والارتشاف ١/ ٤٥٢.

*** قد يأتي تكسير القلّة يراد به الكثرة:**

ذهب ابن جنّي إلى أنّ العرب قد تستعمل تكثير القلّة تريد به الكثرة فقال: «هذا تكسير القّلة، والمراد به معنى الكثرة، ألا ترى أنّه لا يريد أن يُطلِع (أنجداً) من الثلاثة إلى العشرة، وإنما يريد أنّ من عادته اطّلاع النجاد، فهذا يؤذن بالكثرة، كما قال العجاج، أنشدناه أبو علي:

فقد أكون مرّة روّداً أطّلع النجاد فالنجادا[1]

وليس قوله: (أنجد) وهو يريد الكثرة كقولهم (أرسان، وأقلام، وأقدام، وأرجل) وهم يريدون لكل واحد منها الكثرة، والفرق بينهما أنّ (نجداً) قد كسّر على مثال الكثرة وهي النجاد، وكل واحد من (أرسان وأقدام وأقلام وأرجل) لم يكسّر إلا تكسير القّلة البتّة، فكأنّ مجيء كل واحد منها مرادةً به الكثرة مراداً به مجيء مثال القلّة ملفوظاً معه، ومنه بمثال الكثرة مراداً به معنى جمع الكثرة فتأمّله.

وقد كثر عنهم مجيء لفظ جمع القلة والمراد به معنى الكثرة، ألا ترى إلى قول حسان:

لنا الجَفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافنا يَقْطُرن من نجدةٍ دما[2]

وكان أبو علي يطعن في الحكاية المحفوظة هنا منسوبة إلى النابغة في قوله

---

(١) العجاج الديوان/ ٣٩٦.

(٢) ديوانه/ ١٣١ (تحقيق: سيد حنفي حسنين) وأسرار العربية/ ٣٥٦ والمقتضب/ ١٨٨ والخصائص ٢/ ٢٠٦ والكتاب ٣/ ٥٧٨ والأشباه والنظائر ١/ ١٣٥ والخزانة ٨/ ١٠٦ وما بعدها.

لحسّان: (لقد قللّت جفناتك وأسيافك). قال: ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[سبأ: ٣٧][1] وغُرَف الجنة أكثر مما يظنّ، وقال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ١٦٣] ورتب الناس في علم الله أكثر من العشر لامحالة، ومثل (أنجد) هذه قول الآخر:

قـد يقْصـُر القُـلُّ الفتـى دون همّـه   وقد كان لـولا القـلّ طـلاّع أنجـد[2]

فهذه أَفعُل يراد بها الفِعال على ما مضى»[3].

وذكر المرزوقي أن أنجدة جمع نجاد ونجاد جمع نجد، وأما أنجد فالأصل كونه لأدنى العدد وقد استعير للكثير، وهم يضعون بناء القليل للكثير والكثير للقليل في أصل الوضع[4].

وذهب المبّرد إلى أن جمع القلّة ينوب عن جمع الكثرة إذا لم يكن له جمع غيره وعبارته:

«واعلم أنّه ما لم يكن فيه أدنى العدد، فالعدد الذي يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل، كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معـه الكثير، وذلك نحـو قـولك (يد وأيدٍ، ورجل وأرجل) فهذا من

---

(١) سبأ ٣٤/ ٣٧.

(٢) اختلف في نسبته فنسب لمحمد بن أبي شحاذ في شرح المرزوقي/ ١٢٠٢ ولخالد بن علقمة الدارمـي في اللسـان ١١/ ٥٦٣ قلل ولعلقمـة الفحل في ديوانـه/ ١٢٢ بروايـة يعقل موضع (يعصر).

(٣) التنبيه ١٠٢/ أ وما بعدها.

(٤) شرح المرزوقي/ ٨١٩.

أبنيـة أدنى العـدد، ولم يكـن لـه جمع غيـره، فالكثير من العدد يلقّب أيضاً بهـذا، وكذلك (ثلاثة أرسان)، وتقول ذلك للكثير لأنه لاجمع له إلاّ ذلك. وأما ما يقع للكثير ولايجمع على أدنى العدد فنحـو قولك شُسـوع، فتقـول (ثلاثـة شسـوع) فيشترك فيه الأقلّ والأكثر، فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناء، وذلك قولك (عندي ثلاثة دراهم ورأيت ثلاثة مساجد)، فإذا حقّرت الدراهم قلت (دريهمات). تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء»[١].

* **جواز وصف اسم الجنس بالواحد وبالجمع:**

ذهب ابن جني إلى جواز وصف ما يفرّق بينه وبين واحده بالتاء بالمفرد والجمع وذلك في معرض تعليقه على قول القطامي:

ومـن ربـط الجحـاش فـإن فينـا ... قنـاً سُـلُباً وأفراسـاً حِسـانا[٢]

فقال: «ومن روى (سَلَباً) وصفه بالواحد، كقول الله سبحانه: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾[يس: ٨٠] و﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[القمر: ٢٠]. ومن قال سُلُباً وصفه بالجميع كقـول الله سبحانـه: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[٣] وقد جاء الشعر بهما جميعاً، وذلك فيما بينه وبين واحده الهاء وإذا جاء:

إذا القُنْبُضات السودُ طَوَّفْنَ بالضحى ... رقَـدْن، علـيهنّ الحِجـال المُسَـجَّفُ

....السِّـــهام المُـــذعَّفُ

---

(١) المقتضب ٢/ ١٦٠ وانظر شرح الشافية ٤/ ١٨١١.

(٢) ديوان القطامي/ ٧٦ وفي الديوان (سُلْباً).

(٣) ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[الرعد: ١٢].

والمُزْعَف من ينزع للموت مما به من جراح[1]. كان ذلك في باب (قناة وقناً) أجوز»[2]. وجعله الزمخشري من باب الحمل على اللفظ، والضمير في (سقناه) للسحاب على اللفظ، ولو حمل على المعنى كالثقال لأنّث كما لو حمل على اللفظ لقيل ثقيلاً[3]. وأمّا الفرّاء فذهب إلى أن السحاب جمع وإن كان لفظه واحداً، ومفرده سحابة وجعل نعته على الجمع كما في قوله تعالى: ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾[الرحمن: ٧٦][4] ولم يقل أخضر ولا حَسَن، ولا (الثقيل) للسحاب، ولو أتى بشيء من ذلك كان صواباً، كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾[يس: ٨٠].

فإذا كان نعت شيء من ذا يرجع إلى صغر أو كبر لم تقله إلّا على تأويل الجمع

---

(١) ديوان الفرزدق ٢/ ٢٤. تحقيق كرم البستاني. دار صادر بيروت/ ١٣٨٦ ـ ١٩٦٦.

والقُنبُصة: القصيرة، والحِجال: الأستار التي تضرب للمرأة في البيت، والمُسَجَّف: الذي أرخي عليه سجفان، وهما سترا الحجلة الديوان ٢/ ٢٤.

ولم أقف على البيت الثاني، والذي في الديوان:

فما برحت حتى تقارب خَطوُها ... وبادت ذُراها والمناسم رُعَّفُ ٢/ ٢٦

فأصبح حيث التقينا شريدُهم ... طليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزْعَفُ ٢/ ٢٧

وكُنّا إذا ما استكره الضيفُ بالقِرى ... أتته العوالي وهي بالسمِّ تَرْعَفُ ٢/ ٢٩

(٢) التنبيه ٦٠/ أ.

(٣) الكشاف ٢/ ٤٥٢ وذلك في قوله تعالى: ﴿سَحَابًا ثِقَالًا ﴾[الأعراف: ٥٧].

(٤) ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾[الرحمن: ٧٦].

من ذلك أن تقول (هذا تمر طيّب) ولا تقول صغير ولا كبير من قبل أنّ الطيّب عامّ فيه فوحّد، وأن الصغر والكبر والطول والقصر في كل تمرة على حدتها[1].

فالفراء يرى أن الاسم إذا قصد به الجنس جاز وصفه بالجمع وإن قصد به المفرد وحدت صفته لقوله في موضع آخر: «وقوله: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾ [يس: ٨٠] ولم يقل الخضر، وقد قال: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ﴾[الرحمن: ٧٦] ولم يقل أخضر، والرفرف ذكر مثل الشجر، والشجر أشدّ اجتماعاً وأشبه بالواحد من الرفرف، ألا ترى اجتماعه كاجتماع العشب والحصى والتمر، وأنت تقول هذا حصى أبيض وحصى أسود، لأنّ جمعه أكثر في الكلام من انفراد واحده، ومثله الحنطة السمراء وهي واحدة في لفظ الجمع، ولو قيل حنطة سُمْر كان صواباً، ولو قيل الشجر الخضر كان صواباً، كما قيل الحنطة السمراء»[2].

وقال الأخفش إن الشجر يذكّر ويؤنث لأنه حمله على الشجرة لأنها قد تدل على الجميع[3].

*** الدِّمى:**

وقف ابن جني على وزن الدمى وأصل ألفه في قول الحصين بن الحَمام المُرّي:

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومُنا ولكن على أقدامنا تقطرُ الدَّما

فقال: «وأمّا (يقطُر الدَّمى) ففيه الصنعة، وهو كقولك يسيل الدم، والدم في هذه الحال في موضع رفع، غير أنّه اسم مقصور، وألفه في آخره لام فعله

(١) معاني الفرّاء ٢/ ٦٠.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣١٨.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٣٢.

كقولك: (يقوم القنا)، وقد جاء بذلك الشعرُ، أنشدنا أبو علي:

كـــأطومٍ فقـــدت بُرْغُزَهـــا أعقَبَتْهـــا الغُـــبْس منـــه عَـــدَما[١]

عَقَلَـــت ثـــم أتـــت ترقبـــه فـــإذا هـــي بعظـــام ودَمـــى

وليس في قوله:

.... جـرى الـدمَيَان بـالخبر اليقـين[٢]

دلالـة عند سيبويـه على أنّ واحـدَه (فَعَل) محرّك العين، وذلك أنّ الحركـة عنده إذا حدثت بحذف حرف، ثم رُدَّ المحذوف ثبتت الحركةُ التي كانت على الساكن قبل دخولها عليه بحالها، ويشهد لذلك من مذهبه قوله:

يَـــدَيان بيضـــاوان عنـــد محلَّـــمٍ قـــد تمنعانـــك أن تُضـــام وتُضـــهَدا

هذا مع إجماعهم على أنّ (يدا) فَعْل من غير خلاف بين الفريقين»[٣].

وسيبويـه على أنـه (فَعْل) كما ذهب في كلامـه على تكسير ما أصله (فَعْل) كيد ودم فقال: «وأمّا ما كان أصله (فَعْلاً) فإنه إذا كسِّر على بناء أدنى العدد كسِّر على (أفعُل)، وذلك نحو: (يدٍ وأيدٍ) وإن كسرَّ على بناء أكثر العدد كسَّر على (فِعال وفُعول) نحو: (دماء ودُميّ). لّما ردّوا ما ذهب من الحروف كسرّوه على تكسيرهم إيّاه

---

(١) البيتان بلا نسبـة فـي المنصـف ٢/ ١٤٨ والحجـة ١/ ١٣٥، وجمهـرة اللغـة/ ١٣٠٧ والرصف/ ١٦ وشرح المفصل ٥/ ٨٤ والخزانة ٧/ ٤٩١، ٤٩٣ والأشباه والنظائر ٥/ ٩٧.

(٢) للمثقب العبدي ديوانه/ ٢٨٣ وصدره:

فلـــو انّـــا عـــلى حجـــر ذبحنـــا

(٣) التنبيه ٣٧/ ب وما بعدها. ورواية البيت في اللسان: قد يمنعانك بينهم أن تهضما ١٥/ ٤٢٠ يدي.

لو كان غير منتقص على الأصل نحو: (ظَبيٍ ودَلوٍ)»[١] وكذلك ابن السراج[٢].

واختاره الفارسي[٣]. وقال ابن عصفور إن أصل يد (يَدْيٌ)، ودم (دَمْيٌ) لقولهم (دَمَيان). ومنهم من يقول (دموان) وهو قليل. وهو على هذه اللغة من باب ما حذف منه الواو. وقال بعضهم (دمان)[٤].

وذهب المبّرد إلى أنه (فعَل) مفتوح العين[٥]. وردّ عليه ابن جني بأن تحريك العين في (الدميان) لا يلزم منه أن تكون محرّكة في الأصل. قال: «لأنها لما جرى عليها الإعراب في قولهم (دمٌ ودماً ودمٍ) ثم ردّ اللام في التثنية، بقّى الحركة في العين على ما كانت عليه قبل الردّ، كما قال الآخر (يديان بيضاوان). وقد أجمعوا على سكون العين من (يد)، وقد تراه قال (يديان فحرّكها عند الردّ لأنها قد جرت متحرّكة قبل الرد. والقول مثله في الدميان»[٦].

وقد ردّ ابن مالك قصر (دما، ويدا وفما) إلى لغة من لغات العرب وعلى ذلك قيل في التثنية (يديان ودميان، وفموان)[٧].

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٤٤٦.

(٢) الأصول ٢/ ٤٤٦.

(٣) المسائل البصريات ٢/ ٨١٤.

(٤) الممتع في التصريف ٢/ ٦٢٤.

(٥) المقتضب ١/ ٢٣١ وما بعدها.

(٦) المنصف ٢/ ١٤٨ وانظر هذه المسألة في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤ وما بعدها.

(٧) شرح التسهيل ١/ ١٠٤، ٤٦.

التذكير والتأنيث

*** تأنيث المذكر للحمل على المعنى:**

ذكر ابن جنّي أن العرب قد تؤنّث المذكّر حملاً على معنى التأنيث فقال معلقاً على قول رويشد بن كثير الطائي:

يــا أيهــا الراكــبُ المُزجــي مطيّتــه   سائل بني أســد مــا هــذه الصــوت

«أنّث (الصوت) لأنّه ذهب به إلى الاستغاثة، ومثله كثير، وإن كان تذكير المؤنث أحسن منه، ومن طريف ذاك ما حكاه الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء، قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: (فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها) قال: قلت له: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليست بصحيفة؟ وفي القرآن وفصيح الكلام أشباه من هذا»[(١)].

وذهب في سرّ صناعـة الإعراب إلى أنّ الصوت مذكّر لأنـه مصدر بمنزلة الضرب والقتل والغدر والفقر وعدّ تأنيث المذكر في مثل هذا الموضع من قبيح الضرورة لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنّما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير، لأنّ التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مذكّر، وهو يقع على المذكّر والمؤنّث. وقال: ونظير هذا في الشذوذ:

إذا بعـــض الســـنون تعرّقتنـــا   ....[(٢)]

---

(١) التنبيه ٣٢/ ب.

(٢) لجرير وعجزه:

كفـــى الأيـــام فقـــد أبي اليتـــيم

الديوان/ ٢١٩ والكتاب ١/ ٥٢، ٦٤ والخزانة ٤/ ٢٢٠.

وهذا أسهل من تأنيث (الصوت) قليلاً، لأنّ بعض السنين سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين. وليس الصوت بعض الاستغاثة، ولا من لفظها، ونظائر هذا كثيرة»[١].

وذكر حكاية الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء وساق شواهد من الشعر على ذلك. وذكرها في الخصائص في باب الحمل على المعنى[٢]، ونقل البغدادي كلامه[٣].

ومن هذا الباب ما ذكره المرزوقي من تأنيث المذكر للحمل على المعنى فقال: «وإنّما (المخلخل)، و (المخلخل) مذكرّ لأنّ المخلخل من الساق، والساق مؤنّثة، وبعض الشيء إذا أطلق عليه اسم الكلّ أجري في الأحوال مجراه إلا أن يمنع مانع، وهذا كما قال الآخر:

.... كما شرقت صدر القناة من الدم[٤]

لأنّ صدر القناة قناة، كما أنّ المخلخل يقال له الساق»[٥].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١١.

(٢) الخصائص ٢/ ٤١٦.

(٣) خزانة الأدب ٤/ ٢٢٠ وانظر الدرر اللوامع ٢/ ٢١٦.

(٤) للأعشى وصدره:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

الديوان/ ١٧٣، الكتاب ١/ ٥٢ المقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩، الأزهية/ ٢٣٨، الخزانة ٥/ ١٠٦، الأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥ الخصائص ٢/ ٤١٧.

(٥) شرح ديوان الحماسة/ ٣٤١ والتنبيه ٥٨/ ب.

وظاهر كلام سيبويه أن تأنيث المذكر لغة لبعض العرب إذ يقول في الكتاب: «وربما قالوا في بعض الكلام (ذهبت بعض أصابعه)، وإنما أنّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه، لأنه لو قال: (ذهبت عبد أمّك) لم يحسُن. ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدرُ القناةِ من الدم

لأنّ صدر القناة مؤنّث. ومثله قول جرير:

إذا بعض السنين تعرّقتنا ....

لأنّ (بعض) ههنا سنون.

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به (اجتمعت أهل اليمامة) لأنه يقول في كلامه: (اجتمعت اليمامة) يعني: أهل اليمامة فأنّث الفعل في اللفظ إذا جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام.

وتركُ التاء في هذا الحدُّ والوجهُ»(١).

وذهب المبرّد إلى أنّ الأجود أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه، فأقحم المضاف توكيداً لأنه غير خارج من المعنى، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[الشعراء: ٤] إنما المعنى: فظلّوا لها خاضعين، والخضوع بينّ في الأعناق، فأخبر عنهم، فأقحم الأعناق توكيداً. قال: «وكان أبو زيد الأنصاري يقول: أعناقهم جماعاتهم، تقول: أتاني عنق من الناس، والأول قول عامة النحويين»(٢).

---

(١) الكتاب ١/ ٥١ ـ ٥٣ شرح القصائد العشر للتبريزي/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) الكامل ٢/ ٦٦٨ وما بعدها.

وذكر الفرّاء من ذلك قولـه تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[يوسف: ١٠] في قراءة الحسن، وعلّل ذلك بقوله: «وذلك أنه ذهب إلى السيارة، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث، وهو فعل له. أو هو بعض له، قالوا فيه بالتذكير والتأنيث ومنه قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

وأنشدني يونس البصري:

لمّا أتى خبر الزبير تهدّمت سور المدينة والجبال الخُشَّع[١]

وإنما جاز هذا كله لأنّ الثاني يكفي من الأول، ألا ترى أنه لو قال (تلتقطه السيارة) لجاز وكفى من (بعض) ولا يجوز أن يقول: (قد ضربتني غلام جاريتك) لأنك لو ألقيت (الغلام) لم تدل (الجارية) على معناه»[٢].

وقال في موضع آخر: «تسقى بماء واحد ويسقى، فمن ذهب إلى تأنيث المزروع والجنات، ومن ذكّر ذهب إلى النبت»[٣].

وتأنيث المذكّر للحمل على المعنى كثير في القرآن[٤]. قال الأخفش: «﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾[الشعراء: ٤] يزعمون أنها على الجماعات نحو: (هذا عنق من الناس) يعنون الكثير، أو ذكرّ كما يذكّر بعض المؤنث لما أضافه إلى مذكّر... كما يؤنث

(١) لجرير في وديوانه ٢/ ٩١٣ برواية تواضَعَتْ واللسان ٢/ ١٣٧ حرث وروايته في اللسان: تواضعت.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٩

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١١٢، ١٣٩، ٣٢٧ والأمالي الشجرية/ ٢٥٦ وما بعدها.

لإضافته إلى المؤنث نحو قوله:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

وقوله:

وإن امرأ أهدى إليك ودونه من الأرض موماةٌ وبيداء خيفقُ
لَمحقوقةٌ أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أن المُعاق موفّقُ

فأنّث (لمحقوق) وهو المرء، وإنما أنّث لقوله (أن تستجيبي لصوته)، ويقولون: بنات عِرس وبنات نعش وبنو نعش، وقالت امرأة من العرب (أنا امرؤ لا أحبّ الشّر)، وذكر لرؤية رجل فقال: كان أحد بناتِ مساجد الله؛ كأنه جعله حصاة»[1].

وقال ابن الأنباري: «في باب ما يضاف من المذكّر إلى المؤنث فيحمل مرّة على لفظ المذكر فيذكّر، ومرة على لفظ المؤنث فيؤنث. لأنّ البعض إذا أضيف إلى ظاهر جاز أن يُصرَف الفعل إلى المضاف إليه، ويكون الأول كالملغى، لأنه مما بعده يحسن السكوت عليه دونه، والمضاف المكني لا يجوز أن ينوى به الإلغاء لأنه متصل بما بعده غير منفصل منه، ولا يحسن السكوت عليه دونه[2]».

وقال الفرّاء: «إنما منعهم من حمل الفعل على الثاني إذا كَفَوا لأنّ الفعلين ربما ارتفع بهما جميعاً الظاهرُ، ولا يجوز أن يرتفع بهما المكنيّ...

فهذا الذي فسّره الفراء معناه أنّ المضاف إلى المكنيّ لا يحسن السكوت عليه دونه، ولا ينفصل منه».

---

(١) معاني القرآن للأخفش/ ٤٦٠ وانظر/ ٢٠٥.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٩٥ وانظر المقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩.

*** ألفاظ تأتي بالهاء وبغيرها:**

ساق ابن جني ألفاظاً تأتي بالهاء وبغيرها وذلك في معرض تعليقه على قول طريف بن أبي وهب:

ولا حالـةٌ إلا ستُصـرَف حالُهـا إلى حالـةٍ أخـرى وسـوف تـزول

فقال:

«يقال: حالٌ وحالة، ودارٌ ودارة، وباب وبابة، ودم ودمَةَ، وزوج وزوجة، وبَعْل وبَعْلة، وهي أخته سَوْغُه وسَوغَتُه، وقالوا: بياض وبياضة، وكوكب وكوكبة.وهو كثير»[1].

وقد أورد ابن الأنباري بعض هذه الألفاظ عن يعقوب وأبي عبيدة والفراء وغيرهم. فقال: «قولهم: دار ودارة ومكان ومكانة، ومنزل ومنزلة. وقال يعقوب: يقال: حال وحالة، ويقال: هي بعلُه وبعلتُه، ويقال هي أخته سَوْغُه وسَوْغتُه، ويقال: هم أهله وأهلته...

وقال ـ أي السجستاني ـ قال أبو عبيدة: في عينه بياض وبياضة، وفي عينه كوكب وكوكبة...

وقال يعقوب: قال أبو عبيدة: يقال: أنا من هذا الأمر بمرأىً ومَسمَع، وبمرآةٍ ومَسْمَعةٍ، ويقال: ما في فلان مهاة وما في فلان مهاهة، أي لاخير فيه ولا طائل عنده.

ويقال: نزلنا ماء بني فلان وماءة بني فلان. وقال الفراء: مالطعامكم هذا أُدْمةٌ وأُدْم، وإدام وقال يعقوب: قال أبو قرّة الكلابي وغيره منهم: إنه لكريم من كرائم قومه. وقال غيرهم: وجل كريمة من كرائم قومه... ويقال: أتيتك قيظَ عام

(١) التنبيه ١٢٩/ أ.

أولَ وقَيظة عام أولَ، ويقال: ما ترك أبي مَغَدىً ولامَراحاً، ولامَغْدَاةً ولا مَراحةً، وبعضهم يقول: ولا رواحاً ولارواحةً.

ويقال: أغنيت عنك مَغنى فلان ومَغناةَ فلان ومُغنى ومُغناة فلان، وأجزأت عنك مجزأ فلان ومَغار ومَغارة، ومعنى ومَعْناة، وحقيقُ خبرهم وحقيقة خبرهم»[١].

*** مجيء أفعل لا فعلاء له وفعلاء لا أفعل لها:**

قال ابن جنّي في قول أم عمران بنت وَقدان:

ألهاكم أن تطلبوا بأخيكمُ ... أكلُ الخزيرِ ولَعْقُ أجردَ أَمحَقُ

«هذا (أفعل) لم أسمع له فَعْلاء، أعني أمحق، لم يقولوا فيما علمت مَحْقاء، وعكسُه (فعلاء) لم ينطقوا منها بـ (أفعل) نحو: (هطلاء) وتقدّم ذلك»[٢]. وقال في موضع آخر: « (أوجل) من الصفات على (أفعل) لا (فعلاء) له، ألا تراهم لا يقولون امرأة وجلاء، استغنوا عنها بـ (وَجلة)، وقد تقصّيت هذا الموضع في كتابي في تفسير المقصود والممدود عن يعقوب»[٣].

وذكر التبريزي من ذلك (الوطباء) العظيمة الثديين، قال: «وهي فَعلاء لا أفعل منها. (وديمة هطلاء) ويتناول الإنس دون سائره»[٤] وكذلك المرزوقي[٥].

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٩ ـ ٢٢.

(٢) التنبيه ورقة ١٧٥/ أ.

(٣) التنبيه ١٣٦/ ب وما بعدها.

(٤) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤/ ٣٦١.

(٥) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي/ ١٨٧٠.

قال أبو حيان: «وأفعل الممنوع من الصرف قد يكون له مؤنث من لفظه نحو أحمر وحمراء ومن معناه نحو آلى وعجزاء في المشهور. وما لا مؤنث له لعدم المعنى فيه نحو آدر وأكمر»(١). وذكر مثل ذلك ابن مالك في شرح التسهيل(٢).

وفي الارتشاف أيضاً: «وقالوا ديمة هطلاء ولم يقولوا مطر أهطل»(٣). وقال ابن منظور: «إني لأوجل، ورجل أوجل ووجِل، والأنثى وَجِلة، ولايقال وَجْلاء»(٤).

*** أسماء تقع على الذكور والإناث:**

ذكر ابن جني من ذلك (الأفعى) من قول ابن أخت تأبط شراً:

مُطِرق يَرْشَح مَوْتاً كما أطـ ... ـرقَ أفعى يَنْفِثُ السمَّ صِلُّ

فقال: «هكذا الرواية أبداً (ينفث) بالياء، فهذا يدلّ على التذكير، وحكى سيبويه فيه الصرف، واختاره على ترك الصرف، وذكر أنّه إنما يُمنَع الصرف في بعض اللغات، فـ (أفعى) بمنزلة (أرنب) يصلح للذكر والأنثى، فإذا أرادوا إخلاصه للتذكير قالوا فيه (أفعوان) فهذا في اختصاصه المذكر بمنزلة خُزَر»(٥). وذكر مثل ذلك المرزوقي(٦).

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٩، ١/ ٤٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٩٠.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٤٢١.

(٤) لسان العرب ١١/ ٧٢٢: وجل.

(٥) التنبيه ١٠٤/ أوما بعدها.

(٦) شرح المرزوقي/ ٨٢٩.

وذكر ابن الأنباري مما يقع على المذكر والمؤنث: «الجَيْأل وهو الضبع، والأفعى والعقرب والضبع يقعن على المذكر والمؤنث، فإذا أرادوا ما يكون إلا مذكراً قالوا: أفعوان وعُقْرُبان وضِبعان»[١] والذئب والبقرة، والشاة والقنفذ والطائر والجرادة والعسل.

وأورد المرزوقي من ذلك النعم فقال: «النعم يذكّر ويؤنث، والتذكير فيه أغلب، وفائدته في الإفراد الإبل في الأكثر، وإذا جُمِع دلّت على الأزواج الثمانية»[٢].

قال ابن الأنباري: «و (النّعم) قال أبو عبيدة: قال الكسائي: يذكّر ويؤنّث. وقال أنشدنا الكسائي وأبو الجراح أو أحدهما:

أكلّ عام نعَمٌ تَحْوونه ... يُلقِحه قومٌ وتَنتِجونه[٣]

والأنعام: قال السجستاني: قال يونس والأخفش: والأنعام تذكر وتؤنث. قال الفرّاء: ذكّر الهاء لأنه ذهب إلى معنى النعم، لأن النعم والأنعام بمعنى»[٤].

وقال أبو عبيدة: «الأنعام يذكر ويؤنث، وقال آخرون: المعنى على النعم لأن النعم يذكّر ويؤنث»[٥].

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري/ ١٣٤، ١١٦، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٨ والمذكر والمؤنث لابن التستري/ ٥٩.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٤٦ وعنى بالأزواج الثمانية: الضأن والمعز والإبل والبقر.

(٣) رجز لقيس بن حصين في الكتاب ١/ ١٢٩ والخزانة ١/ ٤٠٩.

(٤) المذكر والمؤنث/ ٤٢.

(٥) مجاز القرآن ١/ ٣٦٢ واللسان ١٢/ ٥٨٥ نعم: (النعم: الإبل والشاء يذكر ويؤنث).

وقال الفراء: «إن النعم والأنعام شيء واحد وهما جمعان فرجع التذكير إلى معنى النعم إذ كان يؤدى عن الأنعام»[١].

*** تذكير فعيل صفة للمؤنث:**

ذكر ابن جنّي أنّ الكوفيين يقيسون تذكير فعيل بمعنى مفعول إذا جرى وصفا على مؤنّث فقال معلقاً على قول الشاعر:

ضَمَمْناكُمُ من غير فقرٍ إليكم   كما ضمّت الساق الكسيرَ الجبائرُ

«الكوفيون يقيسون تذكير (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) وجرى وصفاً على مؤنث نحو: (امرأة قتيل وصريع وجريح)، فعليه جاء (الساق الكسير)، وقياس مذهبنا نحن ألا يجوز قياسه، بل يروى المسموع منه بحاله»[٢]. فالكوفيون يرون تذكير فعيل في مثل هذا الموضع لأنّ الأصل فيه التأنيث، فلمّا عدل عن وزن مفعول إلى وزن فعيل حذفت التاء ليكون ذلك فرقاً بينه وبين ما الفعل له، كما صرّح ابن الأنباري في كلامه على تذكير فعيل صفة للمؤنث فقال: «النعوت المؤنثة على خمسة أوجه: أن يكون النعت مصروفاً من مفعول إلى فعيل، فلا تدخله الهاء، كقولك (كفّ خضيب، وعين كحيل، ولحية دهين)، الأصل فيه (عين مكحولة وكفّ مخضوبة ولحية مدهونة)، فلما عدل عن مفعول إلى فعيل لم تدخله الهاء ليكون ذلك فرقاً بينه وبين ما الفعل له، كقولك: (امرأة كريمة وأديبة وظريفة)، وإسقاط الهاء لهذه العلّة مذهب الفرّاء»[٣].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٠٨.

(٢) التنبيه ١٧٠/ ب.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري/ ١٦٣.

وقد ألمع ابن جني إلى مذهب الفرّاء هذا، وذكر أنّ البصريين يحملونه على فَعول المشبّه بفُعول المصدر الأقرب إلى التذكير فقال في معرض تعليقه على قول عبد الله بن العجلان النهدي:

جديدةُ سِربال الشباب كأنها سَقيَّةُ برديٍّ نَمَتْها غيولها

«دخول الهاء في (جديد) شاذّ في الاستعمال على اطّراده في القياس، ومنه قول مزاحم:

تراها على طول القِوار جديدةً وعهد المغاني بالحلول قديم

... وإنما قوّى قياس الهاء أنّ حذفها ليس على قوّة من النظر، وإنما ذلك لأنّ (فعيلاً) المُشبَّه بـ (فَعول). و (فُعول) مصدر، والمصدر إلى التذكير، فسرى التذكير من (دُخول وخروج) إلى (صَبور كَفور)، ثم إلى (جديد وسديس وحصيف وعسير)، وهذا وإن كان عندنا على هذا فإنه أقوى مما ذهب الفرّاء إليه، وليس هذا موضع بسطه»[1].

وقال في موضع آخر: «قد كثر فعيل في المؤنث بغير تاء نحو قولهم: (جُلّة خصيف، ومِلحَفة جديد، وناقة قضيب وعسيرٌ وشديدٌ)، وقال:

عشيّةَ لاعفراءُ منكَ بعيدة فتسلو ولا عَفراء منك قريب[2]

وقال آخر:

---

(١) التنبيه ١٤٥/ أوما بعدها.

(٢) البيت لعروة بن حزام ديوانه/ ١٠٦ خزانة الأدب ٣/ ٢١٥ وتهذيب اللغة ٢/ ٢٤٥ وتاج العروس ٤/ ٧ قرب.

.... بـــأعين أعـــداءٍ وهـــنّ صـــديق

وذلك أنّـه محمـول على فَعول وفَعـول محمـول على فُعول، وقد تقدّم ذكر ذلك(١).

وما ذكره ابن جني مذهب البصريين، ذكره سيبويه: «وأما فعيل إذا كان في معنى مفعول فهـو في المؤنث والمذكـر سـواء، وهو بمنـزلة فَعول، ولا تجمعـه بالواو والنون، كما لا تُجمع (مقولاً) لأن قصّتـه كقصّتـه، وإذا كسَّرته كسَّرته على فعلى... وتقول شاة ذبيح كما تقول ناقة كسير، وتقول هذه ذبيحة فلان وذبيحتك، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قـد ذبحت، ألا ترى أنـك تقـول ذلك وهي حّيـة، فإنما هي بمنزلة ضَحّية»(٢).

وعلّل تذكير فَعول بقوله: «وزعم الخليل أنّ فَعولاً ومِفعالاً إنما امتنعتا من الهاء لأنهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنّه يوصف به المؤنّث، كما يوصف بعَدْل وبرضا، ... فإنّ ما ذكرت لك مذكر وصف به مؤنث، كما أنّ ثلاثة مؤنث لا يقع إلاّ لمذكّرين»(٣).

وذهب ابن الأنباري أن فَعولاً إذا كانت بمعنى فاعل لا تدخلها التاء إذا كانت نعتاً لمؤنث نحو: (امِرأة ظلوم وغَضوب وقَتول)، وذلك أنها لم تبن على الفعل، لأنّ فاعلاً مبني على فَعَل، ومُفعِلاً مبني على أفْعَلَ وفعيلاً مبني على فَعُل وفَعِلاً مبني على فَعِل، فلما لم يكن لفَعول فعل تدخله تاء التأنيث بني عليه كقولك: (قامت

(١) التنبيه ١٤٩/ ب.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤١٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٣٧.

تقوم)، لزمه التذكير لهذا المعنى، فإذا كانت فَعول بتأويل مفعول دخلته الهاء ليفرّقوا بين ماله الفعل، وبين ما الفعل واقع عليه، فمن ذلك حَلوبة لما يُحتَلب. وربما حذفوا الهاء من فعولة إذا كانت بتأويل مفعولة لأنّه لا حظّ للمذكّر في الوصف به، فصار بمنزلة حائض وطالق وطاهر(١).

وقال الأخفش: «ذكر قريب وهي صفة الرحمة، وذلك كقول العرب (ريح خريق وملحفة جديد وشاة سَديس)، وإن شئت قلت تفسير الرحمة ههنا المطر ونحوه فلذلك ذكّر، وإن شئت جعلته كبعض ما يذكروه من المؤنّث»(٢).

* * *

الإعلال والإبدال

*** الإعلال في منايا:**

قال المرزوقي: «ومنيّة ومنايا كصحيفة وصحائف، والأصل (منائي)، فاستثقلت الضمة في الياء فحذفت، ثم فرّوا من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت الياء ألفاً، فصار (مَناءا) فأبدلوا من الهمزة لتوسّطها ألفين ياء، فصار (منايا)»(٣).

وقد وقف سيبويه على هذه المسألة في باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء

---

(١) المذكر والمؤنث ٢/ ٧٢.

(٢) معاني القرآن/ ١٣٩ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

(٣) شرح المرزوقي/ ٤٠.

قلبت الهمزة ياء والياء ألفاً كمطيّة ومطايا، وركيّه وركايا، وهديّة وهدايا، قال: «فإنما هذه فعائل كصحيفة وصحائف، وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعِل فتبدل ألفاً وذلك نحو: (مدارى وصحارى)، والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال، فلما التقى حرفان معتلان في أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا معتلّ قبلها، وأرادوا ألا تكون الهمزة على الأصل في مطايا، إذا كان ما بعدها معتلاً، وكانت من حروف الاعتلال كما اعتلت الفاء في قُلت وبِعت إذا اعتل ما بعدها، فالهمزة أجدر لأنها من حروف الاعتلال وإن شئت قلت صارت الهمزة مع الألف حيث اكتنفتاها بمنـزلة همزتين لقرب الألف منهما فأبدلت»[(١)].

وذهب ابن جني إلى أنّ الهمز في باب فعائل إنما أصله لباب (رسالة وكنانة)؛ وذلك أنها لما جمعت على فعائل جاءت ألف الجمع ثالثة وبعدها ألف (رسالة)، فالتقت ألفان، فوجب حذف إحداهما أو تحريكها وحذف الأولى يبطل دلالة الجمع وحذف الثانية يغيرّ بناء الجمع، لأن هذا الجمع لا بد له من حرف مكسور بين ألفه الثانية وحرف الإعراب كمفاعل، ولا يجوز تحريك الأولى لئلا يزول دلالتها على الجمع أو تنقلب همزة وتزول دلالة الجمع، فحرّكت الثانية بالكسر كعين مفاعِل، فقلبت همزة فصارت رسائل وكنائن، ثم شبهت بها الياء في صحيفة والواو في عجوز، وأصل الباب في هذا الهمز للألف لأنها أقعد في المدّ منهما، ولا يجوز أن تردّ الألف والياء والواو في الجمع إلى أصلها لأنها زوائد لا تتحرك قط، فهمزت...[(٢)].

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٩٠ و٣٥٦ و٣/ ٥٥٣.

(٢) المنصف ١/ ٣٢٦ وما بعدها وانظر ٢/ ٨٦ وما بعدها.

*** قلب الواو ياءً:**

ذكر المرزوقي أن الواو تقلب ياء إذا اجتمعتا وسكنت أولاهما[١]. وكذلك التبريزي[٢].

وذهب ابن جني إلى أن ياء التديُّر منقلبة عن واو لأن قياسها التدوُّر غير أنّهم لّما كَثُر استعمالهم دَيْر ودِيار ودِيَرة ودِيَرة ودِيارات، أنسِوا بالياء ووجدوا جانبها أوطأ جَسّاً وألْيَنَ مَسّاً اجترؤوا عليها فقالوا تديَّرنا داراً[٣].

وقال الأعلم: «إنهم هربوا من ثقل الواو إلى خفّة الياء وأصل دار الواو لقولهم أدؤر ودُور وانقلبت في (ديار) لاعتلالها في الواحد وانكسار ماقبلها، وأما دَيْر فأصله ديِّر كسيّد وميّت فألزم التخفيف، كما يقال هَيْن وميْت»[٤].

وذكر ابن يعيش أن الواو والياء يجريان مجرى المثلين لاجتماعهما في المدّ وسعة المخرج.

فلمّا كان بينهما من المماثلة والمقاربة ما ذكر وإن تباعد مخرجاهما، قلبوا الواو ياء وأدغموها في الثانية ليكون العمل من وجه واحد ويتجانس الصوت. واشترط سكون الأول، لأن من شرط الإدغام سكون الأول، فإذا كان الأول متحركاً امتنع الإدغام لفصل الحركة بين الحرفين، ولما أعلّوا العين بالقلب أعلّوها بالحذف تخفيفاً لاجتماع ياءين وكسرة كما في مَيْت وهَيْن[٥].

---

(١) شرح المرزوقي/ ١٦٨٥.

(٢) شرح التبريزي ٣/ ١١٤ وما بعدها.

(٣) التنبيه ٩٠/ ب وما بعدها.

(٤) شرح الأعلم/ ٢٤٠.

(٥) شرح الملوكي في التصريف/ ٤٦١، ٤٦٥.

* شذوذ تصحيح أغيَلَت، استحوذ، حَوِل:

ذهب ابن جنّي إلى أنّ صحّة الواو من (حَوِل) شاذّة، والوجه إعلالها وقلبها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، كقولهم (كبش صافٌ) وأصله صَوِف، و (يوم راحٌ)، أي رَوِح، و (رجل مالٌ) أي: مَوِل، و (رجل نالٌ) أي: نَوِل، و (حمار صاتٌ) أي: صَوِت، لكنّه شذّ، فخرج على أصله كـ (أغيلت واستحوذ)، ومثلها (رجل عَوِزٌ لَوِز)، وقرأ بعضهم ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوِرَةٌ﴾[الأحزاب: ١٣] ، و (رجل رَوِع)، وكلّه شاذّ(١).

قال سيبويه: «وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلّة مما أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبّهوه بفاعلت إذا كان ما قبله ساكناً كما يسكن ما قبل واو فاعلت، وليس هذا بمطّرد، كما أنّ بدل التاء في باب (أوْلجت) ليس بمطّرد، وذلك نحو قولهم (أجودتُ، وأطولتُ، واستحوذ، واستروح، وأَطْيَب، وأخيَلت، وأغيَلت، وأغيمت، واستَغْيَل)، فكل هذا فيه اللغة المطّردة، إلّا أنّا لم نسمعهم قالوا إلاّ استروح إليه وأغيلت واستحوذ، بّينوا في هذه الأحرف كما بيّنوا في فاعلت فجعلوها بمنـزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنـزلتها حيث أحيوها فيما تعتلّ فيه نحو: (اجتوروا) إذا توهّموا تفاعلوا(٢).

وقال الفارسي بشذوذ هذه الحروف عن قياس نظائرها، وإن كانت مطّردة في الاستعمال(٣). ونقل ابن جني عن المازني أنّ هذه الحروف مما يحفظ ولا يقاس عليه لأن مجرى بابه خلاف ذلك. وعلّل خروج بعض المعتل على أصله بأنه مما جعل

(١) التنبيه ١٤١/ أ، والشرح المعزوّ إلى المعرّي/ ٧٣٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٤٦.

(٣) المسائل الحلبيات/ ١٤٠.

تنبيهاً على باقي المعتلّ، وذكر أنّ اقتصارهم على تصحيح استحوذ وأغيلت يؤكّد اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وتنبيهاً على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيَّرة وعدّه من المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس؛ فالقياس يوجب إعلالهما لأنهما بمنزلة استقام وأبانت، ولكنّ السماع أبطل القياس فيهما، ونقل حكاية ابن السكيت: (أغالت المرأة وأغيلت) إذا سقت ولدها الغيل. وقال: ولا يعرف أصحابنا الاعتلال[1].

وعلّل الثمانيني تصحيح الواو والياء فيهما لأنهما في معنى ما يكتنفه ساكنان كاعورّ[2].

*** اللات: وزنها وأصل اشتقاقها:**

قال ابن جني: «سألت أبا عليّ عن اشتقاق (اللات) فقال: هي (فَعْلة) من (لَوَيت على الشيء) إذا أقمت عليه، قال: وذلك لأنّهم كانوا يعبدون آلهتهم ويقيمون عليها. قال الله سبحانه: ﴿يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾[الأعراف: ١٣٨][3] وقال: ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ﴾[ص: ٦][4] ومن أبيات الكتاب:

عَمَرْتُــك اللهَ الجليـلَ فـإنني ... أَلْوي عليكِ لـو انّ لبّـك يهْتـدي[5]

---

(١) المنصف ١/ ٢٧٦ وما بعدها و٣٣٣ والمبدع في التصريف/ ١٨٢ وما بعدها.

(٢) شرح التصريف/ ٤٣٨ وما بعدها و٢٩٧ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٦.

(٣) ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾[الأعراف: ١٣٨].

(٤) ﴿وانطلقَ الملأ منهم أن امشوا واصبِروا على آلهتكم إنّ هذا لشيء يُراد﴾[ص: ٦].

(٥) لعمرو بن أحمر. في الكتاب ١/ ٣٢٣ والمقتضب ٢/ ٣٢٩ والمنصف ٣/ ١٣٢ والخزانة ٢/ ١٥.

وأصلها (لَوْية) فحذفت اللام تخفيفاً، فانقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت (لاة)، وقصتها قصّة (شاة) البتّة، غير أنّ لام (شاة) هاء، ولام اللات (ياء).

فقلت لأبي عليّ رحمه الله: هل هذا شيء رأيته أنت أم اتبعت فيه من قبلك، فقال: بل شيء رأيته أنا[1]».

وظاهر كلام سيبويه في هذه اللفظة أنه لا يقطع بيقين على أصلها، وعليه يدلّ كلامه فيها.

قال أبو الحسن: «وقرأ بعضهم ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾[النجم: ١٩] بكسر التاء، وذهب إلى أنّ التاء فيها بدل من الياء التي هي لام الفعل بمنزلة التاء في (كيْت وذَيت)، قال: وهي مبنية على الكسر كـ (ذيت وكيت)، فالكلمة على هذا مبدلة اللام لا محذوفتها، والتاء فيها كالتاء في (بنت وأخت وثنتان وذيت وكيت). قال: ولا تكون التاء فيمن كسرها تاء التأنيث مثلها في الهندات. قال لأنهّ يبقى الاسم على حرف واحد يعني اللام».

وما نقله ابن جني عن الفارسي من كون (لات) كشاة مذهب الفراء. قال: «قرأها الناس بالتخفيف في لفظ قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص: ٣] وفي وزن شاة، وكان الكسائي يقف عليها بالهاء ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّتَ﴾[النجم: ١٩]. قال: وقال الفراء: وأنا أقف على التاء»[2].

وذهب الأحفش إلى أنّ بعضهم يقف عليها بالهاء فيقولون (الاه) كما يقولون

(١) التنبيه ١٢٦/ أ وما بعدها.

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٩٧ يقرؤها اللّاه.

مناه، وبعضهم يقف عليها بالتاء يجعلونها من اللاتّ الذي يَلُتُّ. وذكر أنها لغة للعرب يسكتون على ما فيه الهاء بالتاء فيقولون رأيت طلحتْ. وكل شيء في القرآن مكتوب بالتاء تقف عليه بالتاء نحو نعمت ربكم(١)، وشجرت الزقّوم (٢).

وجعلها الزمخشري على (فَعْلة) من لوى، لأنهم كانوا يَلْوُون عليها ويعكفون للعبادة كما ذهب الفارسي، أويلتوون عليها أي يطوفون، وذكر أنها قرئت بالتشديد (اللاتّ) لزعمهم أنه سمي برجل كان يلتّ عنده السمن بالسويق ويطعمه الحاج(٣).

وقال أبو حيان: «والتاء في (اللات) أصلية لام الكلمة كالباء من (باب)، وألفه منقلبة فيما يظهر عن ياء لأنّ مادة ليت موجودة. وقيل التاء للتأنيث ووزنها فَعْلة من لوى. وقرأ الجمهور (اللات) خفيفة التاء وابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو صالح وأبو طلحة وأبو الجوزاء ويعقوب وابن كثير في رواية بشدّها(٤).

وقال ابن منظور: «اللاهة الحيّة عن كراع، واللات صنم لثقيف وكان بالطائف، وبعض العرب يقف عليه بالتاء، وبعضهم بالهاء، وأصلها لاهة ... ثم حذفت منه الهاء كما قالوا (شاة)، وأصلها شاهة. قال ابن سيدة: وإنما قضينا بأنّ

---

(١) ﴿لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه﴾[الزخرف: ١٣].

(٢) ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ﴾[الصافات: ٦٢] وانظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٢٦ وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٧٢.

(٣) الكشاف ٥/ ٦٤١.

(٤) البحر المحيط ١٠/ ١٥

ألف اللاهة التي هي الحية واو، لأن العين واواً أكثر منها ياء، ومن العرب من يقول: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾[النجم: ١٩] بالتاء. ويقول هي اللاتْ فيجعلها تاء في السكوت، وهي اللاتِ، فأعْلَم أنه جُرَّ في موضع الرفع، فهذا مثل (أمسِ) مكسور على كل حال، وهو أجود منه، لأنّ ألف (اللات) ولامه لا تسقطان، وإن كانتا زائدتين، قال وأمّا ما سمعنا من الأكثر في اللات والعزّى في السكوت عليها فاللّاه، لأنها هاء فصارت تاء في الوصل، وهي في تلك اللغة مثل (كان من الأمر كيتِ وكَيت) وكذلك (هيهات في لغة من كسر، إلا أنهّ يجوز في (هيهات) أن يكون جماعة، ولا يجوز ذلك في اللات، لأنّ التاء لا تزاد في الجماعة إلّا مع الألف، وإن جعلت الألف والتاء زائدتين بقي الاسم على حرف واحد. قال ابن برّي: حقّ اللات أن تذكر في فصل لوي، لأن أصله (لَوَية) مثل ذات من قولك (ذاتُ مال) والتاء للتأنيث، وهو من لوى عليه يَلوِي، إذا عطف، لأنّ الأصنام يُلوى عليها ويعُكف. الجوهري: لاه يليه لَيْهاً: تستّر، وجوّز سيبويه أن يكون (لاهٌ) أصل اسم الله تعالى أدخلت عليه الألف واللام فجرى مجرى الاسم العلم كالعباس والحسن»[١].

*** إبدال الهمزة من العين:**

ذهب المرزوقي إلى أنّ أصل (آداه) أعداه، والألف الثانية همزة أبدلت من العين في الأصل، والمعنى أعانه، وجوّز أن تكون من الأداة، أي جعل له أداةَ الحرب وعدّتها[٢].

---

(١) لسان العرب ١٣/ ٥٣٩: لوه.

(٢) شرح المرزوقي/ ٨٤٢ .

واختار الأعلم أن تكون الهمزة بدلاً من العين، لأنّ اشتقاق الإعداء معلوم من عدا يعدو، واشتقاق الإيداء غير معلوم.

ولم يأت من هذا التأليف إلاّ (أَدَوْت)، إذا ختلته، وليس من معناه في شيء[(١)].

وفي الشرح المعزوّ إلى المعرّي: آداه: أعداه، أبدلت العين همزة، فصارت (أأدى) ثم أبدلت الهمزة ألفاً فصارت (آدى) كآمن، فلامه أيضاً واو لأنه من الأداة لقولهم فيها أدوات[(٢)] وجوّز الفارسي فيها ثلاثة أوجه:

الأول: إبدال الهمزة من العين التي هي فاء الكلمة، والأصل أعدِني، أي قوِّني في لغة أهل الحجاز فيما نقله عن التوَّزيّ.

الثاني: أن تكون غير بدل من الأداة.

الثالث: أن تكون أفعِلني من اليد في من أبدل من الياء التي هي فاء همزة (أَدْيٌ) في حكاية يعقوب عن بعضهم.

ونقل عن المبّرد تجويزه الوجهين الأوّل والثالث. وأخذ عليه أنّ كونها (أفعِلني) من اليد ممكن في القياس، صعب في التأويل لأنه لم يعرف استعماله مقلوباً، وحمل الوجه الثاني على شبه السهو. وكأنه يميل إلى الوجه الأول[(٣)].

وذكر ابن جني أنّ يعقوب ساق هذه اللفظة في باب الإبدال، ورجّح أنّ كلاً من الهمزة والعين أصل برأسه ورجحّ أن تكون (آديته) أفعلته من الأداة لأنه الأظهر والأعرف. ونقل عن الفارسي أنّ يعقوب على أنّها من (أَدْيةُ): فَعْلـةُ لغة

(١) شرح الأعلم/ ٤٥٠.

(٢) الشرح المعزو إلى المعرّي/ ٥٠٩.

(٣) المسائل الحلبيات/ ١١ وما بعدها.

في يده، والهمزة ليست بدلاً من الياء، أو من (الأَذْيَن) في قول المبرّد. وخالف الفارسي لأنّ الهمزة لو كانت أصلاً برأسه لتصرّفت في هذه اللفظة تصرّف الياء، ورجحّ أنها قد تكون أفعلته من الأذْي بعد أن قلبت همزته عن (يَدْي)، وإلا فالياء هي الأصل، أو أنه أراد (أعديته)، فأبدل العين همزة (أأديته) ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها واجتماعها مع الهمزة قبلها، وفي هذا الوجه ضعف لأنهم أبدلوا العين من الهمزة ولم يبدلوا الهمزة من العين. قال: فنحن نتبعهم في الإبدال ولا نقيسه، إلاّ أن يضطرّ أمر إلى الدخول تحت القياس والقول به[١]. وساقه ابن سيدة في باب ما يجيء مقولاً بحرفين وليس بدلاً[٢].

أجاز ابن جنّي إبدال الشين من السين على مذهب الفارسي، وأن تكون أصلاً وذلك في قول أرطاة بن سُهيّة المرّي:

كفى حَزَناً ألّا تُردَّ تحيةٌ ... على جانبٍ ولا يُشَمَّتَ عاطِسُ

فقال: «كان أبو علي رحمه الله يذهب إلى أنّ الشين في (شمّت العاطس) بدل من السين، ويقول: كأنه إذا عطس انتقض، فإذا دعاله فكأنه أعاده إلى سمته وهَدْيه، وهذا ظاهرُ الحسن. ولو جعل عندي جاعلٌ الشين أصلاً، وأخذه من الشوامت، وهي القوائم، لكان وجهه صحيحاً أيضاً، وذلك أنّ القائمة هي التي تحمل الفرس ونحوه، وبها عِصمته، وهي قِوامه، فكأنه إذا دعا فقد ثبّت أمره وأنهضه، وأحكم دعائمه»[٣].

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٦.

(٢) المخصص ١٣/ ٢٧٤ وانظر الإبدال لابن السكّيت/ ٤٨.

(٣) التنبيه ٦٤/ ب.

وذهب في سرّ صناعة الإعراب إلى أنّ الشين تكون أصلاً لاغيرُ، ونقل ماروي عن الأصمعي من إبدال الشين من السين في (جُعْسوس)، وأنه لا يقال بالشين فيه، مما يدلّ على أنّه ذهب إلى أنها بدل. وذكر أنها لا تكون بدلاً من السين في (تنسّمت)، (وتنشّمت) لأنّ كلّ واحد منهما وجه قائم[١]. وعن يعقوب وأبي عبيدة أنّ السين لغة، والشين أعلى وأفشى في كلام العرب. وعن ثعلب أنّ الأصل فيها السين[٢].

وساقها ابن سيدة في باب ما يجيء مقولاً بحرفين وليس بدلاً[٣].

*** إبدال الهمزة هاء:**

ذكر التبريزي أنّ الهاء في (لَهِنّك) بدل من همزة (إنّ) في قول البصريّين، وهي في قول غيرهم بمعنى لله إنّك[٤].

قال سيبويه: «وهذه كلمة تَكَلَّم بها العرب في حال اليمين، وليس كلّ العرب تتكلّم بها، تقول لَهَنَّك لرجل صدق، فهي إنّ، ولكنهّم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: (هرقت) ولحقت هذه اللام (إنّ) كما لحقت (ما)»[٥].

واختاره الفارسي[٦] وابن جني الذي جعل إبدال الهمزة في (هيّاك ولهنّك قائم)

---

(١) سر صناعة الإعراب/ ٢٠٥.

(٢) حكاها في اللسان عن يعقوب ٢/ ٥٢ وفي تهذيب اللغة عن أبي عبيدة ١١/ ٣٢٩ شمت.

(٣) المخصّص، ج ١٣/ ٢٧٤ وانظر الإبدال لابن السكيت/ ١٠٩.

(٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٥٩. ذهب ابن يعيش إلى أنّ الإبدال خاص بأن المفتوحة. شرح المفصل ٨/ ١٤٩.

(٥) الكتاب ٣/ ١٥٠.

(٦) المسائل العسكريات/ ١٤٤.

أصل. وأصلها لإنك قائم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلت في هِيّاك، وهرقت الماء، فلما زال لفظ الهمزة وحلّت محلّها الهاء صار ذلك مسّهلاً للجمع بينهما إذ حّلت الهاء محلّ الهمزة، فزال لفظ إنّ، فصارت كأنها حرف واحد(١).

وأما الأخفش فذهب إلى أنّها بدل في (هيّاك) في لغة فقال: «ومن العرب من يقول هِيّاك بالهاء يجعل الألف من (إيّاك) هاء، فيقول: هّياك نعبد كما تقول: (إيْهَ وهِيْهَ)، وكما تقول هرقت وأرقت(٢).

وخالف البصريين في لهنّك، فحملها على الحذف، فقال: «ويقولون (لَهِنّك لظريف)، يريدون إنّك لظريف ولكنّ الهمزة حذفت كما حذفوا في قولهم:

لاهِ ابن عمك لا أفضَلْت في حَسَبٍ عنّي ولا أنت دَيّاني فتخزوني»(٣)

وذهب أبو حاتم إلى أنّ المراد بـ (لهنّك) لله إنّك، فحذف كما نقل عنه أبو زيد، وقال: قال أبو الحسن: أما قول أبي حاتم في هذه الأبيات التي فيها (لَهِنّك) يريدون فيها ذكر (لله إنك) فليس بشيء عند أصحابه البصريين، لأنه حذفٌ مُخِلٌ بالكلام، وذلك أنه حذف حرف الجر وجملة الاسم المجرور إلا الهاء، وهذا لا يجوز عند أهل العربية، ولا نظير له، ولكن تأويل قولهم (لهنّك) لأَنّك، فأبدل الهاء من الهمزة لأنها تقرب منها في المخرج، كما قالوا: أرقت وهرقت، وحكى أبو الحسن اللحياني (أنرت الثوب وهنرته، وأرحت الدابة وهَرَحتها)، ولاأعلم أحداً حكى

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٧١ و٥٥١ وما بعدها.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٨.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٧ والبيت لذي الإصبع العدواني وهو في أدب الكتاب/ ٥١٣ والأزهية/ ٢٧٩ وجمهرة اللغة/ ٥٩٦ والخزانة ٧/ ١٧٣ـ١٧٧، اللسان ١١/ ٥٢٥ فضل.

هذين الحرفين غيره، وعلى ما ذكرت لك يجريان، والبدل لا يُقاس، وأنشدتني أعرابية من بني كلاب:

فــتعلَّمَنَّ وإن هَوَيْتُــك عَنّـي قَطّـاعُ أرمـامِ الحبـال صَرومُ

فقلت ما هذا، قالت: هذه عَنّتُنا. وبعضهم يقول عنعنة بني فلان، فكما أبدلت الهاء من الهمزة لقربها منها في المخرج، أبدلت منها العين لأنّ العلّة واحدة(١).

*** إبدال المضعّف ياء:**

قال الأعلم: «وقوله (إيما) أراد إمّا، فأبدل من إحدى الميمين ياء كراهة التضعيف، كما قالوا: تظنيّتُ والأصل تظنّنت، ودينار والأصل دِنّار»(٢). وذلك في بيت الشاعر:

يـاليتما أمنـا شـالت نعامتهـا إيـما إلى جنّـه إيـما إلى نـار

ونقل ابن جني عن الفارسي قوله في (لبّيك): «وقال لي في لبيّك على قول يونس إنها فَعْلل من (لبّ)، فأصلها لبّب، ثم أبدل الأخيرة لكثرة الباءات فصارت لبّى كـ: (تقضّي البازي) وكذا أظنّه ذهب قديماً في هَنّا»(٣).

وعدّه سيبويه من البدل الشاذّ فقال: هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف، وليس بمطّرد، وذلك قولك: تسّريت وتظنّيت وتقصّيت ـ من القصة ـ وأمليت، كما أنّ التاء في أسنتوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخفّ عليهم

---

(١) النوادر في اللغة/ ٢٨ وما بعدها.

(٢) شرح الأعلم/ ١١٥١. وهذا الإبدال عزي إلى تميم.

(٣) التنبيه ١٤٢/ ب.

منها وأجلدَ، كما فعلوا ذلك في (أَتْلَج)، وبدلها شاذٌّ هنا بمنزلتها في (ستّ). وكل هذا التضعيفُ فيه عربيٌّ كثير جيد»(١).

ونقل ابن سيدة ما استدركه الفارسي على سيبويه من الأحرف التي جاء فيها مثل هذا الإبدال الشاذّ في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[الشمس: ٩، ١٠] من إبدال الياء من السين الأخيرة ثم قلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها(٢).

ونقل ابن السكّيت عن أبي عبيدة أنّ العرب تقلب حروف المضعف إلى ياء كتظنيّت وتقضّي في تقضّص ودسّاها في دسّسها(٣).

وفي المقتضب: تبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا مثل دينار وقيراط وأمللت وأمليت وتقصّيت وتسرَّيت(٤).

وجعل ابن عصفور مثل هذا الإبدال لازماً من النون والباء والراء في دينار وأصله دِنّار وديباج في دِبّاج وقيراط وشيراز، وغير لازم من الصاد والضاد والميم في تقضّي وقصّيت وإيما وديماس(٥).

وذكر أبو حيان أن الحجازي يعوّض من المضعف المحذوف ياء والتميمي لا يعوّض(٦).

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٤، ٢٣٩. وانظر اللسان حمم ١٢/ ١٥٩.

(٢) المخصص ١٣/ ٢٨٨.

(٣) الإبدال لابن السكيت/ ١٣٣.

(٤) المقتضب ١/ ٦٢.

(٥) الممتع في التصريف/ ٣٧١، ٣٦٩، ٣٧٤، والمبدع في التصريف/ ١٥٣.

(٦) الارتشاف١/ ٢٤٨ وشرح الشافية ٣/ ٢١١.

وعدّ ابن جني من هذا الإبدال (عدوليّ) منسوباً إلى (عَدَوْلى) وذهب إلى أنه أراد (عَدَوْلَل) على (فَعَوْلل) بمنزلة حَبَونن، ثم أبدل الثاني من المثلين ياء، ثم أبدل الياء ألفاً، فصار عدولى.

و (عنّيْتهُ) فعّلته من عنيت، أبدلت اللام ياء لاجتماع الأمثال[١].

* **إبدال الواو تاء:**

قال الأعلم: « يقال: (تَجِهَ يَتْجَهُ تُجاهاً)، والتاء بدل من واو، كما أبدلت في التراث»[٢].

وذهب التبريزي إلى إبدالها تاء في (مُتّله) مفتعِل من الوَلَه، أبدل من الواو تاء كقولك (اتّقى واتّجه)، ثم أدغم إحدى التاءين في الأخرى[٣].

وسيبويه على أن هذا الإبدال غير مطّرد قال: «وربما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولاً مضمومة، لأن التاء من حروف الزيادة والبدل كما أن الهمزة كذلك، وليس إبدال التاء في هذا بمطّرد، فمن ذلك قولهم تُراث وإنما هي من ورث كما أن أناة من ونيت، كما أن أحداً من واحد وأَجَمَ من وجم، حيث قالوا أَجَم كذلك، ... ومن ذلك التُخمَة لأنها من الوخامة والتُكأة لأنها من توكّأت والتُكْلان من توكّلت، والتُجاه لأنها من واجهت»[٤].

---

(١) التنبيه ١٢٨/ ب، ٩٤/ ب.

(٢) شرح الأعلم/ ٣٩٤.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٠٥.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٣٢، ٢٣٩ والمقتضب ١/ ٦٣ والأصول ٣/ ٢٦٩ والإبدال لابن السكيت/ ١٣٩.

وفي المبدع في التصريف أنه لا ينقاس(١).

وعلل الثمانيني هذا الإبدال بقوله: «اعلم أن التاء قد أبدلوها من الواو إذا كانت الواو فاء، وكثر إبدالها، والسبب في ذلك أن الواو حرف معتل، والحركة فيه تثقل، والواو مخرجها من الشفة، ومخرج التاء من طرف اللسان وأصول الأسنان، فلّما قارب مخرج التاء لمخرج الواو، وكانت التاء أَجْلَدُ من الواو وأَحْمَلَ للحركة، قلبوا التاء من الواو فقالوا (تُجاه) وأصله وُجاه، وقالوا تُراث وأصله: وُراث لأنه وُراث»(٢).

*** إبدال الياء في التكسير واواً:**

ذهب ابن جني إلى أن الأصل في فُعول إذا كان مكسّراً أن تقلب واوه ياء. لا أن تقلب ياؤه واواً كما في فتوّ من قول ابن أخت تأبط شرّاً:

وفُتُوٌّ هَجّروا ثم أسرَوا ... ليلَهم حتى إذا انجاب حَلّوا

فقال: « (فتوّ) طريف التصريف، وذلك أن لاَمه ياء، بدلالة قول الله سبحانه: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾[يوسف: ٣٦](٣)، وفُعول: إذا كان مكسّراً ولامه واو قلبت إلى الياء، وذلك نحو: (عُصِيّ، ودُلِيّ، وحُقِيّ)، فأمّا أن تكون ياءً ثم تقلبُ في التكسير واواً فقلْبُ القضيّة ونقض الطريقة، غير أنّ هذا يتخرّج على مذهب أبي الحسن، ذلك أنه يذهب إلى أنّ لام (فتىً) يصلح أن يكون واواً وأن يكون ياءً، ولاقاطعَ عليه في فتيةٍ ولا في فتيان، لأنّ له أن يقول إنه كصِبية وصِبيان، وقد ذكرت هذا

---

(١) المبدع في التصريف/ ١٥٧.

(٢) شرح التصريف للثمانيني/ ٣٤٩.

(٣) ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ ﴾[يوسف: ٣٦].

الحرفَ أيضاً في تفسير كتاب يعقوب، وذكرت أيضاً ما شذّ من قولهم: (إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة)، وقولهم: (ابنٌ وبُنوٌّ، وأبٌ، وأُبُوٌّ). ذكرت هذا كله بشواهده هناك»(١).

وجعله سيبويه من القليل في (فُتوّ وفِتْوَة) كما أبد لوها في (عُتيّ، وعُصيّ، ونحوهما)(٢).

وجعله ابن السراج من البدل الشاذ(٣).

*** إبدال الواو المفتوحة همزة:**

ذهب ابن جني في قول أبي حيّة النميري:

رَمَتْه أَناةٌ من ربيعةِ عامرٍ رَقود الضُّحى في مأتمٍ أيِّ مَأْتَم(٤)

إلى أنّ إبدال الواو المفتوحة إذا وقعت فاء همزة لا ينقاس تبعاً للبصريين، ولكن لمّا جاز همزها في المصدر لضمّها ساغ ذلك في الصفة لشبهها بالفعل وبالمصدر. وعبارته:

«أصل (أناة) وَناة، لأنها (فَعْله) من الوُنِيّ، لأنها توصف بالفتور والكسل، وتلقّى أصحابنا هذه الهمزة بأنّ قلبها عن الواو المفتوحة على غير قياس، وعندي فيه شيء، وذلك أن (أناة) صفة، والصفة تشبه الفعل والمصدر كما أنّ كل واحد منهما يشبهها، ومصدر هذه الصفة (الوُنِيّ)، وواوُه كما ترى مضمومة، وهمزها

---

(١) التنبيه ١٠٤/ أ.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٤١ وانظر المخصص ١٣/ ٢٧٠.

(٣) الأصول ٣/ ٢٦٨.

(٤) ديوانه/ ٧٥ وروايته (نؤوم الضحى).

حسن جائز لضمّتها، فتقول: الأُنيّ، فلمّا كان ذلك سائغاً في الصفة من هذه اللفظة أجري أيضاً عليها الصفة، كما أنّ العين لّمل أعلّت في الماضي نحو: (قام وباع) أعلّت في المضارع نحو: (يقوم ويبيع)، كما أن اللام لّما أعلّت في المضارع نحو: (يُغزي ويستقصي) أعلّت أيضاً في الماضي، نحو: (أغزيت واستقصيت)، وكما أنّ العين لّما صحّت في الفعل نحو: (لاوذ، يُولاوِذ) صحّت أيضاً في (لِوَاذ وعِوَاذ وجِوال) مصدري (جاوَلتُ وعاوَذتُ)، ولّما أعلّت في نحو: (قام يقوم) أعلّت أيضاً في نحو: (قيام). وعلى هذا أيضاً تتأوّل قولهم في (وَجَم)، لقولهم في مصدره (الوجوم)، والوجوم معرَّض لإبدال فائه همزة فيصير: (الأُجوم)، وقد قالوا أيضاً للطائف (وجّ وأجّ)، وقالوا لوَبَلة الطعام (أَبَلَة)، حكاها أبو عبيدة»[(١)].

وعدّ الأعلم إبدال الواو المفتوحة همزة من القليل النادر[(٢)]، وقال المرزوقي: لم يأت ذلك: إلا في أحرف قليلة هي (أَناة، وأَحد، وأبله وأَجِمت)[(٣)].

وعلل سيبويه هذا الإبدال بقوله: «وقالوا (وجم وأجم، ووَناة وأناه)، وقالوا: (أحد) وأصلـه (وَحَد). لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطّرداً في المفتوحة»[(٤)].

وعّده المازني من الشاذّ النادر الذي لا يتّخذ أصلاً يقاس عليه[(٥)]. وعلّل ابن جني هذا الشذوذ بأن ذلك لّما لم يطّرد في الواو المكسورة مع ثقل الكسرة

---

(١) التنبيه ١٥٢/ أو ما بعدها.

(٢) شرح الأعلم/ ٨١٦.

(٣) شرح المرزوقي/ ١٣٦٨.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٣١.

(٥) المنصف ١/ ٢٣١ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٩٢.

فالمفتوحة لخفّة الفتحة يجب ألا تهمز فمن هنا كان شاذاً.

وذكر الرضي أن همز المفتوحة لا ينقاس بالاتفاق(١).

*** إبدال التاء زاياً أو دالاً:**

قال المرزوقي: «وقوله (إذا ازّينت) أراد تزيّنت، فأراد الإدغام فيها، وأبدل من التاء زاياً، فسكّن أوّلها فجلب ألف الوصل ليتوصّل إلى النطق بساكن فصار كما ترى»(٢).

و (ادّخر): افتعل من الدُّخر، لكنه أبدل من التاء دالاً، فأدغم الدال فيه، فلك أن تقول ادّخر، ولك أن تقول اذّخر. ذكره التبريزي(٣).

وفي الكتاب: «إن وقع مع ما هو من مخرجه أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة لأنهّم لا يستطيعون أن يبتدؤوا بساكن، وذلك قولهم في فعل من تطوّع (اطّوّع)، ومن تذكر (اذّكر)، دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف، وقد كان يقع الإدغام فيهما في الانفصال. ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذّكروا واطّوّعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حرّكوا الخاء في (خِطّف)، وتصديق ذلك قوله عزّ وجل: ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ فِيهَا﴾[البقرة: ٧٢] (٤) يريد فتدارأتم، و (ازيّنت) إنّما هي تزيّنت»(٥).

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٧٩.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٨٨٢ وشرح التبريزي ٤/ ٣٧٤.

(٣) شرح التبريزي ٣/ ١٥٦.

(٤) ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾[البقرة: ٧٢].

(٥) الكتاب ٤/ ٤٧٥.

وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾[يوسف: ٤٥]: «إنما هي افتعل من ذكرت، فأصلها اذتكر، ولكن اجتمعا في كلمة واحدة ومخرجاهما متقاربان، وأرادوا أن يدغموا، والأول حرف مجهور، وإنما يدخل الأول في الآخر والآخر مهموس، فكرهوا أن يذهب منه الجهر، فجعلوا في موضع التاء حرفاً من موضعها مجهوراً وهو الدال، لأن الحرف الذي قبلها مجهور، ولم يجعلوا الطاء مع الجهر مُطبَقة، وقد قال بعضهم: (مُذَّكر) فأبدل التاء ذالاً ثم أدخل الذال فيها»[١].

وأما ادّارأتم فأصلها تدارأتم، أدغمت التاء في الدال لأنها من مخرجها فلمّا أدغمت حوّلت دالاً مثلها وسكنت، فجعلوا ألفاً قبلها حتى يصلوا إلى الكلام بها ومثله في القرآن كثير. ويُفعل هذا بكل ما قرب مخرجه[٢].

*** إبدال الهمزة واواً أو ياءً:**

ذهب ابن جنّي إلى أن الواو في (لُوْمها) من قول حاتم الطائي:

أعاذلَ إنّ الجُودَ ليس بمُهْلِكي ولا يُخلِدُ النفسَ الشحيحةَ لُومُها[٣]

بدل من همزة لؤمها لا مخففة عنها متبعاً مذهب الأخفش في مثل ذلك لأنه محض القياس وعبارته: «قياس قول أبي الحسن في نحو هذا أن تكون الواو في (لومها) بدلاً من همزة (لؤمها) بدلاً محضاً، على حدّ قولك: (قَرَيت وتَوَضّيت)، لا على حدّ التخفيف في نحو: قرأت وهدأت)، ألا ترى أنّ أبا الحسن قال في قوله:

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٩.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١١٤ وانظر المنصف ٢/ ٣٣٠.

(٣) ديوانه/ ٨٧.

.... كأنّ مكان الرَّدف منها عـلى رالِ[١]

إنّه أبدل همزة (رأل) إبدالاً، ولم يخفّفها تخفيفاً، قال: وذلك لأنها مخفّفة على حكمها محقّقة، فكما لا تكون الهمزة رِدفاً محقّقـة، فكذلك لا تكون مخفّفـة، وهذا محض القياس[٢].

فكذلك واو (لومها) في بيت حاتم هذا ينبغي أن تكون بدلاً من همزة لومها لا مخفّفة عنها، ألا ترى أنّ باقي القصيدة مُرْدَف نحو: (خِيْمُها وأضيمها ورَمُمها) وغير ذلك.

وقياس قول أبي عمرو أن تكون هذه الواو في لومها همزة مخفّفة، وذلك

---

(١) البيت لامرئ القيس وصدره:

وصمٌّ صِلابٌ ما يَقينَ مـن الـوجى

الديوان/ ٣٦ والتمام/ ٢٥٩ والمخصّص ٨/ ٥٦ واللسان ١١/ ٢٦٢ رأل ١٥/ ١٩٠.

(٢) ذكر الفارسي أنّ الألف أبدلت من الهمزة في العدّة التي يجوز معها تحقيق الهمز، وذلك إذا كانت رِدفاً في نحو: ولم أورا بها. ونحو على رال.

فلو لم تنزَّل منزلة الألف التي لا تناسب الهمزة لم يجز وقوعها في هذا الموضع. وجاز ذلك فيها، مع أنّ الهمزة قد يجوز أن تخفّف في نحو: (أوْرا) إذا لم يكن ردفاً. الحجة للقراء السبعة ٢/ ٨٦ وما بعدها وانظر ٢/ ١٣.

وذكر ابن جني أن تخفيف الحركة الضعيفة في الهمزة المخففة أجدر بالجواز وإن كان إبدالها البتة على رأي أبي الحسن في قوله:

وصم صلابٍ مـا يقـين مـن الـوجى كـأنّ الـردف منهـا عـلى رال

فهو أمر واضح إلا أنّ القول الأول أشبه لأنه تخفيف قياسي، وهذا الثاني إبدال ضروري. التمام.

لأنّه عامل اللفظ. وقياس قوله هذا أن يكون على قول من قال (رُيّا وُريّة)، وعليه قول الخليل في تخفيف (فُعُل) من (وأيت) أوْيٌ، فأجرى غير اللازم مجرى اللازم، وله نظائر. ويقوّي قول أبي عمرو شيئاً أنّه إذا أبدل فقد تجشّم مكروهاً، وإذا خفّف فكأنْ لم يُحدِث أمراً ولم يتكلّف شاقاً، ومعه أيضاً اللفظ الذي عليه مدار أكثر أحكام الشعر وسألت يوماً أبا عليّ عن نحو هذا، فقلت له: ما يقول أبو الحسن في قوله:

عجبتُ من ليلاك وانتيابها ... من حيث زارتني ولم أُورا بها[(١)]

ألا ترى أنه إن كان أبدل همزة (أورا) البتّة فقد أخرجها إلى بنات الياء، فكان يجب أن يحذفها للجزم، كما يقول من أبدل (أَحْطَيْت) لم يحظِ، فيجريها مجرى أعطيت ولم يُعْطِ، فثبات الألف في موضع الجزم يقضي بأنها همزة مخففة كما يقول أبو عمرو، أو كلاماً هذا نحوه. فقال: جاء به على قول من قال:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... .[(٢)]

وهذا تجشُّمٌ على مذهب أبي الحسن فيه استكراه، غير أنّ رأي أبي الحسن أجرَى على قوانين أحكام الهمز.

ومن طريف ما مرّ بي في هذا المعنى قول رؤبة:

أغرِفُ من ذي حَدَبٍ وأُوزِي[(٣)]

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٤٤ والحجة ٢/ ٨٦ واستشهد به سيبويه على تخفيف همزة أُوْرَأ.

(٢) البيت لقيس بن زهير وعجزه بما لاقت لبون بني زياد. الخزانة ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، اللسان ١٤/ ١٤.

(٣) نسب لرؤبة وليس في ديوانه.

فهذا (أُفعِل) من الإزاء للحوض، وأصله (أُأْزي) فأبدل الثانية البتّة على حدّ (قَريت وأخطيت) وإذا فعل ذلك فهي ردف بلا خلاف، ومع هذا فليس في هذه الأوجوزة بيت مردف غيرها بل هي كلها مجرّدة»(١).

وقال المرزوقي إنّ الياء في (لِيم) من قول عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة:

شققتِ القلبَ ثم ذررتِ فيه ... هواكِ فليمَ فالتام الفُطورُ

مبدلة من الهمزة والمراد بها (لئم) من الالتئام ثم أبدل، فألحق ببنات الياء فصار إلى مثل بِيع وقِيل، وهذا من نحو قولهم: (المراة والكَماة ومُتار) وذلك الباب(٢).

وفي الشرح المنسوب إلى المعري أنها بدل وعن بعضهم تليين الهمزة(٣).

وذكر ابن عصفور أنّ الواو تبدل من الهمزة باطّراد إذا كانت ساكنة وما قبلها ضمة، وذلك غير لازم، نحو بؤس ونؤي، تقول فيهما إذا أردت التخفيف بُوْس ونُوْي(٤).

وقال المبرّد: تبدل من الهمزة إذا انضمّ وكانت ساكنة نحو جُؤْنه(٥).

وذهب الأخفش إلى أن الهمزة إذا كانت ساكنة فهي في لغة من يخفّف الهمزة إن كان ما قبلها مكسوراً جعلوها ياء نحو ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾[البقرة: ٣٣] ونحو

---

(١) التنبيه ١٨٦/ ب وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ٤٩١، ١٣٥٤.

(٣) الشرح المعزوّ إلى المعرّي/ ٨٨٩ وشرح الأعلم/ ٧٨٣.

(٤) الممتع في التصريف/ ٣٦٢.

(٥) المقتضب ١/ ٦١ قرئت أنبيهم.

نبيّنا، وإن كانت مضمومة جعلوها واواً نحو: (جُوْنة)، وإن كان ما قبلها مفتوحاً جعلوها ألفاً نحو: (راس وفاس)[١]، وقال: «ومنهم من يقول (النبآء) الذين يهمزون النبيء، فيجعلونه مثل عريف وعرفاء، والذين لم يهمزوه جعلوه مثل بنات الياء فصار مثل وصيّ وأوصياء، ويقولون أيضاً: هم وصيّون، وذلك أنّ العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء، يجتمعون على ترك همزة نحو: (المِنسَاة)، ولا يكاد أحد يهمزها إلا في القرآن، فإنّ أكثرهم قرأها بالهمز وبها نقرأ، وهي من (نَسَأتُ)»[٢].

* * *

أصل اشتقاق بعض الكلمات وأوزانها

* أصل اشتقاق أُشيّ ووزن أشياء:

قال ابن جني: «قال لي أبو عليّ بحلب: قد ذهب قوم إلى أنّ (أشياء) من لفظ أُشّيٍ هذا، فهي على هذا فعلاء لا أفعال ولا أفِعلاء ولا لفعاء، ولامه مجهولة، وهي تحتمل الحرفين، والياء كأنها أغلبُ على اللام.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٧ وما بعدها.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٦. قال تعالى في سورة سبأ: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾[سبأ: ١٤].

وتحقيق الهمز لغة الحجاز، وأما تميم فتسهّل الهمزة. وهي من نسأت البعير: زجرته ليزداد سيره.

ولا يجوز على هذا أن يكون (أشيٌّ) من لفظ (وَشيت). همزت فاؤه لانضمامها كأجوه وأقتّت، لقولهم (أشياء) بالهمزة، ولو كان منه لوجب (وَشياء) لانفتاح الهمزة، ولاتقيس على (أحد) و (أناة) لقلّته. وينبغي لـ (أشيّ) أن يكون مصروفاً، لأن ظاهر أمره أن يكون فُعيلاً، و (فُعَيل) أبداً مصروف عربياً كان أم أعجمياً.

وقد روي (أشيّ) هذا غيرَ مصروف، ولا أدفع أنّ ذلك جائز فيه، وهو أن يكـون تحقير (أفعَل) من لفظ (شـويت) حقَّر وهو صفة، فيكون أصله (أشوى) كـ (أحوى)، حقَِر فحذفت لامه كحذف لام أحوى، ولم يصرف كما لا يَصرف سيبويه ويونس تحقير نحو: (أحوى)، فأما قياس قول عيسى فينبغي أن يُصرَف، وإن كان تحقير (أفعل) صفة.

ولو كان من لفظ (شويت) لجاز فيه أيضاً (أُشَيْو) كإجازة من أجاز (أُحَيْوِ) غير أنّ ما فيه من علميّته يسجّله فيحظر عليه ما يجوز فيه حال إشاعته وتنكيره. وقد يجوز عندي في (أشيّ) هذا المصروف أن يكون من لفظ (أشاءة) فاؤه ولامه همزتان وعينه شين (أشأ)، فإذا كان كذلك احتمل أن يكون مكبَّرُه (فَعْلاً) كأنه (أُشرٌ) أوأحد أمثلـة الأسماء الثلاثية العشرة، غير أنه حقَّر فصار تقديره (أُشَيء) كـ (أُشَيْع)، ثم خفّفت همزة بأن أبدلت ياءً وأدغمت فيها ياء التحقير فصار (أُشيّ) كقولك في تحقير (كَمْءٍ) مع تخفيف الهمزة (كُمَيّ).

وقد يجوز أيضاً أن يكون (أشيّ) من قوله: (وادي أشيّ) تحقير (أشأى): أَفْعَل، من لفظ (شَأَوْت) أو (شأيت)، حقَّر فصار إلى (أُشَيْء) كـ (أُعَيْم) ثم خفّفت همزته فأبدلت ياء وأدغمت ياء التحقير فيها كقولك في تخفيف تحقير (أرؤس): أُرَيِّس فاجتمعت معك ثلاث ياءات: ياء التحقير، والتي بعدها بدلاً من الهمزة،

ولام الفعل فصارت إلى (أشَيّ). ومن حَذَف من آخر تحقير (أحوى) فقال: (أُحَيّ) مصروفاً، أو غير مصروف لم يحذف من هذه الياءات الثلاث شيئاً، وذلك أنه ليس معه في الحقيقة ثلاث ياءات، ألا تعلم أن الياء الوسطى منهنّ إنما هي همزة مخفّفة، والهمزة المخفّفة عندهم في حكم المحقّقة، فكما لا يلزم الحذف مع تحقيق الهمزة في أُشيء من قولك: (هذا أُشيءُ ورأيت أُشيءَ) كذلك لا يحذف في (أشيّ)، أولا تعلم أنك إن حقَّرت (يرى) اسم رجل في قياس قول يونس في ردّ المحذوف، ثم خفّفت الهمزة لزمك أن تقول: (هذا يُرَيّ)، فتجمع بين ثلاث ياءات ولا تحذف منهن شيئاً، من حيث كانت الوسطى منهن همزة مخفّفة. وقياس قول العرب في تخفيف (رؤيا): (رُيّا)، وقول الخليل في تخفيف (فُعْل) من (أويت): (أُوَيّ)، وقول أبي عثمان في تخفيف الهمزتين معاً من مثال افعوعلت من (وأيت): (أويت)، أن تحذف حرفاً من آخر (أُشيّ) هذه، فتقول: أُشيٌّ مصروفاً أوغير مصروف، على خلاف القوم فيه، فيجري غير اللازم مجرى اللازم.

وقد يجوز في (أشيّ) أيضاً أن يكون تحقير (أشأى) وهو (فَعْلى) كـ (أرطى) من لفظ (أشاة)، حقّر كـ (أُرَيْط) فصار (أُشي)، ثم أبدلت همزته للتخفيف ياء، فصار (أُشَيّ)، واصْرِفه في هذا البتة، كما تصرف (أُرَيط) معرفة ونكرة، ولا تحذف هنا ياءً، كما لم تحذفها فيما قبل، لأن الطريقتين واحدة، لكن من أجاز الحذف على إجراء غير اللازم مجرى اللازم أجاز الحذف هنا أيضاً.

وفيه ما هو أكثر من هذا، ولو كانت مسألة مفردة لوجب بسطُها، وفي هذا الكتاب كافٍ»(١).

---

(١) التنبيه ورقه ١٥٥/ ب ـ ١٥٦/ ب.

وما نقله ابن جني هنا عن شيخه الفارسي أمران: الكلام على وزن (أشياء) وعلى أصل اشتقاق (أشيّ). فأما أن يكون وزن (أشياء) فَعْلاء فاعتماداً على ما ذهب إليه قوم من أنهّا من لفظ أشيّ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون (أفعالاً) ولا (أفعِلاء) ولا (لَفعاء). وتكون لامه مجهولة تحتمل أن تكون واواً أوياء، وإن كان غلّب الياء على الواو بقوله: «والياء كأنها أغلب على اللام»[١].

وأما أنّ وزن (أشياء) أفعال فمذهب الكسائي[٢] وقد ردّه الرضي بقوله: «لو كان (أفعالاً) لكان مصروفاً كأبيات وأجمال وأعباء، إذ لاموجب لمنع الصرف»[٣].

أما أن وزنها (أفعِلاء) فمذهب الأخفش والفرّاء[٤] اللذين قالا إنّ أصلها (أشيئاء)، حذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف. وقد ردّ ابن عصفور مذهبهما هذا واستدل على فساده بأنّ حذف اللام لم يجئ منه إلا (سؤته سَوَايَة)، والأصل سوائية كرفاهية، وذلك من القلّة بحيث لا يُقاس عليه والقلب أوسع منه. وعلى فساد مذهب الفراء الذي خالف الأخفش. في أن مفرد أشياء (شيِّىء) على فيعل، ثم خفّف فصار (شيء) وليس (فَعْلاً) كما ذهب الأخفش. وذلك أنّه لم ينطق بهذا الأصل الذي ذكره (شيّئ) في موضع من المواضع. واختار مذهب الخليل لأنه ليس فيه أكثر من القلب[٥]. على أنّ الفارسي يرجحّ مذهب

(١) المصدر نفسه ١٥٦/ ب.

(٢) المبدع في التصريف/ ١٩٤ والإنصاف/ ٨١٣.

(٣) شرح الشافية ١/ ٢٩ وما بعدها.

(٤) الممتع في التصريف ٢/ ٥١٤ وشرح الشافية ١/ ٣٠.

(٥) الممتع في التصريف ٢/ ٥١٤ وما بعدها.

الكسائي في حمل أشياء على فعلاء. وأما أصل اشتقاق (أُشَيّ) فيحتمل عنده وجوهاً:

الأول: أن تكون فاؤه همزة ولامه مجهولة، ورجح أن تكون ياء (أشيٍّ). وتكون أشياء من هذا الأصل ووزنها فَعلاء.

الثاني: أن يكون من (وشيت) همزت فاؤه لانضمامها كأجوه وأقّتت[١]، وهذا يوجب أن تكون وشياء لانفتاح الهمزة.

الثالث: أن يكون غير مصروف، فيكون تصغير (أَفْعل) من (شويت)، وأصله (أَشْوى) كأحْوى: حقّر فحذفت لامه كحذف لام (أَحْوى)[٢] ولم يصرف كما لا يصرف سيبويه ويونس تحقير (أحوى)، وقياس قول عيسى صرفه[٣]، وإن كان تحقير (أفعل) صفة، ولو كان من (شويت) لجازفيه (أُشَيْوٍ) كإجازة من أجاز أُحَيْوٍ[٤].

---

(١) المسائل البصريات/ ٣١٥.

(٢) حذفت الياء لتوالي ثلاث ياءات. قال المبرد: «فعلى هذا تقول في تصغير أحوى (أُحَيّ)، فاعلم على قولك (أسيِّد)، ومن قال (أسيود) قال أُحَيْو» المقتضب ٢/ ٢٤٦.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٧٢ والمسائل البصريات/ ٣١٥ والتسهيل/ ٣٠٧ وشرح المفصل ٥/ ١٢٦.

(٤) قال الرضي: وقياس أحوى (أُحَيّ) غير منصرف، وعيسى يصرفه، وقال أبو عمرو: أحيٍّ، وعلى قياس أسيود. انظر شرح الشافية ١/ ٢٢٦ و٢٣٤ وقال أبو حيان: «فإن كان ذلك من باب أحوى وألوى فإن صغّرت على قول من أظهر فقال أسيود قلت أُحَيْوٍ رفعاً وجراً وأُحَيويَ نصباً، أو على قول من قال (أسيِّد) فأدغم. فأبو عمرو: أحيٍّ رفعاً وجراً، وأُحَيْيَ نصباً، جعله كأعيم، وعيسى بن عمر أُحَيَّ محذوف الياء مصروفاً جعله كعُطيّ. ويونس يحذف الأخيرة ويجعل فيما يليها الإعراب ويمنع الصرف وهو اختيار سيبويه والمبرد». الارتشاف ١/ ٣٥٥.

الرابع: أن يكون من (أشاءة) من (أشأ)، مكبّره (أَشْء)، صغّر فصار (أُشَيْء) كـ (أُشَيْع)، خفّفت همزتـه ثم أبدلت ياء، وأدغمت فيهـا يـاء التحقير فصـارت (أشيّ) كقولك في تحقير (كمء) مع تخفيف الهمزة (كميّ).

الخامس: أن يكون تحقير (أشأى) على أفعل من (شأو) أو (شأي) حقّر فصار (أُشَيْء) كـ (أُعيم)[1] خفّفت الهمزة فأبدلت ياء وأدغمت ياء التحقير فيهـا مثـل (أرؤس وأُرَيِّس). اجتمعت ثلاث ياءات: ياء التحقير وبدل الهمزة ولام الفعل فصارت (أُشيّ). ومنع حذف واحدة من هذه الياءات لأنّ الوسطى منهن مخفّفة وهي في حكم المحقّقة، وقاس عدم جواز ذلك على عدم حذف ياء (يُرَيّ) تصغير (يرى) علماً، وعلى تخفيفهم (رؤيا) على (رُيّا)[2].

السادس: أن يكون تصغير (أشأى) على زنة (فَعْلى) كأرطى من (أشاة) حُقِّر كأريط فصـار (أُشَيء) ثم أبدلت همزتـه للتخفيف ياء فصار (أُشَيّ). وهو في هذا يصرف معرفة ونكرة. ولا تحذف هنا الياء لأنها مخففة من الهمزة، لكن من أجاز الحذف على إجراء غير اللازم أجاز الحذف هنا أيضاً.

---

(١) وهو مذهب أبي عمرو كما ذكر أبو حيان في الارتشاف ١/ ٣٥٥.

(٢) قال المبرّد: إنّ الهمزة إذا كانت ساكنة وأردت تخفيفها فإنما تقلبها على ما قبلهـا فتخلصـها ياء أو واواً، المقتضب ١/ ١٥. وكذلك رؤيا إذا خفّفـت الهمـزة أخلصـتها لأن الهمـزة الساكنة إذا خففت انقلبت على حركة ما قبلها، ولم يجز في هذا القول أن تـدغمها لأنهـا مدّة، ولأن أصلها غير الواو فهي منقلبة كواو (سُوَير)، وأما مـن قـال (رُيّـا) و (رُيّـة) فعـلى هذا المذهـب المقتضب ١/ ١٧٦ وانظـر الكتـاب ٢/ ٣٧٣ والمسـائل الحلبيـات/ ٥٥ والمنصف/ ٢٦ ـ ٢٩ وتصريف المازني/ ٢٤٣ وما بعدها.

*** الأوار:**

ذكر ابن جني أن ظاهر لفظ الأوار من قول المنخَّل اليشكريّ:

وفوارسٍ كأوار حرِّ النارِ أحلاسِ الذكور

من (أور)، وأن الكسائي ذهب إلى أنه من (وأر) واستحسنه فقال: «ظاهر لفظ (أوار) أنّه من (أور) كأنه من لفظ ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

.... بين قُدْسٍ وآرِت[1]

غير أنّ الكسائي ذهب فيه مذهباً حسناً، وذلك أنّه أخذه من لفظ (ورأت النار) و (الإرة) لموقد النار فقال: أصله (وُآر) فخفّفت الهمزة، فانقلبت واواً، فصار في التقدير (وُوار)، فأجرى الواو العارضة للتخفيف مجرى الواو اللازمة، كما أجراها الخليل في قوله في (فُعْل) من (وَأَلت) إذا خفّف (أُوَل) فلما صارت الواو الثانية في (وُواو) كأنها أصل وغير بدل همز الأولى لاجتماع الواوين في أول الكلمة فصارت (أُوار)، ولم يحمله على القلب. وأن ينقله من فُعال إلى عُفال كراهية منه لتعجرف القلب فيه ما وجد مندوحة ووجهاً لسلوك طريق الصنعة دون المعازّة والاقتسار له.

---

(١) نسبه أبو زيد في النوادر إلى زهير بن مسعود وتمامه:

عُداويّةٌ هيهاتَ منك محلُّها إذا هي ما احتلَّت بقدس وآرت

قال عداوية. نسبها إلى بني عداوة: حيّ من اليمن، وقدس وآرت موضعان. النوادر/ ٣٩.

وفي اللسان: الأوار شدّة حرّ الشمس، ولفح النار ووهجها، والعطش. وقيل: الدخان واللهب والجمع: أُوْر. لسان العرب ٤/ ٣٥ أور.

ويحتمل عندي أن تكون طريقه غير هذه، وهو أن يقدّره على الأصل (وُآر) كما قال غير أنه أبدل الواو الأولى لانضمامها ضمّاً لازماً همزة كأجوه وأقّتت ونحو ذلك فصار تقديره (أُآر)، فوجب قلب الثانية لانضمام الأولى قبلها واواً، فصار (أوار)»[1].

وساقه في الخصائص في باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطّف لا بالإقدام والتعجرف كقلب لفظ (وأيت) إلى (أويت)وذلك ببناء فَوْعل من وأيت، فيصير وَوْأيٍ تقلب اللام ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير (وَوْأىً)، وتقلب الواو همزة لاجتماع الواوين أولاً فيصير (أَوْأي) فتخفّف الهمزة، وتحذف، وتلقى حركتها على الواو قبلها فيصير (أَواً). وكذا بناء فَوْعال (وَوْآيٍ) ثم (أَوْآيٍ) ثم (أوآءٍ) فتخفف فتصير (أواءٍ). وكذا فعلت العرب في أواروذكر مذهب الكسائي[2].

وذكره أيضاً في باب في وجوب الجائز وجعله على ضربين: ما توجبه الصنعة فلا بدّ منه وما تعتزمه العرب فتوجبه وإن كان القياس يبيح غيره وذلك كأوار. وذكر مذهب الكسائي وقال: «ولم يأت منهم على أصله (وُآر)، ولا مخففاً مبدل العين وُوار، وكلاهما يبيحه القياس ولا يحظره»[3].

وساقها الفارسي في الحلبيات مثالاً لكون الهمزة أصلاً وليس بزائد في القياس. وأنّ القياس في الهمزة إذا كانت في اسم أن تكون فاء[4].

---

(١) التنبيه ٧٦/ ب ـ ٧٧/ ب.

(٢) الخصائص ٢/ ٨٨ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٨٥ وما بعدها وانظر لسان العرب ٤/ ٣٥ أور.

(٤) المسائل الحلبيات/ ٣٧١.

*** أَليّاء:**

ذهب ابن جني إلى أنّ (أليّاء) من قول الشاعر:

لعمرك ما أَلِيّاء بنُ عمروٍ بذي لونين مُخْتَلَفِ الفَعال

فعيلاء كـ (قَرِيثاء وعَجيساء)، ولامها تحتمل أن تكون واواً من لفظ (ألوت) (ألوياء)، أو أن تكون ياء من لفظ (الأليَة) (أليياء)، أو تكون همزة مخففة من لفظ (الألاءة) (أليئاء) كما ذهب سيبويه فيها، ويكون أصلها (أليّاء) كـ (عليعاء) وأُلزِمت الهمزة التي هي لام التخفيف فأبدلت إلى ماقبلها وأدغمت الياء الزائدة فيها فصارت كحظيّة ورضيّة. وروى عن ابن الأعرابي ما ظاهره أن لام الألاءة ياء بمنزلة العباءة، وذلك قولهم سقاء مَأْلي إذا دبغ بالألاءة[1].

وذهب سيبويه إلى أن همزة ألاءة وأشاءة أصلية ولو كانت مبدلة لقيل فيها ألاية كعباية وصَلاية وسحِاية. وليس لها شاهد في الياء والواو. ولذا فهي مهموزة وعبارته: «وأما ألاءة وأشاءة فَأُلَيِّئة وأُشَيِّئة، لأنّ هذه الهمزة ليست مبدلة، ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن تكون فيه (ألايَةٌ)كما كانت في (عَباءَةَ: عَباية، وصَلاءةٍ صَلاية وسحاءة سحاية) فليس له شاهد في الياء والواو.

فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولاتُخرِجها إلا بأمرٍ واضح، وكذلك قول العرب ويونس»[2].

*** أبينون:**

(أبينون) تصغير (أبناء) على غير قياس، ومجازه أن يُبنى على لغة مُكَبَّره

---

(١) التنبيه ٧٥/ ب وما بعدها.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٥٩.

كما قالوا (لُيَيْلة وأُنيسيان وعُشَيْشِية وأُصَيْلان)، ونحو ذلك من شاذّ التصغير، أو يكـون مقصوراً من أبناء فيصير (أبناَ) على زنة (أعمى)، ثم يصغّر (أبينا) على زنة (أُعَيمى) ثم يجمع بالواو والنون فيقال (أبينون) كما يقال (أُعيمون) وكلا القولين نادر.

وذكر ابن جني في معرض تعليقه على بيت سُلميّ بن ربيعة:

زعمـت تمـاضر أننـي إمـا أمـت   يسـدد أبينوهـا الأصـاغر خلّتـي

أن مذهب سيبويه أنّ واحده المكبَّر (أبنى) على وزن (أفعَل) مفتوح العين بوزن (أعمى) حقَّر فصار (أُبَيْن) كـ (أُعَيم) ثم جمع بالواو والنون فصار أبينون وحذفت النون للإضافة. وأما الفراء فكسّر (ابناً) على (أفعُل) مضموم العين ككلب وأكلُب واستشهد بقولهم (أبيكرينا) جمع القلة الذي جمع بالواو والنون.

ومذهب البغداديين أنّ هذه المحذوفات سواكن الأعين (أُبَيْن) كـ (أُدَيْل) و (ابن) كـ (أَدْلٍ). وكأن سيبويه عدل إلى جعل الواحد من ذلك (أَفْعَل) اسماً واحداً مفرداً غير مكسر لأمرين.

الأول: أن (ابْن) عنده (فِعْل) لأنهم كسّروه على (أفعال: أبناء) وليس من باب فَعْل أو فُعْل.

الثاني: أنه لو كان أفعُل لكان كمثال القلة، ولقَبُح جمعه بالواو والنون.

ورأى أنه جاء في أسماء الجموع المفردة غير المكسَّرة ماهو (أَفْعَل) مفتوح العين مثل (أَثْأبة وأثأب وأضحاة وأضحى)، وهي مفردة، وكذلك (أروى)، وله نظائر.

قال ابن جني: ويمكن حمل (أبيكرينا) كما رواه الفرّاء على قياس مذهب

سيبويـه أن واحدهـا (أبكرَ)، ولم ينكر الخروج عن الواحـد مرة إلى جمـع مكسّـر وأخرى إلى اسم لجمع مفرد غير مكسر، كقولهم في: (رجل: رجال ورَجْلة) فصاغوا للجمع اسـماً مفـرداً، و (الجمال والأجمال) هذا مع (صحُبة). وكذلك لا يُنكرَ أن يكون (أبكرُ) بضمّ العين جمعاً مكسّراً، ويكون واحد (أبيكرين) المكبّر (أبكرَ) وإن لم يسمع مكبّراً، يدلّ عليه ما انحرف سيبويه عنه من اعتقاد جمع أمرين لمعنى واحد.

ويقاس على (أبينون) (أكيرعات)، فيمكن أن يقال: الألف والتاء وضعتا للقلّة وضع الواو والنون لها، فلا يحسن كون واحدها المكبّر (أكْرَعة) ولا (أكْرُعاً) لأنّهما للقلّة، بل يقال: واحده المكبر (أفعَل) كالأروى والأعمّ.

ويمكن حمل أبينيك على أن الياء فيه علامة الجمع السالم، أو على أنه واحد (الأَبَنَيْن) فيكون على قول سيبويه تحقير (أبنى) كأعمى، أو على قول الفراء تحقير (أَبْن) كَأَدْلٍ وأَحْقٍ، والياء لام الكلمة(١).

وقـد ذكـر سيبويـه أن (أبينون) مما صغّر على غيـر بناء مكبَّره المستعمل في كلام العرب، فقال: «ومما يحقّـر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام (إنسان) تقول (أُنَيْسِيان) وفي بنون (أُبينون)، كأنهم حقّروا (إِنسيان)، وكأنهم حقّروا (أَفْعَل) نحو: (أعمى)، وفعلوا هذه بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم، وهم مما يغيّرون الأكثـر في كلامهـم عن نظائره، كما يجيء جمـع الشـيء على غير بنائـه المستعمل. ومثل ذلك ليلة، تقول (لُيَيْلِيَة)، كما قالوا في (ليالٍ)، وقولهم في رجل (رويجل)، ونحو هذا»(٢).

---

(١) التنبيه ٨٢/ ب وشرح المرزوقي/ ٥٤٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٨٦.

ونقـل عـن يونس أنـه كلام لبعض العـرب وعـدّه من الشـاذّ الذي يحفظ ولا يقاس عليه(١).

وذهب الفرّاء إلى أنّ (أبيكرينا) جمع بالواو والنون لأنه أرادبه العدد الذي لا يحّـد، وكذلك مـا ليس لـه بنـاء من واحـد واثنين يجمع منـه المذكـر والمؤنـث بالنون(٢).

وذهب الفارسي إلى أنها من الأشياء التي جاءت تصغيراً للأصل المرفوض استعماله فقال: «القياس في هذه الأشـياء قـد رفض بدلالـة تركهم استعمالـه مع استعمالهم ما يوجبه، فلا يجوز تحقير هذه الأشياء على القياس، وتحقيرها على القياس بمنزلة إعلال (استحوذ)، ذا لا يجوز»(٣) وذكر أن أبا العباس ذهب إلى أن تصغيره تصغير (أبناء) بحذف الزيادة وأن هذه الأشياءُ الأجود فيها أن يحقرّ على القياس وليس شيء منها أزيل إلّا إلى شيء يجوز وفصلّ القول في هذه المسألة في كتات الشعر، فنقل مذاهب النحويين فيها وذكر أنهم ذهبوا إلى أنها تحقير (أبناء) مقصوراً من (أفعال) أو تحقير (أفعُل)، أو يكون اسماً صيغ في التحقير. فردّ أن يكون مقصوراً من (أفعال) لا نعدام النظير لأن (أفعال) لم يقصر في موضع غير هذا، ومنع أن يكون تحقير (أفعُل) كما ذهب بعض البغداديين، وإن دلّ على أدنى العدد لأنه لا يستقيم أن تجمع بين الواو والنون وبين بناء أدنى العدد لاجتماع شيئين بمعنى واحـد في الكلمـة. واختار مذهـب سيبويـه في أنـه اسـم صيغ في

(١) الكتاب ٣/ ٤٥٦ وما بعدها وانظر ٣/ ٤٩٤.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٤٧.

(٣) المسائل البصريات/ ٣٧٥.

التحقير، كأنك حقّرت (أبنا) مثل أعمى، وذهب إلى أنّ ماورد في الكتاب من قول الشاعر:

قــد شربــت إلا دهيــد هينــا قليّصــــات وأبيكرينــــا[(١)]

ضرورة. وذلك أن (أفعُل) من جموع القلّة، ولمّا وافقت (أفعلِة وفِعلة) في كونهما للقلّة قدّر لزوم التاء فيها لجواز تأنيث الجمع فيهما، فلما لم تثبت عوض منها الياء (أبيكرين)، ولم يجوز فيها أن يجتمع علامتان لمعنى.

وأما (أبينون) فلا ضرورة فيه، وذلك أنّ التصغير قد يصاغ فيه الأسماء التي لاتكون في التكبير كـ (عشيشية وأنيسيان) فحمل (أبنا) على ذلك دون (أفعل)، فلذلك لزم فيه اجتماع شيئين لمعنى. والواو والنون أصلهما للقليل، وإن وقعا للعدد الكثير فأصلهما للقليل كما أن وقوع (شسوع) على العدد القليل لم يرفع عنه حكم الكثرة فيسوغ فيه التحقير[(٢)].

قال الأخفش: وفي الأبناء: أُبَيْناء وأُبينون[(٣)].

وذهب ابن الشجري إلى أنه جمع لتصغير اسم الجمع، وليس بجمع، ولكنه

---

(١) البيت في الكتاب ٣/ ٤٩٤ بلا عزو في باب تحقير ما لم يُكَسَّر عليه واحد للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع. وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٧ والأصول ٣/ ٥، وشرح التسهيل ١/ ٧٩ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٨ والرصف/ ٤٣١ وشرح الشافية ١/ ٢٧٠ والخزانة ٨/ ٣٢، ٤٤، ٥٠ واللسان ٤/ ٧٩ بكر و١٣/ ٤٩٠ دهده

(٢) كتاب الشعر ١/ ١٣٦ ـ ١٣٩.

(٣) معاني القرآن ١/ ٦.

كنفر ورهط، وهو مما قدّروه ولم ينطقوا به مثل (أبنى) مقصور، حقّر فصار (أبين) ثم جمع فصار (أبينون) وأصله (أبينيون)، ففعل فيه ما فعل في (القاضون)، ولم يجوز أن تكون جمعاً لمصغّر (ابن) أو لمصغر (أبناء)، وإلا لجاز فيه (بنيون وأبيناؤون)(١). وهذا الذي اختاره مذهب سيبويه.

ونقل البغدادي خلاف النحاة فذكر مذهب سيبويه وأن قياس قول الفراء أن يكون تحقير (أَبْنٍ) كأدْلٍ فتكون لامه ياء. وذكر ما نقله التبريزي عن أبي العلاء من ذهابه إلى أنها تصغير (أبناء) وأنّه أوّل عبارة سيبويه بأن الألف التي في (أبناء) وبعدها الهمزة تحذف فيصير تصغيره كتصغير (أفعل) فمكبر جمعه (أبنى) حقّر فصار (أُبَين) ثم جمع بالواو والنون. وقال: ويحسن أن يقال جمع (أبناً) على أفعُل كزمن وأزمُن صغّره وجمعه. ونقل عن قوم قولهم إنه إنما أراد بنيّون من ذوات الواو فنقلها إلى أول الاسم ثم همزها للضمة كأجوه، ولخّص الأقوال فيها:

- جمع أُبَين مصغّر أبنى كأعمى.
- جمع أُبَين مصغرّ أَبْنٍ.
- جمع أُبَين مصغّر ابن.
- مصغّر بنين على غير قياس(٢).

وقال أبو حيان: وشـذّت العرب فجمعت ما لا يعقل جمـع المذكر العاقل، واستغنت بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل. قالوا (مغيربان وعشيشية وعُشَيّان

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٦٩ وانظر ١/ ٤٣ وما بعدها.

(٢) خزانة الأدب ٨/ ٣٤ـ٣٦/ ٣٠ـ٣١.

ولييلية ورويجل وأبينون) في (مغرب وعشية ورجل وليلة وبنين)[١].

*** ديمة:**

قال ابن جني: «وقال جابر بن الثعلب الطائي:

ويُـزري بظَـرْفِ المـرءِ قِلّـةُ مالـه   وإن كان أقوى من رجـالٍ وأحْـوَلا

ويروى (وأحْيَلا). أمّا من رواها بالواو فأمُره ظاهر، وذلك أنّ العين في الأصل واو، حكى أبو الحسن: (هما يتحاولان). وأمّا الياء في (أَحْيَلا) فشاذّة، وسببُها أنه قد كَثُر عنهم حِيلة وحِيَل، فجنحوا إلى الياء لخفّتها ولاعتيادهم إيّاها، وقد حكي أيضاً عنهم (لا حَوْلَ) و (لاحَيْل إلاّ بالله)، فإنْ لم تكن الياء لغةً في هذه العين فينبغي أن يكون على ما قدّمناه من إيثارهم إيّاها وعدولهم إليها لخفّتها، ونحـوٌ من ذلك قولُهـم: (ادّكر ومُدَّكِر، ويَدَّكر)، ونحـو ذلك، فلمّا كثـر إبدالُهـم الذال دالاً لمكـان تاء (افتعل)، أَسْـرَوا ذلك فيهـا وجعلوه كالأصل لها، فقال:

....   من بعض ما يعتري قلبي من الدَّكْرِ[٢]

بالدال، وإن زالت من هنا تاء افتعل. ومن ذلك قولُهم: (دِيمة ودِيَم)، فلمّا كَثُر ذلك قال الراجز:

....   إنْ ديَّموا جـادوا وإن جـادوا وَبَـلْ

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٠.

(٢) البيت لتميم بن مقبل وصدره: ياليت لي سَـلْوةٌ تُشفى النفوسُ بها. وهو في الخصائص ١/ ٣٥١ وسـر صناعـة الإعـراب ١/ ١٨٨ والمنصف ٣/ ١٤٠ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٩.

كذا رواها أبو زيد، ورواها أيضاً (إن دَوّموا)، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا (دامت السماء تدُيم)، فهذا إن لم يكن (فَعِل يفعِل) من الواو كقول الخليل في (طاح يطيح، وتاه يتيه) فإنه بين أمرين:

إمّا أن يكون (فَعَل يفعِل) من الياء كـ (باع يبيع) ويكون ذلك لغة في العين. وإمّا أن يكون لمّا غلبت الياء في (الديمة والديَّم ودَيَّموا) جاء بها على صورة ذوات الياء البتّة، على أنّ يعقـوب حكى عنهم: (دامت السـماء تديم دَيْماً) فظاهر هذا أنهّ كـ (باع يبيع بيعاً).

ومثل هـذا هو (أَحْيَل منك) قولهم: (هـو أَلْيَطُ بقلبي)، قالـوا: جاؤوا بـه للفرق بينه وبين المعنى الآخر، وإنما هو من (لاط الحوض يَلُوطه) إذا أصلحه ومَدَرَه. وقد يجوز عندي أن يكون من (اللَّيْط) وهو اللون، والتقاؤهما أنّ لونَ الشيء لاصقٌ به، وهو من الياء لا محالة، لقولهم في تكسيره: (ألياط)»[(١)].

وذكر ابن عصفور أنّ الأصل فيها الواو فقال: «وإن كان على (فِعَل) من الواو بكسر الفاء وفتح العين جمعاً لِما قُلِبت فيه الواو ياء أو ياء أو ألفاً، فإن الواو تنقلب فيه ياء لانكسار ما قبلها، مع أنهم أرادوا أن تعتلّ في الجمع كما اعتلّت في المفرد وذلك نحو: (قامَة وقيَم، ودِيْمة ودِيَم، وقيَمة وقيم)، والأصل (قِوَم ودِوَم) لأنهما من (قام يقوم، ودام يدوم)»[(٢)].

وعدّه نظيراً لتصحيح (ضَيَاوِن) لتصحيح (ضَيْوَن) أعلّ الجمع لعلّة الواحد وإن لم يكن ما في الواحد من سكون الواو الذي إذا انضمّ إليه الكسرُ قبله

---

(١) التنبيه ٥٣/ ب وما بعدها.

(٢) الممتع في التصريف ٢/ ٤٧١.

أوجبا القلب، ولولا قلب الواحد لوجب تصحيح الجمع كما صحّ (عِوَض وطِوَل وحِوَل) لمّا لم يكن واحدٌ منهما جَمْعاً لواحد معتلّ، فإعلال (دِيَم) لعلّة (ديمة) بمنزلة تصحيح ضَياوِن لصحّة ضَيْوَن أو قريب منه، ولولا صحّة ضَيْوَن لما صحّت ضَياون (١).

* زِنْمَرْدة:

نقل عن ثعلب روايتها في البيت (زِمَّردة) وذلك في قول أبي الغَطَمَّش:

مُنيْتُ بِزَنْمَرْدَةٍ كالعصا ... ألصَّ وأَخْبَثَ مِن كُنْدُشِ

والزنمردة المرأة التي تشبه الرجل في خَلْقها وخُلُقها، وشبّهها بالعصا لقلّة لحمها وهزالها واستواء صدرها وظهرها، وكُنْدُش: لقب لصّ معروف عندهم.

وبين أنها ليست مدغمتها، إذ لو كان أول المدغمين نوناً لما جاز إدغامه لئلاّ يلتبس الرباعي بالخماسي فقال: «الذي قرأته على أبي بكر محمد بن الحسين عن أحمد بن يحيى في هذا (بزمَّرْدة) مشدَّد الميم، وهذا فِعَّل لامحالة من ذوات الأربعة، ولا يجوز على هذا أصلُ (زمَّرْدة) (زِنْمَرْدة)، لأنه لو كان كذلك من ذوات الخمسة: (فِعلَلَّا) بمنزلة (حِنزَقر، وحِنبْتَر، وقِرْطَعْب وجِرْدحْلٍ)(٢) وإذا كان كذلك فواجب إظهار النون لئلّا يلتبس خماسي هو (فْعْلَلّ) برباعي هو (فِعَّل)، فيقع اللبس من موضعين: أحدهما التباس أصلٍ، والآخر: التباس مثال بمثالٍ، وإذا كانوا قد أظهروا نحو: (زَنْماء ومنية، وقَنواء) وزنماء من زنم، وهي

(١) المنصف ٢/ ٤٧ و٣/ ٥٧ وما بعدها.

(٢) والحنزقر القصير الذميم من الناس. اللسان ٤/ ٣١٧ حنزر. والحنبتر: الشدة، وقرطعب: دابة وجردحل: جمل غليظ، والوادي. اللسان ١١/ ١٠٩.

الشاة ونحوها إذا قطعت من أذنها هَنَة وتركت معلّقة.

لئلّا تلتبس بباب زَمَّت الناقة، وبباب مَيّة، وبباب قوّة مع أنّ الأصل محروس، لأنّ الجميع ثلاثي، فألاّ يجيزوا في (زِنْمَرْة) مظهرةً (زِمَّرْدة) مدّغمة مخافة التباس أصل بأصل ومثال بمثال أجدر فاعرفه، ولهذا قلنا إن الأوّل من (همّرِش) نون، وإنه أدغم لمّا لم يخافوا لبساً، لأنه ليس في الكلام (افّعل)، هذا مَقادٌ لا مَعِدل عنه. فأمّا من رواه (زنمردة) فإنّه عنده خماسي كـ(حِنْزَقْر)، ولا يجوز ادّغامه لما تقدم»(١).

فزِمَّرِدْة غير زنمردة لأنّ الأولى رباعية مضعّفة العين فِعَّلّة، والثانية خماسية فِعْلَلّة.

قال سيبويه: «هذا بابٌ لحاق التضعيف فيه لازم كما ذكرت لك في بنات الثلاثة، فإذا ألحقت من موضع الحرف الثاني كان على مثال فِعَّلّ في الصفة وذلك (العِّلكْد والهلَّقْسُ والشَّنَّغْم)(٢).

ولا نعلمه جاء إلا صفة ويكون على مثال فَعَّلِل، وهو قليل، قالوا (الهَمَّرِش)»(٣).

وذكر أنهم ألحقوا بالخماسي من الثلاثي ومن الرباعي على مثال (فَعْلَلِل) في الصفة قالوا قَهْبِلْسٌ وحَجْمرِش وصَهْصَلِق، وليس مثله في الأسماء. وماالحقه من بنات الأربعة هَمَّرِش على فِعْلَلّ، فالاسم نحو: (قِرْطَعْبٍ وحِنْبَتْر)، والصفة نحو:

---

(١) التتبيه/ ٦٧٢.

(٢) العِلَّكْد: العجوز الصخّابة، والمرأة القصيرة اللجيمة الحقيرة القليلة الخير. اللسان ٣/ ٣٠٢ علد. والهِلَّقْس: الشديد من الناس والإبل. اللسان ٦/ ٢٥٠ هلس. والشِّنَّغْم: الحريص. اللسان ١٢/ ٣٢٨ شمم.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٩٨.

(جِرْدَحْل وحِنْزَقْر)، وما لحقه من الثلاثي إزْمَوْل لأن الواو قبلها فتحة وليست بمدّ، فإنما هي بمنزلة النون في أَلَنْدَد وكذلك إِرْزَبٌّ الزائد الباء كنون ألندد[١].

*** سيد، صِيق:**

قال ابن جني: «وقالت كنزة أيضاً:

لهفـي عـلى القـوم الـذين تجمَّعـوا ... بذي السِّيد لم يَلْقَوْا عِليّـاً ولا عَمْـرا

تقبّل سيبويـه عين (السيد) على ظاهرها، فاعتقد فيها كونهـا ياء، ألا تـراه قال في تحقيره (سُيَيد) ولا اعتبار بقولهـم في تحقير عيد: (عُيَيْد) لقلّتـه وشـذوذه، فحصّلنا بذلك أصـلاً نعتقـده، وذلك أن نحمـل الشـيء أبداً على ظاهـره حتى يستنزلنا عن ذاك أمر نتبعه فاعرفه أصلاً مأخوذاً به مرجوعاً إليه»[٢].

فابن جني هنا يستنتج أصلاً من أصولهم وهو وجوب الحمل على الظاهر إلا أن يكون هناك دليل يدفعه وذلك اعتماداً على ما ذهب إليه سيبويه من أن عين (السيْد) ياء لتحقيره إياه على سييد إذ قال في باب تحقير كل اسم ثانيه ياء تثبت في التحقير: «وذلك نحو بَيت وشيخ وسيد فأحسنه أن تقول شُييخ وسُييد فتضّم، لأن التحقير يضمّ أوائل الأسماء وهو لازم له كما أنّ الياء لازمة له، ومن العرب من يقول (شِييَخ وبِييَت وسِيَيْد) كراهية الياء بعد الضمة»[٣].

وأما عيد فذهب إلى أن تحقيره عييد لأنّ الياء مبدلة من الواو بدلاً لازماً

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٠١ وما بعدها.

(٢) التنبيه ١٣٦/ أ.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٨١.

ولمّا ألزموا هـذا البدل في الجمع فقالـوا أعياد ولم يقولـوا أعـواد كما قالـوا أقـوال ألزموه في التحقير لأنـه صار بمنزلـة همزة قائل التي هي بدل من واو. قال: «فإن قلت فقد يقولون (دِيَم)، فإنما فعلوا ذلك كراهيـة الواو بعد الكسـرة كما قالوا في الثّـوْر ثِيرَة، فلو كسّروا ديمـة على أفعُل أو أفعال لأظهروا الواو. وإنمـا (أعياد) شاذّ»(١).

وجعل ابن جني مثله (صِيق) في قول رجل من شعراء حمير:

مـن رأى يومَنـا ويـومَ بنـي التيـــ ـــم إذا التـــفَّ صِـــيقُه بدمـــه

فقال: ظاهـر أمر العين من (صيق أنّهـا ياء حملاً على الظاهر، كذلك مأخذ هذا النحو، ألا ترى سيبويه حمل (سيداً) على أنّ عينه ياء فقال في تحقيره (سييد) حملاً على ظاهر أمره، ومعنا قريباً من هذا اللفظ قولهم (صوائق)، وحمله على باب (عوارِض ودواسر) أولى من حمله على باب (حُطائط وبُطائط)، فهو إذاً من (صاد، وهمزة، قاف) أو من (صاد، حـرف علـة، قاف) ألا ترى أنك لو بَنيت من (قُلت أو بعت) مثل عوارض لقلت (قوائل وبوائع)، تهمز كما في (فواعل) ونحوِها من (فياعل) وفعاوِل) وغير ذلك. وقال رؤبة في تكسيره:

يَـــتْرُكْنَ تُـــرْبَ القـــاعِ مَجنـــونَ الصَّـــيَقْ(٢)

ولا دليل في هذا، إلا أنـه يمكن أن يكـون كـ(قيمة وقيم)، غير أنّ الظاهر ما عَرَّفتُك(٣).

---

(١) المصدر نفسه ٣/ ٤٥٨.

(٢) رجز لرؤبة في ديوانه/ ١٠٦.

(٣) التنبيه ٥٧/ ب وشرح المرزوقي/ ٣٣٠.

وقال ابن جني في باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره: «اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه والعمل عليه والوصية به فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه، ألا ترى أن سيبويه حمل سيداً على أنه مما عينه ياء فقال في تحقير سُيَيْد كديك ودييك، وفيل وفييل، وذلك أنّ عين الفعل لا يُنكَر أن تكون ياء، وقد وُجدت في (سِيد) ياء فهي من ظاهر أمرها إلى أن يرد ما يَستنزِل عن بادي حالها. فإن قلت فإنّا لا نعرف في الكلام تركيب (سَيَد) فهلّا لمّا لم يجد ذلك حمل الكلمة على ما في الكلام مثله وهو ما عينه من هذا اللفظ واو وهو السواد والسُّودد، ونحو ذلك.

قيل: هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم، وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة وتنتظمه القضيّة حُكِم به وصار أصلاً على بابه وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألّا يحكم به حتى يوجد له نظير، وذلك أنّ النظير لعمري مما يؤنس به، فأمّا ألّا تثبت الأحكام إلّا به فلا»(١). وفصّل القول فيها.

* **شيبان:**

وقف ابن جني على وزن شيبان وأصل اشتقاقها وذلك في قول رجل من بلعنبر ـ قال ابن جني وتروى لأبي الغول الطهوي:

لو كنت من مازنٍ لم تستبح إبلي ... بنو اللقيطة من ذهلِ بنِ شَيبانا

وذكر أنها تحتمل وجهين:

(١) الخصائص ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٥.

الأول: أنها (فَعْلان) من (شاب يشيب).

الثاني: أنها (فيَعْلان من (شاب يشوب) كهيّبان وتيحّان، وأصله (شَيْوَبان)، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء ساكنة قبلها، ثم أدغمت في الياء (شيّبان) ثم حذفت العين للتخفيف كحذفها من (هيّن وميّت)، فبقيت (شيبان) وساق من نظائره (ريحان ورَيْدانة وقياديد).

ثم تكلم على (ريدانة) فذهب إلى أنها في الأصل (رَيْوَدانة) على (فَيْعلانة) من (راد، يرود). قلبت إلى (ريّدانة) فحذفت العين كـ(هَيْن ومَقْيت). ومثلها قياديد مفرده قَيْدود من (القود) أصله (قَيْوَدود: فَيعلول)، قلبت العين ياء ثم أدغمت ثم حذفت.

ومثلها (الكينونة والديمومة) أصلها (كيونونة ودَيْوَمومة)، ثم قلبت وألزم الحذف.

وأما (ديمومة) فمصدر دام يدوم، وزنها (فيعولة) وهي غير ديموم: فَيْعُول. وكذلك ذكر سيبويه دياميم في فياعيل، ونقل عن الفارسي أنها من (دَمَّه يَدُمُّه) إذا أهلكه.

ووزن (القياديد) فياليل، والعين محذوفة، ولو ردّت العين لوجب حذف الياء الزائدة فتصير (القوَاديد)، وفي تركهم العين محذوفة في التكسير أقوى دليل على صحة قول سيبويه في تركه ردّ المحذوف قبل التحقير بعده. كقولهم في تحقير هارٍ هُوَير.، فالعين لمّا حذفت في المفرد أُقرّت على حذفها في الجمع. وأمّا قولهم في تكسير (ريحان) على رياحين فيحتمل أمرين:

الأول: أن يكون أَقَرّ العين المحذوفة في التكسير على ماكانت عليه مع الإفراد.

الثاني: أن يكون (ريحان: فَعْلان) أصلـه (رَوْحان)، قلبت عينه ياء لضرب من الخفّة، ولاطّراد القلب في هـذه العين من هـذا الأصل اطّراداً قياسـياً وآخـر استخفافياً، فالقياسي كقولهم: (ريح ورياح ومستريح وأرياح وارتياح) والاستخفافي فقولهم: (فيه أريحية) وقياسها (أروحية) لأنها من (الرَّوْح). وحكي عن عُمارة أنه كسّر (ريحاً) على (أرياح) فلمّا نّبه عليه عاد فقال (أروُح). وقد حكى فيها بعض الرواة (أرياح)، ويقال لكل شـيء واسع (أَرْيَح). فلما اطّرد القلب في هذه العين قياساً واستخفافاً جاز أن يأتي (ريحان) عليه، فيكون في (ريحان) قولان: أنه مخفّف من فَيْعلان أو أنـه (فَعْلان) غيّرت عينـه إلى الياء استخفافاً واستحساناً، فلما جاز البدل في الواحد على هذا القول أقرّ في التكسير بحاله.

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تكسير (شيبانيّ) على شيابنة وبيّن أن ظاهره يدلّ على أن شيبان من شاب يشيب، وإن كان لاينكر أن يكون من شاب يشوب وقال: من ذهـب إلى أنـه (فَيْعلان) محذوف العين بقّى العين محذوفـة في التكسير كما كانت في الإفراد: ومن ذهب إلى أنـه (فَعْلان) مبدل العين فذهب بـه إلى مثل ذلك في (شيبان) ضعيف، وذلك أن (ريحان) جاز فيه ذلك لا طّراد القلب فيها في (ريح ورياح ومستريح وارتياح وأرياح وأريحية)، ولم يشع مثل هذا في غير شاب يشوب، فيجوز حمل (شيبان) على أنه (فَعْلان) من شاب يشوب قياساً على جوازه في (ريحان) فإن قيل فقـد جاءت (مشيب)، والياء عين الفعل، فتجعـل (شـيبان: فَعْلان) من شاب يشوب، أبدلت عيْنه تخفيفاً ولقلبها في مشيب قياساً على قلبها في (ريحان: فَعْلان) من الرَّوح.

قيل: الفرق ضيق (مشيب) وشـذوذه وقلّته بالإضافـة إلى (رياح وأريحيـة وأرياح) فإن كان كذلك كان فَعْلان من شاب يشيب، وإن شئت قلت: أصله

فيعلان من شيّبان كهيّبان وتيحّان، إلاّ أنـه ألزم التخفيف بالحذف وهذا وُجَيـه، ولكنّ الأجود الأقوى ما قدّمنا من كونه (فَعْلان) من الشيب فاعرفه[١].

فابن جني هنا يجوز وجهين ويختار الأقوى فيرجح أنـه (فَعْلان) من شاب يشيب، وهو اختيار ابن دريد[٢]. وساقه ابن منظور في شيب[٣].

ولم يكتف ابن جني بالكلام على وزن شيبان وأصلها، بل سـاق نظائـر لها ليؤكد ما ذهب إليه كريحان وريدانة وقياديد، فيبين أصلها وما طرأ عليها حتى آلت إلى هذا الوزن، ليصل بعد ذلك إلى تأكيد مذهب سيبوَيه في تركه ردّ المحذوف قبل التحقير بعده، وذلك في باب تحقير ماحذف منه ولا يردّ في التحقير ما حذف منه إذ قال: «ومن ذلك قولهم في (هارٍ: هُوَير)، وإنما الأصل (هائر) غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء (ميّت)، وكلاهما بدل من العين»[٤].

وذكر ابن منظور أن اشـتقاق (قيدود) من القَـوْد، كالكينونـة من الكـون، فكأنها في ميزان فَيعول وهي اللفظ فَعْلول، وإحـدى الدالين من القيـدود زائدة، ونقل عن بعض أصحاب التصريف أنه إنما أراد تثقيل فَيعول بمنزلة (حَيْد وحَيْدود) وعن آخرين: ترك اللفظ على كُوْنونة، فقلبت الواو الأولى ياء لقبح توالي الواوين والضمات ليشبهّوها بفيعول، ولأنه ليس في كلامهم فُوْعول حتى قالوا في تعريب نَوْروز نيروز فراراً من الواو[٥].

---

(١) التنبيه ٢/ ب ـ ٤ب.

(٢) الاشتقاق لابن دريد/ ١٢.

(٣) لسان العرب ١/ ٥٠٧ وشيبان قبيلة وهم الشيابنة.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٥٦.

(٥) لسان العرب ٣/ ٣٤٦.

* صُيّاب:

قال ابن جني في معرض تعليقه على بيت حُريث بنِ عَنّاب:

هلاّ نَهَيْتُم عُرَيجاً عن مقاذعتي عبدَ المَقَذِّ دعيّاً غير صُيّابِ

«و(صُيّاب) طريفة وذلك أنها (فُعّال) أي ثابتٌ راسي القدم فيها، وقياسه (صُوَّابة)، غير أنهّم آثروا الياء استحساناً لا وجوباً، وأنشد ابن الأعرابي قال: أنشدني أبو الغمر لذي الرمّة:

أَلاَ طَرَقَتْنا مَيَّةُ بنةُ مُنذِرٍ فما أَرَّقَ النيَّامَ إلاَّ سلامُها[(١)]

قال أنشدنيه بالياء، على أنّه قد جاء عنهم (صاب السهمُ الهدف يَصيبه)، وعليه بيت الكميت:

.... أسهمها الصائدات والصُّيُبُ[(٢)]

فيجوز أن يكون (صُيّاب) من هذا، لامن صاب يصوب»[(٣)].

فابن جني يذهب إلى أنّ القياس في صُيّاب صُوَّاب وجوّز فيه أن يكون من صاب يصيب وعدّه ابن عصفور شاذّاً لأن عين فُعّال إذا كانت واواً لا تقلب ياء لبعدها من الطرف وعبارته: «فأمّا (فُعّال) نحو: (صُوَّام) فلا تقلب الواو فيه ياء

(١) البيت لذي الرمة ديوانه/ ١٠٠٣ والممتع في التصريف ٢/ ٤٩٨ وشرح الشافية ٣/ ١٤٣ والخزانة ٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠ واللسان ١٢/ ٥٩٦ نوم.

(٢) للكميت بن زيد في شرح هاشميات الكميت/ ١٠٨ وصدره:

وأستبي الكاعبَ العقيلة إذ

وفي اللسان ١/ ٥٣٨ صيب وتاج العروس ٣/ ٢٢٥.

(٣) التنبيه ١٧٠/ ب.

لبعدها من الطرف. وقد جاء حرفان شاذّان وهما قولهم: (فلان في صُيّابة قومه) يريدون (صُوَّابة) أي صميمهم وخالصهم وهو من صاب يصوب إذا نزل، كأن عِرقَه فيهم قد شاع وتمكّن»(١).

* العَيدان:

قال ابن جنّي: «نون العَيْدان أصل، ومثاله فَيْعال، من (عدن بالمكان) إذا أقام به، وذلك لطول لبث النخل، ومنه ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾[التوبة: ٧٢](٢) أي جنّات إقامة، ومنه المَعْدِن، وهو مَفعِل منه. ويؤكّد كون النون أصلاً لحاق الهاء لها في (عَيْدانة)، قال:

عَيْـدان شَـطّي دِجلـةَ اليخضـور ....»(٣)

وذهب البغدادي إلى أن العَيْدان النخل الطوال، واحدتها عَيْدانة، قال: «هذا إن كان فَعْلان فهو في هذا الباب، فإن كان فيعالاً فهو من باب النون»(٤).

* عِفِرِّين:

قال ابن جنّي: «وقال آخر في ابنٍ له:

---

(١) الممتع في التصريف ٢/ ٤٩٨.

(٢) وردت في أكثر من سورة: منها التوبة ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ﴾[التوبة: ٧٢] وانظر الرعد ١٣/ ٢٣، والنحل ١٦/ ٣١ والكهف ١٨/ ٣١ ومريم ١٩/ ٦١ وطه ٢٠/ ٧٦ وفاطر ٣٥/ ٣٣، وص ٣٨/ ٥٠ وغافر ٤٠/ ٨ والصف ٦١/ ١٢، والبينة ٩٨/ ٨.

(٣) التنبيه ١٨٠/ ب.

(٤) خزانة الأدب ٦/ ٥٩.

لا تعـذِلِي في حُنْـدجٍ إنّ حُنْـدُجاً وليـثَ عِفِـرّينٍ عـليَّ سـواء

هذا المثال أحد الفوائت في الكتاب، وذلك أنّ سيبويه لم يأتِ به فيها، وأقرب ما يُصَرف إليه أنهّ كانّه (فِعِلّ) نحو: (طِمِرّ وفِلِزّ)، وكأنّ النون والياء لحقتا على لَفظِ لحاقهما للجمع، ثم نُقِل فسمّي على إعراب نونه، كما أنك إذا أعربت النـون من (مسلمون) بعد التسميـة بـه قلت في اسم رجل (هذا مسلمينٌ) منّون كعفرّين، فجرى مجرى قولهم (هذه قنّسرين وهذه فلسطين)، فإن قلت إن (فلسطين وقنّسرين) قد سمع في كل واحد منهما إعراب النون وترك إعرابها نحو: (هذه فلسطون وفلسطين) ولم يسمع في (عفرّين) عفرّون.

قيل: لا يُنكر الاقتصار في الاستعمال على بعض ما يُؤذِن به القياس، ألا ترى إلـى قـول الله سـبـحـانـه: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨] ولم يسُمَع في هذا (هذا علييّن) وإن كان القياس لا يمنع منه، فقد يرد الاستعمال بأحد الأمرين الجائزين كليهما. وقلت مرّة لأبي عليّ: وفوائتُ أمثلةِ الكتاب تقرأ عليه، وقد مرَّ بنا منها (عُياهِم: فُياعِل) فقلت له: تكون بدلاً من همزة (أُياهم: أُفاعِل) كـ(أُحامِر وأُجادِر وأُباتِر)، فقال: هذا عجبٌ من العجب. وقد وقع التقصّي على الجميع هناك بما أَسقَط عن سيبويه عامّة الاعتراض فيه عليه»[١].

وساقـه في الخصائص مع الأمثلـة الفائتـة للكتاب، وذكر أن سيبويـه ذكر فِعِلًّا كطِمِرّ وحِبّر، فكأنه ألحق علم الجمع كالبِرُحين والفُـتِكرين إلا أنه سمع فيهما البِرَحون والفِتكرون، ولم يسمع في عفرّين الواو. ولم يسمع في الرفع بالياء

(١) التنبيه ٤٨/ ب وما بعدها.

وإنما سمع في موضع الجرّ، وهو قولهم (ليثَ عفرّين) فيجب أن يقال فيه في الرفع هذا عِفرّون، وقال: «لكن لو سمع في موضع الرفع بالياء لكان أشبه بأن يكون فيه النظر، فأما وهو في موضع الجر فلا يستنكر فيه الياء.

وأمّا (عُياهم) فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول، وذكرت أبا علي رحمه الله يوماً بهذا الكتاب فأساء نَثاه، فقلت له: إنّ تصنيفه أصحّ وأمثل من تصنيف الجمهرة. فقال الساعةَ لو صنّف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً أكانت تعتدّ عربيّة لجودة تصنيفها، أو كلاماً هذا نحوه، وعلى أنّ صاحب العين أيضاً إنما قال فيها: وقال بعضهم: (عُياهِمة وعُياهِم كعُذافِرة وعُذافِر)، فإن صحَّ فهو فُياعِل، ملحق بعُذافر وقلت فيه لأبي علي: يجوز أن تكون العين فيه بدلاً من همزة كأنه (أُياهم كأُباتر وأُحامِر)، فقبل ذلك»[١].

ونقل ابن منظور كلامه كاملاً[٢].

وقال ابن عصفور: «فأمّا عفرّين فهو جمع في الأصل لـ (عِفِرّ)، على وزن طِمِرّ، وسمي بالجمع وجعل الإعراب في النون، وهذا أولى من أن يكون اسماً مفرداً في الأصل على وزن فِعِلّين، لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات وكذلك (كِفِرّين)»[٣]. وعده من المزيد الثلاثي غير المضعّف.

وقال في موضع آخر: «فأمّا قولهم: (رجل مقْتَوِينٌ) فإنه جمع مَقْتَويٍّ على حذف ياءي النسب، والأصل مقتويّون، فحذفت ياءا النسب كما حذفتا من

(١) الخصائص ٣/ ١٩٩.

(٢) لسان العرب ٤/ ٥٨٧ عفر.

(٣) الممتع في التصريف ١/ ١٣٧، ٢/ ٢٧.

(الأعجمِيْن والأشعِرين والأشقرين)، ووصف المفرد بالجمع تعظيماً كما قالوا: (ضَبْع حضاجِر وثوب أكياش) وجعل الإعراب في النون على حدّ قولهم عِفِرّين، وقد تفعل العربُ ذلك بالجمع من غير أن تسمّي به، وعلى ذلك قوله:

ولقـد ولـدتَ بنـينَ صـدقٍ سـادة   ولأنـتَ بعـدَ الله كنـت السـيّدا[١]

فجعل الإعراب في نون بَنين، وحذفَ التنوين من النون للإضافة»[٢].

*عنوان:

قال ابن جنّي: «وقال الأخنس بن شهاب التغلبيّ:

فلابنـةِ حِطّـانَ بـنِ قـيسٍ منـازلٌ   كـما نَمَّـق العنـوانَ في الـرِّقِّ كاتـبُ

في (العنوان) ثماني لغات: عُنْوان، وعِنوان، وعُلْوان، وعِلْوان وعُنيان، وعِنيان وعليان وعَلَيَان. وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى قال: يقال (عنونت الكتاب وعَلْوَنْته وعنّنْهُ وعنّيْتُه وعلّيْتُه)، وزاد غيره: (عَنَنْتُه) خفيفة.

ويحتمل (عُنوان) أن يكون (فُعْلان) من عَنا يَعْنو، أي ذلَّ، والتقاؤهما أن الكتاب يذلّ لقارئه بعنوانه.

فإن سمَّيْت به على هذا لم تصرفه لزيادة نونه. ويحتمل أيضاً أن يكون (فُعْوالاً) من عَنّ يَعِنّ، إذا عَرَض، كأنّه عارضَ قارئ الكتاب قبل فضّه وابتدائه بقراءته، ومثل (عنوان) في هذا قولهم (بنو عتوارة).

وأمّا (عِنوان) فيكون (فِعْلان) من عَنَوْت، ويمكن أن يكون (فِعْوالاً) من

---

(١) انظر البيت في الممتع في التصريف ١/ ١٤٣ وشرح المفصل ٥/ ١٢ والخزانة ٨/ ٦١.

(٢) الممتع في التصريف ١/ ١٤٣ وانظر المزهر ٢/ ٢٧.

عنّ يعنّ كـ (قِرْواح ودرْواس) ويمكن أن يكون (فِيعالاً) من العَوْن، والتقاؤهما أنه يعين القارئ على معرفة الكتاب كما يذلّلـه. وأما (عُلْوان) فيكون (فُعْلان) من عَلَوْت، والتقاؤهما أنّ العُلْوان أعلى ما يلقاك من الكتاب، ويجوز أيضاً أن يكون (فُعْوالاً) من العلانية، والتقاؤهما أنّه يُعْلِن بحال الكتاب.

و (عِلْوان) أيضاً فِعلان من عَلَوْت، ويحتمل أن يكون فِعْوالاً من العلانية كـ (شِرْواط وقِرْواح).

وأمّا (عُلْيان) فغريب، وذلك أنّه ليس معَنا (فُعْيال) أصلاً، ولايكون أيضاً (فُعْلان) لأنّا لانعرف في اللغة تركيب (علي)، وأمثَل ما يصُرَف إليه أن تكون لامُه بدلاً من نونٍ، فيكون (فُعْلان) من عَلَوْت، وأصله عُلْوان، فأبدلت واوه ياء لضرب من التخفيف. وأمّا (عِلْيان) فيجوز أن يكون (فِعيالاً) من العلانية، ويجوز أيضاً أن يكون (فِعْلان) من عَلَوْت، غير أنّ الواو التي هي لام قلبت للكسرة قبلها، وإن حَجَزَت اللام بينهما لمّا كانت ساكنة، والساكن لا يكاد يُحَصّن لضعفه. وأما (عُنيان) فـ (فُعْلان) من عَنَيْت، ولا تكون نونه لاماً، لأنه ليس في الكلام (فُعْيال).

وأمّا (عِنيان) فيكون (فِعلان) من عَنَيْتُ، ويكون أيضاً فِعْيالاً من عنّ يعنّ، ويجوز أن يكون (فِعْلان) من عَنَوْتُ، وأصله على هذا (عِنوان)، فأبدلت واوه للكسرة وضَعُف الحاجز لسكونه بينهما على ما تقدّم، كنحو: (صِبية، وعِلْية، وقِنْيَة، وفِدْية، وحِذْية، وعِذْي وصبيان).

ويجوز أن يكون فِيعالاً من العَيْن؛ كأنّ العنوان ينمّ على الكتاب فهو عَيْن عليه ومُؤَدٍّ لما فيه.

وأمّا (عَنْوَنْتُ) فـ (فَوْعَلْتُ) من عنَّ يَعِنّ، ومَن كان عنده (سَنْبَلَ الزرعُ): فَنْعَلَ اعتباراً لقولهم (أَسْبَل الزرع) جاز أن يكون عَنْوَنْتُ فَنْعَلْت من العَوْن.

وأما (عَلْوَنت) فـ (فَعْوَلت) أيضاً من العلانية، وأما (عنّنْتُه)، فـ (فَعَّلْتُه) من عَنَّ يَعِنّ.

وأمّا (علّيتهُ) فـ (فَعَّلْتُه) من (عَلَوْت). وأما (عنَّنْتُه) فـ (فَعَّلْته) من عَنَوْت، ويكون أيضاً فعَّلْته من عنيت، فأبدلت اللام ياء لاجتماع الأمثال، كما أبدلت في نحو: (تظنّيْت وتَسَرَّيْت، وتقضّيْت) من القِضّة في قوله: تقضِّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ.

ويجوز أن يكون (عنَّيْته) فَعْلَيتهُ) من عَنّ مثل (سَلْقَيْتُهُ وجَعْبَيْتهُ)، وهذا أقلُّ مما قبله»[1].

وفي اللسان: «عُلْوان الكتاب سِمَته كعُنوانه، وقد علّيْته. هذا أقيس. ويقال (عَلْونته عَلْوَنَةً وعُلْواناً، وعنونته عنونة وعنواناً).

قال أبو زيد: (عُلْوان) كلّ شيء ما علا منه، وهو العنوان وأنشد:

وحاجةٍ دون أخرى قد سمحت بها جعلتها للذي أخفيت عنوانا[2]

أي أظهرت حاجة وكتمت أخرى، وهي التي أريغُ، فصارت هذه عنواناً لما أردتُ...

قال الجوهري: العرب تبدل اللام من النون في حروف كثيرة مثل لعلّك ولعنك، وعَتَله إلى السجن وعتَنَه، وكأن (علوان الكتاب) اللام فيه مبدلة من

---

(١) التنبيه ٩٣/ ب ـ ٩٤/ ب.

(٢) لسوار بن المضرب كما في اللسان ٢/ ٤٩٢ سنح و١٣/ ٢٩٤ و١٥/ ٩٢ علا وتاج العروس ٦/ ٤٨٨ وتهذيب اللغة ٣/ ١٩١.

النون. وقد مضى تفسيره»(١). فعدّه من (علا).

أو من (عنى) فقال: «عنوان الكتاب مشتق فيما ذكروا من المعنى، وفيه لغات: (عنونت وعنّيْت وعنّنْتُ) وقال الأخفش: (عَنَوْتُ الكتاب واعْنُه).

قال ابن سيدة: (العُنوان والعِنوان) سمة الكتاب، وعنوَنَه عَنْوَنَةً وعِنْواناً وعنّاه، كلاهما وسمه بالعنوان.

وقال أيضاً: و (العنيان) سمة الكتاب، وقدعنّاه وأعناه، وعنونتُ الكتاب وعَلْوَنتهُ. قال يعقوب: وسمعت من يقول: أطِن وأَعِن، أي عَنوِنْه واختمه»(٢).

أو من عنن فقال: «عَنَّ الكتاب يَعُنُّه عَنّاً، وعَنَّنَه: كعنونه، وعنونته وعلونتهُ بمعنى واحد، مشتق من المعنى. وقال اللحياني: عنّنتُ الكتاب تعنيناً وعّنيتُه تعنينةً إذا عنونته. أبدلوا من إحدى النونات ياء، وسمّي عنواناً لأنه يَعُنّ الكتاب من ناحيتيه، وأصله عُنّان، فلمّا كثرت النونات قلبت إحداها واواً، ومن قال: (عُلْوان الكتاب) جعل النون لاماً لأنّه أخف وأظهر من النون.

قال الليث: (العُلْوان) لغة في العنوان غير جيدة، والعُنوان بالضم هي اللغة الفصيحة... وقد يكسر فيقال عِنوان وعِينان»(٣).

*** عِيْص:**

قال ابن جني: «وقال الأخرَم السِّنْبِسي:

---

(١) لسان العرب ١٥/ ٩٢ علا.

(٢) المصدر نفسه ١٥/ ١٠٦ عنى.

(٣) لسان العرب ١٣/ ٢٩٤ عنن.

بهـــا قُضُـــبٌ هندوانيّـــةٌ وعِـــيصٌ تَـــزاءَرُ فيـــه الأســـود

الياء في (عيص) أصلٌ وليست ببدلٍ كـ (عيد وريح)، يدلّ على ذلك قولهم في تكسيره (أعياص)، ولولا هذا التكسير لما كان بعيداً أن تكون هذه العين واواً في الأصل، وتأخذه من الشيء العويص، وهو المشتبك المتداخل، ومنه الخطّة العَوْصاء، وقد قالوا: العيصاء.

ولم يُبْنَ من العيصاء فعيل كـ (عَوِيص) من الواو، وذلك أنه ليس في كلام العرب مثالٌ على فعيل عينُه ياء، ألا ترى أنه لم يأتِ عنهم نحو: بَيِيع وكَيِيل، فإنّ كانت اللام مع ذلك معتّلة جاء فيه فعيل نحو: (عَيِيّ وحَيِيّ)، وهذا أحدُ ما يدلُّك على أنّ (فعيلاً) إنما بابُه (فَعُل)، نحو: (ظَرُف فهو ظريف، وكَرُم فهو كريم)، ولمّا لم يكن في كلامهم فَعُل مما عينه ياء لم يأت عنهم فعيل منه، ولم يمرر بنا ذلك إلا في حرف واحد وهو قولهم: (قد هَيُؤ الرجل) من الهيئة، وجاء هذا الثلاثي أيضاً صحيح العين غير مُعَلّها. وسببه عندي أنهّ لو أُعِلّ فقيل فيه (هاءَ) لوجب أن يقال في مضارعه (يهوء)، فتنقلب الياء واواً، وفي ذلك خروج من الأخفّ إلى الأثقل، لاسيّما مع سَعَة الفعل وتصرّفه، فرَأوا إخراج الماضي على صحّة عينه أسهلَ عندهم من قلبها واواً مطّردة في نحو: (يهوء وأهوء وتهوء ونهوء)، وفي هذا كافٍ بإذن الله»[1].

وفي تاج العروس أنّ (العيص) عُرْض من أعراض المدينة، وهو موضع على ساحل البحر والأعياص من قريش أولاد أميةَ بن عبد شمس الأكبر بن

(١) التنبيه ٩١/ أوما بعدها.

عبد مناف وهم العاصُ وأبو العاص والعِيصُ، وأبو العيص(١).

وفي اللسان: العِيص: مَنِبتُ خيار الشجر، والعيص: الأصل، وعِيص الرجل مَنِبت أصله، وأعياص قريش كرامهم ينتمون إلى عِيص، وعِيصٌ في آبائهم(٢).

*** غرانق:**

قال ابن جني: «وقال عمرو بن الأيهم التغلبي:

رسـمٌ لقاتلـةِ الغرانـق مـا بـه ... إلّا الوحوشُ خَلَتْ لـه وخـلا لهـا

النون في (غرانق) أصل، وذلك أنها قـد وقعت موقع الأصول، فيجب أن تكون أصلاً إلى أن يقوم دليل على زيادتها، فالغرانق كالغلافق، وغُرنوق كذُعلوق، وغَرْنَيق كبَرْزيق، وغَرَوْنَق كَجَلَوْنَق.

و (غُرنَيْق) مشكل، لأنّا لا نعـرف رباعياً على هـذا الوزن، لكنـه إذا ثبت كونُها أصلاً في هذه الكلمة علمتَ بذلك كونَها في (غرنيق) أصلاً.

وقال لي أبو عليّ بالشام: والدليل على أنّ نون (غُرْنَيق) أصل أنهم قد ألحقوا به (العُلَّيْق)، فجعلَ العينَ في ذوات الثلاثة مضعّفة للإلحاق، وهذا شيء معدوم عندنا في ذوات الثلاثة، إنما تضعّف العين في ذي الثلاثة للمعنى وتوكيده نحو: (فَعَّل ومُفَعَّل وفَعّال وفَعّول وفعيّل وفُعّال وفِعّال) وما جرى مجراه، كلّ ذلك للمعنى لا للإلحاق، لكنّ العين قد تكون في ذوات الأربعة للإلحاق نحو: (عِلَّكْد، وزمَّرْد)»(٣).

---

(١) تاج العروس ١٨/ ٥٣ وما بعدها عيص.

(٢) لسان العرب ٧/ ٥٩ عيص.

(١) التنبيه ١٥٤/ ب.

وكذلك ابن عصفور عدّ النون فيها أصلاً فقال: «وعلى فَعاليل: ولا يكون فيهما إلاّ إذا كُسّر عليه الواحد للجمع فالاسم نحو: (قناديل)، والصفة نحو: (غرانيق)»[١].

وكذلك سيبويه وذلك قوله: «يكون على مثال فعالِل وفَعاليل فيهما نحو: (قراشِب وحبارِج وقناديد وقناديل وغرانيق)»[٢].

وعدّها زائدة السيوطي فجعل غُرنوقاً على فُعنول[٣].

وفي اللسان: «قال ابن جنّي: وذكر سيبويه الغُرْنيَق في بنات الأربعة، وذهب إلى أنّ النون فيه أصل لازائدة، فسألت أبا عليّ عن ذلك فقلت: من أين له ذلك ولا نظير له من أصول بنات الأربعة يقابلها؟ وما أنكرتُ أن تكون زائدة لمّا لم نجد لها أصلاً يقابلها كما قلنا في (خُنْثُعْبة، وكَنَهْبَل، وعُنْصُل، وعُنْظُب) ونحو ذلك. فلم يزد في الجواب على أن قال: إنّه قد ألحق به العُلّيق والإلحاق لا يوجد إلا بالأصول، وهذه دعوى عارية من الدليل، وذلك أنّ العُلّيق وزنه فُعَّيْل، وعينه مضعّفة، وتضعيف العين لا يوجد للإلحاق ألا ترى إلى (قِلَّف وإمَّعة وسكّين وكُلاّب)، ليس شيء من ذلك بملحق لأنّ الإلحاق لا يكون من لفظ العين، والعلة في ذلك أنّ أصل تضعيف العين إنّما هو للفعل نحو: (قطّع وكسّر)، فهو في الفعل مفيد للمعنى، وكذلك هو في كثير من الأسماء نحو: (سكّير وخمّير وشرَّاب وقَطاع)، أي يكثر ذلك منه وفيه، فلما كان أصل تضعيف العين إنما هو للفعل

---

(١) الممتع في التصريف ١/ ١٥٤ وما بعدها.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٩٤.

(٣) المزهر في علوم اللغة ٢/ ١٧.

على التكثير لم يمكن أن يجعل للإلحاق، وذلك أنّ العناية بمفيد المعنى عند العرب أقوى من العناية بالملحق، لأنّ صناعة الإلحاق لفظيّة لا معنوية، فهذا يمنع من أن يكون (العُلَّيق) ملحقاً بغُرْنَيْق، وإذا بطل ذلك احتاج كون النون أصلاً إلى دليل وإلا كانت زائدة. قال: والقول فيه عندي أن هذه النون قد ثبتت في هذه اللفظة أنّى تصرّفت ثبات بقية أصول الكلمة، وذلك أنهم يقولون: (غُرْنَيق وغِرْنَيق وغُرْنوق وغُرانِق وغَرَوْنَق)، وثبتت أيضاً في التكسير فقالوا: (غرانيق وغرانقة)، فلمّا ثبتت النون في هذه المواضع كلها ثبات بقية أصول الكلمة حكم بكونها أصلاً»(١).

* **القنين:**

قال ابن جني: «وقال عامرُ بنُ شَقيقٍ الضبّيّ:

فإنكِ لو رأيتِ ولن تَرَيهِ ... أكفَّ القومِ تخرِقُ بالقُنينا

قياس قوله: (بالقنينا) أن يكون حذف لام القناة فبقيت في التقدير (قَنَة)، ثم جمعها بالواو والنون عوضاً مما حذف منها، فصارت إلى ما ترى، كما ذهب إليه أبو علي في قول الكميت:

وبالعَذَواتِ مَنْبِتُنا نُضار ... ونَبْعٌ لا فصافصُ في كُبينا(٢)

قال: حذف لام (الكبا) ثم جمعه بالواو والنون عوضاً مما حذفوه، ولا يجوز أن يكون جَمْعُه هكذا من غير حذفٍ، لأنّه إذا كان تاماً لم يُتَدارك بهذا الجمع، ولم

(١) لسان العرب/ ٢٨٧ وما بعدها (غرنق).

(٢) للكميت الديوان ٢/ ٧٢ وتهذيب اللغة ١٠/ ٤٠٠ واللسان ١٥/ ٢١٤ كبا.

يُعَوَّضه من التوهين اللاحق له، غيَر أنه ضمَّ القاف من (القنين) لضرب من ضروب التغيير، كما كُسِرت السيْن من (سِنين) لما ذكرنا. ولو كسرت القاف فقيل بالقِنين لكان أشبه بـ (سنين). وعلى أنه قد روي أيضاً بكسر القاف، ولوجرّ الكلمة فقال (بالقِنين) لكان القول فيه أن يكون كسَّر القناة على (القِنّي). وهو (فعول) كـ (عصاوعِصيّ)، ثم أبدل اللام التي هي في اللفظ الآن ياءٌ نوناً، فقال: بالقِنين، كما أنّ النون في قولهم في جمع الاثنين (أثانين) إنما هي بدل من ياء (الأثاني). و (أثانيّ) هذه تكسير (أثناء) الذي هو تكسير (اثن) كـ (أصرم وأصاريم، وأعراب وأعاريب). والكلام هنا يطول، وفيما ورد منه كافٍ بإذن الله»[(١)].

ووقف عليها في المنصف وعدّها مما ذكره سيبويه أنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً لاسيما إذا دلّت عليه دلالة وهي تسكينهم عين الفعل، وهذا التسكين لا يكون في المفتوح البتّة. قال: «فإن قلت إنّا قد رأيناه في هذا الحرف، فإن نفس الشيء المتنازع فيه لا يكون حجّة على الخصم، إنما يكون حّجةً ما ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة. ونظير هذا الذي ذهبت إليه في هذه الكلمة من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به، وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه أبو علي في قول الكميت يريد جمع (الكُبَا) وهو كُساحة البيت مثل الزُّبالة، ويقال الِكبا بالكسر والقصر أيضاً، قال أبو علي، إنما يجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو: (بُرَةٍ وبُرون، وظُبَةٍ وظُبون)، وكُباً ليس بمحذوف اللام. فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف، وإمّا أن يكون جمعَ

---

(١) التنبيه ٨٩/ أوما بعدها.

واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به، واستغنوا عنه بهذا التامّ، فهذا ما عندي في هذه الكلمة»(١).

وذكر الفارسي مثل ذلك في (مقتوين) إذ جمع بالياء والنون بعد حذف ياءي النسب فقال في باب من الجمع بالواو والنون مما حذف فيه ياء النسب وكان حقّه أن يثبتا فيه: «فكما أجري الواحد على الجميع كذلك في (مَقْتَوينَ) وصف الواحد بالجميع على لفظ واحد، فلما دخله الواو والنون وكانا معاقبين لياءي النسب. صارتا كأنهما لغير معنى كما كانتا في (ثُبة وبُرَة) لّما كانتا عوضاً من اللام المحذوفة لم يكونا على حالهما في غير ما هما فيه عِوض(٢).

* لِيَّة:

قال ابن جني: «وقال صخر بن عمرو أخو الخنساء:

إذا ذُكِرَ الإخوانُ رقرقت عَبْرَةً ... وحيّيْت رمساً بين لِيّةَ ثاويا

(لِيَّه) فِعْلة من لويت(٣)، كالطيّة من طَوَيت، والنيّة من نويت، ويجوز أن يكون فِعْله من لفظ قوله:

---

(١) المنصف ١/ ٢٢ وانظر لسان العرب ٥/ ٢١٤ كبا.

(٢) كتاب الشعر ١/ ١٥٥.

(٣) لية: قال المبرد: والأحسن في النسبة إلى حيّة: حيويّ، تحرّك ما قبل الياء الثانية لتقلبها ألفاً، فإنها إذا كانت كذلك انقلبت واواً في النسب. وإن تركت على حالها جاز، وفيه قبح لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة، وذلك قولك حَيِّيّ، ومن قال حيويّ قال في النسب إلى لَيّة ـ وهو المصدر من لويت ـ لَوَويّ، لأنها لَوْية في الأصل، فلما زال الإدغام أظهرت الواو.

فلأيـاً بـلأيٍ مـا حملنـا وليـدنا ....(١)

فيكون أصلُها على هذا (لئية)، ثم خفّف الهمزة فأبدلها ياء، ثم أدغم الياء المبدلة من الهمزة في التي هي لام فصارت (لِيّة). ومن قال في تخفيف (رؤْيا) فلم يدغم لم يجز له ذلك في تخفيف (لئية)، وذلك أنّ اختلاف الحرفين في (رؤيا) مع ما يقدّر من الهمز منعا الإدغام. وأما (لئية) فإذا خفّفت فإنّ الحرفين مثلان، فليس هناك غير الإدغام، وعليه قراءة من قرأ ﴿أَحْسَنُ أَثَـٰثًا وَرِءْيًا﴾[مريم: ٦٩](٢).

قال أبو علي: فيكون تخفيف (رِئيا)، ويكون أيضاً فعِلاً من (رويت). قال: لأنّ للريّان نضارة وحسناً. ولايجوز أن تكون (لِيّة) فيمن جعلها من (لَوَيْت) فُعْلَةً، قياساً على قولهم (قَرنٌ ألوى، وقرون لِيٌ) من قِبل أنهم قد قالوا في ذلك (لِيٌّ وَ لُيٌّ)، ولو كانت (لِيّة) فُعْلة لسمع فيها الضمّ، فإن سُمِعت (ليّة) بالكسر البتّة دلالة على كونها (فِعلة) لاغير، وبهذا نفسه أنكر أبو علي رحمه الله على الفرّاء قوله في قول الشاعر:

وقــد نــرى إذ الحيــاة حِــيُّ ....(٣)

أنـه أراد (فُعْلاً) وكسَّر (حياة) على فُعُل، كقولهم: (خَشَبة وخُشُب، وأكَمَةٌ وأُكُم).

---

(١) البيت لامرئ القيس وعجزه:

عـلى ظهـر محبـوكِ السّـَراة مُحَنَّـبِ

الديوان/ ٥٠ ولسان العرب ١/ ٣٣٥ حَنب، تاج العروس ٢/ ٣١٨.

(٢) قرئت: أحسن أثاثاً وريّا

(٣) رجز للعجاج الديوان ١/ ٤٨٦ وبعده وإذ زمان الناس دَغْفَلِيُّ والحجة ٤/ ١٣٠.

قال أبو علي: لو كانت (حِيّ) فُعْلاً لسمع فيها حُيّ بالضم أيضاً، كما سُمِع في جمع ألوى لِيّ ولُيّ جميعاً.

وهذا عندي ساقط عن الفرّاء، لأنّ له أن يقول لأبي علي: القياس يوجب فيها الضمّ كما سُمْتَ، غير أنها في هذا الموضع لم يكن الضمّ فيها لوقوع الياء الساكنة قبلها، فأتبعت بقّية القوافي، نحو: (البكيّ والصبيّ ودَعفليّ ودوّاريّ) ونحو ذلك، وأمّا ليةّ فلم تقع قافية في البيت فكانت خليقة أن تروى بالضم كما رويت بالكسر، وعلى ذلك يحمل قول الآخر:

يالیتــــه بـــــالبحر أوبليّـــــة ....

وهو بلد بنواحي البحرين، فاعرف ذلك»[1].

وذكر في سر صناعة الإعراب أن أصل (لَيّة وطَيّة) لَوْية وطَوْية، فقلبوا الواو ياء وأدغموا الياء المنقلبة في الثانية فقالوا ليّة وطيّة[2]

وذكر الفارسي أن (رِيّا) بالتخفيف والإدغام قراءة عامر ونافع وأهل المدينة[3] وجعلها الأخفش فِعلاً من رأيت[4] وذكرها الفراء عن بعضهم من رَوِيت[5].

قال الفارسي: ومن خفّف الهمزة من (رئيا) لزم أن يبدل فيها الياء لانكسار

(١) التنبيه ١٣٠/ أو بعدها.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٥ والمنصف ٢/ ٢٨، ٣٧ الخصائص ١/ ١٥٦.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٠٩ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٧١.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٣٩ وهو اختيار الفارسي في الحجة ٥/ ٢١٠.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ١٧١.

ما قبلها، كما تبدل من ذيب وبير، فإذا أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرف مثله، فلا بّد من الإدغام وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو: (رُؤْيا ورؤية ونؤُي) إذا خففت الهمزة فيها، لأن الياء في (رِيّا) قبل مِثْلٍ، ووقعت في (رُويا) قبل ما يجري مجرى المقارب، فإن خففت الهمزة على ما روي عن عاصم من قوله (ريئاً) حذفتها وألقيت حركتها على الياء التي قبلها فقلت (رِيّا) فِلعاً، ومن قال سُوءٌ وسِيٌّ قلب على قياس قوله (رِيّا)»[1].

وردّ على من زعم أن (حَيّ) جمع حياة كبَدَنةٍ وبُدْنٍ، وخطّأه، لأنّ المصادر لا تجمع ولو كان جمعاً لـ(فَعَل) لجاء فيه الضم والكسر كما في (لُيٍّ)، ولم يُسمع في الحيّ إلا الكسر ولم يحك فيها غيره ولم يُدَّع فيها أنها فَعَل ولذا لا يجوز ما ذهب إليه[2].

* **المرّوت:**

قال ابن جنّي في معرض تعليقه على قول البرج بن مُسهِر الطائي:

سرت من لِوَى المَرّوتِ حتى تجاوزت ... إليّ ودوني مِـــن قنـــاةَ شُـــجونُها

(المرّوت: فَعّول) من لفظ المرْت، وهي الأرض التي لا نبت فيها. ولا يجوز أن يكون (فَعْلوتاً) من لفظ المَرّ، لأن فَعْلوتاً ليس من أمثلتهم. فإن قلت: ما أنكرت أن يكـون في الأصـل (فَعَلوتاً) كالرَّغَبوت والرَّهَبـوت، غير أنّـه أسكن استثقالاً لاجتماع المثلين متحرّكين. قيل: هذا يَفسُد من موضعين: أحدهما: أنّ مثال (فَعَل) من المضاعف لا يُدَّغم، نحو: (شرَر وطلَل وزمم)، فإذا كان (فَعَل) يظهر ولا يُدّغم فمثال (فَعَلوت) أولى بالصحّة لِما انضمّ إليه من الزيادة التي بايَنَ فيها شَبَه الفعل،

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢١٠.

(٢) المصدر نفسه ٤/ ١٣٠.

وإذا جاز لأبي الحسن أن يقول في (فَعِلان) من رَدَدْتُ، و (فَعُلان) بالإظهار (ردِدان ورَدُدان)، ويحتجّ للظهور بالزيادة اللاحقة لها، فأن يجوز هذا في (فَعَلان) أجدر.

والآخر: أنه لو كان فَعَلوتاً لكان مُلْحقاً بـ (قَربوس وزرَجون) بمنزلة (المَلَكوت والحَلَبوت)، وإذا كان ملحقاً وجب إظهاره وامتنع إدغامه كـ (قَرْدَدْ، وسُرْدُدْ، وعَفَنْجَح، وسَبَهْلَل، وقَنَعْدَد)، فلو كان كذلك لوجب فيه (مَرَدُوت)، ومثله من شَدَدْت شَدَدوت»[1]

وما ذهب إليه ابن جني من أن وزنها الفَعّول مذهب شيخه الفارسي الذي يرى أنّه ليس في الكلام فَعْلوت وعبارته: «ألا ترى أنه ليس في الكلام (فَعْلوت) فيكون فيه بعض حروف الحيّ، وليس منه، والتاء لام الفعل، فإن قلت فقد جاء المرّوت في قوله:

وما خليجٌ من المَرّوتِ ذو حَدَبٍ يرمي الضريرَ بعودِ الأيْكِ والضالِ

المرّوت: الأرض التي لا تنبت شيئاً.

فإنّه أيضاً (فَعّول) من المَرْت، ولا يكون فَعْلوتاً من المرور، لأنّ هذا الوزن لم يجىء في شيء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو (حيّوت) لم نعلمه في موضع، فإن ذلك أسهل من يدخل في الأبنية ما ليس منها، وإن قلت: فما تنكر أن يكون (حَيّوت) فَعَلوت كالرَّغَبوت، فالتاء فيه زيادة، وإنّما أُسْكِن لكراهة المثلين كما أبدل في الحيوان لكراهة المثلين، ومع ذلك فلو لم يدغم ويثبت للزمك أن تجري اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها

---

(١) التنبيه ١٩٠/ ب وما بعدها.

لالتقاء الساكنين فأسكنت العين من فَعَلوت لتحتمل الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قلبت اللام من (طاغوت وحانوت وجالوت) لمّا لزم حركتها بالضم في فعلوت، فلما قلبت الكلمتان انقلب حرف العلة فيهما، فإسكان العين من فَعَلوت في الحيُّوت كقلب اللام من (طاغوت وحانوت) فذلك إن قاله قائل أمكن أن يقول. وتقول: إنّ المعتلّ يختصّ بأبنية لا تكون في الصحيح، فكذلك فَعَلوت جاء حَيُّوت عليه لما قدّمنا وإن لم تجيء في غير المعتل»[1] وساقها ابن منظور في مرت وهذا يوافق كلام ابن جني والفارسي[2].

وذكر سيبويه وزن فَعّول في الاسم كسَفّود وكَلُّوب وفي الصفة كسَبّوح وقَدّوس[3].وأن التاء تلحق خامسة فيكون الحرف على فَعَلوت في الأسماء كما قالوا رَغَبوت ورَهَبوت وجَبَروت ومَلَكوت، وقد جاء وصفاً كحَلَبوت وتَرَبوت للخيار الفارهة من النوق.

*** مَوْماة:**

قال ابن جني: «وقال تأبّط شرّاً:

يظلّ بموماةٍ ويُمْسي بغيرها جَحيشاً ويَعْرَوْري ظهورَ المهالك

ذهب سيبويه إلى أنّ (مَوْماة) فَعْلَلَة من مضاعف الميم والواو. ومثّلَها بـ (مَرْمرة) فإن قيل: ما يُنكَر أن تكون (فَعْلاة) كأرطارة وعَلْقاة. قيل

(١) الحجة للقرّاء السبعة ٤/ ١٣٦ وما بعدها.

(٢) لسان العرب ٢/ ٨٩ وما بعدها. وذكر أنها بلد لباهلة وقيل لكليب وفي الصحاح أنه اسم واد مرت.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٧٥ و٢٧٢ وانظر المنصف ١/ ١٣٩. السفّود: عود من حديد يُنظم فيه اللحم ليُشوى.

يمنع من ذلك شيئان:

أحدهما: أن (فَعْلَلَة) أكثر من (فَعْلاة). والآخر: أنّك إنْ حملتها على (فَعْلاة) خَلَجْتَها عن سَعة الباب إلى ضيقِه، وكنت تَعدِل بها عن باب (صرصر وجمجم) إلى باب (سَلِس وقلِق).

فإن قلت ما أنكر أن تكون (مَفعَلة) كَمدْعاة ومَوْلاة. قيل: لو فعلت ذلك لعَدَلْتَ به عن باب (فَعْلَلْت) المضاعف إلى باب ما اعتلّت فاؤه ولامه من نحو: (وفيت ووشيت)، وهذا أقلّ من باب (صَلْصَلْت وقَرْقَرْتُ). وقد كسَّرَها على (موامٍ)، وقالوا فيها أيضاً (مَيامٍ) بالياء، وقد أكثرنا من الشواهد على هذا ونحوه في شرح تفسير شعر المتنبي، ولو كانت (مَوْماة) مفعَلة لما كانت لامُها إلّا ياء، لأنّه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واو إلاّ قولهم (واو)»[1].

وذهب سيبويه إلى أنّ (المَوْماة) بمنزلة الدَّوْداة والمَرْمَر لا بمنزلة تَمَسْكَن؛ لأنّ ما جاء هكذا والأول من نفس الحرف هو الكلام الكثير، وأنك لا تكاد تجد في هذا الضرب الميم زائدة إلا قليلاً[2]. فالميم فيها ليست زائدة بل أصل ووزنها فَعْلَلَة.

وذكر ابن سيدة في المخصص أنّ جمعها (موامي) كالسباسب والميامي وأنها معاقبة لغير علّة إلا طلب الخفّة[3].

وذكر ابن منظور من نظائرها: الشَوْشاة والدوداة والجمع موام وعن ابن جني ميامٍ[4].

---

(١) التنبيه ٢١/ ب.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٩٤.

(٣) المخصص ١٠/ ١١٣.

(٤) لسان العرب ١٢/ ٥٦٦ موم: وهي المفازة الواسعة الملساء أو الفلاة لا ماء بها ولا أنيس.

ونقل الزبيدي عن المبرّد قوله فيها المَوْماة والبَوْباة (١).

*** موسى:**

قال ابن جني: «وقال وضّاح بن إسماعيل بن عبد كَلال:

فإن شِئتَ فاقتُلْنا بموسى رَمِيضةٍ جميعاً فقطّعنا بها عُقَد العُرا

(موسى) لا يصرفها الكوفيّون، ويعتقدون فيها أنهّا (فُعْلى)، وهي عندنا نحن (مُفعَل)، ويحكي أصحابُنا (أَوْسَيْتُ رأسَه)، أي حَلَقْتُه ويصرفونها، وهذا يوجب علينا أن يكون مذكّراً، لأنه لو كان على ما نذهب إليه وهي مؤنّثة لوجَب فيها (مُوْساة)، كـ (مَفْصاة ومَعْطاة)، والجواب عن هذا أنه قد يجوز ألاّ يكون صفة فيلزم تأنيثه، بل يكون كـ (مخدَع ومُصْحَف)، غير أنهّ مؤنث، كما أنّ (السراويل والذراع واللسان) كل واحدة منهن مؤنثة»(٢).

واختار مذهب البصريين ابن عصفور فقال: «وعلى مُفعَل ويكون فيهما؛ فالاسم نحو مُصحَف ومُخدَع ومُوسى، ولم يكثر هذا في الكلام اسماً، وهو في الوصف كثير نحو مُكرَم ومُدخَل»(٣).

وذكر سيبويه أن موسى وعيسى أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة. وأن موسى على (مُفعَل) وعيسى (فِعلى)، والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى، (موسى الحديد) مُفعَل، ولو سّميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها

---

(١) تاج العروس ١٣/ ٤٦٩ موم.

(٢) التنبيه ١٧١/ ب.

(٣) الممتع في التصريف ١/ ٧٩.

بمنزلة (معزى)، إلا أنّ الياء في موسى من نفس الكلمة(١).

*** وزن يَرَمْرَم:**

ذهب ابن جني إلى أن (يَرَمْرَم) من قول الشاعر:

ينمـــي وعيـــدهما إليّ وبيننـــا ... شُـمٌّ فـوارعُ مـن هضـابِ يرمرمـا

من الثلاثي الملحق بالخماسي وليست من الرباعي فقال: «وأمّا (يَرَمْرَم) فإنّه ثلاثـيّ، ومثالـه (فَعَلْعَل) وهـو من باب (صَمَحْمَح) و (بَرَهْرَه)، ولا يكـون من مضاعف بنات الأربعة نحو: (قَلْقَلْتُ) و (صعصعت)، لأنه كان يكون (يَفعْلل)، وهذا فاسد من موضعين:

أحدهما: أنّ هذا مثالٌ معدوم.

والآخر: أنْ ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوّلها إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها نحو: (مُدَحرِج ومُسَرْهِف)، وبهما تعلم أنّ (أَلْمَلَماً ويلملماً) من بنات الثلاثة، وهما (فعلعل)، وهذا واضح في التصريف»(٢).

فالياء في (يرمرم) أصل لازائدة، كما ذهب سيبويه في ياء (يَسْتَعُور)، فعدّها بمنزلة عين عضرفوط، وذلك أنّ الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلّا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله، فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد(٣).

وقال في باب الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا: «فيكون الحرف على (فَعَلْعَل) فيهما فالاسـم نحـو: (حَبَرْبَر. وحَوَرْور، وتبربر) والصفـة نحـو:

---

(١) الكتاب ٣/ ٢١٣.

(٢) التنبيه ١٦٧/ أ.

(٣) الكتاب ٤/ ٣١٣ والمنصف ١/ ١٤٥ و٣٠٢.

(صمحمح، ودمكمك، وبَرَهْرَهـةٍ)... ويكـون على فُعَلْعَل، وليـس في الكـلام فِعِلْعِل وفُعُلْعُل»(١).

وعلل ابن جني عدم لحاق الزوائد بنات الأربعة أصلاً لأنه ليس لها تصّرف ذوات الثلاثة وكثرتها، وذلك أن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعل كمنطلـق ومستخـرج. ولذلك عدّت الهمزة في كلمـة (إسطبل) أصـلاً والكلمة خماسية لأنها لم تجر على فعل كما ذهب سيبويه وأبي الحسن (٢). وكذلك همزة إبراهيم وإسماعيل بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون. ولذلك عدّ من الملحق بالخماسـي من الأسـماء ما تكرر فيـه الحرفان الرابع والخامس بمنزلـة تكرير حاء صمحمح وكاف دمكمك. فيكون فعلعلاً. وقال: «وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة بأن كرّروا العين واللام فقالوا: (صمحمح وبرهرهة وجُلَعْلَع ودمكمك) وأحرفاً كثيرة على هذا المثال تعادل باب (حبنطى) في الكثرة أو أكثر منها فاجعلها قياساً في إلحاق الثلاثة بالخمسة»(٣).

*** يَرْنا:**

قال ابن جني في قول العُدَيْل بن الفَرْخِ العِجليّ:

فَـما تُـرْب يرنـا لـو جمعـت ترابَهـا بـأكثر مـن إبنـي نـزارٍ عـلى العـدِّ

«(يَرْنا) يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون (فَعْلى)، والآخر أن يكون (يفعل).

يؤكـد (فَعْلى) كثرتهـا في الاسـم، ويؤكّد (يفعل) أنّا لا نعـرف في الكـلام

(١) المصدر نفسه ٤/ ٢٧٨ وانظر ٣٠١، ٢٩٠ والمنصف ١/ ١٧٦.

(٢) المنصف ١/ ١٤٤.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٧٦.

تركيب (يرن)، وفيه تركيب (رنو)، فكأنها (يفعل) من (رَنَوت)، وقد يجوز أن يكون أراد (أَرْنا) فَعْلى من لفظ (الأرَن)، ثم أبدلت الهمزة ياء كما أبدلت الهمزة ياء في قولهم (باهلة بن يعصر)، ألا تراهم ذكروا أنه إنما سمّي بذلك لقوله:

أَخُلَيْدَ إنّ أباكِ غيَّرَ جسمَه كَرُّ الليالي واختلافُ الأعْصُرِ[1]

رنأ يرنأ: الرنء الصوت، واليَرَنّأ واليُرَنّأ: اسم للحنّاء ويرنأ لحيته يصبغها باليَرَنّأ. والأرن النشاط. وأما (الُيرَنّا) فهو يُفعَّل، وذلك أنّ زيادة الياء أوّلاً أكثر من زيادة الهمزة آخراً، ألا ترى إلى كثرة (يَرْمع ويعمُل ويعسوب ويقطين) وقلّة (هضباء)، ولو سمّيت به (يُرَنّا) لم تصرفه معرفةً لأنه كـ (يُقَطِّع)، فهو من باب (التُنَوِّط والتُبَشِّر)»[2].

فابن جني يجوز في (يرنا) أن تكون على فعلى من (يرن) أو من (أرن)، وأن يكون يفعل من (رنو). وذهب ابن عصفور إلى أنه يفعل وعدّه من ملحق الثلاثي المزيد على وزن الرباعي[3]. غير أنه جعله مهموز الآخر (يرنأ).

* * *

(١) البيت لباهلة بن أعصر وهو في المخصص ٦/ ٣٣ واللسان ٤/ ٥٨١ عصر، وتاج العروس ١٣/ ٦٩. يرن ويرنا: اسم رملة. اللسان ١٣/ ٤٥٧ يرن ويرنا: اللسان ١٣/ ٤٥٧ (يرن).

(٢) التنبيه ٩٦/ أ.

(٣) الممتع في التصريف ١/ ١٦٧، ١٨١.

اليَرْمَع: حجارة ليّنة رقاق بيض تلمع. اللسان ١٣/ ٤٥٧ يرن.

اليعمُل واليعمُلة: الناقة التي يُعمل عليها.

التَنَوُّط والتُنَوِّط: طائر، اللسان ٧/ ٤٢٠ نوط.

التُبُشِّر والتُبَشِّر: طائر يقال هو الصُّفاريّة ولا نظير له إلا التُنَوِّط وهو طائر.

اللهجات

* إشباع الحركة:

جوّز الأعلم في (نكيرة) من قول دريد بن الصمّة:

فإنّـا للحـم السـيف غـير نكـيرة ونلجمـه ولـيس بـذي نُكـر

فقال: «وقوله (غير نكيرة): أي غير حال منكورة، ويجوز أن يريد (غير نكرة)، ثمّ أشبع الكسر ضرورة فحدثت بعدها ياء كما يستمرّ ذلك في الجموع كالصياريف ونحوه، وكما تقول:

وقال الآخر:

....أدنـــو فـــأنظور[1]

كـأنّ في أنيابهـا القرنفـول[2] ....

أراد القرنفل، فأشبع الضمّة حين نشأت بعدها واو»[3].

وقد ذكر ابن جنّي أنّ العرب قد تشبع الضمّة فتحدث بعدها واو[1].

---

(١) البيت لابن هرمة، تمامه:

وأنني حيث ما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

ويروى يُشري في سرّ صناعة الإعراب١/ ٣٣٨، ٢٦، ٢/ ٣٣٨ والتمام في تفسير أشعار هذيل/ ١٦١ وانظر تاج العروس١٤/ ٢٥٣ نظر، والتكملة٣/ ٢١٣والإنصاف/ ٢٤ والمغني/ ٤٨٢.

(٢) رجز في الإنصاف١/ ٢٤ واللسان/ قرنفل.

(٣) شرح الأعلم/ ٥١٤ وما بعدها.

وقال ابن دريد هي لغة طيّئ[٢]، وذكر الزبيدي أنّها لغة لبعض العرب[٣]، وعدّه ابن عصفور من زيادة الحرف للضرورة وتجيء في الألف والواو والياء[٤].

*** حذف نون التثنية لغير إضافة:**

جوّز ابن جنّي في قول تأبّط شرّاً:

هما خطّتا إمّا إسار ومِنّةٌ وإمّا دم والقتل بالحرّ أجدر[٥]

وجهين:

الأول: إضافة (خطّتا) إلى (إسار) وعدم الاعتداد بإمّا فاصلاً بينهما.

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠ والإنصاف ١/ ٢٣ ـ ٣٠ وعدّها ضرورة.

(٢) جمهرة اللغة٢/ ٧٦٤.

(٣) تاج العروس١٤/ ٢٥٣ والتكملة ٣/ ٢١٣والأمالي الشجرية١/ ٢٢٢.

(٤) ٢٢٢ شرح الجمل ٢/ ٥٥٧ قال ابن عصفور: «ومن ذلك زيادة حرف مد ولين إشباعاً للحركة فمما جاء من ذلك في الياء:

يحبك قلبي ما حييت فإن أمت يحبّك عظمٌ في التراب تريب

أراد (تَرِباً) ومما جاء من ذلك في الألف قوله:

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الأذناب

ومما جاء من ذلك في الواو قوله:

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ»

(٥) الديوان/ ٨٩ وروايته فيه: لكم خصلة إما إسار ومنّة.

والثاني: حذف النون من (خطّتان) على لغة من يحذف نون المثنّى لغير إضافة، لأنّه حكي ذلك عن العرب، وذكر مما يعزى إلى كلام البهائم قول الحجلة للقطاة (بيضك ثنتا وبيضي مئتا).

وذكر أنّ الفرّاء ذهب إلى حذف النون استخفافاً من قول الشاعر:

لهـــا متنتـــان خظاتـــا كـــما أكـبّ عـلى سـاعديه النَّمـر[1]

وقول الآخر:

لنـا أعنُـزٌ لُـبْنٌ ثـلاثٌ فبعضـها لأولادها ثنتـا ومـا بيننـا عنـزُ[2]

مستدلاً على ذلك بقول الآخر:

ومتنتـــان خظاتـــان كزحلـوفٍ مـن الهضـبِ[3]

وذكر في سرّ صناعة الإعراب عن الكسائي أنّه أراد (خظَتا)، فلمّا حرّك التاء ردّ الألف التي هي بدل من لام الفعل التي حذفت لسكونها وسكون التاء، فلمّا تحرّكت التاء ردّها، فقال (خظاتا).

وردّ عليه بأنّ ذلك يُلزمه أن يقول في (قَضَتا وغزتا: قضاتا وغزاتا)، ثمّ قال: إلاّ أنّ له أن يقول إنّ الشاعر لمّا اضطرّ أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة

---

(١) البيت لامرئ القيس الديوان/ ١٦٤ وسر صناعة الإعراب٢/ ٤٨٤ والأشباه والنظائر ٥/ ٤٦ والخزانة٧/ ٥٠٠ واللسان١٣/ ٣٩٨ متن وشرح المرزوقي/ ٨٠.

(٢) البيت في الخصائص٢/ ٤٣٠ وسر صناعة الإعراب٢/ ٤٨٧ والممتع في التصريف٢/ ٥٢٧ وشرح شواهد الشافية/ ١٥٩ والخزانة٧/ ٥٨٠ وشرح المرزوقي/ ٨٠.

(٣) التنبيه ١٧/ ب.

اللازمة في نحو: (قولا وبيعا وخافا)، وأنّ مذهب الفرّاء حذف النون من (خظاتان) كما في قول أبي داود الإيادي:

ومتنتان خظاتان كزُحلوفٍ من الهضب(١)

ورجّح قول الكسائي لأنه أقيس عنده من قول الفرّاء، وذلك أنّ حذف نون التثنية شيء غير معروف(٢).

وذكر في الخصائص أنّ القول بحذف نون التثنية لغير إضافة مذهب الكوفيين(٣).

وعدّه ابن هشام من الضرائر(٤).

*** ذو الطائية:**

ذهب المرزوقي إلى أنّ (ذو) من قول الشاعر قوّال:

قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هَلُمَّ فإنّ المشرفيَّ الفرائض

اسم موصول بمعنى الذي وهي لفظة طائية تجيء بهذه الصورة في كلّ حال ولا تُغيَّر(٥).

---

(١) الديوان/ ٢٨٨ والحماسة البصريّة ٢/ ٣٢٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٤، ٤٨٧ والممتع في التصريف٢/ ٥٢٦.

(٢) سر صناغة الإعراب ٢/ ٤٨٤ وما بعدها.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٣٠.

(٤) مغني اللبيب/ ٨٤٣.

(٥) شرح المرزوقي/ ٦٤٠ و/ ١١٥٩ و١٧٤٧ وانظلر شرح الأعلم/ ٣٨٧.

وذكر التبريزي أنّ (ذو) لفظة طائية في معنى الذي، يقولون :(هذا ذو قال ذاك، ورأيت ذو قال ذاك، ومررت بذو قال ذاك)، فيحتاج من الصلة إلى مثل ما يحتاج إليه الذي، لكنها تقع في لغتهم للمذكر والمؤنث، ولهذا صلح أن يقول:

....بئـــري ذو حفـــرت...[1]

والبئر مؤنثة[2].

وأما ابن جني فذكر أنّ لغة طيئ أن يقال: (ذو) للمذكر و (ذات) للمؤنث، وعبارته:

«ومن أبيات عارق أيضاً:

لـئن لم تغـيّر مـا قـد صـنعتم لأَنتَحِـيَنَ للعظـم ذو أنـا عارقُـه[3]

هذه لغة طائيـة تقـول: (هذا ذو رأيت، ووجدتُ ذو طلبتُ، ومررتُ بذو تعرف) أي الذي.

ويقال في المؤنث: (هذه ذات رأيتُ، وكلّمت ذاتُ تعرف، ومررت بذات في الدار)، فتلزم الضمة في المؤنث كالواو في المذكر، ولغات الذي والتي كثيرة جداً»[4].

---

(١) البيت بتمامه:

فـإت المـاء مـاء أبي وجـدي وبئـري ذو حفـرت وذو طويـتُ

(٢) شرح التبريزي ٢/ ١٥٢ و٣/ ١٥٦ وشرح الأعلم/ ١٦٨.

(٣) كتاب الشعر٢/ ٤١٥ والمحتسب١/ ١٤٢. ونسب في اللسان إلى قيس بن جروة ١٠/ ٢٥٠ عرق.

(٤) التنبيه ١٩٠/ ب.

وفي المحتسب عدّ وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم شاذّاً وذكر أنّ هذا لم يأت إلاّ في الفعل نحو: (يغزو، ويدعو، ويخلو)، وأمّا ذو الطائية فشاذّ، وذهب إلى أنّ منهم من يغيّر هذه الواو في النصب والجرّ، فيقول) رأيت ذا قام أخوه، ومررت بذي قام أخوه. ثم قال: «وسألت أبا عليّ عن حكاية أبي زيد (فعلته من ذي إلينا)، فقال: أراد من الذي إلينا، فقلت: فهذا يوجب عليه أن يقول: من ذو إلينا. فقال ـ وهو كما قال ـ قد تغيّر هذه الواو في النصب والجرّ، وعلى أنّ (ذو) هذه لمّا كانت موصولة وقعت واوها حشواً فأشبهت واو طومار، كما أشبهت عند صاحب الكتاب ياء معديكرب ياء دردبيس»[1].

ويؤكّد ما ذهب إليه ابن جنّي قول ابن الشجري: «والسادسة أنّ منهم من يقيم مقام الذي (ذو) ومقام التي (ذات)، وهي لغة طيئ، يقولون: (زيد ذو قام، وهند ذات قامت) بمعنى التي قامت:

فإنّ بيت تميمٍ ذو سمعت به فيه تَنَمَّتْ وأرستْ عِزَّها مُضَرُ

و (ذو) موحّدة على كلّ حال في التثنية والجمع، وكذلك (ذات) موحّدة مضمومة في كلّ حال.

قال الفرّاء: سمعت بعضهم يقول: (بالفضل ذو فضّلكم الله به، وبالكرامة

---

(١) المحتسب ١/ ١٤٢. الطومار: الصحيفة. اللسان ٤/ ٥٠٣ طمر.

الدردبيس: خرزة سوداء كأنّ سوادها لون الكبد إذا رفعتها واستشففتها رأيتها تَشِفُّ مثل لون العنبة الحمراء تتحبَّب بها المرأة إلى زوجها توجد في قبور عاد وقيل الشيخ الكبير الهِمُّ. اللسان ٦/ ٨١ درس.

ذات أكرمكم الله بها). ومنهم من يجعل (ذو) بمعنى الذي والتي، فيقول: (هذه هند ذو سمعت بها، ومررت بهند ذو سمعت بها، ورأيت أخويك ذو مررت بهما، ومررت بالقوم ذو سمعت بهم) كما جعلوا (مَن) للذكر والأنثى وللاثنين والجميع. قال سنان بن الفحل الطائيّ:

فإنّ الماء ماء أبي وجدّي وبئري ذو حفرت وذو طويت

قال بعض النحويين: وربما ثنّوا وجمعوا، فقالوا: (هذا ذوا تعرف، وهؤلاء ذووتعرف، وهاتان ذوا تعرف، وهؤلاء ذوات تعرف)، ويضمّون التاء على كلّ حال»(١).

وذكر الفارسي في كتاب الشعر مجيء (ذو) اسماً موصولاً بمعنى الذي(٢).

وذهب ابن مالك إلى أنّ ذو الطائية مبنية غالباً، وحكى حكاية الفرّاء وقال: «وبناؤها هو المشهور وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب (ذو) بمعنى صاحب... ومنهم من يقول رأيت ذات فعلت وذوات فعلن، بمعنى التي فعلت، واللاتي فعلن»(٣).

وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها(٤). ونقل أبو حيّان عن الأزهري أنَّ (ذو) في لغة طيئ تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما،

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٥.

(٢)كتاب الشعر ٢/ ٤١٥.

(٣) التسهيل/ ٣٤ وشرحه ١/ ١٩٥.

(٤) المقرّب ١/ ٥٦ والخزانة ٦/ ٣٤.

وأمّا (ذات) فالأفصح فيها ألاّتثنّى ولا تجمع، يكون هذا للمؤنثة وتثنيتها وجمعها مبنية على الضمّ رفعاً ونصباً وجرّاً. وعن بعضهم إعرابها إعراب ذات بمعنى صاحبة[1].

*** الحِباب:**

ذهب الأعلم إلى أنّ الحِباب لغة في الحُبّ لهذيل فقال: «والحباب الحبّ بلغة هذيل. ويقال هو جمع حُبّ، ويقال هو بمعنى المُحابّة، مصدر حاببتُه كالخِلال والمخاللة من خالَلْته»[2].

وجاء في اللسان الحباب بالكسر: المُحابّة والمُوادّة والحُبّ. قال أبو ذؤيب:

فقلتُ لقلبي يا لك الخيرُ إنّما ... يُدَلّيك للخير الجديد حِبابُها[3]

وقال صخر الغي:

إنّي بِدهماءَ عَنَّ ما أجِدُ ... عاودَني من حِبابها الزُّوَّدُ[4]

*** أفّ:**

ساق ابن جنّي لـ (أفّ) سبع لغات نقلها عن الفارسي فقال:

فأُفٍّ لدنيا لايدوم نعيمُها ... تقَلَّبُ تاراتٍ بنا وتَصَرَّفُ

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٠٠٧.

(٢) شرح الأعلم/ ٢٢٩.

(٣) الديوان/ ٣٤.

(٤) اللسان ١/ ٢٨٨ـ ٢٩٠.

أخبرنا أبـو عليّ أنّ في (أفّ) سبعَ لغاتٍ: (أفّ، وأفِّ، وأفَّ، وأفّاً، وأفٌّ، وأفٍّ، وأفّى ممـال)، وهـو الـذي يقول فيـه العامّـة (أفّي) بالياء. وزاد غيره (أفُ) خفيفة.

وهذه اللفظـة أحد الأسماء المسمّى بها الفعل في الخبر، وهي اسم لأتضجّر كما أنّ (آه) اسم أتألّم، و (هيهات) اسم بَعُد، و (شتّان) اسم افترق، و (لبّ) اسم أجيئك، و (دهددين) اسـم بطَل، و (ويك) اسم أعجب، و (إيّاي) اسم أتنحّى، وقد ذكرنا ذلك في غير موضع، وهي مبنيّة من حيث بنيت بقيّة هذه الأسماء.

فمن ضـمّ أتبع الضـمّ مثلـه، ومن فتح هرب إلى الفتحـة لخفّتهـا من ثقل التضعيف، ومن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن نوّن أراد التنكير، أي تضجُّراً، ومن لم ينوّن نوى التعريف، أي التضجُّر، ومنحذف فكقَط تخفيفاً وهرباً من ثقل التكرير، ولكن نقول من قال (أفّى) فأمال طريف، وذلك أنّك تجد بذلك اسماً مبنيّاً فيه ألف التأنيث، وذلك عزيز جدّاً، وإنّما ذلك فيما فيه تاء التأنيث، نحـو: (ذَيَّةَ، وكَيَّةَ، وذَيتَ، وكَيتَ)، ومثـل ذلك قولُهم: (هَنّا) في معنى ههنا»[1].

وقال الأعلم: «ومعنى (أفّ) الزجر والإبعاد، وهي اسم من أسماء الفعل، وجب لها البناء لوقوعها موقعه، وتقديره بُعداً وسُحقاً، إلاّ أنّ بُعداً مصدر جارٍ على فعله فانتصب به، وأف صوت لم يؤخذ من فعل، وإنّما هو كناية عنه، كما كانت (هلُمّ وإيهٍ)ونحوهما فلم تعرب.

وفيها لغات: تُضمّ وتفتح وتكسر، وتنوّن إذا أريد بها النكرة، وإن أريد بها

(١) التنبيه ١٤٢/ أ وما بعدها. ونقله صاحب الشرح المعزوّ إلى المعرّي/ ٧٤٧.

المعرفة لم تنوّن. وقديقال فيها (أُفّا) بألف و (أَفْ) مخفّفة كقَط»[١].

وذكر الأخفش من لغاتها (أفّاً) جُعلت مثل (تَعساً)، و (أُفَّ)، وذلك أنّ بعض العرب يقول (أفَّ لك) على الحكاية، أي لاتقل لهما هذا القول. وعدّ الرفع قبيحاً لأنّه لم يجئ بعده اللام، وذهب إلى أنّ من كسر فقال (أفِّ) كثير وهو أجود.

وأنّ بعضهم كسر ونوّن فقال (أفٍّ)، وبعضهم قال (أفّي)، كأنّه أضاف القول إلى نفسه فقال (أُفّي هذا لكما). وهذه اللغة الأخيرة التي ذكرها عدّها ابن جني من قول العامـة وردها إلى الإمالة، وجعل الأخفش المكسور من هذا منوّناً وغير منوّن، على أنه اسم غير متمكّن، نحو أمسِ وما أشبهه، والمفتوح بغير نون كذلك[٢].

* علّ لغة في لعلّ:

قال الأعلم: وقوله (علّ) أراد لعلّ، وهي لغة[٣] ومذهب سيبويه أنها الأصل في (لعلّ)، واللام الأولى زائدة. قال:

«ولعلّ حكاية، لأنّ اللام ها هنا زائدة بمنـزلتها في لأَفعلَنَّ، ألا ترى أنّك تقول: (علّك)»[٤].

وذكر ابن هشام أنّ (علّ) لغـة في لعلّ، وهـي أصلها عنـد من زعـم زيادة

---

(١) شرح الأعلم/ ٧٢٠ وما بعدها.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٢١ وما بعدها.

(٣) شرح الأعلم/ ٨٧٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٣٢ واختاره المبرد وبعض البصريين شرح المفصل ٨/ ٨٧.

اللام.[١] ونقل عن بعض أصحاب الفرّاء أنّ لعلّ تنصب الاسمين، وعن يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وحكى (لعلّ أباك منطلقاً). قال: وعقيل يخفضون بها المبتدأ[٢].

والقول بزيادة اللام مذهب البصريين، وذلك أنّهم وجدوها تستعمل في كلامهم كثيراً عارية عن اللام بمعنى لعلّ فاستدلّوا على زيادتها.

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ اللام أصلية، لأنّ لعلّ حرف، وحروف الحروف أصلية، وحروف الزيادة تختصّ بالأسماء والأفعال. واختار الأنباري مذهب الكوفيين، وردّ على البصريين بأنّ اللام إنما حذفت من لعل كثيراً في الشعر لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلعّبت العرب بهذه الكلمة فقالوا: (لعلّ، ولعَلْنَ، ولَعَنَّ بالعين غير معجمة، ورَعَنَّ وعَنَّ، ولغلّ، وغَلّ)، فلمّا كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال[٣].

واختار ابن جني مذهب البصريين[٤].

وزاد ابن يعيش: (عنّ، ولغَنّ، وأنّ، لأَنّ)[٥].

*** رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع:**

ذهب صاحب الشرح المعزوّ إلى المعرّي إلى أنّ رفع المستثنى بإلاّ في

---

(١) مغني اللبيب/ ٢٠٦.

(٢) المصدر نفسه/ ٣٧٧.

(٣) الإنصاف ١/ ٢١٨ وانظر المغني/ ٣٧٩.

(٤) الخصائص ١/ ٣١٦.

(٥) شرح المفصل ٨/ ٨٧ وما بعدها.

الاستثناء المنقطع لغة تميم. قال:

لــيس علــيهم إذا يغــدون أرديــة إلاّ جيــادَ قِســيِّ النبــعِ واللُّجُــمِ

(إلاّ جياد) بالنصب لأنّـه منقطع مما قبلـه، وبنو تميم يرفعون مثل هذا على البدل»(١).

وذكر أبو حيّان أنّ الاستثناء المنقطع إذا صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه وتأخّر فبنو تميم يجيزون الإتباع فيه كالمتصل، وأنّ النصب عندهم أفصح من البدل. أما الحجازيون فيوجبون نصبه، فإن تقدّم على المستثنى منه لم يجز فيه إلاّ النصب(٢).

وقال سيبويه: «هذا باب يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغـة أهـل الحجـاز، وذلك قـولك: (ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً)، جاؤوا بـه على معنى (ولكنّ حماراً)، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكنّ)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون (لاأحدفيها إلاّ حمارٌ)، أرادوا ليس فيها إلاّحمارٌ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدميّ، ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلاّ حمار، وإن شئت جعلته إنسانها، ... ومثل ذلك (ما لي عتاب إلاّالسيف)، جعله عتابه، كما أنّك تقول: (ما أنت إلاّ سيراً) إذا جعلته هو السير... وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل»(٣).

---

(١) الشرح المعزو إلى المعري/ ٩١٩.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٥١١.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٢١ـ٣٢٤ وانظر الإنصاف/ ٢٦٩ وشرح المفصل٢/ ٨٠، ١١٧ والتصريح ١/ ٣٥٣.

*** قلب الياء ألفاً في لغة طيئ:**

ذهب ابن جني إلى أنّ طيّئ تقلب الياء ألفاً، فيقولون في: (فني: فنى)، وفي (رضي: رضا)، وفي (بقي: بقى)، فقال:

«قال كلثوم بن صعب:

فليت غداً يوم سواه وما بقى   من الدهر ليل يحبس الناس سرمدا

هذه لغة طائية، يقولون في نحو: (بقي وفني: بقى وفنى)، غير أنّ هذه الفتحة عندهم عارضة غير معتدّة، يدلّك على ذلك قولهم في المضارع (يفنى ويبقى)، ورَضا: يرضى)، فلو كانت فتحة الماضي معتدّة عندهم وببال في اعتقادهم لما فتحوا العين في المضارع، ولوجب أن يقولوا (رَضا، يرضو، وبقى يَبقي)، وأيضاً فإنّهم يقولون في (جارية: جاراة، وفي ناصية: ناصاة)، وقد وقع الاجتماع على أنّ من قال في (مَدارٍ ومعايٍ: مدارى ومعايا) لم يقل في (قاضٍ: قاضى)، ولا في (ساعٍ: ساعى)، مخافة أن يلتبس فاعِل بفاعَل، من حيث كانا مثالين موجودين في الكلام، فخافوا التباس أحدهما بصاحبه، وليس في الكلام شيء على مثال مفاعَل مفتوح العين فيلتبس به مدارى ومعايا، وقد تراهم مع هذا قالوا: جاراة وناصاة، ولم يخافوا التباس فاعِلة بفاعَلة، فلولا أنّ لغة طيّئ في نحو هذا، وإن كانوا إنّما أرادوا به الاستخفاف، غير محتسبة عندهم، ولا محفول بها في اعتقادهم لَما انصرفوا عن الكسر إلى الفتح مع ما اجتنبوه في غيره من التباس مثال بمثال.

ونحو من هذا التغيير الذي لابال به عندهم فتح العين في (يَطَأ ويَسَع)، لّما كانت عارضة لأجل حروف الحلق لم يعتدّوها، وأقرّوا الفاء محذوفة بحالها، هذا على أنّهم قد تصوّروا فيه أيضاً ما يقلّ نحوُه، أعني مجيئه على أنّ أصله (فَعَل،

يَفعِل)، فتركوا الاعتداد بالفتحة، وعاملوا المثال معاملةَ ما عينه مكسورة البتة، وإذا لم يحفلوا بفتحة عين نحو: (بقى، وفنى، ورَضا) لأنها في بعض اللغات وعند قليل يغرق في جمّة الكثير أحرى وأحجى»(١).

وعلّل المرزوقي قلب الياء ألفاً في هذه اللغة بأنهم فرّوا من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت الياء ألفاً(٢).

وذكرها ابن جني في موضع آخر وذلك في قول بعض بني بولان من طيّئ:

نستوقد النبل بالحضيض ونصـ　　　ـطاد نفوساً بُنَتْ على الكرم(٣)

وقال إنّ قوله: (بنت) بمعنى (بنيت)، وهي طائية، وكذلك (فَنى) من قول طفيل الغنويّ:

فلـمّا فنى ما في الكنائن ضاربوا　　　إلى القرع من جِلد الهِجان المُجَوَّبِ

وذهب إلى أنّ الكسرة المبدلة في نحو هذا فتحة مُبقّاة الحكم غيرُ منسيّة ولا مطّرحة، لأنّ من قال في (فني: فنى) وفي (رضي: رَضا)، لا يقول في مضارعه إلاّ (يبقى ويفنى) البتة، ولو كان الفعل مبنياً عنده على (فَعَل) أو منصرفاً به عن إرادة (فَعِل) معنىً، كما انصرف به عنه لفظاً لوجب أن يقول يَرضو ويَفنو، كقولك يغزو، وقولهم فنى يفنى ورَضى يرضى دليل عل إرادة الكسرة عندهم في الماضي، وعلى أنها في حكم الملفوظ به، وإذا كانوا اعتدّوا حركة العين في نحو: (خاف

---

(١) التنبيه ١٥٥/ أ وما بعدها.

(٢) شرح المرزوقي/ ١٣٨٩، ١٦٦.

(٣) البيت في شرح الشافية ٣/ ١١١ وشرح شواهدها/ ٤٨ واللسان ١٤/ ٨٠، ٩٤ بقي، بني وشرح المرزوقي/ ١٦٥.

ونام) وإن لم تظهر العين البتة، فأن يعتدوا بكسرة العين التي تظهر في أكثر اللغات عند أغلب الأحوال أجدر وأخلق[١].

وذكر الأنباري أنهم يقولون: (باقاة) في باقية فيبدلون من الكسرة فتحة، فتنقلب الياء ألفاً[٢].

وقال ابن الحاجب: «وإن كان على فعِل فتحت عينه أو كسرت إن كان مثالاً، وطيئ تقول في باب بقي يبقى: بقى يبقى. وأما فضِل يَفضُل، ونعِم يَنعُم فمن التداخل»[٣].

وذهب الرضي إلى أنهم يجوّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورٌ ما قبلها نحو بَقى، ودُعى، وناصاة[٤].

❑ ❑ ❑

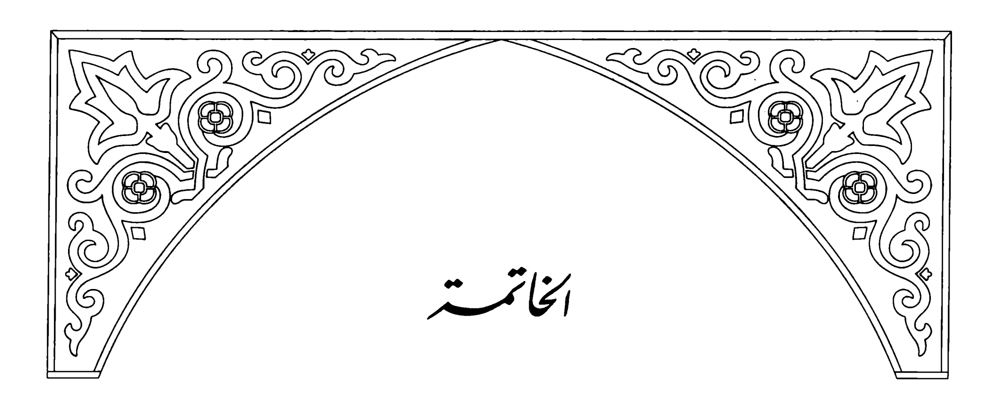
---

(١) التنبيه ٣٢/ أ وما بعدها.

(٢) الإنصاف ١/ ٧٥.

(٣) شرح الشافية ١/ ١٣٤.

(٤) المصدر نفسه ١/ ١٢٥.



الخاتمة

(نتائج البحث)

ـ اختلفت مقاصد شرّاح الحماسة في شروحهم؛ فقصر ابن جني شرحه على ما في الحماسة من مسائل مشكلة في النحو والصرف والاشتقاق والعروض. وانصرف المرزوقي إلى نقد الشعر وتفسير معاني الأبيات وتوضيح غريبها وإعراب ما فيها لتوضيح المعنى وسوق المتشابه والمختلف، وبيان ما أجاد فيه الشعراء وما قصّروا عنه، وأراد التبريزي أن يقدّم شرحاً جامعاً لما في شروح غيره، فجمع التفسير والنقد والأخبار والإعراب والاشتقاق، فاقتصر عمله في أغلب الأحيان على جمع ما تناثر في بقية الشروح. وأما الأعلم وصاحب الشرح المعزوّ إلى المعرّي فقد قدّما شرحاً موجزاً يتناول المعنى العام وتوثيق الأشعار والروايات.

ـ لا يخفى على قارئ هذه الشروح إفادة بعضها من بعض، ولا سيما شرح ابن جني، إذ أفادوا منه جميعاً، كما يرى نقل التبريزي الواضح عن المرزوقي وكأنه ضمّن كتابه شرح المرزوقي كاملاً. وأضاف إليه ما نقله عن ابن جني من اشتقاق أسماء الشعراء وبعض التعليقات، وما نقله عن غيرهما كالعسكري وأبي رياش والرياشي والنمري والأعرابي والمعرّي من تحقيق عزو الأبيات والأخبار والروايات واللغة.

ـ أوجز الشرّاح عدا ابن جني في تناول المسائل النحوية والصرفية، وعدّوا

الإسهاب فيها من الفضول، ولخّصوا مذاهب النحويين فيها، ولم يعنوا كثيراً بعزو الآراء إلى أصحابها. أما ابن جني فكان يسهب غالباً في عرض المسائل ويناقش جوانبها، ويزيل عنها كلّ لبس أو إبهام، ويوجز أحياناً فيكتفي بسوق الشواهد والأمثلة.

- يقوم منهج ابن جني في شرحه على الاختيار؛ فيختار من الأبيات ما فيها من مسائل مشكلة. أما المرزوقي والتبريزي فيقوم منهجهما على تفسير الأبيات بيتاً بيتاً.

- تظهر براعة ابن جني في كثرة التأويلات والتعليلات وعرض المذاهب وتحليلها ومناقشتها وتحديد الجيد والأجود أو عرض وجه لم يروه، واختيار ما يتوافق مع مذهبه أو مع مذهب البصريين.

- يربط ابن جني المعنى بالصنعة النحوية، فيقبل ما يوافقها، ويذكر وجوهه الجائزة، ويرفض ما يخالفها ويردّه. ويجعلها رائده في توجيه المعنى مراعياً أصولهم النحوية، وإذا تعارضا يلجأ إلى التأويل، وقد يعدل عن وجه إلى آخر يجده أهون في الصنعة فيعدل عن ضرورة أشدّ إلى ضرورة أهون لتخريج البيت، ويستنتج الأصول التي يقوم عليها كلام العرب، فيبيّن ما يجوز وما لا يجوز حمله عليه لأنّه خلافه، ويدعو إلى الحمل على الظاهر ما أمكن، ويذكر بعض أصولهم من ذلك أنّ العرب إذا نقلت شيئاً عن موضعه إلى موضع آخرمكنّته في الثاني وثبّتت قدمه عليه، فإذا نقلت الأسماء إلى الوصف بها أعملتها فرفعت بها الظاهر. وقد يتطرّق إلى ما يخالف أصولهم كتأنيث المذكّر لأنه مفارقة أصل إلى فرع ويقيس عليه.

- يتّخذ ابن جني من السماع والقياس تكأة له ويعوّل عليهما كثيراً في تعليل

أحكامه وفي مناقشة المسائل وعرض آراء النحاة وترجيح الأصول، فيقيس ما يرد على المسموع من القرآن والشعر، ويبيّن ما يجوز في القياس وما لا يجوز وما يضعف وما يقلّ في السماع، وإذا تعارضا غلّب السماع. وقد يتّخذ منهما وسيلة للرّد على مخالف سيبويه وينتصر له ويثبت صحّة مذهبه، وينبّه على ما شذّ عن القياس ويبيّن وجه القياس فيه فيقيس المسألة على نظائرها، ويقيس على مذاهب النحاة، ويؤوّل الكلام وفق ذلك، كما يقيس على أصولهم كإجراء الشيء مجرى نقيضه كما يجروه مجرى نظيره. وقد يختار من آراء البصريين ويحتجّ بها ويقيس عليها، وقد يجيز فيها وجهاً آخر أو يخالفها.

ـ يعتمد في اختياره على السماع والقياس ولزوم الظاهر فيجوّز قياس قلب الواو الواقعة فاء همزة مخالفاً البصريين، ويختار مذهب الأخفش لأنه محض القياس، ويقيس مذهباً على مذهب آخر فيردّ مذهب الأخفش في رفع الاسم بعد إن وإذا على الابتداء إلى مذهب يونس في تجويزه عطف المبتدأ وخبره على الشرط وجوابه لمضارعته للمبتدأ وخبره، وقد يحمل معنى أداةً على معنى غيرها قياساً على غيرها، فيحمل لو على معنى لولا على تقدير حذف (لا) منها وتعويض كان منها في قول الشاعر:

وتركتنا لحماً على وضمٍ لو كنت تستبقي من اللحم

كما حذفت كان وعوضت ما منها في قوله:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم يأكلهم الضبع

ـ وحمل (لا) على (ليس) في رفع النكرة من غير تكرار وإضمار الخبر. واتّخذ من وقوع (أنْ) بعد الفعل (تودّ) دليلاً على تعدّيه إلى مفعولين لأنها تقع بعد هذه

الأفعال وتعلّقها عن العمل وتسدّ مسدّ المفعولين. كما ضعّف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأنّ القياس يكاد يحظره، وجوّزه المرزوقي والتبريزي إذا اختصّت الصفة.

وذهب إلى أنّ حذف حرف الجرّ لا ينقاس لأنّ حذفه يؤدي إلى اختصار المختصر تبعاً للفارسي، وعدّ من ذلك مجيء الحال الدالة على الترتيب اتساعاً للبناء في الحال.

واستدلّ على قوّة شبه الظرف بالفعل بنصب (كم) الاستفهامية على الظرفية أو على المصدرية، وبعطف الجار والمجرور والجملة الاسمية على الفعلية، وبالشرط بالظرف مع أنّ الشرط بابه الفعل، وألمع إلى أنّ العرب قد تستعمل الشيء موضع الشيء كاستعمال تكسير القلّة مع إرادة الكثرة، واستعمال تكسير الكثرة موضع القلّة.

- تكلّم على الشاذ في الاستعمال والمطّرد في القياس والاستعمال، فنبّه على ما يأتي شاذاً في جمع التكسير والنسب والتصغير وتأنيث المذكر والبدل كإبدال المضعف ياء، وإبدال الواو تاء إذا وقعت فاء، وإبدال التاء في التكسير واواً، وإبدال الواو المفتوحة همزة، وتصغير أبناء على أبنيون، والجمع على حذف الزيادة، وتصحيح أغيلت واستحوذ، وإقامة الصفة مقام الموصوف، وأنّ التزام الشاعر من الضرورة في غير ضرورة شاذ في الاستعمال وغير مطالب به على وجه القياس.

- نبّه على ما يأتي ضرورة كوضع لم موضع ما، وما يأتي على غير ضرورة كوضع لا موضع ما.

- خالف من لا يجيز الإخبار عن ضمير المتكلّم لوروده في السماع والقياس.

ـ تطرّق أحياناً إلى ما تلحن فيه العامّة.

ـ احتفى شرّاح الحماسة بآراء البصريين واختاروها في أكثر القضايا التي تناولوها، وصرّحوا بأنهم بصريّون، وساقوا مذهب الكوفيين، واكتفوا أحياناً بعرض المذهبين.

ـ فاختاروا مذهب البصريين في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل خلافاً للكوفيين، ومنع تقديمها على عاملها الظرفي خلافاً للأخفش وفي تضعيف عطف الظاهر على ضمير المتكلم حتى يؤكّد، وفي منع توكيد النكرة، وفي جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب في بدل البعض والاشتمال ومنعه في غيره تبعاً للفارسي، وفي منع إبدال الكل من البعض خلافاً للفارسي، وفي إعمال مبالغة اسم الفاعل، ومنع تقديم جواب الشرط عليه خلافاً للمبرّد، وفي إعمال الثاني في التنازع، ومنع نيابة حرف عن حرف، ونصب الفعل بعد الفاء بأن مضمرة، وجواز الترخيم في غير العلم، وتذكير (فعيل) صفة للمؤنث، وإعمال (كأنْ) مخفّفة، ومجيء كلا مفرداً لتوكيد المثنّى، وإعمال (ربّ) محذوفة بعد الواو والفاء وبل.

ـ اتّسم ابن جنّي بالموضوعية في عرض مذاهب النحويين واختيار الأصوب منها، فكان يحترم آراءهم ويقف عندها محلّلاً ومناقشاً ليبيّن الأعلى والأقوى مما يتوافق مع الصنعة النحوية ولا يجرِّح أو يغضّ من آرائهم، ويؤوّل البيت على مذاهبهم، ويستحسن ما يراه صواباً وقد يجيز وجهاً آخر.

ـ وإذا رأى في بعض آرائهم ما يجانب الصواب أبدى رأيه فيه وعلّل ما ذهب إليه كما فعل في تخطئته لثعلب في رواية زمرّدة موضع زنمردة على إدغام النون في الميم لأنّ ذلك يؤدّي إلى التباس وزن بآخر.

ـ نقل ابن جنّي عن الفارسي كثيراً واستشهد بآرائه وقاس عليها وتابعه في كثير منها وأشاد به في غير موضع من كتابه، وعزا بعض ما نسب إليه من غلط إلى أخذهم كلامـه على ظاهـره، فقد تابعه في جواز إبدال الشين من السين وجوّز أن تكون أصلاً، وفي مجيء المبدل منه في مواضع كثيرة في حكم الحاضر غير المستغنى عنه، وفي مجيء (جميعاً) منصوباً على المصدر لأنه عدّه من المصادر التي جاءت على فعيل، وخالفه في بعض المسائل وردّ عليه. فقد خالفه في جعله لام الرشاء ياء وذهب إلى أنها واو. وأخذ عليه تجويزه شيئاً لم يجزه غيره كتجويز كون كاف الإضمار وصلاً تشبيهاً له بهائه، وأخذ عليه إمعانه في التأوّل ةتقدير المحذوف في بعض المواضع وردّ عليه، وخالفه في ردّه على الفرّاء في كلامه على لِيّ وحِيّ، ورأى في ردّه على الأخفش تجشُّماً واستكراهاً فأنصف الأخفش وبيّن أنّ رأيه محض القياس.

ـ كان يسوق آراء سيبويه ويتابعه في بعضها كوجوب الحمل على الظاهر ما أمكن ويرجّحه على رأي الخليل، ويحتجّ بآرائه لتأكيد ما يذهب إليه، وخالفه في بعض المواضع من ذلك ما حمله على الغلط في الجر بالمجاورة، وفي جواز رفع الاسـم بالظرف، واسـتدرك عليـه بعض الأمثلـة التي فاتـه استعمالها في الكتاب كعَدَولى وعِفرّين وعُياهم.

ـ اختار ابن جني مذهب الأخفش في جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجـب حملاً على المعنى لا مطلقاً ومخالفاً الجمهـور الذين خصّـوه بالضـرورة، ورجّح مذهبه على مذهب سيبويه في حذف الجار والمجرور، وفي تجويز زيادة الباء في خبر المبتدأ، وفي مجيء (أن) الموصولة نكرة مع صلتها إذا عطف موضعها على اسم نكرة، وفيمجيء الكاف اسماً، واختار مذهب الكوفيين والأخفش في

جواز مجيء (من) لابتداء الزمان وفي جواز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجارّ.

واختار مذهب الكوفيين في جواز مجيء الحال معرفة، وفي تجويز مجيء حرف جر بمعنى آخر، واختار مذهب الفرّاء في تجويز مجيء الحال جملة طلبية.

وخالف سيبويه وعامّة النحويين في جواز مجيء فاعل (نعم وبئس) نكرةً مختصّة متابعاً الفارسي، وخالف البصريين في جواز وصف فاعل نعم وبئس. وضعّف وجهاً أجازه سيبويه وأكثر النحويين وهو جواز وصف (أيّ) باسم الإشارة تبعاً للفارسي، كما جوّز الوصف بالجامد الذي عدّه سيبويه قبيحاً مستكرهاً. وخالف الأخفش والمبرّد اللذين ذهبا إلى أنّ (لا) المختصّة بنفي المستقبل قد تنفي الحال فذهب إلى أنّ الحال يراد به الاستقبال.

وخالف الأخفش في تلحينه ترك إظهار الضمير مع اسم الفاعل والصفة المشبّهة إذا جريا على ما قبلهما صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً، فعدّها على شذوذها من وضع الضمير المتّصل موضع المنفصل.

ـ نبّهوا على خلاف بين النحويين في بعض المسائل وأوّلوا الأبيات عليها، وبيّنوا الأجود والأحسن كما في الكلام على زيادة الفاء في جواب لمّا، ولم يتابعوا البصريين في المسائل كلها ولاسيّما ابن جنّي الذي ناقش مذاهب النحويين واختار الأقوى والأقرب إلى القياس والأبعد عن التأوّل والحذف.

ـ تناولوا الأدوات التي وردت في الأبيات واقتصروا على المعنى أو الوجه الذي وردت فيه، كما تطرّقوا إلى بعض أحكامها وأحكام معمولاتها وأنواعها وصورها ومواقعها، ومعانيها وعملها، ومواضع زيادتها، وحذفها، وإضمارها،

وإعمالها وتمييزها من غيرها.

وإذا كانت تحتمل أكثر من وجه ذكروها ورجّحوا الأقوى معوّلين على المعنى، وأوّلوا المعنى في كلّ وجه، وإذا وردت على لغة ما نبّهوا عليها.

ـ قد يختلفون في معنى الأداة في البيت الواحد، وقد يذكر التبريزي أحكاماً للأدوات أغفلها المرزوقي كما في الكلام على إذن.

ـ لم يقف الشرّاح كلُّهم على الأدوات كلِّها. وقد يتخذون من استعمال الأداة في بيت ما دليلاً على صحّة كلام سيبويه أو شاهداً لحجّة المخالف له.

ـ يستطردون أحياناً فيتطرّقون للكلام على أداة في معرض كلامهم على أداة وردت في البيت.

ـ تفرّد ابن جنّي بتجويز وقوع (لم) في جواب القسم، وتبعه المرزوقي والتبريزي، وعدّه ابن مالك نادراً وفي غاية الغرابة.

ـ كان ابن جني أكثر وقوفاً على المسائل الصرفية من باقي الشرّاح.

ـ تطرّق إلى معاني الصيغ وأصل اشتقاق الكلمات وأوزانها وما يطرأ عليها من إعلال أو إبدال وإلى جمع التكسير وغيرها مما يشكل.

ـ نبّه على الخلاف في أوزان بعض الكلمات وذكر الوجوه التي تحتملها الكلمة.

ـ وقف على المعاني والدلالات الدقيقة كمعنى التاء في جمع التكسير.

ـ اختار ما يرى فيه الصنعة مما يحتاج إلى إعمال الفكر والتأوّل.

ـ نقل عن الفارسي كثيراً وتابعه في كثير من المسائل.

ـ ردّ كثيراً من المسائل إلى الحمل على المعنى أو اللفظ.

ـ قد يسهب في شرح مسألة ما ويستطرد ويقيس على نظائرها ثم يقيس عليها.

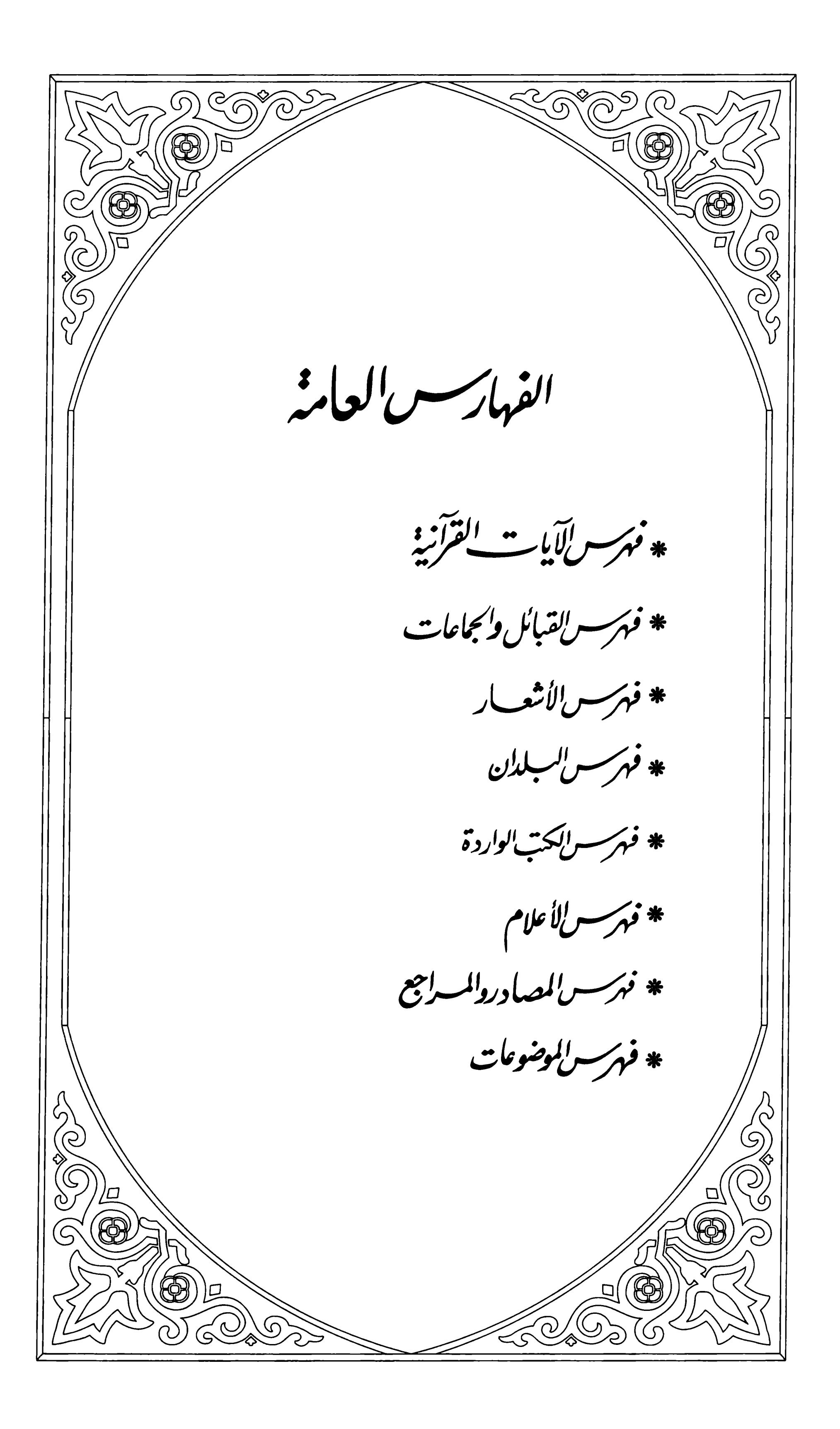
ـ كان يبين مواضع الزوائد ويميّز الأصلي من الزائد. ويميّز الأصول من بعضها؛ فيميّز الثلاثي الملحق بالخماسي من الرباعي الملحق به دفعاً للوهم الذي قد يتبادر إلى الذهن لمشابهة وزن ويعلّل أحكامه.

ـ يختار الوزن ويدفع ما قد يشبهه مما تحتمله الكلمة اعتماداً على معرفته بسنن كلام العرب.

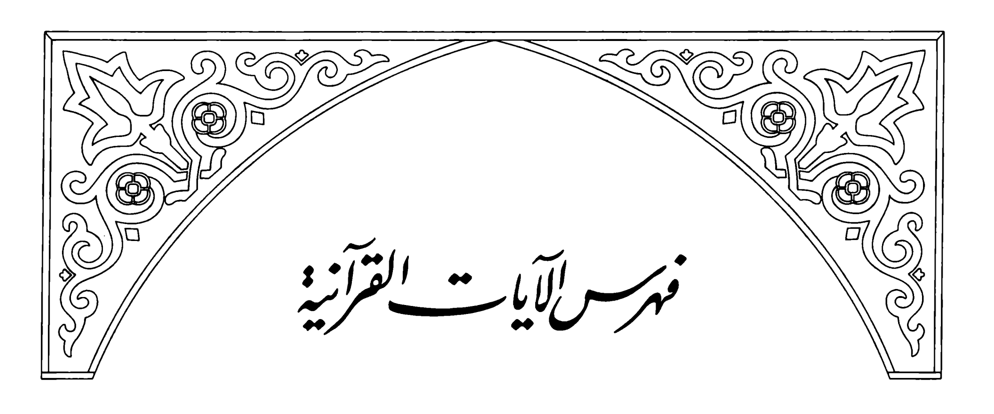
ـ يتناول كلمات لم يقف عليها غيره.

ـ لا يأخذ الكلمات على ظاهرها، بل قد يجوّز فيها أكثر من وجه إن كانت تحتمل ذلك.

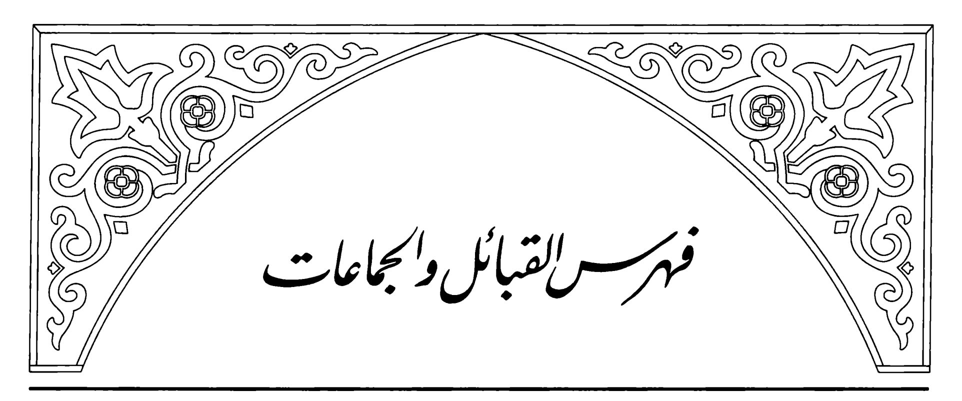




الفهارس العامة


فهرس الآيات القرآنية

❑❑❑


فهرس القبائل والجماعات

□□□



فهرس الأشعار

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		الباء	
مجيبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوى	٥٧٤
كاتبُ	الطويل	الأخنس بن شهاب التغلبي	٦٨٢
قريبُ	الطويل	عروة بن حزام	٦٣٧
تطيبُ	الطويل	المخبل	٤٨٠
وينسبُ	الطويل	الغطمّش الضبي	٢٦٩
منجبُ	الطويل	الغطمّش الضبي	٢٦٩
الزرائب	الطويل	الأخنس بن شهاب	٣٥٥
القضب	البسيط	أبو حية النميري	٣٣٠
ومرهوبُ	البسيط	عبدالله بن عنمة	٢٥٨
مكروب	البسيط	عبدالله بن عنمة	٢٣٣
تأويب	البسيط	سلامة بن جندل	٥٩٦
الكذوب	الوافر	-	٢٨
الراغبُ	المتقارب	حزاز بن عمرو	٥٩٢
الصيُبُ	المنسرح	الكميت	٦٧٨
طَربا	الطويل	عبد الله بن مسلم الهذلي	٣٧٠
جانبا	الطويل	سعد بن ناشب	٢٧
صاحبا	الطويل	سعد بن ناشب	٥٠

التاء

الدال

القافية	البحر	القائل	الصفحة
السيّدا	الكامل	-	٦٨٢
تضهدا	مجزوء الكامل	-	٦١٧
من عهدِ	الطويل	عبد الله بن سبرة	١٦٩
سعدِ	الطويل	غسان بن وعلة	٤٥٥
وَحْدي	الطويل	حاتم الطائي	٤٦٣
العدِّ	الطويل	العديل بن الفرخ العجلي	١٥٠
قدي	الطويل	رجل من كلب	٣٩، ٣٥٢
حاجزه قدِ	الطويل	طرفة	٣٥٣
يدي	الطويل	دريد بن الصمة	٤٩٨
أنجد	الطويل	محمد بن أبي شحّاذ	
مخلدي	الطويل	طرفة	٢٧٣، ٢٧٤
جلادِ	البسيط	زاهر أبو كرام التيمي	٣٧٢
سالف الأبد	البسيط	النابغة الذبياني	٤٤٣
آخر الأبد	البسيط	-	٢٨٨
بيدي	البسيط	-	٢٨٨
بني زياد	الوافر	قيس بن زهير	٩٤
تلادي	الوافر	عبد الله بن الحشرج	٢٧١
معاهِدِ	الكامل	ابن ميادة	٣٧٦
الأسود	الكامل	رجل من خثعم	٧٥

القافية	البحر	القائل	الصفحة
خيفقُ	الطويل	-	٦٢٣
موفّق	الطويل	-	٦٢٣
معلّق	الطويل	الشماخ	٤٠
مطلق	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	٥٨، ١٣١
أفرق	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	٧٩، ١٠٦
أخرق	الطويل	جعفر بن علبة الحارثي	١٠٦
أمحق	الكامل	أم عمران بنت وقدان	٦٣٥
معرق	الكامل	قتيلة بنت النضر بن الحارث	٨١، ٢٠٥، ٤٢٥
يعتقُ	الكامل	-	٢٧٤
العنقا	البسيط	-	١٧٧
إلترائقِ	الطويل	-	٦٠٤
المفارق	الطويل	-	١٦٠
السوابق	الطويل	القناني	٥٨٧
ساقي	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٠٥
الخليق	الوافر	-	٤٠٥
عارقه	الطويل	قيس بن جروة الطائي/ عارق الطائي	٢٦٢

الكاف

القافية	البحر	القائل	الصفحة
بذاكا	الوافر	المتنبي	٥٤٥

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الأديمُ	الوافر	البرج بن مسهر	٥٧٧
النديم	الوافر	-	٥٠٥
مقيمُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٢٩
صميم	الوافر	قيس بن زهير	٦٠١
محرومُ	الكامل	الأخطل	١٩٩
صروم	الكامل	أعرابية من بني كلاب	٦٤٣
عظيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٤٣٩
كريم	الكامل	قتادة بن مسلمة الحنفي	٢٧٠، ٢٩٧
حميم	الكامل	أبو القمقام الأسدي	٤٣٧
اليتيم	مجزوء الكامل	يزيد بن الحكم	٢٤٣، ٢٤٦
كراكما	الطويل	الأسدي	٣٩٤
صداكما	الطويل	الأسدي	٢٩٧
الأشائما	الطويل	غلّاق بن مروان	١٣٩
بأباهما	الطويل	عمرة الخثعمية	٤٨٥
سواكما	الطويل	الأسديّ	٢١١
تحمحما	الطويل	عامر بن الطفيل الكلابي	١٤١، ٢٠٠
مرجما	الطويل	-	٢٥٧
مغنما	الطويل	الوقاد بن المنذر	١٢٥
مسوّما	الطويل	الحصين	٢٠٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قتِمِهْ	المديد	بعض شعراء حمير	١٤٤
بدمِهْ	المديد	شاعر من حمير	٨٥، ٦٧٣

النون

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قمينُ	الطويل	قيس بن الخطيم	١٥٠
كانوا	الهزج	شهل بن شيبان	١٣٢
إقرانُ	الهزج	شهل بن شيبان	١٦٦
غضبان	الهزج	شهل بن شيبان	١٦٦
إحسانا	البسيط	رجل من بلعنبر	١٢٢
شيبانا	البسيط	رجل من بلعنبر	٢٧، ٦٢، ١٢٥، ١٣٠، ٦٧٤
وحدانا	البسيط	رجل من بلعنبر	٣٨، ٤٦، ١٢٣
لانا	البسيط	رجل من بلعنبر	٣٨، ٦٢، ١٣٠، ٢٦١
برهانا	البسيط	رجل من بلعنبر	٤٦
عنوانا	البسيط	سوار بن المضرب	٦٨٤
نسيانا	البسيط	سوار بن المضرب	٥٢٠
تقلونا	البسيط	الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب	٤٨
فادعينا	البسيط	بشامة بن حزن النهشلي	٤٥، ٧٨
فاسقينا	البسيط	بشامة بن حزن النهشلي	٥٥

الأرجاز

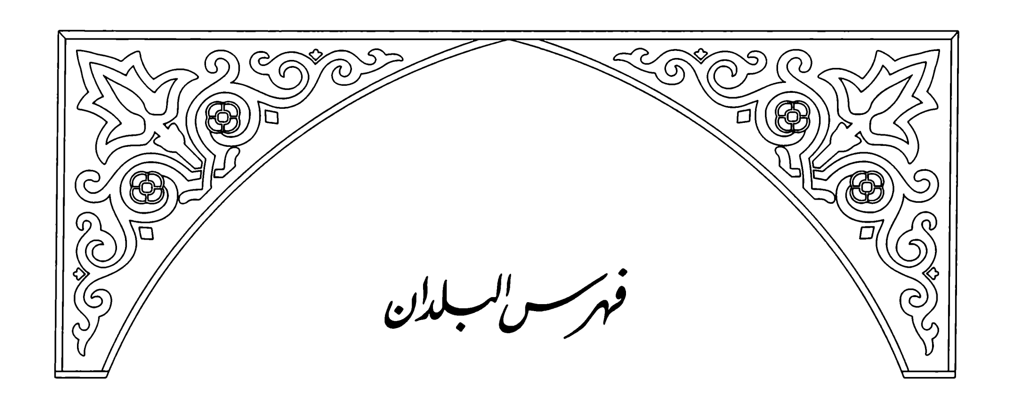
القافية	البحر	القائل	الصفحة
المرفق		-	٥٩، ٥٠٣
دونكا		-	٢٠٤
يحمدونكا		-	٢٠٤
من علِ		أبو النجم العجلي	٥٧
بجلْ		الأعرج المعني	٣١٢
حِوَلْ		-	٤٩٩
الأجل		الأعرج المعني	١١٠، ١٤٥، ٣٣٧
القرنفول		-	٧٠٢
طِوَل		-	٤٩٩
وَبَلْ		-	٦٦٨
دائما		رؤبة	١٢٨
صائما		=	١٢٨
السلامُ		-	٤٩٩
سنام		-	٤٩٩
الطعام		-	١٠٠، ٤٩٩
أمبرمُهْ		العجاج	١٠٢، ٢٤٧
أعصمه		العجاج	١٠٢، ٢٤٧
قتمُهْ		رؤبة	٣٢٦
تنتجونه		قيس بن حصين	٦٢٧

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أبيكرينا		-	٦٦٦
حِيُّ		العجاج	٦٩٢
ماليا		-	١٩٦
غاديا		-	١٩٦
الأرشيَة		-	١٠٨

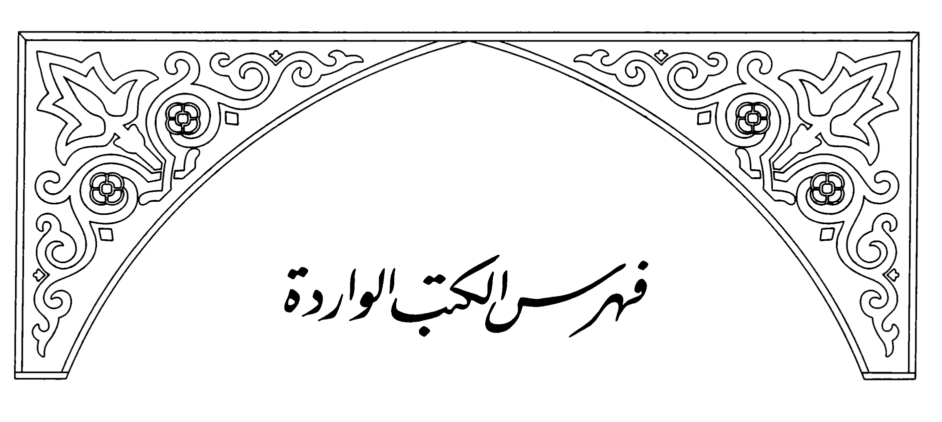



فهرس الأعلام

❑❑❑

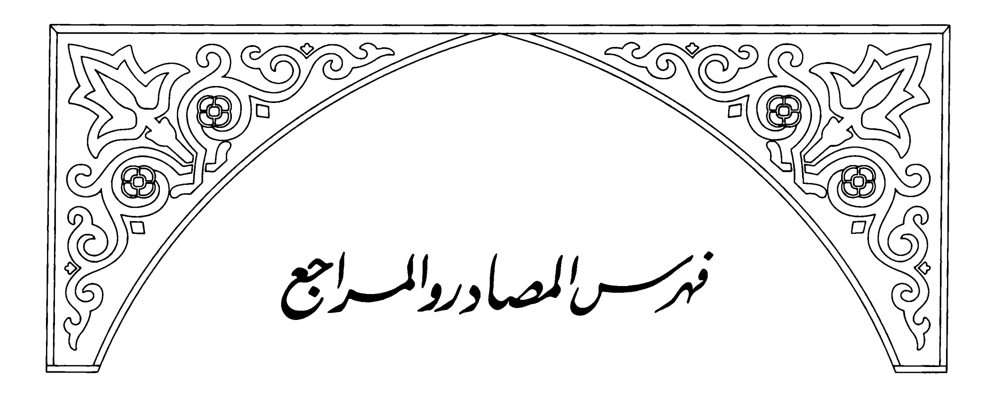

فهرس البلدان

❑❑❑



فهرس الكتب الواردة





- القرآن الكريم.
- الإبدال: أبو يوسف يعقوب ابن السكيت. تحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، علي النجدي ناصف. الهيئة العامة لشوؤن المطابع الأميرية. القاهرة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ) تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط٢/ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ). تحقيق: د.رجب عثمان محمد، د.رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ١/ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨.
- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- أساس البلاغة: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود. ١٩٨٢م، دار المعرفة، بيروت، وطبعة دار صادر، بيروت.
- أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣-٥٧٧هـ) تحقيق: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق: محمد بهجت البيطار، ط١، ١٩٥٧، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن زيد دريد الأزدي (٣٢١هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة المثنى بغداد، ط٢/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، مختارات من الشعر الجاهلي: الأعلم الشنتمري (يوسف بن

سليمان بن عيسى)، شرح وتعليق: د.محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، دار الجيل، بيروت.

- الأصول في النحو: ابن السرّاج، (٣١٦هـ) تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت. ط١/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الأعلام. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط ٥/ ١٩٨٠م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين)، تحقيق وإشراف: لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة، بيروت، ط٦، ١٩٨٣م، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- أمالي الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط١، ١٣٨٢هـ. المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري. دار المعرفة، بيروت. وطبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة: القفطي (علي بن يوسف)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.ط١/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي (٥١ - ٥٧٧) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى. مصر.ونسخة مصورة من دار الفكر بدمشق.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (عبدالله جمال الدين بن يوسف) ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٥، ١٩٧٩م، دار الجيل، بيروت.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر ط١/ ١٣٨٩-١٩٦٩.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت ١٤١٢-١٩٩٢.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (٥٩٩ ـ ٦٨٨) تحقيق: د.عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١/ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر. ط١/ ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤. وط٢، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.
- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ) ط٢/ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م. تحقيق: السيد أحمد صقر.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (٥٣٨ ـ ٦١٦هـ). تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العيثمين، دار الغرب الإسلامي ط١/ ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام (عبدالله بن يوسف).تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي.ط١، ١٩٨٦م، المكتبة العربية، بيروت.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي. مصر. ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة العربية محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية برجشتراسر، ١٩٢٩، ترجمة د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٧ ـ ١٩٩٧.
- التكملة والتذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومراجعة: د.محمد مهدي علام، ١٩٧٣م، مطبعة دار الكتب المصرية.
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: لأبي الفتح عثمان بن جني/ ٣٩٢هـ. تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب، راجعه. مصطفى جواد. مطبعة العاني. بغداد. ط١/ ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
- التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة: لابن جني، مخطوط.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: عبدالله بن بري. تحقيق: مصطفى حجازي وغيره. ط٢، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ ـ ٣٧٠هـ). تحقيق: علي حسن هلالي،

محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، ط١، ١٩٦٤م، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

- الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ) تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل. إربد. ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ). تحقيق: فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. بيروت ط١/ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

- جمهرة اللغة: ابن دريد (محمد بن الحسن). حققه وقدم له: د.رمزي منير البعلبكي، ط١، ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين، بيروت.

- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب، ط١/ ١٣٩٣هـ ـ١٩٧٣م. وط٢، ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- الحجّة للقرّاء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث. دمشق/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ) تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ط٢/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- الخاطريات: ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ ـ ١٠٩٣هـ). تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢/ ١٩٧٩م، وط٣، ١٩٨٩ م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق: د.أحمد محمد الخرّاط، دار القلم. دمشق ط١/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطي

(١٣٣١-١٩١٣) دار المعرفة بيروت. ط٢/ ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. وط١، ١٩٨١م، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

- درّة الغوّاص. القاسم بن علي بن محمد الحريري. تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل بيروت. مكتبة التراث الإسلامي. القاهرة ط١/ ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- ديوان الأحوص الأنصاري: تحقيق وشرح: د.سعدي ضنّاوي، ط١، ١٩٩٨م، دار صادر، بيروت.

- ديوان الأخطل: (غياث بن غوث التغلبي): شرح راجي الأسمر، ط١، ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي، بيروت. وطبعة دار الثقافة، ١٩٧٩م، بيروت.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي: (ظالم بن عمرو بن سفيان ٦٩هـ) تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، ١٩٨٢م، لا ناشر.

- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس): شرح وتعليق: محمد محمد حسين، ط٧، ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت. وط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، تحقيق: د.محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان.

- ديوان امرئ القيس: تقديم وشرح وتعليق: د.محمد حمود، ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر اللبناني، بيروت.

- ديوان أمية بن أبي الصلت: جَمَعَهُ بشير يمّوت، ط١، ١٩٣٤م، بيروت. وديوانه: تحقيق: د.عبد الحفيظ السطلي، لا ط، لا ت.

- ديوان أوس بن حجر: تحقيق: د.محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٨٦م، بيروت.

- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: تحقيق: عزة حسن، ط٢، ١٩٧٢م، منشورات دار الثقافة، دمشق.

- ديوان تأبط شراً: (ثابت بن جابر) جمع وتحقيق وشرح: علي ذوالفقار شاكر، ط١، ١٩٨٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- ديوان جرير: (جرير بن عطية الخطفى) تحقيق: د.نعمان أمين طه، ط٣. دار المعارف بمصر، وطبعة دار صادر، بيروت.

- ديوان جميل بثينة: جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، ط١، ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ ديوان حاتم الطائي: تقديم وشرح وتعليق: د.محمد حمّود، زهير عبدالله. ط١، ١٩٩٥، دار الفكر اللبناني، بيروت.

ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق د.وليد عرفات، دار صادر بيروت ط١/ ١٩٧٤م.

ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق سيّد حنفي حسنين، ١٩٧٧م، دار المعارف بمصر. وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ ديوان الحطيئة (جرول بن أوس): شرح أبي سعيد السكري، ١٩٨١م، دار صادر، بيروت.

ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي داؤد الإيادي: صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

ـ ديوان أبي حيّة النميري: (الهيثم بن الربيع): تحقيق: يحيى الجبوري، ط١، ١٩٧٥، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

ـ ديوان دريد بن الصمة: جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدّم له: الدكتور شاكر الفحام. دار قتيبة، ١٩٨١م، دمشق.

ـ ديوان ابن الدمينة: صنعة أبي العبّاس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق: أحمد راتب النفّاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية.

ـ ديوان أبي ذؤيب الهذلي، حياته وشعره: تحقيق: نورة الشملان. نشر عمادة شؤون المكتبات، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، الرياض، السعودية.

ـ ديوان ذي الإصبع العدواني: (حرثان بن محرث)، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الدليمي. ١٩٧٣م، الموصل. ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره.

ـ ديوان ذي الرمة: (غيلان بن عقبة): شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: د.عبد القدوس أبي صالح، ط١، ١٩٨٢م، مؤسسة الإيمان، بيروت.

ـ ديوان رؤبة بن العجّاج: تحقيق: وليم بن الورد، ط٢، ١٩٨٠، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ـ ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين): جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، نشر فرانتس شتايز بفيسبادن، ط١، ١٩٨٠م، بيروت.

ـ ديوان ابن الرومي (علي بن العباس): شرح وتحقيق: عبد الأمير علي مهنا. ط١، ١٩٩١م، دار

ومكتبة الهلال، بيروت.

ـ ديوان السموءل بن عادياء، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد. دار صادر، بيروت.

ـ ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك): جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، ط٢، ١٩٩١م، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ ديوان طرفة بن العبد: ١٩٨٠م، دار صادر، بيروت. وديوانه (شرح الأعلم الشنتمري): تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ـ ديوان طفيل الغنويّ (طفيل بن عوف): تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، ١٩٦٨م، دار الكتاب الجديد، بيروت.

ـ ديوان العباس بن مرداس: جمع وتحقيق: يحيى الجبّوري، ١٩٦٨م، بغداد، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.

ـ ديوان أبي العتاهية = أبو العتاهية أشعاره وأخباره: تحقيق: د.شكري فيصل، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م، مطبعة جامعة دمشق.

ـ ديوان العجّاج (عبدالله بن رؤبة)، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفبظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

ـ ديوان عديّ بن زيد العبادي: تحقيق: محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث.

ـ ديوان عروة بن حزام: جمع وتحقيق وشرح: أنطون محسن القوال. ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، دار الجيل، بيروت.

ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة: تقديم وترتيب وشرح: قدري مايو. ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، عالم الكتب للطباعة والشر، بيروت، لبنان.

ـ ديوان عمرو بن كلثوم: جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩١م، بيروت.

ـ ديوان عنترة بن شدّاد: تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، ط٢، ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي، بيروت.

ـ ديوان الفرزدق (همّام بن غالب بن صعصعة): طبعة ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، دار صادر، بيروت.

ـ ديوان القطامي (عمير بن شييم): تحقيق: د.إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط١، ١٩٦٠م، سلسلة المخطوطات العربية ٦، دار الثقافة، بيروت.

- ديوان قطري بن الفجاءة، حياته وشعره: تحقيق: د.وليد قصّاب. ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، دار الثقافة، مكتبة الغزالي.

- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: د.ناصر الدين الأسد، ط٢، ١٩٦٧م، دار صادر، بيروت.

ديوان كعب بن زهير: تحقيق وشرح: علي فاعور، ط١، ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ديوان المتنبي (أبو الطيّب) بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الديوان: تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان .

- ديوان المثقب العبدي (عابد بن محصن): تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٦، ١٩٧٠م، القاهرة.

- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٧٧م، دار المعارف بمصر.

- ديوان أبي النجم العجلي: صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، النادي الأدبي، الرياض.

- ديوان الهذليّين: دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٦٥م، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ) تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. وط١، ١٩٧٥م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢) تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي: أبو عبيد البكري (عبدالله بن عبد العزيز) تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط٢، ١٩٨٤م، دار الحديث، بيروت.

- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ) تحقيق: محمد الخطاب، ط١، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، المكتبة العربية بحلب.

- شرح أبيات سيبويه: السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد)، ٣٣٠ - ٣٨٥هـ. تحقيق: د.محمد علي سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب أو كتاب الشعر: أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، مطبعة المدني، القاهرة.

- شرح اختيارات المفضّل: الخطيب التبريزي. تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح أشعار الهذليّين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري، رواية: أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكّري. حقّقه عبد الستار أحمد فرّاج، وراجعه محمود أحمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): الأشموني (علي بن محمد) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٩٥٥م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- شرح ألفية ابن مالك: للشارح الأندلسي أبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهوّاري الأندلسي. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

- شرح التسهيل: ابن مالك. تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري. وبهامشه حاشية يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة.

- شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ). تحقيق: د.إبراهيم النعيمي. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع. الرياض، السعودية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: د.صاحب أبو جناح، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

- شرح حماسة أبي تمام، تجلي غرر المعاني عن مثل صور المعاني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة: تأليف أبي الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم النحوي الشنتمري، تحقيق وتعليق: د علي المفضل حمّودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبيّ، ١٩٩٢م.

- شرح ديوان الأخطل (غياث بن غوث): صنّفه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعدّ فهارسه: إيليا سليم الحاوي. ط٢، ١٩٧٩م، دار الثقافة، بيروت. وشرح راجي الأسمر، ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- شرح ديوان امرئ القيس، ومعه أخبار المراقسة في الجاهليّة والإسلام: حسن السندوسي، ط٤، ١٩٥٩م، المكتبة التجارية الكبرى. وطبعة دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٢م، بيروت.

- شرح ديوان أبي تمّام (حبيب بن أوس): ضبطه وشرحه: شاهين عطية. دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح ديوان الحماسة. أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (٥٠٢هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة.

- شرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (٤٢١هـ) تحقيق أحمد أمين، عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. ط١/ ١٣٧١ـ١٩٥١.

- شرح ديوان حماسة أبي تمّام المنسوب لأبي العلاء المعري: دراسة وتحقيق: د.حسين محمد نقشة. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى: صنعة الإمام أبي العبّاس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٣هـ، ١٩٤٤م، القاهرة.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق د.رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط١/ ١٩٩٢م.

- شرح ديوان المتنبّي (أحمد بن الحسين): وضعه عبد الرحمن البرقوقي.١٩٨٠م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للبغدادي. تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي، بيروت ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

- شرح شذور الذهب: (ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف): رتّبه وعلّق عليه وشرح شواهده: عبد الغني الدقر. دار الكتب العربية، ودار الكتاب.

- شرح شواهد المغني: السيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: (ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، ١٩٦٣م، المكتبة التجارية الكبرى.

- شرح الكافية: الرضي. دار الكتب العلمية بيروت/ ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

ـ شرح الكافية الشافية: ابن مالك. تحقيق د.عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث دمشق، بيروت. ط١/ ١٤٠٢ـ١٩٨٢.

ـ شرح كتاب سيبويه. المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف. تحقيق خليفة محمد خليفة بديوي. طرابلس. ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية/ ١٩٩٥.

ـ شرح اللمع: ابن برهان العكبري (٤٥٦هـ). تحقيق د.فائز فارس. السلسلة التراثية (١١) مطابع كويت تايمز التجارية. الكويت. ط١/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

ـ شرح المفصل: ابن يعيش. عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة.

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبرى: الشلوبين. تحقيق د.تركي بن سهوا العتيبي. مؤسسة الرسالة بيروت. ط٢/ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

ـ شرح الملوكي في التصريف. ابن يعيش. تحقيق د.فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب ط١/ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ـ شرح هاشميات الكميت: ابن زيد الأسدي: تفسير أبي ريّاش، أحمد بن إبراهيم القيسي. تحقيق: داود سلوم ونوري حمّودي القيسي. ط٢، ١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت.

ـ شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، تاريخ المقدمة ١٩٦٩م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ـ شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، ١٩٧٠ م، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

ـ شعر الحسين بن مطير الأسدي: جمعه وشرحه وقدم له: حسين عطوان، دار الجيل، بيروت.

ـ شعر الكميت بن زيد الأسدي: جمع وتقديم: داود سلوم، ١٩٦٩م، مكتبة الأندلس، بغداد.

ـ شعر ابن ميّادة (الرماح بن أبرد): جمعه وحققه: حنّا جميل حدّاد. راجعه وأشرف على طباعته: قدري الحكيم، ط١، ١٩٨٢م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

ـ شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبدالله): تحقيق: عبد العزيز رباح، ط١، ١٩٦٤م، المكتب الإسلامي، بيروت.

- الشعر والشعراء: (ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم): تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط٣، ١٩٧٧م. وط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، تحقيق: د.عمر الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السليلي (٧١٥ ـ ٧٧٠هـ). تحقيق د.الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية مكةط١/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس. تحقيق د.مصطفى الشويمي. مؤسسة بدران للطباعة والنشر. بيروت ١٣٨٢ـ١٩٦٣.

- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق إبراهيم محمد دار الأندلسي للطباعة والنشر بيروت. ط٢/ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

- العقد الفريد: (ابن عبد ربه، أحمد بن محمد): شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، ١٩٨٣م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- فهارس شرح المفصل لابن يعيش: صنعة: عاصم بهجة البيطار، ط٢، ١٩٩٠م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- فهارس لسان العرب: أشرف على براجه: أحمد أبو الهيجاء، صنّفه وقدّم له: خليل أحمد عمايرة، ط١، ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- قطري بن الفجاءة: إبراهيم يونس، مطبعة المدني، نشر المؤسسة الأفروعربية للنشر، القاهرة.

- الكافية: ابن الحاجب. دار سعادة تركيا. ١٣٢٠هـ.

- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبّرد. تحقيق: د.محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة بيروت ط١/ ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

- الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب بيروت. وطبعة مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م، القاهرة.

- كتاب اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (٣٣٧هـ) تحقيق: د.مازن المبارك، ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، دار صادر، بيروت.

الكشاف: الزمخشري (جار الله، محمود بن عمر). دار المعرفة، بيروت.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة. دار الفكر بيروت/ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار صادر بيروت.

ـ اللمع في العربية: (أبو الفتح عثمان بن جني). تحقيق: حامد مؤمن. مكتبة النهضة العربية بيروت ط٢/ ١٤٠٥ـ١٩٨٥. وط١، ١٩٧٩م، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة.

ـ المبدع في التصريف: أبو حيان الأندلسي تحقيق د.عبد الحميد السيد طلب. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. الكويت ط١/ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت.

ـ مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (٢١٠هـ)، تحقيق: د.محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي. مصر ط١/ ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

ـ مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ـ٢٩١هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر، ط٢.

ـ مجموع أشعار العرب: تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ.

ـ المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. لجنة إحياء كتب السنّة/ ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، القاهرة.و ط، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، القاهرة.

ـ مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه. عني بنشره. ج.برجشتراسر. ١٩٩٠م، مكتبة المتنبي، القاهرة.

ـ المخصّص: (ابن سيدة، علي بن إسماعيل، ٤٥٨هـ). دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨) تحقيق د.طارق الجنابي دار الرائد العربي. بيروت، ط٢/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦.

ـ المذكر والمؤنث: ابن التستري الكاتب (٣٦١هـ). تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي. مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي. الرياض، ط١/ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ مراتب النحويين: (أبو الطيّب اللغوي، عبد الواحد بن علي) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.

ـ المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ـ٥٦٧هـ). تحقيق علي حيدر

مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١. ومصورة دارالفكر ودار الجيل، بيروت.

ـ المسائل البصريات: أبو علي الفارسي تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني القاهرة/ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ المسائل البغداديات: الفارسي. تحقيق: رفاه طرقجي. رسالة جامعية. دمشق/ ١٩٨٥.

ـ المسائل الحلبيات: الفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. دار القلم. بدمشق. دار المنارة بيروت ط١/ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ المسائل العسكريات: الفارسي. تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة د.نهاد الموسى منشورات الجامعة الأردنية/ ١٩٨١م.

ـ المسائل العضديات: الفارسي. تحقيق: شيخ الراشد. منشورات وزارة الثقافة: دمشق/ ١٩٨٦م.

ـ المسائل المنثورة: الفارسي. تحقيق: مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١٩٨٦م.

ـ المساعد على تسهيل الفوا ئد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، دار الفكر بدمشق.

ـ معاني الحروف الرمّاني: أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (٢٩٦ ـ ٣٨٤هـ).

تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي دار الشروق، جدّة. ط٣/ ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.

ـ معاني القرآن للأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد. مكتبة النهضة العربية. عالم الكتب بيروت ط١/ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

ـ معاني القرآن: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعده. تحقيق: د.هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي مصر، ط١/ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ معاني القرآن للفراء: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار. عالم الكتب بيروت ط٢/ ١٩٨٠.

ـ معاني القرآن: علي بن حمزة الكسائي. تحقيق: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء. القاهرة/ ١٩٩٨م.

ـ معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت.ط١/ ١٤١١ ـ ١٩٩١.

- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر. بيروت/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك. أ.محمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت.ط١/ ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية بيروت/ ٢٠٠٠م.

- المفصل في علوم اللغة: جار الله المزمخشري. تحقيق د.محمد عز الدين السعيدي. دار إحياء العلوم بيروت/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- المقتضب: محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب/ ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

- المقدمة الجزولية: الجزولي. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. دار المعارف القاهرة. ط١/ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- المقرب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري ط١/ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

- المقصور والممدود للفراء (٢٠٧هـ) تحقيق د.عبد الإله نبهان. محمد خير البقاعي، دار قتيبة/ ١٩٨٣م.

- الممدود والمقصور. أبو الطيب الوشاء (٣٢٥هـ) تحقيق: د.رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، مصر/ ١٩٧٩م.

- الممتع في التصريف: ابن عصفور (٥٩٧-٦٦٩) تحقيق د.فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب ط١/ ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م. وط٤، ١٩٧٩م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- المنصف: ابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ط١/ ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض. دار الكتب العلمية. بيروت/ ١٩٩٢م.

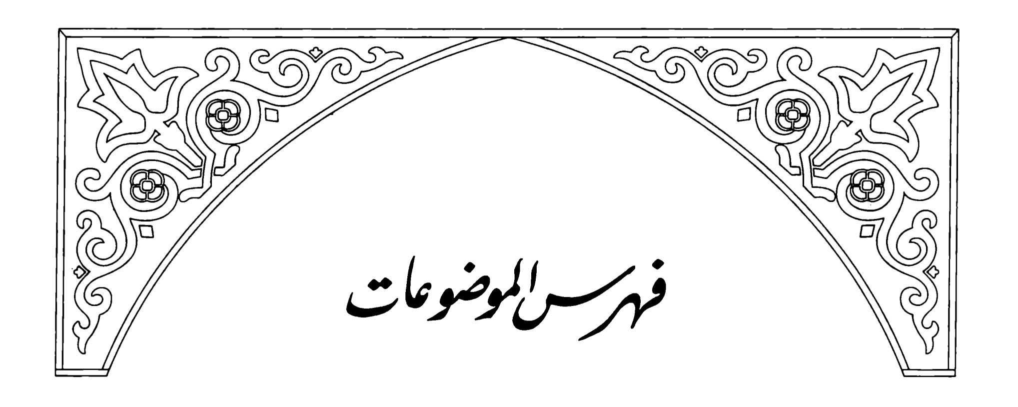
- النوادر في اللغة: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (٢١٥هـ). دار الكتاب العربي بيروت ط٢/ ١٣٧٨هـ-١٩٦٧م.

- هدية العارفين، أسماء المؤلفين. وآثار المصنفين من كشف الظنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطي

الرومي الحنفي المشهور بالملاّ كاتب الحلبي المعروف بحاجي خليفة. دار الفكر ١٩٨٢م، بيروت.

ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: السيوطي. تحقيق عبد العالم سالم مكرم (ج ـ ج٣) مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٢. أو (ج٤ ـ ج٧): دار البحوث العلمية الكويت (١٤١٣هـ ـ ١٩٧٩م).

❏ ❏ ❏



الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

أصحاب شروح الحماسة مناهجهم

الفصل الثاني

الأدوات النحوية

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

المسائل النحوية

الفَصْلُ الرَّابِعُ

المسائل الصرفية

الموضوع	الصفحة

الفهارس العامة

